

العـــدد [٥٤]
أكتوبـــر ١٩٧٨

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الأهرام
كل ثلاثة أشهر

العدد ٥٤ - أكتوبر ١٩٧٨

السنة الرابعة عشرة

رئيس مجلس الإدارة :
علي حمدي الجمال

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير :
د. عبد الملك عوده

سكرتيرو التحرير :
أحمد يوسف القرعي
نبيه الأصفهاني
سوسن حسين

الإدارة والتحرير والإعلانات :
شارع الجلاء القاهرة

الاشتراكات السنوية :

- داخل الجمهورية (٣٠٠ مليم / ١ جنيه)
- للدول العربية (بالبريد الجوي) (٦ دولارات أمريكية أو ما يعادلها)
- للدول الأجنبية (بالبريد العادي) (٩ دولارات أمريكية أو ما يعادلها)
- للدول الأجنبية (بالبريد الجوي) (١٨ دولار أمريكي أو ما يعادلها)

الثمن ٣٠ قرشا

الفهرس



حرب الأوجادين .. أمن البحر الأحمر .. عروبــة مصر

يختلف هذا العدد من مجلة « السياسة الدولية » عن غيره من الاعداد ، اذ يتضمن ثلاثة أقسام خاصة تعالج ثلاث قضايا مصيرية منفصلة بعضــها عن بعض ، وإن كانت وثيقة الصلة فيما بينها ، لأنها تتعلق بموقف مصر من تلك القضايا الثلاث ، ومدى تأثيرها على الاستراتيجية المصرية ، وعلى سياستنا الخارجية ..

OOO

أما القضية الأولى ، فهى الحــرب التــى دارت فى القــرن الافــريقى بين أثيوبيا والصومال من أجل صحراء الاوجادين . تلك الحرب التى انقلبت مــن مواجهة محلية اقليمية افريقية ، الى حــرب دولية كادت تهــدد أمــن القــارة الافريقية بأسرها . واهمية هذا القســم الخــاص لا تــرجع الى المواجهـــة العسكرية التى دارت بين دولتين أفريقيتين شقيقتين ، بقدر مــا تــرجع الى المواجهات المماثلة التى ستقع فى السنوات القادمة فى اقاليم اخرى من القارة الافريقية ، التى اصبحت الميدان المختــار للحــرب البــاردة بين العمــلاقين الكبيرين ؛ تلك الحرب التى انتقلت من اوروبا وآسيا لتستقر فى افريقيا .

OOO

وتحليل سياسات الدول الكبرى تجاه حرب الاوجادين ، ومــواقف البــلاد الافريقية منها ، وأخطاء اولئك وهؤلاء ، ومساعيهم لتسوية النزاع سلميا — كل ذلك قد يساعدنا على مواجهة الحروب القادمة فى افريقيا والاستعداد لهــا من اجل حصر آثارها ، والعمل على تسويتها داخل إطــار أفــريقى ، حتــى تستطيع ان تلعب الدبلوماسية المصرية فى أفريقيا دورها التــوفيقى ، ابتغــاء العمل على استتباب السلام والأمن فى قارتنا .

OOO

أما القضية الثانية ، فهى قضية الامن فى البحر الأحمر والدور المطلوب من الدول المطلة على هذه البحيرة التى نريدها عربية وهــذا القســم الخــاص ، يعتبر فى حقيقة الامر ، مجرد دراسة تمهيدية لبحث طويل ســيجرى على عدة سنوات . وقد تم الاتفاق عليه بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، وبين المعهد الايطالى للشئون الدولية وبعض المعــاهد الاخــرى ،

لوضع مجموعة من الكتب ، تحاول ان تعالج قضايا البحر الاحمر مــن جميع جوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية . كما تعالج أطماع الدول الكبرى فى هذا المر المائى الاستراتيجى ، الذى يربط بين اسيا واوروبــا وتمــر عن طريقه احتياجات العالم الصناعى المتقدم من البترول والمواد الخام .

OOO

أما القضية الثالثة ، فقد سبق للمجلة أن أفردت قسما خاصا لها فى عددها الماضى الصادر فى اول يوليو ١٩٧٨ ، وهى الجدل حــول عروبــة مصر وحياد مصر . وقد كان لهذا الملف التوثيقى صدى واسع فى مختلف عواصــم العــالم العربى ، ووصلت لنا عدة مقالات وتعليقات تحمل وجهات نظر مختلفة . وقد اخترنا من بينها مقالين ، لما لهما مــن اهمية ، مقــال للكاتــب الكبير لويس عوض ، يستكمل فيه ماكتبه بجريدة الاهرام حول معنى القومية ، ومقال آخر للزعيم الفلسطينى احمد الشقيرى يرد فيه على آراء الدكتور لويس عوض .

ولقد حاولت المجلة ، وهى تقدم هذه الاقسام الثلاثة الخــاصة ، أن لا تــكون تلك الاقسام على حساب ابوابها التقليدية ودراساتها حفــاظا على التــوزيع الجغرافى المنشود بين مختلف مناطق العالم ، لأن مجلة « السياسة الدولية » لو ارادت ان تبقى دولية ، فيجب عليها ان لا تركز كل اهتماماتها على العالم العربى ، رغم مكانته الخاصة فى الشئون الدولية

رئيس التحرير

OOO

وثائق قمة « كامب ديفيد »

... والمجلة ماثلة للطبع صدرت وثائق مؤتمر القمة الثلاثى فى « كامب ديفيد » المعقود فيما بين ٥ ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، والتى تشــكل إطــارا للســلام فى الشرق الاوسط . ونظرا لاهمية هذه الوثائق حرصت المجلة على نشرها مــع الرسائل المتبادلة بين الرؤساء السادات وكارتر وبيجن حول جوانب التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، وذلك فى قسم الوثائق الدولية فى هذا العدد .



حرب الأوجادين فى الاستراتيچية الدولية

[١] تقـــــــديم

إن المواجهة العسكرية التى تمت فى القرن الافريقى فى الأشهر السبـ الأخيرة تعتبر ظاهرة جديدة لم يسبق للقارة الأفريقية أن تعرضت لها من قبل ، تلك الظاهرة الجديدة هى أن الحرب الباردة التى ظلت القارة الأفريقية بمنأى عنها ، على مدى العشرين عاما الماضية ، قد انتقلت إليها ، واستوطنت أراضيها .

وقد جعلنا عنوان هذا القسم الخاص « حرب الأوجادين فى الاستراتيجية الدولية » لأن المواجهة العسكرية التى دارت بين إثيوبيا والصومال لم تكن مقصورة على الدولتين ، ولكن تحولت من حرب محلية افريقية ، إلى حرب دولية ، فمن وراء إثيوبيا القوات الكوبية والخبرات والمعدات السوفيتية وجنود اليمن الجنوبية ، ومن وراء الصومال بعض الدول العربية الصديقة .

كيف بدأت هذه الحرب ، وكيف تطورت ، وكيف انتهت ، وما هى الأبعاد الأقليمية والدولية لتلك الحرب ؟ ثم ما هى حسابات الاستراتيجية السوفيتية وأهدفها ؟ وما هى أسباب فتور السياسة الأمريكية ؟ ، وما هى أحلام السياسة الاسرائيلية ؟ وما هى أهداف التحركات الكوبية التى أصبحت أداة للاستراتيجية السوفيتية الكبرى فى أفريقيا ؟ وما هى مواقف الدول العربية الصديقة ؟

حرب الأوجادين فى الاستراتيجية الدولية

هذه هى بعض الاسئلة التى سيحاول هذا الملف أن يجيب عنها ، بتقديم مادة علمية ، مستمدة من أحدث الوثائق التى استطاع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، أن يحصل عليها . وقد اشترك فى وضع هذا الملف سكرتيرو تحرير مجلة السياسة الدولية نبية الاصفهانى ، احمد يوسف القرعى ، سوسن حسين - ونخبة من باحثى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، امل الشاذلى ، مجدى حماد ، عبد العاطى محمد احمد ، جهاد عوده ، الفت التهامى ، وحيد محمد عبد المجيد .

ونبادر إلى القول بأن الآراء التى قدمت فى هذا الملف ، لا تعبر الا عن رأى أصحابها ، ولا تعبر عن رأى « مجلة السياسة الدولية » لأن هذه المجلة ، إيمانا منها بحرية الرأى ، لم تضع أى قيد على التحليلات التى قدمها هؤلاء الباحثون ، بل كثيرا من هذه الآراء والتحليلات التى توصلوا إليها ، قد لا تتلاءم مع الرؤية المصرية الرسمية لمادار فى القرن الأفريقى .

إن الهدف الأول والأخير من هذا القسم الخاص ، هو تقديم مادة علمية ، قد تكون بمثابة ورقة عمل للباحث الذى يوالى بالدراسة والتحليل ، أبعاد الصراع فى القرن الأفريقى ، وتساعد صانع القرار السياسى فى مواجهة الأوضاع والتيارات الجديدة التى سوف تحكم المنطقة فى المرحلة القادمة .

٧٩١



[٢] الخريطة السياسية للقرن الأفريقي

أحمد يوسف القرعي

اذا كان ثمة اجماع على الاهمية الاستراتيجية الدولية للقرن الافريقي خاصة منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ الا ان الاراء تختلف وتتعدد في تعريف حدود المنطقة . فالجغرافيون ومعهم الانثروبولوجيون – يقصدون بالقرن الافريقي اساسا الارض التي يسكنها الصوماليون وان تعددت اوطانهم في الصومال او اثيوبيا او كينيا او جيبوتي . ويحتل القرن الافريقي وفق هذا المفهوم البروز الشرقي من اقصى شمال شرقي افريقيا ممتدا من منتصف ارض جيبوتي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا كما يمتد داخل حدود اثيوبيا ويحده من الشمال خليج عدن ومن الشرق المحيط الهندي وراى جاردافوى في الشمال الى مصب نهر تانا في الجنوب ويحد القرن الافريقي من الغرب اثيوبيا شمالا وكينيا جنوبا . وتبلغ مساحة القرن الافريقي على حد التعريف الانثولوجي ٤٥٠ الف ميل مربع ويغطي كل ارض « الصومال » ونحو نصف « جيبوتي » وخمس مساحة كل من اثيوبيا وكينيا .

اما دارسو علم السياسة . وفي مقدمتهم دارسوا الصراعات الدولية – فيقصدون بالقرن الافريقي اساسا الصومال ، اثيوبيا ، جيبوتي كوحدات سياسية قائمة تشكل رقعة استراتيجية على خريطة القارة تهددها صراعات ومواجهات الحدود .

ولعل الجمع بين التعريفين يساعد في التعرف على الخريطة السياسية للقرن الافريقي ، خاصة وان الحدود فيما بين دول المنطقة كانت تتذبذب باستمرار في شد وجذب وفي تأويل وتعديل الى درجة ان النمط المعاصر « للخريطة » يتشكل من حدود غير محددة وليس ثمة اتفاق متبادل على اكثرها .

وثمة راى يذهب الى ان التعرف على الخريطة السياسية للقرن الافريقي يبدأ اساسا بالتعرف على تاريخ الحدود الاقليمية لاثيوبيا مع الدول المجاورة لها ، ابتداء من حدود مملكة « اثيوبيا الهضبة » – ان صح التعبير – الى « اثيوبيا الامبراطورية » منذ اواخر القرن الماضي ، الى « اثيوبيا الثورة » المعاصرة .

خريطة اثيوبيا من الهضبة الى الامبراطورية :

و « اثيوبيا الهضبة » هي النواة التاريخية لاثيوبيا المعاصرة بقلعتها الجبلية في امهرة وجوجام . ولقد تضافرت مجموعة من العوامل الجغرافية على الابقاء عليها كوحدة سياسية مستقلة طوال معظم فترات التاريخ ، وشكلت مجتمعا قوميا في هذا الموقع الجغرافي المنيع والبعيد عن السواحل . واستطاع الاثيوبيون بطبيعتهم الجبلية مقاومة الغزو وتطوير حضارتهم تطويرا داخليا بايجاد علاقة « ايكولوجية » قوية بين السكان والارض ، مفضلين هذا على الاحتكاك بالسواحل وما يمكن ان يجنى من ورائه من ربح تجاري قد يضيع معه استقلالهم القومي . وقد قوى هذا الاستقلال موقع « اثيوبيا – الهضبة » كجزيرة مسيحية حافظت على مسيحيتها منذ عام ٣٣٠ م وسط محيط اسلامي بعد ان نشر العرب الاسلام في كل ما يجاورها من اقاليم .

وفي البداية كانت اثيوبيا الهضبة مجتمعا خلاسيا متجانسا افرزت مكوناته العرقية والثقافية والدينية المختلفة شعوبا ثلاثة معروفة هي الامهرا ، التيجران ، الجلا ، التي عاشت في المرتفعات حول بحيرة تانا من جنوب اديس ابابا الى شمال جندار . وتميز تاريخ مملكة « اثيوبيا الهضبة » بالاستمرارية طوال ثلاثة الاف سنة ، وتاريخها القديم هو الوحيد الذي يمكن ان يدعى المقارنة نسبيا مع مصر . ولم يقطع هذا التاريخ الا سقوط هذه المملكة في النصف الاول من القرن السادس عشر (١٥٠٦ – ١٥٤٣) اثر حملات القبائل والشعوب المسلمة تحت قيادة الامام احمد

حمران (احمد جورى) والتى لم تتوقف الا بتأثير التحالف الاثيوبى البرتغالى .

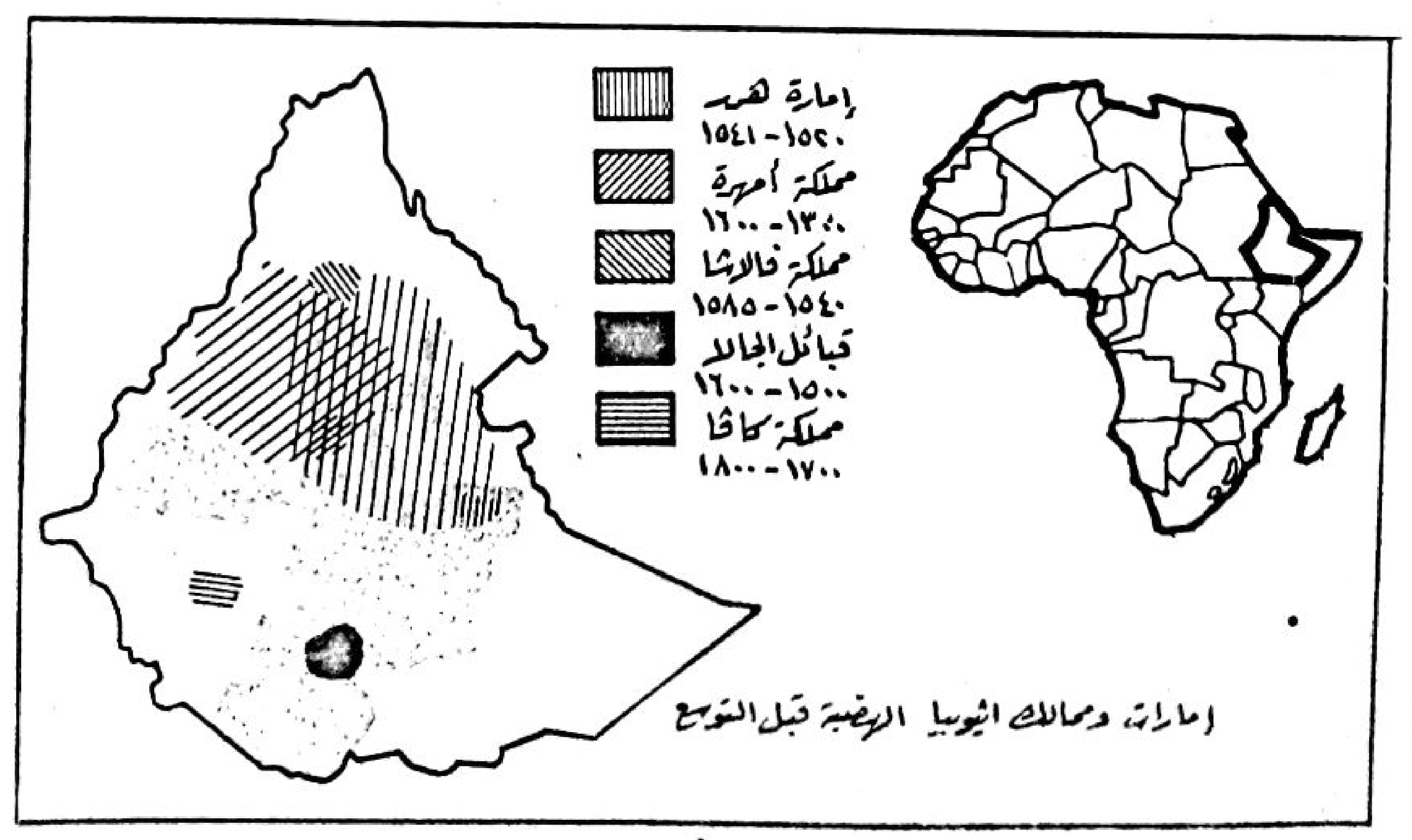
ثم بدات مملكة « اثيوبيا الهضبة » تنمو بالتوسع على حساب السلطنات والامارات والشعوب الاسلامية والوثنية فى الجنوب والجنوب الشرقى . وخلال حكم الامبراطور منليك (١٨٨٩ ـ ١٩١٣) اكتملت صورة الخريطة السياسية لاثيوبيا المعاصرة فيما عدا الوضع الخاص باريتريا التى ضمت لاثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ، ثم « وحدويا » عام ١٩٦٢ .

وهكذا يمكن القول ان « اثيوبيا الهضبة » بقوميتها وان كانت اقدم استقلالا ، فان « اثيوبيا الامبراطورية » المتعددة القوميات والاجناس واللغات هى احدث تكوينا ، والمناطق المتنازع عليها حاليا هى وليدة احداث التكالب الاستعمارى فى اواخر القرن الماضى واوائل القرن الحالى . وهى الاحداث التى دفعت « اثيوبيا الهضبة » فى احتكاك مباشر مع القوى الاوروبية « المتكالبة » على القرن الافريقى ومع الدول والشعوب المجاورة لها ، واستطاعت اثيوبيا ان تقاسم تلك القوى السيطرة على القرن الافريقى وتشارك فى رسم حدوده السياسية ولم يكن ثمة اعتبار يذكر لمبدأ القوميات او حق تقرير المصير فى رسم تلك الحدود ، ولذا لم تحظ حدود اثيوبيا بالاعتراف الكامل والمتبادل بينها وبين جيرانها ، ماعدا حدودها مع كل من السودان وكينيا وجيبوتى . ومن الاهمية الاشارة الى ملابسات الاتفاق على هذه الحدود الاخيرة قبل التعرف على تطور الحدود الاثيوبية الصومالية التى ما زالت تشكل بؤرة الصراع فى القرن الافريقى .

حدود اثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتى .

ابتداء من الحدود فى الشمال الغربى كانت الحدود بين اثيوبيا والسودان غير محددة نسبيا حتى عام ١٩٠٢ ، عندما وقعت معاهدة بين البلدين اقامت حدا مشتركا معترفا به ، يبلغ طوله ١٥٠٠ ميل . باعتباره اكبر خط للحدود فى افريقيا ويخترق النيل الازرق هذه الحدود حاملا ٧٠٪ من ايراد مياه نهر النيل . وكان ثمة تخوف اثيوبى مزمن من جيران الشمال المسلم وشاع كثيرا محاولات الاثيوبيين تحويل او تحديد تدفق مياه النيل الازرق لاغراض سياسية وهكذا ساد فى عصور سابقة ارتياب مشترك واكب تطورات العلاقات الثنائية والاقليمية فى منطقة الحدود . ومنطقة الحدود الاثيوبية السودانية بصفة عام صحراوية جدباء الا ان امطار الربيع كثيرا ما تنحدر اليها من السفوح الغربية لهضبة الحبشة فتخضر هذه الصحراء وتندفع موجات القبائل البدوية بقطعانها الى هذه الحدود وتحتلها مؤقتا ثم تعود مرة اخرى الى سهول السودان بعد سيادة الجفاف .

ولقد تعرضت المنطقة لعدد من مناوشات الحدود فى اوقات مختلفة ابتداء من القرن ١٢ وتبادلت الحكومتان التهديدات وساعدت كل منهما عناصر مناوشة بالسلاح



إمارات وممالك اثيوبيا الهضبة قبل التوسع

والمال واللجوء . ومهما يكن فقد استقر الامن عبر الحدود ولم تتعرض المنطقة لاية مواجهات عسكرية تذكر منذ توقيع اتفاقية ١٩٠٢ السابق الاشارة اليها . ولعل هذا يرجع الى ان خطوط القطاع الجنوبي الغربي يقسم جماعات اثنية واحدة تتمثل في « الانواك » حتى ان السودان ظل يستأجر منطقة « جمبيلا » لمدة نصف قرن (١٩٠٢ ـ ١٩٥٦) من ارض اثيوبيا لتكون محطة تجارية وادارية . اما الحدود الاثيوبية السودانية عند اريتريا وهي احدث الحدود المشتركة وتعود الى عام ١٩٥٢ فتتعرض لمناوشات عديدة نظرا لتأييد السودان لحق تقرير مصير شعب اريتريا ولجوء افراد هذا الشعب الى الاراضي السودانية فرارا من اضطهاد السلطات الاثيوبية . ولقد تصاعدت مناوشات الحدود في الفترة الاخيرة الى درجة تجميد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين باستدعاء السفير السوداني من اديس ابابا منذ اوائل يناير ١٩٧٧ .

اما الحدود الاثيوبية الكينية فتعد نتاج العصر الاستعماري وقبل استقلال كينيا عام ١٩٦٤ قامت بريطانيا واثيوبيا بتعيين الحدود . ولم تعترف حكومة اثيوبيا بهذه الحدود حتى تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٦٣ ، ولم يصدق رسميا على تعيين هذه الحدود حتى الزيارة الرسمية للامبراطور هيلاسلاسي لكينيا عام ١٩٧٠ . وتمثل تسوية الحدود الاثيوبية الكينية اهمية للطرفين بسبب مشاركة البدو الصوماليين الرحل في هذه المنطقة وتنقلهم عبر قطاعات اثيوبية وكينية وصومالية وتزعم الحكومة الصومالية ان المنطقة وسكانها جزء لايتجزأ من الصومال الكبير ، ومن ثم ساندت كينيا واثيوبيا بعضهما بعضا في مواجهة نزاعهما المشترك مع الصومال .

وخلافا لاراضي الصوماليين الاخرى ، فقد اتسم التاريخ الحديث لاقليم جيبوتي باستقرار اكثر عبر الحدود الاثيوبية الجيبوتية ، وكانت فرنسا قد اشترت منطقة على خليج تاجورا ـ كمحطة تجارية على البحر الاحمر ـ من سلطان عفر عام ١٨٥٩ وكان ثمة منافسة بحرية شديدة بين فرنسا وبريطانيا في ثمانينات القرن ١٩ على الخطوط الملاحية . للمواصلات بين اوروبا ومصالحها الاستعمارية الخاصة في الهند والهند الصينية وعندما منعت فرنسا من استخدام تسهيلات ميناء عدن عام ١٨٨٤ اسرعت بتطوير منطقة خليج تاجورا ومدينة جيبوتي والمنطقة المحيطة به ، وجعلت من المدينة محطة مزودة بالفحم والتجهيزات العسكرية الاساسية لكي تمارسا دورا يناظر الدور الذي تلعبه عدن بالنسبة لبريطانيا على طول الممرات البحرية الحيوية . وقد انشئت الحدود الحديثة بين اثيوبيا وجيبوتي عام ١٨٩٧ واعيد تاكيدها عام ١٩٤٥ ثم في بروتوكول ١٦ يناير ١٩٥٤ وفي عام ١٩٧٧ تأكدت هذه الحدود باستقلال جيبوتي واعتراف دول المنطقة بهذا الاستقلال .

الحدود الاثيوبية الصومالية :

واذا كان ثمة اعتراف متبادل على الحدود المشتركة بين اثيوبيا وكل من السودان وكينيا وجيبوتي ـ كما اوضحنا ـ فان قضية الحدود الاثيوبية الصومالية وكذا مسالة اريتريا تشكلان اعقد مشاكل الحدود على مستوى النسيج المعقد لخريطة القرن الافريقي .

وفي محاولة لعرض تطورات رسم هذه الحدود يمكن القول بصفة عامة أنها إرث استعماري ، كانت بريطانيا المحرك الأول لأحداثه ، بينما لعبت ايطاليا واثيوبيا الدور الثاني ، في حين وقفت فرنسا موقف المراقب المتربص ، بينما قنعت مصر بالانسحاب بادىء ذي بدء .

ولا يمكن تناول تاريخ الصراع بين الدول الأوروبية من اجل السيطرة على القرن الأفريقي دون أن نذكر شيئا عن النفوذ المصري في هذه المنطقة . ففي ١٨٦٥ تنازل سلطان تركيا للخديو اسماعيل عن ميناءى سواكن ومصوع على البحر الأحمر بالاضافة إلى ظهيرها في الداخل . وقد اتخذ هذين الميناءين بمثابة قواعد هامة استطاعت منها مصر ان تنشر نفوذها على كل ساحل البحر الأحمر وسواحل خليج عدن في القرن الأفريقي حتى رأس جاردفوى . وقد ادركت بريطانيا بعد شق قناة السويس عام ١٨٦٩ أن البحر الاحمر هو الطريق الطبيعي إلى الشرق الأقصى ، وقد أصبح البحر المتوسط والبحر الأحمر بعد شق القناة يمثلان بالنسبة لبريطانيا أقصر وأسرع طريق إلى ممتلكاتها بالمحيط الهندي ، ويعدان بحق محور الامبراطورية البريطانية .

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تسيطر على سواحل البحر الاحمر وخليج عدن ، لم تكن لبريطانيا اية قاعدة على البحر الأحمر الا قاعدة عدن . أما فرنسا فكانت قد أنشأت عام ١٨٦٢ ميناء أوبوك عند مدخل البحر الأحمر ـ كما ذكرنا ـ ولكنها لم تحتله احتلالا فعليا الا عام ١٨٨٤ ، كما استطاعت شركة روباتينو الايطالية أن تشترى ميناء عصب .

وازاء كل هذه التيارات المتكالبة على القرن الأفريقي ، ضغطت بريطانيا على مصر للانسحاب من المنطقة وأثرت مصر هذا ، واذا كانت الخريطة السياسية المعاصرة للقرن الافريقي قد تشكلت حدودها الحالية في العقود التسعة الأخيرة ، فيمكن التمييز بين اربع مراحل شهدت تذبذبات الحدود بصورة واضحة .

خريطة المرحلة الاولى (١٨٨٢ ـ ١٩١٣)

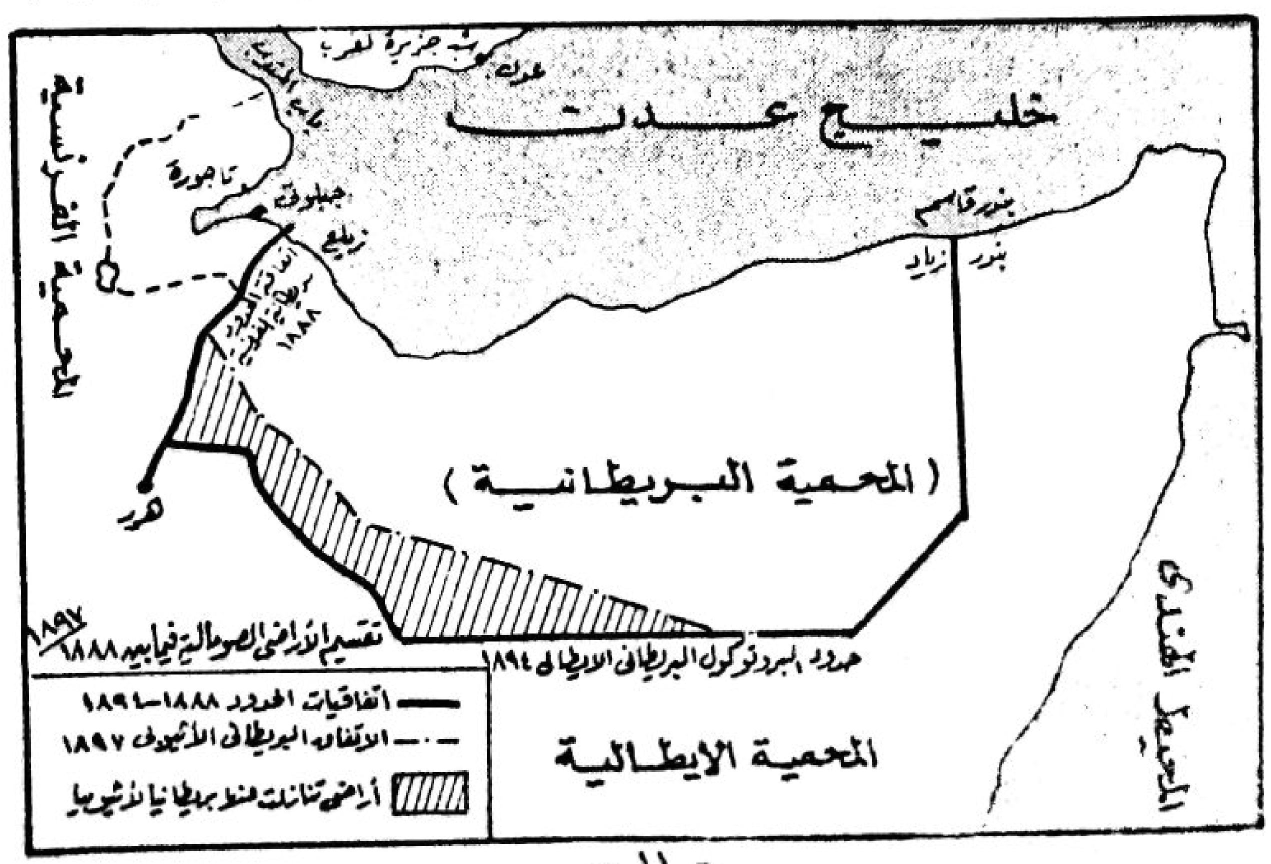
وتبدأ هذه المرحلة ببداية التوسع الايطالى فى اريتريا عام ١٨٨٢ وتنتهى بوفاة منليك الثانى الذى اكتملت فى عهده صورة الخريطة السياسية لاثيوبيا المعاصرة فيما عدا الوضع الخاص باريتريا كما اشرنا .

وفيما بين هذين التاريخين شهدت المنطقة فرض الحماية البريطانية على الصومال عام ١٨٨٤ ، وانسحاب مصر من المنطقة ، وقيام الصومال الايطالى فى ٢٠ مايو ١٨٨٩ واعلان اريتريا كمستعمرة ايطالية عام ١٨٩٠ وقيام الصومال البريطانى عام ١٨٩٧ . هذا فضلا عن النزاع الاثيوبى الايطالى خاصة حول اوجادين وهود . ومن الأهمية التعرف على ملابسات هذه الأحداث .

كان التوسع الايطالى فى اريتريا قد بدأ منذ ٥ يوليو ١٨٨٢ رغم أن بريطانيا قد عقدت مع مصر فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة اعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال لغاية رأس جافون . وبدأت ايطاليا أولا بوضع يدها على عصب ثم اسرعت بمد سلطانها شمالا وجنوبا ، فاحتلت بيلول فى ٢٥ يناير ١٨٨٥ بعد انسحاب المصريين منها ، واحتلت مصوع فى ٢٥ فبراير ١٨٨٥ قبل أن تنسحب القوات المصرية ثم اعلنت فى ٢٥ يوليو السيادة الايطالية على مصوع . وتوغلت القوات الايطالية فى الأراضى الداخلية فيما يلى مصوع غربا ، واستولت على زولا كما مدت سلطانها شمالا حتى وصلت الى ١٠٠ ميل جنوبى شرقى سواكن وفى الجنوب أصبحت المناطق الايطالية منافسة للممتلكات الفرنسية فى اوبوك ومقابلة لباب المندب . وبهذه الطريقة احتلت ايطاليا ما يقرب من ٦٥٠ ميلا من ساحل البحر الاحمر بالاضافة إلى الموانىء الهامة وفى مقدمتها مصوع وهكذا استطاع الايطاليون تكوين مستعمرة لهم فى ارتيريا بتشجيع بريطانيا .

وبينما كانت ايطاليا تتوسع فى اريتريا ، واصلت « اثيوبيا ـ الهضبة » عملياتها التوسعية شرقا . وكان منليك الثانى (ملك شوا آنذاك) قد بدأ حملاته التوسعية ضد قبائل الوالوجالا فيما بين ١٨٧١ ، ١٨٧٦ ، كما قام بغزو إمارة هرر فى ٢٦ يناير ١٨٨٧ ، والاستيلاء على البلاد عنوة بمساعدة الايطاليين ثم قامت اثيوبيا بضم منطقة أوجادين عام ١٨٨٩ بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية فى اخماد الثورة المهدية فى السودان ، كما ضمت اثيوبيا ايضا الأراضى المحجوزة ومنطقة هرر ، وتأكد هذا الضم برضاء بريطانيا على هذا فى معاهدة ١٨٩٧ التى تم بموجبها تعيين الحدود بين الصومال البريطانى واثيوبيا .

ولقد تم هذا التوسع الاثيوبى حتى عام ١٨٨٩ بتشجيع من بريطانيا وبمساعدة ايطالية لارتباطهم بحد أدنى من المصالح المتبادلة ، فبريطانيا فى منافستها مع فرنسا فى المنطقة جذبت ايطاليا فى صفها ، وفى محاولة تثبيت وجودها بالسودان أمام الثورة المهدية امنت



حدود السودان الشرقية لصالحها . أما اثيوبيا فقد اغمضت أعينها عن التوسع الايطالي في اريتريا نظرا لتحديات الانقسام الداخلي بين الامراء والنبلاء والأسر الكبرى في الأقاليم وبين السلطة المركزية ، هذا فضلا عن تحديات التهديد الاسلامي التقليدي المجاور لاثيوبيا .

وامام انشغال السلطة المركزية في اثيوبيا بهذه التحديات الداخلية والخارجية ، اخذ الايطاليون السبق عام ١٨٨٩ للتحرك جنوب اثيوبيا نفسها وإثر الضغوط الايطالية على اثيوبيا تم توقيع معاهدة « أوتشيالي » الشهيرة في ٢ مايو ١٨٨٩ وهي المعاهدة التي اختلفت صياغة نسختها « الايطالية » عن نسختها « الأمهرية » ، حيث أظهرت النسخة الأولى أثيوبيا في وضع « الحمية الايطالية » . وفي نفس الشهر قامت ايطاليا بابلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الانجليزي وأراضي سلطان زنجبار ، ثم اعلنت في ١٥ نوفمبر ١٨٨٩ حمايتها على الساحل الشرقي لافريقيا الممتد من الحدود الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة « أوبيا » ، وكونت عام ١٨٩٠ الشركة الايطالية لشرق افريقيا لادارة المناطق الداخلية الساحل الافريقي من رأس بدوين الى قرب مصب نهر جوبا .

وفي ٢٤ مارس ١٨٩١ تم توقيع اتفاقية ايطالية بريطانية تحدد مناطق النفوذ الايطالي فيها من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر . ثم سعت ايطاليا للحصول على عقد امتياز يضمن المصالح الايطالية والنفوذ البريطاني في موانى سلطان زنجبار في ١٢ اغسطس وبموجب هذا العقد منحت حكومة زنجبار — الحكومة الايطالية حق ادارة مدن وموانى ، ابراوة ، بركا ، مقديشيو ، والمناطق المحيطة في حدود عشرة اميال باسم سلطان زنجبار — ولمدة ٢٥ سنة يمكن تجديدها لمدة ٢٥ سنة أخرى بنفس الشروط . وهكذا آلت ادارة هذه الجهات بشرق افريقيا لايطاليا وظلت تديرها حتى الحرب العالمية الثانية .

وفي عام ١٨٩٤ توصلت بريطانيا وايطاليا الى اتفاق مشترك بشأن الحدود بين اراضي الصومال الخاضعة لهما ، وسيطرت بريطانيا على هود وايطاليا على الأوجادين . ولم تستشر كل من بريطانيا وايطاليا الاثيوبيين أو الصوماليين حول هذا الاتفاق الذي يعد أساسا تحديا للطرفين الاثيوبي والصومالي .

ولعل هذا الاتفاق كان من بواعث التحرك الاثيوبي لمواجهة التوسع الايطالي بعد دعم السلطة المركزية في اديس ابابا وسقوط الثورة المهدية على الحدود . وكان الامبراطور منليك الثاني قد انتقد ماجاء بالنسخة الايطالية لمعاهدة أوتشيالي في محاولة لاستغلال هذا التحدي الخارجي في تجميع وتوحيد الاثيوبيين . وشهد عام ١٨٩٥ انهيار العلاقات الاثيوبية الايطالية وسرعان ما نشبت المواجهة المسلحة بينهما في أمبا آلاجي في ديسمبر ١٨٩٥ ، وفي موقعة عدوة « الشهيرة » في مارس ١٨٩٦ حيث هزمت القوات الايطالية بقيادة الجنرال باراتيري بعد ثلاثة أيام من القتال .

وكان هذا النصر الاثيوبي من الأهمية بمكان في تاريخ اثيوبيا والقارة الأفريقية ، فقد حافظت الامبراطورية على استقلالها وسيادتها رغم التوسع الايطالي ، كما اكدت « الموقعة » للشعوب الافريقية — في هذا الوقت المبكر — أن القوة العسكرية الاوروبية — الأقوى تسليما — من الممكن بنجاح مقاومتها .

اما بالنسبة لايطاليا فقد كانت « عدوة » بمثابة كارثة عسكرية ، فقد أجبرت ايطاليا على نبذ سياسة التوسع الاستعماري لمدة طويلة حتى قيام موسوليني بغزو اثيوبيا عام ١٩٣٥ . ولذا فقد شهدت السنوات التالية لموقعة « عدوة » اتفاقات بين القوى المتصارعة في القرن الأفريقي للاتفاق على الحدود .

وكانت أولى هذه الاتفاقات معاهدة الصلح بين اثيوبيا وايطاليا في ٢٦ اكتوبر ١٨٩٦ ، وقد انهت الحرب بينهما ونصت على الغاء معاهدة أوتشيالي واعترفت باستقلال اثيوبيا وعينت بموجبها الحدود بين اريتريا واثيوبيا ، وتعهدت ايطاليا بدفع فدية كبيرة ، واتفق على أن يكون خط (المأرب — بيلسيا — صونا) كحدود مؤقتة بين اريتريا واثيوبيا » .

ومهما يكن فلم تحظ اثيوبيا بالمكسب السياسي للنصر الذي تحقق في عدوة فقد احتفظت ايطاليا باريتريا ، ولم تحترم معاهدة الصلح ، وتكررت المنازعات والمناقشات بين الطرفين . ولقد خشي منليك تحريك قواته داخل اريتريا مخافة تشتيت هذه القوات وتخوفه من التحديات الداخلية وتوسع ايطاليا العسكري تجاه المرتفعات الجنوبية .

وثمة تطور آخر يتعلق بالهزيمة الايطالية تمثل في لفت انتباه القوى الاستعمارية لحدود اثيوبيا في الشرق والجنوب عام ١٨٩٧ . وكانت فرنسا قد انسحبت من أرض الصومال اكثر مما طالبت به في البداية . واستغلت اثيوبيا الموقف الفرنسي لمفاوضة بريطانيا للحصول على اقليم هود بناء على معاهدة ١٨٩٧ . ولقد شهد نفس العام ايضا بداية الادعاءات والصراعات على الأوجادين . وفي البداية وافق ممثلا حكومتي ايطاليا واثيوبيا على تعيين الحدود بين الصومال البريطاني واثيوبيا ، إلا أن الخرائط التي اتفق عليها في هذا الصدد لم تعلن . وهكذا فان ٥٠٠ ميل من حدود ممتدة من دواو الى الشمال الشرقي كانت محل نزاع وادعاءات منذ ذلك الوقت .

وفي ديسمبر ١٩٠٦ عقد الاتفاق الثلاثي ، الايطالي البريطاني الفرنسي ، بهدف المحافظة على الوضع الراهن في اثيوبيا من الناحيتين السياسية والاقليمية ، كما حددته الاتفاقات السابقة بين الدول ، واذا ما طرا اى اخلال بالوضع القائم تعهدت الدول الموقعة بأن تبذل وسعها للمحافظة على المصالح الاثيوبية بالاضافة الى مصالح كل من بريطانيا ومصر وفرنسا في المناطق المحددة لكل منها ، وكذا مصالح ايطاليا فيما يختص باريتريا والصومال . ويبدو ان هذا الاتفاق الثلاثي لم يوضع بفرض المحافظة على استقلال اثيوبيا بقدر تلافي تصادم الدول الثلاث في حالة انهيار اثيوبيا بعد منليك الثاني .



وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ ابرمت معاهدة اثيوبية ايطالية نصت على أن خط الحدود يجب أن يمر الى الشمال الغربي من نهر شبيلي بحيث تقع كل أراضي القبائل الساحلية ضمن النفوذ الايطالي على حين يقع اقليم اوجادين ضمن اثيوبيا وهذه الحدود الجديدة وسعت من ممتلكات ايطاليا اكثر مما أعطاها خط منليك . وبدأت لجنة ايطالية اثيوبية تحديد الخط عام ١٩١٠ ولكنها لم تصادف نجاحا كبيرا لعدم اتفاق الطرفين على حدود القبائل .

ثانيا : خريطة المرحلة الثانية (١٩١٤ ـ ١٩٥٤)

بموت منليك الثاني عام ١٩١٣ ونشوب الحرب العالمية الأولى فى العام التالي ، تبدأ المرحلة الثانية من تبدلات الحدود فى خريطة القرن الأفريقي ، وتمتد الى منتصف الخمسينات .

وفيما بين بداية هذه المرحلة ونهايتها (١٩١٤ ـ ١٩٥٤) شهدت خريطة القرن الأفريقي أبرز أحداثها ، ابتداء من توقيع معاهدة الصداقة الايطالية الاثيوبية عام ١٩٢٨ ، الى الغزو والاحتلال الايطالي لاثيوبيا فيما بين عامي ١٩٣٥ ، ١٩٤١ ، ثم سيطرة بريطانيا كلية على الاقاليم الصومالية التى كانت موضع ادعاءات بين القوى المتصارعة (البريطانية ، الايطالية ، الاثيوبية) وهى تشكل ٩٠٪ من الاقاليم التى يسكنها الصوماليون فى القرن الأفريقي فيما عدا جيبوتي . وكان هذا يعني فى المقام الأول انكماش اثيوبيا الى هضبتها مرة أخرى ، طوال السنوات (١٩٣٥ ـ ١٩٥٤) بعد التوسع الذى تحقق فى عهد منليك الثاني .

وكان ليج ياسو قد خلف منليك على العرش الا انه خلع عام ١٩١٦ لتحالفه مع المانيا فى الحرب العالمية الأولى ، ونصبت زوديتو ابنة منليك امبراطورة ، وجعل الرأس تافرى ماكونن وصيا على العرش . وعند وفاة الامبراطورة ، اعتلى العرش باسم الامبراطور هيلاسلاسي فى ٣ ابريل عام ١٩٣٠ .

ولقد استهدفت ايطاليا بتوقيع معاهدة الصداقة مع اثيوبيا فى ٢ اغسطس ١٩٢٨ (ومدتها ٢٠ سنة) زيادة نفوذها داخل اثيوبيا نفسها ، فالمعاهدة تعترف صراحة بأفضلية المصالح الاقتصادية الايطالية فى اثيوبيا ، إلا أن الاثيوبيين وقفوا دائما ضد كل محاولات امتداد النفوذ الايطالي ، بتحديد حجم التجارة المتبادلة ، وتفضيل خبراء الدول الأخرى على الخبراء الايطاليين .

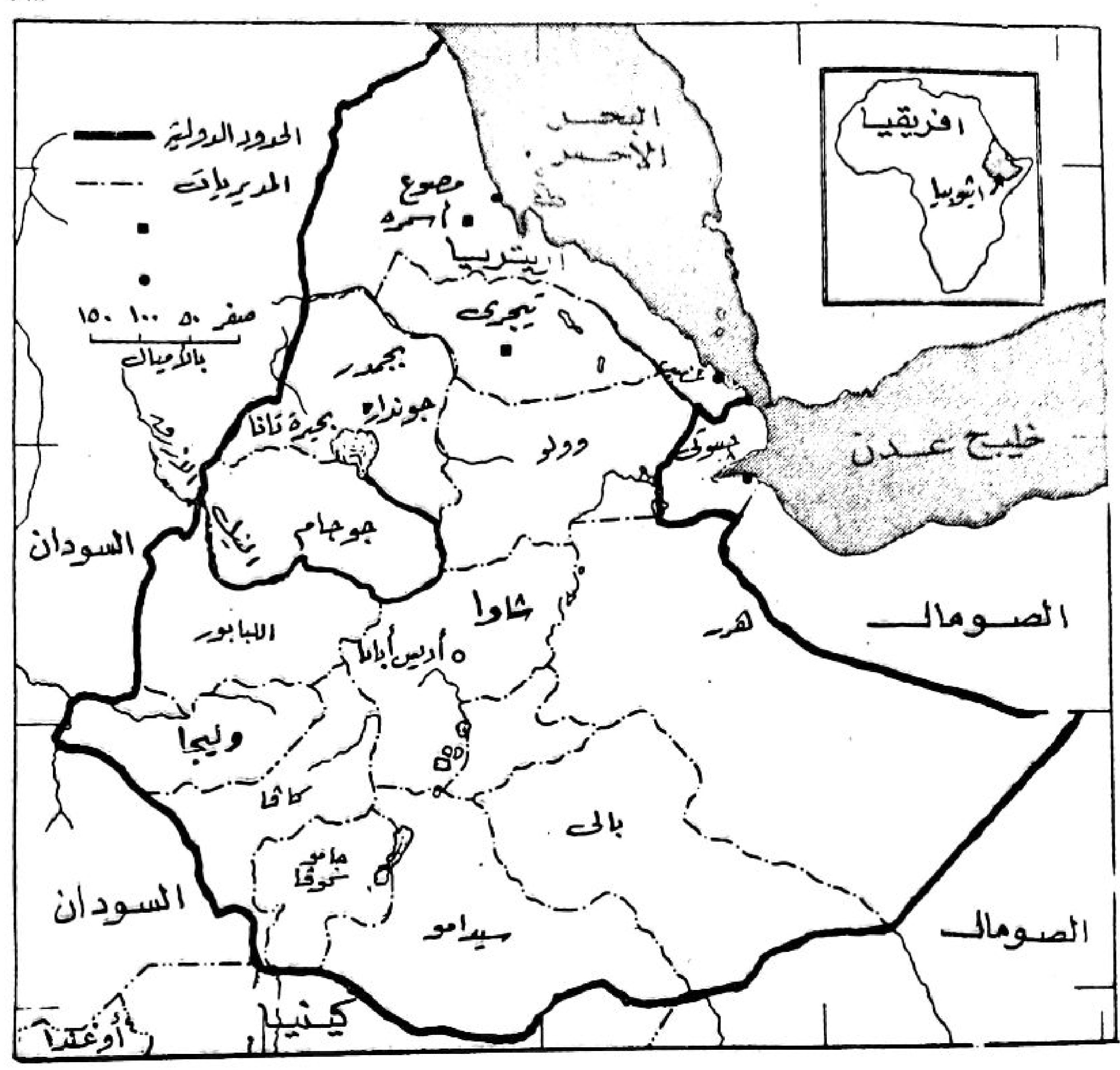
وكان الغزو الايطالي لاثيوبيا فى منتصف الثلاثينات هو قمة المواجهة الاثيوبية الايطالية ، عندما بات واضحا أن القوى الأوروبية الرئيسية لم تعارض التحرك الايطالي فى القرن الأفريقي الذى بدأ بمعركة وال وال فى اغسطس ١٩٣٤ ، عندما غزت القوات الايطالية منطقة اوجادين ومنها اخذت تتوغل نحو داخل اثيوبيا ، وفى ٤ اكتوبر بدأت القوات الايطالية بالزحف لغزو الأراضي الاثيوبية دون أن تعلن الحرب ولم يكن لدى الاثيوبيين كثيرا من سلاح الطيران والتسليح والغازات السامة التى كانت لدى ايطاليا . واستطاع موسوليني برغم المقاومة الاثيوبية ـ أن يعلن ضم اثيوبيا الى ايطاليا فى أول مايو ١٩٣٦ ، ودمج منطقة اوجادين فى الصومال الايطالي . وعندئذ فر الامبراطور هيلاسلاسي الى المنفى فى اوروبا ووجه دعوته الشهيرة الى عصبة الأمم لمؤازرته : « ان قيمة الوعود التى تعطى للدول الصغيرة بشأن أراضيها واستقلالها تكمن فى احترامها ودعمها » .

وبقيام الحرب العالمية الثانية ورجحان كفة الحلفاء ، انهزمت إيطاليا بدخول القوات البريطانية اديس ابابا عام ١٩٤١ . ووضعت أوجادين تحت الادارة العسكرية البريطانية وسرعان ما خضعت أراضي الصوماليين ـ ماعدا جيبوتي ـ لنظام حكم واحد هو الاحتلال العسكرى البريطاني ، وكان هذا من العوامل المباشرة التى ايقظت المشاعر القومية لدى الصوماليين جميعا ، بصرف النظر عن انتماءاتهم الرسمية الى دول عديدة فى المنطقة .

وكانت المفاوضات البريطانية الاثيوبية اثناء الحرب قد اسفرت عن عقد اتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ التى نصت على اعتبار منطقة اوجادين جزءا منفصلا عن اثيوبيا ، وتتولى القوات البريطانية العسكرية ادارتها ، وقد جددت هذة الاتفاقية فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ ونصت على أن الاحتلال العسكرى البريطاني لها لفترة ١٠ سنوات اخرى ثم تتخلى عنها بريطانيا نهائيا لاثيوبيا .

وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة « الصومال الكبير » لكى تبسط نفوذها عليه ، ومن هنا جاء اقتراح ارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني عام ١٩٤٦ بتجميع كل الاقاليم التى يسكنها صوماليون ووضعها تحت الوصاية البريطانية ، إلا ان هذا الاتجاه لاقى معارضة شديدة من جانب القوى الكبرى والصغرى المعادية والحليفة على السواء ، وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الايطالي الى الصومال الايطالي ، وبين اقتراح الولايات المتحدة بوضع الصومال تحت الوصاية الدولية .

واستمر خضوع الصومال الايطالي للادارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة ايطاليا الوصاية على المنطقة لمدة عشرة أعوام ، ابتداء من ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ، وكانت مهمة ايطاليا التمهيد لاستقلال المنطقة باشراف مجلس استشارى تابع للأمم المتحدة



ونظرا لامتناع اثيوبيا عن التعاون مع ايطاليا فى تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، قامت بريطانيا وبالاتفاق مع اثيوبيا قبل تسليم الصومال البريطانى الى الادارة الايطالية برسم خط الحدود بين الصومال واثيوبيا واسمته الخط الادارى المؤقت ، ويلتقى بحدود الصومال البريطانى سابقا ، عند خط طول ٤٨° شرقا ، وخط عرض ٨° شمالا ، وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى .

وبينما قبلت بريطانيا هذا الخط ، بتحفظات تمكنها من اعادة النظرفية ، فان اثيوبيا لم تعترف فيما بين سنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٥٦ بذلك الخط كحدود سياسية دائمة بينها وبين الاقليم الصومالى . اما الصوماليون فقد تمسكوا بخط طول ٤٧° شرقا وخط العرض ٨ شمالا لأن الخط الادارى المؤقت جزء أرض الصومال قسمين وارغم الكثيرين من الصوماليين ممن كانوا من الصومال الايطالى السابق على الخضوع الى الادارة الاثيوبية .

وارضاء لاثيوبيا وقفت السلطات البريطانية معها فى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ اتفاقية تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكرى من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين ، على أن تتولى الحكومة الاثيوبية ادارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ . ورغم ما أكدته هذه الاتفاقية من حق القبائل فى المراعى على جانبى الحدود فقد ثار الصوماليون واحتجوا على وضع جزء من الأراضى الصومالية تحت سيطرة اثيوبيا دون موافقة أهالى البلاد أصحاب الحق الشرعى بها .

ثالثا : خريطة المرحلة الثالثة (١٩٥٥ - ١٩٦٢)

قبل أن تستعيد اثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى هود وأوجادين فى منتصف الخمسينات ، كما أشرنا ، استطاعت الدبلوماسية الاثيوبية إلحاق اريتريا كاقليم إدارى لاثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم وحدويا عام ١٩٦٢ . وهكذا تمكنت اثيوبيا - باعتبارها دولة داخلية - أن تطل على السواحل للمرة الأولى فى تاريخها الوسيط والحديث كله . وأصبحت اثيوبيا الهضبة فى نحو مائة عام تحاط بحلقة من الأقاليم المضمومة الواسعة وتحولت الى دولة مختلطة وأصبح التنافر الجنسى واللغوى والدينى عنصرا خطيرا فى كيان الدول المختلطة الجديدة . وتشكلت بهذا الخريطة السياسية للامبراطورية الاثيوبية . ورغم قضايا الحدود فقد سارعت اثيوبيا عام ١٩٥٨ بالاتفاق مع ايطاليا - التى تولت الوصاية على الصومال - على قبول الخط الادارى المؤقت الذى وضعته بريطانيا عام ١٩٥٠ على أنه الحد الفاصل بين اثيوبيا وارض الصومال التى تحت الوصاية وذلك الى ان تسوى مشكلة الحدود بصفة نهائية .

وباستقلال الصومال (البريطانى والايطالى) عام ١٩٦٠ ، أعتبرت الدول الجديدة أن واجبها القومى يقتضيها مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادى والمعنوى ، بينما اعتبرت اثيوبيا وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جانب الصومال عملا عدائيا وتدخلا فى الشئون الداخلية لجاراتها ضد وحدتها الاقليمية .

والحدود الصومالية الاثيوبية تبدأ من نقطة ثلاثية تتقابل فيها حدود جيبوتى والصومال واثيوبيا فتتجه الحدود من هذه المنطقة نحو الجنوب الغربى حتى تصل الى ابوصوين فتتجه بعد ذلك نحو الجنوب الشرقى باستقامة تقريبا حتى تصل الى تقاطع خط طول ٤٤ شرقا بدائرة العرض التاسعة شمالا ، ثم تستمر فى اتجاهها الجنوبى الشرقى حوالى ٢٥٠ ميلا حتى تصل الى تقاطع خط طول ٤٧ شرقا مع دائرة العرض الثامنة شمالا ، فتتمشى معها شمالا حوالى ١٠٠ ميل حتى تصل الى خط طول ٤٨ شرقا تبدأ هنا الحدود المؤقتة التى تتجه نحو الجنوب الغربى فى خط هندسى حتى تقابل نهر شبيلى جنوب بلدة « آدو » تاركة هذه البلدة ضمن النفوذ الاثيوبى ، وتكمل سيرها بعد ذلك نحو الغرب ثم الشمال الغربى ثم الغرب فالجنوب الغربى ، وتعود مرة أخرى فتتجه نحو الغرب حتى تصل الى بلدة « دولو » وهى نقطة التقاء ثلاثية تتلاقى فيها الحدود الصومالية والاثيوبية والكينية .

وبالنظر الى الحدود الصومالية الاثيوبية نجد أنها حدود غير طبيعية أو بشرية ، ولكنها حدود هندسية فى معظمها - فهى إما تتبع دوائر العرض أو خطوط الطول (أى أنها فلكية أو أنها خطوط مستقيمة) مما يدعو تخطيها من جانب الرعاة الصوماليين داخل جمهورية الصومال .

الخريطة .. بين الأمر الواقع وحق تقرير المصير

من العرض السابق يمكن القول أن أزمة الخريطة السياسية للقرن الأفريقى طوال مراحل الصراع ، تكمن فى الصراع بين تيارين رئيسيين أولهما رغبة « اثيوبيا - الهضبة » من أواخر القرن ١٩ فى تكوين « وطن اثيوبى أمثل » ، وثانيهما طموح الصومال فى توحيد « الصومال القومى الكبير » . وإذا كانت تيارات السياسة الدولية ومتغيراتها قد جاءت فى صالح الدبلوماسية الاثيوبية حتى حققت « الوطن الأمثل » فى منتصف الخمسينات ، بحكم كون اثيوبيا أقدم استقلالا على المسرح الدولى الحديث ، فان الوعى الصومالى بشعبه الواحد وبقوميته الموحدة تعاظم ولم يفتر على مر سنوات هذا القرن . ومن ثم استمر الصراع وتجدد فى الستينات ، واكتسب أبعادا دولية فى السبعينات ، ولم تحسمه كل الجهود التوفيقية سواء من جانب الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الوساطات الأخرى ، ولم تحسمه كذلك المتغيرات الداخلية فى البلدين سواء قبل أو بعد ثورة ١٩٦٩ فى الصومال أو من عهد هيلاسلاسى الى نظام حكم مانجستو فى اثيوبيا .

وختاما فقد تتشابه أو تختلف مسألة الوجود المصرى فى القرن الأفريقى حتى عام ١٨٧٤ ، وفى السودان حتى عام ١٩٥٣ ، مع مسألة « التوسع الاثيوبى » فى القرن الافريقى طوال نفس الفترة ، إلا أن الأمر الذى حسمته مصر قبل وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، يشكل مبادرة تاريخية فى العلاقات الدولية ، ففى عام ١٩٤٨ قدمت مصر لمؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس مطلبا خاصا يتعلق بأريتريا ، وهو مطلبها الخاص باسترداد ميناء مصوع الذى كان يرفرف عليه العلم المصرى قبل الاحتلال الايطالى ، وكان يطلق عليها فى التقسيم الادارى يومئذ إسم « محافظة مصوع » ، غير أنه بدا من تدرج النظرة المصرية فى المحيط الدولى آنذاك (كما تقول جريدة الأهرام فى ١٦ مارس ١٩٥٠) ما حدا بمصر الى التنازل عن هذا المطلب ، أما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد بادرت مصر باعلان حق شعب السودان فى تقرير مصيره ، وقدمت مصر بهذا نموذجا طيبا لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير فى مجال العلاقات الدولية ... وهو أمر كان وما زال يشكل اختيارا صعبا امام اثيوبيا .. الامبراطورية أو اثيوبيا .. الثورة . □



[٣] الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الافريقي

الفت التهامي

شهدت منطقة القرن الافريقي ، سلسلة من الصراعات المسلحة ، مازال بعضها مستمرا على عدة جبهات . ولم تضع الحرب النهاية الحاسمة للعداء القائم والمترسخ بين دول المنطقة ، إذ ان لهذا الصراع ، جذورا بعيدة يرجع تاريخها إلى عهد الاستعمار ، كما تمتد هذه الجذور إلى خلفية متعددة الأبعاد ، تحكم فيها التركيب الاثني والثقافي المتباين لشعوب المنطقة .

وتتكون أراضي منطقة القرن الافريقي من هضبة في وسط إثيوبيا ، يفصلها عن الهضبة الصومالية صحراء الاوجادين ووادي الهود الذي يمتد شمالا بمحاذاة منخفض الدناكيل الصحراوي على البحر الأحمر . اما في الجنوب والجنوب الشرقي ، فتنساب هضبة الحبشة تدريجا إلى الأحراش في كينيا والصومال . وفي الغرب تطل هضبة الحبشة على غابات استوائية وأراضي زراعية غنية وأراضي هذه الهضبة ، وعرة بصفة عامة ، يصعب استغلالها والاستقرار فيها . أما هضبة الصومال ، فتمتد على شكل مثلث غير منتظم قاعدته عند نهر تانا في الجنوب الشرقي ، وضلعاه ساحل خليج عدن وساحل المحيط الهندي . وتبلغ الهضبة أقصى ارتفاع لها في الشمال ، عند خليج عدن . وتنحدر تدريجا باتجاه المحيط ويفصلها عن هضبة الحبشة سهل الهود ، وهو أرض رعوية سهلة تنمو بها الحشائش في موسم الأمطار ، في حين يحد الهضبة الصومالية من الجنوب ، نهرا شبيلي وجوبا ، اللذان ينبعان من الهضبة الاثيوبية ، منحدرين باتجاه المحيط الهندي .

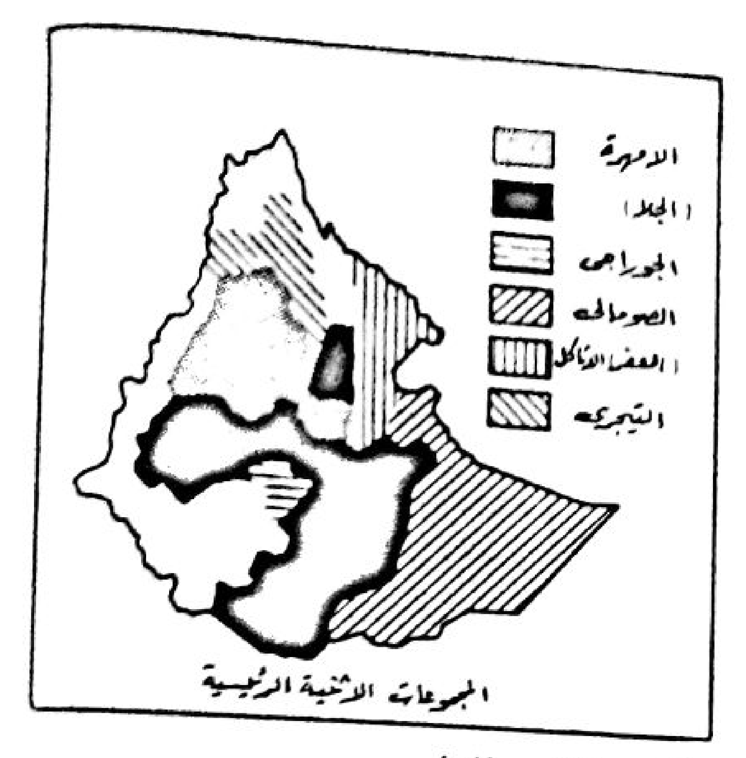
ويمتد تاريخ استيطان القرن الافريقي الى عام ١٠٠٠ قبل الميلاد ، حين هاجرت قبائل من الجزيرة العربية إلى منطقة خليج عدن ،وعلى امتداد تسعة قرون ، انتشرت هذه القبائل في المنطقة ، حتى وصلت إلى نهر تانا جنوبا . وبذلك استقر الشعب الصومالي في المنطقة الساحلية للقرن ، حيث توقف امتداده للداخل بحثا عن الماء والمرعى ، عند قبائل الجالا التي سبقته إلى جنوب شرقي الهضبة الاثيوبية . وبذلك احاطت بالشعب الصومالي ، شعوب اخرى حامية سبقته إلى المنطقة ، هي الجالا إلى الجنوب والغرب ، والعفر الى الشمال . كما وضع تحالف الأمهرا والجالا حدا للتوسع الصومالي غربا إلى قلب القارة الأفريقية . وكانت هذه الشعوب قد هاجرت تحت اسم الشعوب السابيية من الجزيرة العربية في القرن الخامس قبل الميلاد ، وبشرت بالمسيحية في القرن الرابع الميلادي ، في حين استجاب سكان المناطق الساحلية لنداء الاسلام في القرن العاشر الميلادي .

ونظرا لطبيعة المنطقة النباتية والمناخية ، فقد اعتمد الصوماليون منذ استقرارهم في المنطقة ، على الرعي كمصدر رزق ، في حين أمكن للاثيوبيين الاستقرار النسبي في تجمعات قبلية احترفت الزراعة إلى جانب الرعي ، نظرا لتوفر موارد المياه فيها . ويكتسب الرعي اهمية خاصة في الصومال ، حيث تبلغ نسبة الرعاة نحو ٨٠ ٪ من السكان ، نصفهم يعتمد على الرعي كمصدر اساسي للدخل ، ونصفهم الآخر يمارس الرعي إلى جانب الزراعة . وقد امتدت الحروب بين إثيوبيا والصومال في المنطقة الرعوية الفاصلة بينهما ، بسبب الخلافات الدينية ، والرغبة في التوسع على ثلاث جبهات : الأولى في الشمال في المنطقة المرتفعة الخصبة ما بين هارجسيا وهرر ، وهي منطقة يزرعها فلاحون صوماليون في موسم الشتاء ، كما يتجمع فيها الرعاة خلال موسم استقرارهم شمالي الهضبة ، انتظارا للأمطار . والى الجنوب من هذه المنطقة ، تقع منطقة هود التي تتميز بالاعشاب الجافة ، والتي تخلو من اى مصدر للمياه ، فيما عدا الأمطار التي تجعلها منطقة رعي موسمية خلال هذا الموسم . أما الجبهة الثالثة ، فتقع في الجنوب ، وهي صحراء الأوجادين الممتدة إلى ما وراء الحدود الكينية . ويتوافد مئات الآلاف من الرعاة الصوماليين في الربيع والخريف ، متجهين من الشمال إلى الجنوب ، عابرين الحدو

بين إثيوبيا والصومال جيئة وذهابا فى رحلتهم الدائمة بحثا عن المرعى . ويتضح من ذلك ان اراضى المنطقة مشاع ، حيث تتوقف حيازة الأرض على الاستغلال الموسمى لها . اما حيث يندر الماء ، فمن الطبيعى أن تحتكر عشيرة دون غيرها مورد الماء الذى قامت بانشائه وحراسته .

وقد أدى اعتماد الرعاة الصوماليين على الحدود المفتوحة بين البلدين ، علاوة على تماسكهم الثقافى ، وعدائهم التاريخى للامهرا والجالا فى إثيوبيا ، إلى بذر الخلاف بينهم ، كما عملت يد الاستعمار على تأجيج العداوة بينهم ، حيث بدات الأطماع الاستعمارية فى الظهور عندما بدت رغبة بريطانيا فى السيطرة على مصادر توريد اللحوم الصومالية إلى قاعدتها البحرية فى عدن فى منتصف القرن التاسع عشر . وبدأت بريطانيا بعقد معاهدات دفاع منفردة مع زعماء القبائل الصومالية ، ثم تسرب الوجود العسكرى البريطانى إلى المنطقة فى عام ١٨٨٤ ، فى حين كان الفرنسيون قد بدأوا فى الاتصال بقبائل العيسى التى تسيطر على ساحل جيبوتى . وبذلك عقدت معاهدة بين بريطانيا وفرنسا ، تنص على أن الخط الرابط بين مدينتى جيبوتى وزيلع ، هو الفاصل بين الصومال البريطانى والصومال الفرنسى ، اما إيطاليا فكانت قد استقرت على الساحل الاريترى . وبدأ التحالف البريطانى مع التاج الاثيوبى ، عندما ساعدت بريطانيا ملك شوا الملك منليك على الوصول إلى الحكم وأمدته بالسلاح ومنذ بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، كان الأثيوبيون قد بدأوا فى ضم الهوامش الصومالية الغربية إليهم وقد عبر منليك عن الأطماع الاثيوبية فى المنطقة بقوله إننى سأعمل ، مادام الله أعطانى القدرة والعمر ، على أن اعيد تأسيس حدود إثيوبيا بين الخرطوم وبحيرة نيانزا (فيكتوريا) .

وفى عام ١٨٩٧ عقد خليفته راس ما كونين ، اتفاقا مع بريطانيا ، ضم بموجبه ٦٧,٠٠٠ ميل مربع فى منطقة الهود إلى مملكته ، فى مقابل اعترافه بحدود السيادة البريطانية على الصومال إلى خط يبعد ٥٠ ميلا عن مدينة هرجسيا . وقد نصت الاتفاقية ، على أن للصوماليين الحق فى استغلال الآبار والمراعى على جانبى الحدود ، بناء على اعتقاد بان استقرار الصوماليين فى المنطقة سيقل إلى حد ادنى . كما ان الاثيوبيين لن يحاولوا تثبيت سلطتهم الادارية فى المنطقة . على أن رفض الصوماليين لمظاهر فرض السيطرة الامبراطورية الاثيوبية على المنطقة ، قوبل بمحاولة إثيوبية لتثبيت فلاحين من الأمهرا و الجالا فى مناطق المزارع والمراعى الصومالية . ويعتبر عام ١٨٩٧ عاما فاصلا فى تاريخ القرن الافريقى ، تمكنت فيه إثيوبيا من بسط سلطتها على أراض صومالية .



المجموعات الاثنية الرئيسية

مقابل صداقة بريطانيا .

أما فى الجنوب ، فقد أعلنت الحماية البريطانية على منطقة جوبا الممتدة من حدود كينيا الشمالية الشرقية ، مارة بالأوجادين الى نهر جوبا ، وذلك بهدف وضع حد للخلافات بين القبائل الصومالية وبعضها من جهة ، وبين الصوماليين والجالا من جهة أخرى . وبذلك توقفت الحدود الصومالية عند نهر جوبا . وقد نقلت المنطقة إلى السلطة الايطالية بموجب اتفاق سرى عقد بين البلدين إبان الحرب العالمية الأولى ، نص على ان يتقاسم البلدان المستعمرات الافريقية ، فى حالة هزيمة المانيا ، وعلى ذلك منحت إيطاليا جوبا ، فى مقابل حصول بريطانيا على تنجانيقا . على أن محاولة النظام الامبراطورى الأثيوبى إثارة قبائل الجنوب ضد الايطاليين ، ادت إلى تحالف بينهما لتكوين جيش من ٤٠,٠٠٠ جندى صومالى غزا المرتفعات الاثيوبية ، ووصل إلى العاصمة فى عام ١٩٣٥ .

وكان رد فعل بريطانيا سنة ١٩٤٢ بعد هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، هو تأكيد اتفاقية ١٨٩٧ مع إثيوبيا ، وانتهى الفصل الاستعمارى فى القرن الأفريقى بجلاء القوات البريطانية ، بعد أن تركت منطقة الحدود الصومالية ـ الاثيوبية المتنازع عليها فى يد الحكومة الاثيوبية ، التى تعهدت مرة أخيرة بالمحافظة على حق قبائل المنطقة فى استغلال المياه والمراعى فيها .

وقد تبلورت من خلال التراث الاستعمارى فى المنطقة عبر قرون من الصراعات . بين شعوبها دول لا تعكس حدودها السياسية التركيب الاثنى لشعوبها . كما أن هذه الحدود لا تفصل بين القوميات المختلفة فى المنطقة . وتضم إثيوبيا الآن ثلاث جماعات : إثنية رئيسية هى :

الامهرا والتيجرى والجالا . وينتمى الامهرا والتيجرى إلى أصل سام ويتحدثون لغة سامية ، حيث يعيش الامهرا فى منطقة المرتفعات الوسطى ، بينما يسكن التيجرى المرتفعات الشمالية الشرقية ، وأغلبية هاتين الجماعتين من المسيحيين الاقباط . أما الجالا فهم شعب حامى ، هاجر من الساحل الصومالى فى القرن السادس عشر ، واستقر فى الأراضى الداخلية السهلة ، وهم منقسمون بين وثنيين ومسلمين ومسيحيين . ويحقد الجالا على الارستقراطية المسيحية التى طالما تعدت على أراضيهم وممتلكاتهم . وهم ليسوا الشعب الوحيد الساخط على سيطرة الأمهرا على الحكم ، حيث امتدت سيطرتهم لنحو قرن منذ تولى منليك الثانى وحتى الآن ، إذ أن العداوة التقليدية بين التيجرى والشوا الذين ينحدر منهم حكام الأمهرا ، كانت سببا مباشرا لانقسام الحكومة العسكرية التى خلفت الامبراطور . على أن المستعمرة الايطالية السابقة إريتريا ، كانت ولا تزال المناهض الأول للحكم المركزى الاثيوبى ، ويبلغ عددهم حوالى نصف مليون نسمة ، اغلبهم من التيجرى المسلمين .

أما الصوماليون فهم على عكس الاثيوبيين ، يكونون شعبا واحدا له تراثه الثقافى ، ولغته المتميزة ، ويدين كله بالاسلام . ويرجع الصوماليون ، وهم أصلا من الحاميين الشرقيين ، إلى فرعين رئيسيين من قريش هما صومالى وساب . وينحدر من صومالى أربع مجموعات قبلية رئيسية هى العيسى واسحاق وهوايا ودارود ، وهم رعاة يتنقلون فى النصف الشمالى من البلاد ، بحثا عن المرعى . أما ساب ، فينحدر منه مجموعتان قبليتان رئيسيتان هما ديجل ورهانوين ، اللتان استقرتا حول نهرى شبيبلى وجوبا فى الجنوب للعمل بالزراعة . وتنقسم هذه المجموعات الست الرئيسية إلى حوالى ٨٥ قبيلة ، تنقسم بدورها إلى عشائر . ويعتبر الدارود أكبر هذه المجموعات عددا ، وينتشرون فى أنحاء البلاد ، فهم يسكنون وسط الهضبة الصومالية ، كما يقيمون فى الجنوب الغربى المتاخم لاثيوبيا وفى الشمال الشرقى من كينيا ، وأيضا فى جنوب الأوجادين ووراء نهر جوبا . والهاوية أيضا منتشرون فى البلاد ، بسبب نشاطهم الرعوى إلى الشرق من وسط الهضبة الصومالية بين نهرى شيبيلى ومدينة هوبيا على الساحل ، كما تسكن مجموعات صغيرة منهم بين الديجل والرهانوين فى وادى جوبا . أما الدير وإسحاق فهم أقل عددا من الدارود والهاوية ، ويسكنون المناطق الساحلية بين موجاديشيو العاصمة وميناء قسمايو ، كما تنتشر بعض جماعات منهم على حدود إقليم أوجادين وهرر المجاور لاثيوبيا . أما ديجل ورهانوين ، فهم يعملون بالزراعة فى الجنوب والجنوب الشرقى ، معتمدين على مياه نهرى جوبا وشبيلى ، وهم مستقرون فى هذه المنطقة .

ويقدر أن ثلث الشعب الصومالى مشتت فى الأراضى المقتطعة من الصومال ، والتى تبلغ مساحتها نحو ثلث مساحة جمهورية الصومال ، منهم حوالى ٩٥٠ ألف فى إثيوبيا و ٢٥٠ ألف فى كينيا يسكنون مساحة تقدر بنحو ٢٠٪ من كل من الدولتين . وعلى رأس القبائل التى تقتسمها الحدود بين الصومال وإثيوبيا ، قبيلة جاردابوسى وبعض أبناء قبيلة عيسى فى القطاع الشمالى ، كما توجد جماعات من قبيلة إسحق هى دوليا هانتا وميجورتين وماريهان فى المنطقة الوسطى ، بينما توجد إلى الجنوب جماعات أخرى أهمها داعودا وجوريه وأجوران . أما الصوماليون فى كينيا ، فيعتقد أنهم يمثلون ٩٦٪ من جملة سكان الاقليم الشمالى الشرقى ، ينتمى نصفهم إلى الدارود ، ونصفهم الآخر إلى الهاوية ، ويضمون جماعات أجوران وجوريه .

والاختلافات الانثولوجية بين العناصر الصومالية والعناصر الأخرى ظاهرة ، فهم مختلفون فى عاداتهم وتقاليدهم وتطبيقهم للدين الاسلامى ، عن جيرانهم الجالا فى إثيوبيا ، بسبب تأثير الوثنية الذى مازال واضحا حتى على المسلمين منهم ، مما يؤدى إلى تباين فى أسلوب معيشة كل منهم . أما بالنسبة للعناصر الصومالية فى كينيا ، فقد اتفق علماء الأجناس على أن حدود الاقليم الشمالى الشرقى التى تسكنها أغلبية



صومالية . هى الفاصل بين الزنوج واللازنوج فى هـذه المنطقة من شرق إفريقيا .

وإذا اعتبرنا أن القومية هى لغـة وثقـافة وتقـاليد وتاريخ مشترك ، تعوزها رغبة واعية فى الحفـاظ على الشخصية القومية ، فان هذه هى حال كل من الشـعب الأريترى والشعب الجالى والشعب الأمهرى ، كثـلاث مجموعات أثنية رئيسية ترغب كل منهـا فى الاسـتقلال بذاتها . ويتضح من العرض السابق للأبعاد الجغرافية السياسية لاثيوبيا ، استقرار كل من هذه المجمـوعات بذاتها فى منطقة محددة ، مما يسمح لها بـالحفاظ على شخصيتها المتميزة . على أن طبيعة التضاريس الوعرة فى الهضبة الاثيوبية ، كانت على مر العصور ، عامـلا ساعد على تفرد كل من هذه المناطق بسلطتها الداخلية ، كما كان هذا عاملا رئيسـيا حـال دون نفـاذ السـلطة المركزية فى أديس أبـابا إلى مختلف الأقـاليم . وهـذه الشخصية أو الهـوية المميزة ، ليسـت مقصـورة على الجماعات القومية الرئيسـية الثلاث ، إذ انه بالرغم من تفرد كل من هذه القوميات باقليم ذى حـدود متعـارف عليها ، فان الحدود بين الأقـاليم الأخـرى وبعضـهـا بعضا ، قد بنيت على أساس خلافات ثقافية ، مثال ذلك العلاقة العدائية المترسخة بين إقليمى الشوا والتيجرى فى وسط البلاد .

وعلى نقيض هذا الترتيب الاقليمى ـ الاثنى المتباين ، فان المجموعات الاثنية الصومالية على قـدر كبير مـن التماسك والتجانس فيما بينها . ولعل السـبب الرئيسى لذلك ، هـو هيمنة الاغلبية الداروديـة كقبيلة رئيسـيـة منتشرة فى شـتى انحـاء البـلاد ، على بقية القبـائل الأصغر منها . كما أن طبيعة الزراعة الموسمية وتنقـل السكان وراء المراعى على مدار السنة قد اسهم بدرجة كبيرة فى ايجاد قنوات للاتصال بين القبائل المختلفـة ، بحيث انه ليسـت هناك منطقـة أو اقليم تتمـركز فيه احداها وتسمى بذلك للتفـرد بشـخصيتها . حتـى ان الحدود بين الصومال الايطالى والصـومال الفـرنسى ، كان بتعـداها وجـود جمـاعات البدو فى كلتـا المستعمرتين . حيث ان العلاقات الاجتماعية بينهمـا حالت دون فصل شطرى الصومال عن بعضهمـا بعضا .

وفى حين ان القبلية فى الصـــومال ، تبلورت ابـــان الاستقلال فى صورة مجموعات منظمة على أسس قبلية على المستوى السـياسى القـومى ، فـان انسـحـاب الاستعمار عن المنطقة فتح المجـال فى اثيوبيا لصراعات اقليمية قومية ، تبلورت فى صورة حـركات انفصـالية وكانت اولى هذه الحركات ، هى الحـركة الانفصـالية الاريترية ، التى نشأت فى عام ١٩٦٢ ، كرد فعل لقرار الأمم المتحدة بضم اريتريا فى اتحاد فيدرالى الى اثيوبيا ولفرض الامبراطور اللغة الامهرية على المنطقة ، كبديل للغة العربية . ولهذه الحركة جـذور تمتـد الى اواخـر الخمسـينات ، حيث كون بعض المثقفين الاريتـريين تنظيما نقابيا هو اتحاد النقابات العمـالية الاريترى ، الذى أخذ يعبر عن طريق المظاهرات والاضرابات ، عن مناهضته للنظام الامبراطورى . وقد نشأت مـن هـذا التنظيم ، جبهة تسمى الجبهة الديمقراطية الاريترية ، بدأت تنظم نفسها عسكريا ، ثم اطلقت على نفسها اسم جبهة التحرير الاريترية ، وبدأت عملياتها العسكرية فى أواخر سنة ١٩٦١ ولا تزال الجبهة تحارب مـن اجـل الانفصال بينما حمـل النظـام الاثيوبـى عليهـا حملة شعواء ، فى محاولة جديدة لقمع الحـركة الانفصـالية فيها . وقد انقسمت الجبهة الان الى ثلاث مجمـوعات تضم اكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مقاتل ، هى جبهـة التحـرير الاريترية ، والجبهـة الشـعبية لتحـرير اريتـريا ، ومجموعة فـرعية تضـم عناصر مـن الجبهتين . امـا منظمة نضال شعب اورومو ـ الجالا التى انشئت فى عام ١٩٦٢ ، فهى ايضا حركة انفصالية تتضامن مع جبهة التحرير الاريترية من ناحية ، ومـع الجبهـة المتحـدة لتحرير الصومال الغربى من ناحية اخـرى وقـد عمـل النظام الاثيوبى على قمعها بشتى الوسائل ، كما سجن قائدها اكثر من مرة . وهناك ايضا نشاطات مناهضـة للنظام ، تمارسها فى العاصمة جماعات تنتمى الى اقليم التيجرى .

اما عن الجماعات القومية الصومالية التى لاتعيش ضمن حدود الصومال السياسية ، فان الجمالية الصومالية فى اقليم جوبا فى كينيا ، تقع ضمن مقاطعة الحدود الشمالية ، وهى تشمل حوالى ثلث الاراضى الكينية فى الشمال الشرقى ، ويعتبر حوالى ٦٠٪ من سكانها من الصوماليين . وقد عبر هؤلاء عن رغبتهم فى الانفصال عن كينيا والانضمام الى اخوانهم فى الصومال ، الا ان كينيا وبريطانيا اتفقتا على ان يمنح الاقليم درجة من الاستقلال الاقليمى الداخلى فى اطار الدستور الكينى وذلك فى عام ١٩٦٣ . ولهذا بدأت مقاطعة الحدود الشمالية فى التعبير عن ثورتها على تلك الاوضاع ، وقوبلت هذه الثورة بمعاهدة دفاع مشترك بين كينيا واثيوبيا فى سنة ١٩٦٤ . اما الصوماليون فى اثيوبيا ، فانه بموجب بروتوكول سنة ١٩٤٨ بين بريطانيا واثيوبيا ، فان اثيوبيا استولت على اراضى بعرض ١٠٠ كيلو متر من منطقة الاوجادين ، وتعهدت كامتداد لاتفاقية ١٨٩٧ ، بأن تترك للصوماليين حق الرعى فى المنطقة . ولكن الصوماليين بدأوا فى التصدى للسلطة الاثيوبية فى اراضيهم بتشجيع من مقديشيو ، حتى تكونت جبهة تحرير الصومال الغربى ،

على ان نظرة منظمة الوحدة الافريقية لمثل هذه الصراعات مبنية على رفض حق تقرير المصير كحل لمشاكل الحدود بعد نيل الاستقلال . وعلى ذلك فان الحدود القائمة يجب تقبلها من منطلق حقن الدماء . وبناء على هذا الالتزام فان مستقبل القرن الافريقى سيتحدد فى اطار احتواء الصراع ، وذلك من خلال انتهاج احد منهجين :

النهج الاول ، يتمثل فى استيعاب مختلف المجموعات الاثنية الموجودة فى اطار الدولة ، وذلك من خلال نشر رسالة الوحدة الوطنية فى شتى انحاء البلاد بتوحيد اللغة المستخدمة فيها ، واتباع نظام تعليم موحد ينمى الوعى بالوحدة القومية ، كما تعمل وسائل الاعلام على ترسيخ هذه الفكرة فى الاذهان . ومن ناحية اخرى فان اتباع هذا المنهج ، يتطلب الغاء كل التنظيمات السياسية المبنية على اساس قبلى او اقليمى حتى يتسنى خلق تجانس وتماسك بين مكونات النظام السياسى فى الدولة . وقد كانت للنظام الاثيوبى محاولات لاستيعاب الجماعات القومية الموجودة تحت سلطته . مثال ذلك محاولته فرض اللغة الامهرية ، وهى محاولة فشلت فى مواجهة تشبث الاريتريين والجالا بلغتهم الاصلية . وهنا تبرز اهمية قدرة السلطة المركزية على النفاذ الى انحاء الدولة من ناحية ، والى الطبقات الاجتماعية والجماعات الأثنية المختلفة فيها من جهة اخرى . ويتطلب هذا امكانيات ضخمة ، الى جانب تخطيط محكم ، وقدرة استيعابية كبيرة تحت قيادة متماسكة ومتمكنة .

اما المنهج الثانى ، فهو يتمثل فى اعطاء المجموعات القومية او العنصرية التى ترغب فى الاحتفاظ بشخصيتها المتميزة دون تدخل السلطة المركزية ، قدرا من الحكم الذاتى لتحتفظ ببعض مظاهر ثقافتها الخاصة ويتم هذا فى صورة نظام ديموقراطى قائم على اساس التوزيع النسبى للمجموعات الداخلة فى النظام الفيدرالى ، حيث يجب ان تراعى نسب تمثيل هذه المجموعات على جميع مستويات التنظيمات السياسية والجهاز الحكومى . وقد يعترض هذا المنهج حدوث خلل فى نسبة تمثيل مجموعة من المجموعات ، يتولد عنه صراع على السلطة . كما ان نظام تمثيل المجموعات على اساس نسبى ، يمكن ان يؤدى على المدى الطويل ، الى ترسيخ الفوارق بينهما ، بحيث تسعى الجماعات ذات الاغلبية النسبية ، الى السيطرة على الجماعات الاقل عددا ، حتى تحافظ على مصالحها ، كما ان هذا النظام ، يحول دون تأسيس ديمقراطية حقيقية قائمة على اساس تمثيل جماعات منظمة على اساس مصالح مهنية جماعية فى اطار وعى قومى □





[٤] المواجهات المسلحة الاثيوبية الصومالية

نبيه الاصفهانى

ان الحرب الجارية فى القرن الأفريقى ، والتى اكتشفها الرأى العام الدولى منذ عام تقريبا ، لم تولد فى يوليو ١٩٧٧ ، كما أنها ، بالرغم من كافة المظاهر التى اتسمت بها ، وبالرغم من مشاركة قوات غريبة عن القارة ، ليست مما يمكن أن نسميه « عدوانا آتيا من الخارج » فان القرن الأفريقى يضم صراعا معقدا تمتد جذوره فى الماضى الاستعمارى البعيد أى عندما شرعت كل من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا ، فى اقتسام المنطقة فيما بينها ، وفقا لأطماع استراتيجية تختص بطريق الهند الذى أصبح عصب الحياة بالنسبة للتجارة الدولية ، منذ افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ .

وقد تم هذا التقسيم والتوزيع دون أدنى مراعاة لوحدة العرقيات والسلالات ، التى كانت فى المنطقة ، بل ان الدولة الأفريقية الوحيدة التى كانت تتمتع فى ذلك العهد باستقلالها الوطنى ، وهى إثيوبيا ، لم تنج أيضا من عملية الانقسام هذه ، إذ انقطعت منها أجزاء أدت فى نهاية الأمر ، الى عزلها تماما عن البحر .

وعلى هذا ، اتسم الصراع الذى أوجده الاستعمار الأوروبى فى منطقة القرن الأفريقى من البداية بالازدواجية : فمن جهة ، كان يجرى تسابق محموم بين الدول الاستعمارية الثلاث ، للحصول على أهم المراكز الاستراتيجية التى يمكن ان تتيح للدولة التى تحصل عليها ، فرض اشراف ما على طريق الهند . ومن جهة أخرى ، كان التنافس الاستعمارى الذى قام فى المنطقة ، يجرى على حساب قوميات ضعيفة البنية ، لم ترتق بعد عن المستوى القبلى وحياة الرحل ، فسرعان ما طويت هذه القوميات على يد المستعمر الأوروبى . وهكذا تم توزيع السكان الصوماليين على ثلاثة أقاليم ، كل منها تابع لدولة استعمارية ، بقيت اثيوبيا التى كانت تتمتع بحكم مركزى وبكافة مقومات الدولة الامبراطورية ذات الماضى المجيد ، فكانت تشكل العقبة الوحيدة أمام المد الاستعمارى فى المنطقة . لهذا لجأت الدول الاستعمارية ، الى أسلوب المساومة السلمية مع إثيوبيا . وقد يلاحظ أيضا ، أن هذه الأخيرة ، كانت قد لجأت الى نفس الأسلوب الاستعمارى للتوسع فى المنطقة فكانت النتيجة ، أن الحدود التى كانت تفصل بين الاقاليم الثلاثة وإثيوبيا ، أصبحت موضع تعديلات عديدة ، كانت تجرى من خلال معاهدات أبرمت بين أديس أبابا وإحدى الدول الأوروبية الثلاث :

– فى ١٨٨٧ نجد إثيوبيا قد احتلت منطقة « هرر » وضمتها إليها .
– فى ١٨٨٩ حصلت إثيوبيا على منطقة « أوجادن » من بريطانيا ، مقابل تعاونها فى إخماد الثورة المهدية فى السودان . وفى نفس العام ضمت منطقة « هود » .
– فى ١٩٠٨ حصلت إيطاليا (أو الصومال الايطالى) على مساحة واسعة شملت منطقة « لوخ » اقليم « بيعفوه » .

وفى ١٩٣٠ قام نزاع حول الحدود الفاصلة بين إثيوبيا والصومال الايطالى ، أدى فى نهاية عام ١٩٣٤ الى قيام إيطاليا الفاشية بغزو إثيوبيا ، واسفر فى مايو ١٩٣٦ عن ضم هذه الأخيرة إلى إيطاليا ، كما اصبحت منطقة « أوجادن » جزءا من الصومال الايطالى .

وقد ادت نتائج الحرب العالمية الثانية ، إلى تعديلات جديدة فى أوضاع منطقة القرن الافريقى . فقد استعادت إثيوبيا سيادتها ، اما « هود » و « اوجادن » فقد وضعتا تحت إشراف عسكرى بريطانى مؤقت وكانت هذه الحال ايضا بالنسبة للصومال الايطالى . وبهذا اصبحت بريطانيا تسيطر على ما يقرب من ٩٠٪ من الاقاليم التى تسكنها القبائل الصومالية . وهنا برز الاقتراح الشهير الذى أدلى به ارنست بيفن فى ١٩٤٦ الخاص باقامة الصومال الكبرى والذى يعد منذ ذلك التاريخ نقطة الانطلاق للفكرة الصومالية الخاصة باعادة توحيد جميع الأقاليم التى يسكنها الصوماليون . وهى فكرة سوف تشغل الأرضية الأساسية التى قامت عليها الحركة القومية

الصومالية . ولما كانت الأمم المتحدة قد ضمنت للشعب الصومالى حصوله على استقلاله ، فان زعماء الحركة الوطنية الصومالية ، سوف يركزون الجهود على رسم حدود دولتهم المستقبلة .

وقد شهدت الخمسينات أكثر من نزاع على الحدود ، وذلك لأن الخط الفاصل المؤقت الذى اتفقت عليه كل من بريطانيا وإثيوبيا فى ١٩٥٠ لم يكن يخص سوى جزء من الأراضى التى كان يطالب بها الوطنيون الصوماليون . وفى ١٩٥٥ استعادت إثيوبيا منطقتى « هود » و « اوجادن » من بريطانيا . ومما زاد من تعقيد المشكلة ، أن مؤتمر جميع شعوب افريقيا الذى انعقد فى اكرا (غانا) من ٥ الى ١٣ ديسمبر ١٩٥٨ كان قد اعتمد قرارا نص على التنديد بالحدود التى خلقها الاستعمار فى أفريقيا ، وعلى المطالبة بتعديلها ، على نحو يتوافق مع وحدة الشعوب والسلالات الأفريقية . بل ان مؤتمر جميع شعوب أفريقيا الذى عقد فى تونس من ٢٥ الى ٣٠ يناير ١٩٦٠ أصدر قرارا يعترف بحق الصومال « المقسم صناعيا » فى الاستقلال والوحدة لكى تخرج الصومال الكبرى الى حيز الوجود « وكان هذان القراران بمثابة اعتراف على مستوى القارة ، بحق الشعب الصومالى فى استكمال أرضه .

١ - المواجهة الصومالية الاثيوبية الأولى - (يناير - فبراير ١٩٦٤)

فى مثل هذا الجو ، كان من الطبيعى عندما حصل الصومال على استقلاله السياسى فى يوليو ١٩٦٠ أن يتطلع إلى استكمال وحدة ترابه ، ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة على « تحقيق وحدة الأراضى الصومالية » . وكان هذا يعنى مطالبة إثيوبيا باقليم اوجادن ، ومطالبة كينيا بالاقليم الشمالى الشرقى بل ومطالبة فرنسا ايضا باقليم عفر وعيسى ، على أساس أن الثلاث مناطق تسكنها قبائل صومالية .

وفى الوقت الذى تكون فيه حزب صومالى فى الاقليم الشمالى الشرقى بكينيا ، يطالب بانفصال الاقليم ، وانضمامه إلى جمهورية الصومال ، كانت العلاقات بين الصومال وإثيوبيا اخذة فى التدهور السريع . وفى المناطق المتنازع عليها (اوجادن هود » فوضعت القوات الاثيوبية فى حالة تأهب ، نتيجة لتحرشات جرت على الحدود . وطوال العامين التاليين ١٩٦١ و١٩٦٢ كان التأزم يتصاعد بين الدولتين ، وسط حملات إذاعية وصحفية من الجانبين ، تضمنت هجومات عنيفة متبادلة .

ولكن فى بداية عام ١٩٦٣ ، كانت الدول الأفريقية المستقلة ، قد بدأت تلمس مدى التعقيدات الناجمة عن مشاكل الحدود . ولهذا عندما انعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الافريقية فى ٢٦ مايو بأديس أبابا ، وطرحت امامه مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال من جهة ، وإثيوبيا وكينيا من جهة أخرى ، لم يأخذ المؤتمر بوجهة النظر الصومالية القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية المتاخمة لجمهورية الصومال . ولم يمض عام حتى أصدر مؤتمر القمة الافريقى فى القاهرة ، قرارا نص صراحة على مبدأ عدم المساس بالحدود الافريقية الراهنة . وبذلك فشلت الجهود السلمية الصومالية فى تحقيق مطالبها الاقليمية .

لهذا فى يناير - فبراير ١٩٦٤ قامت الحرب على الحدود الصومالية الاثيوبية ، وسط اتهامات كل من الجانبين ، بأن الآخر هو البادىء بالهجوم . فبينما تفيد البيانات الاثيوبية بأن القوات الجوية الصومالية قد اخترقت المجال الجوى الاثيوبى (١٤ - ١٦ يناير) ، كما جرت اشتباكات فى « جيججا » ، وبأن القوات الصومالية قد شنت هجوما (٧ - ١٠ فبراير) على مدينة توج وأهالى وبيرا جوريالى على الحدود ، نجد أن حكومة مقديشيو تتهم إثيوبيا بشن هجوم برى على المدن الصومالية ، وبالدخول إلى مدينة فرفر ، وباحتلال قرى قبل ان تصدهم القوات الصومالية ، وتشن هجوما انتقاميا على توج وأهالى .

ولكن الحرب الصومالية الاثيوبية الأولى ، لم تدم اكثر من شهرين : فقد سرى قرار وقف اطلاق النار باستثناء بعض الاختراقات على الحدود - عندما طلب وزراء الخارجية الأفارقة عند عقد مؤتمر فى دار السلام من ١٢ الى ١٥ فبراير ١٩٦٤ - من الحكومتين الصومالية والاثيوبية ، الشروع فى مفاوضات من اجل تسوية سلمية للنزاع . ولم تمض أيام ، حتى تم توقيع اتفاقية الخرطوم ، بفضل وساطة الرئيس عبود - التى نصت على انسحاب القوات على الجانبين ، وعلى بعد ١٠ الى ١٥ كم من الحدود . ومن ذلك التاريخ ، جنح الصومال إلى طريق التفاوض لتحقيق مطالبه الاقليمية ، وان كان الأمر لم يخل من بعض التحرشات التى جرت على الحدود وفى فبراير ١٩٦٨ .. تكونت لجنة إثيوبية صومالية مشتركة ، تجتمع كل ثلاثة شهور ، للعمل على حل مشاكل الحدود بين البلدين .

ويثير هنا تساؤل : كيف يمكن أن نفسر السهولة التى تمكنت بها المنظمة الأفريقية من احتواء النزاع ، وذلك بالرغم من أن الصومال لم يتخل عن مطالبة الاقليمية ، وظل متمسكا بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين فى منطقة القرن ، وهو المبدأ الذى أقره ميثاق الأمم المتحدة ؟

يمكن القول بأن هناك بعض العوامل الخارجية ، التى ساعدت منظمة الوحدة الافريقية على تجميد الصراع لفترة . واهم هذه العوامل ، أن المناخ الدولى

الذى ساد فى الستينات . لم يكن يسمح بشن أى صراع حول الحدود من هذا النوع . فقد جرت حرب اوجادن الاولى فى الوقت الذى أصبحت فيه القوتان العظميان تتطلعان إلى كيفية ما . للحد من الحرب الباردة القائمة فى اوروبا . ولهذا عندما تقدم الصومال فى فبراير ١٩٦٤ بشكوى ضد إثيوبيا تطالب بعقد جلسة لمجلس الأمن ، جاء رد الأمين العام للأمم المتحدة فى شكل رسالة موجهة إلى الطرفين المعنيين ، تطلب منهما العمل على تسوية الخلاف حول الحدود بالوسائل السلمية ، وفى إطار المنظمة الافريقية . أما الحكومة الأمريكية فقد وجهت نداء الى كل من إثيوبيا والصومال بوضع حد للحرب بينهما . كذلك طالب الاتحاد السوفيتى الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقرار وقف اطلاق النار فورا ، مؤكدا بانه « لا يوجد ولا يمكن ان يوجد فى عصرنا هذا ، أى صراع إقليمى أو نزاع على حدود قائمة بين الدول ، تستوجب تسويته الالتجاء الى القوة المسلحة » .

وبالاضافة الى عدم تقبل المناخ الدولى ، ولا الافريقى لتفشى أى صراع حول الحدود بين دولتين افريقيتين ، فان الوضع العسكرى للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلة الحرب ، إذ أبرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الامبراطورى من حيث التجهيز والتدريب وذلك بفضل المعونة العسكرية الأمريكية الضخمة التى ظلت سنوات عديدة تتدفق على إثيوبيا على القوات الصومالية فبالرغم من القدرات القتالية العالية التى كانت تتمتع بها هذه الأخيرة ، فانها كانت لا تزال دون المستوى الذى يسمح بتحقيق النصر النهائى .

دفعت جميع هذه العوامل ، الصومال إلى انتهاج سياسة المصالحة مع الدولتين المعاديتين لفكرة الصومال الكبرى . ويأتى عام ١٩٦٧ ليضاعف من ركود الاقتصاد الصومالى . فان اغلاق قناة السويس على اثر حرب يونيو ١٩٦٧ ادى إلى هبوط ملموس فى حجم صادرات الموز الصومالى إلى اوروبا (٨٤ الف طن فى ١٩٦٧ بدلا من ٩٤ الف فى العام السابق) . لهذا كله ، عندما حل عبدالرشيد شرمارك رئيسا على البلاد ، كانت اول خطوة له ، ان كلف رئيس وزارته محمد إبراهيم عجال ، التحرك لاقامة علاقات مع كل من إثيوبيا وكينيا . وعلى هذا الأساس ، وبفضل وساطة الرئيس الزامبى كنيث كاوندا ، اسفرت المحادثات الصومالية الكينية ، عن إتفاقية أروشا . اما على الجهة الاثيوبية ، فقد جرت محادثات مماثلة ادت إلى قيام علاقات تجارية بين البلدين .

٢ — عوامل إقليمية ودولية جديدة —

ولكن سرعان ما طرأت عوامل جديدة ، ادت إلى حدوث تغيير فى توازن القوى وإلى تصاعد الصراع فى منطقة القرن الأفريقى . ويمكن القول إن أول هذه العوامل ، طرأ على نظام حكم الأطراف المعنية

ففى الصومال ، جرى فى ٣ نوفمبر ١٩٦٩ انقلاب عسكرى قاده الجنرال محمد سياد برى ، على أثر اغتيال الرئيس شرمارك ، تلاه إعلان عن نظام حكم جديد مستلهم من « الاشتراكية العلمية » وقائم على تعبئة جماهيرية عالية . وبالاضافة إلى وضع سياسة اقتصادية ، تعتمد على أسس اشتراكية ، احتل الدفاع والشئون الخارجية مكانة هامة فى السياسة الصومالية الجديدة . وكان الاتحاد السوفيتى قد وقع فى نوفمبر ١٩٦٣ إتفاقية عسكرية مع الصومال ، استهدفت تدريب وتجهيز الجيش الصومالى . وقد اتسعت مجالات المعونة العسكرية السوفيتية بعد الانقلاب العسكرى فى ١٩٦٩ ، على نحو يمكن القول معه إنه فى ١٩٧٤ أصبحت القوات الجوية الصومالية تمتلك أعلى قدرة على القتال . فيما بين دول أفريقيا السوداء ، كما أصبحت للصومال ، قوات مدرعة مجهزة تجهيزا ممتازا . وقد كان من أهم نتائج هذا التعاظم فى القدرات العسكرية الصومالية ، أن أختل التوازن العسكرى فى المنطقة ، وفى الوقت نفسه اكتسب الصومال مكانة دبلوماسية هامة فيما بين الدول الأفريقية . فلا عجب إنه فى ١٩٧٥ انتخب الرئيس سياد برى على رأس منظمة الوحدة الأفريقية وقد عقد المؤتمر السنوى لها فى مقديشيو .

أما فى إثيوبيا ، فيمكن حصر العوامل التى استجدت على الصراع فى شكل عاملين : أولا ، تصاعد القتال فى إقليم إريتريا ، مع افتقاد الحكومة ، القدرة العسكرية على قمع الحركة الانفصالية الاريترية . وثانيا ، تدهور الأوضاع داخل الامبراطورية ، على نحو أدى فى فبراير ١٩٧٤ إلى قيام حركة تمرد عسكرية ، ثم ثورة ، أسفرت فى النهاية عند عزل الامبراطور ، وقيام حكم ثورى فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ تحت رئاسة الجنرال امان ، ولكن سرعان ما حل محله الكابتن منجستو هايلى ماريان .

أما العامل الثالث الذى أدى إلى تصعيد التأزم بين الدولتين ، فانه يتعلق بالبترول . فمنذ فبراير ١٩٧٢ شرعت شركة بترولية أمريكية فى أعمال حفر على الجانب الاثيوبى من الحدود فى إقليم أوجادين . وقد أسفرت هذه الأعمال عن اكتشاف النفط بكميات هامة فى « تينيكو » التى تقع على عبد ٣٠ ميلا من الحدود الصومالية . وضمانا لأمن هذه العمليات ، كانت الحكومة الاثيوبية قد حشدت قوات لها على الحدود . وردت مقديشيو بالمثل . ولم تفلح المحادثات التى جرت بين الحكومتين خلال شهرى ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ فى تهدئة الامور بين البلدين ، وخاصة وان

القوات الاثيوبية قد حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه فى الاقليم .

فى مثل هذا المناخ المتأزم الذى ينذر بحرب جديدة ، لجأ الامبراطور هيلاسلاسى إلى الحليف الامريكى . ولكن الولايات المتحدة ، كانت لديها من الحجج اللوجستيكية الكافية ، لكى لا تحرك ساكنا . فقد كانت ترى ان للصومال القدرة على تخطى الحدود ، وعلى امتلاك شريط من الأرض فى إقليم أوجادين . ولكن إذا تم للاثيوبيين حشد قواتهم فى الجنوب ، فانهم سيكونون قادرين على دفع القوات الصومالية خارج الحدود . وعندئذ لن يتوقفوا ، بل سيواصلون قهر القوات الصومالية حتى يصلوا إلى البحر .

وعلى أية حال ، فان الحرب لم تندلع فى ذلك الوقت على الحدود . ففى فبراير كانت حركة التمرد العسكرى قد اجتاحت إثيوبيا . وقد فتحت امام الحكام الصوماليين افاقا جديدة ، حول إمكانية تسوية النزاع القائم بين البلدين بالوسائل السلمية .

وهناك ايضا عوامل دولية أضفت مزيدا من التغييرات على الصراع فى القرن الأفريقى . ففى بداية السبعينات أعلنت بريطانيا عن نيتها فى الانسحاب العسكرى من شرقى السويس فنجم عن ذلك تسابق محموم بين الدول العظمى حول المحيط الهندى للحصول على قواعد بحرية كان من اهم نتائجه ، أن اكتسبت منطقة القرن الافريقى اهمية استراتيجية جديدة ، وخاصة إقليم عفر وعيسى ، حيث تملك فرنسا قاعدة بحرية هامة فى جيبوتى ، تعد مفتاح الطريق الذى يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندى .

ومن جهة اخرى ، فان المقاطعة البترولية العربية التى جرت خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد أبرزت أهمية ضمان طريق البترول ، ونقله من منطقة الخليج وإيران إلى أوروبا ، وبالتالى اكتسب إقليم إريتريا ، حيث لا يبعد ميناء مصوع عن مضيق باب المندب باكثر من ٢٠ ميلا ، اهمية استراتيجية جديدة . ثم أن جزر درياك التى تملكها إثيوبيا ، تشكل القطعة الرئيسية للاشراف الدولى على طريق البحر الأحمر وباب المندب وسواحل المحيط الهندى ، التى تربط الدول الغربية بالخليج العربى (طريق البترول) .

ومنذ ١٩٧٧ أدى انتصار التيار الراديكالى داخل الحكم العسكرى الاثيوبى ، إلى تراجع النفوذ الامريكى فى إثيوبيا ، وإلى دعم جديد للوجود السوفيتى فى المنطقة ، وكان حتى الآن مقصورا على اليمن الجنوبى وعلى الصومال .

٣ ـ الحرب الصومالية الاثيوبية الثانية ـ (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)

ادت جميع هذه التطورات التى استجدت على المسرح الدولى إلى قلب المعطيات التقليدية فى اللعبة التى تقوم بها الدول الكبرى فى منطقة القرن الأفريقى . وقد انعكس هذا التغيير على الصراع القائم فى المنطقة على نحو سرعان ما ادى إلى اندلاع الحرب الثانية الصومالية الاثيوبية :

ـ ففى بداية عام ١٩٧٧ اعلنت فرنسا عن استعدادها منح الاستقلال لاقليم عفر وعيسى . فأعربت حكومة اديس ابابا عن تخوفها من أن يغزو الصومال الاقليم بعد الانسحاب الفرنسى ، وكان هذا يعنى إغلاق منفذ هام على البحر لاثيوبيا ، ممثلا فى ميناء جيبوتى . وقد ردت حكومة مقديشيو ، بانها ستحترم إرادة الشعب فى الاقليم ، كما سترحب بأى طلب للانضمام .

ـ تصاعد القتال فى إقليم اريتريا ، إذ أصبح الثوار يسيطرون على جزء كبير من الاقليم . وتأكد مرة اخرى ، عجز حكومة اديس ابابا عن قمع الثورة الاريترية . وفى مايو عند عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية فى طرابلس ، طالب الوفد الصومالى بضم إقليم إريتريا إلى الصومال . ويلاحظ أن قوات التحرير الاريترية لم تحضر هذا المؤتمر .

ـ فى أوجادين اتسع نشاط رجال العصابات المنتمين لجبهة تحرير غرب الصومال ، مما دفع حكومة اديس أبابا إلى إتهام الصومال بتمويل الحركات الانفصالية فى الاقليم .

وفى نفس الوقت ، وسط هذا التصاعد فى التوتر داخل أثيوبيا ، كان الخبراء الكوبيون قد بدأوا يتوافدون على اديس أبابا ، بحجة تدريب القوات الاثيوبية . وفى يوليو قرر الاتحاد السوفيتى وقف إمداداته العسكرية للصومال .

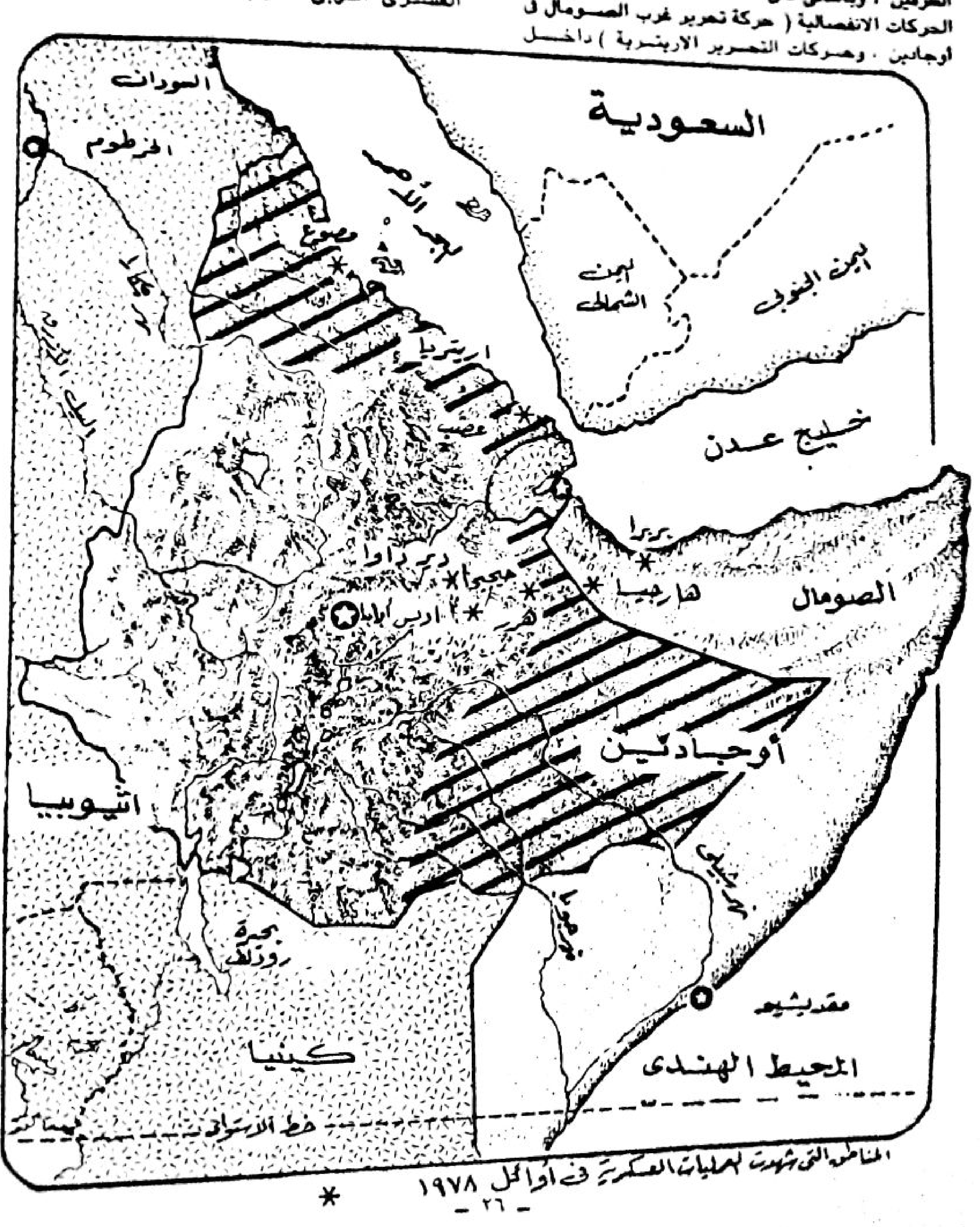
ويلاحظ أن حرب أوجادين الثانية ، لا تشكل من وجهة نظر العرف الدولى ، حربا علنية قائمة بين دولتين . هذا بالرغم من كافة الاتهامات المتبادلة بين الحكومتين المعنيتين بالصراع ، بل إنها أشبه بحركة انفصالية تجرى داخل إثيوبيا . وكان انهيار الامبراطورية فى ١٩٧٤ وما تلاه من إتجاهات متذبذبة داخل الحكم الاثيوبى العسكرى الجديد ، قد نالا من وحدة الدولة وتماسكها . وهذا بالذات ما يتعلل به الصومال ، لينفى عن نفسه تهمة العدوان التى ترددها إثيوبيا منذ بداية القتال .

ومن جهة أخرى ، فان تصاعد الحرب فى المنطقة ، قد جرى فى ظل عاملين استجدا فى القرن الأفريقى وهما : الاختيار السوفيتى للورقة الاثيوبية ، على حساب الصداقة مع الصومال من جهة ، والتقارب الذى جرى بين هذا الأخير والدول العربية ، وكذا الغرب من جهة أخرى . إن هذين العاملين ، أضفيا سمات مميزة على الحرب الجارية ، وجعلا من ساحة القتال ، لأول مرة فى تاريخ المنطقة ، مسرحا للتنافس الجارى بين

٨٦٠

الدولتين العظميين .

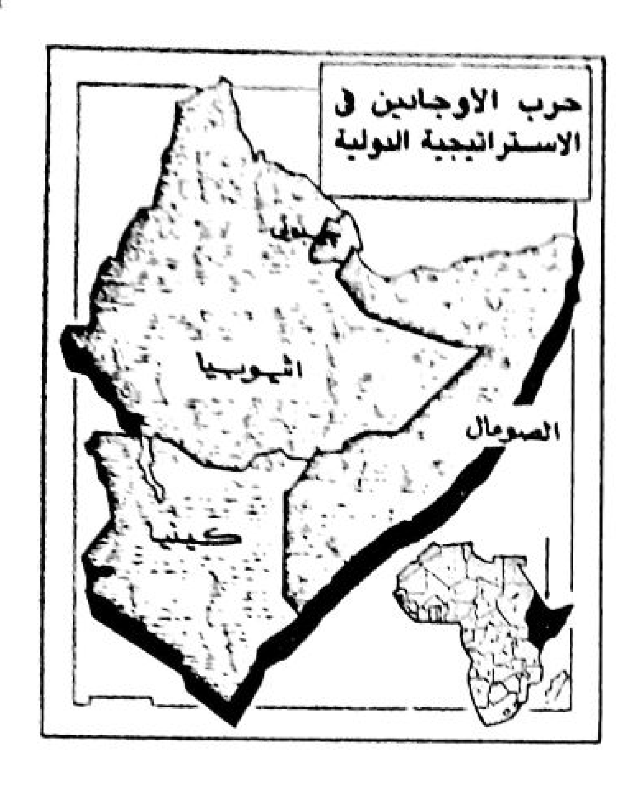
من هذا المنطلق ، أصبح العالم يتابع باهتمام التحركات الجارية على ساحة القتال ، وأيقن المعلقون الغربيون ، أن كلا من العملاقين ، يقف وراء أحد الطرفين ، وبالتالي فإن الانتصارات التي حققتها الحركات الانفصالية (حركة تحرير غرب الصومال في أوجادين ، وحركات التحرير الارترية) داخل إثيوبيا ، كان يعدها هؤلاء المعلقون نقاطا لصالح العملاق الغربي ، وهو ما حدث خلال المرحلة الأولى في القتال ، ولكن عندما انتقل الجانب الاثيوبي من مرحلة الدفاع ، إلى الهجوم ، واستعاد جزءا كبيرا من إقليم أوجادين ، ربط المعلقون هذا التحول بالامداد العسكري الكوبي المتزايد ، وركزوا عليه .



المناطق التي شهدت العمليات العسكرية في أوائل ١٩٧٨ *

والواقع أن تناول حرب أوجادين الثانية من منطلق التنافس ، والتورط الأمريكي والسوفيتي يعدان في ذاتهما تبسيطا مشوها للصراع القائم حاليا ، وتجاهلا لجوهر القوميات المتصارعة في المنطقة . فبالرغم من كافة العوامل الخارجية ـ الدولية والاقليمية على السواء ـ التي انعكست على هذه الحرب ، فان القومية الصومالية وتطلعها إلى الصومال الكبرى ، هي في نهاية الأمر التي تقف في وجه القومية الاثيوبية التي صاغها الماضي الامبراطوري المجيد . وقد يقال إن إثيوبيا قلقة على فقدان موانيها التي بقيت لها على البحر الأحمر ، وهي ممثلة في إقليم إريتريا ـ وهذا صحيح من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ـ ولكن مع ذلك ، فان أساس الصمود الاثيوبي أمام الحركات الانفصالية ، نابع من أعماق القومية الاثيوبية . لهذه الأسباب نجد حكومة اديس أبابا حريصة على مطالبة الصومال بالتخلص أولا من تطلعاته الاقليمية التي نص عليها دستوره . وثانيا بأداء تعويضات حرب . كذلك يمكن تفسير تمسك إثيوبيا بمواصلة القتال ، في نفس الوقت الذي قبلت فيه الدخول في مفاوضات مع الحركات الانفصالية ، بان الهدف النهائي الذي لن تحيد عنه ، هو الابقاء على اقاليمها المتمردة بأي ثمن . إن هذا المنطلق أيضا ، هو الذي قاد الحكومة الاثيوبية إلى العودة إلى فكرة الاتحاد الفيدرالي مع إريتريا ، التي اقرتها الأمم المتحدة في الخمسينات ، والتي لم يحترمها الامبراطور هيلا سلاسي ، عندما ضم الاقليم إلى إثيوبيا في ١٩٦١ .

والخلاصة إنه يمكن القول بأن القوميات المتصارعة في منطقة القرن الأفريقي ، مازالت هي العنصر الثابت في حرب أوجادين الثانية . أما العوامل الدولية والاقليمية ، فهي متغيرات لا يمكن الارتكاز عليها ، كأساس للبحث عن تسوية للنزاع ، بل لابد لذلك من البحث عن التوفيق بين هذه القوميات . وهنا قد تكون لفكرة العودة إلى إتحاد فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا ، مكانة خاصة ، لأن للفيدرالية الميزة في التوفيق بين المفهوم القومي ، ودرجة ما من الحكم الذاتي ، يمكن إنه يتحدد بين الأطراف المعنية . وأن تطبيق الفيدرالية على إقليم أوجادين أيضا ، يمكن أن يؤدي إلى استبيان مدى تعلق السكان بفكرة الانضمام إلى الصومال التي يلوح بها هذا الأخير . كما إنه قد يشكل نواة طيبة في طريق توحيد المنطقة باكملها أولا لصالح الاستغلال المشترك للثروات التي تضمها ، وثانيا لصالح الهدف على المدى البعيد ، الذي تتطلع إليه القارة الأفريقية ، وهو تخطي مرحلة النزاعات على حدود رسمها الاستعمار الأوروبي في الماضي ، والدخول في مرحلة اكثر إيجابية ، وهي الوحدة على صعيد القارة ☐



[٥] منظمة الوحدة الافريقية وحرب الاوجادين

عبدالعاطي محمد احمد

احتل موضوع الصراع في أوجادين ، الجانب الأكبر من مناقشات وأعمال منظمة الوحدة الأفريقية منذ الصيف الماضي ، سواء على مستوى مؤتمرات وزراء الخارجية ، أو على مستوى مؤتمرات القمة . وهذا الاهتمام البالغ بالموضوع ، انما يعكس تقديرات حقيقية من جانب الدول الأفريقية ، لخطورة الأحداث في القرن الأفريقي . فالصراع من البداية ، يتعلق بمطالبة الصومال بمنطقة الأوجادين الواقعة في الأراضي الاثيوبية ، أي انه يمس في الصميم مبدأ غالبا على ميثاق المنظمة الا وهو وحدة الأرض الوطنية ، ونزاعات الحدود تهدد دائما استقرار ووحدة الدول الأفريقية . كما أن وجود القوات الأجنبية التي تمت دعوتها للمشاركة في حلبة الصراع المسلح ، اثار مخاوف الدول الأفريقية ـ وهي التي تنتمي إلى عالم عدم الانحياز ـ من أن القارة في خطر تحولها الى منطقة صراع أيدلوجي بين الشرق والغرب ، وحينئذ لن يتوقف الأمر على التحكم في السياسات الخارجية لدول المنطقة ، وإنما أيضا ستتأكد مطامع الدول الكبرى في ثرواتها وكنوزها الطبيعية

١ ـ مبدأ قدسية الحدود السياسية القائمة

عندما قامت منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ وضعت عدة مبادىء رات أنها تشكل الاطار الذى تتم من خلاله العلاقات بين الدول الأفريقية ، بما يحقق فى النهاية ، سلام واستقرار القارة وتضامن شعوبها ، من هذه المبادىء ، مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الأفريقية ، ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، ومبدأ احترام الحدود السياسية القائمة . وهذا المبدأ الأخير ، كان يعنى التمسك بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار والابقاء عليها كما هى . ورغم عدم عدالتها ، إلا أن الدول الأفريقية الثلاثين التى اجتمعت فى المؤتمر التأسيسى بأديس أبابا فى الفترة بين ٢٢ و ٢٥ مايو ١٩٦٣ رأت غالبيتها انه يحقق وحدة التراب الأفريقى ، ويجنب الدول الأفريقية ، صراعات ونزاعات يمكن أن تؤدى بها مجتمعة الى التفتت والانقسام . وكان تقدير الدول الأفريقية للابقاء على الحدود الموروثة ، مبنيا على أسس واقعية ، فمما يعقد من هذه المشكلة أن الأسس العرقية والدينية والقبلية لمجتمعاتها ، وتداخل التكوينات الاجتماعية ، تجعل من الصعب تغير الحدود التى وضعتها الدول الاستعمارية .

ونزاع الحدود بين الصومال واثيوبيا ، نزاع تاريخى قديم يرجع إلى عهود ما قبل إنشاء جمهورية الصومال فى عام ١٩٦٠ ، كما يجد أصوله فى نزاعات الحدود الكثيرة التى وقعت فى العهد الاستعمارى بين القوى الأوربية وإيثوبيا . ولقد بدأ اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية بمشكلة الحدود الصومالية ، منذ اللحظة الأولى لانشاء هذه المنظمة القارية ، وسعت كل من الصومال واثيوبيا فى المؤتمر التأسيسى للمنظمة ، إلى محاولة إقناع الدول الأخرى بحقوقها فى نزاع الحدود وكانت الصومال هى الدولة الثانية إلى جانب المغرب ، التى اعترضت على مبدأ احترام الحدود القائمة ، ووصفته بأنه موقف انهزامى يفتقر إلى الشجاعة فى مواجهة المشكلات الأفريقية .

وعندما انفجر الموقف عسكريا بين الدولتين فى يناير وفبراير ١٩٦٤ ، استطاعت المنظمة ، من خلال مؤتمر لوزراء خارجيتها بدار السلام ، أن تسهل تسوية الأزمة بينهما ، بدعوتهما بالالتزام بمبادىء المنظمة فى حل النزاعات بالتوسط والتوفيق والطرق السلمية والعمل على وحدة الدول الأفريقية . كما استطاع الرئيس السودانى إبراهيم عبود ، أن يجرى مصالحة بينهما فى الخرطوم ، دعت إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين . وفى الفترة مابين ١٧ و ٢١ يوليو ١٩٦٤ بالقاهرة ، أصدر رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، قرارا عاما بشأن نزاعات الحدود على المستوى الأفريقى ككل ، أعلن فيه ضرورة حل تلك النازعات ، أيا كانت ظروفها وملابساتها ، على أساس من مبدأ احترام الحدود القائمة فى وقت إعلان الاستقلال .

وبعد خمسة عشر عاما ، واجهت المنظمة فى اجتماعها الأخير بالخرطوم ، فى الفترة مابين ١٨ و ٢١ يونيو ١٩٧٨ ذات المشكلة وبصورة حادة ، ولم تجد إمامها إلا العودة إلى المبادىء العامة لميثاق المنظمة ، فناشدت كلا من إثيوبيا والصومال ، سرعة إنهاء الصراع فى أوجادين بالطرق السلمية ، واحترام الدول لوحدة أراضى الدول الاخرى . كما استندت إلى قرار مؤتمر القمة عام ١٩٦٤ السابق الاشارة اليه بشأن احترام الحدود الموروثة . فقال وليم اتيكى سكرتير عام المنظمة فى ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ أن كلا الدولتين يجب ان تلتزم بقرار رؤساء الدول الأفريقية الذى صدر فى القاهرة عام ١٩٦٤ والذى أكد على الاعتراف بالحدود بين الدول الافريقية كما هى فى الوقت الذى كانت عليه وقت استقلالها . وقال ايضا إن الاجتماع الأخير للجنة الوساطة فى ليبرفيل بجابون ، قد أعاد التأكد على قرار المنظمة فى عام ١٩٦٤ بشأن الحدود .

٢ ـ التدخل الأجنبى

جانب أخر من اهتمامات منظمة الوحدة الأفريقية التى نشأت بفعل الصراع فى أوجادين ، دار حول موضوع التدخلات الأجنبية ، سواء فى صورتها العسكرية (دعم بالسلاح أو بالسلاح والقوات معا) ، أو صورتها السياسية (ضغوط خارجية لتنفيذ تحرك سياسى ما) . والملاحظ أولا أن الدول الأفريقية ، تكاد تجمع على أن الطرف الأجنبى قد تم استدعاؤه عن اقتناع وطيب خاطر من الأطراف المحلية ، بهدف المساعدة وتقديم يد العون إلى أقصى درجة ، لطرف محلى ضد الاخر ، كما يلاحظ ثانيا اقتناع الأطراف المحلية بحيوية هذا الدور الأجنبى وأهميته بالنسبة للأحداث . وثالثا ، عكس تصاعد الدور الأجنبى ، انشقاقا ايديولوجيا بين الدول الأفريقية ذاتها ، وتواكبت الحروب الدعائية مع الحروب المسلحة بشكل ساخن وحاد .

وكان من المتوقع أن ينتقل هذا التناقض الذى خلقه الدور الأجنبى إلى ساحة منظمة الوحدة الأفريقية ، فهى من الاصل قد جمعت دولا متباينة الايديولوجيات والمصالح ، وعبرت عن الأمر الواقع الأفريقى فى اعقاب موجة الاستقلال مع بداية الستينات ، كما كانت نبتا للظروف الدولية الجديدة ، التى تمثلت فى التخلص النسبى والتدريجى من الحرب الباردة ، إلى عصر التعايش والوفاق .

لقد سادت مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الاخيرة بالخرطوم ، ثلاث وجهات نظر بشأن العامل الاجنبي : الاولى موالية للغرب ، عبرت عنها زائير ونيجيريا ومعظم دول الفرانكفون مثل السنغال وساحل العاج ، وقالت بأن التدخل الأجنبي ينصرف إلى الكوبيين والسوفيت بالاضافة إلي الفرنسيين والبلجيكيين . وبينما حذرت من الطرفين الاولين ، خففت من خطورة الطرف الثاني ، حيث ذكر ليبولد سنجور رئيس السنغال « إن بعض الدول معنية بعشرة الاف جندي فرنسي في افريقيا ، أكثر مما هي معنية بخمسين الف جندي كوبي .. » . والثانية عبرت عنها انجولا وموزمبيق وإثيوبيا ، وكانت موالية للسوفيت ، فدافعت عن دورهم ودور الكوبيين الذين قالت عنهم إنهم جاءوا لمساعدة إفريقيا ، بينما التدخل الفرنسي جاء بهدف تحقيق صورة جديدة للكلونيالية . وأما الثالثة ، فكانت اكثر واقعية ، وتكاد تعبر عن الحد الأدني المشترك بين غالبية الدول الأفريقية ، وقد وردت على لسان جوليوس نيريري الرئيس التنزاني في يونيو ١٩٧٨ حيث قال بضرورة تفهم موقف الدول الأفريقية التي استدعت القوى الأجنبية طلبا للمساعدة ، حتى تتخلص من موقف مؤقت متأزم ، كما يجب الا تتهم الدول الاجنبية التي استجابت للطلبات المحليةبالكلونيالية الجديدة .. ولكنه يميز بين القوى الأجنبية التي تساعد النظم غير العادلة والضعيفة ، وتلك التي تقف إلى جانب رغبات شعوب المنطقة في التحرر والرخاء « يجب أن نعارض المبدأ القائل بأن القوى الخارجية لها الحق في الابقاء والدفاع عن وجود انظمة سياسية أفريقية في الحكم معروفة بأنها نظم فاسدة ، وهزيلة ، وذلك عندما تحاول شعوبها أن تقوم بالتغيير وتطالب به . »

والحق أن مفهوم الاستعمار الجديد غير محدد في عرف منظمة الوحدة الافريقية . فرغم أنه يعد أحد المبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول الأفريقية والدول الأجنبية فان الخلاف موجود حول المقصود به . فقد تصور بعضهم انه استعمار اتخذ صورة مستحدثة ، اي هو امتداد للاستعمار القديم . وهناك من رأي عدم الصلة بينه وبين الاستعمار القديم ، وقد وصف بانه جديد للدلالة على انه شيء مستحدث لاصلة له بالاستعمار القديم ، ووفقا لهذا التصور ، فان دولا مثلا امريكا وروسيا والصين ، يمكن ان تكون صورة للاستعمار الجديد . وايا كانت الصورة التي يؤخذ عليها الاستعمار الجديد ، فان هناك تفسيرات مختلفة له ، تعتبر رئيسية ، فقد يكون التسلط الاقتصادي أو التسلط الثقافي او الصهيونية او التجزئة . وعلى أية حال ، لم يضع ميثاق اديس ابابا تعريفا للاستعمار الجديد . كما أن القرارات التي صدرت بعد ذلك ، لم تضع اي برنامج عمل لمكافحة الاستعمار الجديد .

ورغم التباين الايديولوجي بين دول المنظمة والحروب الدعائية بينهم ، الا انهم بصدد موضوع التدخل الاجنبي ، انتهوا الى صيغة توفيقية ، تعكس المصالح المختلفة وظروف الواقع الموضوعية . فلقد اصدر مؤتمر قمة الخرطوم عددا من القرارات تشابه تماما قرارات مؤتمر وزراء الخارجية الذي مهد له حول مسائل التدخل العسكري الاجنبي في القارة ، ولكنه امتنع عن الاشارة الى اية دولة بعينها ، وفشل في المطالبة بانسحاب القوات الاجنبية .

كما اكد المؤتمر على ان الدفاع عن افريقيا وامنها ، هو قضية افريقية ، ولكن إلي جانب ذلك ، فان لكل دولة الحق في استدعاء دول خارجية ، ترى انها يمكن ان تقدم المساعدة اللازمة والضرورية لتحقيق اهدافها الوطنية . وكان هذا الموقف في حقيقة الأمر ، تراجعا عن الراى الذي ساد في العام الماضي في ليبرفيل بجابون ، والذي اتجه إلي التخلي عن القوات الاجنبية . كما صدر قرار من مؤتمر الخرطوم ، يستنكر اية محاولة لأية قوة أجنبية تهدف الى عدم الاستقرار في القارة ، وهو قرار عام واسع التفسير ، فقد يشير مثلا إلي فرنسا او كوبا ، أو أيه دول أخرى .

٣ ـ المنظمة والتوسط لحل الصراع

اتساقا مع ما جاءت به المادة الثالثة من ميثاق المنظمة التي نصت على فض المنازعات بالطرق السلمية ، عن طريق المفاوضات ، ، او الوساطة ، او التوفيق والتحكيم ، قامت المنظمة بجهود مختلفة لتسوية مشكلات الحدود ، وإقرار السلام في أوجادين . وقد باشرت هذه الجهود من خلال لجان خاصة كانت تشكلها وتتبع مباشرة مؤتمر القمة أو مجلس وزراء المنظمة ، ولم تكن عن طريق لجنة الوساطة والتوثيق والتحكيم ، التي لا تزال حبرا على ورق منذ خمسة عشر عاما .

ويرجع تركيز المنظمة على أسلوب التوسط من خلال لجان خاصة وليس من خلال الجهاز الأساسي وهو لجنة الوساطة والتحكيم ، الى عدة اعتبارات ، فالدول الافريقية تشك في جدوى القانون الدولي ، حيث صيغت قواعده في عهد السيطرة الاستعمارية ، وبهدف تأكيد مشروعية هذه السيطرة ، كما انها لا تطمئن للأساليب القضائية في تسوية الخلافات ، كذلك فان مؤتمر القمة او مجلس وزراء المنظمة ، كل منهما هيئة سياسية غير ملزمة بتطبيق قواعد القانون الدولي ، واذا لجأت له ، فانما كعامل مساعد ، ومن ثم تحظى قراراتها بالقوة والنجاح .

٨١: وفي الاجتماع الوزاري في ليبرفيل بجابون في العام الماضي، حاولت المنظمة بناء على دعوة من اثيوبيا، أن تتوسط في نزاعها مع الصومال، وذلك من خلال لجنة مكونت من ٨ دول لمناقشة النزاع. وقد طالب وزير خارجية إثيوبيا المنظمة، في ذلك الاجتماع، بأن تدفع الصومال بسحب قواتها النظامية التي دخلت اوجادين، ولم تستطع الصومال لوقف إثيوبيا، وانسحبت من الاجتماع، خاصة عندما طالبت بمشاركة جبهة الصومال الغربي كشرط اساسي لا يجاد حل للنزاع، ولم يحظ الطلب بالموافقة ولما فشلت المنظمة في ذلك الاجتماع، فانها لم تستطع أن تتوصل الى صيغة للتوسط بين البلدين، ورغم ان الباب قد ترك مفتوحا للجهود الثنائية، حيث طار جوليوس نيريري إلى ليبيا لمقابلة مانجستو بشأن التوسط بين السودان و إثيوبيا، فانه لم يفكر شيئا محددا بالنسبة للصومال وإثيوبيا.

٤ ـ قوة الأمن الأفريقية

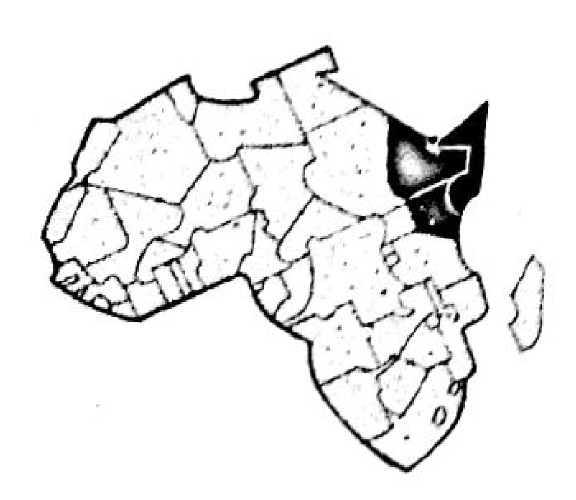
أثير ذلك الموضوع بشكل حاد في العامين الأخيرين، وتزايدت أهميته بالنسبة لاستمرار الصراع المسلح في القرن الأفريقي. ولازال من الموضوعات التي تتباين حولها وجهات نظر الدول الأفريقية. والفكرة في حد ذاتها، لا خلاف عليها، حيث هناك من نصوص الميثاق ما يقدم الأسس الموضوعية التي تبنى عليها. فالفقرة الثالثة من المادة الثانية تنص على أن من أهداف دول المنظمة، الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها، وإقامة قوة أمن أفريقية للدفاع عن المنطقة، يحقق سلامة الدول، ويحفظ عوامل الوحدة الأفريقية.

ولكن الفكرة من زاوية أخرى، اثارت تحفظات بعض الدول ومخاوفها. فهناك حرص شديد على أن يتم تشكيل هذه القوة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها، وليس من خارجها، ورفض كافة المحاولات التي يمكن أن تعبر عن شكل او اخر من اشكال السيطرة الأجنبية على القارة ويستند هذا الراى الى مبادىء الميثاق ذاتها، والتي من بينها حل المنازعات والمشكلات الأفريقية في إطار أفريقي، وأن مسئولية الدفاع عن المنطقة افريقية بالدرجة الأولى.

وقد ثارت التحفظات بشأن قوة الأمن التي تشكلت في العام الماضي بصدد أحداث شابا في زائير، وجاءت فكرتها انذاك من خلال المؤتمر الذي انعقد بباريس وحضرته ٢١ دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية، وقد أسهمت فيها قوات فرنسية وبلجيكية. ورأت غالبية الدول في المنظمة، أن هذه القوة تعيد شبح الكولونيالية مرة أخرى، كما أنها في حد ذاتها، تعد تخطيا لوجود المنظمة ذاتها. وقد وصفها مندوب الكونغو في المؤتمر الوزاري الأخير بالخرطوم، بأنها اداة للتخريب وعدم الاستقرار للانظمة الأفريقية عن طريق انظمة أفريقية اخرى. وفي مؤتمر القمة، قال نيريري «إن معقد الآمال لكل افريقي وليس المنظمة فقط، أن توجد قوة امن افريقية ... ولكن لا تتركوا امريكا تقسم أفريقيا بين هؤلاء الذين ينحازون عسكريا للغرب .. كما نكر انه لايمكن إيجاد قوة الأمن الأفريقية إلا إذا وافقت منظمة الوحدة على ذلك كمجموعة .. ».

ورغم أن المنظمة لم تستطع حتى الآن، أن تتخذ موقفا محددا تجاه تشكيل هذه القوة، فان الأمر متجه إلى دراسة الفكرة بشكل متعمق. فان المراقبين الدبلوماسيين لأعمال مؤتمر الخرطوم، قالوا بأن النية الأفريقية متجهة إلى إقامة نوع ما من القوة الأفريقية، على غرار قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، وأنها لن تستخدم في القتال في حروب الدول الأفريقية، أو القتال إلى جانب حركات التحرير، فقط ستتولى حفظ السلام بين الأجنحة المتحاربة.

إن أحداث أوجادين، وضعت المنظمة أمام تحديات جديدة، تتطلب اتخاذ مواقف أكثر حسما فمن الصحيح أن مهمة تسوية المنازعات ليست من أهداف المنظمة، بقدر ما هي منع وقوع اشتباكات مسلحة بين أعضائها. إلا أن المنظمة لم تستطع أن توقف النزاع المسلح في أوجادين، كما أن عدم اقتناع الصومال بمبدأ وحدة الأراضي وقدسية الحدود، من شأنه أن يدفعها إلى الانسحاب، وستتضامن معها بعض الدول الاسلامية الأخرى، مما يهدد في النهاية وحدة المنظمة وتماسكها. يضاف إلى ذلك، أن استمرار الاستقطاب الدولي في المنطقة، وتأثير القوى المحلية به، سيضعف من تمسك دول كثيرة بمبدأ عدم الانحياز، وهو أحد المبادئ الهامة التي قامت عليها المنظمة. □



حرب الاوجادين فى الاستراتيجية الدولية

اثيوبيا
الصومال
كينيا

[٦] الاتحاد السوفييتى ، كوبا ... والقرن الافريقى

مجدى حماد

مع مطلع عام ١٩٧٤ ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولى فى قارة أفريقيا . ولقد تميزت هذه المرحلة الجديدة ، بسمات خاصة من حيث السلوك الاجنبى تجاه صراعات دول القارة ، ومن حيث درجات الاهتمام الدولى بها ، كما انتهت إلى تغييرات أساسية فى توازنات القوى .

ومع نهاية ذلك العام ، وتوالى الأعوام التالية له ، صح ما توقعه الكثيرون من انتقال محور الصراعات الدولية العالمية ، بما يرافقها من حرب باردة ـ ساخنة ، إلى أفريقيا والشرق الاوسط ، كميادين للمواجهة والصراع ، حيث يوجد البترول ولفوائض رءوس الاموال والكثير من المعادن الاستراتيجية . وأساس ذلك أن الصراعات العالمية تتركز فى هذه المرحلة حول طرق المواصلات والموارد الاقتصادية .. وبالتالى فان من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الغنية ، والتى تتحكم ايضا فى طرق الملاحة الدولية ، يمكنه أن يلعب دورا اساسيا فى صياغة جانب هام من التطورات السياسية فى العالم .

وفى داخل هذا الاطار ، يمكن إدراج وتحليل الدور السوفييتى ، وبالتبعية الدور الكوبى ، سواء فى صراعات القارة الافريقية بشكل عام أو فى الصراع بمنطقة القرن الافريقى بشكل خاص .

وإذا حاولنا تحديد أهم « مداخل » الدور السوفييتى فى افريقيا ، بالمعنيين العام والخاص ، لامكن الاشارة بصفة خاصة إلى ثلاثة مداخل أساسية :

أولها ـ إن الاتحاد السوفييتى يسعى ، مثل غيره من دول العالم ، نحو تحقيق المصالح القومية وصيانة الامن القومى للدولة السوفييتية .. وباستخدام نفس الادوات وسلوك نفس الطرق التى تواضعت عليها مجموعة الدول ، كأساس للتعامل الدولى فى مرحلة معينة .

ثانيها ـ إن الدور السوفييتى يدخل فى حساباته أنه يواجه قوتين أساسيتين : فهو يتحرك ضد الدول الغربية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ من ناحية ، كما أنه يتحرك ضد الصين ـ من ناحية أخرى . وفى الناحية الاولى قد تتضح اهمية المكون الايديولوجى ، أما فى الناحية الثانية فقد تبدو المصلحة القومية أكثر وضوحا .

ثالثها ـ إن الدور السوفييتى يتحرك فى إطار « استراتيجية عالمية » ، مثل الدور الامريكى تماما ، وفى داخل هذه الاستراتيجية الكلية ، تعتبر القارة الافريقية وحدة واحدة متكاملة . وقد تكون هناك درجات متفاوتة من الاهتمام بالقارة ، أو ببعض الدول أو المنظمات ، أو حتى بحركات التحرير ، ولكن الاهتمام بالقارة على المستوى الكلى ، هو الاساس فى حسابات الصراع أو الوفاق . ولهذا الاعتبار فان أفريقيا لم تحتل مرتبة منخفضة نسبيا فى قائمة أولويات الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة معا ، حتى موقعة الاستقلال فى انجولا (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ، بما ترافق معها من تغيير أساسى فى الخريطة السياسية والاستراتيجية لتوازنات القوى فى القارة . وأساس ذلك ، أن هذه الموقعة قد شهدت ـ من ناحية أولى ـ انتصارا ساحقا للاتحاد السوفييتى ، وهزيمة ساحقة للولايات المتحدة الامريكية وللغرب عموما وللصين ايضا ، كما أنها قد اقترنت ـ من ناحية ثانية ـ بدخول كوبا إلى الميدان الافريقى لاول مرة ـ بايديولجيتها ، وتجربتها الخاصة ، وقواتها المسلحة ، وهو عنصر كان يصعب توقعه ، والان يصعب توقع اتجاهاته .

وهكذا بدأت موقعة انجولا ، تطرح آثارها فى أنحاء عديدة من قارة افريقيا ، بعد أن بات من الواضح أن الاطراف الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وبدرجة أقل نسبيا وفى أماكن بعينها كل من فرنسا والصين أيضا ـ كانت ترد وأحيانا تبالغ فى رد الفعل على التحركات التى يقوم بها طرف منها فى مواجهة الاخر . وهكذا بدأ يتضح موطن آخر لصراع القوى الكبرى فى منطقة القرن الافريقى .

هذا هو الاطار العام لتحليل الدور السوفييتى

٨١٦

والدور الكوبي في ذلك الصراع الذي تفجر في تلك المنطقة ، وخاصة منذ أواخر عام ١٩٧٧ وأوائل عام ١٩٧٨ ، عندما وصلت الاشتباكات العسكرية بين الصومال وإثيوبيا في إقليم أوجادين وبسببه إلى مرحلة الحرب النظامية إلى حد بعيد .

وفي واقع الامر يمكن تحليل الدور السوفييتي أساسا ، وباعتبار الدور الكوبي جزءا أساسيا من تخطيطه الاستراتيجي ، بالاشارة الى ثلاثة أبعاد أساسية **أولها** – العلاقات السوفيتية على المستوى الاقليمي للصراع في منطقة القرن الافريقي ، وبتعبير آخر : تاريخ الوجود السوفييتي في المنطقة بعد مرحلة الاستقلال السياسي لدولها **وثانيها** – الصراع السوفييتي – الغربي ، باعتباره الصراع الاساسي في عالم اليوم وقد إنعكس في الميدان الافريقي . **وثالثها** – الصراع الصيني السوفييتي باعتباره يمثل الانشقاق الاساسي داخل معسكر الدول الاشتراكية ، وتمتد آثاره على الحركة السياسية في العالم الثالث عامة وفي افريقيا خاصة .

أولا – العلاقات السوفييتية – الاقليمية

يمكن تفسير الدور السوفييتي في صراعات القرن الافريقي ، في ضوء الصراع التاريخي بين إثيوبيا والصومال ، منذ استقلال الاخيرة عام ١٩٦٠ ، حول إقليم أوجادين ، وبالتالي في ضوء الاطار العام للصراع بين القوى الكبرى في منطقة القرن الافريقي ككل ، ذلك الصراع الذي تكاثر من حول الصراعات الاقليمية .. وأخيرا في ضوء ظاهرة تغير وتبادل الادوار الدولية التي سادت المنطقة وخاصة منذ عام ١٩٦٩ عندما نجحت الانقلابات العسكرية في كل من السودان (في إطار تحالف بين العسكريين واليساريين) ، والصومال (في إطار تحالف مشابه) . وهكذا بدأ الوجود السوفييتي الاساسي في المنطقة ، بدعوة من القيادات العسكرية الجديدة في البلدين .

فمنذ ذلك الحين ، ركز السوفييت علاقاتهم في منطقة القرن الافريقي ذات الاهمية الاستراتيجية ، على الصومال . ولقد تمثل ذلك في عقد اتفاقية عسكرية معها في مطلع عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز قواتها المسلحة . وهكذا على مدار خمسة عشر عاما ، أصبحت هذه القوات واحدة من أقوى وأفضل القوات المسلحة في افريقيا جنوب الصحراء كلها – خاصة بعد تدعيمها بسلاح طيران حديث وقوي ، وذلك مقابل استخدام التسهيلات البحرية في ميناء بربرة الصومالي الواقع على خليج عدن ، والذي يعتبر من الناحية الاستراتيجية قريبا من مداخل البحر الاحمر .

ولكن مع الانقلاب العسكري في إثيوبيا عام ١٩٧٤ ، بدأ السوفييت في تحسين علاقاتهم مع حكامها الجدد ، وهكذا تأصلت بذور التوتر في العلاقات السوفيتية الصومالية . ومن الناحية الاخرى ، كانت هناك مؤشرات لاستجابة الصومال للجهود السعودية المضادة لهذه العلاقات .

وكان إستيلاء الكولونيل منجستو على السلطة منفردا في أديس أبابا مع مطلع عام ١٩٧٧ ، هو انتصار في نفس الوقت للجناح السوفييتي داخل المجلس العسكري الحاكم في إثيوبيا ضد الجناح الصيني . ومما ينبغي أن يوضع في الاعتبار ، أن المجلس كان يفضل قبل ذلك أن يتعاون مع الصين ، على أن يتعاون مع الاتحاد السوفييتي ويفسر ذلك الى حد كبير تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية إلى اثيوبيا تلك المساعدات التي مكنتها في نهاية الامر ، مع مطلع عام ١٩٧٨ ، من حسم الصراع في إقليم أوجادين لصالحها تماما .

وفي ضوء ذلك ، وجد الاتحاد السوفييتي نفسه في مأزق حقيقي ، شبيه بالمأزق الذي وقع فيه حلف الاطلنطي بالنسبة لتأييد كل من اليونان وتركيا في صراعهما حول قبرص .

لقد كانت المنشآت السوفيتية في الصومال أهم المنشآت في افريقيا كلها ، وكانت لها قيمة استراتيجية كبيرة ، إذ كانت تتضمن ممرا جويا طوله ١٣ الف قدم ومركز اتصالات وخزانات وقود وحظائر للصواريخ . وينبغي أن يضاف هنا بخصوص هذه المنشآت أن بعضها قد بني منذ عامين فقط (وقت إلغاء المعاهدة الصومالية – السوفيتية في نوفمبر ١٩٧٧) .

ولذلك يمكن القول إن الاتحاد السوفييتي ، كان يدرك أن مساعداته الكثيفة لاثيوبيا ، خاصة بعد فشل مساعي الاتحاد الفيدرالي الذي يجمع بين الخصمين اللدودين : الصومال وإثيوبيا ، بالاضافة إلى جيبوتي وعدن ، تنطوي على مخاطرة .. ومع ذلك فقد أقدم عليها عن عمد . وكان ذلك يبدو واضحا في تخفيض عدد السوفييت في الصومال بعدة آلاف ونقل الحوض العائم وحمولته ٨٥٠٠ طن من بربرة في أوائل عام ١٩٧٧ . وهكذا يمكن القول إن السوفييت رغبوا في المخاطرة بكسب عداء الصومال ، ابتغاء الحصول على حليف اكبر وأكثر نفوذا ، حينما اتجهوا إلى الدفاع عن إثيوبيا . ومن الواضح الآن أنهم قرروا أن مصالحهم ، على المدى البعيد ، تتدعم في المنطقة كلها على نحو أفضل عن طريق وضع أموالهم – ومدافعهم – في إثيوبيا وليس في الصومال . ومن الواضح أيضا ، أن السوفييت قد سارعوا إلى استباق خطرين أساسيين بهذه الاختيارات التي عمدوا اليها :

أولهما – استباق خطر التقارب الصيني – الاثيوبي ، فقد كانت هناك ظروف كثيرة مواتية لتقدم الصين كي تملأ الفراغ الامريكي في إثيوبيا .

ثانيهما – استباق خطر التقارب

الغربى ـ الصومالى ، اذ كانت هناك مؤشرات عديدة توضح أن ايام السوفييت فى الصومال باتت معدودة .

ومع كل ما تقدم،إلا أنه يمكن إجمال الموقف السوفييتى على هذا المستوى الاقليمى من العلاقات ، بالقول : إن الاتحاد السوفييتى قد فقد الصومال .. ولكنه لا يشعر الان بالامان فى إثيوبيا ! .

ثانيا ـ الصراع السوفييتى ـ الغربى .

ينبغى أيضا مناقشة الدور السوفييتى فى منطقة القرن الافريقى ، وفى أفريقيا بصفة خاصة ، ومع استعراض الصراع الصينى ـ السوفييتى ، بالاحالة إلى آثار الصراع السوفييتى ـ الغربى .

ومن هذه الناحية ، يجب إدراج أهداف الاتحاد السوفييتى فى إطار الاهداف العريضة لسياسته الخارجية ، ومن منظور الطبيعة العالمية لاستراتيجيته . ومن هنا يمكن القول إن السياسة الافريقية للاتحاد السوفييتى تسعى إلى تحقيق هدف اساسى هو اكراه الدول الغربية واليابان على توجيه جزء متزايد من مواردها ، وزيادة إحساسها بالخطر ، تجاه القوة السوفييتية المتصاعدة .

وبهذا المعنى ، يلاحظ ان الاتحاد السوفييتى يتبع ما يمكن تسميته باصطلاح « استراتيجية الحرمان » فى إفريقيا . إن اهدافه ، وهى ذات طبيعة سلبية اساسا ، تسعى لان تكون فى وضع يمكنها من حرمان الطرف الاساسى فى الصراع ضده (الغرب واليابان) من الحصول على الموارد الاقتصادية الحيوية فى افريقيا ، أو الوصول إلى الممرات البحرية الاستراتيجية المحيطة بها .

١ ـ **فمن ناحية الموارد** ، يمكن القول إن الاتحاد السوفييتى كانت أمامه تجربة حظر الاوبك للبترول عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، وهو ما دعم اعتقاده فى اعتماد العالم الامبريالى بشكل عميق على المواد الخام لدول العالم الثالث . وعلى سبيل المثال ، كتبت « البرافدا » فى ابريل عام ١٩٧٥ : « إن ازمة الطاقة والمواد الخام التى اثرت فى العالم الراسمالى فى النصف الاول من السبعينات ، قد عمقت بشكل حاد من دور المواد الخام فى الاقتصاد العالمى ، وصبغت المواد الخام بصبغة سياسية دولية خطيرة ، ليست لها سابقة مماثلة » .

وكما اضاف مسئول سوفييتى آخر : « إن حظر البترول قدم مثالا جيدا للدول المتخلفة الاخرى المنتجة للمواد الخام ، وحاصلات التصدير الزراعية » وفضلا عن ذلك فقد هيأ مزيدا من الاهتمام لافريقيا التى « أصبحت لها اهمية متزايدة فى إنتاج العالم الراسمالى لاكثر المواد الخام حيوية » .

إن هذا التقرير دقيق للغاية ، إذ تعتمد الولايات المتحدة على مجموعة من دول افريقيا لديها بالعديد من المواد الخام ، تلك المواد التى اعتبرها « مجلس الولايات المتحدة للسياسة الاقتصادية الدولية » ـ فى تقرير خاص قدمه للبيت الابيض فى ديسمبر عام ١٩٧٤ ـ ذات اهمية حيوية للامن القومى وللصناعة الامريكية . ولا شك ان اعتماد أوروبا الغربية واليابان على تلك الموارد اكثر من درجة اعتماد الولايات المتحدة عليها .

ويمكن القول إن اى تفكير فى منع او فرض حظر على هذه الموارد ، سوف يخلق اضطرابا حادا داخل المعسكر الغربى كله ، خاصة وانه فى حالة بعض الموارد الاساسية ـ مثل البلوتنيوم والكروم ـ فان البديل الاساسى الوحيد للتزويد فى حالة المقاطعة ، سوف يكون الاتحاد السوفيتى نفسه .

ولا شك ان هناك دافعا اقتصاديا . ايضا فى اتجاه السوفييت الافريقى . ولكن دوافعهم الاساسية هى ذات طابع « سياسى » لأن الاتحاد السوفيتى يمكنه بالسيطرة على الموارد الاساسية للاقتصاد الغربى ، ان يقوض من دعائم قوته ، ويسهم بالتالى فى تعميق « ازمة الراسمالية » بالمعنى التاريخى للمواجهة السوفيتية ـ الغربية .

٢ ـ **اما من ناحية الممرات** ، فيمكن توضيح اهمية الممرات البحرية الافريقية اذا وضع فى الاعتبار ، احصاءان اثنان بسيطان : إن ٧٠٪ من المواد الخام الاستراتيجية التى تحتاجها الدول الاوربية أعضاء « الناتو » وأن ٨٠٪ من امدادات البترول لتلك الدول ، تصلها الآن عبر الممرات البحرية الافريقية . فضلا عن ان طريق رأس الرجاء الصالح ، هو الطريق البحرى الوحيد المتاح الآن للبترول الذى تنقله الناقلات العملاقة التى يصعب مرورها فى قناة السويس . ويمكن استخلاص مدى التقديرات التى يعلقها الاتحاد السوفيتى على اهمية الممرات البحرية حول افريقيا ، من الاشارة الى الدول التى اختارها لتركيز جهوده . فباستثناء أوغندا ، نجد ان تلك الدول تشمل : الصومال ، تنزانيا ، موزمبيق ، انجولا ، الكنغو برازافيل ، زائير ، غينيا الاستوائية ، سيراليون ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، وهى تقع جميعها على الشريط الساحلى لشرقى او غربى أفريقيا : بل ويمكن القول إن الوجود السوفيتى فى اوغندا ، يرتبط بالخطة البحرية السوفيتية ، باعتبار ما يمثله الرئيس عيدى امين من تهديد محتمل لكينيا ـ الدولة الوحيدة على الشاطىء الشرقى لافريقيا التى ترسو فيها السفن الامريكية .

وهكذا يمكن القول إن الوجود السوفيتى الكثيف فى اثيوبيا ـ بالاضافة الى عدن ـ يقوى من مركز الاتحاد

السوفيتي فى المحيط الهندى ، كمـا يهـىء له إحكـام سيطرته القوية على مداخل البحر الاحمر .

ثالثا ـ الصراع الصينى ـ السوفيتى :

منذ بـداية الستينات ، بـدأ تصـاعد الصراع الصينى ـ السـوفيتى فى العـالم الثـالث . وكانت « الجبهة الاولى » لتلك الصراع ، هـى منطقـة جنوب وجنوب شرقى آسيا . وهناك حقق الاتحاد السـوفيتى عدة انتصـارات طـوال العقـد الماضى . ففـى فيتنام ولاوس ، كان للسوفيت نفـوذ اكبـر ممـا تحقـق للصينيين ، فان العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والهند مثلا ، فى مرحلة انديرا غاندى ، تعتبر انجازا هـاما ، على الاقل فى الاجل القصـير . أمـا فى بنجـلاديش ، فالتصارع يبلغ الان درجة اكثر حدة ، نظرا لأن المجهود الصينى يركز فى هـذه المرحلة على تقـويض النظـام العسكرى لمقاومة ضغوط موسكو ونيودلهى .

ويمكن القول إن حماية النفوذ على جـانبى البحـر الاحمر . وبصفة خاصة فى منطقة القـرن الافـريقى ، يعتبر أحد المكونات الاساسية المرتبطة بتلك الصراع ، فى التفكير الاستراتيجى السوفيتى فلقد نجح السوفييت هناك فى الحصول على تسهيلات عسكرية فى الصومال ، ولكنهم تعرضوا أيضـا لنكسـة حـادة ، وتـدهور جـوهرى ، فى علاقـاتهم الوثيقـة مـع مصر منذ عام ١٩٧٢ ، وقبلها مـع السـودان منذ عام ١٩٧١ ، وان كانت الدلالات اقل تأثيرا . وهناك محـاولات متعـددة تسعى لأن يواجه السوفييت نفس المصير فى ميناء عدن فى اليمن الجنوبى . وفى انحاء افريقيا الاخـرى ، بـذل السوفييت جهودا مستميته فى بداية الستينات ، خاصة فى زائير وغانا وغينيا ومالى ، ولكن مع فشل جهـودهم فى كل من زائير وغانا فضـلا عن عدم وضـوح نتـائج التعامل مع غينيا ، فقد أصبح منهاج التعامل السوفيتي يميل الى الحدة ، وبدا كما لو انهم على وشك الخـروج من افريقيا . ففي عام ١٩٧٣ لم يكن للسوفييت سـوى روابط محددة ذات قيمة فى القارة ، لا تتجاوز الصومال والكونغو برازافيل .

ومن ناحية اخرى كانت للصينيين أيضا بداية سيئة فى افريقيا ، ولكنهم استفادوا مـن اخـطائهم بشـكل اسرع من الاتحاد السوفيتى ، وخـاصة بعـد الثـورة الثقافية . فلقد عمـد الصـينيون ـ مـن ناحية ـ الى تجنب المحـاولات الهـادفة صراحـة الى السـيطرة او التوجيه السياسى ، كمـا انهـم قـاموا ـ مـن ناحية أخرى ـ بتخطيط وتفصيل برامج المساعدات ، لمقـابلة الاحتياجات الخـاصة بـالدول الافـريقية نفسـهـا ، وبالتالى ، فلقد حققوا رصيدا مزدوج المعانى يجمع بين كرم المساعدات وحيادها من ناحية والمصلحة الذاتية ـ مـن ناحيه آخـرى ، ممـا ادى الى تـوسيع دائرة صداقاتهم فى القارة ، وبصفة خاصة فقد حققوا نجاحا فى ميدانين أساسيين .

اولهما ـ تمثل فى توسيع وتعميق صداقتهم مـع تنزانيا (عن طريق بناء خط سكة حديد الحـرية الى زامبيا) وايضا مع زائير . وهكذا نجحـوا فى بناء شـبكة مـن الصداقات ، تمتد عبر وسط افريقيا الاستوائية ، مـن المحيط الهندى الى المحيط الاطلنطى . وهـم يقـومون الآن بسحب طلب من بوتسوانا لمسـاعداتها فى تشـغيل القطاع الذى يخصها من خط السـكك الحـديدية الذى حصلت عليه مؤخرا ، من السكك الحديدية الروديسية .

ثانيهما ـ انها اصبحت موضع ثقة حـركات التحـرير الاساسية فى افـريقيا الجنوبية بـدرجة اكبـر مـن السوفييت ، رغم قيام الاتحاد السوفيتى بتقديم السلاح والمسـاعدات الاقتصـادية لتلك الحـركات ويرد ذلك ، جزئيا ، الى ان حركات التحرير ـ بـاستثناء المجلس الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا فى المنفى ـ تجـد أنه من الاسهل لها ، أن تتعامل مـع الصـين عن الاتحـاد السوفيتى . ولقد كانت تلك حالة جبهة تحرير موزمبيق « فريليمو » والاتحـاد الوطنى الافـريقى لزيمبـابوى « زانو » فى روديسيا ، ومنظمـة شـعوب جنوب غرب افريقيا « سوابو » فى ناميبيا .

لقد كانت علاقات السوفييت أيضـا مضـطربة مـع القيادة الانجولية اثناء حرب التحرير . فعلي الرغم من انهم قد ايدوا باستمرار « الحـركة الشـعبية لتحـرير انجولا » إلا انهم لم يجـدوا الطـريق أمـامهم سـهلا للتعامل مع « نيتو » الرئيس الحـالى لأنجـولا . ليس ذلك فحسب ، بـل إنهـم اسـتمروا فى تـأييد « دانييل تشيبيندا » متحدى الرئيس « نيتو » والقطاع الذى كان يتبعه ، وقطعوا مساعداتهم للحـركة الشـعبية . ولكن بمجرد أن بدا واضحا أن « تشيبيندا » ليس فى مقـدوره أن يحقق النصر ، سارعوا الى تأييد « نيتو » .

إن اهتمام الاتحاد السـوفيتى بنجـاح الصـين فى افريقيا ، دفعـة الى تبنى سـياسة اكثـر نشـاطا فى القارة . فأصبح المورد الرئيسى للسلاح لحـاكم اوغندا الرئيس عيدى أمين ، كما انه دخل فى اتفـاقية تسـليح ضخمة مع العقيد القذافى فى ليبيا . وبينمـا كان تحـرك السوفيت نحو ليبيا موجها نحو الرئيس السادات ، فان قرار المقـامرة على الرئيس عيدى أمين ، حقـق لهـم مكسبا واضـحا فى شرقـى ووسـط افـريقيا ، فى بلد يعتبرونه فوق ذلك ، معاديا لتنزانيا وزامبيا ، وكلتاهما تعتبر ، فى المفهوم السوفيتى واقعـة تحـت « النفـوذ الصينى » .

هذه الاولوية التى تبنتها موسكو تجـاه افـريقيا ، مكنتها مـن الاسـتجابة بشـكل سريع ، لتـطورين أساسيين فى بداية عام ١٩٧٤ : اولهما ـ تمرد الجيش

الاثيوبى فى فبراير ، الذى وضع بداية النهاية للنظام الامبراطورى ، وكان بداية لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسى فى منطقة القرن الافريقى ، وثانيهما - الانقلاب العسكرى فى البرتغال بعد ذلك بشهرين .

إن انهيار الدكتاتورية البرتغالية فى ابريل عام ١٩٧٤ فجر مرحلة جديدة فى الصراع الصينى - السوفيتى على خريطة الصراعات الافريقية . وقد تميزت تلك المرحلة ، بحصول الصين على نتائج افضل ، ومكاسب اكبر ، خاصة فى موزمبيق ، فضلا عن تدعيم علاقاتها مع تنزانيا وزامبيا ، وإذا أضيفت الى ذلك العلاقات الصينية القوية مع اثنين من حركات التحرير الانجولية « جبهة تحرير انجولا » التى تساندها زائير ، و« الاتحاد الوطنى لتحرير كل انجولا » ، وايضا مع حكومة زائير - لوضح ان غالبية الاوراق كانت مكدسة بشكل واضح بين ايدى الصينيين ، مع نهاية عام ١٩٧٤ .

وفى هذا السياق ، وفى غمار التطورات التى كانت تجرى متسارعة فعلا فى افريقيا الجنوبية بصفة عامة ، اتخذ السوفييت قرارهم الحاسم فى انجولا عام ١٩٧٥ . لقد تجاوز السوفييت الى حد بعيد فى عملية انجولا ، بمعيار الحجم والمخاطرة ، ما سبق لهم من عمليات فى افريقيا .

ولذلك يمكن القول ان ما حدث فى انجولا ، يشير إلى أن الصراع الصينى - السوفيتى ، أصبح اكثر أهمية لكل من طرفيه ، عن صراعه مع الغرب فى العالم الثالث . لقد وجد الصينيون انفسهم فى تحالف واقعى مع الولايات المتحدة ، بل لقد حثوا على التدخل الامريكى ضد السوفييت والكوبيين فى انجولا . أما السوفييت فقد كانت تحركهم الرغبة فى مواجهة النفوذ الصينى الهام فى شرقى أفريقيا ، وفى وسط حركات التحرير . وهكذا ما أن وضعت حرب انجولا اوزارها ، بانتصار ساحق للسوفييت ، حتى استداروا إلى منطقة القرن الافريقى .

ولقد سارع السوفييت ، كما تقدم ، إلى استباق احتمالات التحالف الصينى - الاثيوبى وفى اطار التطورات المادية للصراع العسكرى فى ميدان اوجادين ، يمكن القول إن معركة إثيوبيا لم تكن تحتمل ، بعد أن اكتسحت القوات الصومالية معظم إقليم أوجادين ، وأصبح النظام الاثيوبى نفسه فى خطر . وبالتالى فان لم تقدم المساعدات السوفيتية ، فهو لن يجد أمامه سوى الصين ، أو الاستسلام للأمر الواقع . وفكرة الصين لم تكن مجرد خيالات ، فنظام إثيوبيا قد توجه بعد الثورة ، كما تقدم إلى الصين طلبا للمساعدة والدعم كما أن للصين وجودا حقيقيا فى تنزانيا حيث تقوم ، بعدة مشروعات ، وبالتالى

وجودها بالمنطقة لا يمكن إغفاله .

وتبقى كلمة اخيرة بالنسبة للدور الكوبى . ويمكن بخصوص هذا الدور إدراج عدة ملاحظات :-

أولها - إن الدور الكوبى لا يمكن عزله ، أو تصور أى قدر من الاستقلالية له ، عن الدور السوفيتى . فقد كانت هناك حاجة ماسة لسرعة نقل قوات مسلحة الى الميدان لمساندة إثيوبيا . وطبقا لقواعد إدارة الصراع السوفيتى - الامريكى ، لم يكن من الملائم إرسال قوات سوفيتية او من إحدى دول أوربا الشرقية الاعضاء فى حلف وارسو . وهكذا توفر فى كوبا بديل من وجهة نظر السوفييت وخاصة أنها دولة صغرى . فلا يمكن الادعاء ان لها اطماع توسعية كما أن كوبا مهيئة اكثر من غيرها ، لتقديم مثل هذا العون ، بحكم تجربتها فى مواجهة الاستعمار الامريكى .

ثانيهما - إن القوات الكوبية ، قدمت لأداء دورها استنادا إلى طلب رسمى من حكومة شرعية قائمة ، فى دولة مستقلة هى إثيوبيا . وفضلا عن ذلك ، فقد اشار كارلوس رودريجوز ، الرجل الثالث فى كوبا ، إلى ان الدور الكوبى فى إثيوبيا ، هو امتداد لدور كوبا فى افريقيا منذ عام ١٩٥٩ فى صفوف حركات التحرير الافريقية ، وهو الدور الذى لم تنتقده الحكومة الامريكية فى الماضى □





[٧] السياسة الامريكية في القرن الافريقي

سوسن حسين

اثارت السياسة الامريكية في القرن الافريقي كثيرا من التساؤلات واحاطت بها علامات الاستفهام والتعجب من كل جانب . وقد تعددت المحاولات وكثرت الاجتهادات ابتغاء فهم هذه السياسة وتفسيرها او وضعها في سياق منطقي في ضوء القوانين التي تحكم حركة صراع القوى العظمى والمعايير التي تفرضها عملية التوازن بين هذه القوى .

وقد ثارت اخيرا هذه الزوبعة السياسية بسبب ما اكتنف السياسة الامريكية في القرن الافريقي من غموض محير ، وتناقض صارخ ادى الى طمس معالم الرؤية الواضحة امام المراقبون السياسيون واصابتهم بالدهشة والارتباك حتى لقد ذهب بعضهم في ظنونه الى حد اتهام الدولتين العظميين بالتواطؤ والتآمر لتنفيذ خطة سياسية معينة ، طبقا لجدول زمني محدد ، وذلك لتحقيق هدف متفق عليه بينهما خاصة بعد ما اشيع من احتمالات تقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين العظميين . ووقف العالم ينتظر ما ستتمخض عنه الاحداث في القرن الافريقي ! ! فكيف ولماذا تقف الولايات المتحدة هذاالموقف السلبي من ازمة تعتبر من اخطر الازمات واهمها تاثيرا على ميزان القوى الدولي ؟ كيف ولماذا تمهد الولايات المتحدة بسلبياتها الطريق امام التغلغل السوفييتي الكوبي في منطقة حيوية كمنطقة القرن الافريقي ، دون ان تتحرك تحركا ملموسا وتدافع عن مصالحها ومصالح الغرب الاستراتيجية في هذه المنطقة ؟ كيف ولماذا تترك الحبل على الغارب امام الاطماع السوفيتية دون اى وازع فيقع من الاحداث ما لم يكن احد يتخيل وقوعه منذ سنوات ولو فعل لوصف بالجنون او اتهم بالهذيان !

لقد كانت الصومال حتى وقت قريب بمثابة قاعدة سوفيتية واثيوبيا بمثابة قاعدة امريكية فانقلبت الآية بين غمضة عين وانتباهتها ، فاذا باثيوبيا شيوعية والصومال تطرد السوفيت خارج البلاد وترنو الى الغرب طلبا للمساندة والمساعدة ، هذا في الوقت الذي نرى فيه الولايات المتحدة لا تقوم باية محاولة جادة من اجل استبقاء اثيوبيا او استرجاعها . بل ان هناك من الدلائل ما يشير الى احتمال ان تكون التصرفات الامريكية هى التى دفعت باثيوبيا الى سلوك هذا الاتجاه ، ثم نرى الغرب الذى يصفق طربا لطرد السوفيت من الصومال لا يحرك ساكنا لمساعدة هذه الدولة ولا يعير مطالبها اذنا صاغية . وهكذا تهتز الرؤى وتختلط ويؤدى هذا التضارب في المواقف الى احساس عام بالربكة والارتباك .

حقا لا يمكن لاحد ان ينكر بعض التحول الذي طرأ أخيرا على السياسة الامريكية في القرن الافريقي والذي تمثلت دلائله في التصريحات التي ادلى بها الرئيس الامريكي محذرا السوفيت من استمرار تورطهم في افريقيا وتبعهذلك على العلاقات الامريكية السوفيتية . ولكن لم يكد تمضي بضعة ايام على هذا الهجوم الحاد من جانب الرئيس الامريكي حتى انبرى وزير خارجيته سيروس فانس مرددا نفس النغمة السياسية القديمة ومؤكدا انه لا يجب اعتبار افريقيا حلبة للتنافس بين الشرق والغرب ولا ينبغي للامريكيين ان يحاكوا تصرفات السوفيت ، وان افضل السبل هو حل المشاكل الافريقية التى تهيء المناخ امام التدخلات الاجنبية . وهكذا تعود السياسة الامريكية مرة اخرى الى التردد ، وتعود معها علامات الاستفهام حول مدى فعالية هذه السياسة وقدرتها على التصدى للمخططات السوفيتية في افريقيا . الا يعنى هذا الموقف الامريكى تجاهلا تاما للتغيرات الفعلية التى حدثت في القارة الافريقية نتيجة التدخل السوفيتى الكوبى ؟ ثم ما هى هذه الطريقة السحرية التى ستستخدمها الولايات المتحدة للقضاء على هذه المشاكل الهائلة الاقتصادية والاجتماعية التي تعانى منها القارة الافريقية ؟ وذلك في وقت مناسب حتى تمنع المد السوفيتى الذى ينتشر في القارة انتشار النار في الهشيم ؟

إن هناك حاجة ماسة الى محاولة جدية لفهم السياسة الامريكية في القرن الافريقي والاجابة على

هذه التساؤلات التى تبرز دائما كلما اثير هذا الموضوع .

تطور السياسة الامريكية فى القرن الافريقى :

إن الامريكيين لم يعتادوا فى سياستهم الخارجية ، الاهتمام بافريقيا اهتماما كافيا وجادا ، كركن من الاركان الاساسية فى هذه السياسة بل لقد كانت السياسة الامريكية تعكس دائما رغبة الولايات المتحدة فى البعد عن التورط فى القارة الافريقية ، وعزوف النخبة الامريكية عن اتخاذ اية سياسة نشيطة أو فعالة فى هذه القارة ، باعتبار ان تلك المنطقة تدخل فى نطاق اهتمامات حلفائها فى حلف الاطلنطى عامة ، وانجلترا وفرنسا خاصة .

وقد كان لهذا الموقف المتسم باللامبالاة من جانب الولايات المتحدة ما يبرره فى الماضى . فقد ظلت هذه القارة خلال الحقبتين الاخريتين ، وحتى عام ١٩٧٥ بمنأى عن صراعات القوى العظمى ، غارقة فى مشاكلها الخاصة بتصفية الاستعمار والكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما حاولت منظمة الوحدة الافريقية جاهدة منذ انشائها ، تفادى كل ما من شأنه تهديد الاوضاع القائمة واثارة مشاكل الحدود الاقليمية التى اعتبرتها امرا منتهيا غير قابل للمناقشة ، ذلك حتى لا تنزج بالقارة فى نزاعات قد تشعلها نارا ، وتحيلها بحورا من دم .

وقد ساعد على استمرار هذا الاستقرار النسبى الهش فى القارة الافريقية اتفاق القوتين العظميين على استبعاد القارة الافريقية من مجال التنافس بينهما ولكن الاحداث التى انفجرت اخيرا فى افريقيا فرضت نفسها على الاهتمام العالمى ، واقحمت القارة فجأة على دائرة النشاط السياسى الدولى . ومع ذلك ظل الساسة الامريكيون لا يولون الاحداث الافريقية اهتماما كافيا . ويمكن تفسير هذا الموقف المتسم باللامبالاة من جانب الولايات المتحدة فى توقيت الاحداث فقد تصادف ان انفجرت احداث القارة الافريقية عقب الهزيمة الامريكية المرة فى فيتنام ، وما صاحب هذه الهزيمة من اعياء وارهاق عصبى ادى الى الشعور العام بالنفور من خوض تجربة مريرة مشابهة فى افريقيا وتكرار نفس المأساة فى بقعة اخرى من العالم . ولذلك نجد ان الكونجرس قد قام عقب حرب فيتنام بفرض قيود للحد من حرية الرئيس الامريكى فى ادارة سياسته الخارجية ومن بين هذه القيود القانون الذى ادخله دين كلارك عضو مجلس الشيوخ وامتنع الرئيس فورد بموجبه عن ارسال المساعدات الامريكية الى انجولا . وعندما تنبهت الولايات المتحدة لخطورة الوضع ، وبدأت فى ادارة دفة سياستها الخارجية فى هذا الاتجاه ، كان السهم قد نفذ . وانتصرت الحركة اليسارية التى يساندها الجنود الكوبيون والمعدات السوفيتية على القوات الانجولية الموالية للغرب . وهكذا استتب النفوذ السوفيتى فى انجولا الامر الذى اقلق الغرب ، وايضا واشنطن بلا شك . ولكنها ظلت لا تترجم هذا القلق الى موقف محدد فعال ، حتى اندلعت ازمة القرن الافريقى وهى اشد خطرا ، وابلغ اثرا على المصالح الغربية من الازمة الانجولية .

ومن الجدير بالذكر ، ان السبب وراء اندلاع هذه النزاعات واحد تلو الاخر بصورة لم تشهدها القارة الافريقية من قبل ، انما يرجع الى تدفق السلاح السوفيتى على هذه القارة التى كانت حتى وقت قريب اقل القارات تسليحا ، لدرجة ان بعض دولها ، لم تكن تملك اية قوة عسكرية على الاطلاق مثل جامبيا وبوتسوانا وسوازيلاند (حتى عام ١٩٧٣) اما الان فقد اصبحت تتلقى حوالى نصف كمية الاسلحة التى يرسلها الاتحاد السوفيتى الى العالم الثالث كله . ومهما يكن من ابعاد الخلاف الاثيوبى الصومالى على اقليم الاوجادين فان تحول هذه المشكلة السياسية الى حرب مستعرة وصراع دموى انما يقع تبعته اولا واخيرا على الاتحاد السوفيتى الذى ظل يمد الصومال بالسلاح حتى اصبح لديها اقوى سلاح طيران فى افريقيا السوداء وذلك بهدف خلق قوة مؤثرة تستطيع التدخل لصالحه ، فى حالة وقوع تطورات غير مرغوب فيها فى كينيا واثيوبيا بسبب الاوضاع الداخلية المضطربة فى هاتين الدولتين .

ولم تقابل هذه الاستعدادات السوفيتية اية استعدادات من الجانب الامريكى لمواجهتها . وعندما تحولت السياسة السوفيتية الى اثيوبيا وتدفقت عليها المساعدات العسكرية والقوات الكوبية ظلت الولايات المتحدة على تحفظها وفشلت المحاولات لاتخاذ موقف امريكى فعال فى منطقة القرن الافريقى . وكانت النتيجة ان جاء هذا التغلغل السوفيتى فى هذه المنطقة ايضا دون رد مناسب من جانب الولايات المتحدة ، فأتاحت بذلك الفرصة امام السيطرة السوفيتية لتصول وتجول فى هذه المنطقة الاستراتيجية البالغة الاهمية . وتمكنت اثيوبيا بفضل المساعدات السوفيتية من استعادة اقليم الاوجادين بعد حرب لم تشهد افريقيا اعنف منها منذ الحرب العالمية الثانية . كما استطاعت ان تتصدى للثورة الاريترية التى كان من الممكن ان تحرز انتصارا ساحقا منذ وقت طويل ، لولا هذه المساعدات السوفيتية والكوبية التى يرجع اليها الفضل ايضا فى هذا الهجوم الاخير الذى شنته القوات الاثيوبية بوحشية لم يسبق لها مثيل على الاريتريين ، بهدف ابادتهم عن بكرة ابيهم .

وإذا قمنا باستعراض تطور السياسة الامريكية فى القرن الافريقى نجد ان العلاقة بين الولايات المتحدة

واثيوبيا قد كانت لوقت طويل قوية وركنا ثابتا من اركان السياسة الامريكية لا يعكر صفوها سوى الثورة الاريترية التى فشلت معها جميع وسائل المهادنة . ولم يكن الخلاف الصومالى الاثيوبى يشكل ـ من وجهة النظر الامريكية ـ خطورة كبيرة على اثيوبيا فمن غير المنطقى ان تهدد دولة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة ، دولة كاثيوبيا يبلغ تعدادها اكثر من ثلاثين مليونا من البشر مهما بلغت استعداداتها العسكرية . وقد قامت بالفعل الجهات المختصة الامريكية باجراء دراسة عسكرية جادة لهذا الاحتمال ، وخلصت الى استبعاده نهائيا . ولكن بعض الخبراء الامريكيين تنبهوا الى ضعف نظام هيلاسيلاسى ووهنه وفشله فى احراز اى تقدم اقتصادى او اجتماعى بالرغم من مظاهر الابهة التى تحيط بهذا النظام ، والتى استطاعت ان تخفى وراءها تدهوره وفشله . وقد تبلورت مخاوف الولايات المتحدة من سوء الاوضاع الاثيوبية فى هذا القرار الذى اتخذته بخفض محطتها الفضائية فى كاجنيو والاقلال من حجم مساعداتها العسكرية لاثيوبيا . وهنا يثور التساؤل حول احتمال ان تكون هذه السياسة المتحفظة التى انتهجتها الولايات المتحدة ازاء اثيوبيا ، قد عجلت بانهيار نظام هيلاسلاسى . وهل كان احتمال وقوع هذا الانقلاب ، سيقل لو ان الولايات المتحدة استمرت فى تزويد اثيوبيا بنفس المعدل من المساعدات العسكرية او ضاعفته مثلا ، نظرا لما تواجهه البلاد من استنزاف مستمر لطاقاتها ، بسبب الثورة الاريترية ؟ وقد واجهت الحكومة الامريكية نفس الموقف بل واسوأ منه مع الحكومة الجديدة فى اثيوبيا التى طالبتها بكميات من المساعدات العسكرية تفوق كثيرا ما كانت سابقتها تطالب به ، وذلك حتى تستطيع مواجهة التهديد الصومالى المتزايد فى اقليم الاوجادين . واستمرت الولايات المتحدة على تحفظها وتجاهلت المخاوف الاثيوبية من الغزو الصومالى فمن البديهى ألا يتحمس الساسة الامريكيون لمؤازرة هذا النظام المجهول الذى يمزق نفسه ويفتك حتى باتباعه خاصة بعد ان عارضوا فى تقديم المزيد من العون العسكرى لنظام هيلاسلاسى . وتدعم هذا الموقف الامريكى السلبى اكثر واكثر بعد ان وضحت القسمات اليسارية للنظام الجديد . وقد قام مانجستو ميريام بمناورة سياسية جريئة بعد ان نفد صبره فالغى اتفاقية الدفاع المشترك مع امريكا ، وعقد اتفاقا جديدا للتعاون مع الاتحاد السوفيتى . ومن دواعى السخرية ان تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة واثيوبيا قابله من الجانب الاخر ، تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والصومال . ومرة اخرى يثور التساؤل : هل اسهمت الولايات المتحدة فى بلورة هذه الاحداث التى انتهت بطردها من اثيوبيا ؟ وهل اعماها فشلها فى فيتنام عن رؤية الحقائق وافقدها الحس السياسى السليم ؟ هناك دلائل كثيرة تشير الى مسئوليتها عن النتيجة التى وصلت اليها علاقاتها مع اثيوبيا . فقد بدأت الولايات المتحدة تلمح من طرف خفى ، الى استعدادها لاقامة علاقات صداقة مع الصومال كما انها ابدت رغبتها فى التفاوض مع السوفيت بشأن اقامة ميزان قوى جديد فى المحيط الهندى . بل لقد رحبت بالقرار الاثيوبى وصفقت طربا للتورط السوفيتى المتزايد فى القرن الافريقى الذى اعتبرته فيتنام سوفيتية جديدة .

اما الاتحاد السوفيتى ، فقد راجع حساباته فى المنطقة ، ووجد أن إثيوبيا تمثل جبهة جديدة ذات ثقل سياسى خاص ، ووضع إستراتيجى متميز . كما ان قاعدته فى بربره ، ستكون حتما موضع خلاف إذا اصرت الولايات المتحدة على إقامة ميزان قوى جديد فى المحيط الهندى . وقد ادرك الاتحاد السوفيتى أن تصميم الصومال على إشعال ثورة الأوجادين سيؤلب عليها جميع الدول الأفريقية التى تعتبر الحدود الاقليمية امرا مقدسا لا يمس .

وقد وقفت الولايات المتحدة موقفا محايدا تماما من النزاع الصومالى الاثيوبى . وأصيبت الصومال بخيبة امل كبيرة من جراء هذا الموقف المحايد . فقد ظنت أن قطيعتها مع السوفيت ، ستجعل منها طفل الغرب المدلل الذى يأمر فيطاع . وفى الواقع لم تكن الولايات المتحدة تستطيع أن تساعد دولة تعد عدتها من أجل انتهاك أحد المبادىء الأساسية شبه المقدسة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . كما أنها لم تتخذ أيضا موقفا حازما من إدانة الصومال ، عندما احتلت معظم أراضى الأوجادين ، وذلك ردا على موقف إثيوبيا منها ، وارتمائها فى أحضان السوفيت .

اما الرد السوفيتى على الصومال ، فقد جاء فى صورة تدفق الأسلحة والمعدات الحربية على إثيوبيا بكميات هائلة ، من خلال الجسر الجوى السوفيتى . وهنا لابد لنا من وقفة قصيرة نتساءل خلالها كيف تم تشغيل هذا الجسر الجوى الضخم من موسكو الى اثيوبيا بعد ثلاثة عشر يوما فقط من طرد السوفيت من الصومال ؟ وهل معنى ذلك ان السوفيت قد تنبأوا بالأحداث مسبقا ، وأعدوا العدة لمواجهتها ؟

إتجاهات السياسة الامريكية فى القرن الافريقى :

هناك اتجاهان أساسيان للسياسة الامريكية فى افريقيا . ما زالا يتنافسان داخل الحكومة الامريكية ، دون ان يتغلب احدهما على الآخر . الاتجاه الأول ، ويتزعمه اندرو يونج المندوب الامريكى الدائم لدى الامم المتحدة ، يرتكز على نظرية الهزيمة الحتمية لاية قوة اجنبية مهما بلغ شأنها وشأوها امام تيار الوطنية

الأفريقية الجارف ، وأن أي تدخل أجنبي في القارة الافريقية ، مصيره الفشل الذريع ، فلن يستطيع السوفيت والكوبيون إقامة قواعد أو مناطق نفوذ دائمة في افريقيا . وستأتي لا محالة اللحظة التي يتنبهون فيها الى هذه الحقيقة ، ويضطرون الى التخفيف التدريجي من تورطهم الى ان يشدوا رحالهم نهائيا عن القارة الأفريقية . لذلك لا ينبغي أن تتسلط فكرة الحرب الباردة في افريقيا على ذهن الولايات المتحدة فتخضع لها ، ولا يجب أن ينساق الأمريكيون وراء التنافس مادام أن هذا التورط السوفيتي في أفريقيا ماله الفشل ونتائجه وبالا على السوفيت . كما يسوق هذا الاتجاه في حججه ايضا أن الخلافات الأفريقية هي امر من أمور أفريقيا الداخلية ، لابد أن تحل في إطار منظمة الوحدة الأفريقية . فالسياسة الأمريكية تقوم اساسا على الاعتبارات الانسانية ، والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية ، أكثر من المساعدات العسكرية ، ولهذا لا يجب على السياسة الأمريكية ، ان تحاكي السياسة السوفيتية التي تقوم على اسس مختلفة تماما .

والاتجاه الثاني ، ويتزعمه برجنسكي مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي لا يجادل في حجج الاتجاه الأول ، ولا يختلف معه حول استحالة أن تصبح القارة الافريقية منطقة نفوذ دائم لأية قوة أجنبية ، ولكنه يؤكد أن الاتحاد السوفيتي يستغل الموقف في افريقيا ، للحصول على مزايا استراتيجية في صراعه مع الولايات المتحدة . ومن غير المعقول ان يترك المجال فسيحا امام هذا التغلغل السوفيتي الكوبي ، حتى لو كان مصيره الزوال في المدى البعيد : فالى ذلك الحين ، سيكون الاتحاد السوفيتي قد اكتسب أرضا ، ووضعا متميزا ، ورجوحا في كفة ميزان القوى لصالحه . ومن غير المنطقي أن تضحي الولايات المتحدة بالمكاسب المباشرة من أجل أهداف مثالية لا يمكن تحقيقها . إن السلوك السوفيتي الكوبي في افريقيا ، لا يقوم على أساس خط سياسي ثابت ، أو دفاع عن مبادىء سياسية معينة ، وإنما يتلون هذا السلوك ويتبدل ، مستهدفا أولا واخيرا النيل من النفوذ الغربي ، والتصدي للنفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة ، وأيضا إحكام القبضة السوفيتية على المضايق والممرات المائية ، والنقاط الاستراتيجية في القارة ، والسيطرة على مصادر الطاقة والمواد الخام . ولذلك يتحتم على الامريكيين ، الوقوف بحزم أمام هذا التدخل السوفيتي الكوبي في شئون القارة الافريقية .

ولقد تأرجحت السياسة الامريكية في القرن الافريقي بين هذين الاتجاهين . وتشير الاحداث الى انتصار الاتجاه الاول في بداية الازمة . ولكن ما لبث الاتجاه الاخر أن اكتسب تأييدا متزايدا بين اعضاء الكونجرس الامريكي ليس فقط بين الاعضاء المحافظين ، وانما ايضا بين الاعضاء الليبراليين . فقد بدأ القلق يعم بشأن القوة المتصاعدة للاتحاد السوفيتي في منطقة القرن الافريقي . ويكفي ان نشير إلى ان زعيمي الاغلبية والاقلية في مجلس الشيوخ ، قد بدا يميلان الى هذا الاتجاه . فلا جدال في أن الخلاف الاثيوبي الصومالي ، كان يجب تسويته في اطار منظمة الوحدة الافريقية . ولكن الحقيقة التي لاتقبل الجدل أو تحتمل الشك هي ان هذا الخلاف قد خرج عن النطاق الافريقي بفضل الغزو السوفيتي الكوبي ولن يفيد الدول الافريقية شيئا ، التمادي والاصرار على اعتباره أمرا من أمور افريقيا الداخلية . بل هناك اصوات كثيرة داخل الكونجرس ترتفع متهمة السلطة التنفيذية بالجهل المطبق بما يحدث على الاراضي الافريقية ، وعدم القدرة على النظرة الواعية ، الثاقبة لآفاق المستقبل .

واذا حاولنا تتبع خط السياسة الامريكية في القرن الافريقي ، نجد أن هذا الخط قد مر بمراحل عديدة :

أولا : مرحلة الحياد التام من الازمة الاثيوبية الصومالية ، اعتمادا على الفرضية التي تعتبر ان الاتحاد السوفيتي يزج بنفسه فيما لا طاقة له به ، أي في فيتنام جديدة وتؤكد ان كوبا ستغوص في المستنقعات الافريقية تدريجا إلى أن تغرق كلية وان النظام الحليف في اثيوبيا سينهار حتما بسبب ضعفه الشديد وقد تحمس كثيرون في البداية لهذا الموقف الحيادي الذي وصفته بعض الصحف بقمة الحكمة السياسية . وللأسف غابت عن هذه الحكمة السياسية حقيقة هامة ، الا وهي أن تدفق القوات الكوبية بهذه الاعداد الهائلة ، والمعدات العسكرية السوفيتية الضخمة ، سيشد من ازر هذا النظام المتهاوي في إثيوبيا ويدعمه ، بحيث يستطيع الاستمرار وضرب اعدائه بشده

ثانيا ـ مرحلة امتداد الأزمة : فقد حاولت الولايات المتحدة أن تحل الازمة دبلوماسيا في اطار منظمة الوحدة الأوربية وبالتعاون مع السوفييت والكوبيين والافارقة والاوروبيين . ورحبت بأن تقوم بدور المراقب . وقد كتبت النيويورك تايمز في ١٨ نوفمبر تقول إن الأمريكيين سعيدون بدورهم الجديد في القرن الافريقي ، لأنهم لم يعتادوا النظر إلى الأزمات العالمية من موقف المتفرجين . كما صرح أندرو يونج ، بأن الموقف الامريكي في افريقيا صحي للغاية . ولكن بدأ الموقف في أواخر شهر ديسمبر يرتبك تماما ، واتضح امام الرأي العام الأمريكي ، بما لا يدعو مجالا للشك ، إصرار كوبا والاتحاد السوفيتي على المضي قدما في مغامرتهما في القرن الافريقي ، وتزايد الوجود الكوبي بشكل هائل في إثيوبيا ، ومن ثم تدفقت الامدادات السوفيتية عن طريق الجسر الجوى السوفيتي الذي لم

تكتشف الولايات المتحدة وجوده . إلا بعد ثلاثة أسابيع . وارتفعت أصوات أمريكية كثيرة تطالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا التغلغل الكوبي السوفيتي .

ثالثا : مرحلة الحد من الخسائر . فبعد أن فشلت في إحتواء الأزمة . تحولت أمريكا إلى استراتيجية الحد من الخسائر . خاصة اثر تفاقم عمليات الهجوم الاثيوبي المضاد . فقامت الولايات المتحدة بتحركات دبلوماسية واسعة . وارسلت مبعوثا خاصا لمجستو ميريام . لتحصل منه على تعهد بعدم التعرض للحدود الصومالية . وهددت باعادة تقييم المواقف إذا إتسع الهجوم الاثيوبي . واجتاز الحدود الدولية للصومال .

رابعا : استغلت الولايات المتحدة في نهاية شهر فبراير . الى تهديد السوفييت بالربط بين التدخل السوفيتي الكوبي في افريقيا . وبين سياسة الوفاق . واستمرار محادثات الحد من السلاح الاستراتيجي . وانذرت بأن السياسة التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي . ستكون عواقبها وخيمة في مجالات اخرى من العلاقات الامريكية السوفيتية . ولكن يبدو أن المواقف قد تضاربت كما سبق أن اشرنا . وحدث لبس في التصريحات الرسمية . أدى إلى الاعتقاد بأن هذا التهديد . إنما يصدر فقط عن الكونجرس وتحت ضغطه . وان الحكومة الامريكية لها وجهة نظر اخرى .

وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تنسب إلى نفسها الفضل في وضع حد للمواجهات العسكرية بين الصومال واثيوبيا . فقد استسلم سياد برى للضغط الامريكي ، ووافق على سحب قواته . وخيل للعالم ، لفترة وجيزة أن المرحلة الحرجة من الأزمة قد انتهت ، الأمر الذى كذبته الانباء الأخيرة الواردة من إثيوبيا . وتهديد وزير إعلامها بشن حرب داخل الأراضى الصومالية لتأديب الصوماليين . إن هم لم يكفوا عن مطالبهم الاقليمية في الأوجادين وجيبوتي . هذا بالاضافة إلى حرب الابادة الشاملة التي تمارسها إثيوبيا حاليا ضد الاريتريين .

هكذا نجد أن السيطرة الامريكية على الموقف في القرن الافريقي . كانت امرا مؤقتا . في حين نرى أن الصورة السياسية في القرن قد تغيرت تماما . فأصبح الاتحاد السوفيتي هو الدولة الاقوى . ويتمتع بوجود عسكرى هام في منطقة من اكثر المناطق حيوية في العالم . وتحقق بذلك الحلم الذى ظل يداعب خيال السوفييت منذ عهد القياصرة . أى السيطرة على مداخل المياه الدافئة في المحيط الهندى . وبذلك دون مقاومة تذكر من جانب الولايات المتحدة .

ومن المؤكد أن لا احد يرغب أو يطالب الولايات المتحدة بالتدخل عسكريا في افريقيا ، وهذا ايضا امر غير وارد في سياسة الرئيس الامريكي الذى اكد مرارا . إنه لاينوى أن يتدخل عسكريا في هذه القارة . ولم يطالب الكونجرس بالعدول عن القيود التي فرضها على سياسته الخارجية . ولكنه طلب اخيرا دراسة هذه القوانين التي تعوق حركته . وإعداد مذكرة تفصيلية حول أهداف التدخل السوفيتي الكوبي في أفريقيا . وذلك لتحديد الرد المناسب من جانب الولايات المتحدة ليحول دون تحقيق تلك الأهداف . إن الرئيس الأمريكي يريد مرونة أكثر في حركته السياسية . تتيح له التعامل مع المواقف التي نجمت عن التغلغل السوفيتي الكوبي في افريقيا . وتمكنه من التصدى للمزيد من هذا التغلغل مستقبلا . وايضا لكي يستطيع تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية . إذ يرى أن هناك ضرورة ملحة إلى هذه المعونات . فمثلا الامتناع عن تزويد الصومال حاليا بالمعونات الاقتصادية والعسكرية . لا يعني حيادا . وإنما يعني تفضيل إثيوبيا صاحبة الوضع المتميز . هذا بالاضافة إلى أن المساعدات العسكرية للصومال . ستخدم أهدافا أوسع . وستقوم دليلا أمام الدول الصديقة في المنطقة . على عدم تخلى الولايات المتحدة عن أصدقائها . ومن الجدير بالذكر . أن برجنسكي حث الصين خلال زيارته الأخيرة لبكين . على تقديم المساعدات للدول الأفريقية . بحيث يحدث نوع من التوازن . فالدول الأفريقية لا تهتم بالمشاكل الايديولوجية . قدر إهتمامها بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد قام أخيرا وزير الخارجية الصيني بزيارة إلى زائير . وابدى استعداد بلاده لتقديم المعونات لمويوتو .

أما فيما يتعلق بسياسة الربط بين الموقف السوفيتي في القرن الأفريقي وزائير وبين محادثات الحد من السلاح الاستراتيجي . فمما لا شك فيه . أن هذه السياسة ستؤدى إلى نتائج خطيرة . لأن هذه المحادثات تمثل مصلحة مشتركة . ولن يضار طرف واحد فقط في حالة توقفها . إن محادثات الحد من السلاح الاستراتيجي . يجب أن تستمر علما بأن هدفها الأساسى . وغايتها النهائية . هي تجاوز مثل هذه التوترات بين القوتين العظميين والتغلب عليها . إن الربط بين المغامرة السوفيتية وبين هذه المحادثات . معناه تسليم زمام السياسة الأمريكية للكرملين . يوجهها الوجهة التي يريدها .

إن ما تحتاجه الولايات المتحدة . هو وقفة قوية . ومناقشة جدية للسلوك السوفيتي الكوبي في القارة الافريقية . وإتخاذ التدابير السياسية اللازمة والحاسمة . لوضع حد لهذا التحدى السافر . وإيجاد الوسائل الفعالة . لاجبار الاتحاد السوفيتي وكوبا على إعادة النظر في سياستهما . ومراجعة مخططاتهما في القرن الافريقي . وفي أفريقيا كلها . □



[٨] موقف اوروبا الغربية تجـاه صـراعات القرن الافريقـى

وحيد محمد عبدالمجيد

لم يكن من الصعب على أى مراقب لمجريات الصراع الدولى خلال فترة العام ونصف العام الماضية ، ادراك ظـاهرة انتقـال ميادين النزاع السـاخنة الى القـارة الافريقية ، وخـاصة بعـد أن سـكن الصراع فى فيتنام وجنوب شرق آسـيـا ، وسرى الهـدوء الى الصراع العـربى الاسرائيلى . ولقـد ظلت منطقـة القـرن الافريقى ، طيلة هذه الفترة ، هى البؤرة المشتعلة التى مثلت مركز جذب للقوى الدولية المختلفـة ، بحيث غدت هذه القوى اطرافا فى الصراع ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . وإزاء ذلك ، لم يكن ممـكنا ان تـظل دول غرب اوربا بمنأى عن تطورات الصراع فى هذه المنطقة ، فمن المعروف ان القـرن الافـريقى يشرف على البحـر الاحمر ومضيق باب المندب ، فضلا عن قربه من الخليج العربى والمحيط الهندى وهى المسـارات التـى يتـدفق خلالها البترول العربى الى أوربا عبر البحر المتوسط .

على أنه من الملاحظ ، رغم ذلك ، أن حجم الاهتمام الذى أبدته أوربـا الغـربية تجـاه الصراع فى القـرن الافريقى ، كان ولم يزل محدودا بـالقياس الى الاهمية التى تمثلها المنطقة للمصالح الغربية .

وتجدر الاشارة ــ بادىء ذى بـدء ــ الى أن النزاع الصومالى ــ الاثيوبـى فى أوجـادين ، قـد اسـتقطب القسم الأكبر من اهتمام أوربا الغربية ، باعتباره ظـل يمثل الحلقة الأكثر اشتعالا بالمنطقة فى الفترة الماضية . بينما لم يستأثر النزاع فى اريتـريا لقـدر ممـاثل مـن اهتمام دول غرب أوربـا . ولذلك فـان رصـد مـلامح الموقف الاوربى الغربى تجاه القرن الافـريقى فى هـذا التقرير ، ينصب فى معظمه على مشكلة أوجـادين ، الا حيثما ترد اشارة خاصة الى قضية اريتريا .

الاتجاه العام للموقف الأوربى الغربى :

كان من نتيجة سـقوط حـكم هيلاسـلاسى على يد كولونيلات الجيش الاثيوبى ، أن أخـذ الغـرب يفقـد مركزه القوى فى اثيوبيا تـدريجيا ، ويعتبـر اسـتيلاء الكولونيل مـانجستو على السـلطة فى أوائل ١٩٧٧ ، بمثابة الانعطافة الحاسمة فى صدد العـلاقات الاثيوبية الغربية ، حين افصح عن تـوجهاته الاشـتراكية ذات الصبغة الماركسية ، وقام بـطرد البعثـة الدبلومـاسية والعسكرية الامريكية ، ورفع رايات التشدد فى مواجهة المصالح الغربية فى المنطقة ، وأخذ فى توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفييت . ولقـد أدت هـذه التـطورات الى احداث تعديل جوهرى فى نظام التحـالفات بـالمنطقة ، فعلى أثر التقارب الكبير الذى تم بين نظـام مـانجستو والسوفيت عمل الغـرب على تحسـين علاقـاته مـع الصومال ، مستفيدا مـن الآثـار السـالبة للمـوقف السوفيتى الجديد من نظـام مـانجستو ، على مسـار العلاقات الصومالية ــ السوفيتية ، وذلك بهدف انتزاع الصومال من دائرة العلاقات الوثيقة مـع السـوفيت ، ولقد تسارعت الأحداث فى هذا الاتجاه ووصلت المواجهة الصومالية ــ السوفيتية الى درجة حادة ، مـع الغـاء الصومال معاهدة الصداقة واخراج الخبراء السوفييت من الصومال . ونتيجـة لذلك لم يكن امـام الصـومال سوى اللجوء الى الغرب . فى الوقت الذى تصاعدت حدة النزاع الصومالى ــ الاثيوبـى فى منطقـة أوجـادين ، واتجهت الحكومة الصومالية الى طلب الدعم العسكرى الغـربى ، والالحـاح فى ذلك اذاء تـدفق المسـاعدات العسكرية السوفيتية على اثيوبيا . غير أن مـوقف دول غرب اوربا لم يكن ايجابيا تجاه المطالب الصـومالية ، واتسم هذا الموقف بصـفة عامـة بـالحذر الشـديد ، والخوف من التورط فى النزاع ، وانعكس ذلك فى تـردد كل من فـرنسا وبـريطانيا وألمانيا الغـربية فى امـداد الصومال بالاسلحة التى سبق لهذه الدول ان وعدت بها قبيل وصول الخلاف الصومالى ــ السوفيتى الى درجة اللا عودة ، ولذلك لم تتلق الصومال سوى كمية محدودة من الاسلحة الخفيفة مـن فـرنسا وايطـاليا ، وبعض المعدات الاليكترونية المضادة للطائرات من سـويسرا ، كما حصلت على مدافع بريطانية مضادة للدبـابات عن طريق ايران والسعودية وباكستان ويمكن القـول بـأنه

منذ نهاية ١٩٧٧ قامت دول غرب اوربا عموما ، بمشاركة الولايات المتحدة بتجميد ارسال الاسلحة الى الصومال . وتأكد هذا الموقف فى اجتماع لدول الغرب بواشنطن فى يناير الماضى ، حضره ممثلون عن فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا بالاضافة الى الولايات المتحدة ، لدراسة الوضع فى القرن الافريقى ، وصدر فى نهايته بيان عبر بوضوح عن حرص الدول الغربية على عدم التورط فى النزاع وتفضيل نقل القضية برمتها الى منظمة الوحدة الافريقية ، لتتولى معالجة وتأييد الجهود التى تبذلها المنظمة لتسوية المشكلة . وانطلق الموقف الغربى فى هذا الصدد من الاعتقاد بأن المباحثات هى الوسيلة الكفيلة بالتوصل الى حل دائم للمشكلة بل واكد البيان بصورة مباشرة انه « لا يمكن التوصل الى حل للمشكلة عن طريق القوة » وانساقا مع هذا الموقف اصرت دول الغرب على عدم رفع الحظر المفروض على تصدير الاسلحة الى الصومال على اساس ان امداد الصومال بالاسلحة ، لن يفيد فى التوصل الى تسوية للنزاع . وفى الوقت ذاته عبرت دول الغرب عن خشيتها من ان تؤدى تطورات النزاع الى اختلال التوازن السياسى بالمنطقة ، وحذرت من أى اجتياح اثيوبى يتعدى صحراء أوجادين الى الارض الصومالية

وظلت هذه هى الملامح العامة للموقف الاوربى الغربى . ولم تخرج عنها المناقشات التى دارت فى مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات السوق الاوربية المشتركة المنعقد فى العاصمة الدنمركية فى ابريل ١٩٧٨ سوى فيما يتعلق باعراب الدول المشتركة فى المؤتمر عن قلقها ازاء تزايد النفوذ السوفيتى والكوبى فى افريقيا . وبصورة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام لموقف دول غرب اوربا يتحدد باعتماد استراتيجية التهدئة لخفض حدة النزاع ، وتجنب التورط فيه ، على أمل أن تسفر جهود الوساطة عن حل دائم له . وقد تعددت تفسيرات المراقبين لدوافع هذا الموقف وخاصة تفسير الموقف السلبى لدول غرب اوربا تجاه الصومال ر

فذهب بعضهم الى

تفسير هذا الموقف على ضوء نظرية الامر الواقع التى تمثل احد مكونات العقل الغربى ، حيث رأت الدول الغربية ان الصومال تعمل على اعادة طرح مسألة الحدود الموروثة عن ايام الاستعمار ومن ثم تحاول تغيير الامر الواقع الذى استقر بالمنطقة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية بينما فسره اخرون بأنه استجابة للموقف الامريكى المتحفظ تجاه دعم الصومال عسكريا خشية حدوث مواجهة حادة مع السوفيت تؤثر على مناخ الانفراج الدولى من ناحية واملا فى استعادة اثيوبيا الى حظيرة الغرب من جديد . على ان هذا الموقف لم يحل دون تصاعد معدلات المساعدة الاقتصادية التى قدمتها دول الغرب للصومال وتبرز فى هذا الصدد المساعدات الاقتصادية الضخمة التى قدمتها المانيا الغربية

ويجدر التنويه بان هذا الحذر الذى اكتنف موقف دول غرب اوربا من الصراع فى اوجادين ، يمتد كذلك ليحيط بموقفها من قضية اريتريا الذى تتحدد ملامحه العامة فى عدم امكان حل القضية بتصعيد الحرب ، اذ لا يمكن تكرار ما حدث فى اوجادين عن طريق التدخل السوفيتى الكوبى ، وانه يجب البحث عن طريق غير عسكرى لحل النزاع . بالتفاوض حول صيغة ترتضيها اطراف النزاع ، مع اعطاء منظمة الوحدة الافريقية الدور الرئيسى فى تسوية القضية . وتجدر الاشارة فى هذا المقام ، الى ذلك الاقتراح غير الرسمى الذى قدمه الحاكم البريطانى العام السابق لاريتريا (٤٢ ـ ١٩٤٤) البريجادير ستيفن لونكريك مع ستة من الشخصيات البريطانية التى عاصرت قضية اريتريا فى مراحل الانتداب ، ثم فى المناقشات الدولية فى الامم المتحدة ، ونشرته جريدة تايمز اللندنية فى ١٥ ابريل الماضى ، ومضمونه أن شعب اريتريا لم يباشر تقرير مصيره بصورة سليمة ، وأن اريتريا الحقت بأثيوبيا رغم ارادة شعبها ، وأن الحل يكمن فى اجراء استفتاء تشرف عليه منظمة الوحدة الافريقية ، يختار فيه شعب اريتريا بين الاستمرار فى علاقة اندماجية مع اثيوبيا ، او العودة الى الصلة الفيدرالية التى كانت قائمة فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٢ ، فاذا تم اختيار الحل الثانى فانه يخضع للمراجعة بعد عشر سنوات تالية ، اذ يتطلب الأمر اجراء استفتاء ثان ، يختار فيه الشعب الاريترى بين الحالة الفيدرالية أو العودة الى الاندماج او الاستقلال التام ، وفى جميع الاحوال يكون من حق اثيوبيا التمسك بحرية الوصول الى ميناء مصوع وميناء عصب ، مع كفالة الطرق البرية منها واليها .

الموقف الفرنسي بين التمايز والالتزام بالموقف الغربى .

على الرغم من أن فرنسا ديستان ، لم تعد تمثل اليوم خطا متميزا بين الكتلتين بالمعنى الذى اقترن بفرنسا ديجول ، ورغم انها تتحرك اليوم فى اطار الموقف الغربى بصفة عامة ، الا انه من الثابت ان المصالح الاستراتيجية الفرنسية فى منطقة القرن الافريقى ،ترتب نوعا من الخصوصية ان لم يكن التمايز المحدود فى الموقف الفرنسى ، ففرنسا هى الدولة الاوربية الغربية الوحيدة التى تملك وجودا بحريا فعليا فى المنطقة ، فالبحرية الفرنسية لها بصفة دائمة ـ بين جيبوتى ولارينيون ـ اسطول من اثنتى عشرة سفينة ، يتم تدعيمها بصورة دورية ، عن طريق سرب بحرى مزود باحدى حاملتى الطائرات [فولسن] و

[كمنصو] . بينما بريطانيا على سبيل المثال لا تقوم في مياه هذه المنطقة (البحر الاحمر ــ المحيط الهندي) سوى بمهام موسمية للبحرية الملكية . ولذلك فمن الضروري أن تكون فرنسا اكثر حساسية تجاه تصاعد الوجود البحري السوفيتي في هذه المنطقة اذ اصبحت للسوفيت فيها قوة بحرية دائمة وكبيرة الحجم . وفضلا عن ذلك ، فقد اعتبرت فرنسا نفسها معنية بشكل خاص بنزاع القرن الافريقي ، نظرا لوجودها العسكري الرمزي في جيبوتي . ويدعم من اهمية هذه الخصوصية التي تغلف الموقف الفرنسي ، الاهتمام الخاص الذي يبديه الرئيس الفرنسي ديستان بالشئون الافريقية منذ أن كان وزيرا للمالية ، وكان يرأس الاجتماعات السنوية للبلاد التابعة لمنطقة الفرنك ، وهو رغم تأكيده المستمر على ضرورة ترك افريقيا للافريقيين ، وحمايتها من التأثيرات الخارجية ، فانه لا يخفي قناعته بالحاجة الى وجود حلف تضامن بين اوربا وافريقيا

ومن المعروف ان السياسة الفرنسية في افريقيا ، كانت ابرز المجالات التي شهدت التحول الملحوظ في اتجاهات السياسة الخارجية في عهد ديستان ، وبالذات منذ حدثت القطيعة بين ديستان والديجوليين مع استقالة حكومة جاك شيراك في صيف ١٩٧٦ . فخلال عام ١٩٧٧ الغني بالاحداث والانقلابات ، لعبت فرنسا دورا مباشرا في معظم الازمات والصراعات الافريقية ، وكان ذلك واضحا في زائير ، حيث وضعت طائراتها الحربية تحت تصرف الجيش المغربي لنجدة موبوتو ، وفي الصحراء الغربية حيث دخلت طرفا الى جانب المغرب وموريتانيا ، وفي تشاد حيث تجاوز دورها نطاق التعاون الفني العسكري ، ليأخذ طابع المشاركة في العمليات الحربية ضد ثوار تبتس .

اما في نزاع القرن الافريقي ، فيبدو أن فرنسا اثرت دورا جماعيا في اطار الموقف الغربي العام بقيادة الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد بدأ تمايز الموقف الفرنسي في قمة باريس الافروغربية التي عقدت في يونيو ١٩٧٨ بمبادرة فرنسية ، حيث اكدت فرنسا أن فشل سياسة كيسنجر الافريقية ، ثم تردد حكومة كارتر ، قد ادى الى خلق نزاع خطير في مواجهة السوفيت والكوبيين ، ووضح وجود خلاف في وجهات النظر بين فرنسا وبين كل من بريطانيا والمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الامريكية بشأن تركيز هذه الدول على الحاجة الى تناول التهديد السوفيتي الكوبي بشكل اجمالي ، بدلا من التعامل مع كل قضية على حدة ، مثلما حدث في زائير ، وهو ما تفضله فرنسا ، كذلك كان ثمة خلاف حول فكرة اقامة قوة ردع افريقية تدعمها التكنولوجيا الغربية ، والتي كان اقرارها بمثابة انتصار لوجهة النظر الفرنسية ، نظر اليه المراقبون على انه تدعيم للدور الفرنسي في مواجهة السوفيت حتى لو كان ذلك من خلال واجهة افريقية تتمثل في القوات المسلحة لانظمة افريقية معتدلة . ورغم ذلك فليس ثمة ما يدل على ان استخدام هذه القوة سيشمل منطقة القرن الافريقي ، كما لا يبدو ان فرنسا ستسعى الى ذلك ، حيث تحددت مهمة هذه القوة بالعمل ضد اي تهديد مباشر لاية دولة افريقية ، وبالتالي يخرج النزاع في كل من اريتريا واوجادين عن هذه الحدود . ولذلك اتجه كثير من المراقبين الى القول ، بانه رغم وجود اهتمام فرنسي اعلى نسبيا بمنطقة القرن الافريقي ، الا انه لا يصل الى حد الموقف المتميز ، كما هي الحال بالنسبة للموقف الفرنسي في مناطق اخرى من افريقيا . وقدمت تفسيرات عديدة لهذه الظاهرة ، منه ان فرنسا ديستان لم تزل تعتبر نفسها دولة عظمى من الحجم المتوسط . ومن هنا اهتمامها الخاص بتطور الاوضاع في المنطقة ، غير انها لا تتطلع الى تشييد [امبراطورية] في افريقيا ، وانما تتحرك وفقا للاعتبارات الاقتصادية ، ويحكمها منطق التجارة اكثر من منطق السياسة ، بعد ان تحركت الدبلوماسية الفرنسية في افريقيا بالذات ، الى قاطرة ضخمة تجر وراءها ليس فقط الشركات الفرنسية الكبرى ، وانما كذلك [عربة] المصالح الامريكية ، ولذلك فان موقف فرنسا مع خصوصيته النسبية ، لايتجاوز كثيرا الدور الامريكي والموقف الغربي العام .

وذهب آخرون الى المقارنة بين الموقف الفرنسي في كل من القرن الافريقي وزائير ، وتوصلوا الى ان التدخل الفرنسي المباشر في زائير ، وعلى عكس القرن الافريقي ، يجد تفسيره في عاملين ، أولهما ان انشقاق شابا عن زائير ، كان سيؤدي الى ردود فعل شديدة الخطورة على افريقيا ، من خلال إثارة قضية الحدود الموروثة من جديد ، على عكس ما يؤدي اليه استعادة اثيوبيا لاقليم اوجادين ، وثانيهما ، الاهمية الاقتصادية لزائير على عكس منطقة القرن الافريقي ، حيث توجد في زائير ثروات منجمية ضخمة تستغلها الشركات الغربية ، وقدم تفسير ثالث مؤداه ، ان التدخل الفرنسي المباشر في القرن الافريقي ، كان سيصطدم بالضرورة ، وعلى عكس مناطق افريقية اخرى ، بالوجود السوفيتي الكوبي ، في الوقت الذي لن يقبل الراي العام الفرنسي بتزايد الخسائر العسكرية ، وخاصة بعد انتشار المخاوف في فرنسا من نتائج السياسة الافريقية ، حيث عاد شبح الهند الصينية يقلق الكثير من الفرنسيين .

وهكذا يبدو أن موقف دول اوربا الغربية من النزاع في القرن الافريقي ، يتسم بقدر كبير من الوحدة والانسجام ، رغم التمايز المحدود الذي يتميز به الموقف الفرنسي . □



[٩] السياسة المصرية في القرن الافريقي

جهاد عوده

تم لمصر فتح المديرية الاستوائية عام ١٨٦٩ فى عهد اسماعيل خديو مصر وكانت المديرية تضم فى الشمال مصب نهر السوباط . وفى الجنوب أوغنده ، وفى الشرق الحبشة (اثيوبيا الآن) وفى الغرب مديرية بحر الغزال . كانت المنطقة الواقعة جنوب الحدود المصرية بصفة عامة ، تحت الحكم المصرى منذ ١٨٢٤ حينما فتح محمد على باشا السودان . وظلت تلك المنطقة واقعة تحت الحكم والنفوذ المصرى قرابة قرن من الزمان . حتى نجحت انجلترا فى ١٩٢٤ فى طرد مصر من هذه المناطق . ولم يصبح لمصر بعد ذلك إلا النفوذ الاسمى . ولقب (ملك مصر والسودان) . هذه المنطقة التى يقول عنها الامير عمر طوسون فى كتابه (تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية) « انها الزم لمصر من مدينة الاسكندرية » فى اطار ذلك الظل التاريخى كان للسلوك المصرى وقع خاص تجاه قضايا تلك المنطقة . فقد دخلت مصر هذه المناطق تحت راية فتح هذه البلاد للحضارة . ومنع النخاسة حسب ما تقتضيه المبادىء الانسانية .

وبالاضافة إلى تلك الظلال التاريخية . يأتى السلوك المصرى فى مواجهة قضايا ومراحل الصراع فى القرن الافريقى . ليعبر عن تلك التغيرات العميقة التى اصابت العلاقات الدولية . سواء على المستوى العالمى او على المستوى الاقليمى . وما يطرحه ذلك من انعكاسات على قضايا افريقية . مثل الامن والاستقرار والتدخل الاجنبى . واخيرا . تبرز اهمية دراسة السلوك المصرى تجاه الصراع فى القرن الافريقى . اعتمادا على تلك العوامل التى ترجع إلى قيمة إثيوبيا بالنسبة لمصر . بصفة خاصة سواء من منظور الامن الوطنى المصرى . او من المنظور التاريخى الثقافى المتبادل بين البلدين وما يحمله من دلالات ومعان دينية .

وسيعنى هذا التقرير بتناول موضوعين : اولهما ، محددات السلوك المصرى ؛ ثانيهما . عمليات هذا السلوك .

اولا : محددات السلوك المصرى

يمكن تصنيف محددات السلوك المصرى ، الى عدة مجموعات . فهناك المحددات التى تتعلق بالمبادىء العامة للتوجه المصرى لافريقيا ، الذى بلوره الوفد المصرى فى مؤتمر الخرطوم لوزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٧٨ من ان موقف مصر المبدئى ، هو إدانة التدخل الاجنبى فى كافة اشكاله وصوره ، فى ضوء مراعاة مجموعة من المبادىء السياسية والقانونية فى هذا الصدد ، تعتبر مكملة لمبدأ عدم التدخل ، وهى تتمثل فى ١ ـ تزكية مبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية . ٢ ـ إدانة اى وجود للمرتزقة . ٣ ـ أن يكون لكل دولة الحق فى اختيار النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى يروق لها . ٤ ـ الترفع عن طلب اى تدخل من اية منظمة دولية أخرى فى المنازعات الافريقية .

فهذه القيم ، هى التى دفعت مصر طوال ستة وعشرين عاما إلى إدانة النفوذ غير الافريقى الذى يسعى للسيطرة على مراكز القرار الافريقية من ناحية ، وإلى التأكيد الدائم والمستمر على ضرورة المحافظة على الحدود الافريقية المتوارثة من الاستعمار مع الدعوة لاحتواء كافة انماط الصراع الكامنة بين الدول الافريقية من ناحية أخرى إلا انه يمكن القول إنه مع استمرار وجود هذه القيم على مستوى الشعار السياسى ، فان الامر قد اختلف ، بالنسبة لها على مستوى الهدف السياسى ، الذى تصنعه وترسمه . المبادىء الخاصة لصانع القرار ، فى بيئة السلوك . هذا الاطار الذى يتمثل فى الخبرات الذاتية ، والظروف الموضوعية التى تحيط بصانع القرار ، وتسهم فى تكوين إدراكاته التى تشكل قيمه الخاصة . وتعتبر أول

هذه القيم الخاصة الجوهرية ، الموقف من الاتحاد السوفيتي الذي أدى إلى أن يبنى صانع القرار نظاما كاملا من التصورات والتوقعات لسلوك الاتحاد السوفيتي ـ الذي يعتبره صانع القرار سلوكا عدائيا ـ وما يترتب عليه من نظام متكامل من الاستجابات لهذه المثيرات العدائية . وثانية هذه القيم الخاصة ، الادراك المعين ، للفرق مابين المساندة العربية والتدخل الأجنبي ، حيث يقوم هذا الادراك ، على عدم اعتبار التدخل الأجنبي ، امتدادا لفكرة المساندة الدولية لحركات الاستقلال ، وأنه يجب على الافارقة ، بناء على ذلك ، شجب التدخل الأجنبي . ويطرح هذا الادراك المعين مسألتين ، تعتبران محسومتين في إدراك صانع القرار أولاهما ، استحالة قيام تناقض حقيقي بين شعبين أفريقيين ، لأن مصلحتهما ، هي بالضرورة مصلحة واحدة ، وأن ما يبدو من تناقض بين هذه المصالح ، يرجع في المقام الاول ، اما الى خطأ في تصور المصلحة ، واما الى عيب في رسم صورة الاحداث . ثانيهما ، المزج ما بين الأمن الوطني ، وأمن النظام ، اذ يسود الاعتقاد ، لدى صانع القرار ، بأن الأمن الوطني لدولة افريقية ما يصبح مهددا عندما يهدد أمن النظام لهذه الدولة وأن تهديد الأمن الوطني لدولة ما في افريقية ، هو مدخل لتهديد الأمن القاري لافريقيا ، بما يتضمن من تهديدات لكافة الدول الافريقية وهناك ايضا ، تلك المحددات التي تتعلق بالأمن الوطني المصري ، حيث يعتبر ، جيوبوليتيكيا المناطق الاقرب لمصر ، في قمة نسقها الأمني . ويعتبر موضوع هذا الأمن ، هو الاستغلال المشترك لمصادر مياه النيل ، وحماية مصالحها الأخرى الاستراتيجية والاقتصادية بالسودان ، ومما أدى إلى اعتبار قضايا ، مثل عدم الاستقرار في زائير ، أو المشكلة الروديسية ، ذات تأثير على المصالح المصرية . وأخيرا هناك المحددات التي تتعلق بميراث التعامل مع الصراعات النمطية ، مثل الصراع الصومالي ـ الاثيوبي ، الذي يعتبر جوهر الصراع في القرن الافريقي . هذا الميراث الذي يتلخص في أن هدف السلوك المصري ، طوال ستة وعشرين عاما ، ليس هو حل الصراع ، بل هو تسوية المنازعات على أساس إيقاف أو منع الاشتباكات المسلحة بين الأطراف ، والعمل على تخفيض الصراع الى اشكال اكثر سلمية مثل لجان المصالحة ، أو عبر قنوات منظمة الوحدة الافريقية .

ويتضح من ذلك الاستعراض لمحددات السلوك المصري ، أن سمات الاستمرار أعلى من سمات التغير ، ولكن من ناحية اخرى ، أن سمات التغير اكثر فاعلية في صياغة السلوك من سمات الاستمرار . ويمكن القول ، بأن سمات التغير ، تتصل بالمبادىء الخاصة لصانع القرار ، تلك الاطار الذي يتم بناء عليه ، ادراك أمن الدولة وأمن النظام ، ويعتبر هذا المحرك الحقيقي ، لعمليات السلوك المصري تجاه الصراع في القرن الافريقي .

ثانيا عمليات السلوك المصري :

كان للصومال دائما ، تحفظ على مبدأ قدسية الحدود الأفريقية واحترامها وهذا التحفظ ، مبنى على مبدأ حق تقرير المصير ، الذي يؤدي تطبيقه حسب التصور الصومالي ، إلى اقتطاع الجزء الغربي من اثيوبيا (اوجادين) والجزء الشمالي الشرقي من كينيا ، فضلا عن استعادة جيبوتي للانضمام الى الصومال ، تحقيقا ، للصومال الكبير ، بينما كان الطرف الآخر ـ اثيوبيا ـ يعتمد في مواجهة ذلك على مبدأ قدسية الحدود الافريقية واحترامها ، ويدفع بأن مبدأ حق تقرير المصير ، يقصد به الشعوب التي تحت حكم الدول الغربية البيضاء . وكان الصراع بينهما ، يندلع في كل مرة ، لمحاولة فرض أي المنطقتين بالقوة المسلحة . وكانت مصر على الدوام ، عبر ستة وعشرين عاما تختار موقفا توفيقيا ، يسعى للمصالحة بين الأطراف ، ولكن موقف مصر ، اختلف هذه المرة عند اندلاع الصراع المسلح في أواخر ١٩٧٥ ، اذ انحازت لمبدأ حق تقرير المصير مؤثرة اياه على مبدأ قدسية الحدود ، في اطار الاعتقاد بالقدرة الصومالية على حسم الصراع من اجل العمل على استتباب السلام في المنطقة . وعندما ظهر عجز القوة الصومالية عن حسم الصراع ، ارتأت مصر ، أن مبدأ قدسية الحدود ، والانحياز له ، يدفعها الى القدرة على القيام بوساطة بين الأطراف المتصارعة ، لتحقيق ما يمكن تسميته (بتسوية عادلة) .

وكان الموقف المصري ، طوال مراحل الصراع ، مؤيدا للجانب الصومالي ، استنادا إلى الاعتبارات المتعلقة بالمبادىء الخاصة لصانع القرار ، وقد دفع هذا الموقف بكثير من التصورات حول المساندة العسكرية المصرية للصومال ، في مواجهة إثيوبيا ، ولكن صدر في ١١ فبراير ١٩٧٨ بيان رسمي لجمهورية مصر العربية ، يوضح المبادىء الأساسية التي تحكم الموقف المصري بالنسبة لتطورات الموقف على الصعيد العسكري والسياسي ، في كل من القرن الأفريقي وتشاد وهي : ـ ١ ـ ان مصر ليست لها قوات في الصومال ، ولكنها على استعداد دائم لمساعدتها للدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية . ٢ ـ أن مصر ضد التدخل الأجنبي في افريقيا ، بصفة عامة ، وان مشاكل افريقيا ، لابد أن يتم حلها في الاطار الافريقي ، وبين الأطراف المتنازعة ، مباشرة وبالطرق السلمية بقدر الامكان . ٣ ـ ان مصر مستعدة للمساعدة في عملية الوصول الى حل سلمي بين الأطراف المتنازعة ، كما

٨٢٠

انها في الوقت نفسه ، لا تتوافق على مبدأ احتلال الأراضي بالقوة ، وتتوافق على حتمية حق الأقاليم المتنازع عليها في تقرير مصيرها .

وبتحليل تلك المبادىء ، يتضح ان مصر ، اتخذت موقفا وسيطا ، الغرض منه المحافظة على الحدود الصومالية الدولية ، وخاصة عندما تكاثرت التوقعات حول عزم القوات الاثيوبية غزو تلك الحدود . وظهر هذا جليا في تصريح وزارة الخارجية المصرية في ١٨ مارس ١٩٧٨ ، عندما صرح باسمها بأن « القاهرة تعتبر القرار الصومالي بسحب قواتها النظامية من اوجادين ، خطوة هامة نحو حل سلمي للنزاع في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، وأن دور مصر هو تأمين الوصول الى حل افريقي لهذا النزاع ، وان مصر قد بدأت اتصالات مع سفيري الصومال وإثيوبيا في القاهرة ، وعدد من العواصم الافريقية المعنية ، في محاولة لاحتواء النزاع في القرن الافريقي » . وهكذا ، عادت مصر ، لتمارس دور الوساطة في الصراعات المحلية ، واسقطت من أسباب تحالفاتها في الصراع في القرن الافريقي ، الخيار بين مبدأي منظمة الوحدة الافريقية ، قدسية الحدود وحق تقرير المصير ، ولكنها بنت أسباب تحالفاتها في الصراع في القرن الافريقي ، على المحددات المتعلقة بالأمن الوطني الذي موضوعها ، ضمان استغلال مصادر مياه النيل من ناحية ، وحماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في السودان من ناحية اخرى وهنا ارتفعت دعوة حماية مياه النيل من استيلاء الأيدي الأجنبية وارتباط تلك الدعوة بالأمن الوطني ، الذي يستلزم تحقيقه في النطاق الافريقي ، الاشتراك في التنسيق الدفاعي ضد التدخل الأجنبي . ومما سبق ، يتضح أن التغير في الاعتقاد بامكانية حل ذلك الصراع بالقوة المسلحة ، كان عاملا حاسما في دفع مصر على طرح سياسات جديدة للتعامل مع أطراف الصراع ، مع المحافظة على نمط التحالفات مع أطراف الصراع . ويجب أخيرا ، ذكر أثر التغير في الأوضاع الدولية المرتبطة بحركة الصراع ، في تأكيد وتأصيل التحول المصري في طرح السياسات .

ولكن منطق الأمن القومي المصري ، عندما طرح على الساحة ، كدافع للسلوك ، اتخذ اطارا من المبادىء العامة ، التي يمكن القول ، بأنها تمثل مبادىء استراتيجية عدم الانحياز . ومن ذلك الطرح لمسألة الأمن القومي المصري ، يتضح ان مصر ، في جوهر الأمر ، تمارس المسألة الأمنية كما مارستها عبر ستة وعشرين عاما ، مما ادى الى احياء افكار ومبادىء تردد صداها في القارة عبر الستينات ، بصرف النظر عن الشكل الذي تأخذه ، مثلا ، كفكرة الوحدة الافريقية التي اتخذت في الستينات شكلا تنظيميا متمثلا في منظمة الوحدة الافريقية والتي تأخذ في السبعينات شكلا حركيا استراتيجيا ، متمثلا في استراتيجية افريقية امنية تراعي مقتضيات الواقع الافريقي في مواجهة التدخلات العسكرية الأجنبية .

وفي هذا الاطار ، تأتي الحركة المصرية ، ممثلة في زيارة الفريق أول الجمسي الى الصومال في شهر اغسطس الماضي لتعطي مؤشرا على ان الاستراتيجية المصرية ، اصبحت متعددة السلوكيات . لتحقيق هذا الهدف ، المتمثل في عدة موضوعات أمنية ، كأمن البحر الاحمر ، وكأمن وادي النيل ، وأمن النظم الافريقية ، وأمن الطرق البحرية للبترول حول افريقيا .

وأخيرا ، ترى مصر أن حركتها لتحقيق الأمن ، هي في ذات الوقت ، حركة لتنمية الواقع الافريقي ، الذي يتحقق ، بتأمين استقرار النظم القائمة من ناحية ، والبعد من ناحية أخرى عن النزاعات والصراعات الدولية . □





[١٠] الدبلوماسية السعودية فى القرن الافريقى

عبدالعاطى محمد احمد

تتأثر السياسة الخارجية للدولة بمتطلبات أمنها القومى ، فتسعى إلى توفير سبل الاستقلال السياسى المختلفة ، وإلى توفير فرص الاستقرار الداخلى لنظام الحكم . وتلعب النخبة الحاكمة دورا هاما فى صياغة توجهات السياسة الخارجية ، وتحديد مايعد أو مالا يعد أمنا قوميا ، ولا يخفى أنها تصوغ أهدافها وفقا لما يتاح لها من قدرات . وعلى ضوء ما قد يعترض تحركها الخارجى من قيود .

وبتطبيق هذه الملاحظة العامة على السياسة الخارجية السعودية فى القرن الافريقى ، يمكن القول إنها شديدة الصلة باعتبارات الأمن القومى السعودى كما تفرضه ظروف الواقع الموضوعية ، ليس فى القرن الأفريقى فقط ، وإنما فى منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط عموما .

١ - تنامى الدور السعودى

يمكن أن تنحصر أهداف السياسة السعودية فى ثلاثة : أولها ، توفير الاستقرار لنظم الحكم المعتدله فى منطقة الخليج ، ويتضمن ذلك محاربة الحركات التى تهدف إلى قلب هذه النظم وابعاد التيار الشيوعى عن المنطقة . وثانيتها . الحفاظ على الثروة البترولية وحماية البترول باعتباره مصدر الحياة الرئيسى لهذه البلاد وثالثتها ، نشر الاسلام والدفاع عنه باعتباره مصدر الهوية الوطنية وأساس الحكم . وقد تم إضفاء قدر كبير من الحيوية على تنفيذ الأهداف الثلاثة بعد عام ١٩٦٧ ، حيث كان الملك فيصل بحنكته السياسية فى قلب الحكم ، واستطاع أن يستثمر الأحداث الهامة فى المنطقة العربية ، بما يفرض أن تمر معظم القرارات السياسية العربية عبر البلاط الملكى وبعد عام ١٩٧٥ وفى وجود الامير فهد ولى العهد - وبعد أن انتقل الحكم إلى الملك خالد بعد اغتيال الملك فيصل - حدث تطور هام فى السياسة الخارجية السعودية ، نحو مزيد من القيام بدور خارجى قوى ، وأصبح المراقبون لا يبالغون كثيرا فى القول بأن العربية السعودية ، تلعب الآن ما يمكن تسميته بالدور الاقليمى المؤثر والفعال فى المنطقة .

لقد أصبحت الحكومة السعودية تعتقد بأنه كلما اتجهت إلى المرونة والاعتدال والتخفيف من غلواء عزلتها القديمة ، وحساسيتها من الآخرين ، وبتحديد أكثر فى اتجاه إقامة علاقات طيبة مع من كانوا فى عداد أعدائها التقليديين حتى منتصف الستينات فى منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل ، كلما كان هذا فى صالح السعودية ، وبالتالى فى صالح تخفيف التوتر فى المنطقة ككل ، أو بمعنى آخر تحقيق الاستقرار ، أحد الأهداف الهامة التى تقوم عليها السياسة السعودية وتنشدها .

وهذه الانطلاقة الجديدة ، إنما أضافت وجها جديدا للسياسة السعودية ، غير ذلك الذى كان يجعلها تبدو دولة إسلامية تقليدية ، فهى إلى جانب أنها دولة تتبنى الدفاع عن الاسلام ، تعد إحدى دول المنطقة المؤثرة التى لها مصالحها وتحركاتها على أسس العلاقات الدولية .

وتؤيد الولايات المتحدة الامريكية هذه الانطلاقة السعودية لأسباب مختلفة ، منها الرغبة فى تحقيق الاستقرار فى المنطقة المتلائم مع مصالح الغرب ، والاستجابة لتطلعات الطبقة السعودية الوسطى الصاعدة ذات التعليم الغربى ، والتى سيزداد دورها ونفوذها ، وستلقى عليها المسئولية فى الحكم فى الأجل القريب ، خاصة مع ازدياد الثروة البترولية . أيضا فان حكومة واشنطن ، تعتمد الى حد كبير على علاقاتها مع السعودية فى توثيق مصالحها بدول الخليج الأخرى ، لا سيما فى مجال الطاقة والبترول والأرصدة والعوائد البترولية . يضاف إلى ما سبق ، أن طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية فى الفترة الراهنة ، تتشكل إلى حد كبير بالاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ، التى تقوم فى أحد أبعادها على إقامة علاقة قوية ووطيدة بأنظمة معتدلة ، يمكن أن تلعب دورا قويا ، وفقا لقدراتها الطبيعية ، دون تدخل مباشر

وصريح من جانب السياسة الأمريكية . والمملكة العربية السعودية ، وفقا للمنظور الامريكي ، يمكن ان تلعب هذا الدور . ويساعد على توثيق العلاقة ، إن لم يكن العامل الخفي في تشكيلها ، أن الارصدة المالية السعودية معظمها يعمل في البنوك الامريكية . . وكثير من المسئولين الامريكيين ورجال الكونجرس . اصبح يحذر من الضغط السعودي على الاقتصاد الأمريكي . وتعلم النخبة الحاكمة السعودية مدى حاجة الاقتصاد الامريكي للأموال السعودية ، ولذلك فهي تحاول ان تستثمر الموقف ، بأن تجعل العلاقة مع الولايات المتحدة ، ليست علاقة غير متكافئة وإنما علاقة الشركاء والانداد !

والحقيقة أن الثروة البترولية السعودية ، كان لها اثر كبير في خلق دور هام ونشط للسياسة السعودية . فقد قفز دخلها القومي المكون اساسا من البترول من ٢٤,٨ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، إلى ٣٣,٣ مليار دولار عام ١٩٧٦ ، وبلغ الاحتياطي المالي لها في نهاية يونيو ١٩٧٦ حوالي ٢٤,٦٦٢ مليار دولار ،وأصبحت المعونات والقروض المالية ، أحد الادوات الهامة في تنفيذ السياسة السعودية .

٢ ـ دوافع التوجه السعودي في القرن الأفريقي

اتساقا مع اتجاه السعودية إلى التأثير في المناخ الاقليمي المحيط بها ، ومع الأهداف الأساسية الثلاثة السالف الاشارة إليها ، تبلور دور سعودي ما في أحداث القرن الأفريقي . فانطلاقا من عامل الأمن القومي ، وجدت العربية السعودية أن أحداث القرن الافريقي تؤثر بشدة على الأمن في الخليج العربي . فمع اشتداد المعارك العسكرية في صيف ١٩٧٧ ، كان للسعودية تكييف معين للموقف ، مضمونه أن ما يجرى في القرن الأفريقي ، يؤثر سلبيا على الاستقرار في الخليج ، ويمثل تهديدا شيوعيا ضد دولة عربية إسلامية هي الصومال وحركة تحرر اسلامية في إريتريا ، كما انه يهدد منابع البترول وطرقه خاصة في البحر الأحمر .

وفي حديث صحفي للأمير فهد لجريدة الاهرام في ٢ يوليو ١٩٧٦ قال « إن ما تعتبره السعودية منطقة أمن بالنسبة لها ، هو العالم العربي ، والعالم الاسلامي كله ، وليس منطقة الخليج وحدها .. لاننا امة واحدة ، تربطها روابط وعرى أساسية تستوجب أن تكون كالجسد الواحد المترابط المتماسك الذي يستهدف خير الجميع ومع ازدياد النفوذ السوفيتي خاصة مع قرب وقوع أوجادين في أيدي الاثيوبيين واستعادتها مرة اخرى من الصومال ، شددت السعودية انتقاداتها لهذا النفوذ . فقد أعلن الأمير فهد في حديث نشرته مجلة نيوزويك في فبراير ١٩٧٨ « ان اي وجود أجنبي في القرن الافريقي ، يعتبر احد مصادر عدم الاستقرار وقد بدأ عدم الاستقرار في هذه المنطقة مع مجيء السوفيت ... » .

ـ أمن الخليج أو الخوف من تصدير الثورات :

كان من العوامل التي دفعت السعودية إلى مساندة ودعم الصومال وإريتريا ماليا ودبلوماسيا ، اعتقادها وعدة دول عربية أخرى ، انه من الضرورة أن يتحول البحر الاحمر إلى بحيرة عربية . وقد نشأت هذه الدعوة وظهر توقيتها في حقيقة الأمر ، بعد الوجود السوفيتي المكثف في باب المندب . وتم النظر للصراع بين إثيوبيا وإريتريا على انه صراع يتعلق بالاستراتيجية العربية في البحر الأحمر ، فاريتريا جغرافيا وسياسيا ، هي المنفذ الوحيد لاثيوبيا على البحر الاحمر وأن سواحلها تمتد ألف كيلو متر على هذا البحر ، وتطل على مضيق باب المندب ، وأرخبيل دهلك ، ولها ١٢٦ جزيرة متناثرة في مياه البحر ، تتحكم مع المضيق والأرخبيل في مدخل البحر الأحمر ، طريق البترول الأساسي الخارج من الخليج العربي الى الغرب .

وتستند السعودية إلى العلاقات القديمة بين شعبي الجزيرة العربية وشعوب القرن الافريقي ذات الأصول العربية والتي لعب الاسلام دورا هاما في تكوينها .

وقد أشار أحمد ناصر زعيم جبهة تحرير إريتريا في منتصف مارس ١٩٧٧ إلى هذا الدافع قائلا إن الأشقاء العرب الذين ساعدوا الثورة الاريترية ، ومنهم السعودية ، قد أدركوا مغزى الكفاح الاريتري « يكفي أن استقلالنا يعني زوال الوجود الاسرائيلي في هذه المنطقة الاستراتيجية ، ويعني إحكام حزام الأمن العربي في البحر الأحمر ، وبدون استقلالنا واستقلال جيبوتي ، تظل ثغرة الموت قائمة في هذا الحزام » .

ووجود انظمة عربية في القرن الافريقي ، معتدله وموالية للعربية السعودية ، يحقق إلى حد كبير الاستقرار لنظم الحكم القائمة في الخليج ، ويبعد شبح الثورات والحركات العنيفة التي يمكن أن تطيح بها أو تؤثر على وحدتها فالحقيقة ان العربية السعودية تنظر دائما بعين الحذر للاتجاهات الراديكالية والثورية وتحاول دائما استيعابها بالمساعدات المالية وقد اتبعت هذا الاسلوب مع عدن ، التي اعلنت منذ منتصف السبعينات اتجاها الماركسي . وقد استطاعت السعودية في عام ١٩٧٦ ،ان تحجم دور عدن وتأييده لحركة تحرير ظفار في عمان ، نظير ما تلقته عدن من معونات مالية

ومساعدات بترولية . وتجددت المخاوف السعودية مع ارتباط عدن بحكومة إثيوبيا ، ومساعدتها لها عسكريا ، خاصة فى تطويق الثورة الاريترية . وهنا تأكد للعربية السعودية ، أن وجود نظم حكم متطرفة فى القرن الأفريقى ، من شأنه أن ينقل نموذج العنف والثورة والاتجاهات الماركسية ، الى الجزيرة العربية .

حماية ابار البترول وتامين خطوط نقله إلى الغرب

نظرت السعودية وإيران وبعض الدول العربية الأخرى ، إلى الوجود السوفيتى فى البحر الأحمر ، على أنه تهديد حقيقى لثروتها البترولية ، حيث انه يستهدف فى نظرها ، السيطرة على طرق نقله خاصة إلى الغرب . وقد دفع هذا الأمر الرئيس بودجورنى إلى شن حملة على السعودية ، منتقدا هذا التصور . ففى مأدبة العشاء التى اقامها لمنجستو فى زيارة له لموسكو فى مايو ١٩٧٧ ذهب إلى القول بأن الامبرياليين يستخدمونها — أى السعودية — للسيطرة على منطقة البحر الاحمر وقال إن ذلك يعد سخفا ، لأنه لن يؤدى إلى توطيد الأمن فى المنطقة .

ويرجع التصور السعودى فى حقيقة الأمر ، إلى ما يجرى حاليا على سواحل البحر الاحمر حول ميناء ينبع ، من محاولة سعودية خليجية عربية لتحويل مسار نقل البترول لدول الخليج العربية والسعودية ، من مضيق هرمز فى الخليج ، إلى ينبع فى البحر الأحمر ، وهو مشروع مقترح له دوافعه السياسية والاقتصادية واقتراح كهذا ، يعكس التخوف العربى فى المنطقة من تصاعد السيطرة غير العربية على مضيق هرمز ، نظرا لحساسية الوضع فى المنطقة التى تشمل الامارات وعمان وقطر ، حيث لا زالت الخلافات القديمة تلعب دورها .

وتزداد أهمية البحر الاحمر ، او تحقيق الاستقرار فى القرن الأفريقى ، إذا عرفنا أن المشروع المقترح بتحويل مسار البترول ، تضمن إمكانية تنفيذه فى خليج عدن ، الامر الذى يتطلب إلى حد كبير ، توفير مناخ الهدوء والاستقرار مع الدول المحيطة بالقرن الأفريقى ، او بمعنى أصح ، إيجاد نظم سياسية متعاونة مع السعودية والدول العربية الخليجية .

ومن الجدير بالذكر ان السعودية بدأت بالفعل فى تنفيذ الفكره فى اطار تطوير قطاع استخراج البترول وتصديره وتنمية الصناعات المتصله به . وقد قامت مؤسسة البترول والمعادن السعودية بتوقيع عقود المشروع مع عدد من الشركات فى شهر يونيو ١٩٧٨ وسيبدأ العمل فى نهاية سبتمبر ١٩٧٨ لتنتهى المرحلة الاولى فى عام ١٩٨٠ . هذا وسيمتد الخط الجديد من حقول ابقيق فى المنطقة الشرقية الى مرفأ ينبع على البحر الاحمر .

— تطويق الخطر الاسرائيلى فى البحر الأحمر

لا تتخوف العربية السعودية من ازدياد النفوذ السوفيتى ووجود أنظمة سياسية متطرفة فقط ، بل ايضا من الوجود الاسرائيلى فى منطقة باب المندب ، وفى بعض دول القرن ذاتها ، مثل إثيوبيا ، حيث ثبت أن اسرائيل قدمت مساعدات عسكرية لحكم منجستو . هذا وقد طردت إثيوبيا منذ شهر يونيو ، البعثة العسكرية الاسرائيلية ، على اثر خلافها مع إسرائيل . وكانت التقارير تشير ايضا إلى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية فى جزر مضيق باب المندب . وقد بات الخطر الاسرائيلى يشكل تهديدا متزايدا على السعودية ، خاصة بعد دورها الملحوظ فى حل الصراع العربى الاسرائيلى ، وفى ضوء تزايد حجم ترسانتها العسكرية .. خاصة فى الطيران ، بعد حصولها على طائرات ف — ١٥ من الولايات المتحدة ، وقيامها بانشاء قاعدة عسكرية فى تبوك بالقرب من إسرائيل .

— القرن الأفريقى اختبار للقوة السعودية

ليست هذه هى المرة الأولى التى تقوم بها السعودية بدور خارجى لتأمين استقرار المنطقة وفقا لتوجهاتها ، وقناعات نخبتها الحاكمة ، فمن الأمثلة التقليدية التى عكست دورا سعوديا بارزا . كانت حرب اليمن (١٩٦٢ — ١٩٦٧) والتى فيها تدخلت السعودية ماليا ، بل وعسكريا لتأمين حدودها ، ومحاولة إعادة حكم الامامة الى اليمن . ولكن المحاولة الجديدة فى القرن الأفريقى ، لها طبيعة خاصة ، لأنها عكست دورا خارج الجزيرة العربية ، حيث تأتى فى سياق تنامى الدور السعودى عموما فى الشرق الأوسط ، ومن ثم فهى محكا لمدى قوة هذا الدور ، على الأقل بالنسبة للقوى والجماعات التى ترى فى السعودية ، الدولة القادرة على الدفاع عن مصالحها .

٣ — الادوات والوسائل

من الثابت أن العربية السعودية ، قدمت أنواعا مختلفة من الدعم السياسى والمالى للصومال وإرتريا . وقد أشارت رسالة الملك خالد التى بعث بها الى الجامعة العربية فى فبراير ١٩٧٨ إلى أن السعودية قد قامت من جانبها بمساعدة الصومال ماديا ومعنويا . وكان منجستو نفسه ، قد اكد فى سبتمبر ١٩٧٧ وعلى ضوء انتصار الصومال فى أوجادين ، بأن الحرب مع الصومال وإرتريا ، نتيجة طبيعية مباشرة لمساندة العرب للصومال وخاصة السعودية ، والعراق وسوريا ومصر والسودان التى تساند إرتريا .

ولكن العربية السعودية لم تستخدم الاداة العسكرية

في تنفيذ أهدافها في القرن الأفريقي ، لأسباب بعضها عام يعود إلى أنه قلما تستخدم السلاح في سياستها الخارجية ، وبعضها خاص يتعلق بامكانية استخدام القوة المسلحة السعودية في صراع عسكري ، كذلك الذي وقع في القرن الافريقي . فالقوة المسلحة السعودية ، لم تصل حتى الآن إلى القدر الذي يجعل الدولة تستخدمها خارجيا ، خاصة في صراع القرن الذي تطلب قدرا مكثفا من السلاح بانواعه المختلفة ، ولا سيما في مجال الطيران والمدفعية . هذا برغم ارتفاع ميزانية الدفاع السعودية عام بعد الآخر

ولعل الضوابط السابقة ، تنفي قول منجستو في فبراير ١٩٧٨ بوجود وحدات عسكرية من ابو ظبي ومصر والسعودية وإيران لمساعدة القوات الصومالية .

وبناء على محدودية الاستخدام العسكري ، اتجهت السعودية إلى اتباع ما يمكن تسميته « بدبلوماسية المساعدات المالية » والجهد الدبلوماسي على المستوى الشخصي والثنائي بالذات ، وفي إطار من السرية والصمت النابعين من طبيعة الحياة الصحراوية ، التي تركت بصماتها على الأسلوب السعودي . فالعربية السعودية تعد من أهم الدول إسهاما في دعم الدول الأفريقية ماليا عبر المؤسسات المالية المشتركة التي انشئت لهذا الغرض ، فهناك الصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية العربية ، الذي تأسس في مايو عام ١٩٧٤ ويقدر رأسماله بحوالي ٣٥٠ مليون دولار ، وقد خصص جزءا من موارده للتنمية الافريقية غير العربية . وهناك البنك الاسلامي للتنمية ، الذي تأسس في الرياض في يوليو ١٩٧٥ براسمال قدره ١٠ مليارات دينار إسلامي (١,٢ مليار دولار) وتسهم فيه كل الدول الاسلامية ـ عربية أو غير عربية ـ ويهدف إلى تقديم قروض ومعونات للدول الاسلامية ، ومن بينها الدول الأفريقية .

وقد قدمت السعودية ، إلى جانب ما تسهم به في البنوك السابقة ، معونات مالية لكل من مصر والسودان وتشاد . وبالنسبة للاطراف العربية المتصارعة في القرن ، فان المساعدات الاقتصادية السعودية تبدو في معظمها بقصد تغطية النفقات الخاصة بشراء الأسلحة والمعدات الجديدة ، أو بمعنى آخر ، توفير الغطاء المالي للمساعدات العسكرية الغربية . ورغم ان الرئيس الصومالي زياد بري ، حرص على التأكيد انه لم يتلق مساعدات من الغرب بعد أن قام بطرد الخبراء السوفييت من بلاده ، فان مصادر موثوقة ، اكدت انه تلقى بالفعل قدرا من المساعدات العسكرية تمت تسويتها ماليا بفضل السعودية .

إلى جانب المساعدات الاقتصادية ، قامت العربية السعودية بجهد دبلوماسي ملموس ، إما للوساطة بين إثيوبيا وثوار إرتيريا ، وإما لجمع عوامل التأييد العربية للصومال ، وقد أشار السفير الاثيوبي في السعودية والذي استقال بعد وصول الحكومة الثورية الجديدة إلى ان إثيوبيا رفضت في صيف ١٩٧٧ وساطة سعودية بينها وبين الثوار الارتريين . كما بدأت السعودية تحركا دبيلوماسيا في فبراير ١٩٧٨ في المنطقة العربية ، هدف إلى اتخاذ موقف عربي جماعي ، لوقف التدهور في القرن الافريقي ، والتصدي للتحرك الاثيوبي ضد الصومال . كذلك دعا الملك خالد ، في رسالة بعث بها إلى الجامعة العربية ، إلى مناشدة دول الجامعة ، الوقوف إلى جانب الصومال وتقديم المساعدة الفعالة والسريعة لها . وقال إن هذا واجب يحتمه الدين ، وتفرضه الأخوة العربية .

لم تستطع الصومال ، وبرغم كثرة المساعدات الاقتصادية السعودية ، أن تحتفظ باقليم أوجادين الذي استعادته القوات الاثيوبية . ولم يسعف تغير الولاء زياد بري في تحقيق اهدافه ، ومن ثم أصبح حلفاؤه في المنطقة في وضع حرج . بل إن الولايات المتحدة التي كانت تؤيد حكم الثورة الشيوعي في إثيوبيا ، لم تقطع شعرة معاوية معه ، عندما اتجه إلى السوفييت يطلب منهم الدعم العسكري والسياسي ، ويتيح لهم فرصة ذهبية في منطقة استراتيجية كالقرن الافريقي . وكان الاعتراف الامريكي بالحكم الشيوعي العسكري في إثيوبيا ! مدعاة للقلق والاستغراب في السعودية . وفي فبراير الماضي ، زار ديفيد أرون نائب بريزنيسكي اديس أبابا ، لتحسين العلاقات . ومن الصعب على السياسة السعودية أن توفق بين متطلبات أمنها القومي والمضاعفات التي تفرزها علاقتها التقليدية بالولايات المتحدة . ومن الصعب ايضا أن تتعايش مع الوضع المحير والغامض الذي اتسمت ، ولا زالت تتسم به الاحداث في القرن الأفريقي .

وإذا كانت المشكلة بالنسبة للصومال وإثيوبيا ، قد تم حسمها حتى الآن ، واتضحت معالمها ، فان الموقف في ارتريا هو الذي ينذر بجولة جديدة من الصدام الذي ستواجه فيه الثورة الارترية موقفا في غاية التعقيد . وينصرف هذا بالتالي إلى موقف السعودية منها . وبرغم ان الكوبيين والسوفييت يميلون إلى عدم تفجير الصراع عسكريا بشكل حاد بين إثيوبيا والثوار الاريتريين ، الا انهم وفقا لمعلومات عن دبلوماسيين أوربيين لا يبدون ارتياحا للشخصية الرجعية على حد تقديرهم ، التي تميز الحركة الارترية ويرون ان تأثير السعودية والكويت ونفوذهما عليها ، يجعل من حركتهم تبدو كما انها لا تحارب من أجل قضية عادلة ، ولكن حركة وقعت في خداع بعض الدول العربية المحافظة ، وهذا ما يجعل السوفييت والكوبيين حتى الآن ، في موقف أميل للاثيوبيين منه الى الثورة الاريترية □



[١١] الاطماع الاسرائيلية فى القــرن الافــريقى

امل الشاذلى

تحتل منطقة القرن الافريقى ، مكان القلب بـالنسبة للاهتمامات الاسرائيلية فى أفريقيا . تلك الاهتمـامات التى تبلورت مع بداية تحـرر القـارة ، ونشـوء الدول الافريقية الجديدة فيها فى أواخر الخمسينات . فقبل ذلك ، حال عامـلان أسـاسيان دون اتخـاذ هــذه الاهتمامات شكلا جديا واضحا : أولهما ان معظم دول القارة كانت واقعـة تحـت الاسـتعمار المبـاشر للدول الأوربية الكبـرى ، وعلى رأسـها حليفـا إسرائيل الرئيسين وقتها وهمـا بـريطانيا وفـرنسا ، فلم يكن متصورا ان تفكر اسرائيل فى منافسـتهما هناك ، امـا السبب الثانى ، فهو تأخر حصول اسرائيل على منفـذ بحرى فعال على البحر الاحمر ، بما يسمح لهـا بخلق صلة جغرافية مباشرة بينها وبين افريقيا ، إلى ما بعد عدوان ١٩٥٦ وما ادى اليه من امـكان فتـح مضـايق تيران امام الملاحة القادمة من ميناء العقبة .

القرن الافريقى فى اطار سياسات اسرائيل فى افريقيا :

ومنذ بداية الاهتمـام الاسرائيلى بـافريقيا ، كانت أهداف هذ الاهتمام واضحة ومحددة ، وتركزت فى ثلاثة اتجاهات : أهداف سياسية ، وأهـداف اقتصـادية ، وأهداف أمنية .

فى المجال السياسى ، سعت إسرائيل لكسر الحصـار العربى حولها ، والتغلب عليه من ناحية ، وتدعيم وضع إسرائيل الدولى ، واكتسـاب تـاييد الرأى العـام والحصول على الاصوات فى المحافل الدولية مـن ناحية اخرى . بالاضافة الى محاولة استغلال وجود اسرائيل فى افريقيا ، لفرض قبول عربى بها ، وإقامة علاقات او حوار بينها وبين العرب . وقـد عبـر احـد الكتـاب الاسرائيليين عن هذه الاهـداف بقـوله « ان اسرائيل لاتقوم بعمل خيرى فى افريقيا ، ان المصلحة الأساسية التى ننشدها هى تحطيم الحصار العـربى ، وتـوسيع علاقـاتنا الدولية ، وأن نجـد محـاورين صـالحين يستطيعون ، نظرا لتمتعهـم بـاحترام الطـرفين ، أن يعملوا فى الوقت المناسب للتقريب بين اسرائيل والبـلاد العربية » .

أما فى المجـال الاقتصـادى ، فقـد كان الهـدف الاسرائيلى الأساسى ، هو اقتناص الأسواق الافريقية الواسعة والاقرب الى اسرائيل مادامت ايضا قد عجزت عن التغلغل فى الاسواق العربية . ولذلك سرعان ما نمت اسرائيل حركة تصدير واسعة للسلع والخبـرات الفنية والبشرية ، علاوة على حركة استيراد للمـواد الخـام الافريقية الرخيصة الثمن ، والسهلة النقل عبر البحـر الأحمر ــ ولسنا فى حاجة الى ابراز اهمية هذه السوق الواسعة للاقتصاد الاسرائيلى المحاصر فى رقعة صغيرة جغرافيا وسكانيا .

ويعتبر المجـال الاسـتراتيجى الامنى ايضـا احـد المفـاتيح الأسـاسية للاهتمـام الاسرائيلى بـالقارة الأفريقية وفى هذا المجال بالذات ، تتضح أهمية القـرن الافريقى بالنسبة لاسرائيل ، فهى من خلال خلق وجود قوى وراسخ لهـا فى هـذه المنطقـة ، تسـتطيع تحقيق هدفين رئيسيين : الأول هو النفاذ الى هذه الدول التى تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجى للدول العربية ، والتى يمكن انطلاقا منها ، التسبب فى متاعب ضخمة للعرب ، وتشتيت جهودهم وانتباههم . وليس الدور الاسرائيلى فى اثارة النعرات الانفصالية فى جنوب السـودان عبـر اوغندا واثيوبيا ، أو الدور الاسرائيلى فى ضرب ثـورة ارتريا ، أو مناوءة الصومال ، سوى نماذج مـن هـذه الأساليب .

أما الهدف الاستراتيجى الثـانى والأكثـر أهمية ، فهو تحقيق وجود عسكرى فعال ، وان لم يكن متفـوقا ومسيطرا فى البحر الأحمر ، نظـرا لأهميتـه الحيوية لوجود اسرائيل ، والحفاظ على أمنهـا . وقـد كتـب القائد السابق للبحرية الاسرائيلية شلومو ارئيل فى عام ١٩٧٤ موضحا الأهمية الاستراتيجية للبحـر الأحمـر بـالنسبة لاسرائيل فقـال : « لا مبـرر للاسـهاب فى الحديث عن ضرورة المحـافظة على حـرية الملاحـة فى منطقة البحر الاحمر والتى يتوقف عليها تصدير المعادن

والأسمدة وتجارتنا الخارجية مع الشرق الأقصى واستراليا وشرق افريقيا . وتنطوى التطورات غير المتوقعة فى البحر الاحمر ، بعد استئناف الملاحة فى قناة السويس . على مخاطر تصادم مع مصالحنا الحيوية ، ومحاولات زيادة عزلتنا فى هذه المنطقة .. اننا نملك القدرة التكنولوجية والبشرية كى نكون عنصرا بحريا مسيطرا فى البحر الأحمر .. ان هذا البحر الذى كان فى الماضى نقطة ضعف لاسرائيل ، يمكن ان يتحول الى مجال مهابرة اسرائيلية وقت الحرب . ولخلق تهديد لؤخرة مصر وطرق مواصلاتها . ان سيطرة مصر على قناة السويس ، تضع فى يدها مفتاحا واحدا فقط فى هذا الممر المائى . أما المفتاح الثانى والأهم ، فبالامكان ان يوجد فى يد اسرائيل ، اذا عرفت كيف تطور التفوق البحرى فى منطقة البحر الاحمر وتحافظ عليه . ونظرة الى خريطة تلك المنطقة ، تشير دون الحاجة الى الدخول فى التفاصيل ، الى ان مصر مكشوفة ومعرضة للضرب فى هذه المنطقة اكثر من اسرائيل .

الدور الاسرائيلى فى القرن الافريقى

من هذا العرض السريع لمحددات السياسة الاسرائيلية فى افريقيا ، يتضح لنا الى اى حد يعتبر القرن الافريقى هو الميدان الأساسى لهذه الصراعات من جميع النواحى . فهو الأقرب للعالم العربى ، والاكثر احتكاكا به . وهو المسيطر على المنافذ التجارية والاستراتيجية لاسرائيل فى افريقيا . بل يمكن القول ان القرن الافريقى ، هو مفتاح الوجود الاسرائيلى فى افريقيا . لكل هذه الاعتبارات ، مارست اسرائيل دورا نشطا فى القارة الافريقية ، وخاصة فى منطقة القرن الافريقى . فتمكنت خلال سنوات قصيرة ، من خلق روابط حقيقية من الغالبية العظمى من دول افريقيا ، مستخدمة فى ذلك كافة الادوات المتاحة أمامها ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو المعونات الفنية وتصدير الخبرة ، بالاضافة الى الروابط الثقافية والاجتماعية ، من خلال كافة القنوات الرسمية والشعبية . وظل القرن الافريقى يحتل دائما موقع الصدارة من كل ذلك .

ويمكن القول إن اسرائيل حققت نجاحا نسبيا مع أغلب دول المنطقة ، باستثناء السودان والصومال . فقد اسهمت فى المشروعات الاقتصادية وعمليات التدريب وإنشاء الجيوش وغير ذلك من مجالات النشاط فى اوغندا وتنزانيا وكينيا . بالاضافة إلى علاقاتها الحيوية مع إثيوبيا . ورغم الانتكاس النسبى الذى واجهه الوجود الاسرائيلى فى كل من أوغندا وتنزانيا ، إلا ان إسرائيل ، نجحت فى الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع كل من إثيوبيا وكينيا .

والفشل الاسرائيلى فى السودان والصومال بديهى ، باعتبار كلتيهما تنتمى إلى المعسكر العربى المعادى لاسرائيل ، ونتيجة لانهما لم تسمحا منذ البداية بقيام علاقات من اى نوع مع اسرائيل .

اما فى اوغندا وتنزانيا ، فقد اهتزت العلاقات مع اسرائيل ، نتيجة للتغيرات السياسية التى عمت القارة فى بداية السبعينات ، وبعد ان اتضح الوجه الاستعمارى التعنت لاسرائيل تجاه الأراضى العربية المحتلة ، مما ادى لموجة من انحسار الوجود الاسرائيلى فى افريقيا ، وصلت قمتها مع حرب ١٩٧٣ بعملية قطع العلاقات الدبلوماسية التى تمت بشكل شبه اجماعى بين الدول الأفريقية واسرائيل . ورغم أن هذه الموجة قد شملت بعض الحلفاء التقليديين لاسرائيل ، وخاصة اثيوبيا وكينيا ، إلا ان تاثيرها على العلاقات الحقيقية يتفاوت من دولة إلى اخرى ، بحيث يمكن القول إن اقل تاثيراتها كان على العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية والكينية ، التى استمرت فى النمو والتصاعد رغم قطع العلاقات الدبلوماسية ، والذى أملته اعتبارات دبلوماسية ودولية يصعب التنصل منها .

اسرائيل وإثيوبيا ـ تحالف دائم

وتعتبر العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا بالتحديد ، هى أهم التحالفات الاسرائيلية فى القارة ، وخاصة من الناحية السياسية والاستراتيجية . فاسرائيل ترى فى إثيوبيا حليفا استراتيجيا يجب المحافظة على العلاقات معه بأى ثمن ، وفى ظل أى ظروف .

وقد بدأت إسرائيل فى توثيق علاقاتها مع إثيوبيا منذ بداية اهتمامها بالبحر الأحمر وأفريقيا ، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات ، تجعل من إثيوبيا الحليف الاكثر دواما ، والذى يمكن أن تلتقى مصالحة بشكل أوسع مع المصالح الاسرائيلية . ولعل العنصر الاساسى فى هذا الاختيار ، هو ما رأته إسرائيل من وجود عناصر داخلية وخارجية ، تجعل من إثيوبيا اكثر دول المنطقة تخوفا من العرب ، بل وعداء لهم . فهى من ناحية ، الدولة الوحيدة غير الاسلامية التى تطل على البحر الأحمر ، ومن ثم فان خلق علاقة خاصة قوية معها ، يشكل الضمان الوحيد دون تحول هذا البحر إلى بحيرة عربية ، تهدد النفوذ الاسرائيلى ، وتحد من حرية إسرائيل فى الحركة .

ومن ناحية أخرى ، فان الحركة التحررية فى إرتريا ، والتى تخوض منذ سنين طويلة حربا مسلحة ضارية ضد إثيوبيا ، تشكل تهديدا خطيرا لكل من

إثيوبيا وإسرائيل ، يحبذ التنسيق والمشاركة بينهما في مواجهتها . فارتريا هي المنفذ البحري الوحيد لاثيوبيا ، وحركة التحرير فيها ، تحظى بتأييد واسع النطاق من الدول العربية ، واستقلالها يعنى تحول البحر الأحمر بالفعل الى بحيرة عربية .

من هنا احتلت إثيوبيا مكان الصدارة في اهتمام إسرائيل . ومنذ أواخر الخمسينات ، سارت العلاقات بينهما في تطور سريع في كافة المجالات ، فنشأت عدة مشروعات مشتركة ، احتكر بعضها التعامل في بعض المنتجات الاثيوبية ، كما حدث تعاون واسع في مجالات التدريب والتجارة . ولكن الميدان الأساسي والحقيقي للتعاون والتنسيق ، ظهر في عمليات مقاومة الثورة الارترية . فاقامت إسرائيل مدارس للتدريب على مقاومة حرب العصابات في إثيوبيا ، كما قامت بتدريب كثير من الكوادر العسكرية في أراضيها ، كذلك اقامت مركزا للتجسس في مدينة أسمره ، وكانت تزود إثيوبيا ايضا بكميات كبيرة من الاسلحة الخفيفة الاسرائيلية . ثم بدات العمل على تحقيق وجود عسكرى حقيقي في المنطقة منذ ١٩٧١ ، حين قام حاييم بارليف رئيس الأركان الاسرائيلي في ذلك الوقت ، بزيارة سرية إلى إثيوبيا أجرى خلالها محادثات مع قائد القوات البحرية فيها ، وتفقد المواقع العسكرية في أسمرة ومصوع ، اهم مدن إرتريا ، ثم اقترح على الحكومة ، تزويدها بشبكة رادار تقام على شواطىء إرتريا ، لمراقبة عمليات تهريب السلاح للثوار ، عن طريق جمهورية اليمن الشعبية . كما عرض تزويد البحرية الاثيوبية بعدد من زوارق الطوربيد والصواريخ ، على أن يقوم ضباط وجنود البحرية الاسرائيلية بتشغيل محطات الرادار والزوارق ، لحين إتمام تدريب الاثيوبيين عليها . وعلى اثر ذلك ، قامت بعثة من الخبراء الاسرائيليين ، بتفقد جزيرتى دهلك وهليب ، حيث قاموا برسم خرائط مفصلة ، تمهيدا لاقامة مطار وقاعدة بحرية ومحطة رادار . كما استمرت القطع البحرية الاسرائيلية في القيام بعمليات المراقبة في المنطقة . ولم يؤثر قطع العلاقات الدبلوماسية كثيرا على هذه العلاقات كما أشرنا ، ولكن ما اثار الدهشة ، هو استمرار هذه العلاقات بعد تغير النظام الاثيوبي ، وتحول إثيوبيا من التحالف مع الغرب ، إلى علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، وقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا الموقف .

فذكرت بعض المصادر ، أن ذلك قد تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة ، وذلك بهدف جمع المعلومات عما يحدث داخل إثيوبيا ، وكذلك عن الأسلحة السوفيتية المتطورة ، التي بدات في التدفق على إثيوبيا ، خلال حربها مع الصومال .

كذلك فان الحيلولة دون نجاح الثورة الارترية ، يحتل قمة سلم الأولويات الاسرائيلية في المنطقة ، فهى تفضل إثيوبيا موالية للسوفيت ، ولكنها تسيطر على إرتريا ، وتكسر طوق السيطرة العربية على البحر الاحمر ، على إثيوبيا باعتبارها موالية للغرب ، ولكنها فقدت منفذها على البحر الاحمر ، وتركت إسرائيل وحيدة في مواجهة الدول المطلة عليه .

من ناحية ثالثة ، فان اى توسع للحدود الصومالية على حساب إثيوبيا ، يشكل ايضا خطرا على إسرائيل ، باعتبار الصومال احد الأطراف العربية في الصراع العربي الاسرائيلي ، وان اية زيادة في قوتها ، تعني مزيدا من القوة للعدو .

كذلك فان لدى الاسرائيليين شعورا ما بأن التحالف الاثيوبي مع الكتلة الشرقية لن يدوم طويلا ، ولعل ذلك يفسر ما ذكرته بعض المصادر من أن الحكومة الاسرائيلية حاولت إقناع إدارة الرئيس كارتر خلال عام ١٩٧٧ بوجود رغبة إثيوبية في خلق توجه غربي ، ومحاولة دفع الولايات المتحدة للحفاظ على الأبواب مفتوحة ، أمام العلاقات مع إثيوبيا .

وقد تأكدت هذه الاتجاهات في ردود الفعل المبتهجة في الصحافة الاسرائيلية ، بعد انتصار إثيوبيا في حربها مع الصومال حول إقليم أوجادين . ولكن العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية مرت بنكسة مفاجئة ، حين تحدث موشيه ديان وزير الخارجية الاسرائيلي علنا ، عن أن بلاده قدمت مساعدات عسكرية سرية إلى إثيوبيا مؤخرا ، وان البعثة العسكرية الاسرائيلية ما زالت موجودة هناك . فقد اثارت هذه التصريحات غضب الحكومة الاثيوبية ، ودفعتها إلى الأمر بطرد البعثة العسكرية الاسرائيلية من البلاد .

مستقبل العلاقات بين اسرائيل وإثيوبيا

إلا انه لا يمكن القول بأن هذه النكسة المؤقتة تشكل تحولا حاسما في العلاقات بين البلدين . فبالنسبة لاثيوبيا ، فان حاجتها إلى المساعدة الاسرائيلية مازالت قائمة ، بل يمكن القول إنها ربما تزداد في المرحلة القادمة ، بالنظر إلى اختلاف الموقف الكوبي السوفيتي ، بالنسبة لحربها ضد ثوار إرتريا عنه بالنسبة لصدها الهجوم الصومالي على أوجادين . فقد ذكر منجستو نفسه أنه لا يستطيع التعويل على نفس الدرجة من التأييد السوفيتي الكوبي لخطط إثيوبيا لشن هجوم شامل ضد الثوار في إرتريا .

اما بالنسبة لاسرائيل ، فان الأولويات لم تتغير ، ومازال الاهتمام الاسرائيلي بحسن العلاقات مع

إثيوبيا ، وبمحاربة ثورة إرتريا كما هو . ولعل أبلغ دليل على ذلك ، ما اثارته تصريحات ديان ، وما ترتب عليها من استياء شديد ضده داخل إسرائيل ، واستغلال المعارضة الاسرائيلية لهذا السلوك في مهاجمة السياسة الخارجية للحكومة والتشهير بها . كما تؤكد هذا الاتجاه ايضا ، ردود الفعل المبتهجة في الصحافة الاسرائيلية ، بعد انتصار إثيوبيا في حربها مع الصومال حول إقليم اوجادين . ولعل الفقرات التالية من مقال نشره موشيه كرمل في صحيفة يديعوت احرونوت في شهر مارس الماضي بعنوان « تحسين العلاقات مع إثيوبيا امر حيوى » تلقى الضوء على الموقف الاسرائيلي من قضايا القرن الافريقي ، ورؤيتها لمستقبل التحالف في المنطقة . كتب يقول :

« إن انتصار إثيوبيا على الصومال قد يعزز من قوتها الداخلية ويحسن قدرتها على الصمود في ضوء ظهور الصراع العربي بداخل الدولة نفسها في منطقة ارتريا . ونتيجة لهذا الانتصار ستزداد سيطرة اثيوبيا في البحر الأحمر ، وفي مدخله ، إلى خطوط الملاحة الدولية في الجنوب .

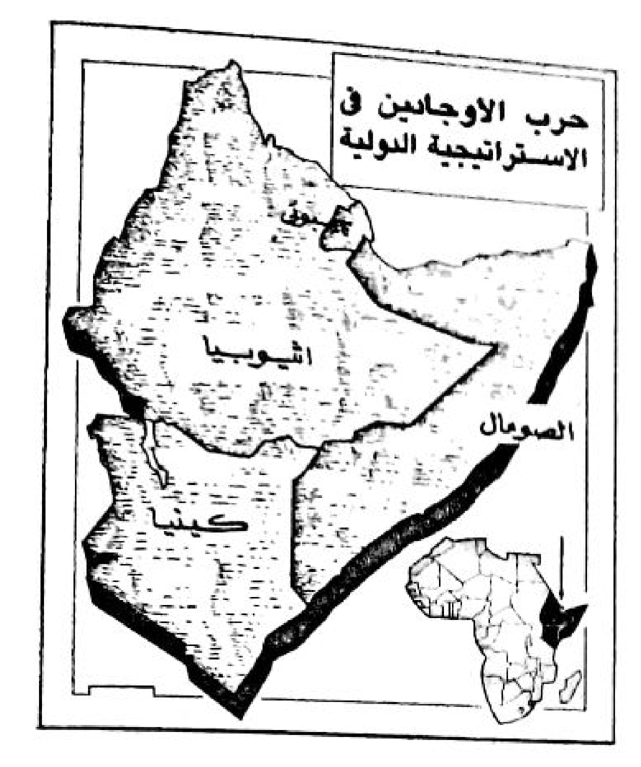
« إن هذا حسم له اهمية كبيرة لاثيوبيا ، وايضا لاسرائيل . إن الخطوط الملاحية في الجنوب ، قد تكون اكثر ضمانا لاسرائيل إذا لم يقع البحر الأحمر تحت سيطرة عربية كاملة ، وإذا كان به مركز قوى لاثيوبيا المسيحية المستقلة الصديقة .

.... والآن وبعد انتهاء الحرب في القرن الافريقي ، جدير بنا أن نفكر في إعادة العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا التي حدث فيها انشقاق عميق نتيجة للتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية بشأن بيع أسلحة إسرائيلية لهذه الدولة .

يجب علينا أن نتخذ خطوات معينة لاجل تنظيم هذه العلاقات من جديد ، إن علاقات الصداقة مع حليفة طبيعية ضرورية جدا لاسرائيل المعزولة في هذه المنطقة العربية الاسلامية ، والتي تتطلع إلى تأمين سفنها التي تصل إلى اسرائيل والتي تبحر منها نحو الجنوب .

إن تعاون إثيوبيا خلال هذه الحرب مع الدول الشيوعية في كل ما يتعلق بالحصول على السلاح ، والاستعانة بمدربين عسكريين ، واستخدام وحدات قتالية هذا التعاون نابع من مجموعة ظروف مشابهة لظروف التعاون مع الولايات المتحدة في الماضي .

. ومع ذلك فان المشاركة الأساسية في المصالح المشتركة بين إثيوبيا وإسرائيل يضمن سلامتها واستقلالهما في هذه البيئة المعادية ، إن هذا التعاون يجب أن يكون ثابتا ومستقرا إلى الأبد . إن الدول الكبرى تأتى وتزول ، ولكن الشعوب في المنطقة تبقى إلى الأبد » □



[١٢] يوميات الصراع

نبيه الاصفهانى

[١] الجذور التاريخية للصراع

١٨٥٩

— اشترت فرنسا من سلطان العفر منطقة تقع في خليج « تاجوراء » على ساحل البحر الاحمر لاقامة محطة تجارية .

١٧ نوفمبر ١٨٦٩

— افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية .

١٨٧٠

— استولت ايطاليا على ميناء « عصب » على ساحل البحر الاحمر قرب باب المندب .

١٨٧٥

— تنازلت مصر عن « زيلع » وتندر بربره وبلهار وتاجورا .

١٨٨٢

— اقامت ايطاليا مستعمرة في منطقة « عصب » باريتريا .

١٨٨٤

— قامت فرنسا بتنمية خليج « تاجورا » و « جيبوتي » حيث اقامت لها قاعدة عسكرية هامة ، بعد ان فقدت التسهيلات البحرية في ميناء « عدن » على يد منافستها بريطانيا .

— أنشأت بريطانيا محمية لها في « الصومال البريطاني » .

٢٥ سبتمبر ١٨٨٤

— احتلت فرنسا « تاجورا » بعد اخلائها من القوات المصرية .

١٨٨٥

— احتلت ايطاليا ميناء « مصوع » فاحتلت فرنسا ميناء جيبوتي .

اكتوبر ١٨٨٥

— اتفقت بريطانيا وفرنسا على المحافظة على الوضع الراهن لممتلكاتها المطلة على خليج عدن .

٢٦ يناير ١٨٨٧

ـ احتلت قوات الامبراطور « مينيلك الثانى » منطقة « هرر » عاصمة ولاية غرب الصومال وضمتها الى اثيوبيا .

٢٠ يوليو ١٨٨٧اعلنت بريطانيا حمايتها على الصومال المواجهة لعدن

ـ ٢ فبراير ١٩٨٨ . اتفقت بريطانيا مع فرنسا ، على الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ كل منهما . تقرر عدم التدخل فى شأن هرر .

٨فبراير ١٨٨٩

ـ وقعت ايطاليا اتفاقية مع سكان هوبيا مارست بموجبها الحماية على السلطنة .

٧ ابريل ١٨٨٩

ـ اعلنت ايطاليا حمايتها على سلطة بجورتين .

٢ مايو ١٨٨٩

ـ وقعت معاهدة « لوتشيالى » التى اظهرت اثيوبيا كمنطقة نفوذ ايطالية .

١٨ نوفمبر ١٨٨٩

ـ فرضت ايطاليا حمايتها على ساحل بنادر ، بعد ان اتفقت مع بريطانيا على ذلك فى ٣ اغسطس ١٨٨٩

ـ ضمت اثيوبيا منطقة اوجادن بعد ان عاونت بريطانيا على اخماد الثورة المهدية ، وضمت كذلك منطقة هود .

يناير ـ ابريل ١٨٩٠

ـ احتلت ايطاليا مدينة « اسمرة » ووقعت اتفاقية مع بريطانيا فى ١٥ ابريل تضمنت رسما لحدود اقليم اريتريا .

١٨٩٣

ـ شن المهدى هجوما على اريتريا فهزمته الجيوش الايطالية .

٢٧ فبراير ١٨٩٣

ـ الغى الامبراطور منليك الثانى معاهدة « اوتشيالى » بسبب محاولة ايطاليا اقتطاع جزء من منطقة « تيجرى » عند رسم حدود اقليم اريتريا .

٨ مارس ١٨٩٤

ـ حصلت فرنسا من اثيوبيا على امتياز انشاء خط حديدى يربط اديس ابابا بجيبوتى .

مايو ١٨٩٤

ـ اتفقت بريطانيا مع ايطاليا على خط الحدود الفاصل بين الصومال البريطانى والصومال الايطالى ، واصبح الاول يضم منطقة « هود » بينما الثانى يشمل « اوجادن » .

١٨٩٤ ـ ١٨٩٦

ـ هاجمت الجيوش الايطالية اثيوبيا ، وهزمت فى موقعتى « امبا اكجى » و « عدوه » .

٢٦ اكتوبر ١٨٩٦

ـ نصت المعاهدة الاثيوبية ـ الايطالية على رسم للحدود بين اثيوبيا واريتريا . ولكن الخرائط ستفقد وسيبقى جزء الحدود من « دولو » حتى الجزء الشمالى الشرقى (اوجادن) موضع نزاع بين البلدين .

١٨٩٧ ٤ مايو ١٨٩٧

ـ نصت المعاهدة البريطانية الاثيوبية على رسم للحدود الفاصلة بين الصومال البريطانى واثيوبيا . وكذا على الاعتراف بحقوق المرور للرعى والتجارة للصوماليين ، وعلى ضم اثيوبيا لمنطقة « هود » .

سبتمبر ١٨٩٧

ـ حصلت ايطاليا بموجب اتفاقية مع اثيوبيا على منطقة تمتد من حدود الصومال البريطانى بموازاة الساحل عرضها ١٨٠ ميلا نحو الداخل

١٩٠٢

ـ نصت المعاهدة البريطانية الاثيوبية على تعهد اثيوبيا بعدم اغلاق « البوابات الحديدية لنهر النيل » . وقد اعيد فى ١٩٠٦ تاكيد نصوص هذه المعاهدة .

١٩٠٦

ـ نصت المعاهدة الثلاثية البريطانية ـ الفرنسية ـ الايطالية ، على الاعتراف بحقوق كل من هذه الدول الثلاث على ممتلكاتها فى منطقة شرق افريقيا .

١٩٠٧

ـ تم رسم الحدود الفاصلة بين اثيوبيا وكينيا .

١٦ مايو ١٩٠٨

ـ نصت المعاهدة الاثيوبية الايطالية على حصول ايطاليا على مساحة من الارض بلغت ٥,٠٠٠ كم . وقد شملت منطقة « لوج » واقليم « بيدنه » ، واعلنت ايطاليا « حقوقها » على كل ما تبقى من الساحل الصومالى (اقليم الصومال الايطالى) .

ابريل ١٩١٥

ـ منحت ايطاليا الحق فى تعديل خط حدود اقليمها لصالحها وذلك مقابل انضمامها الى الحلفاء فى الحرب العالمية الاولى بمقتضى معاهدة سرية ابرمت مع كل من بريطانيا وفرنسا .

١٩١٧

ـ تم بناء خط السكك الحديدية الذى يربط بين اديس ابابا وجيبوتى . وبهذا اصبح ميناء جيبوتى المنفذ الوحيد لاثيوبيا على البحر .

١٥ يوليو ١٩٢٤

ـ نصت الاتفاقية البريطانية الايطالية على حصول ايطاليا على اقليم « جوبا » الذى انقطع من كينيا كتعويض لها نظير اشتراكها فى الحرب العالمية الاولى بجانب الحلفاء .

٢ اغسطس ١٩٢٨

ـ تم توقيع اتفاقية صداقة بين اثيوبيا وايطاليا ، تمتد احكامها على مدى ٢٠ عاما .

٣ ابريل ١٩٣٠

ـ نصب « رأس تفارى » نفسه امبراطورا على اثيوبيا (هيلاسلاسى) وذلك على اثر وفاة زوجته الامبراطورة « زاووتشو » .

ـ قام نزاع بين ايطاليا واثيوبيا حول منطقة الحدود الاثيوبية (اوجادن) .

ـ نصت الاتفاقية البريطانية ـ الايطالية على رسم لحدود اقليمى الصومال (البريطانى والايطالى) .

ـ احتلت الجيوش الاثيوبية منطقة « اوجادن » .

١٩٣٤

ـ انسحب الجانب البريطانى من اللجنة المشتركة البريطانية ـ الاثيوبية المكلفة برسم الحدود بين اثيوبيا والصومال البريطانى ذلك احتجاجا على عرقلة ايطاليا لاعمال اللجنة .

٤ اكتوبر ١٩٣٤

ـ قامت ايطاليا الفاشية بغزو اثيوبيا .

١٩٣٥

ـ احتلت الجيوش الايطالية « عروه » وماكاللى « و » تيجره « فى اثيوبيا . وقد وجهت هذه الاخيرة نداء الى عصبة الامم لحمايتها من الغزو العسكرى الايطالى .

اول مايو ١٩٣٦

ـ تم لايطاليا احتلال اثيوبيا بعد ان رحل الامبراطور هيلاسلاسى كما تم ادماج منطقة « اوجادن » ضمن الصومال الايطالى .

١٩٣٧ ـ ١٩٤٠

ـ واصلت المقاومة الاثيوبية نشاطها ضد الاحتلال الايطالى بمعاونة وحدات بريطانية صغيرة . كانت قد انسحبت من كينيا

٨٤٠
وبربره على اى هجوم عسكرى ايطالى على الصومال البريطانى .
وقد قامت بريطانيا بهجوم عسكرى على الصومال الايطالى وغزت اثيوبيا المحتلة بالاتفاق مع الامبراطور فاحتلت « بربره » و « جيجيجا » و« كيرن » و « هرر » واديس ابابا و « مصوع » .

١٩٤٢

— استعادت اثيوبيا سيادتها الوطنية . وقد نصت معاهدة عسكرية بريطانية اثيوبية على احتفاظ بريطانيا بمنطقتى « اوجادن » و « هرر » لفترة كمنطقتين عسكريتين مختلفتين .

١٩٤٣

— احتلت جيوش الحلفاء « الصومال الفرنسى » وتكونت عصبة الشباب الصومالى .
— فشل ستالين فى الحصول على موانى بكينيا واريتريا .

١٩٤٦

— قدمت اثيوبيا مذكرة الى مؤتمر السلام فى باريس تطالب فيه بالمناطق التى فقدتها فى ارتيريا والصومال الايطالى .

مايو ١٩٤٦

— قررت الامم المتحدة تشكيل اتحاد فيدرالى بين اريتريا واثيوبيا .

٤ يونيو ١٩٤٦

— تقدمت بريطانيا بمشروع « الصومال الكبرى » (مشروع ارنست بيفن) الذى يضم المناطق الصومالية التى وضعت تحت وصاية الامم المتحدة (اى الصومال الايطالى) والصومال البريطانى الذى وضع تحت ادارة الدولة الوصية بريطانيا . ولكن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة رفضا الاخذ بالمشروع البريطانى .

١٩٤٧

— نصت معاهدة الصلح بين الحلفاء وايطاليا ، على تولى حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، التصرف فى المستعمرات الايطالية (ليبيا ، اريتريا ، الصومال) . وقد قرر وزراء خارجية الدول الاربع تشكيل لجنة لمعرفة مطالب الشعب الصومالى .

١٩٤٨

— رفعت اللجنة الرباعية تقريرها الى مؤتمر وزراء الخارجية الذى لم يتوصل الى حل للقضية فرفعت المسألة الى الامم المتحدة فى ١٥ سبتمبر .

٢٤ سبتمبر ١٩٤٨

— استعادت اثيوبيا مسئولية الاشراف الادارى على منطقة اوجادن وكذلك على جزء من المناطق المحجوزة وقد طالبت بضم اقاليم اريتريا والصومال الايطالى على انهما « اقاليم تائهة » تابعة للامبراطورية الاثيوبية وفقا لوثائق تاريخية .

٢١ نوفمبر ١٩٤٩

— قررت الجمعية العامة للامم المتحدة (القرار رقم ٢٨٩) منح الصومال استقلاله بعد فترة ١٠ سنوات يوضع خلالها تحت الوصاية الدولية على ان تتولى ايطاليا ادارته خلال هذه الفترة .

اول ابريل ١٩٥٠

— قامت بريطانيا بتسليم اقليم الصومال الى ايطاليا بصفتها وصية وذلك بعد ان رسمت الحدود بين الاقليم وبين اثيوبيا ولم تعترف هذه الاخيرة بهذه الحدود .

٢٦ نوفمبر ١٩٥٢

— نصت المعاهدة الاثيوبية البريطانية على تعهد الجانب البريطانى بسحب وجوده العسكرى من اوجادن وهود .
— نصت الاتفاقيات الاثيوبية الامريكية على معونة امريكية لاثيوبيا قدرها ٥ ملايين من الدولارات وعلى انشاء جيش اثيوبى عصرى وذلك مقابل حصول الجانب الامريكى على حق اقامة قاعدة استماع الكترونى فى « كاجنيو » كمحطة اساسية لسلسلة من الاتصالات الاستراتيجية تمر من « فرجينيا » والمغرب والفلبين .

٢٩ نوفمبر ١٩٥٤

— نصت الاتفاقية البريطانية الاثيوبية على تعهد الجانب الاول بسحب حاكمه العسكرى من منطقتى اوجادن وهود ، على ان يتولى الجانب الثانى ادارة المنطقتين اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ . وقد اكدت الاتفاقية حق القبائل الصومالية فى الرعى على جانبى الحدود .

١٤ ديسمبر ١٩٥٤

— اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا يدعو الحكومتين الاثيوبية والايطالية الى بذل كافة الجهود للتوصل الى تسوية نهائية للحدود الخاصة بالصومال الايطالى .

١٥ ديسمبر ١٩٥٥

— اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم ٩٤٧ الذى يحث ايطاليا واثيوبيا على تسوية مشكلة حدود الصومال الايطالى .

٢٦ فبراير ١٩٥٧

— اعتمدت الجمعية العامة للامم ا لمتحدة القرار رقم ١٠٦٨ الذى يحث اثيوبيا وايطاليا على التعجيل بتسوية مشكلة حدود الصومال الايطالى قبل اعلان استقلاله (١٩٦٠) .

١٤ ديسمبر ١٩٥٧

— اعتمدت الجمعية العامةللامم المتحدة القرار رقم ١٢١٣ الذى نص على ان تسوية نهائية لمشكلة حدود الصومال الايطالى يمكن التوصل اليها عن طريق الاحتكام الى وساطة دولية وخلال مدة لا تتعدى الثلاثة شهور .

١٣ ديسمبر ١٩٥٨

— اعتمدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، القرار رقم ١٣٤٥ الذى يكرر التوصية التى وردت فى القرار رقم ١٢١٣ بخصوص مشكلة حدود الصومال الايطالى .
— اصدر مؤتمر جميع الشعوب لأفريقيا المنعقد فى اكرا (غانا) قرارا يندد بالحدود الصناعية التى أقامتها الدول الاستعمارية فى افريقيا ، ويطالب بالغائها وبتعديلها فى موعد قريب .

١٩٥٩

— حصل الامبراطور هيلا سلاسى خلال زيارة قام بها الى موسكو ، على قرض سوفيتى قدره ١٠٠ مليون دولار .

٢٥ — ٣٠ يناير ١٩٦٠

— أصدر مؤتمر جميع الشعوب لافريقيا المنعقد فى تونس ، قرارا أيد فيه كفاح شعب الصومال فى سبيل الاستقلال والوحدة .

[٢] النزاع الصومالى — الاثيوبى — الكينى (يونيو ١٩٦١ — يونيو ١٩٦٤)

٢٦ يونيو ١٩٦٠

— اعلن استقلال الصومال البريطانى

اول يوليو ١٩٦٠

— أعلن استقلال الصومال على أساس الاتحاد بين الصومال البريطانى والصومال الايطالى . وقد نص دستور الدولة الجديدة (المادة السادسة) على تحقيق وحدة الأراضى الصومالية بالطرق القانونية والسلمية .
— تم إحباط محاولة انقلاب عسكرى فى أديس ابابا .

١٩٦١
- وقعت حكومة الصومال اول اتفاقية عسكرية مع الاتحاد السوفييتى .
- بدأت جبهة تحرير إريتريا ، فى شن حرب للحصول على حق تقرير المصير للشعب الأريترى .
- قاطع السكان الصوماليون فى الاقليم الشمالى الشرقى بكينيا ، الانتخابات التشريعية .
اكتوبر - ديسمبر
- جرت مواجهة عسكرية بين الصومال وإثيوبيا ، حول منطقتى « اوجادن » و« هود » .
١٤ نوفمبر ١٩٦٢
- ألغت اثيوبيا الاتحاد الفيدرالى القائم مع إريتريا ، وضمت الاقليم الذى اصبح الولاية الرابعة عشرة للامبراطورية الاثيوبية .
١٦ يناير ١٩٦٣
- اقترحت اللجنة البريطانية رسما لحدود كينيا ، تضمنت « الاقليم الشمالى الشرقى » على حدود الصومال .
١٨ مارس ١٩٦٣
- قطع الصومال علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا ، احتجاجا على تصرف اللجنة البريطانية فيما يتعلق بالاقليم الشمالى الشرقى ، الذى يعتبره الصومال جزءا من اراضيه .
٢٤ مايو ١٩٦٣
- وافق المؤتمر الأول لرؤساء الدول الأفريقية المنعقد فى اديس ابابا ، على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى نص على « عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة » وبذلك رفض طلب الصومال « بحق تقرير المصير للمناطق الصومالية المتاخمة للجمهورية الصومالية » .
يوليو ١٩٦٣
- تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون ودفاع بين كينيا وإثيوبيا مدتها ١٠ سنوات .
سبتمبر ١٩٦٣
- توالت هجومات رجال « الشفطة » الصومالية على مراكز الشرطة على الحدود الكينية .
نوفمبر ١٩٦٣
- بدأ الاتحاد السوفييتى فى مد الصومال بالأسلحة .
١٣ ديسمبر ١٩٦٣
- اعلن استقلال كينيا ، مما ادى الى مضاعفة هجومات رجال « الشفطة » فى الاقليم الشمالى الشرقى . وقد اعلنت حالة الطوارىء فى الدولة الجديدة .
يناير - فبراير ١٩٦٤
- جرى قتال عنيف على الحدود الصومالية الاثيوبية على طول ٩٠٠ ميل .. فى أوجادن اقام الزعيم الصومالى « مختار طاهر » المتمرد على الحكم الاثيوبى ، حكومة تحرير »
١٤ - ١٦ يناير ١٩٦٤
- اخترق الطيران الصومالى المجال الجوى الاثيوبى تمكنت القوات الاثيوبية فى جيجيجا من صد هجوم للقوات الصومالية .
٧ - ١٠ فبراير ١٩٦٤
- شنت القوات الصومالية هجوما على مركز « توج وجالى » على الحدود الاثيوبية .
١١ فبراير ١٩٦٤
- قامت القوات الصومالية بهجوم على مدينة « ديرا جودبالى »
١٢ - ١٥ فبراير ١٩٦٤
- ناشد مجلس الوزراء الأفارقة المنعقد فى دار السلام (تنزانيا) كلا من اثيوبيا والصومال وقف إطلاق النار ، وكلا من الصومال وكينيا ، وضع حد لحوادث الحدود بين الدولتين ، على أن يقوم أطراف النزاع الثلاثة ، بالعمل على إيجاد تسوية سلمية ودائمة للنزاع فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية (القرار رقم ٣ ، ٤)

٨٤١

٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٤
- كرر مجلس الوزراء الافارقة المجتمع فى لاجوس (نيجيريا) توصياته الى اطراف النزاع الثلاثة ، التى نص عليها القراران رقما ٣ ، ٤ .
٢٤ - ٣١ مارس ١٩٦٤
- اسفرت محادثات الخرطوم (السودان) بين حكومتى إثيوبيا والصومال ، عن عقد اتفاق لوقف إطلاق النار ، وسحب كل من الطرفين لقواتهما على بعد ١٠ الى ١٥ كم على جانبى الحدود ، وذلك اعتبارا من اول ابريل .
٢ ابريل ١٩٦٤
- اصدرت وزارة الدفاع الاثيوبية ، الأمر الى وحداتها بالانسحاب من الحدود الصومالية تنفيذا لاتفاقية الخرطوم . اتخذت حكومة الصومال إجراءات مشابهة . واصبحت اتفاقية وقف اطلاق النار ، سارية المفعول على الحدود بين البلدين .
١٢ ابريل ١٩٦٤
- انتهت اللجنة المشتركة الصومالية الاثيوبية المالكة مراقبة تنفيذ اتفاقية الخرطوم من مهمتها الخاصة بانشاء منطقة منزوعة السلاح على الجانبين وقد تم توقيع اتفاقية بذلك فى مدينة « فريفر » .
١٢ ابريل ١٩٦٤
- شنت القوات الصومالية هجوما جديدا على إثيوبيا فى منطقة تقع فى اقصى الحدود الشرقية الجنوبية لاثيوبيا .

[٣] محاولات دبلوماسية لاحتواء الصراع (يوليو ١٩٦٤ - نوفمبر ١٩٦٨)

١١ يوليو ١٩٦٤
- جرت فى القاهرة محادثات بين وزيرى خارجية الصومال وإثيوبيا ، للبحث عن تسوية نهائية لمشكلة الحدود بين البلدين . وقد اسفرت عن احالة القضية الى مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية المقرر عقده فى القاهرة .
١٥ يوليو ١٩٦٤
- اتفق ممثلو الصومال وإثيوبيا وكينيا ، على استبعاد الموضوع الخاص بالنزاع من جدول اعمال مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى القاهرة .
١٧ - ٢١ يوليو ١٩٦٤
- اصدر مؤتمر القمة الأفريقى قرارا خاصا بمنازعات الحدود بين الدول الافريقية ، نص على احترام الحدود الراهنة للدول عند حصول هذه الأخيرة على الاستقلال .
٥ اغسطس ١٩٦٤
- اتهم الصومال إثيوبيا ، بحشد هذه الأخيرة قوات كبيرة على الحدود ، وكذلك بشن دعاية إذاعية ضده . وجهت إثيوبيا للصومال نفس الاتهام .
٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٥
- دعا مؤتمر وزراء منظمة الوحدة ، الافريقية المنعقد فى لاجوس (نيجيريا) الصومال وإثيوبيا الى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار ، والى الشروع فى مباحثات تؤدى الى السلام فى المنطقة .
١٠ ابريل ١٩٦٥
- اجتمعت لجنة الحدود المشتركة الصومالية الاثيوبية فى « فريفر » (جنوب اوجادن)
١١ يوليو ١٩٦٥
- طالب الصومال الأمم المتحدة ، بدعوة فرنسا الى منح الاستقلال

لاقليم الصومال الفرنسي ، على ان تتولى الامم المتحدة إدارة الاقليم لمدة عامين ، واجراء استفتاء يتيح للسكان ممارسة حقهم في تقرير المصير .

١٤ يوليو ١٩٦٥

ـ طالبت حركة تحرير الصومال الفرنسي لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ، بتشكيل لجنة فرعية للتحقق من الأوضاع في الاقليم ، وتحقيق الاستقلال الفوري ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين بالصومال الفرنسي .

٢٢ اكتوبر ١٩٦٥

ـ أسفرت المحادثات الثنائية بين الصومال وإثيوبيا التي جرت خلال انعقاد مؤتمر اكرا الأفريقي ، عن اتفاق نص على التزام الطرفين بالاقتناع عن شن حملة إذاعية وإعلامية معادية للآخر ، وذلك اعتبارا من ٢٥ اكتوبر .

١٠ ـ ١٤ ديسمبر ١٩٦٥

ـ جرت محادثات بين الصومال وإثيوبيا على المستوى الوزاري ، بناء على دعوة الرئيس التنزاني جوليوس نيريري . وقع الصومال اتفاقية عسكرية جديدة مع الاتحاد السوفييتي .

١٣ مارس ١٩٦٦

ـ تشكلت لجنة اتصالات عسكرية مشتركة كينية ـ إثيوبية ، لتنسيق العمل على الحدود .

فشلت المحادثات التي جرت بين الصومال وكينيا في التوصل الى تسوية لنزاع الحدود .

ابريل ١٩٦٥

ـ أصدر رؤساء الحكومات الأفريقية المنعقد في نيروبي قرارا بالاجماع ، حول علاقات حسن الجوار .

٢١ يونيو ١٩٦٥

ـ أعلنت كينيا قطع علاقاتها التجارية مع الصومال كما وافق مجلس الشيوخ الكيني على مشروع قرار يطالب بغزو الصومال عسكريا .

١٥ يوليو ١٩٦٥

ـ فشلت لجنة الحدود الاثيوبية الصومالية في التوصل الى اى اتفاق حول نزاع الحدود بين البلدين .

٢٦ اغسطس ١٩٦٥

ـ استقبل الرئيس دى جول في جيبوتي بهتافات ومظاهرات تطالب باستقلال الاقليم .

٣١ اغسطس ١٩٦٥

ـ رفضت لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام ، فكرة إجراء انتخابات أو استفتاء في الصومال الفرنسي ، وطالبت اللجنة باجراء محادثات بين الوطنيين في الاقليم وفرنسا ، يؤدى الى إعلان الاستقلال .

٢١ سبتمبر ١٩٦٥

ـ اعترف مجلس الوزراء الفرنسي بحق شعب جيبوتي في تقرير مصيره ، عن طريق استفتاء يجرى قبل اول يونيو ١٩٦٧ .

٢٩ سبتمبر ١٩٦٥

ـ حذر كل من الصومال وإثيوبيا الآخر ، من القيام باى عمل يمكن ان يهدد استقلال الصومال الفرنسي .

ديسمبر ١٩٦٥

ـ تجدد القتال بين الصومال وإثيوبيا في منطقة الحدود بين البلدين .

٦ مارس ١٩٦٧

أسفر الاستفتاء حول الاستقلال الذى أجرى في الصومال الفرنسي ، عن بقاء الاقليم مع فرنسا .

١٤ مارس ١٩٦٧

اتخذت حكومة كينيا إجراءات للحد من تحركات القبائل الصومالية في الاقليم الشرقي الشمالي .

٢٢ مارس ١٩٦٧

قرر الرئيس دى جول تقديم قانون للجمعية الوطنية ، يمنح بموجبه الصومال الفرنسي الحكم الذاتي .

يوليو ١٩٦٧

اتفق الامبراطور هيلاسلاسي ومحمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال ، على وضع أسس لتسوية نزاع الحدود بين البلدين .

اغسطس ١٩٦٧

اعرب كل من الصومال وكينيا ، عن استعدادهما للشروع في محادثات حول الاقليم الشرقي الشمالي .

١١ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٦٧

صدر في كنشاسا حيث انعقد مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية ، بيان مشترك كيني صومالي ، تضمن قبول الطرفين دعوة الرئيس كاوندا (زامبيا) للاجتماع في لاساكا في نهاية شهر اكتوبر ، بهدف التوصل إلى دعم التعاون بين البلدين .

تم في اروشا (تنزانيا) توقيع بروتوكول صومالي كيني ، نص على عدة إجراءات على الطرفين الالتزام بها ، إلى « حين التوصل إلى تسوية للخلاف القائم بينهما » .

٢٨ اكتوبر ١٩٦٧

جرت محادثات بين رئيس كينيا والصومال في أروشا ، أسفرت عن بيان مشترك نص على الحفاظ على تشكيل لجنة عمل تضم الصومال وكينيا وزامبيا تجتمع بصفة دورية للتوصل إلى تسوية لنزاع الحدود ، وعلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وعلى تشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى بينهما .

٢٣ نوفمبر ١٩٦٧

وافق البرلمان الصومالى على اتفاقيات أروشا .

١٥ ديسمبر ١٩٦٧

قدم الصومال طلبا رسميا للعضوية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، التى تضم كينيا وأوغندا وتنزانيا .

٣١ ديسمبر ١٩٦٧

استأنف الصومال علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا .

٢٦ يناير ١٩٦٨

تم الاتفاق على تبادل العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصومال .

٥ ـ ٨ فبراير ١٩٦٨

جرت في مقديشيو محادثات إثيوبية صومالية ، أسفرت عن بيان مشترك نص على تكوين لجنة مشتركة تجتمع كل ثلاثة شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين البلدين .

ـ أدان مؤتمر الوزراء الافارقة في أديس أبابا ، فرنسا ، لرفضها تصفية الاستعمار في إقليم جيبوتي .

ـ أسفرت المحادثات الصومالية الاثيوبية ، عن بيان مشترك نص على إعادة علاقات الجوار بين البلدين ، ووضع حد لحالة الطوارىء على الحدود (هود وأوجادن)

٢٩ نوفمبر ١٩٦٩

تكونت في مقديشيو ، حكومة عسكرية على اثر انقلاب تزعمه الجنرال سياد برى .

[٤] تصاعد حرب التحرير الاريترية وقيام الثورة الاثيوبية (١٩٧٠ ـ مايو ١٩٧٦)

١٩٧٠

ـ أعلنت حالة الطوارىء في اريتريا لمواجهة تزايد نشاط الثوار ضد السلطات الاثيوبية .

ـ قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة إلى كينيا ، حيث صدق على ما نصت عليه معاهدة التعاون والدفاع المشترك (١٩٦٣) من رسم للحدود الفاصلة بين البلدين .

نوفمبر ١٩٧٠

تصاعد نشاط الثوار الاريتريين ضد السلطات الاثيوبية . اتهمت اديس ابابا « حكومات أجنبية » بتمويل وتسليح وتنظيم وتدريب « فرق العصابات الاريترية وكما قامت بعزل المنطقة الساحلية للاقليم على طول امتدادها على البحر الاحمر .

اكتوبر ١٩٧١

حصلت إثيوبيا من الصين الشعبية ، على قرض قدره ١٠٠ مليون دولار .

مايو ١٩٧٢

قامت مصر بطرد الخبراء العسكريين السوفيت .

١٤ يونيو ١٩٧٢

دعا مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى الرباط (المغرب) فرنسا إلى « إقامة مناخ من الحرية والديمقراطية فى اقليم عفرو عيسى ، يتيح للسكان ممارسة حقهم فى تقرير المصير .

ابريل ١٩٧٣

انضم الصومال إلى الجامعة العربية .

١٥ يونيو ١٩٧٣

قام الرئيس السودانى جعفر النميرى بزيارة إلى الصومال وإثيوبيا ـ للتوسط فى ايجاد حل لنزاع الحدود بين البلدين .

٦ اكتوبر ١٩٧٣

قامت الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل .

١٦ يناير ١٩٧٤

صرح الرئيس الصومالى سياد برى ، بأنه يوافق على تشكيل حكومة اريترية إذا وافق على ذلك الثوار . وقد اتهم إثيوبيا بأنها وضعت تحت تصرف إسرائيل ، جزرا لها تقع فى مضيق باب المندب .

٢٢ ـ ٢٨ فبراير ١٩٧٤

ـ قامت حركة تمرد فى صفوف الجيش الاثيوبى ، أدت إلى احتلال المتمردين مطار هيلاسلاسى الدولى . وقد أرجئت الدورة الثانية والعشرين للمجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أجل غير مسمى ، نتيجة للاضطرابات السائدة فى البلاد .

أول مارس ١٩٧٤

اصبحت جبهة تحرير اريتريا ، تسيطر على مايقرب من نصف الاقليم الاريترى .

مارس ـ ٢٧ يوليو ١٩٧٤

قام ضباط بالجيش الاثيوبى بحركة تمرد تلتها مظاهرات للطلاب ، أدت إلى اصدار دستور جديد يحد من سلطات الامبراطور ، الذى امرته اللجنة العسكرية بأن يلزم قصره .

١٦ اغسطس ١٩٧٤

قدم ٢٣ عضوا من الاريتريين داخل البرلمان الاثيوبى استقالتهم احتجاجا على فشل الحكومة فى إدارة شئون الاقليم ، والمعروف ان هؤلاء الاعضاء ، كانوا قد اختيروا ضمن العناصر الموالية لاثيوبيا .

٢٠ اغسطس ١٩٧٤

قررت اللجنة الوطنية الاثيوبية ، تشكيل لجنة برلمانية تضم ٧ اعضاء لدراسة « ملف اريتريا » بالتعاون مع الحكومة .

٢١ اغسطس ١٩٧٤

ـ أعلن متحدث عن جبهة تحرير إريتريا فى القاهرة عن استعداد الجبهة للتفاوض مع السلطات الاثيوبية للتوصل إلى حل يتيح لسكان الاقليم الحصول على الاستقلال التام .

سبتمبر ١٩٧٤

وقع الصومال اتفاقية عسكرية جديدة مع الاتحاد السوفيتى .

٤ سبتمبر ١٩٧٤

وعد وزير الدفاع الاثيوبى سكان اريتريا ، بالتحقيق ومعاقبة الجنود الذين تسببوا فى مقتل ١٧٠ من المدنيين ، فى « هوم حامر » فى يوليو الماضى .

١٢ سبتمبر ١٩٧٤

اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ، ان الولايات المتحدة ستواصل تنفيذ برنامجها للمعونة الاقتصادية والعسكرية بما فى ذلك إمداد إثيوبيا بالاسلحة ، عندما تتأكد فقط من ان الحكومة الجديدة تسيطر تماما على البلاد وانها تتولى مسئولياتها الدولية .

ـ تم اعفاء الامبراطور هيلاسلاسى من منصبه واغلقت حدود اثيوبيا .

٦ اكتوبر ١٩٧٤

ـ اعلن حظر التجول فى « اسمره » ثم فى سائر انحاء إثيوبيا .

نوفمبر ١٩٧٤

برز لأول مرة اسم الكولونيل منجستو هايلى ماريام على رأس المجلس العسكرى الاثيوبى ، بعد ان تم تنفيذ حكم الاعدام فى الجنرال امدون و ٥٩ من الشخصيات المنتمية للنظام السابق .

ـ اصبح شبح المجاعة يهدد إقليمى اريترية وأوجادن

٢٢ ديسمبر ١٩٧٥

ـ شنت القوات الاثيوبية هجوما ضد سكان « اسمرة » فى إريتريا ، ادى إلى مصرع اكثر من ٢٠ من المدنيين . اصبح الثوار يسيطرون على جزء كبير من الاقليم . وقد تقدم ممثلون منهم إلى اللجنة العسكرية الاثيوبية ، بخمسة مطالب :

١ ـ جلاء الجيش الاثيوبى من شوارع اسمرة

٢ ـ اجراء مفاوضات مع ممثلى جبهتى التحرير الاريترية

٣ ـ الغاء الحملة « الاشتراكية التى تنوى السلطات الاثيوبية القيام بها فى صفوف طلبة الاقليم

٤ ـ اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين

٥ ـ الاعلان عن كل ما يتعلق بالمفاوضات حول وضع اريتريا .

كذلك طالب الممثلون باجراء استفتاء فى الاقليم يعطى للسكان الفرصة فى التعبير ومناقشة وضع الاقليم امام المنظمات الدولية .

٢ فبراير ١٩٧٥

منح الجيش الفرنسى التصريح فى اقامة صواريخ للدفاع الجوى المتطورة فى جيبوتى

٣ فبراير ١٩٧٥

تم حشد للقوات الاثيوبية فى اسمرة حيث قام الثوار بهجوم على ثكنات الجيش الاثيوبى .

وتسيطر جبهة تحرير اريتريا على ضواحى المدينة .

٥ فبراير ١٩٧٥

وجهت صحيفة « الرأى » الأردنية نداء إلى الدول العربية ، لمساندة اريتريا فى كفاحها ضد اثيوبيا

١٢ فبراير ١٩٧٥

بعث الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كورت فالدهايم ، ببرقية إلى ٤٢ دولة افريقية ، يطلب منها المساعدة لانهاء الحرب فى اريتريا وقد وفد من جبهة تحرير إريتريا يطالب باستقلال الاقليم

١٤ اغسطس ١٩٧٥

شكلت جبهة تحرير اريتريا والقوى الشعبية لتحرير اريتريا « جبهة قومية ديمقراطية موحدة » بقيادة سياسية وجيش موحدين .

٢٦ اغسطس ١٩٧٥

توفى الامبراطور السابق هيلاسلاسى .

سبتمبر ١٩٧٥

صوت الكونجرس الأمريكى لصالح مبدأ عدم تدخل الولايات المتحدة فى الحرب الأهلية الجارية فى انجولا

١٢ سبتمبر ١٩٧٥

قرر مؤتمر القمة الافريقى تشكيل لجنة من رؤساء ١٨ دولة

افريقية ، لبذل مساعيها لدى إثيوبيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مع الصومال .
١٥ سبتمبر ١٩٧٥
طالبت جبهة تحرير اريتريا ، الولايات المتحدة ، بأن توقف هذه الاخيرة إمداداتها العسكرية لاثيوبيا ، وبأن تغلق قاعدتها العسكرية في « كاجنيو » . بالاقليم وكانت الحكومة الاثيوبية قد اعلنت أن القاعدة سوف تصفى في نهاية عام ١٩٧٥ بدلا من عام ١٩٧٨ .
مارس ١٩٧٦
– انشقت حركة التحرير الاريترية إلى ثلاث جبهات متصارعة : جبهة تحرير إريتريا ، وجبهة القوى الشعبية لتحرير إريتريا ، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا .
مايو ١٩٧٦
– عبئت السلطات الاثيوبية ما يقرب من ٤٠ الف فلاح مهليشيا من اجل معاونة القوات النظامية في القضاء على الثورة الاريترية .
٤ مايو ١٩٧٦
– أعلن وزير الخارجية الاثيوبي أن حكومته مستعدة للاتفاق مع الصومال ، وذلك تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية ، لضمان استقلال حقيقي لاقليم عفر وعيسى .
٢٧ مايو ١٩٧٦
– هدد الرئيس السوداني جعفر النميري ، بتدخل بلاده عسكريا في اريتريا ، إذا تبين له أن مصالح السودان مهددة . وقد حشدت إثيوبيا قواتها على الحدود الاريترية ، بين كسالا ونهر ستيت .

[٥] الضغوط الدولية في تصعيد الصراع (فبراير ١٩٧٧ – مايو ١٩٧٧)

فبراير ١٩٧٧
– بداية التقارب السوفيتي الاثيوبي .
٢١ فبراير ١٩٧٧
– ذكرت مصادر دبلوماسية في كينيا ، أن الصومال أرسل قوات له محمولة جوا إلى إقليم أوجادين .
٢٤ فبراير ١٩٧٧
– قررت وزارة الخارجية الأمريكية ، الحد من المعونة المالية لثلاث دول منها إثيوبيا ، بحجة عدم احترام نظام الحكم في هذه الدول لحقوق الانسان .
مارس ١٩٧٧
– فشلت مساعي الرئيس الكوبي فيدل كاسترو ، للتوسط بين الصومال وإثيوبيا . وكان الرئيس قد قام بجولة في عدة عواصم أفريقية . وقد وقع في اديس ابابا إتفاقا مع الحكام الاثيوبيين ، نص على إرسال ٣٠٠ من الأطباء والممرضين الكوبيين إلى إثيوبيا .
٩ – ١١ مارس ١٩٧٧
– فشل زعيم جبهة تحرير إريتريا عثمان حبي صالح ، في محاولته تقديم مذكرة خاصة بالنزاع الاريتري إلى مؤتمر القمة العربي الافريقي المنعقد في القاهرة .
إبريل ١٩٧٧
– بدأ الاتحاد السوفيتي ، في مد إثيوبيا بالأسلحة ، بعد أن قطعت الولايات المتحدة إمداداتها العسكرية .
٦ إبريل ١٩٧٧
– أدان الرئيس السوداني جعفر النميري ، « وجود قوات أجنبية في إثيوبيا » وهاجم « ليبيا والدول الكبرى التي تساندها في محاولتها دعم الحكم الاثيوبي ، لكي يقوم هذا الاخير بعدوان على الشعب السوداني » .
– إتهم الكولونيل منجستو هايلي مريام حكومة السودان « بمساندة وتسليح المتمردين الاريتريين » وكذا الحزب الثوري والاتحاد الديموقراطي « المناهض للحكم الاثيوبي . وهاجم أيضا « دولة مجاورة رجعية تدعي الاشتراكية العلمية » بإيفادها عناصر مسلحة ومدربة داخل الاراضي الاثيوبية .
١٣ إبريل ١٩٧٧
– إتهمت الحكومة السودانية ، إثيوبيا ، بتوغل قوات إثيوبية داخل الأراضي السودانية لمطاردة الثوار الاريتريين . وقد تقدمت إثيوبيا بشكوى لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، تتهم السودان باستعمال الدبابات والمدفعية لمساندة « القوى المناهضة للثورة » ، وبحشد قواته على الحدود بهدف القيام بغزو على إثيوبيا .
١٥ إبريل ١٩٧٧
– هاجم الرئيس الاثيوبي مصر بسبب إعلان هذه الأخيرة عن عزمها مساندة السودان في مواجهة الاعتداءات الاثيوبية المتكررة على الحدود السودانية . كما حذر من أي تدخل خارجي في شئون جيبوتي التي ستمنح الاستقلال في الشهر القادم ، قائلا إن مثل هذا التدخل « يمكن ان يؤدي إلى حرب ليس بين الصومال وإثيوبيا وحدهما ، وإنما قد يجر حربا في القارة بأكملها » .
– اعلن الرئيس الصومالي ان حكومته ستحترم إرادة شعب جيبوتي ، إذ فضل هذا الأخير أن يحيا مستقلا عن الصومال .
٢٠ إبريل ١٩٧٧
– اجتمعت جبهة تحرير إريتريا بالجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ، في محاولة لتوحيد نضالهما .
٢٢ إبريل ١٩٧٧
– أعلن متحدث عن جبهة تحرير إريتريا ، عن سقوط مدينة « سيتنتشت » التي تقع على بعد ١٦ كم من الحدود السودانية في أيدي الثوار .
– وصف متحدث عن الحكومة الاثيوبية ، المناورات التي قامت بها البحرية المصرية في البحر الاحمر ، بانها تنذر « بتحويل البحر الاحمر من حالة سلم إلى منطقة صراع .. » وقد بادرت إثيوبيا بتعبئة قواتها .
٢٣ إبريل ١٩٧٧
– قامت السلطات الاثيوبية باغلاق ثلاثة مكاتب تابعة للسفارة الأمريكية ، كما تم لها تصفية ما تبقى من قاعدة « كاجنيو » في إريتريا . اغلقت أيضا ست قنصليات في اسمرة ، وهي تابعة لبلجيكا والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا والسودان وبريطانيا .
مايو ١٩٧٧
– بدأ الخبراء العسكريون الكوبيون يتوافدون على اديس ابابا .

[٦] المواجهة العسكرية الثانية بين اثيوبيا والصومال (مايو ١٩٧٧ – سبتمبر ١٩٧٨)

١٣ مايو ١٩٧٧
– إتهم متحدث رسمي إثيوبي ، الصومال ، « بتمويل رجال العصابات الصوماليين وإرسالهم إلى إقليم الجنوب (أوجادن) وبمساعدة جبهة تحرير إريتريا ، وكذا الحزب الثوري للشعب والاتحاد الديموقراطي ، وهو التنظيم السري المناهض للحكم في إثيوبيا » .

١٧ مايو ١٩٧٧

ـ ابدى الرئيس السوداني جعفر النميري أسفه لأن « حكومة إثيوبيا قد اصبحت اليوم خاضعة تماما لوصاية موسكو . وهذا يعني ان إثيوبيا وكل المنطقة قد اصبحت مسرحا لاستراتيجية وتدخل دولة عظمى ، وهي الاتحاد السوفيتي ، وقد اكد الرئيس السوداني بأن بلاده ، ستقف بجانب القضية الاريترية .

٢٣ مايو ١٩٧٧

ـ اثار الوفد الصومالي في مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية المنعقد في طرابلس (ليبيا) قضية إريتريا ، طالبا من المؤتمر إتخاذ موقف لصالح ضم الاقليم إلى الصومال . وقد ايدته بعض الوفود العربية ، ولكن الوفود الافريقية اكدت بأن الحركة الاريترية تمس بمبدأ عدم المساس بالحدود الافريقية الراهنة ، الذي نص عليه ميثاق القارة . ويلاحظ أن أيا من جبهات التحرير الاريترية لم يحضر المؤتمر .

٤ يونيو ١٩٧٧

ـ إتهمت إثيوبيا الصومال ، بالقيام بتخريب خط سكك الحديد الذي يربط العاصمة الاثيوبية بجيبوتي ، كما اكدت عزمها على إتخاذ كافة الاجراءات لضمان استقلال إقليم عفر وعيسى .

٥ يونيو ١٩٧٧

ـ ردت حكومة مقديشيو بأن مسئولية القيام بتخريب خط السكك الحديدية تقع على الحزب الثوري للشعب والاتحاد الديموقراطي المناهض للحكم في إثيوبيا ، وأن الصومال سيبقى على سياسته القائمة على مساعدة حركات التحرير في إريتريا وغيرها التي تناضل في « غرب الصومال » (أوجادن) .

ـ اتهمت وكالة تاس السوفيتية السودان ، بـاعداد العدة للقيام « بعدوان مسلح ضد إثيوبيا » .

٩ يونيو ١٩٧٧

ـ اكد الرئيس الكوبي فيدل كاسترو ، بأن نشاط القوات الكوبية في إثيوبيا ، يقتصر على تدريب القوات الاثيوبية .

٢٧ يونيو ١٩٧٧

حصل إقليم عفر وعيسى على الحق في الأستقلال القومي .

٣٠ يونيو ١٩٧٧

ـ ناقش مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في « ليبرفيل » ، مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، وقد اقترحت الجزائر إدخال تعديل على نص الميثاق الأفريقي ، يؤكد « ضرورة احترام الحدود الراهنة وايضا حق الشعوب في تقرير المصير » .. وقد طالبت كينيا من المنظمة القيام بعمل لصد « حلم الصومال الكبرى » الذي مازال يراود القادة الصوماليين . وقد رد الصومال بأن حكومته ليست لديها ولن يكون لديها ابدا أية نية في القيام بعدوان ما على كينيا ، وإنه منذ توقيع معاهدة السلام مع هذه الدولة في ١٩٦٧ ، لم يحدث اى انتهاك لما إتفق عليه الطرفان .

يوليو ١٩٧٧

ـ اوقف الاتحاد السوفيتي إمداداته من السلاح للصومال .

أول يوليو ١٩٧٧

ـ اشتبكت القوات الاثيوبية بـرجال المقاومة التابعين للحزب الثوري للشعب والاتحاد الديموقراطي في مدينة بيجي (إقليم أوليجا الغربية)

٩ يوليو ١٩٧٧

ـ أستولت قوات تحرير شعب إريتريا على مدينة « داجا مهارى » جنوب أسمرة .

١٠ يوليو ١٩٧٧

ـ أستولت جبهة تحرير إريتريا على مدينتي « كبرين وكاكاميرى » على بعد ٤٠ كم من أسمرة ، بعد قتال عنيف . أصبحت أسمرة العاصمة للاقليم محاصرة تماما من قوات الثوار .

ـ اعلن متحدث في مقديشيو يمثل جبهة تحرير غرب الصومال عن مقتل ١,٥٠٠ من القوات النظامية والميليشيا الاثيوبيين على يد الثوار في إقليم اوجادن .

١٢ اغسطس ١٩٧٧

ـ إتهمت إثيوبيا حكومة الصومال ، بـانها لجـأت إلى الخدمات العسكرية المصرية والعراقية في اوجادن . ردت حكومة الصومال بأن جبهة تحرير غرب الصومال ، هي وحدها التي تقاتل ، وأن الجيش النظامي الصومالي لم يشترك بتاتا في القتال .

١٥ ـ ١٦ اغسطس ١٩٧٧

ـ هدد الرئيس الصومالي سياد بري بأن بلاده ستتدخل في النزاع القائم في اوجادن ، إذا ثبت اشتراك « جنود اجانب » في المعارك الجارية في هذا الاقليم . كما حذر من « تحويل الصراع مما يهدد بنشوب حرب عالمية تبدأ من القرن الافريقي » .

١٨ اغسطس ١٩٧٧

ـ شنت جبهة تحرير غرب الصومال هجوما شاملا بـالصواريخ ومدافع الهاون على مدينة ديرا داوا في اوجادن .

٢٠ ـ ٣٠ اغسطس ١٩٧٧

ـ قامت ازمة داخلية في الحكم الاثيوبي ، بعد ان انفصل عنه عدد من القادة المدنيين . وقد قامت حركات تمرد في أقاليم « هود » وتيجرة » و « باجندر » و « هرر » فشلت الميليشيا في القضاء عليها . وقد جرت اشتباكات بين قوات جبهة تحرير غرب الصومال والقوات الاثيوبية في مدينة ديراداوا في اوجادن ، بينما تصاعد القتال في إريتريا .

ـ على الصعيد الاقليمي ، فشلت جهود حكومتي مدغشقر واليمن الجنوبي في التوسط لوضع حد للصراع المسلح القائم في أوجادن .

٧ سبتمبر ١٩٧٧

ـ حذر عضو من اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الصومالي من طرد الخبراء السوفييت إذا بقي الاتحاد السوفيتي رافضا إمداد الصومال بالمعونة العسكرية .

١٢ سبتمبر ١٩٧٧

ـ تراجعت القوات الاثيوبية عن مراكزها في جيجيجا حتى « هرر » (اوجادين) استولت جبهة تحرير إرتيريا على مدينة « اجوردات » ، كما قامت بمعاونة القوات الشعبية لتحرير إريتريا بهجوم على عقدة الطريق الذي يربط « تسيني » التي يسيطر عليها الثوار بأسمره ، التي بقت في ايدى القوات الاثيوبية .

٣٠ سبتمبر ١٩٧٧

ـ فشلت القوات الاثيوبية المتمركزة في أسمره ، في فك الحصار الذي فرضه حولها الثوار .

اكتوبر ١٩٧٧

ـ اوقف الاتحاد السوفيتي إمداده للصومال بالأسلحة .

٤ اكتوبر ١٩٧٧

ـ اعرب وزير خارجية كينيا أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، عن مدى قلق حكومته إزاء تطور الأوضاع في القرن الافريقي .

٧ اكتوبر ١٩٧٧

ـ نشرت مجلة صومالية نبأ وصول ٤٠٠ كوبي الى اديس ابابا خلال الأسبوعين الماضيين .

٢٠ اكتوبر ١٩٧٧

ـ قررت جبهة تحرير إريتريا وجبهة القوات الشعبية لتحرير إريتريا في الخرطوم ، فتح مرحلة توحيد بينهما . وقد صدر بيان لهما يدعو الجبهة الثالثة (جبهة تحرير إريتريا ـ القوات الشعبية الأريترية) إلى الانضمام إليها .

٢٢ اكتوبر ١٩٧٧

ـ صرح وزير الخارجية الكيني ، بأن مصلحة بلاده تقتضي مد فترة

اخرى لحلف التعاون والدفاع المبرم مع إثيوبيا منذ عشر سنوات (١٩٦٧)

٢٣ اكتوبر ١٩٧٧

ـ صرح الرئيس الصومالى سياد برى بأن علاقات الصومال بالاتحاد السوفيتى قد تدهورت للغاية ، وان امدادات السلاح السوفيتى لاثيوبيا فى تزايد . كما اشار إلى وصول قوات كوبية لدعم الجيش الاثيوبى .

اول نوفمبر ١٩٧٧

ـ وجه الرئيس سياد برى ، نداء إلى الولايات المتحدة لكن تتولى هذه الأخيرة « مسئولياتها الدولية الخاصة بمد الصومال بالاسلحة »

٤ نوفمبر ١٩٧٧

ـ صرح متحدث عن وزارة الخارجية الأمريكية ، بأن حكومته متمسكة برفض بيع السلاح إلى كل من الصومال وإثيوبيا .

١٣ نوفمبر ١٩٧٧

ـ قامت حكومة الصومال بطرد ١,٥٠٠ من الخبراء العسكريين السوفييت . وكان الانسحاب العسكرى الجوى السوفيتى قد بدأ منذ اول نوفمبر .

١٤ نوفمبر ١٩٧٧

ـ قامت مظاهرات كبيرة فى مقديشيو . وكانت الهتافات تهاجم السوفييت والوجود الكوبى فى افريقيا .

١٥ نوفمبر ١٩٧٧

ـ جاء فى نشرة لوكالة تاس السوفيتية بأن الجانب الصومالى يتحمل المسئولية التامة للاجراء الذى اتخذ ضد الخبراء السوفييت ، وأن السبب الاساسى فى استياء الصومال ، هو عدم مساندة السوفييت للمطالب الاقليمية التى لدى الصومال ، إزاء دولة مجاورة لها ، ورفضهم الاسهام فى تصعيد الحرب بين شعبين اخريين فى القرن الافريقى »

٣٠ ديسمبر ١٩٧٧

ـ صرح شاه إيران للرئيس الصومالى سياد برى فى طهران ، بان بلاده « لن تقف ساكتة إذا قامت إثيوبيا بهجوم على الحدود الصومالية المعترف بها دوليا »

٢١ يناير ١٩٧٨

ـ قررت الدول الغربية الكبرى الخمس فى اجتماع لها بواشنطن ، عدم الاذعان للضغوط التى تطالب بتدخل عسكرى غربى مباشر فى القرن الأفريقى .

يناير ـ فبراير ١٩٧٨

ـ قدرت المعونة العسكرية السوفيتية التى تلقتها إثيوبيا بحوالى بليون دولار ، كما بلغ عدد الجنود الكوبيين داخل القوات الاثيوبية حوالى ١٠ الاف جندى .

١ ـ ٢٠ فبراير ١٩٧٨

ـ قامت الوحدة الثالثة الاثيوبية المحاصرة فى « هرر » وديرى داوا ، لأول مرة منذ يوليو الماضى بهجوم على المراكز الامامية فى أوجادين . كما اجبرت هذه القوات مقاتلى جبهة تحرير غرب الصومال على الانسحاب الاستراتيجى « ومحاولة إقامة خطوط دفاع حول مدينة جيجيجا »

٧ فبراير ١٩٧٨

ـ أكد الرئيس المصرى أنور السادات ، أنه « قلق للغاية » إزاء الوضع فى الصومال . وانه عازم على مساندته بطريقة فعلية واتهم الاتحاد السوفيتى بانشاء ترسانة للأسلحة فى إثيوبيا وليبيا .

قامت القوات الجوية الاثيوبية ، بغارات على مدينتى « بربرة » و « وهارجيسا » بالصومال ، كما وجهت إنذارا إلى القوات الصومالية الموجودة فى أوجادين بالاستسلام حتى لا تباد كلية .

٨ فبراير ١٩٧٨

ـ اعترف الثوار الصوماليون ، بأن الهجوم الاثيوبى اجبرهم على « الانسحاب التكتيكى » من أوجادين ، وعلى بعد ٢٥ ميلا عند اقتراب القوات الاثيوبية من هرر وديرى داوا فى شمال الاقليم .

٩ فبراير ١٩٧٨

ـ صرح وزير الاعلام الصومالى ، بأن بلاده سوف تبنى قواتها المدنية للدفاع عن أرض الوطن « وبانه من المحتمل أن » تشارك القوات الصومالية رسميا فى القتال ضد إثيوبيا .

ـ صرح مسئول رسمى كويتى بان الدفاع عن الصومال أمر يرجع الى المسئولية العربية الجماعية .

ـ عندما انعقد مؤتمر الدولية الاشتراكية فى بون ، صرح شيمون بيريز من الحزب الاسرائيلى المعارض ، بأنه يؤيد الامدادات الاسرائيلية من الاسلحة إلى إثيوبيا .

اول مارس ١٩٧٨

ـ حذر مستشار الرئيس الامريكى « برزنسكى » من أن يؤدى التدخل السوفيتى فى صراع محلى ، الى مضاعفة التعقيدات فى المفاوضات الجارية بين بلاده والاتحاد السوفيتى حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) وقد طلب الرئيس كارتر من الصومال وكذا كوبا ، سحب قواتهما من إثيوبيا .

٢ مارس ١٩٧٨

ـ اعترف الرئيس منجستو هايلى ماريام لأول مرة ، بوجود قوات كوبية تقاتل بجوار القوات الاثيوبية .

٥ مارس ١٩٧٨

ـ استعادت القوات الاثيوبية مدينة « جيجيجا (أوجادن) التى وقعت فى أيدى الثوار فى ١٢ سبتمبر الماضى ، وكذا جميع الأراضى العالية فى الشرق .

٨ مارس ١٩٧٨

ـ اعترفت اذاعة مقديشيو بسقوط جيجيجا فى أيدى القوات الاثيوبية . وقد قدرت وزارة الخارجية البريطانية الوجود السوفيتى فى إثيوبيا بحوالى ١,٠٠٠ خبير عسكرى ، والوجود الكوبى بحوالى ١١,٠٠٠ جندى .

١٥ مارس ١٩٧٨

ـ تم انسحاب القوات الصومالية من اقليم اوجادن وقد وجه الصومال نداء الى الدول العظمى يطالبها بالوفاء بالتزاماتها بايجاد تسوية عادلة ودائمة للحرب فى القرن الافريقى .

٢٤ مارس ١٩٧٨

ـ انتقد الحزب الجمهورى الامريكى ، حكومة كارتر ، لموقفها الضعيف « إزاء الوجود العسكرى السوفيتى والكوبى فى افريقيا » وطالب باجراء رادع ضد هافانا وموسكو .

اول ابريل ١٩٧٨

ـ صرح الرئيس كارتر ، بأن حكومته « قلقة لوجود قوات اجنبية بهذا الحجم الهائل فى إثيوبيا ، وهى تعد العدة للقيام بعمل عسكرى ضد إريتريا ، يمكن أن يؤدى إلى إراقة دماء هذه الشعوب البائسة »

٣ ابريل ١٩٧٨

ـ صرح رئيس نيجيريا الجنرال « اويا سانجو » الذى قام ببعض الاتصالات لاقرار السلام الدائم فى القرن الافريقى ، بأن الشروط التى وضعتها إثيوبيا لانهاء الحرب هى : أولا ، إلزام الصومال بدفع تعويضات حرب ثانيا ، التزام هذه الدولة بمبدأ عدم الالتجاء الى القوة لفض نزاعات دولية . ثالثا احترام مبادىء الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالعلاقات بين الدول . رابعا ، التخلى عن أى مطلب اقليمى على الدول المجاورة لها (جيبوتى ، إثيوبيا ، كينيا) اما الشروط التى ابداها الصومال فهى : تاكيد التزامها بحق تقرير المصير للصوماليين فى أوجادين .

٤ ابريل ١٩٧٨

ـ بدأت المفاوضات الاثيوبية الكينية لمد فترة أخرى لاتفاقية التعاون والدفاع المشترك التى تنتهى مدتها فى يونيو ١٩٧٨

٥ ابريل ١٩٧٨

ـ ادلى وزير الخارجية البريطاني « دافيد اوين » ببيان هاجم فيه السياسة السوفيتية في افريقيا والتي وضعت علامات استفهام كبرى حول مستقبل الوفاق الدولي وقد حذر الوزير كلا من الاتحاد السوفيتي وكوبا من التدخل في إريتريا .

٦ ابريل ١٩٧٨

ـ نص رد السفير السوفيتي في لندن على بيان وزير الخارجية البريطاني بأن السياسة السوفيتية في افريقيا لا تستهدف في اى مزايا او امتيازات ، بل إقامة علاقات طيبة مع جميع الشعوب ودول القارة ، على أساس الاحترام لمبادىء عدم المساس بالحدود والمساواة في السيادة ووحدة التراب الوطني وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ـ عاد الرئيس منجستو هايلى ماريام من زيارة قام بها إلى موسكو ، حيث أجرى محادثات مع القادة السوفيت حول الوضع في القرن الافريقي والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٧ ابريل ١٩٧٨

ـ اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان كوبا تواصل دعم وجودها العسكرى في إريتريا . كما انه قد ثبتت مشاركتها في القتال ضد الثوار الاريتريين . وقد صرح متحدث عن القوات الشعبية لتحرير اريتريا في روما ، بأنه من المتوقع ان تقوم إثيوبيا بهجوم جديد لاستعادة سيطرتها على الاقليم ، وان هذا الهجوم قد يأتي من ثلاث جهات محتملة : أولا من اقليم تيجره على الطريقين الرابطين بين اديس أبابا وأسمره ، وثانيا محاولة جديدة لفك الحصار حول اسمره ، وثالثا هجوم بحرى في محاولة فك الحصار حول ميناء « مصوع » وذلك عن طريق إنزال رجال المظلات الاثيوبيين في المنطقة .

٨ ابريل ١٩٧٨

ـ قامت مجموعة من الضباط والجنود بمحاولة انقلاب فاشلة ضد حكم الرئيس سياد برى ، وقد تم اعتقال بعض أفراد منهم .

١٤ ابريل ١٩٧٨

ـ قام الرئيس الصومالى سياد برى بزيارة إلى بيكين .

٢١ ابريل ١٩٧٨

ـ قام الرئيس الاثيوبى منجستو هايلى ماريام ، بزيارة إلى هافانا (كوبا) حيث أجرى محادثات مع المسئولين الكوبيين ، حول ايجاد تسوية لمشكلة إريتريا . وتفيد التصريحات الواردة من هافانا ، عن وجود خلافات في وجهتي نظر الجانبين : فيرى الجانب الكوبي ، ضرورة اجراء مفاوضات بين حركات التحرير الاريترية وحكومة اديس أبابا ، حتى لا تؤدى الحرب الى ابادة هذه الحركات ، بينما يريد الجانب الاثيوبى مواصلة القتال ، في نفس الوقت الذي يعرض فيه التفاوض مع الثوار الاريتريين .

٢٤ ابريل ١٩٧٨

ـ قدم جورج حبش رئيس الجبهة لتحرير فلسطين الى الرئيس فيدل كاسترو ، مشروعا لتسوية النزاع بين إثيوبيا والثوار الاريتريين وقد وقعت المشروع جبهة تحرير إريتريا وجبهة تحرير القوات الشعبية لتحرير إريتريا .

٢٦ ابريل ١٩٧٨

اعلن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو في هافانا ، بأن مشكلة القوميات لا يمكن ان تحل في اطار دولة ثورية متمسكة بحقها في وحدتها ، ووحدة ترابها وسيادتها ، وفقا لمبادىء لينين . وقد وصف كاسترو الحركة الاريترية بأنها انفصالية والمشكلة الاريترية بانها « مشكلة داخلية » . وقد تأكد وجود ممثلين اريتريين في هافانا .

٢٩ ابريل ١٩٧٨

ـ تم التوقيع في الخرطوم على اتفاق بين جبهة تحرير اريتريا وجبهة القوات الشعبية لتحرير (اريتريا) ، وذلك لتشكيل قيادة مشتركة . وقد وجهت الدعوة الى الجبهة الثالثة « جبهة التحرير الشعبية » لكي تنضم الى القيادة الجديدة .

تفيد بعض الانباء بأن الحكومة الاثيوبية تفكر في حل مشكلة اريتريا ، يتمثل في العودة الى الاتحاد الفيدرالى الذى اقرته الامم المتحدة للاقليم في ١٩٥٢ .

١٥ مايو ١٩٧٨

ـ هدد الرئيس منجستو هايلى ماريام في خطاب القاه بمدينة جيجيجا (شمال اوجادن) بغزو الصومال اذا لم يكف هذا الاخير عن شن الحرب على اثيوبيا .

١٦ ـ ١٩ مايو ١٩٧٨

ـ تصاعد القتال حول اسمره بين القوات الاثيوبية المحاصرة والثوار الاريتريين ، كما قامت القوات الاثيوبية بهجوم جوى وبحرى على طول شاطىء البحر الأحمر ضد الثوار . وقد فشلت القوات الاثيوبية في تحقيق الهدف من فك الحصار عن اسمره .

اعلنت حكومة مقديشيو ان الثوار الصوماليين في اوجادن قد استعادوا مدينة « جدوى » وانهم قد « حرروا » مرة اخرى مدينتي « بارى » و « وهارد » في اقليم بالى المجاور لاوجادن .

١٦ يونيو ١٩٧٨

ـ قام الرئيس الصومالى سياد برى بجولة الى العواصم الاوروبية الغربية ، للحصول على دعم عسكرى . اصبح طريق اديس ابابا ـ جيبوتي صالحا لحركة التجارة مرة اخرى .

٢٢ يونيو ١٩٧٨

ـ قام السلاح الجوى الاثيوبى بغارات مكثفة على عدة مدن من اقليم اوجادن بالقرب من الحدود ، وذلك ردا على استعادة الثوار الصوماليين لمدينة « جودنى » ، حيث يوجد مطار كان منطقة ارتكاز عسكرى بالنسبة للقوات الاثيوبية . وقد قام الثوار بهدم جميع المنشآت العسكرية في المدينة .

٢٧ يونيو ١٩٧٨

ـ حضر وفد اثيوبي كمراقب ، مؤتمر رؤساء وزارات دول الكوميكون الذى يدرس مشروع اتفاقية اقتصادية مشتركة وطويلة الأجل للتعاون الصناعى حتى عام ١٩٩٦ .

٢٩ يونيو ١٩٧٨

ـ اجتمعت في « عدن » جبهة التحرير الشعبية والمجلس الشورى لجبهة تحرير اريتريا وقد تم الاتفاق على الشروع في مفاوضات سلام بهدف التوصل الى تسوية قائمة على مبدأ تقرير المصير ، ومن المتوقع ان تبدأ هذه المحادثات في بداية شهر يوليو .

٣ يوليو ١٩٧٨

ـ قامت القوات الاثيوبية بهجوم جديد على القوات « الانفصالية » في اريتريا وقد جرت اشتباكات عنيفة بالقرب من « نهر مصرب » « شمال » « ابوا » بالقرب من اقليم تيجره ، وفي « ادى دارو » وسط الاقليم ، وفي « الحميرة » في اقصى الغرب . وقد توقفت القوات الاثيوبية على حدود اقليم اريتريا .

٥ يوليو ١٩٧٨

ـ صرح المخططون العسكريون داخل الحلف الاطلنطى ، بان اقامة قاعدة سوفيتية في « مصوع » على البحر الأحمر ، سوف يشكل تهديدا مباشرا للعربية السعودية ، ولمرور ناقلات البترول الخارجه من الخليج والمتوجهة للبحر الأحمر .

اعلن عضو من المجلس العسكرى الحاكم في اثيوبيا ، بأن بلاده سوف تصبح قريبا عضوا كاملا في الكوميكون

١٦ يوليو ١٩٧٨

ـ هدد ممثل عن الحكومة الاثيوبية في روما ، بشن حرب جديدة على الصومال « لن تجرى هذه المره داخل الحدود الاثيوبية ، بل على الارض الصومالية .. وقت اتهم الصومال بمواصلة اعماله العدوانية داخل اقليم اوجادن .

١٧ يوليو ١٩٧٨

– اجتمعت لجنة الوساطة التى تضم ٧ دول (موريتانيا) ليسوتو ، السنغال ، تنزانيا ، ليبيريا ، الكاميرون ، نيجيريا) فى الخرطوم ، بهدف اعداد التوصيات الخاصة بالنزاع الصومالى الاثيوبى ، تمهيدا لرفعها الى مؤتمر القمة الافريقى الذى سينعقد فى اليوم التالى .

١٨ يوليو ١٩٧٨

– طالب الصومال فى مؤتمر الوزراء الافارقة المنعقد فى الخرطوم ، باجراء انتخابات حرة فى اقليم اوجادن ، على ان يتم اجلاء جميع القوات الاجنبية من الاقليم ، وعلى هذه الانتخابات ان تجرى تحت اشراف دولى ، لكى يتاح للسكان ممارسة حقهم فى تقرير المصير . وقد رفضت اثيوبيا المطلب الصومالى الذى وصفته بانه « تدخل من قبل الصومال فى شئون اثيوبيا الداخلية » وطالبت الصومال بالتخلى عن مطالبه الاقليمية ، والكف عن التدخل فى شئون اثيوبيا ، ودفع تعويضات لها عن خسائر الحرب فى اوجادن . وقد قامت حكومة عدن بسحب جزء كبير من قواتها المتمركزة فى اريتريا ، وهى تقاتل فى صفوف الجيش الاثيوبى وفى برلين الشرقية عقد المسئولون اجتماعا مع الثوار الاريتريين ، فى محاولة لمنع تدويل الصراع فى الاقليم . وفى واشنطن نفت الحكومة الامريكية الادعاء « الاثيوبى الخاص بوجود ٦٠ خبيرا عسكريا امريكيا فى اريتريا يعاونهم الثوار فى قتالهم .

٢١ يوليو ١٩٧٨

– رفضت اثيوبيا مشروع تسوية قدمته لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، خاصا باقليم اوجادن ، باعلان وقف اطلاق النار بين الطرفين ، مع اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود . ويلاحظ ان المشروع الافريقى الذى ناصرته غينيا ، وايدته نيجيريا ، لم ينكر جبهة تحرير غرب الصومال ، التى يقول الصومال بانها هى التى تقاتل فى اوجادن ، منذ ان سحب قواته من الاقليم فى مارس الماضى .

– وتفيد الانباء من السودان ، بان القوات الاثيوبية ، قد اخترقت خطوط الدفاع التى وضعتها جبهة تحرير اريتريا فى الجزء الجنوبى الغربى من الاقليم ، وانها تهدد الآن بغزو مدينة تسينى على الحدود السودانية . بلغ عدد اللاجئين من المدينة تسينى الى السودان حوالى ٣٠ الف نسمة .

– تفيد وكالات الانباء فى الخرطوم بان الولايات المتحدة قررت تأجيل ارسال وفد عسكرى الى الصومال ، بعد ان تلقت تحذيرا من اثيوبيا ، بانها ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن . وكانت الحكومة الامريكية قد قررت ارسال اسلحة دفاعية للصومال قيمتها ١٥ مليون دولار .

٢٢ يوليو ١٩٧٨

– اكد مؤتمر القمة للدول الافريقية المنعقد فى الخرطوم ، تعهد الدول الافريقية باللجوء الى الوسائل السلمية ، لتسوية الخلافات بينهما ، وذلك فى اطار افريقى لا يفتح الطريق امام التدخلات الاجنبية فى القارة .

٢٦ يوليو ١٩٧٨

– تفيد الانباء من نيروبى (كينيا) بان القوات الاثيوبية استعادت ميناء « مصوع » ، كما اجبرت الثوار الاريتريين على التخلى عن مراكز هامة فى الاقليم . وفى روما وبيروت ، اعترف متحدثون عن حركات التحرير الاريترية ، بأن الثوار قد منيوا « بخسائر قليلة » ، ولكنهم انكروا ضياع « مصوع » .

تدفق سيل من اللاجئين الاريتريين على السودان وقد بلغ عددهم ٥٠٠٠٠ نسمة . اصبح عدد اللاجئين فى هذا البلد ٢٥٠ الف .

٢٨ يوليو ١٩٧٨

تفيد الانباء الواردة من نيروبى ، بان القوات الاثيوبية نجحت فى اجبار الثوار الاريتريين على التخلى عن مراكز حصار لمدينة اسمرة ، وفى اعادة فتح الطريق الرئيسى الذى يربط اسمره بالعاصمة الاثيوبية . وتفيد اذاعة اديس ابابا بأن قوات اثيوبية نجحت فى الخروج من اسمره وانضمت الى مجموعة اخرى متجهة الى الشمال فى ديباروا .

٣٠ يوليو ١٩٧٨

– تفيد الانباء الواردة من اديس ابابا ، بان القوات الاثيوبية نجحت فى الخروج من الحصار الذى فرضه عليها الثوار فى اسمرة ، ولكن المعلقين الدبلوماسيين قد ابدوا تشككهم فى النصر الذى اعلنته الحكومة (الاثيوبية) ووصفوا الوضع على ساحة القتال بان الاثيوبيين قد اصبحوا الآن فى نفس الوضع الذى كانوا عليه منذ عام مضى .

ولكن الثوار ما زالوا يسيطرون على الجزء الاكبر من الطريق المؤدى الى اديس ابابا .

٣١ يوليو ١٩٧٨

– استعادت القوات الاثيوبية مزيدا من المناطق الاستراتيجية المحيطة باسمره ، مثل مدينة ديكا مهار على بعد ٢٠ ميلا من العاصمة الاريترية . اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ان حصول القوات الاثيوبية على بعض المواقع ، لا يعنى النصر النهائى . كما نفت وقوع ديكا مهار فى ايدى القوات الاثيوبة .

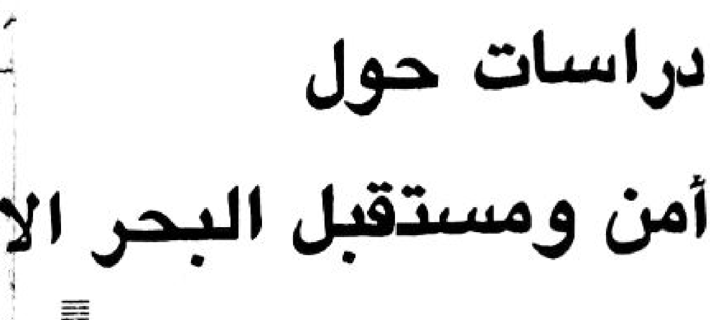
– اعلن شريف حسين من احد قادة جبهة تحرير غرب الصومال ان الجبهة ما زالت تسيطر على ٨٥٪ من اقليم اوجادن ، وانها تقاتل فى سبيل الحصول على استقلال الاقليم .

٩ اغسطس ١٩٧٨

– عاد الثوار الاريتريون الى الهجوم . وقد اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا ، ان اثيوبيا قد حصلت على ما يمكن ان تحصل عليه ، وان الوضع العسكرى قد استقر ولم يعد فى امكان القوات الاثيوبية مواصلة تقدمها .

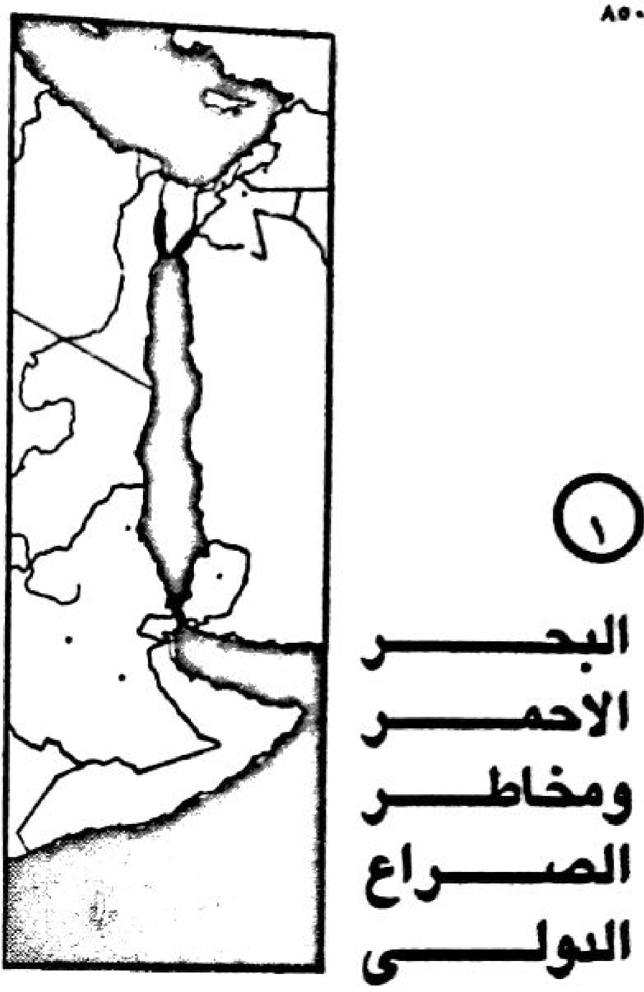
١٦ اغسطس ١٩٧٨

– واصلت القوات الاثيوبية تقدمها فى اتجاه مدينة كيرين لتصل الى اجوردات .



دراسات حول
أمن ومستقبل البحر الاحمر





١ البحر الاحمر ومخاطر الصراع الدولي

عبد العاطي محمد

يكتسب البحر الاحمر اهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي ، فعن طريق قناة السويس في شماله ، وباب المندب في جنوبه ، يتحكم في أحد الطرق الرئيسية لتجارة العالم ، وخاصة في مجال البترول . كما أنه يربط بين منطقتين من اخطر مناطق الصراع الاقليمي والدولي ، هما الشرق الاوسط والقرن الافريقي ، ولو اضفنا اليهما منطقة الخليج ، التي اصبحت تتأثر بشده بما يجري فيهما ، يكون البحر الاحمر حلقة الصلة بينهم جميعا . ويتصل البحر الاحمر عن طريق باب المندب بالمحيط الهندي الذي اصبح محلا لتنافس دولي جديد ، ينذر باخطار شديدة على سلام العالم ، وأمن الدول الاقليمية في المنطقة ذاتها ، خاصة في عصر المواجهة النووية بين القوتين الاعظم . يضاف الى ما سبق ، اعتبار يتعلق بالثروات الطبيعية التي بدات الدراسات والابحاث العلمية تتحدث عنها ، فهناك احتمالات كبيرة لوجود النحاس واليورانيوم ، علاوة على الثروة السمكية .

١ - الموقع الجغرافي واثاره السياسية

البحر الاحمر منخفض ارضي يصل بين شبه الجزيرة العربية وشمال افريقيا ، مكونا شريطا مائيا يبدأ من السويس الى باب المندب بطول قدره ١٣٠٠ ميل تقريبا ، ويبلغ متوسط عرضه حوالي ١٩٠ ميلا بحريا ، واقصى عرض له يبلغ حوالي ٢٣٠ ميلا ، ومساحته حوالي ١٦٩ الف ميل مربع . والمنطقة الصالحة للملاحة ضيقة نسبيا ، نظرا لوجود الشعاب المرجانية والصخور ، وقد حال ذلك دون ايجاد مراكز للملاحة كثيرة تخدم حركة النقل بالبحر .

والبحر الاحمر بصفة عامة ، تكاد تحيط به دول عربية بالكامل ، وهي الاردن ومصر والسعودية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ، والصومال وجيبوتي . وتمتلك هذه الدول موانيء هامة في الشواطيء الواقعة ضمن مياهها الاقليمية ، تسهم في دعم حركة التجارة الخاصة بها ، وفي خدمة الملاحة الدولية عموما .

وعبر كل من قناة السويس في الشمال ، وباب المندب في الجنوب ، تتصل قارتا افريقيا وآسيا ، كما يتصل كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي ، ويضفي ذلك اهمية بالغة على الموقع الذي يحتله البحر الاحمر من الكرة الارضية .

وفي ضوء تباين مصالح الدول الكبرى ، ومصالح الدول الواقعة على البحر الاحمر ، وتنوع انظمتها السياسية ، اصبحت عوامل التنافس والصراع من الموضوعات التقليدية في دراسة وتحليل الوضع العام للبحر الاحمر . وقديما تنبهت الدول الاستعمارية لأهمية البحر الاحمر الاستراتيجية ، ليس فقط كممر مائي عالمي يخدم التجارة العالمية ، وانما ايضا كموقع للنفوذ والسيطرة والوثوب الى المناطق الحساسة والساخنة في الشرق الاوسط وافريقيا . بريطانيا مثلا فرضت حمايتها على عدن ، ثم حولتها الى مستعمرة فيما بعد ، لكي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر ، وعندما احتلت مصر ، اصبحت تتحكم في شماله وجنوبه ، وفرنسا احتلت جيبوتي (الصومال الفرنسي) لتشاركها السيطرة على باب المندب . وسعت ايطاليا الى اقتسام النفوذ معهما ، عندما احتلت الصومال واريتريا . وكانت الاستراتيجية البريطانية حتى وقت قريب ، تعتمد على عدن في ربط مستعمراتها ومناطق نفوذها في جنوب شرق آسيا .

وبانتاج البترول في الخليج العربي ، منذ ثلاثينات القرن الحالي ، حدث تطور هام في الوضع الاستراتيجي للبحر الاحمر ، حيث اصبحت منافذه تتحكم في طريق البترول القادم من الخليج العربي الى اوروبا والعالم الصناعي الغربي عموما . واصبح البترول يمر بطريقين : أحدهما يتجه شمالا الى قناة السويس ومنها الى اوروبا ، والثاني يتجه جنوبا عبر مضيق موزمبيق الفاصل بين جزيرة مدغشقر ودولة موزمبيق ، ويمر بجوار جزر الكومور [القمر] ثم الى رأس الرجاء الصالح في جنوب افريقيا . وبعد هذا يتجه

شمالا على طول سواحل انجولا وغرب افريقيا . وفى كلا الطريقين ، يكون البحر الاحمر ، سواء بحكم وقوع قناة السويس فى شماله ، أو بحكم قربه الشديد عبر باب المندب من القرن الافريقى ، مسرحا لناقلات البترول الضخمة ، تحمل بداخلها شريان الحياة للعالم الصناعى ، ومصدر الثروة الهائل والرئيسى لدول الخليج . وليس البحر الاحمر ممرا لنقل البترول من مصادره فى الخليج الى مراكز تصنيعه فى العالم خارج المنطقةبصفة اساسية ، وانما هو بذاته سيكون عبر اماكن اساسيه فيه مركزا لتجميع البترول ثم نقله منها الى الخارج ، حيث هناك جهود جارية لاقامة ميناء لتصدير البترول فى ينبع بالسعودية ، وكانت النية متجهة ايضا ، الى استخدام خليج عدن كمركز لنقل البترول ، تجمدت بفعل احداث القرن الافريقى .

وبالنظر الى هذه الاهمية البالغة لكل من قناة السويس وباب المندب على وجه الخصوص ، فان تحقيق الاستقرار فى المناطق المحيطة بهما ، يعد أمرا جوهريا بالنسبة للدول الواقعة على البحر الاحمر ، وبالنسبة للدول الكبرى ، مع ملاحظة أن كل طرف يسعى الى فرض التصور الملائم للاستقرار من وجهة نظره ، مما يعقد ويصعب من مهمة تحقيق الامن لمنطقة البحر الاحمر . ولو نظرنا مثلا الى جيبوتى (عفر وعيسى) نجد أنها تشكل مع اليمن الديمقراطية طرفى الكماشة اللذين يطبقان على باب المندب ، بمعنى أن كليهما أو أحدهما ، بتفوق ما على الآخر ، يمكن ان يسيطر بقوة عليه ، ويتحكم فى مسار الاحداث عموما . ولعل هذا احد الاسباب الجوهرية التى جعلت فرنسا تتشبث ببعض صور النفوذ فى جيبوتى بعد منحها الاستقلال . ومن الجدير بالذكر . أن فرنسا منذ عام ١٩٦٠ وضعت استراتيجيتها تجاه افريقيا ، على اساس المحافظة على مراكزها فى القارة ، دون التورط العسكرى الدائم والمباشر ، ومن ثم كانت مثلا القواعد العسكرية الفرنسية فى مدغشقر وجزر القمر وريونيون وجيبوتى ، هى نقاط الوثوب الاستراتيجية . ولكن بعد عام ١٩٧٣ بدأت بعض هذه الدول تعلن رغبتها فى تصفية القواعد الفرنسية بها ، وعليه ظلت جيبوتى مركز القيادة الاستراتيجية الفرنسية فى شرق افريقيا والمحيط الهندى . الى جانب الاهتمام الفرنسى ، هناك اهتمام وحرص كبيرين من الصومال واثيوبيا تجاه جيبوتى ، فالصومال تطالب بضمها اليها ، استنادا الى وحدة الامة الصومالية ، واثيوبيا ترى أن حياتها القومية ، ووصولها الى البحر الاحمر ، مرتهن بعدم سيطرة قوة معادية على جيبوتى .

ايضا فان الوضع الجغرافى لأريتريا التى تمتد اراضيها من حدود الصومال الى جيبوتى ، وتطل مباشرة على البحر الاحمر ، يجعلها تنفرد بميزة السيطرة والتحكم فى الجزر المتناثرة (أرخبيل مجموعة جزر دهلك) فى باب المندب ، كما تستطيع التحكم فى منفذ اثيوبيا على البحر الاحمر ، ووقف الامدادات العسكرية والتموينية القادمة لها من البحر (يعد ميناء عصب الميناء الرئيسى لارتيريا ، وهو المنفذ الرئيسى لاثيوبيا على البحر الاحمر) . والى جانب اريتريا ، هناك الصومال التى تحتل مساحة كبيرة من سواحل القرن الافريقى . وبحكم هذه المساحة ، كانت الطرف المحلى الرئيسى الثانى مع اثيوبيا فى معركة أوجادين ، وأحداث القرن الافريقى عموما ، خاصة مع تعقد جذور الصراع – قوميا وسياسيا – بينهما . ومن المعروف أن الاتحاد السوفيتى حظى ببعض التسهيلات البحرية فى ميناء بربره الصومالى ، وذلك قبل توتر العلاقات بين البلدين مع بداية اندلاع الصراع المسلح بشكل قوى فى صيف ١٩٧٧ وأوائل ١٩٧٨ .

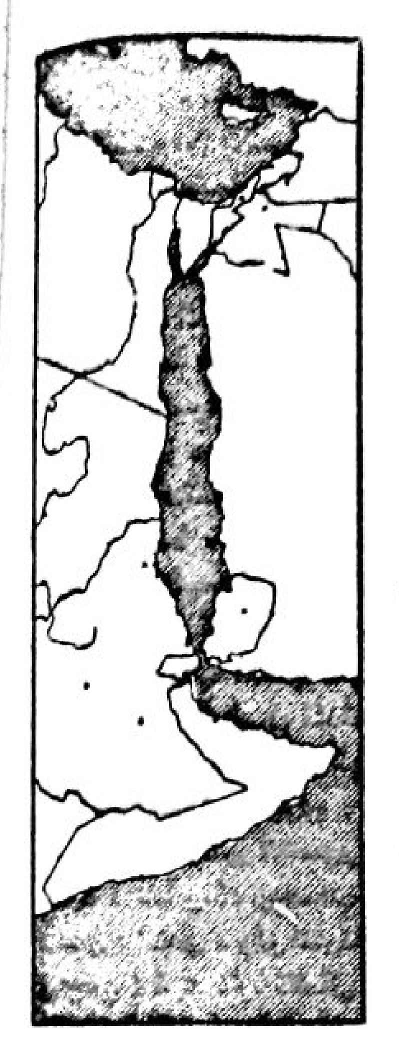
٢ – تنافس القوتين العظميين حول البحر الاحمر والمحيط الهندى

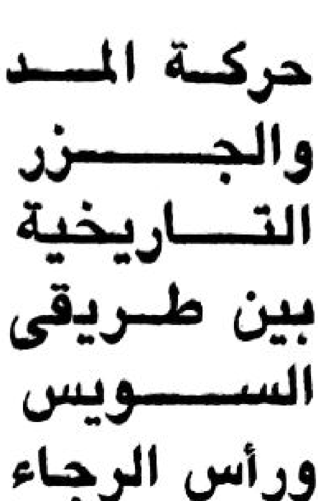
أدت العوامل التى افرزها الواقع فى منطقة البحر الاحمر ، مثل الثروة البترولية ، والصراعات المسلحة الاقليمية ، وتباين النظم السياسية ، الى تشجيع القوتين العظميين والدول الكبرى ، للاستفادة منها فى تحقيق مزايا استراتيجية فى صراعها مع بعضها بعضا . ومن الصحيح أن الطرف الدولى جاء الى المنطقة إما للسيطرة على البترول ومنافذه وإما لمؤازرة نظم محلية صديقة . إلا ان ذلك لا ينفى أن القوتين العظميين بالذات ، يتنافسان على المحيط الهندى منذ بداية الستينات تقريبا فى إطار المواجهة النووية بينهما . وقد تأكدت اهمية المحيط الهندى فى هذا التنافس الجديد ، استنادا الى التطور الهائل الذى حدث فى اسلحة الصواريخ الموجهة التى ينطلق بعضها من قواعد ثابتة ، ويحتاج فى هذا الى قواعد عسكرية ارضية . أو من غواصات تنتقل بحرية وبمرونة داخل مياه المحيط ، وقد وصلت هذه الاسلحة من التطور ، الى الحد الذى اصبح فى امكان الولايات المتحدة مثلا ، أن توجه صواريخها هذه – العابرة للقارات – من غواصاتها فى المحيط الى قلب اسيا ، ومراكز الصناعة السوفيتية فى وسط آسيا . وفى هذا الصدد ، تتيح مياه المحيط مزايا هامة لهذا النوع من المواجهة ، حيث تتحرك الغواصات بحرية ، ولا توجد كثافة سكانية ، خاصة فى القواعد التى يتم اختيارها لهذا الغرض . ولعل ذلك يفسر التكالب الامريكى الشديد على القواعد العسكرية التى كانت فى عهدة الاستعمار البريطانى ، مثل قاعدة ديجو جارسيا ، والجفير فى البحرين ، ومسيرة فى عمان . ولما كان الاتحاد السوفيتى اقل تفوقا فى هذا المجال بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد ركز

استراتيجيته حول الاقتراب من المواقع الامريكية في المحيط الهندى ، وذلك لاجهاض هذه التهديدات ، مما دفع بدوره الى تكثيف الوجود العسكرى الامريكى في منطقته التقليدية ، بغرض الاجهاض المضاد للتحركات العسكرية السوفيتية ، وهكذا حلقة مفرغة من الصراع ينتهى بتمركز اسلحة القوتين العظميين في المنطقة ..

ولكن الصلة بين تنافس القوتين العظميين على المحيط الهندى في إطار صراعهما العالمى المستقل ، وبين الامن والاستقرار في البحر الاحمر لا تنقطع ، بل تزداد تأكدا ، فكلاهما يرى أن استمرار وجوده بهذا الشكل المتكاثف ، انما يشكل في حد ذاته ، عنصر ضغط على الاطراف المحلية المناوئة ، وعنصر دعم للعناصر الصديقة ، على أن يؤخذ هذا الاعتبار الثانى ، بشىء من الحذر ، لانه يعنى في جوهره ، صورة جديدة للاستعمار والتبعية ، فالدول التى تقبل حماية أجنبية ، انما من المفترض ضمنا أنها ستدفع ثمن تقبلها لهذه الحماية ، والذى لن يخرج عن مزيد من التبعية ، وتهديد الاستقلال الوطنى . يضاف الى ذلك ، أن البحر الاحمر يعد الطريق الرئيسى للغواصات والقطع البحرية للدول الكبرى ، التى تأتى من البحر المتوسط الى المحيط الهندى ، فضلا عن المزايا التى تتيحها مناطق معينة يتجه اليها التنافس الدولى ، وتقع ضمن منطقة البحر الاحمر مثل قناة السويس وباب المندب ، أو على الساحل الشرقى الافريقى ، أو على سواحل الجزيرة العربية والخليج العربى ، استنادا الى أن المناطق المذكورة ، تشكل جميعها حزمة ارضية استراتيجية .

من الواضح إذن ان استمرار الصراعات المحلية التى تتعدد وتتنوع اسبابها ، مع تصاعد حجم ودرجة التنافس الدولى على مياه البحر الاحمر والمحيط الهندى ، سيؤديان الى تكثيف حدة الصراع في المنطقة ، وتعقد السبل التى تؤدى الى حله . وتتحمل الدول الاقليمية الجانب الاكبر من الآثار السلبية لهذا الصراع ، خاصة وأن قدراتها العسكرية البحرية ، لا ترقى الى حد التصدى لغواصات وأساطيل الدول الكبرى . واذا أخذنا في الاعتبار ، أن الدول الاقليمية متجهة الى تغيير بعض المبادىء التى اعتمدها القانون الدولى ، بخصوص تحديد المياه الاقليمية ، والجرف القارى ، وحقوق استخدام أعالى البحار ، وذلك بهدف الاستفادة من الثروات البترولية او السمكية او المعدنية في المستقبل ، فانه في ضوء استمرار الصراع الدولى ، وتهديدات الدول الكبرى ، ومحاولاتها المستمرة للسيطرة على المياه الدولية ، لن يكون في مقدورها تحقيق طموحاتها في تحقيق الرخاء والسلام لشعوبها .





حركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء

د . عبدالعظيم رمضان

كانت اعادة افتتاح قناة السويس ، كطريق عالمى للمواصلات بين الشرق والغرب يوم ٥ يونيه ١٩٧٥ ، حدثا ضخما بالمعيار التاريخى ، قد لا يستطيع أحد تصور مداه إلا من خلال حركة المد والجزر التاريخية بين طريق المواصلات البرى عبر مصر ، وطريق المواصلات البحرى حول رأس الرجاء الصالح ، وهى الحركة التى احدثت على مر العصور ، متغيرات بعيدة المدى في خريطة العالم الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، اثرت تأثيرا خطيرا على مقدرات الشعوب والدول في كل من الغرب والشرق . وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة ، تتبع هذه الحركة منذ القدم ، حتى افتتاح قناة السويس في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ، سعيا وراء إبراز ، أو تصحيح بعض الحقائق التاريخية ، الهامة المتعلقة بالموضوع .

ويمتد الدور الأول من حركة المد والجزر هذه منذ القدم ، حتى قيام أول رحلة بين الشرق والغرب حول رأس الرجاء الصالح يوم ٨ يوليو ١٤٩٧ بقيادة فاسكو داجاما . وفى هذه الحقبة التاريخية ، كانت مصر بحكم موقعها الجغرافى ملتقى طبيعيا بين الشرق

والغرب . فكان لابد للتجارة على الجانبين من أن تمر بها . فكانت تباع في مدائنها بضائع الشرق الاقصى وفارس وبابل وبلاد العرب والصومال والسودان ، كما كانت أسواقها تغص ببضائع اليونان والرومان والساحل الجنوبي لفرنسا والساحل الشمالي لافريقيا وجزر البحر المتوسط وأسبانيا . ولما كانت الدولة التي تسيطر على مصر ، تسيطر بالتالي على أسواق العالم ، فلذلك جرى التنافس بين الامبراطوريات القديمة على غزو مصر ، لتحقق أحلامها التوسعية .

على انه لما كان النقل البحري أقل تكلفة واكثر سهولة ، ونظرا لانه لم يكن يفصل بين البحر الاحمر والبحر المتوسط سوى عنق قصير من الأرض ، هو برزخ السويس الذي يصل بين افريقيا وآسيا ، فلذلك نشأت في ذلك العهد ، فكرة وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط ، عن طريق قناة مستقيمة تخترق البرزخ وتصل البحرين بأقصر الطرق . وفي رأى « شونفيلد Schonfield أن هذه الفكرة نشأت في اذهان الأوربيين . فقد أورد أن الأغريق قد أوحوا بها (بطلميوس فيلاد يلفوس بالذات) لادراكهم ما يمكن ان يترتب على هذا العمل الكبير من آثار خطيرة على التجارة بين الشرق والغرب ، وأن بطلميوس قد تخلى عن هذا المشروع ، لاعتقاده بأن سطح البحر الأحمر اكثر ارتفاعا من سطح البحر المتوسط[1] . على أن بعض الباحثين المصريين ، يشككون كثيرا في أن الفكرة « أوربية » ويستندون الى أن مصر الفرعونية قد سبقت بشق قناة بين النيل والبحر الاحمر[2] .

وفي الحقيقة اننا يجب أن نفرق بين فكرة شق قناة اطلاقا ، وفكرة شق قناة « تصل الغرب بالشرق » . فواضح أن شق ما عرف باسم « قناة الفراعنة » في العصر الفرعوني بين النيل والبحر الأحمر ، لم يكن الغرض منه وصل الشرق بالغرب ، إذ لم يكن للشرق في تلك العصر حاجة بأوربا ، التي كانت تعيش في الظلمات ، وإنما كان الغرض ، وهو الذي استمر لعدة قرون ، تسهيل التجارة بين مصر وبين بلاد « بنت » (الصومال) والبلاد التي تقع على حدود فارس — وهي التجارة التي كانت في تلك العصور البعيدة — على جانب كبير من الأهمية . على ان هذا الغرض لم يلبث ان تغير بطبيعة الحال ، مع زيادة اهمية أوربا في العالم القديم . فلا ريب ان الهدف من إحياء هذه القناة كلما طمرت ، أو تعديلها في عهد البطالمة (على يد بطلميوس الثاني) ، ثم تعميقها في عهد الرومان (على يد تراجان)[4] ، إنما كان الغرض منه وصل أوربا بالشرق .

على كل حال فيهمنا أن نوضح الآثار التي ترتبت على وقوع طريق الاتصال الرئيسي بين الغرب والشرق في تلك المرحلة في ارض مصر على خريطة العالم السياسية . فمن الجانب الاوربي ادى احتكار « دول البحر المتوسط » تجارة الشرق ، إلى تفوق هذه الدول وازدياد نفوذها . ففي العصر القديم ، تفوق الاغريق والرومان ، وفي العصر الوسيط ، كانت البندقية بالذات تتمتع بمركز ممتاز في البحر الأدرياتيكي وشمال إيطاليا وفي شرق البحر المتوسط ، وكان البنادقة ينقلون التجارة الشرقية إلى المدن الايطالية الشمالية ، ومن هذه تنقل إلى أوربا عبر جبال الألب إلى وسط المانيا أو إلى شمالها ، ثم إلى الأراضي المنخفضة ، مستخدمة نهر الرون ، وبالعكس .

أما بالنسبة لمصر ، فقد كسبت ثروات طائلة بسبب مرور التجارة العالمية بأراضيها ، وإن جعلها ذلك هدفا لأطماع الدول الأوربية ، كما حدث في العصر القديم بالنسبة للأغريق والرومان ، وكما حدث بالنسبة للحروب الصليبية في العصر الوسيط ، التي كان من أهم أغراضها السيطرة على أسواق ومراكز التجارة في الشرق .

يضاف الى ذلك من ناحية الاستراتيجية العالمية ، أن البحر المتوسط بموانيه ودوله وشعوبه ، أصبح مع ارتفاع شأن أوربا الحضاري ، مركز الحركة والصراع في العالم ، وصارت له بالتالي الأهمية الأولى في مياه العالم المعروفة في ذلك الحين .

اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وآثاره السياسية والاستراتيجية :

هذا فيما يتصل بالدور الأول من حركة المد والجزر أما الدور الثاني فيبدأ باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وانتقال التجارة بين الشرق والغرب إلى هذا الطريق الجديد السهل ، الذي يمتاز بأنه طريق بحري من أوله لآخره . فهنا شهد العالم اكبر انقلاب في طريق المواصلات منذ العصر القديم . وانقلبت موازين العالم السياسي المعروف ، وفقدت البندقية ودول البحر المتوسط وموانيه اهميتها ، وانتقلت هذه الأهمية شيئا

---

١ - Schonfield, Hugh J., The Suez Canal, P.4 (Vallentine, Mitchell-London 1969)
٢ - د . مصطفى الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، الجزء الاول ص ١٧ (مطبعة مصر ١٩٥٢)
٣ - Wilson, Sir A.T., Suez Canal P.5
٤ - Ibid

فشيئا إلى الدول الواقعة على المحيط الأطلنطى : إلى البرتغال ، وأسبانيا ، وهولندا ، وإنجلترا ، التى تحتكر فى يدها تجارة الشرق احتكارا تاما .

وبالنسبة لمصر ، تحولت التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى جنوب أفريقيا ، واحتلت « لشبونة » مكان الاسكندرية التى كانت فى عهد البطالمة والرومان والعرب ، قلب هذه التجارة ونقطة الاتصال بين أوربا والشرق ، ولم يلبث ضعف مصر الاقتصادى أن انتقل إلى مركزها السياسى ، ففقدت استقلالها وتحولت إلى إيالة عثمانية .

أما على المستوى الاستراتيجى ، فان البحر المتوسط سرعان ما تحول إلى بحيرة مغلقة ، وانتقل مركز الثقل إلى المحيط الاطلنطى ، ولما كانت الدول الأوربية الواقعة على المحيط الأطلنطى ، هى دول رأسمالية حديثة التكوين القومى ، ويشتد بها شعور العزة القومية ، فان هذا الشعور لم يلبث أن أخذ يدفعها من وراء مصالحها الاقتصادية ، إلى محاولة نشر نفوذها وبسط سيطرتها على الشعوب الأخرى ، التى تخضع لعلاقات اقتصادية متخلفة ، وقد ترتب على ذلك أكبر حركة استعمارية عالمية فى التاريخ ، شملت ثلاث قارات هى : أفريقيا وآسيا والأمريكتين ، وكانت تلك هى أصول ما يعرف الآن بالعالم الثالث .

انتعاش فكرة القناة فى العصر الحديث

على أن هذا الوضع الجديد ، لم يلبث أن استفز لتغييره دول البحر المتوسط ، وبصفة خاصة البندقية وفرنسا . وبالنسبة للبندقية فعندما رأت نفسها مهددة فى تجارتها ، بل وفى قوتها السياسية والعسكرية ، لأن الطريق الجديد كان يتيح للدول الواقعة على المحيط الأطلنطى ، الحصول على البضائع الشرقية بأسعار تقل كثيرا عما يتكلفه التجار البنادقة ، وبيعها فى أسواق أوربا ، بأسعار تقل عن أسعار البنادقة ــ سرعان ما وجدت فى فكرة شق قناة عبر برزخ السويس ، الأمل الوحيد لنزع الأهمية عن طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلنطى ، واستعادة الأهمية التجارية العالمية للبحر المتوسط[٥] . وطبقا لما أورده « فولتير » فى كتابه « عن الأخلاق » ، فان التجار البنادقة ، اقترحوا على حاكم مصر شق قناة على نفقتهم ، تصل النيل بالبحر الأحمر ، ولكنه لم يقبل الاقتراح[٦] . على أن « ويلسون » أورد أنهم الحوا فى شق القناة ، ولكن لم يكن فى وسعهم المخاطرة بتمويلها بأنفسهم ، كما أن السلطان المملوكى لم ير فائدة من شقها[٧] . ويرى المؤرخ الأيطالى « سامارکو Sammarco » أن الحرب المستمرة بين البنادقة والعثمانيين لصد تقدم الغزاة العثمانيين فى البلاد الواقعة فى شرق إيطاليا ، والشكوك التى كانت تساورهم بخصوص وجود فرق بين سطحى البحرين الأحمر والمتوسط ، والخوف من انهيار الرمال فى القناة بسرعة بعد حفرها ، يضاف إلى ذلك عدم رغبة المسلمين فى إعطاء الأجانب فرصة التغلغل فى بلادهم والتدخل فى شئونهم ــ كل هذه الاسباب حالت بين البنادقة وبين تنفيذ هذا المشروع الخطير[٨] .

فرنسا والطريق عبر مصر حتى الحملة الفرنسية

أما بالنسبة لفرنسا ، التى كانت قد استكملت وحدتها القومية مع نهاية القرن الخامس عشر ، والتى أصبحت أكبر دولة أوربية فى البحر المتوسط بشاطئها الجنوبى الهام ، وميناءها الكبير مارسيليا ، فان طريق رأس الرجاء الصالح كان قد نكبها فى تجارتها الخارجية بانتقال تجارة الهند الشرقية إلى يد البرتغاليين أولا ، ثم إلى الاسبانيين بعد استيلائهم على البرتغال ، ثم إلى الهولنديين والانجليز . ويوضح لويس الرابع عشر ، فى تعليماته إلى سفير فرنسا الجديد فى القسطنطينية (دى لاهاى فانتيليه De La Haye Vantelet) فى أغسطس ١٦٦٥ ، هذه الحقيقة جيدا فيقول : إن كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، قد أدى إلى ظفر الانجليز والهولنديين بتجارة الهند الشرقية الواسعة ، وإن « نفس الحاصلات التى استولى عليها الانجليز والهولنديون بسبب دورانهم حول رأس الرجاء الصالح ، كانت قبل كشف هذا الطريق ، تنقل عبر البلاد التابعة لجلالة السلطان ، فيتسلمها الفرنسيون ويوزعونها فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وباقى بلاد أوربا » . واختتم لويس كلامه بالقول بأن طريق رأس الرجاء الصالح جر الخراب والدمار على تجارة فرنسا[٩] .

---

٥ ــ ساماركو ، انجلو : الحقيقة فى مسالة قناة السويس ، تعريب طه فوزى ص ١٩ ــ ٢٠ (المطبعة اليوسفية ١٩٤٠)

٦ ــ Voltaire, Essais Sur Les Moeurs نقلا عن د . مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٢٠

٧ ــ Wilson, op. cit. P.6

٨ ــ ساماركو : المرجع المذكور ص ٢٠

٩ ــ محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، تحت كلمة قسطنطينية ، مجلد رقم ٧ ص ٢٠٢ ، نقلا عن : دكتور مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٣٢

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة اهتمام فرنسا بالطريق التجارى القديم بين الشرق والغرب فى مصر . ومع أن التجار الفرنسيين استطاعوا استخدام طريق رأس الرجاء منذ سنة ١٦٦٤ ومنافسة الانجليز والهولنديين الذين كانوا يتنازعون السيطرة على هذا الطريق البحرى الجديد ، إلا أن هذا التحول لم يصرف انظارهم عن السويس ، كاقصر واحسن طريق . ولذلك كان التجار الفرنسيون ، دون غيرهم ، هم الذين صبروا على الاقامة فى مصر ، رغم سوء معاملة المماليك وارتفاع الجمارك التى كانت تصل إلى عشرين فى المائة[١٠] .

وقد اتخذ اهتمام فرنسا بطريق مصر ثلاثة اشكال :

الشكل الأول — الحصول على امتيازات من الباب العالى لتخفيض الرسوم الجمركية ، لضمان التفوق فى منافسة طريق رأس الرجاء . ثم حمل السلطان على فتح البحر الأحمر ، الذى أوصده فى وجه مراكب الدول الأوربية التى لم تكن تستطيع التقدم فيما بعد ميناء مخا فى اليمن حتى أواخر القرن السابع عشر . وقد استطاعت فرنسا منذ وقت مبكر ، أن تعقد فى عام ١٥٣٥ أولى معاهدات الامتيازات الأجنبية مع السلطان سليمان القانونى ، بعد المعاهدة التى عقدها سليم الأول مع البنادقة فى عام ١٥١٧ ، وأول بنودها : إباحة إقامتهم لأغراض التجارة فى الثغور والمدن التى تحددها الدولة[١١] . وفيما بين ١٦٦٣ و١٧١٥ استطاعت فرنسا أن تتوصل بالفعل إلى امتياز من السلطان بتخفيض الرسوم الجمركية التى تحصل من التجار الفرنسيين من ٢٠ ٪ إلى ٣ ٪ ، ثم حصلت على حق احتكار بيع مصنوعاتها فى مصر . وقد ازداد عدد التجار الفرنسيين ، تبعا لذلك ، حتى بلغ عدد البيوت الفرنسية التجارية أحد عشر ، وخمسين من التجار الفرنسيين ، مقابل هولانديين[١٢] وثلاثة من الأنجليز : اثنان منهم بالقاهرة ، وواحد فى الاسكندرية هو نائب القنصل ، ثم نقص هذا العدد فى سنة ١٧٥٦ ، إلى انجليزى واحد فقط هو القنصل الانجليزى ، الذى طلب إعفاءه من منصبه .

الشكل الثانى من اشكال اهتمام فرنسا بمصر ، شق قناة فى برزخ السويس تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط . وفى عهد لويس الرابع عشر ، أصبح إنشاء هذه القناة من قواعد الدبلوماسية الفرنسية ، وأثير لأول مرة بصفة رسمية مع الباب العالى . ففى سنة ١٦٨٥ انتهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندى جون سوبيسكى Sobieski وطلب إلى سفيره فى القسطنطينية ، جيراردان Gerardin الحصول على موافقة السلطان على شق قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط . ولكن التجار المصريين — كما يقول المؤرخون الفرنسيون — اعترضوا على ذلك حتى يظل احتكار تجارة البحر الأحمر فى أيديهم ، وتذرعوا فى ذلك بالخوف من الخطر الذى يصيب البلاد من العالم المسيحى . وفى نهاية القرن السابع عشر ، كتب سافارى Savary كتابه : « التاجر الكامل » ParFait Negocient وقد قارن فيه بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء مبينا الفرق الهائل فى المسافة ، واقترح إنشاء قناة فى برزخ السويس تمتد من دمياط إلى السويس ، أو من السويس إلى أقرب نقطة فى نهر النيل[١٦] . ومنذ أن كتب سافارى كتابه هذا ، انتقل الاهتمام بمشروع القناة من دائرة الاهتمام الرسمى ، إلى دائرة اهتمام التجار والمهندسين[١٧] . وفى تقرير رفعه القنصل الفرنسى العام فى مصر « دى مابيه » De Maillet إلى سفير فرنسا فى القسطنطينية سنة ١٦٩٨ ، ذكر أن فرنسا لن تستطيع النجاح بدون شق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط ، ونبه حكومته إلى أن الانجليز يعملون على احتلال مصر فى يوم من الأيام لاغلاق طريق البحر الأحمر[١٨] .

الشكل الثالث من أشكال اهتمام فرنسا بمصر ، هو غزو مصر . وقد دعا إلى هذه الفكرة الفيلسوف الألمانى « ليبنتز » LEIBNITZ عام ١٦٧٢ بمشروعه المشهور الذى اقترح فيه إرسال حملة فرنسية لغزو مصر . وقد بناه على أسباب صليبية ، إذ تساءل لماذا « تخسر المسيحية تلك الأراضى المقدسة التى تصل أسيا بأفريقية ، والتى جعلت منها الطبيعة حاجزا بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ومدخلا لبلاد الشرق جميعها ومستودعا لكنوز أوربا والهند ؟ » . ولكن وزير

---

١٠ — انظر دكتور مصطفى الحفناوى : نفس المصدر ص٣٠

١١ — د . السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتلال البريطانى ١٥١٧ — ١٨٨٢ ص ٢٠ — ٧١ (دار النهضة العربية ١٩٧٠) .

١٢ — د . مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٣٨

١٣ — د . السيد رجب حراز : المرجع المذكور ص ٨١ — ٨٢

١٤ — دكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على ص ٦٤ (دار الفكر العربى ١٩٤٨ :

١٥ — انظر دكتور مصطفى الحفناوى : ص ٣٨

١٦ — نفس المصدر ص ٣٩

١٧ — Schonfield, op. cit. P.7

١٨ — د . مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٣٩ — ٤٠

الخارجية الفرنسية ، اعترض بأن أيام الحروب الدينية قد انتهت . وفي كتاب سافارى المشار إليه ، دعا أيضا إلى غزو مصر . فعلى حد قوله : « لو أضحى عاهلنا لويس الأكبر سيدا لمصر ، وهذا ما نرجوه ، فسيتغلب بحرصه وحكمته على الصعاب السابق ذكرها ».[١٩]

ومع أن فرنسا تحولت لبعض الوقت إلى فكرة الوصول إلى الهند عن طريق الخليج الفارسي ، إلا أنها عادت إلى فكرة غزو مصر وإلى مشروع القناة البحرية ثانية ، بعد أن روج لها بعض السياسيين والفلاسفة . فبعد حرب السنوات السبع ، كتب المركيز دارجنسون D'ARGENSON يحرض فرنسا على الانقضاض على الامبراطورية العثمانية ، ويذكر من مزايا مشروعه التجارية العظيمة « إمكان حفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وتكون ملكا مشتركا للعالم المسيحي » ولم يغفل « مونتسكو » فكرة القناة في كتابه : « روح القوانين » ، وكذلك فعل « فولتير » في رسالته « عن الأخلاق » . وعندما ظهرت علامات انهيار الامبراطورية العثمانية ، انتعشت فكرة احتلال مصر في أذهان الساسة الفرنسيين ، وخصوصا الوزير الفرنسي « دى شوازيل De choiseul . وكما يقول فاندال في كتابه « لويس الرابع عشر » ومصر : « منذ أن تناقلت الاشاعات أنباء تداعي قوة المسلمين (العثمانيين) أصبح محتما أن نبحث مسألة نصيبنا في تقسيم الشرق . فطالب بعضهم بجزيرة « كانديد » ، وآخرون تطلعت أنظارهم لتونس . ولما تقدمت جيوش كاترين الثانية (قيصرة روسيا) وراحت تخطو من نصر إلى نصر ، ركز شوازيل اهتمامه على احتلال القاهرة » . على أن دى شوازيل مات قبل أن يحقق أحلامه .[٢٠]

يتضح من ذلك أن المشروعات الفرنسية لغزو مصر ، كانت مقترنة غالبا بشق القناة البحرية ، لسبب بسيط هو أن مجرد احتلال مصر لا يكفي وحده للسيطرة على التجارة بين الشرق والغرب ، وإنما يعود بالحالة فقط إلى ما قبل الانقلاب الذى أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . ولما كانت انجلترا تسيطر على طريق رأس الرجاء ، فلم يكن ثمة من وسيلة لاعادة الأهمية المفقودة إلى الطريق القديم ، إلا عن طريق انقلاب خطير آخر يتمثل في ايجاد طريق « بحرى » بديل من أوله لآخره ، عن طريق حفر قناة في برزخ السويس .

لهذا السبب ، نلاحظ أنه عندما قررت حكومة الادارة في فرنسا ، بعد قيام الثورة الفرنسية ، إرسال حملة إلى مصر بقيادة الجنرال بونابرت ، كانت التعليمات التي أصدرتها له ووقعتها في ١٢ ابريل ١٧٩٨ ، واضحة كل الوضوح وهي : « يستولى جيش الشرق على مصر . وعلى القائد الأعلى أن يشق برزخ السويس ، وأن يتخذ الخطوات اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية أن تستولى على البحر الأحمر استيلاء مطلقا .[٢١]

وهذا يفسر تماما اصطحاب بونابرت معه عددا كافيا من العلماء المختصين لهذا الغرض ، وعلى رأسهم المهندس « لوبير LEPERE لدراسة منطقة البرزخ ، والقيام بأعمال المسح فيها ، واعداد المشروع المنتظر لشق القناة .

فالحملة الفرنسية على مصر ، على هذا النحو ، انما كانت ، بدرجة أساسية ، تستهدف إحداث انقلاب عالمي في طرق المواصلات بين الغرب والشرق ، يعادل في تأثيره الانقلاب الذى أحدث اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وبدون تحقيق هذا الهدف ، ومع سيطرة انجلترا على طريق رأس الرجاء ، وعلى التجارة الهندية بالتالي ، فان الاهداف العالمية للحملة تتضاءل إلى أهداف محلية .

انجلترا والطريق البرى عبر مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر

على كل حال ، فان هذا نفسه ، يفسر موقف انجلترا السلبي من الطريق القديم عبر مصر ثم موقفها الايجابي في معارضة إحيائه ، ومقاومتها المستمرة لمشروعات شق قناة بحرية عبر برزخ السويس .

وبالنسبة لموقف انجلترا السلبي من الطريق القديم ، فلم تكن انجلترا تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت بعيدة عنه[٢٢] وإنما قامت سياستها على أن تكون سيدة البحار حتى يظل طريق رأس الرجاء حرا يجوبه تجارها[٢٣] وقد تمثل هذه الاهمال للطريق القديم ، في إغلاقها قنصليتها بالقاهرة عام ١٦٧٩ حتى عام ١٦٩٦ ثم اعادة إغلاقها في عام ١٧٥٦ حتى عام ١٧٨٦[٢٥] ولذلك نرى أن

---

١٩ ـ نفس المصدر ص ٢٤ ، د . السيد رجب حراز : المرجع المذكور ، وقد ورد به أن تاريخ الاقتراح ١٦٧٦ ، ولكن المراجع الاخرى تشير إلا عام ١٩٧٢ .
٢٠ ـ دكتور مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٤٣ ـ ٤٤
٢١ ـ لاحة بخلعي، حجز خفز،
٢٢ ـ دكتور محمد فؤاد شكرى واخرون : المرجع المذكور ص ٦٤
٢٣ ـ Schonfild, op. cit., P.8
٢٤ ـ دكتور محمد فؤاد شكرى واخرون : المرجع المذكور ص ٦٤ ، ٦٥
٢٥ ـ Marlowe, John, Spoiling the Egyptians P.24

التوفيق قد أخطأ بعض المؤرخين الذين تصوروا اهتماما انجليزيا بالطريق القديم عبر مصر في تلك الفترة ، حتى ذهب بعضهم إلى القول بأن انجلترا « كانت من أولى الدول الاوربية اهتماما بطريق السويس » البرى على حين أنها كانت آخر هذه الدول على وجه التحقيق . وفي الحقيقة اننا يجب أن نفرق بين السياسة البريطانية ، التي كانت على الدوام ضد الاهتمام بالطريق القديم ، وبين موقف بعض التجار البريطانيين ، ومنهم القناصل ، لتخفيف الضرائب على البضائع الهندية عن طريق بعض الاتفاقات ، كما يجب أن نفرق بين اهتمام بريطانيا بالتعامل مع السوق المصرية ، وبين اهتمامها بمصر كمعبر تنتقل عبره التجارة الانجليزية الى الهند ، ثم تعود بالتجارة الهندية . فالغرض الأول هو سبب إقامة قنصلية في مصر سنة ١٥٨٣ ، وأما الاهتمام بالتجارة بين الشرق والغرب ، فقد تركز بصورة ، قاطعة في طريق رأس الرجاء الصالح .

ويمكن فهم موقف بريطانيا الايجابى في معارضة إحياء هذا الطريق (طريق السويس) إذا عرفنا أنها كانت تخشى أن يؤدى إعادة استخدامه إلى تطويره ، عن طريق شق قناة بحرية ، لا تستفيد هي منها بقدر ما تستفيد منها الدول القريبة منها ، والمنافسة لها في تجارة حوض البحر المتوسط ، وهي فرنسا والنمسا ، وبذلك تتهدد مصالحها في الشرق الاوسط . وقد ذهبت في التزامها بهذه السياسة ، الى حد إغلاق طريق السويس في وجه رعاياها أنفسهم . فعندما احتج السلطان على حصول الرحالة الانجليزى جيمس بروس Bruce في فبراير ١٧٧٣ على فرمان من محمد بك أبى الذهب لتأمين التجارة الانجليزية في السويس والقاهرة وعلى عقد حاكم البنغال « وارن هيستنجز » معاهدة مع أبى الذهب لهذه الغاية ، دون الحصول على موافقة الباب العالى ــ وافقت الحكومة البريطانية في مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة « غير المشروعة » على شرط أن يسرى هذا المنع على رعايا الدول الأخرى ، وكتبت إلى جورج بلدوين Baldwin وكيلها في القاهرة سنة ١٧٧٩ ليقضى على كل تجارة غير مشروعة في المراكز التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس .(٢٧)

وقد لقيت هذه السياسة البريطانية معارضة وتحديا من جانب الأفراد البريطانيين ، وكثير من المسئولين والسياسيين ، كما تمثل في المعاهدات السالفة الذكر التي ابرمها « بروس » و « وارن هيستنجز » وقد حاول بعضهم إقناع الحكومة البريطانية بخطر الاعتماد على طريق واحد للتجارة بين الشرق والغرب ، إذ ربما حل محله طريق آخر . فقد كتب الكولونيل جيمس كابر Capper من موظفى شركة الهند الشرقية ، كتابا حذر فيه حكومته « من مصير البنادقة الذين ماتت تجارتهم بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح » وقال إنه اذا قدر لبضائع الهند أن تنتقل إلى الطريق القديم بأثمان أرخص من أثماننا ، فعبثا سنحاول اعتراض المصالح العامة في أوروبا وآسيا .. واذا كان هناك أحد لا يدرك ذلك فانما هو شخص يجهل الكثير عن طبيعة البشر ، ولا يعرف الا القليل عن مبادىء السياسة والتجارة(٢٨)

على أن انجلترا لم تعترف في ذلك الحين بأية فائدة لهذا الطريق سوى في نقل البريد بينها وبين الهند . وقد كان تحت تأثير ادارة الهند India Board of Control التي انشئت في عام ١٧٨٤ ، أن اعادت في سنة ١٧٨٦ فتح القنصلية الانجليزية في مصر ، ليكون غرضها الرئيسى إقامة خدمة بريدية منتظمة بين انجلترا والهند .(٢٩)

الطريق البرى والمتغيرات الدولية في القرن التاسع عشر

ومع بداية القرن التاسع عشر ، كانت صفحة جديدة تفتتح في قصة الطريق القديم عبر مصر ، وفي موقف الدول الكبرى ــ خصوصا فرنسا وانجلترا ــ إزاءه . وبالنسبة لفرنسا ، فان النتيجة الخاطئة التي توصلت اليها جماعة العلماء الفرنسيين التي رافقت حملة الجنرال بونابرت ، وهي ارتفاع سطح البحر الأحمر

---

٢٦ ــ دكتور عبدالعزيز محمد الشناوى : مدينة السويس ومنطقتها في العصر الحديث ، وهو الفصل الثالث من كتاب : السويس ص ١١٦ (الدار المصرية للتاليف والترجمة ١٩٦٦)

٢٧ ــ د . محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع المذكور ص ٦٥

٢٨ ــ Schonfield, op. cit., P.9

٢٩ ــ Marlowe, op. cit., P.24

عن سطح البحر المتوسط بـ ٩٠٩٠٨ أمتار ثم هـزيمة فرنسا فى الحروب النابوليونية ، وتغير المناخ الدولى بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥ ، وفى ظـل تسـويته وأحـلافه المشهورة ـ كل ذلك قد ادى الى التغيرات الآتية :

أولا : اختفاء احلام الغزو والسيطرة على مصر من اذهان الفرنسيين ، وفقدهم الأمل فى الاستئثار بتجارة الهند .

ثانيا ـ تخلى فرنسا عن فكرة حفر قناة السويس ، لصلتها العضوية ـ كما رأينا ـ بفكرة غزو مصر والسيطرة على تجارة الهند .

ثالثا ـ اشتداد الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر ، من جانب الانجليز فى هذه المرة وليس من جانب الفرنسيين ، وذلك كطريق لنقل البريد والمسافرين بين انجلترا والهند وبالعكس ، وليس كطريق تجارى تنتقل عبره التجارة بين الغرب والشرق ـ كما يخطىء الكثيرون لأن أهمية الطريق التجارية لم تكن لتعود ـ كما ذكرنا ـ إلا عن طريق قناة تجارية تنافس رأس الرجاء الصالح .

وقد جاء الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر فى القرن التاسع عشر ، من جانب البريطانيين المقيمين فى الهند . وكنا قد أشرنا إلى فتح القنصلية الانجليزية فى مصر فى عام ١٧٨٦ لتنظيم خدمة بريدية بين انجلترا والهند عبر الطريق البرى . ولكن الحكومة البريطانية ، مالبثت ان اغلقت هذه القنصلية بعد سبع سنوات ، أى فى ١٧٩٣[٣٠] ، ولم تعترف بما توصل إليه القنصل البريطانى جورج بلدوين من معاهدة مع مراد ، لتخوف شركة الهند الشرقية من أى نشاط فى البحر الأحمر ، يهدد احتكارها حول طريق رأس الرجاء الصالح ، فضلا عن أن الفوضى المنتشرة بمصر فى عهد مراد وإبراهيم ، كان من شأنها أن تقلل من قيمة أى اتفاق[٣١] . فلما وقع أكبر انقلاب فى وسائل النقل البحرى باختراع السفن البخارية وتطويرها ، تغير الموقف تغييرا جذريا ، ذلك أن السفن الشراعية قبل ذلك ، لم تكن تستطيع السفر إلى السويس إلا ثلاثة أشهر فى العام ، نظرا لهبوب الرياح الشمالية على خليج السويس ، ولكن بعد اختراع السفن البخارية ، صار فى وسعها السفر بين الهند والسويس طول العام . لذلك ثار الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر من جانب البريطانيين المقيمين فى الهند ، وكان هذا الاهتمام ينصب على نقل البريد والسفر دون نقل التجارة[٣٢] .

لذلك نرى محاولات مثيرة قامت فى ذلك الحين لانشاء خط ملاحى منتظم لنقل البريد بين الهند وانجلترا . فقد تألفت لهذا الغرض منذ سنة ١٨٢٣ لجان فى كل من كلكتا ، وبومباى ، ومدراس فى الهند ، تسمى لجان البخار Steam Committees ، وتم بناء سفن بخارية للعمل بين الهند والسويس ، وبين انجلترا والاسكندرية ، لتبادل نقل البريد عبر مصر . وفى نفس الوقت ، كان توماس واجهورن Waghorn وهو ضابط سابق فى البحرية الهندية يقوم بدور هام فى إبراز مزايا طريق السويس البرى فى نقل البريد والمسافرين بين الهند وانجلترا . وكان قد قدم إلى شركة الهند الشرقية فى عام ١٨٢٣ تقريرا عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة ، ولكن الشركة رفضت العمل بهذا التقرير ، وعندئذ أخذ واجهورن على عاتقه أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ، وقد أثبتت تجربته فى عامى ١٨٢٩ و١٨٣٠ إمكان السفر من لندن إلى بومباى عن طريق مصر فى أربعين يوما ونصف فقط . ولذلك قرر أن يقوم بنفسه بمهمة ساعى البريد . فأرسل إلى رجال الأعمال فى انجلترا كتابا تاريخيا فى سنة ١٨٣٥ ، يخطرهم فيه بأنه سوف يسافر من انجلترا إلى الاسكندرية ، ومنها إلى السويس بطريق البر ، ثم يبحر من السويس إلى الهند عن طريق البحر الأحمر ، ليصل إلى بومباى . وأنه يسره أن ينقل ما يعهد به إليه من خطابات يراد إرسالها بهذا الطريق السريع مقابل خمسة شلنات للخطاب الواحد ، وأنه سوف يقوم بهذه الرحلة سنويا فى شهر فبراير إذا لم يتنظم طريق ملاحى للبريد[٣٣] .

بداية اهتمام بريطانيا بالطريق البرى عبر مصر

على أن الحكومة البريطانية ، كانت فى ذلك الحين تبدى عزوفها عن طريق مصر ، وتفضل عليه طريق الفرات . فبالاضافة الى رغبتها فى أن تقيم لنفسها وجودا على طول الفرات ، لمراقبة التوسع الروسى فى هذا الاتجاه ، فلم تكن تود أن تسهم فى عمل يزيد فى نفوذ محمد على ، ثم ان الدواليب البدالية التى كانت تحرك السفن البخارية ، كانت تجعلها اصلح للانهار

---

٣٠ ـ د . السيد رجب حراز : المرجع المذكور ص ٩٢

٣١ ـ نفس المصدر ص ٨٩ ، د . محمد فؤاد شكرى واخرون : المرجع المذكور ص ٦٥

٣٢ ـ Marlowe, op. cit., P.25

٣٣ ـ Schonfield, op. cit., P.12 ، د . محمد فؤاد شكرى واخرون : المرجع المذكور ص ٦٩

منها للبحار . وفي سنة ١٨٣٥ كانت بريطانيا قد تكونت لها تقريبا سياسة تقليدية ، تقوم على تفضيل طريق الفرات على طريق مصر .

على أن التجربة الفاشلة للبعثة التي شكلتها « ادارة الهند » في بريطانيا ، والتي اعتمد لها البرلمان البريطاني عشرين الف جنيه استرليني ، وكان على راسها الليفتنانت كولونيل تشزني CHASNEY ، لتجربة الملاحة في الفرات بالسفن البخارية ، وتكبدها خسائر تجاوزت المبلغ المعتمد لها وهو ٤٣ الف جنيه ، مما أدى الى التخلى عنها سنة ١٨٣٧ ـ لم يلبث ان فرض واقعة على الحكومة البريطانية ، فاقتنعت ، واقتنعت معها شركة الهند الشرقية ، بفكرة استخدام الطريق البرى عبر مصر .

وقد ترتب على ذلك ، أن عملت السلطات البريطانية في الهند ، على انشاء خط ملاحى بين بومباى والسويس . وكان هذا الخط يتبع شركة الهند الشرقية . وعاد واجهورن ثانية الى مصر سنة ١٨٣٧ كوكيل لشركة الهند الشرقية لتنظيم نقل البريد والمسافرين ، واقامة مخازن الفحم اللازمة للسفن البخارية على طول الطريق . وفيما بين عامى ١٨٣٧ و ١٨٤٠ كان البريد والمسافرون في الطرف الغربى ينتقلون بين « فالموث Falmouth وجبل طارق على ظهر سفن « شركة بواخر شبه الجزيرة » ، ثم بين جبل طارق والاسكندرية ، على متن سفن الاميراليه . أما في مصر فقد انشأت احدى الشركات خطا نهريا في ترعة المحمودية بين الاسكندرية والعطف يتكون من عدد من الصنادل التي تجرها الخيول على الشاطىء كما أنشأ « واجهورن » خطا نهريا آخر بين العطف والقاهرة . وفيما بين القاهرة والسويس انشأ هيل Hill وريفن Ravin خطا منتظما من عربات الركاب التي تجرها البغال بين القاهرة والسويس ، كما أقاما عددا من الفنادق والاستراحات على طول الطريق . وفي سنة ١٨٤٠ أعيد تنظيم « شركة بواخر شبه الجزيرة » لتصبح : « شركة شبه الجزيرة والملاحة البخارية الشرقية » لادارة وتنظيم الخدمة الملاحية على جانبى برزخ السويس بين انجلترا والهند .

ولم تلبث السياسة البريطانية ان اتجهت الى الاستئثار بالنفوذ الاعلى في البحر الاحمر . ففى العام التالى مباشرة لفشل تجربة الفرات ، كان حاكم بومباى البريطانى يحتل عدن سنة ١٨٣٨ ، لتأمين الطريق بين السويس والهند . وعينت بريطانيا لها قناصل في كل من السويس والقصير وجدة ومخا ، وأخذت تبسط نفوذها على بلاد الحبشة ، وتنشىء العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب على شاطىء البحر الاحمر العربى والافريقى . وبذلك أخذ البحر الاحمر يدخل تحت النفوذ البريطانى

ولما كانت شبه الجزيرة العربية تقع في حوزة الحكم المصرى ، وكان النفوذ المصرى يمتد من البحر الاحمر الى الخليج العربى ، فقد كان من الضرورى للمصالح البريطانية ، القضاء على هذا النفوذ . وقد حققت معاهدة لندن ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ هذا الهدف لحد بعيد ، اذ ارجعت مصر الى حدودها الاصلية ، وحرمتها من حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت واقليم أدنه .[٣٤]

على هذا النحو ، يمكننا ان نعتبر اهتمام بريطانيا بالطريق البرى عبر مصر ، انقلابا كبيرا في السياسة العالمية . فحتى ذلك الحين ، وكما رأينا ومنذ الانقلاب الكبير الذى أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أوائل العصور الحديثة ، كان الاهتمام بطريق المواصلات بين الغرب والشرق عبر مصر ، مسألة فرنسية ، وبالتالى كانت فرنسا تمثل خطرا على التجارة الهندية لانجلترا ، بمشروعاتها لغزو مصر وفتح القناة . ولكن الامر انقلب منذ اصبح الاهتمام بطريق مصر ، مسألة انجليزية ، واصبحت انجلترا تمثل الخطر على تجارة فرنسا الهندية . وقد أدرك القيصر نيقولا الاول ماسوف يترتب على هذا الانقلاب من صراع بين انجلترا وفرنسا ، فقال مخاطبا السفير الفرنسى في فبراير ١٨٣٩ : « ان الانجليز يصوبون ابصارهم الى مصر ، والبلد نفسه ضرورى لهم ، لانهم يريدون فتح طريق جديد للمواصلات بينهم وبين الهند ، وقد استطاعوا ان يؤسسوا لانفسهم مركزا في البحر الأحمر والخليج الفارسى ، وسوف ينشب بينكم وبينهم نزاع حول مصر » .[٣٥]

وقد دب النزاع بالفعل بين فرنسا وانجلترا على طريق المواصلات عبر مصر ، كما تنبأ القيصر نيقولا الاول . واتخذ في هذه المرة شكلا يختلف عما كان عليه في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ففى ذلك الوقت ، كانت فرنسا هى التى تهتم بالطريق عبر مصر ، وكانت انجلترا تعارض في احيائه . أما في القرن التاسع عشر ، فقد كانت الدولتان متفقتان على اهمية هذا الطريق ، ولكن النزاع كان حول شكل الاستخدام ، الذى كان يؤثر بالضرورة على مصالح كل دولة ، ففى حين كانت فرنسا تؤيد حفر قناة في برزخ

---

٣٤ - Marlowe, op. cit., chopter 2

٣٥ - Schonfiekd, op. cit., P.14

السويس ، كانت انجلترا تحبذ انشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس . وقد صور « نجريللى » Negrelli فى عام ١٨٤٦ النزاع بين الدولتين على الصورة الاتية :

« ولو أن الدولتين (انجلترا وفرنسا) كانتا متفقتين على ضرورة ايجاد طريق لتقريب المسافة بين أوروبا وبين الهند الشرقية والصين ، الا انهما كانتا اذ ذاك مختلفتين على طريقة المرور خلال هذا البرزخ . فانجلترا التى كان يهمها الاحتفاظ بما انفردت به تقريبا من السيطرة على المحيط الاطلنطى والمحيط الهندى ، ارادت ان يكون الاتصال من جهة البرزخ بوساطة خط حديدى ، أما فرنسا ، فانها كانت ترى ضرورة شق قناة تتسع لمرور السفن الصغيرة والكبيرة المسافرة الى الهند الشرقية والصين » .[٣٦]

وتتضح صورة النزاع تماما ، اذا عرفنا ان شق القناة يعد مشروعا انقلابيا يؤدى الى نقل التجارة برمتها من راس الرجاء الصالح الى طريق مصر ، وهو امر يوافق مصلحة فرنسا ودول البحر المتوسط ، التى سوف تكون بالضرورة اكثر استفادة لقربها من القناة . اما انشاء الخط الحديدى ، فانه يجعل الطريق عبر مصر مساعدا لطريق رأس الرجاء ، يستخدم فقط فى نقل البريد والمسافرين والبضاعة الخفيفة ، بينما تظل العملية التجارية الضخمة بين الشرق والغرب ، عن طريق رأس الرجاء ، وهو أمر يناسب مصلحة انجلترا التى تحتفظ بالسيطرة على المحيطين الاطلنطى والهندى ، ولكنها بعيدة عن القناة .

فى هذا الضوء بالدرجة الاولى ، يمكننا أن نفهم ادوار النزاع بين انجلترا وفرنسا على طريق السويس فى تلك المرحلة التاريخية الهامة . وقد مر هذا النزاع بدورين فى عهد محمد على ، ولم يسفر عن شىء ، ثم مر بدور ثالث فى عهد عباس الأول ، واسفر عن تنفيذ مشروع السكة الحديدية . ثم مر بدور رابع فى عهد سعيد ، واسفر عن انتصار مشروع قناة السويس . وبذلك يكون النزاع قد أسفر عن تحقيق مشروعى الدولتين المتنازعتين على التتابع ، واسفر بالتالى عن وجود نفوذهما على ضفتى النيل ، حتى تهيأت لاحداهما الفرصة ، وهى انجلترا ، للاستئثار بهذا النفوذ فى عام ١٨٨٢ .

محاولة السان سيمونيين الأولى لشق قناة السويس

يبدأ الدور الاول من ادوار التنافس بين مشروعى حفر القناة وانشاء الخط الحديدى ، بالمحاولة التى قام بها اتباع سان سيمون ، الفليسوف الاشتراكى الفرنسى ، فى عام ١٨٣٣ ، لتنفيذ مشروع قناة تصل بين البحرين الاحمر والمتوسط . وكان هؤلاء ، وعلى راسهم الأب انفانتان Enfantin قد كونوا جماعة لاتمام الدراسات التى بدأتها الحملة الفرنسية لوصل السويس بالبحر المتوسط ، وتنفيذ المشروع عن طريق عمل دولى تشترك فيه دول اوروبا . وكان أمل هذه الجماعة ، كما عبر عنه أحد اعضائها وهو « فورنيل Fournel » فى سبتمبر ١٨٣٣ ، ان يؤدى انشاء هذه القناة ، الى تصنيع اوروبا ، « فتصبح انجلترا فى المحل الثانى بعد فرنسا » .[٣٧] وقد وصل افراد هذه الجماعة تباعا الى مصر ، منذ سبتمبر ١٨٣٣ ، واقتصر نشاطهم على دراسة المشروعات السابقة ، ومايتعلق ببرزخ السويس من بيانات تاريخية ، تاركين وضع مشروع للقناة لحين حضورهم الى مصر ، واتمام دراساتهم فى المنطقة التى تشقها القناة .

على ان هذه المحاولة لقيت الاعتراض من جانب السياسيين الانجليز . فكما كتب بايى Bailly الذى اجرى اتصالات فى هذا الشأن فى القسطنطينية مع ممثلى انجلترا ، فان انجلترا كانت تخشى ان يترتب على تنفيذ مشروع القناة ازدياد نفوذ محمد على ، كما كانت ترى أنه من الواجب عليها ، ان تسعى للاحتفاظ بالهند بمنأى عن نشاط فرنسا والنمسا ، لأنه اذا صارت بحار الهند ، بعد شق قناة بين البحرين المتوسط والاحمر ، فى متناول الاساطيل الفرنسية والنمسوية ، فان مركز انجلترا فى الهند ، سوف يكون حرجا ، ومن ثم فان انجلترا لا توافق على مشروع القناة . واذا كانت تبحث فى استخدام طريق الفرات والخليج الفارسى للوصول الى الهند ، فذلك من اجل نقل البريد والانباء ، لا من اجل التجارة التى تقنع بنقلها عن طريق رأس الرجاء .[٣٨] على أنه عندما استشارت الحكومة البريطانية « ادارة الهند » ، اجابت بأنها وان كانت تستبعد احتمال انشاء القناة ، الا انها لاتتوقع نتائج غير مستحبة من تنفيذ مثل هذا المشروع ، ولذلك

---

٣٦ ـ د . مصطفى الحفناوى : المرجع المذكور ص ٧٨

٣٧ ـ نفس المصدر ص ٩٦

٣٨ ـ د . محمود صالح منسى : مشروع قناة السويس بين اتباع سان سيمون وفردينان دى ليسبس (دار الفكر العربى ١٩٧٤)

وكما يقول جون مارلو ، تم ابلاغ محمد على بان حكومة صاحب الجلالة ليس لديها اعتراض على الفكرة .(٣٩)

فى نفس الوقت تقريبا (١٨٣٤) ، ظهرت فكرة انشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس . وكان جالوى بك ، وهو مهندس انجليزى فى خدمة محمد على ، هو الذى اقترح هذا المشروع على الوالى ، وكان قد قام بمسح للطريق بهدف انشاء خطين ، وكان فى تقديره امكانية الانتهاء منهما فى مدى عامين .(٤٠)

على أن فرنسا ادركت ان تنفيذ هذا المشروع بتأييد انجليزية ، سوف يؤدى الى سقوط طريق مصر الحيوى لصالحها فى قبضة النفوذ الانجليزى ، ولذلك — وكما يقول جون اسكندر جالوى — فقد اعترضت على المشروع لاسباب سياسية . ولما كانت انجلترا فى ذلك الحين ، تفضل طريق الفرات ، ولم تكن قد اقتنعت بعد بفكرة إحياء الطريق البرى ، فلذلك لم تحدث مواجهة بين الدولتين .(٤١)

وقد اتخذ محمد على موقفا ماكرا للتخلص من الحرج ، فلما كان هناك ايضا مشروع لبناء القناطر الخيرية مطروحا فى ذلك الحين ، فقد اصبح يتعين عليه المفاضلة بين ثلاثة مشروعات : مشروع حفر القناة الذى دعا اليه السان سيمونيون ، ومشروع الخط الحديدى الذى عرضه جالوى بك ، ثم مشروع القناطر الخيرية . وهنا قرر محمد على عرض المشروعات الثلاثة على المجلس العالى ، وبحث المجلس فى ايام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ يناير ١٨٣٤ هذه المشروعات ، فأيد فورنيل امام المجلس مشروع القناة ، وايد جالوى مشروع الخط الحديدى ، وأيد لينان دى بلفون ، وهو مهندس فرنسى فى خدمة محمد على ، مشروع القناطر الخيرية وانتهى المجلس الاعلى بتفضيل مشروع القناطر الخيرية(٤٢)

على هذا النحو انتهى الدور الاول من ادوار التنافس بين المشروعين بفشل كليهما .

وقد بدأ الدور الثانى فى عام ١٨٤٣ عندما اخذ جالوى (وهو ابن اخ جالوى بك الذى توفى عام ١٨٣٨) يلح على محمد على فى تنفيذ مشروع الخط الحديدى ، وقد استجاب محمد على وأمره بالفعل بانشاء هذا الخط ، ولكنه عدل عن ذلك تحت تأثير

ارتين بك (سكرتير الباشا وترجمانه) . على ان موقف الحكومة البريطانية كان قد تغير عما كان عليه حين كانت تفضل طريق الفرات ، ولذلك فقد ارسل اللورد ابردين Aberdeen وزير الخارجية البريطانية الى القنصل البريطانى العام فى مصر يوم ٣١ اكتوبر ١٨٤٣ يدعوه الى « بذل كل تشجيع مناسب لمثل هذا المشروع المفيد ويقول إنه إذا واجهت المشروع معارضة صريحة أو خفية ، أو اثيرت ضده اية حجج من جانب أى ممثل لدولة اجنبية ، « فعليك ان تشجع الباشا على تنفيذ مشروع يمكن ان يعود بأكبر المنافع على مصر ، ويحقق للعالم اجمع فائدة ضخمة » . ثم عاد وكتب اليه ثانية فى ١٦ اغسطس ١٨٤٤ ، تحت ضغط عائلة جالوى ، يدعوه الى التدخل بشكل غير مباشر .

على أن فرنسا وقفت موقف المعارضة العلنية من المشروع . وكتب القنصل البريطانى « مرى Murray » الى بالمرستون Palmerston يوم ١٩ مارس ١٨٤٤ يخبره بأن فرنسا قد اعلنت معارضتها بحزم ، وانها تلقى فى هذا الموقف مساندة وكلاء دول القارة الاوروبية الاخرى ، الذين هم اكثر اهتماما بمشروع قناة بين شرقى البحر المتوسط والاحمر . وفى الوقت نفسه ، ولما كان المشروع يخفى وراءه نوايا استعمارية ادركها محمد على بسهولة ، فلذلك تم ابلاغ جالوى بأن « صاحب السمو يرفض فى الوقت الحاضر البدء فى المشروع » ، وعزا السبب فى ذلك ، الى « ارتفاع اسعار الحديد » . فاقترح جالوى بناء الخط على نفقته الخاصة « ببعض الشروط » . ولكن الباشا رفض النظر فى اى شرط . وقد ذكر « لابا Labat » ان الانجليز ارادوا الحصول من الوالى على حق انشاء محطات عسكرية على طول الطريق البرى ، لتأمين متاجرهم من اعتداءات العربان .(٤٣)

---

٣٩ – Marlowe, op. cit., p.40

٤٠ – Ibid, P.29

٤١ – د . محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٧٠

٤٢ – نفس المصدر ص ٤٥

٤٣ – Marlowe, op. cit., P37-39

في ذلك الحين ، كانت فكرة القناة تشق طريقها بقوة في أوروبا ، مع تزايد الحاجة إليها ظروف الانقلاب الصناعي ، وتطور التجارة العالمية ، والحاجة إلى استيراد المواد الخام ، وتصدير المصنوعات وتسويقها . ففي إيطاليا ، اعتنق الفكرة ممثلو الدويلات الايطالية ، خصوصا مستشارية تورين ومستشارية نابولي ، كما اهتمت به دولة الكنيسة . وكان مترنيخ ، مستشار النمسا ، من أكبر أنصار الفكرة بحكم إشرافه على السياسة النمسوية والسياسة الايطالية . [٤٤] وكان يعتقد أن تجارة الهند والصين ، يمكن جلبها عن طريق البحر الأحمر الى البحر المتوسط ، بدلا من الدوران حول الرأس ، وبذلك تصبح « تريستا » مركزا عظيما للتجارة بين آسيا وأوروبا . [٤٥] وفي « ليبزج » بالمانيا تألفت عام ١٨٤٥ جمعية عرفت باسم « جمعية ليبزج » لدراسة إمكانيات حفر قناة في مصر ، تسمح بمرور السفن من جميع الأحجام ، وقد أشارت هذه الجمعية في تقريرها ، الى المزايا التي تعود على أوروبا عموما ، وعلى ألمانيا خصوصا ، من شق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط ، لأن فتح طريق السويس سوف يؤدي إلى تدفق متاجر الشرق على موانئ البحر المتوسط وبحر الأدرياتيك ، فيوفر على المصانع الألمانية استيراد المواد الخام عن طريق انجلترا ، وبذلك « تصبح المصانع الألمانية أقرب إلى أسواق الهند الشرقية والصين من المصانع الانجليزية » ، وتستغني عن وساطة انجلترا سواء في إستيراد المواد الخام أو في تصدير المصنوعات وتسويقها . وكان « لينان دي بلفون » ، المهندس الفرنسي الذي يعمل في خدمة محمد علي ، قد وضع مشروع إنشاء قناة مباشرة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر في عام ١٨٤٠ (وهو المشروع الثاني) على أساس وجود فرق بين مستوى البحرين . [٤٦]

في ظل هذا المناخ ، وعلى أساس هذه المشروعات ، استأنف السان سيمونيون نشاطهم على أسس تختلف عن الأسس التي اتخذوها في المرة السابقة ، وبالاستفادة من أخطائهم السابقة ، وذلك باظهار أن الاهتمام بالمشروع ليس مقصورا على الفرنسيين . ففي ٢٨ يونية ١٨٤٥ قدم الأب أنفانتان مذكرة إلى أهم البيوتات التجارية والمالية في فرنسا والنمسا ، يقترح فيها تشكيل جمعية عالمية لتنفيذ مشروع القناة . وفي شهر نوفمبر ١٨٤٦ استطاع تكوين « جمعية دراسات قناة السويس » من كبار العلماء ورجال المال والسياسة من مختلف البلدان ، وقد اتخذت مقرها في باريس ، وتكونت من ثلاث مجموعات على أسس قومية : مجموعة نمساوية إيطالية يشرف عليها المهندس نجريللي ، ومهمتها دراسة ساحل البحر المتوسط واختيار مدخل مناسب للقناة . ومجموعة فرنسية يشرف عليها المهندس تالابو Talabot ومهمتها دراسة منطقة برزخ السويس . ومجموعة إنجليزية يشرف عليها المهندس ستفنسون ، Stephenson ومهمتها دراسة ميناء السويس . وقد سافرت المجموعتان الأوليان إلى مصر تباعا في مارس وسبتمبر ١٨٤٧ . أما المجموعة الانجليزية ، فاعتذرت عن الحضور إلى مصر ، بحجة توفر الأبحاث الخاصة بميناء السويس في محفوظات الأميرالية الانجليزية في لندن ، وفي مكاتب شركة البواخر الشرقية . ولم يلبث ستفنسون أن عاد إلى مصر بعد بضع سنوات ، لا لتنفيذ مشروع القناة ، وإنما لتنفيذ مشروع السكة الحديد ! [٤٧] وعلى هذا النحو ، كانت المصالح الاقتصادية الوطنية لكل مجموعة ، تجنح بأعضائها إلى الوجهة التي تتفق مع هذه المصالح .

وقد استطاعت الأبحاث التي قامت بها مجموعتا تالبو ونيجريللي ، التوصل إلى نتائج هامة فيما يتعلق بامكان تنفيذ مشروع القناة ، فقد أسقطت تلك النظرية التي سادت منذ القدم ، بوجود فرق في مستوى سطح البحرين . ومع أن بعضهم كان قد توصل إلى هذه النتيجة من قبل ، مثل البارون دي فالدنر ، الذي أثبت أن تلك النظرية ليست إلا « شبحا صوره الجهل » ، وأنها لم تكن إلا « أسطورة باطلة » [٤٨] ومثل الكابتن تشيزني ، الذي وصل في سنة ١٨٣٠ إلى الرأي الصحيح ، بأنه ليس هناك فرق بين السطحين [٤٩] إلا أن تلك النتائج لم تكن حاسمة .

على كل حال ، فكما انتهت محاولات الانجليز بشأن الخط الحديدي إلى لاشيء ، فكذلك انتهت محاولات « جمعية دراسات قناة السويس » لاقامة القناة إلى لاشيء أيضا . فالى جانب قيام الثورات في فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا عام ١٨٤٨ ، مما عطل نشاط الجمعية ، فان التنازع بين إنجلترا وفرنسا على تنفيذ المشروعين ، قد أدى إلى تعطيلهما معا . فقد أرسل اللورد بالمرستون إلى القنصل البريطاني العام

---

٤٤ – ساماركو : المرجع المذكور ص ٢٣ – ٢٨

٤٥ – Marlowe, op. cit., P.42

٤٦ – د . محمود صالح منسي : المرجع المذكور ص ٩٤ – ٩٥ – ٧٩

٤٧ – Marlawe, op. cit., P.41

٤٨ – Schonfield, op. cit.,

٤٩ – Marlowe, op. cit., P.30

هذا المشروع (القناة) من نفقات باهظة ، واستحالته العملية ... وأن الأشخاص الذين يضغطون على الباشا بمثل هذا المشروع الوهمي ، إنما يفعلون ذلك لصرف اهتمامه عن الخط الحديدي ، الذي هو أكثر عملية وأقل نفقة نسبيا [٥٠] . وفي نفس الوقت ، كان قنصل فرنسا العام في مصر ، وهو « بارو » Barrot يبلغ محمد علي أنه إذا قدر لمصر أن تصبح طريقا عظيما بين أوروبا والهند ، فينبغي أن تخترق هذا الطريق قناة تمر منها دول أوروبا جميعا ، وتديرها هذه الدول بطبيعة اشتراكها فيها ، فذلك خير لها من بناء سكة حديدية ، تجعل المرور في مصر احتكارا لانجلترا ، لأن هذا معناه وضع هذا الطريق في يد دولة تتحرق شوقا لامتلاك مصر ، ولن تتأخر عن أن تحول عقد الامتياز هذا الى ذريعة تحقق بها أغراضها .

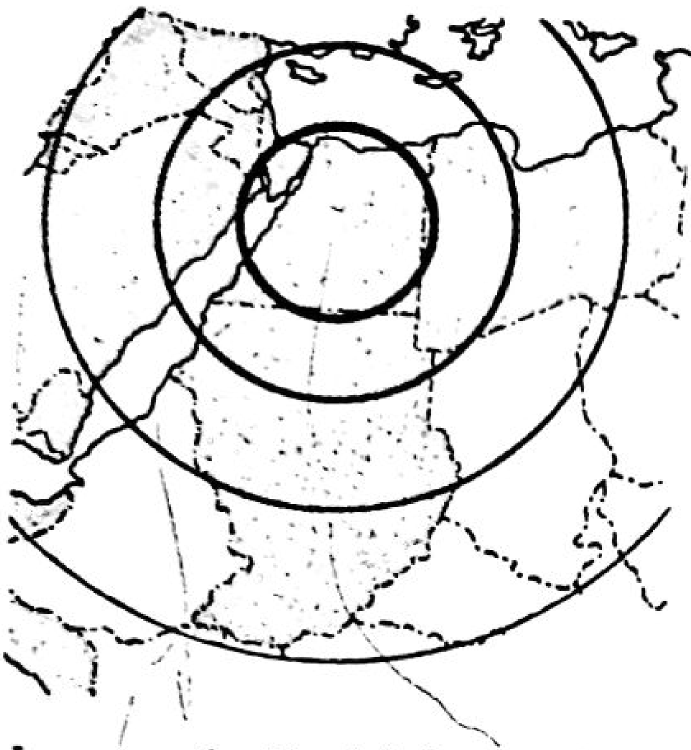
ولما كان محمد علي يدرك أطماع الدولتين ، فقد استغل تنافسهما وتنازعهما في إحباط كل من المشروعين . وقد كتب « بارو » يصف موقف محمد علي وصفا دقيقا فقال : « إنه ليغبط نفسه ، لأنه يستطيع أن يعتمد على انجلترا في رفض القناة ، وعلى فرنسا والنمسا في رفض السكة الحديد . [٥١]

تنفيذ مشروعي السكة الحديد وقناة السويس

وبموت محمد علي عام ١٨٤٩ واعتلاء عباس الأول العرش ، تبدأ صفحة جديدة في الصراع الدولي على طريق المواصلات عبر مصر . ففي عهد عباس ، يكسب الانجليز الجولة الأولى ، ببناء السكة الحديدية ، وبذلك رجحت كفتهم على كفة الفرنسيين ، ولكن في عهد سعيد ، يكسب الفرنسيون الجولة الثانية بحصول فرديناند دي ليسبس على عقد امتياز قناة السويس الأول في نوفمبر ١٨٥٤ ، ثم عقد الامتياز الثاني في يناير ١٨٥٦ ، ثم ببدء الحفر في القناة في ٢٥ أبريل ١٨٥٩ وافتتاحها رسميا في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ .

الآثار السياسية والاستراتيجية لحفر القناة

أولا – على مستوى الصراع الانجليزي والفرنسي : ظلت انجلترا منذ إبرام عقد الامتياز الأول في سنة ١٨٥٤ إلى موت بالمرستون في سنة ١٨٦٥ (وهي مدة كان يشغل في معظمها منصب رئيس وزراء بريطانيا) تقف موقف المعارضة في إصرار من القناة . وقد اعتبرها بالمرستون « دسيسة فرنسية مرسومة لفصل مصر عن الامبراطورية العثمانية وفرض الحماية الفرنسية عليها ، وإتاحة الفرصة للفرنسيين لمهاجمة المصالح البريطانية شرق السويس بشكل فعال ، في



حالة قيام حرب مع انجلترا . وكان يدافع عن وجهة نظره بالاشارة إلى تقوية تحصينات الاسكندرية على يد فرنسي هو : جاليس بك ، حسب خطط أعدت في باريس . وكذلك بناء قناطر الدلتا على يد مهندس فرنسي آخر . وقد خرج في تلك الأثناء بفكرة غريبة ، هي أن الفرنسيين لم يصمموا القناطر من أجل الري ، وإنما لتكون منشأة عسكرية يمكن عن طريقها إغراق الدلتا في حالة وقوع غزو تركي أو بريطاني .

على أن بالمرستون ، مع ذلك كان يملك البصيرة النافذة ليدرك أن الفرنسيين « كانوا يبالغون في تقدير المزايا السياسية التي تعود عليهم من إنشاء القناة » . وعلى حد قوله : « إذا كانت انجلترا متفوقة في البحار ، فمن الممكن أن تستطيع الافادة من القناة بدرجة أكبر مما يفيد الفرنسيون » .

وفي الواقع أن انجلترا كانت هي التي اقتطفت ثمرة كل الجهود الفرنسية لحفر القناة . فقد استطاعت الارتباط بالقناة ارتباطا ماليا قويا ، عن طريق شراء أسهم الخديوي اسماعيل ، واعتبرت لذلك أن مصر أصبحت من مناطق النفوذ التي تحرص عليها . ولم يلبث أن جر ذلك إلى التدخل المالي ، ثم السياسي والعسكري الذي أدى إلى الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، والسيطرة العسكرية على القناة بالتالي .

ثانيا – على المستوى الاستراتيجي العالمي ، أصبحت قناة السويس جزءا من خريطة العالم الطبيعية والسياسية والاقتصادية . فقد وصلت بين بحرين ،

---

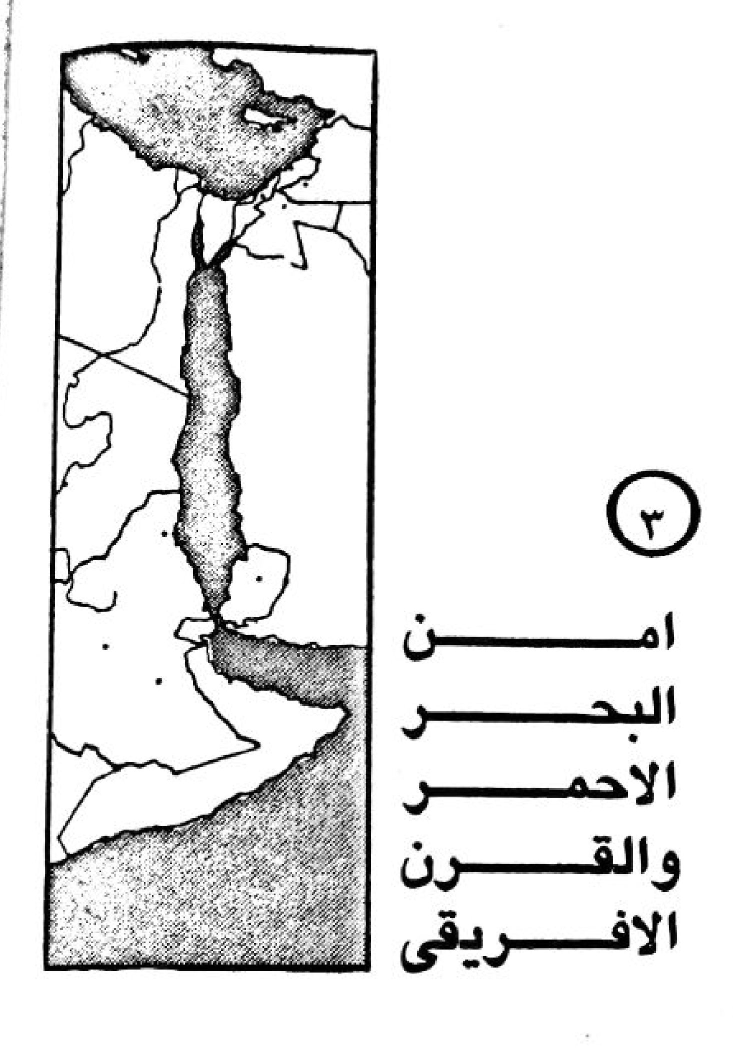
٥٠ – Ibid, P.39-40

٥١ – Schonfield, op. cit.,

وفصلت بين قارتين ، بكل مايمكن أن يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وعسكرية . فمن الناحية الاقتصادية ، عجلت بالثورة الصناعية في دول أوروبا والبحر المتوسط ، بعد أن أصبحت هذه الدول قريبة من مصادر المواد الخام وأسواق التصدير في أسيا وأفريقيا ، مما أتاح لها فرصة التحرر من الوساطة الانجليزية في استيراد هذه المواد وتصدير المصنوعات . وقد تعززت الأهمية الاقتصادية للقناة بعد تفجر بترول الشرق الأوسط ، فقد أصبحت القناة هي الشريان العالمي الرئيسي الذي تمر منه هذه السلعة الاستراتيجية الخطيرة .

أما من الناحية العسكرية ، فقد أصبحت القناة مركز الثقل الاستراتيجي والعسكري في الصراع العالمي ، بعد أن أصبحت تسيطر عليها بريطانيا ، وظلت تحتفظ بهذه الأهمية لمدة تقرب من ٧٠ عاما ، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وما تلاها من انقسام العالم إلى كتلتين رأسمالية واشتراكية ، وظهور الحرب الباردة بما تميزت به من أحلاف وقواعد عسكرية ، حيث انتقلت استراتيجية الدول الغربية ، وهي التي كانت تتخذ مصر محور ارتكاز في كل سياسة عسكرية دفاعية أو هجومية في الشرق الأوسط في الحربين العالميتين ، إلى الحزام الشمالي الذي يطوق حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية ، والذي يمتد من تركيا إلى باكستان ، موصلا بين حلف الأطلنطي وحلف جنوب شرقي آسيا .

ثالثا - استرد موقع مصر بحفر قناة السويس أهميته التاريخية العالمية ، كأقرب طريق بين الغرب والشرق . ولقد رأينا كيف أن الحاجة إلى هذا الطريق ، ظلت قائمة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، على الرغم مما أحدثه هذا الاكتشاف من انقلاب في طريق المواصلات . ولعل هذه الحقيقة التاريخية ، أن تكون ردا على كل تشكيك في مستقبل قناة السويس وأهميتها للمصالح الاقتصادية العالمية ، وقيمتها الاستراتيجية الدولية . فاذا كانت حركة المد والجزر التاريخية بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح ، قد أعادت إلى طريق رأس الرجاء أهميته بعدوان ٥ يونيه ١٩٦٧ وما ترتب عليه من آثار ، فان هذه الأهمية ، تكون قد عادت إلى قناة السويس بقرار إعادة فتحها في ٥ يونيه ١٩٧٥



٣

أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي

د . نبيل احمد حلمي

تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية البحث عن أمن البحر الأحمر وعروبته ، وتعاون الدول المطلة عليه ، لتحقيق أمن هذه المنطقة . وهذا يدعونا للتساؤل ، عن الدوافع التي فجرت هذه الأهمية ، بالرغم من أن استخدام هذا البحر ، يرجع إلى ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد .

تاريخ البحر الأحمر وجغرافيته

إذا استعرضنا سريعا تاريخ البحر الأحمر القديم ، فاننا نجده أحد البحار الدولية الهامة ، فهو منخفض أرضي ، يفصل بين كتلتين من القشرة الأرضية ، وهما كتلة شبه الجزيرة العربية ، وكتلة شمال افريقيا ، مكونا شريطا مائيا ، يمتد من السويس جنوبا ، إلى حوالي ١٣٠٠ ميل (٢١٠٠ك . م) حتى مضيق باب المندب ، الذي يصل بينه وبين خليج عدن ، ومن ثم إلى المحيط الهندي . ويبلغ متوسط عرض حوالي ١٩٠

ميلا بحريا ، ويصل أقصى عرض له ، إلى حوالى ٢٣٠ ميلا . كما تبلغ مساحته حوالى ١٦٩٠,٠٠٠ ميل مربع (٤٣٨٠٠٠ كيلو متر مربع) ، تحيط به من الجانبين ، سلاسل من الجبال .

وقد اكتسب البحر الأحمر اسمه ، من المتغيرات اللونية . فبالرغم من أن لونه عموما أزرق مخضر إلا إنه تتكاثر فيه كثير من الطحالب ، التى تكسبه لونا محمرا بعد موتها .

ونعتقد أن أهم ما يتميز به البحر الأحمر ، وما يعطيه أهمية ، هو موقعه الجغرافى ، بالرغم من أن مياهه ، من أشد مياه البحار ملوحة وحرارة ، وكذلك تنتشر فيه الصخور والشعاب المرجانية ، التى تعوق الملاحة فيه ، إلا للملاحين المدربين والدارسين لمناطق البحر الأحمر وتضاريسه ، حيث تنتشر هذه العوائق الملاحية ، ولا يبقى إلا قناة صالحة للملاحة فى وسطه ، وتسير متوازية مع شاطئيه . كما أن شكل سواحله فى الشمال ، لم توفر له إلا قليلا من الموانى ، الطبيعية . واما فى الجنوب ، فنجد أن ضيق المجرى الملاحى ، قد جعل من الصعب ، الحصول على تسهيلات مرفئية .

ومن أهم موانى البحر الأحمر فى شمال أفريقيا ، تقع موانى القصير فى جمهورية مصر العربية ، وبورسودان فى جمهورية السودان ، ومصوع فى أريتريا وفى الضفة الشرقية ، نجد موانىء جده بالمملكة العربية السعودية ، وهو الميناء التقليدى ، الذى يدخل منه الحجاج كل عام . ونجد فى اليمن ميناء حنحلا فى الحديدة ، علاوة على ميناء شحن البن القديم ، وهو ميناء المخا .

أهمية البحر الأحمر التاريخية :

ظهرت أهميته التاريخية ، كممر للملاحة التجارية منذ ٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، فقد استعمل كطريق للتجارة . ومن المرجح انه قد وضحت معالمه على الخرائط سنة ١٥٠٠ قبل الميلاد ، حتى قامت الملكة المصرية حتشبسوت ، بالابحار عن طريقه ، فى ذلك الوقت ، ثم اتى بعد ذلك الفينيقيون ، واستكشفوا شواطئه ، اثناء استكشافهم البحرية لأفريقيا من ٦٠٠ سنة قبل الميلاد تقريبا .

وقد استدعت اهمية ربط العلاقة بين البحر الأحمر والبحر الأبيض ، كاقصر الطرق للتجارة الشرقية ، انتباه الكثيرين .. فنجد أنه قد حفرت قناة بين البحر الأحمر ونهر النيل ، لتسير فيها التجارة ، متجهة إلى البحر الأبيض بعد ذلك ، وقد جفت هذه القناة فيما بعد . وكذلك كانت تنقل البضائع على ظهور الدواب ، من موانىء القصير وسواكن ، على الضفة الغربية للبحر الأحمر ، إلى نهر النيل ، فى طريقها بعد ذلك إلى البحر المتوسط . ومع ذلك ، فانه لم يبدأ فى الاتصال المباشر بين البحرين ، إلا منذ شق قناة السويس عام ١٨٦٩ .

بدء التطلعات السياسية على منطقة البحر الأحمر :

نتيجة لأهمية البحر الأحمر الاستراتيجية ، كانت الدول الواقعة عليه ، وخاصة على مداخله ومخارجه ، محلا للتطلعات الاستعمارية . فقد قامت الدول الاستعمارية بتقسيمها فيما بينها ، لتكون لها يد على جزء من هذا البحر الاستراتيجى . ولذلك فاننا نجد الاستعمار فى البلاد المطلة على البحر الأحمر ، غريبا فى أنه يمثل عناصر كثيرة مختلفة . فنجد أن بريطانيا قد فرضت حمايتها على عدن ، ثم حولتها إلى مستعمرة فيما بعد ، لكى تتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر ، وكذلك احتلالها لمصر ، وبذلك تكون قد تحكمت فى المدخلين الجنوبى والشمالى .

وفى نفس الوقت ، نجد أن فرنسا ، قامت بتشغيل وإدارة قناة السويس ، علاوة على احتلالها منطقة جيبوتى وما يجاورها فى الجنوب ، وتحويلها إلى الصومال الفرنسى . وبهذا تشارك بريطانيا فى سيطرتها على المدخل الشمالى والجنوبى للبحر الأحمر .

ومع هذا ، لم تكن هاتان الدولتان العظميان ، هما أطراف الصراع فقط ، بل نجد أن إيطاليا أيضا ، قد شعرت بأهمية هذه المنطقة ، وقامت باحتلال الصومال ، علاوة على أريتريا ، ليكون لها نفوذ فى هذه المنطقة الاستراتيجية .

الاتجاهات السياسية الحالية فى منطقة البحر الأحمر :

تطور الوضع فى منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقى ، فى الفترة الأخيرة ، تطورا خطيرا وذلك بتحرك سوفيتى فى اثيوبيا ، بهدف السيطرة على الصومال ، التى ساءت علاقتها مع السوفييت ، وقامت بطرد خبرائه من بلادها . فهل كان هذا التحرك السوفييتى ، يهدف إلى السيطرة على الصومال ، وهى البوابة الجنوبية للبحر الأحمر ، ومن ثم سيكون وسيلة للضغط على السودان ومصر ، والدول المنتجة والمصدرة للبترول فى الخليج العربى .

لقد كانت أهم مناطق المعارك فى منطقة القرن الأفريقى ، هى بالأحرى فى أريتريا وفى الصومال الغربى ، الذى اتخذ اسم أوجادين . وهذا الاسم مستمد من اسم القبيلة التى تسكنه .

وبالنسبة لمنطقة اريتريا ، فاننا نجد أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، التى انتهت بهزيمة إيطاليا فقد طالبت إثيوبيا باستعادة المناطق التى فقدتها فى أريتريا

والصومال الايطالى ، ولكن امريكا تقدمت بمشروع قرار بالامم المتحدة . وقد صدر بالفعل فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ برقم ٣٩٠ ـ ١ ـ ٥ ، بإقامة نظام فيدرالى بين ارتيريا واثيوبيا ، وبموجب هذا القرار تحقق حلم إثيوبيا فى العثور على منفذ إلى البحر الاحمر .

ولكن الامبراطور هيلاسيلاسى ، سرعان ما تحلل من هذا النظام ، فقام فى عام ١٩٥٨ بإلغاء العلم الارتيرى ، وإلغاء شارات الحكومة والشرطة الارتيرية . وفى ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ قام ممثل إمبراطور إثيوبيا ، بدعوة اعضاء الجمعية التشريعية الارتيرية ، ومعهم اعضاء الحكومة ، ثم قام بتطويق مبنى البرلمان بالجيش الاثيوبى ، واعلن نهاية النظام الفيدرالى ، مما دفع الوطنيين الارتيريين ، إلى بدء الكفاح المسلح . وقد تأسست فى ١٩٦١ جبهة تحرير ارتيريا .

ومع هذا ، فاننى ارى إنه لابد للدول العربية من ان تدرك اهمية استقلال ارتيريا عن الدولة الاثيوبية ، لانها جزء من الامة العربية . فاذا استعرضنا تاريخ ارتيريا نجد ارتباطها بالعرب ، منذ ان كانت تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية ، التى كانت تضم معظم الدول العربية . ولذلك فانه لابد ان تتقدم إحدى الدول العربية ، بطلب إلى الأمم المتحدة ، لاجراء حق تقرير مصير لهذا الاقليم الارتيرى .

واما بالنسبة للنزاع الصومالى الاثيوبى ، فانه لابد من الاشارة ، إلى العلاقات الصومالية السوفيتية . فقد تقدم السوفييت منذ عام ١٩٦٤ بمناصرة الصومال ، بكل الوسائل ، ومنها مساعدة عسكرية ، لاقامة جيش صومالى قوى ، قادر على مواجهة الأطماع الاثيوبية على الأراضى الصومالية . ولقد كان الصومال فى حاجة لأن يضع يده مع اى طرف يمده بالسلاح والعتاد ، لمواجهة المشاكل التى نشأت بسبب الحدود الصومالية الاثيوبية ، وخاصة عام ١٩٦٤ . وقد استعان الصومال بخبراء عسكريين سوفييت ، كما وقع مع الاتحاد السوفيتى ، معاهدة صداقة صومالية سوفييتية .

ومع هذا لم تغفل عينا السوفييت عن إثيوبيا ، لانها حليف افضل بكثير من غيرها من بلاد المنطقة ، خاصة وإنها يمكن ان تكون قوة لا بأس بها فى هذه المنطقة ، وتساعدها فى ذلك عدة عوامل ، من اهمها ، الكثافة السكانية التى تقدر بـ ٥٠ مليون نسمة ومساحتها ، وغير ذلك كله ، مما يمكن ان يكون له فى المستقبل ، الأثر الاستراتيجى القوى فى هذه المنطقة الهامة . وقد حانت بالفعل الفرصة ، بانتهاء حكم الامبراطور هيلاسيلاسى ، واستيلاء القوات العسكرية الصومالية على الحكم ، ومن ثم ، فقد ساند السوفييت النظام الاثيوبى الجديد ، ثم أعلنوا استعدادهم لاعادة تجهيز الجيش الاثيوبى بالسلاح السوفييتى ، بعد ان تعثرت اتفاقات السلاح ، التى كان قد إتفق عليها مع الولايات المتحدة ، بسبب الاتجاه اليسارى المتشدد للعهد الاثيوبى الجديد .

ومع هذا وبالرغم من الخلاف على الحدود بين كل من الصومال واثيوبيا فقد حاول السوفييت ان يقيموا علاقات طيبة بين كل من إثيوبيا والصومال . فقام الرئيس السوفييتى السابق بودجورنى فى مارس ١٩٧٧ بزيارة إلى مقديشيو واديس ابابا ، وحاول التنسيق بين كل الجهات بأن طالب الصوماليين بأن يحصروا مطالبهم على الصومال الغربى ، وخاصة منطقة اوجادين وان يقيموا اتحاداً فيدرالياً ، يضم الصومال واثيوبيا وعدن ، ويتم بعد للاتحاد السوفييتى ، إنهاء خلافات الحدود القائمة بين دول المنطقة . وقد تكرر هذا الطلب فى اجتماع بين منجستو هيلا ماريام وسياد برى وسالم ربيع مع فيديل كاسترو فى عدن . ولكن لم يفض هذا الاجتماع إلى اية نتائج إيجابية فى نزاعات القرن .

ثم بدأ الصومال بالمناداة بحق تقرير مصير الصومال الغربى . واتجه الرئيس سياد برى عدة مرات إلى الاتحاد السوفييتى طالباً تأييده ومساندته ولكنه لم يلق اية مبادرة إيجابية على مطالبه بالرغم من إشتعال الموقف على الحدود . ثم اقام الاتحاد السوفييتى جسراً جوياً من ليبيا لتزويد إثيوبيا بالاسلحة كما اقام جسراً جوياً ، وآخر بحرياً ، لنقل المعدات والاسلحة الكوبية وقوات من دول حلف وارسو واليمن الديمقراطية الشعبية .

ولذلك وفى ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ قرر الصومال طرد الخبراء السوفييت والغاء معاهدة الصداقة السوفيتية الصومالية . وقد وضعت هذه الخطوة البلدين وجهاً لوجه واسفر الاتحاد السوفييتى عن وجهه الحقيقى فى تأييده ومساندته لاثيوبيا .

ونجد ان تأييد الحكومة الصومالية لجبهة تحرير الصومال الغربى يبدو طبيعياً ومنطقياً . فالصومال تربطه مع إقليم الصومال الغربى ، روابط تاريخية قوية . ونجد ان ابناء الصومال الغربى يمثلون كثيراً من المناصب الرئيسية فى الحكومة الصومالية ، وكذلك فى القوات المسلحة .

ومع كل هذا فان الصومال قد ايد جبهة تحرير الصومال الغربى ، وارسل قوات تدعمها وتعززها ، وقد قامت بحرب ضد إثيوبيا وعلى ذلك فان الوضع الطبيعى المنتظر ، هو ان الصومال ، سيحصل على تأييد الغرب بصفة عامة وامريكا بصفة خاصة . ومع ذلك فإن امريكا لم تتدخل بشكل إيجابى ، مثل التدخل السوفييتى المؤيد لاثيوبيا .

ولكن هذا يصل بنا إلى التساؤل التالى : وهو ماذا كان دور القوة العظمى الاخرى ، وهى امريكا من

التدخل الشيوعى السوفييتى الكوبى فى هـذه المنطقـة وهل تدخلت إيجابيا فى ذلك أم مـاذا فعلت وخـاصة فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ؟

إن الموقف الامريكى فى هذا النزاع قد اثار كثيرا من علامات الاستفهام . وقد كثرت الاراء فى تحليل الموقف الامريكى ورجح بعضهم ، أن امريكا وروسيا قد اتفقتا على هزيمة الصومال ، وتدعيم إثيوبيا لعـدة أهـداف منها أن كلا من الدولتين ، تـطمعان فى السـيطرة على الامبراطورية الاثيوبية الكبرى ، التى تشـمل المناطـق المتنازع عليها المجاورة لها . وكذلك أن لا تصبح منطقة البحر الاحمر ، منطقـة عربية كاملة تسـهم فى وضـع إسـتراتيجية عربية قـويه فى البحـر الاحمـر والمحيط الهندى ، مما قد يهدد مصالح الدولتين العـظميين على السواء .

وقد ظهرت أراء ترى أن أمريكا تجد فى وجـود دولة شيوعية قوية بـالقرب مـن الدول العـربية المصـدرة للبترول ، ما يجعل هذه الدول تخشى العدو السوفييتى ، ومن ثم تعتمـد اعتمـادا أكثـر واكثـر على الولايات المتحـدة ، سـواء فى سـياستها ، أو فى تسـليحها العسكرى .

وحتى الان لا يبدو فى الافق ما يشير إلى أن الولايات المتحدة قد تبدأ دورا إيجابيا لايجاد تسـوية سـياسية عادلة من الاطراف المتنازعة إذ يبدو أن اتفـاق الوفـاق الامريكى السـوفييتى ، مـازال يحـكم ردود الفعـل الامريكية فى منطقة افريقيا وخاصة فى القرن الافـريقى ومنطقة البحر الاحمر .

ومع هذا فاننا يجب ألا نغفـل الاهمية الاقتصـادية للقرن الافريقى ، والاكتشـافات الحـديثة فيه . فـان أعمال التنقيب على الساحل الصومالى دلت على وجود كميات كبيرة من البترول تحت بـاطن الارض حتـى إن بعضهم ، قرر أن الصومال والمنطقة المجاورة تعوم على بحيرة من البترول ، ولكن شركات التنقيب لا تـريد أن تقوم فعلا بالبحث الجـدى ، إلا بعـد أن يتضـح اللون السياسى الحقيقى للصومال .

ويزيد من اهمية الصومال الاقتصادية بصفة خاصة ما توصلت اليه الاستكشافات من وجود موارد عظيمـة لليورانيوم . وهناك مفاوضات تجرى الآن مع الحكومة الصومالية ، لاستغلال هذا اليورانيوم الكامن بـالقرب من العاصمة مقديشيو .

أمن البحر الاحمر وإسرائيل :

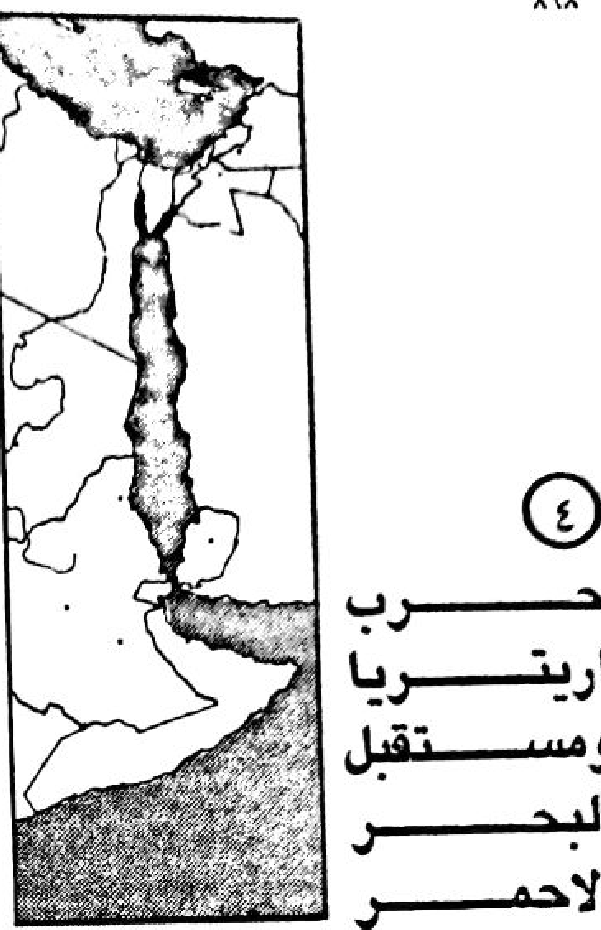
يجب الا نهمل الدور الاسرائيلى الكبير ، الذى تلعبه فى مشاكل البحر الاحمر . ومن المؤكد أن إسرائيل تقوم بدور رئيسى وخـطير فى إشـعال الخـلافات فى هـذه المنطقـة ، لان تحقيق عروبـة حقيقية للبحـر الاحمـر سيدمر أمـال إسرائيل فى الاسـتفادة مـن عدة نواح ، سواء كانت عسكرية او اقتصادية او سياسية .

فمن الناحية العسكرية فاننا لا يمكن أن ننسى الدور الهام الذى قام به إغلاق بـاب المندب فى جنوب البحـر الاحمر والذى قامت به القوات البحرية المصرية خـلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ضد اسرائيل .

ومن الناحية الاقتصادية فان السيطرة العـربية على باب المندب وعلى البحر الاحمر ، وتحـويله إلى بحيرة عربية سـتقلل مـن أهمية ميناء إيلات وخـاصة بعـد التكاليف الباهظة التى تكلفتها إسرائيل فى إنشاء خـط الانابيب البترولية من إيلات إلى عسـقلان ، وكذلك فى تمهيد الخط البـرى بين إيلات وشـمال إسرائيل ، وفى حماية تجارتها مع دول شرق وجنوب افـريقيا ، ودول جنوب آسيا والشرق الاقصى .

وأما من الناحية السياسية فان تحقيق عروبة البحر الاحمر ، والسيطرة الغربية على منافذه يقلل من قوى الحجج الاسرائيلية فى الاحتفـاظ بـالاراضى العـربية المحتلة ، وخاصة شرم الشـيخ لحمـاية مـداخل خليج العقبة إلى ميناء إيلات الاسرائيلى .

ومن ثم فاننا نرى انه من مصلحة الدول العـربية أن تتكاتف وأن تسعى لانهاء النزاعات الدولية والصراعات العالمية ، التى تظهر بوضوح الان فى القارة الافريقية ، وخاصة فى منطقة البحر الاحمـر ، لانهـا مـن الاهمية الاستراتيجية الكبـرى . ولذلك يجـب إبعـاد هـذه الصرعات عن هذه المناطق ، لانهاء صراعات دولية بين دول كبرى ، لا يستطيع أحد أن يتنبـأ بـالنتائج التـى يمكن أن تصل إليها فى الاضرار بمصالح شـعوب هـذه المنطقة والمناطق المحيطة والقريبة منها .



٤
حرب اريتريا ومستقبل البحر الاحمر

د . ياسين العيوطى

بعد أن انتهت المعارك الرسمية فى أوجادين (الصومال الغربى) فى ربيع هذا العام بانسحاب القوات الصومالية من تلك المقاطعة التى تعتبرها اثيوبيا الجنوب والجنوب الشرقى الاثيوبيين ، أعلنت حكومة منجستو هايلى مريام أن دور أريتريا قد جاء . وعلينا أن نفرق بين الوضع فى أوجادين والوضع فى أريتريا لنتعرف أهم الفوارق التى ستحدث أثرها فى مستقبل العلاقات الدولية فى البحر الاحمر والقرن الافريقى .

فأوجادين منطقة تسكنها قبائل صومالية ولكنها خضعت للحكم الاثيوبى دون أن يكون لها وضع دولى معين سابق على ذلك الحكم . ومعظم الاراضى الاوجادينية صحراء مفتوحة تمتد لتربط بين اثيوبيا والصومال ، ويبدو أن طبيعتها لم تهىء لجبهة تحرير الصومال الغربى الفرصة لتعبئة جهود شعبية منظمة وللتدريب ولخلق ثورة مسلحة تستطيع أن تجابه القوات الاثيوبية فى حرب عصابات ناجحة . زد على هذا أن جبهة التحرير الصومالية ذاتها حديثة العهد إذا قورنت بالحركة الأريترية القومية من ناحية عمرها الحركى . كما أن التدخل المسلح السافر للصومال بأسلحة ثقيلة (دبابات وطائرات ومدفعية) لا تملكها حركات حرب العصابات عادة إلا إذا استولت عليها من أيدى القوات العادية ولا تستخدمها إلا قبيل النصر النهائى على القوات النظامية) أتاح الفرصة لاثيوبيا أن تجابه القوات الصومالية فى حرب نظامية ، بتأييد عسكرى مباشر من موسكو وهافانا ، وأن ترغم مقديشيو على إعلان الانسحاب فى مارس ١٩٧٨ .

وهذه كلها ظروف تغاير ظروف وتاريخ وتنظيم الحركة الاريترية القومية . فلارتيريا تاريخ قومى خاص وصفة الكيان القائم بذاته ووضع دولى معين املى على الامم المتحدة فى عام ١٩٥٢ الا تتبرع بها لاثيوبيا كلية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولكن حددت فى ١٩٥٢ أن علاقة فدرالية تربط بين اثيوبيا واريتريا . واستمرت هذه العلاقة عشر سنوات قبل أن تزحف قوات الامبراطور الراحل هايلى سيلاسى فى عام ١٩٦٢ لتقضى على الحكم الذاتى فى أريتريا وتطيح بمؤسساته وتعلن أريتريا مقاطعة إدارية فى الشمال الاثيوبى . وهنا ولدت الحركة الكفاحية فى اريتريا لتنادى أولا بعودة الحكم الذاتى ، ثم لتناضل فيما بعد بالاستقلال بتأييد من بعض الدول العربية وخاصة تلك البعيدة جغرافيا عن اثيوبيا مثل سوريا والعراق والجزائر . كما أن الحركة الاريترية قامت وسط بلد آهل بالسكان وذو ساحل استراتيجى طويل على البحر الاحمر تصله الامدادات من الخارج مباشرة . وتمكنت جبهة تحرير أريتريا ، التى ولدت عام ١٩٦١ ، ثم انشقت إلى حركتين الحركة الام والحركة الجديدة وهى الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا فى عام ١٩٦٩ ، من ممارسة الحكم الذاتى فعلا داخل البلاد ، فأدارت المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية ، وجندت الاريتريين فى حرب العصابات ، ورفعت علم أريتريا فوق أجزاء معينة من البلاد . وانتهى الامر فى منتصف السبعينات ، حينما انتهى الحكم الامبراطورى وقامت حكومة اشتراكية فى أديس أبابا تصف نفسها بالماركسية اللينينية ومات هايلى سيلاسى فى ظروف غامضة ، وبدأت حروب أهلية عدة فى أرجاء اثيوبيا ، إلى وضوح خريطة حركية لأريتريا الجديدة : امتد حكم الجبهة الشعبية على الساحل الشرقى الشمالى والمنطقة الشمالية الشرقية عموما ، بينما بسطت الجبهة الاصلية (جبهة تحرير أريتريا) نفوذها على المنطقة الشمالية الغربية والجنوبية والجزء الجنوبى من الساحل المطل على البحر الاحمر . أى أصبحت الجبهة الشعبية جارة للسودان فى الشمال الأريترى والجبهة الاصلية جارة للسودان فى الشمال الغربى وفى غرب أريتريا . أما المناطق الأريترية المتاخمة لاثيوبيا جنوبا فقد امتد عليها نفوذ الجبهتين معا . وما أن أشرف عام ١٩٧٧ على نهايته ، حتى كان ميناء عصب الجنوبى فى يد جبهة تحرير أريتريا ، وميناء مصوع الشمالى فى يد الجبهة الشعبية التى طوقت أسمرة ، عاصمة اريتريا ،

بحصار قوى دام أشهر عدة لم ينتــه إلا فى شــهر يوليو الماضى حينما اختــارت الجبهــة الشــعبية الانســحاب التكتيكى عن أن تواجه الجيش الاثيوبــى الذى تــدعمه الاسلحة والمشورة السوفيتية والكوبية .

الموقف العسكرى فى اريتريا :

يتلخص هذا الموقف فى ثلاث مراحل : بــدات أولهــا فى شهرى مايو ويونيو الماضيين ، وهى مرحلة الاستعداد وجس النبض عسكريا ، وجاءت المرحلة الثانية فى شهر يوليو واستمرت حتى منتصف شهر اغسطس من هــذا العام ، ويمكن القول أننا الان فى المرحلة الثــالثة مــن مراحل الموقف العسكرى فى الحرب الاريتــرية . وقبــل مناقشة هذه المراحل ، لا بد لنا من وصــف المشــاركة السوفيتية الكوبية فى الجهد العسكرى الاثيوبى . ويقدر عدد القوات الكوبية فى اثيوبيا حــاليا بحــوالى ١٥ الف رجل ، وهذا عدد ضخم إذا قــورن بــالتعداد الرســمى للقوات الاثيوبية المسلحة التى لم تزد فى عام ١٩٧٧ عن ٥١ الف « ١ » فضلا عن وجــود ضــباط ذوى مــرتبة كبيرة وخبراء عسكريين سوفييت وكوبيين يشتركون فى وضع الخطط العسكرية الموجهة ضــد اريتــريا ، على مختلف المستويات القيادية ، ابتداء من القيادة المركزية إلى القيادات الميدانية الفــرعية الكائنة فى مقــاطعة تيجراى ، جنوب اريتريا ، وفى أسمرة ذاتها . بــل إن الامدادات الاثيوبية للهجوم على اريتريا من الجنوب قد استكملت فى مدينة عدوة بمقاطعة تيجــراى بمشــاركة ضباط ســوفييت تحــت إمــرة كولونيل ، وخبــراء عسكريين كوبيين [٢] . هذا بالاضافة إلى وجود ما يقدر بــ ٣ آلاف من القوات الكوبية المسلحة وعدد من طواقم الدبابات مــن قــوات اليمــن الجنوبية ومــن الطيارين السوفييت والالمان الشرقيين داخل العاصمة أسمرة . واستخدمت القيادة الاثيوبية نفس الاسلوب العســكرى الذى استخدمته فى معــاركها فى أوجــادين ، فحشــدت قواتها الرئيسية فى مايو ويونيو خارج الحدود الاريترية لكى تمكن الحكومة من دعوة ثوار اريتريا إلى التســليم قبل أن يطحنوا عسكريا . وخلال تلك الفترة الحرجة ، قــام الخبــراء الســوفييت والكوبيين ببناء مــطارين عســكريين فى مقــاطعة تيجــراى ، جنوب اريتــريا مباشرة ، للمساعدة فى سرعة نقل القوات الاثيوبية إلى مناطق اريترية لا يمكن الوصول إليهــا أرضــا بــدون خسائر جسيمة .

وننتقل الان إلى مناقشة مراحل التطورات العسكرية فى اريتــريا . بــدات المرحلة الاولى فى مـــــايو ويونيو الماضيين حينما حاولت القوات الاثيوبية عبــور نهــرى مــارب وتيكيزى الفاصلين بين اريتريا والحبشــة . غير ان الثوار احبــطوا هــذه الجهــود إلى أن اســتعان الاثيوبيون بأجهزة عبور ســوفيتية شــبيهة بتلك التــى اســتخدمتها القــوات المصرية المســلحة عام ١٩٧٣ فى عبور قناة السويس ، فوق نهــر تيكيزى . وانســحبت القوات الاريتيرية ظــاهريا ، وكان أسرعهــا إلى تبنى خطة الانسحاب التكتيكى قوات الجبهة الشــعبية ، ذلك لان قوات الجبهة الام قررت الوقوف والمقــاومة فى عدد من الجبهات مما انزل بها خسائر كانت فى أشــد الغنى عن تحملها فى هذه المرحلة .

ثم جاءت المرحلة الثانية من المعارك الاريتــرية (أو ما تسميها القيادة الاثيوبية بمعارك الشمال تمييزا لها عن معارك الجنوب التى خاضتها فى أوجادين) فى شهر يوليو . وخلال تلك المرحلة التى استمرت حتى منتصف شهر اغسطس ، اندفعت القوات الاثيوبية بتــأييد مــن طائرات الميج ومدافع الصواريخ والدبابات ، وكلها من صنع الاتحاد السوفييتى وتعمــل داخــل اســتراتيجية عريضة من توجيه موسكو ، إلى احتــلال مــا يزيد عن عشرين مدينة وموقع فى اريتريا ، وهى الامــاكن التــى كان الثوار الاريتريون قد قرروا الانسحاب منها . كما تخلى الثوار عن عدد من الطرق الهامة ، وانفك الحصار من أسمرة ، ودخلت القوات الاثيوبية جزءا مــن ميناء مصوع . اى أن هذه الفترة المتوسطة شــهدت تــطبيق الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا لاستراتيجية جــديدة ، وهى استراتيجية الانســحاب إلى المناطــق الجبلية فى الشمال ، والتسلل لضرب الحاميات الاثيوبية وخطوط مواصلات العدو ، وإجلاء الاجهزة الادارية والســكان القادرين على الجلاء عن المناطــق المعــرضة للمــطرقة الاثيوبية الثقيلة ، والمحــافظة على القــدرات القتــالية والاسلحة للثورة الاريترية بقدر الامكان . لذا تمــكنت حكومة منجســتو فى أديس أبــابا مــن إعلان بشــائر انتصــارهــا فى حــرب اريتــريا قبــل الاوان ، إذ كانت القوات الاثيوبية د احتلت المدن التالية عبــر الوســط الاريترى من الغــرب (حــدود الســودان) شرقــا : تيســيناى ، بــارينتو ، واجــوردات . وكان ســقوط أجوردات ، التى تبعد ١٢٠ كيلو متــرا شــمال غربــى أسمرة ، إيذانا بفشل استراتيجية جبهة تحرير اريتريا فى الوقوف والقتــال ، وكانت هــذه المدينة آخــر المدن الهامة فى يد تلك الجبهة [٣] ولاجوروان ، التى اســتولت

---

(١) انظر military balance 1976 - 77 الذى ينشره معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن .

(٢) برقيات وكالة رويتر المؤرخة فى ٣ اغسطس ١٩٧٨ .

(٣) برقيات وكالة الانباء الفرنسية فى ١٠ اغسطس ١٩٧٨ .

عليها القوات الاثيوبية فى ٩ اغسطس مستعينة بالدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات السوفيتية وضع استراتيجى هام إذ تقع على الطريق الرئيسى الذى يربط اسمرة بالسودان . إلا أن الطريق الممتد من اجوردات شرقا إلى مدينة كيرين الهامة ظل فى يد الجبهة الشعبية ، مما يخفف من اثر سقوط أجوردات .

وكانت المرحلة الثالثة ابتداء من منتصف اغسطس ١٩٧٨ حينما قررت الجبهة الشعبية ، ولا شك أنها الان اقوى الجبهتين واكثرهما مرونة عسكريا وسياسيا ، أن تجمد عمليات الانسحاب التكتيكى وتقف عند خط واضح أمام القوات الاثيوبية فى مناطق من اختيار الثوار . وكانت هذه الوقفة عند مدينة كيرين ، التى حاولت القوات الاثيوبية مرارا (بلغت المحاولات الاثيوبية ثلاث محاولات حتى أواخر اغسطس) أن تأخذها دون جدوى ، وتكبدت تلك القوات خسائر فادحة بين القوات النظامية وقوات المليشيا التى تقدمتها لتغطى الزحف النظامى ، الامر الذى لابد أن تكون له عواقب سياسية محدودة . ومما يؤكد حرص حكومة منجستو على اغتصاب كيرين من أيدى الوطنين الاريتريين هو التقديرات العسكرى القائلة بأن عدد القوات الاثيوبية التى دخلت معارك كيرين قد تراوح ما بين ١٣٠٠٠ ، ١٥٠٠٠ رجلا [٤] . وليس انحدار الاثيوبيين أمام كيرين بالامر المستغرب ، إذ تؤكد أقوال القواد العسكريين للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية صعوبة أخذ كيرين عسكريا فى عام ١٩٤١ . اى أن سقوط أجوردات فى الغرب لم يأت بالثمرة الاستراتيجية التى توقعتها القيادة الاثيوبية السوفيتية لاستمرار دفاع الوطنيين عن كيرين وهو الدفاع الذى يأخذ فى اعتباره تقطيع الاوصال بين كيرين وأجوردات غربا ، وكيرين واسمرة جنوبا .

العرب والحرب

ليس للعرب خطة واحدة إزاء حرب اريتريا ، باستثناء الشعور العام بأن للاريتريين الحق فى تقرير المصير والاستقلال . ولكن داخل هذا الاطار ، توجد اعتبارات سياسية هامة تختلف باختلاف الدول العربية إلى مجموعتين : دول غير منحازة ومناهضة للاتحاد السوفييتى ، ودول غير منحازة ومماثلة للاتحاد السوفييتى . ولا شك أن لكل من هاتين المجموعتين مصالح خاصة تحاول أن ترى فى نتيجة الحرب الاريترية اثارا صعبة لسياستها إزاء موسكو . أما المجموعة الاولى،وأهمها مصر والسودان والصومال والمملكة العربية السعودية فتحس بأن اشتراك الاتحاد السوفييتى فى قمع حركة التحرير الوطنية الاريترية لابد وأن يكشف القناع عن موسكو ، كعاصمة لجهود امبراطورية جديدة ، تسعى لتحقيق أطماعها التوسعية وتزيف الولاء لحركات التحرير وتتظاهر بأنها حامية المستضعفين فى العالم الثالث . لذا نرى أن القاهرة والخرطوم ومقديشيو والرياض ليس أمامها من العراقيل السياسية والدبلوماسية التى تعوق تأييدها للثورة الاريترية مثل ما هو قائم أمام دمشق وبغداد والجزائر التى تربطها بالاتحاد السوفييتى علاقات تعاهدية ودية أهمها الروابط التسليحية . فبينما نرى بغداد مثلا تهدد فى شهرى يونيو ويوليو بقطع العلاقات مع موسكو ، بما فى ذلك إلغاء معاهدة الصداقة ، إذا اشتركت القوات الكوبية فى القتال ضد الاريتريين ، نرى أن عواصم المجموعة العربية الاولى ليس أمامها ما يحملها على خفض صوتها التأييدى لاستقلال اريتريا .

ولو لجأنا إلى استخدام تعبيرى « المعتدلين » و « المتطرفين » على الوضع العربى إزاء حرب اريتريا ، وهى تعبيرات تشوه المتوقف العربى العام ولكنها قد تسهل عرض السياسات العربية إزاء اريتريا عرضا تحليليا ، لقلنا ما يلى : باستثناء اليمن الجنوبية ، وهى الان طرف من أطراف التدخل العسكرى الشرقى فى القارة الافريقية ، نرى أن القاهرة والرياض والخرطوم تواجهها مشكلة المحافظة على صداقة اثيوبيا مع تأييد حق اريتريا فى تقرير مصيرها . كل هذا فى إطار من المناوأة السافرة لزيادة النفوذ السوفييتى فى القارة الافريقية عامة ، وفى شئون البحر الاحمر خاصة . وتتضح صعوبة تطبيق هذه السياسة فيما أعلنه الرئيس جعفر النميرى فى أواخر شهر يوليو حينما شكر شعب السودان على حفاوته بمنظمة الوحدة الافريقية التى يرأسها هذه الدورة . قال الرئيس السودانى : إننا سنمضى فى تأييد القضية الاريترية للوصول إلى حل عادل لها دون أن نتغاضى عن أوامر الاخوة التى تربطنا بالشقيقة اثيوبيا ودون تناسى أهداف الاستراتيجية العريضة وأهدافها ومطامعها .

أما الجزائر وبغداد ودمشق وجبهة التحرير

(٤) برقيات رويتر المؤرخة فى ١٨ اغسطس ١٩٧٨ وجريدة الجارديان الاسبوعية الامريكية التى تصدر فى نيويورك للتعبير عن راى اليسار الامريكى ، بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩٧٨ .

(٥) الاذاعة السودانية ، اواخر يوليو ١٩٧٨ . من خطب الرئيس جعفر النميرى .

(٦) جريدة المانشستر جارديان ، لندن ، فى ١١ يونيو ١٩٧٨ .

الفلسطينية . فلا شك فى ضغوطها المستمرة على موسكو وهافانا [٦] ، وخاصة الاخيرة ، لمنع قوات الكتلة الشرقية من الاشتراك فى القتال فى اريتريا ، والحيلولة دون حمامات الدم وإبادة الجنس فى ذلك القطر الذى أيدته هذه الاطراف العربية لفترة طويلة ، كما أيدته هافانا أيضا خلال حكم هايلى سيلاسى . ورغما عن الخجل السياسى الذى لا بد أن تستشعره هذه الاطراف العربية إزاء دور موسكو فى عملية إحتلال توسعية لأراض اريترية ، فهى فى الوقت ذاته أقدر الاطراف العربية على الوساطة للعثور على حل سياسى للمشكلة . قد يستهدف إحياء الفيدرالية بين اديس ابابا واسمرة من جديد .

إلا أن هذا التوزع فى السياسات العربية ما بين مناوئة للاتحاد السوفييتى مع تأييد اريتريا ، وممالأة له مع العطف على اريتريا لا يخدم الاريتريين إلا سياسيا فى معاركهم الطاحنة الحاضرة ضد الزحف الاثيوبى . فليس هناك من دليل حاضر على بدء العرب او بدء أية أطراف عربية فى تأييد الاريتريين بامدادهم بالسلاح والعتاد ، اللهم باستثناء المعونات الانسانية الكبيرة التى يقدمها السودان حاليا للاجئين الاريتريين الذين يفوق عددهم حاليا عن ٤٠٠ ألف نسمة . هذا الوضع قد يدفع بالاريتريين إلى الاعتقاد بأنه لا طريق أمامهم إلا الاعتماد على الحل السياسى الذى تستطيع موسكو أن تصوغه لهم ، إلا إذا أرغموا أديس أبابا عسكريا على إيقاف زحفها وخلقوا فى بلادهم حالة لا حرب ولا سلام ، نتيجة للهزيمة الاثيوبية امام مدينة كيرين .

مستقبل البحر الأحمر :

من الصعب التنبؤ بمستقبل جنوب البحر الاحمر أثناء هذا الوضع العائم فى الحرب الاريترية . ولكن هناك حقائق انبثقت من أتون الحرب لا يمكن إلغاؤها بسهولة .

أولها أن الوضع الخاص باريتريا لا بد وأن يعاد من جديد . فان لم تستقل اريتريا عن طريق الحرب فلابد وأن ترد إليها خصائص الحكم الفيدرالى عن طريق التسوية السلمية أى أن الساحل الأرتيرى لن يكون خاضعا تماما لما تمليه اديس ابابا عسكريا واستراتيجيا فى المستقبل خاصة وأن اثيوبيا - اريتريا الفيدرالية - لا بد وأن تزيد من ضعف الحكم المركزى من اديس ابابا على أية حال . وامامنا دليل جبهة التحرير الشعبية فى تيجراى جنوب اريتريا ، ومعاودة جبهة تحرير الصومال الغربى لنشاطها فى حرب العصابات ضد اثيوبيا .

ثانيها : أن إيقاف الزحف العسكرى الاثيوبى ، لو نجحت جبهة التحرير الشعبية الاريترية فى فرضه كحقيقة ميدانية عسكرية ، لا بد وأن يتيح الفرصة لموسكو فى تشجيع منافسى منجستو فى الخلاص منه . ويتبدى هذا من تشجيع السوفييت حاليا للمسئول عن اللجنة السياسية داخل إطار الحكومة الاثيوبية التى توصف بالمجلس العسكرى الادارى المؤقت ، على حساب منجستو . أى أن موسكو ترحب بهزيمة مؤقتة للقوات الاثيوبية .... ولكنها قد لا تقف مكتوفة اليدين أمام انحدار كبير لقوات أديس أبابا التى تهيمن هى على تحركاتها العامة .

ثالثها : انه لو طالت الحرب فى اريتريا ، فسوف يصعب على الخرطوم والقاهرة ومقديشيو والرياض أن تقف مكتوفة الأيدى . ومن الدلائل على هذا الاحتمال الزيارة الاخيرة التى قام بها وزير الحربية المصرى ونائب رئيس الوزراء الفريق الجمصى للصومال فى أوائل شهر اغسطس ، وهى زيارة وصفتها وكالة الانباء الصومالية بانها تستهدف دعم العلاقات بين هذين العضوين من اعضاء جامعة الدول العربية وخاصة فى ميدان الدفاع [٧] وعقب هذا أدلى وزير الاعلام الصومالى عبدالسلام شيخ حسين ، فى مقدشيو ، بتصريح عقب المؤتمر الاخير لوزراء الاعلام العرب أن المؤتمر قد قرر « تأييد الكفاح المشروع لشعب الصومال الغربى وأبو واريتريا الذين يدافعون عن انفسهم ضد الاستعمار البربرى الحبشى » [٨] .

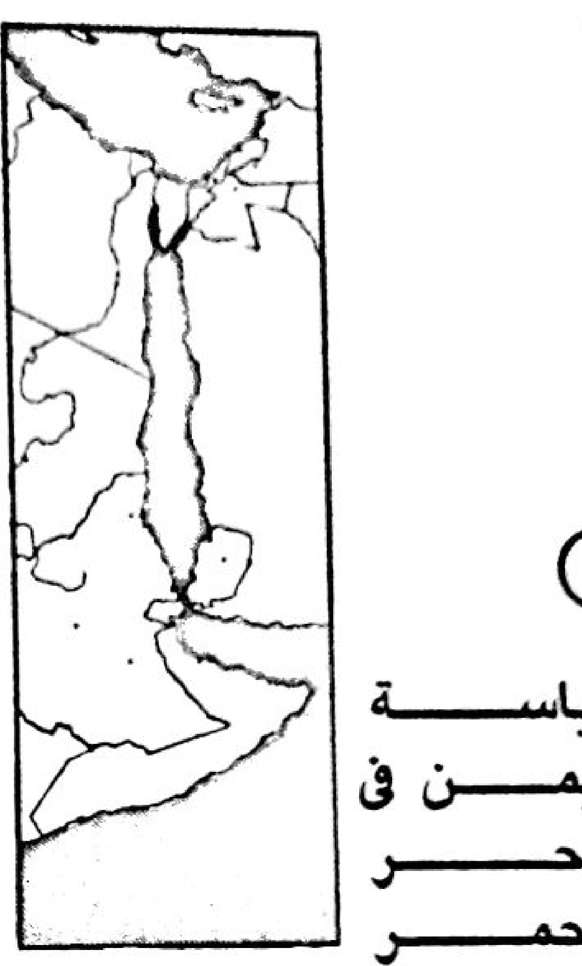
رابعها : أن وضع موسكو الخاص فى اديس أبابا سيستمر على ماهو عليه حاليا دون تغيير ، وأن القاعدتين اليمنية الجنوبية والاثيوبية للنفوذ الروسى فى البحر الاحمر ستدعمان باضطراد ، ان لم تتقلص ذلك النفوذ عن طريق نجاح الثورة الاريترية ، ولو بالحكم الفيدالى ، وتغير داخلى فى عدن . ويظهر هذا من مهاجمة الاتحاد السوفيتى لحقيقة عروبة البحر الاحمر ولتحميلها « القوات العربية الرجعية ومنظمة حلف الاطلسى والصين » المسئولية عن حرب أوجادين [٩] . كما يظهر من تعدد المعاهدات الثقافية والتجارية والصناعية التى عقدت اخيرا بين موسكو واديس ابابا . كل هذا يشير الى ضرورة توحيد الجهود العربية العسكرية السياسية من اجل دعم عروبة وأمن البحر الاحمر فى القريب العاجل .

---

(٧) انظر « عرب نيوز » Arab News السعودية ، بتاريخ ٨ اغسطس ١٩٧٨ .

(٨) اذاعة مقديشيو المحلية ، بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٧٨ .

(٩) اذاعة موسكو باللغة الصومالية ، ٣٠ يوليو ١٩٧٨ ، الساعة الثالثة بعد الظهر .



⑤ سياســة اليمــن فى البحــر الاحمــر

د . السيد عليوة

تحتل الجمهورية العربية اليمنية ، رقعـة جغـرافية اسـتراتيجية فى جنوب غرب شـبه الجزيرة العربية تبلـغ مسـاحتها نحـو مائتـى الف كيلو متـر مربع . وتقع على مدخل البحر الاحمر ، حيث يمتد طول الساحل اليمنى اكثر من ٤٠٠ كم ، وبعمق الى الداخل اقل من ٥٠٠ كم ، وهى على هذا النحو ، اشبه بالمربع ذى الأهمية الاستراتيجية العظمى فى رقعـة شـطرنج المنطقة ـ منطقة الشرق الاوسط .

إذن فليس من المبـالغة القـول ، إن تـاريخ اليمـن الحديث ، بدأ على سواحل البحر الاحمـر ، حين تـم جلاء الاتراك عن اليمن عام ١٩١٩ بطريق عدن . وكان ذلك حين تلقـى والى صـنعاء ، محمـود نديم ، مـن الجنرال ستيوارت ، والى عدن ، برقية يطلب منه فيها تنفيذ نصوص معاهدة فرساى وكان قد سـبق للانجليز احتلال ميناء الحديدة ، بالاتفاق مع الادريس (حـاكم ساحل تهامة) ثـم تخلوا عنهـا له عام ١٩٢١ ، ولكن الامام يحيى تمكن من احتلال الحديدة عام ١٩٢٥ وطرد الادريس منها .

وشهدت الفترة التالية ، ابتـداء مـن عام ١٩٢٦ ، سلسلة من التطورات الدولية ، والتفاعلات الاقليمية ، عبرت عن نفسها فى ابـرام المملكة المتـوكلية اليمنية ، عددا من المعاهدات والاتفـاقات الدولية .. وكانت اول معاهدة مع دولة اجنبية ـ فى ذلك العام ـ هى ايطـاليا التى كانت تسيطر على شطر مـن السـاحل الافـريقى (مصوع) على البحر الاحمر . كما كان من ابرز تلك المعاهدات اثنتـان : الاولى مـع بـريطانيا فى فبـراير ١٩٣٤ اقرت الوضع الفعلى للحدود بين اليمـن ومحمية عدن . والثانية معاهدة الطـائف مـع المملكة العـربية السعودية فى نفس العام ، والتى تـم بمقتضـاها تبيان الحدود بين البلدين بعد الهزيمة التى انزلها ابن سـعود بجيش الامام يحيى ، واحتلاله ميناء الحـديدة ، وكان ذلك على اثر الهجوم الذى شنته اليمن مـن الشـمال ، وامير شرق الاردن من الجنوب ، لطرد ابن سعود مـن الحجاز . ويبدو ان هذا الهجوم كان متفقا عليه منذ عام ١٩٣٢ بين الامام والامير عبد الله .

على أية حال ، فقد شهدت هذه الفترة التى امتـدت حتى قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ نزاعا بين ثـلاثة معسكرات ، تتنافس على زعامة العالم العربى وهى : معسكر الهاشميين الذين تركزوا فى الاردن والعـراق ، ومعسكر السعوديين الذين طردوا الهاشميين من شـبه الجزيرة ، ومعسـكر المصريين الذين كانوا قـد بـدأوا يبدون بعض الاهتمام بالشئون العربية .(١)

وعقب اندلاع الصراع العربى الاسرائيلى ، جـاءت الخمسينات والستينات العاصفة فى التـاريخ العـربى المعاصر مع احداثها الكبرى مثـل تنامـى المد القـومى العـربى ، وصـعود الناصرية ، وتـزايد النز عات الراديكالية والاشتراكية ، وتفجر ثـورة ٢٦ سـبتمبر ١٩٦٢ فى اليمـن ، والاطـاحة بـالامامة واقـامة الجمهورية ، واندلاع الحرب الاهلية فى اليمن ، والنزاع المصرى السعودى هناك . وكانت مياه البحـر الاحمـر ميدانا لكثير من عمليات التنافس الدولى وقتذاك .

واخيرا اقبلت حرب اكتـوبر ١٩٧٣ ـ والتـى كان البحر الاحمر سواء عند مـدخله الجنوبـى او مخـرجه الشمالى مسرحا لعمليات تلك الحرب ـ بكل نتـائجها على دول المنطقة المحيطة بالبحر الاحمر ، ومـن بينهـا الجمهورية العربية اليمنية . فلا ريب ان بـؤرة الصراع الدولى ، اخذت تنزلق عبر البحر الاحمر ، مـن محـور السويس ـ فلسطين ، لتتجه جنوبا شرقيا الى منطقـة الخليج ، فضلا عن ان قوى عديدة اخذت تجوس فى مياه البحر الاحمر ، كل منها يحـاول ان يلعـب دور الفـك المفترس . وعلى هذا النحو بدأت اليمن ـ وغيرها مـن

(1) Derek Hopwood, (ed.) the Arabian Peninsula Society and Polities, (george Allen & unwin, london, 1972) PP. 143-148

الدول المطلة على هذا البحر ـ بدأت تدرك ان امنها ورخاءها معرض للمد والجزر بفعل تلاطم امواجه (٢)

وكرد فعل لهذه التغيرات ، يستطيع المرء ان يرصد تصاعدا ملحوظا في السياسة الخارجية اليمنية بشأن البحر الاحمر ، اذ تسجل الوثائق اهتماما متزايدا في احاديث وتصريحات المسئولين اليمنيين خلال السنوات الخمس الاخيرة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)(٣)

وحتى يمكن بحث السياسة اليمنية تجاه البحر الاحمر يغدو من المفيد تركيز الضوء على ثلاث حلقات متداخلة . توضح الاولى معالم السياسة الخارجية للجمهورية العربية اليمنية ، وتحدد الثانية موقع البحر الاحمر في السياسة اليمنية وتتبع الثالثة الدور اليمني في البحر الاحمر . كل ذلك في اطار التفاعل مع المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية .

معالم السياسية الخارجية اليمنية

في غير مبالغة ، يمكن الزعم بان المقولة التي تنادي بان السياسات الخارجية لمختلف الدول ، تحمل من عناصر الاستمرار مايفوق عناصر التغير . هذه المقولة تكاد تنطبق على اليمن الى حد كبير . فمن يتابع السياسة اليمنية منذ عصور سحيقة ، يلاحظ أثر الحتمية الجغرافية على مسار المنازعات والمحالفات التي دخلتها اليمن مع جيرانها شركاء البحر الاحمر . صحيح ان وطأة هذه الحتمية قد خفت الى درجة ملحوظة . بفعل التقدم التكنولوجي ومستلزماته ، والتغير الاجتماعي وتطلعاته ، والنمو الاقتصادي ومتطلباته ، وهوية النظام السياسي ومناوراته ، فضلا عن تنامي الموارد العربية ، وتغير الموازين الدولية . لكن مازال هناك في السياسة الخارجية اليمنية عرق دساس ، يفرز مجموعة من المحددات الاساسية ، تتمثل في الاعتبارات الجغرافية والاستراتيجية والديموجرافية (السكانية) والارتباطات التاريخية بالمنطقة ، ومدى ندرة الموارد والثروات .

وهذه الفرضية يمكن فحصها من خلال بعدين : تطور السياسة الخارجية لليمن ، واهم المحددات التي تحكمها .

اولا : تطور العلاقات الخارجية لليمن

إذا رجعنا الى التاريخ اليمني ، واوغلنا في القدم ، نجد ان الحكم في اليمن قبل الاسلام ، شهد ثلاث دول رئيسية هي : الدولة المعينية ، والدولة السبائية ، والدولة الحميرية . وقامت الاولى مابين القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن السابع قبل الميلاد ، اما الثانية فيقدر انها بدأت من القرن الثامن حتى ١١٥ ق.م ، حين قامت الدولة الثالثة . وخلال تلك الفترة ، امتدت علاقات الصراع والتعاون بين اليمن وجيرانها عبر البحر الاحمر . فقد تمكن بعض الملوك الاحباش (ذوي الاصل الحميري اليمني القديم) من حكم ساحلي البحر الاحمر اكثر من مرة . فمثلا توحد الشطران تحت حكم الملكة بلقيس ، التي كانت تسيطر على اليمن والحبشة ، عندما تم لقاؤها بملك اورشليم سليمان الحكيم ، في احد موانيء البحر الاحمر ، ابان ازدهار التعاون التجاري بين جنوب الجزيرة وشمالها بوساطة البحر الاحمر بحرا ، والقوافل برا .(٤)

ثم خاضت اليمن ، منذ ذلك الحين ، صراعا مريرا مع الدول المحيطة بها : الاحباش في الغرب ، والفرس في الشرق . كما تعقد الصراع الديني بين الزرادشتية واليهودية والنصرانية . وانتصرت اليهودية في تلك المنافسة على النصرانية في البداية (عهد ذي نواس عام ٥٢٥ ميلادية) الذي اتسم باضطهاد النصارى ، مما جعل ملوك الحبشة ، يغزون اليمن ، ويقيمون عليها حاكما نصرانيا ، هو ابرهة الاشرم الحميري . وتحول الحكم من اليهودية الى النصرانية . وظل سلطان ملوك الاحباش بوساطة المسيحية ، مسيطرا على اليمن ، الى ان ثار عليهم احد ابطال التاريخ العربي سيف بن ذي يزن ، وحرر بلاده بعد ان استعان عليهم بالفرس ، وبعد طرد الاحباش بمعاونة الفرس ، ظلت البلاد في تأرجح بين النفوذ الفارسي والحبشي ، مع الغلبة لفارس ، حتى عام ٦٢٨ ميلادية (السادس للهجرة النبوية) حين اعتنق باذان ، عامل الفرس على اليمن ، الاسلام ، واسرع اليمنيون لاعتناقه دينا قوميا .

---

(٢) د . السيد عليوه (وآخرين) امن البحر الاحمر .. المخاطر والتحديات (صحيفة الاهرام ـ ٢٧ مارس ١٩٧٧)

(٣) انظر مجموعة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) عن الفترة المذكورة تحت بند الاحاديث والاخبار .

(٤) يرى بعضهم ان زواج بلقيس من الملك سليمان (في حوالي القرن العاشر قبل الميلاد) هو السر في انتساب الاسرة المالكة في الحبشة ـ والتي اطاح بها الانقلاب العسكري منذ ١٩٧٤ ـ الى ذرية هذين الملكين . انظر د . عثمان ترسيسي : اليمن وحضارة العرب (مكتبة الحياة بيروت ـ بدون تاريخ) ص ٢٥ ـ ٢٧

بيد ان اليمن لم تجن من التوسع الاسلامي خيرا كبيرا ، ولم تستعد شيئا من ازدهارها ومجدها السابقين . وتفسير ذلك ، ان الامبراطوريه الاسلامية التي امتدت حدودها بسرعة الى اطراف الدنيا المعمورة ، كانت في اشد الحاجة الى ابنائها أصحاب الكفاءة ، فكان اليمنيون ، وهم العناصر الطموحة الممتازة من أبناء قحطان ، هي التي رافقت الانتصارات الاسلامية ، واستوطنت مناطقها الزاهرة ، واحتكرت تجارتها الواسعة ، واستثمرت اراضيها الزراعية .(٥)

١ ـ السياسة الخارجية في عهد الامامة

على امتداد القرون السبعة التالية ، ابتداء من القرن التاسع ، حتى القرن السادس عشر ، تقاسمت اليمن الخلافات المذهبية ، والحروب الاهلية . وجاء الغزو العثماني بعد ذلك ليستثمر هذه الاوضاع . وهكذا تعرضت اليمن لثلاث حملات عسكرية تركية في أعوام ١٥٣٨ ، ١٥٦٩ ، ١٨٤٩ . وقد استمرت هذه الغزوة الاخيرة حتى عام ١٩١١ حين وقعوا صلحا مع الامام يحيى بن حميد الدين . وتلاه اضطرار الاتراك الى الانسحاب ، عقب الحرب العالمية الاولى ، من اليمن عن طريق عدن ، تلبية لأوامر الاستانة ، بعد إبرام معاهدة فرساي ١٩١٩ .

الا ان هموم اليمن لم تقتصر على المنازعات الداخلية والاحتلال العثماني ، بل تحالف ضدها أيضا ، تزايد المد الامبريالي الاوربي ، ومحاولات الامبراطوريات الاستعمارية قضم اجزاء من اليمن ، سواء في ذلك البرتغاليون والهولنديون ثم الفرنسيون والايطاليون ، واخيرا الانجليز . وقد نجح الاخيرون ، لأن الاستعمار البريطاني حصر همه في السيطرة على جنوب اليمن ، اذ انه بعد ان احتلت انجلترا ميناء عدن في الجنوب عام ١٨٣٩ ، استغلت لندن انشغال اليمن بمحاربة العثمانيين ، وحرص الاستانة على عدم اغضاب الانجليز ، خوفا من الفرنسيين في ذلك الحين ، فبدات بريطانيا العظمى بتوسيع سلطانها على المناطق المجاورة لعدن ، وجميع البلدان التي تقع جنوب اليمن على طريق الهند من باب المندب الى عمان ، ولم تعف الجزر اليمنية من مخططها الاستعماري . ثم حاولت انجلترا ـ كما سبقت الاشارة ـ ايضا عقب الحرب العظمى ، احتلال الساحل التهامي على البحر الاحمر ، فانزلت بعض قواتها بعد الحرب مباشرة في اللحية وفي الحديدة . لكنها عادت عام ١٩١٩ للانسحاب من اللحية ، وعام ١٩٢١ انسحبت نهائيا من ميناء الحديدة ، واستقرت في جزيرة كمران على مقربة من الحديدة واخيرا حملت الامام يحيى عام ١٩٣٤ على توقيع معاهدة.هدفت من ورائها ، الى التمركز على الاراضي اليمنية في الجنوب(٦) . غير ان المصادمات اليمنية البريطانية ، مالبثت ان تجددت ، وبخاصة في الخمسينات ، في ظل الانحسار العالمي للنفوذ الاستعماري .

ويلاحظ على العموم من استقراء هذه الفترة ان السياسة اليمنية درجت ، في مواجهتها لبريطانيا ، على البحث عن مساندة وصداقة اقوى والد اعداء انجلترا ، فمثلما كانت ايطاليا في العشرينات والثلاثينات اصبحت روسيا في الخمسينات الصديق الدولي ، ومصر الحليف المحلي . لذلك ابرمت معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٥ ، واتفاقية جدة مع كل من مصر والسعودية عام ١٩٥٦(٧) .

وازاء هذه الظروف : الاطماع الامبريالية البريطانية ، وتصاعد قوة آل سعود في شبه الجزيرة ، والانانية المفرطة لاسرة حميد الدين ، فرضت هذه الاخيرة على البلاد حكما استبداديا ، ينطوي على تخلف اقتصادي ، وقمع سياسي ، وضربت حولها سورا من العزلة عن العالم الخارجي .

صحيح ان البلاد شهدت في السنوات الاخيرة من حكم الامام احمد ، بعض الانفتاح على العالم . ولكن ذلك لم يكن الا في اطار سياسة الامام الرامية الى احداث نوع من التوازن ضد جارتيه القويتين : بريطانيا في محمية عدن في الجنوب ، والسعودية في الشمال . وكانت هذه السياسة قد بدأت منذ عام ١٩٥٧ لشراء اسلحة من الكتلة الشرقية ، وتصعيد النزاع مع بريطانيا عقب هزيمة العدوان الثلاثي على مصر ، وتوجت بدخول الامام مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة) في اتحاد الدول العربية عام ١٩٥٨ رغم محاولات الملك سعود ان يثنيه عن ذلك(٨) .

٢ ـ السياسة الخارجية بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢

ترجع جذور ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن ، الى محاولات العناصر الوطنية والاصلاحية في البلاد

---

(٥) د . عدنان ترسيسي ، المرجع السابق ، ص ٨٨

(٦) راجع محمد حسن عوبلي : اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي (منشورات العصر الحديث ـ بيروت ١٩٧٥)

(7) Eric Macro, Yemen and the Western World since 1571 (London, 1968)

(8) Edgar O'ballance, the War in the Yemen (Faber and Faber, London, 1971) PP. 59-70

التمرد ضد الامام يحيى عام ١٩٤٨ ، والتى عادت الى الظهور مرة ثانية ضد الامام احمد فى بداية الستينات ، حين تمردت بعض القبائل عام ١٩٦٠ . كما جرت عام ١٩٦١ محاولة لاغتيال الامام . وفى ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ ، اعلن فى صنعاء نبأ وفاة الامام احمد ، وتولى ابنه سيف الاسلام البدر منصب الامامة من بعده . ولم يمر اسبوع واحد على تولية الامام الجديد ، حتى اطاح به انقلاب عسكرى فى ٢٦ سبتمبر[٩] .

قاد الانقلاب عبد الله السلال القائد العام للحرس الملكى ، والذى كان ضالعا فى محاولات سابقة لتغيير نظام الحكم . واعلن قادة الانقلاب ، ان حركتهم قامت ضد الحكم الفردى المطلق ، وللقضاء على النفوذ الاجنبى ، وانها تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، والوحدة العربية ، والتزام سياسة عدم الانحياز .. الخ .[١٠]

وسرعان ماأعلن الثوار فى اليمن ، اقامة الجمهورية فى البلاد ، واعترف الاتحاد السوفيتى بهذا التغيير الحكومة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ . وفى اليوم التالى مباشرة ، اعترفت به الجمهورية العربية المتحدة . وبدأت « ازمة اليمن » فى ابعادها الدولية ، مع بداية اكتوبر ١٩٦٢ . ففى الاول من اكتوبر اعلن الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ن بلاده تعارض اى تدخل خارجى فى شئون اليمن . وكان ذلك اشارة الى تهديدات السعودية والاردن بالتدخل فى اليمن ، واعقب ذلك باعلانه يوم ٤ اكتوبر ، ان الجمهورية العربية المتحدة ، سوف تتحمل التزاماتها التى نصت عليها اتفاقية جده المعقودة فى ٢١ ابريل ١٩٥٦ بين مصر والسعودية . وكانت تلك الاتفاقية ، تنص على انه فى حالة تعرض استقلال احدى الدول الاطراف فى الاتفاقية ، او سلامتها الاقليمية لتهديد خارجى ، فان الدولتين الاخريين تتخذان ، على الفور ، كافة الاجراءات الدفاعية والوقائية التى يستلزمها هذا الموقف . وبعد ذلك بأيام ، بدأ وصول القوات والمعدات العسكرية المصرية الى اليمن .

وفى الجهة المقابلة ، اعلنت الحكومة السعودية ، مساندتها الكاملة للحكومة اليمنية الملكية ، على نفس الاساس القانونى الذى استندت اليه مصر ، لتوسيع تدخلها العسكرى . وفى ٦ نوفمبر ١٩٦٢ قطعت حكومة السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة ، بعد ان اتهمتها بالاغارة بطيرانها على القرى السعودية المتاخمة لحدود اليمن ، ثم أعلن بعد ذلك بيومين ، ابرام تحالف عسكرى جديد بين السعودية والاردن . ومن جهة اخرى ، أبرم حلف جديد للدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اليمن ، وتم التوقيع عليه فى صنعاء يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٢ . وهكذا اصبح الموقف العام فى اليمن ، بعد الانقلاب العسكرى ، يتخذ الصورة الآتية : صراع مسلح بين الملكيين والجمهوريين ، وتقوم كل من السعودية والاردن بمساندة الفريق الاول بالسلاح والامدادات والافراد المسلحين المتسللين عبر الحدود المشتركة اليمنية ـ السعودية ، بينما تحارب قوات الجمهورية العربية المتحدة الى جانب العناصر الجمهورية اليمنية ، بلا إخفاء ولا مواربة[١١] .

أى أن الاستقطاب بين الاقطار العربية المتنافسة ، والمطلة على البحر الاحمر ، بلغ ذروته وقتذاك . فكانت السعودية والاردن فى جانب ، ومصر واليمن فى الجانب الآخر . ومما يلفت النظر ، ان السياسة الخارجية ليمن الثورة ، كانت بمثابة المعجل الكيماوى فى عملية التفاعل السياسى بالمنطقة .

صحيح ان بعضهم يرى انه كانت هناك علاقة من التبعية بين مصر واليمن حينذاك فقد جاء فى تقرير قدمه السكرتير العام للامم المتحدة الى مجلس الامن بشأن تدهور الوضع العام فى اليمن « أن التبعية للخارج ، وبصفة خاصة ج ع م التى تعتبر نفسها مدعوة لمساعدة اليمن فى اوقات شدته ، انما تمنع واقعيا اى تقدم ايجابى ، سواء فى العلاقات بين السعودية و ج ع م ، او بين السعودية والجمهورية اليمنية » .[١٢] وفى نفس هذا الاتجاه ، يرى بعض الباحثين ان اليمنيين كانوا يحاولون الاستقلال بسياستهم عن مصر ، ولكن عبد

---

(9) Manfred W. Wenner, Modern Yemen : (John Hopkins Press, Baltimore, 1967) PP. 109-177

(١٠) نقلا عن بيان قيادة الثورة ـ من كتاب د . عدنان ترسيسى : اليمن وحضارة العرب ـ مرجع سابق ـ ص ٢٤١

(١١) د . بطرس بطرس غالى : الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية (معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٧) ص ١٠٩ ـ ١٢٧

(١٢) من تقرير السكرتير العام للامم المتحدة الى مجلس الامن بشان بعثة الامم المتحدة للرقابة فى اليمن ، الوثيقة رقم ٥٤٤٧ ـ ٢٨ اكتوبر ١٩٦٣

الناصر لم يكن يترك لهم حرية السياسة الخارجية ، فلقد اجتمع بعض الملكيين والجمهوريين معا لايجاد حل فاغضب ذلك ــ فى نظر الباحثين ــ كلا من مصر والسعودية .(١٣)

لكن التحليل الدقيق للعلاقات اليمنية ــ المصرية فى تلك الفترة ، يكشف قدرا من وجود الظاهرة التى يسميها علماء العلاقات الدولية « قوة الضعف » ــ والتى تتلخص فيما يتاح للطرف الاضعف فى العلاقة ، من ممارسة الضغط على الطرف الاقوى ، وذلك بحكم ماينشأ بينهما من اعتماد متبادل ــ بحيث يمكن القول ، بأن الجانب اليمنى مارس ضغوطا متعددة على الجانب المصرى ، بحكم انغماس قوات الاخير فى القتال بصورة مكثفة ، وذلك على النحو الذى افسد محاولات مصر المتكررة ، الخروج من اليمن ، سواء فى مؤتمر القمة العربى الاول عام ١٩٦٤ او فى محادثات جدة بين عبد الناصر وفيصل (٢٤ اغسطس ١٩٦٥) ، او محاولات تقليص وسحب القوات المصرية خلال الفترة سبتمبر ــ ديسمبر ١٩٦٥ .

على اية حال ، فقد حدث فى اوائل ١٩٦٧ ان تدهورت العلاقات بين الجمهورية اليمنية وبعض الدول العربية وهكذا تم يوم ٢٤ يناير ، ترحيل الاعضاء السعوديين من لجنة السلام المشتركة ، بتهمة التآمر ضد الجمهورية ، ثم اعلنت كل من الحكومة التونسية والحكومة الاردنية ، سحب اعترافهما بالحكومة الجمهورية فى اليمن فى ١٤ ، ١٨ فبراير على التوالى . ثم كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ الامر الذى كان له أبعد الأثر على الموقف العام فى اليمن . فلقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة ، بسحب الجزء الاكبر من قواتها المرابطة فى اليمن ، الى اراضيها ، لمواجهة العدوان الاسرائيلى .

وبعد التقارب المصرى السعودى عقب مؤتمر الخرطوم فى اغسطس ١٩٦٧ ، وانسحاب القوات المصرية فى اكتوبر ، حدث انقلاب اطاح بحكومة السلال يوم ٤ نوفمبر من نفس العام . وجاءت الحكومة الجديدة ، لتعلن ان المصالحة الوطنية اليمنية ، لن تتم الا من خلال جهود اللجنة الثلاثية ، التى ينبغى ان يقتصر دورها على تحسين العلاقات بين السعودية واليمن ، تلك العلاقات التى ساءت الى ابعد حد بعد انسحاب القوات المصرية . ذلك ان الجمهورية اليمنية ، اتهمت السعودية ، بتزايد مساعداتها للملكيين ضد حكومة صنعاء كما اتهمت السعودية الاتحاد السوفييتى ، بالتدخل فى شئون منطقة جنوب شبه الجزيرة العربية .

واخيرا ظهرت بوادر التسوية السلمية للحرب الاهلية فى اوائل عام ١٩٦٩ ، نتيجة لعدد من التطورات ، ومنها محاولات لقلب نظام الحكم الجمهورى فى اليمن ، قامت بها عناصر مضادة للاتجاه التوفيقى السلمى فى الازمة ، وتمت تصفيتها وانهاؤها ، كما تحالف بعض القبائل الملكية مع الحكومة الجمهورية ، بعد ان فشل حصارها لصنعاء . كذلك بدات السعودية فى ايقاف مساعداتها للملكيين . وفى ٢٦ مارس ١٩٧٠ ، عقب انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية بجدة ، اتفق الجانبان ، الملكى والجمهورى ، على انهاء الحرب الاهلية ، على ان يتولى الملكيون عددا من المناصب الرئيسية فى الدولة ، على الا يسمح للامام المخلوع بالعودة .

ونظرا لتزايد الاعتماد على السوفيت والكتلة الشرقية ، بدأت حكومة الايريانى والعمرى فى انتهاج سياسة جديدة غير معادية للسعودية ، وتقارب مع الدول الغربية ، وذلك بهدف موازنة العلاقات مع السوفييت(١٤) . حتى اننا نجد كاتبا ــ ذا وجهة نظر ماركسية ــ يصف الاوضاع التى قامت بعد ١٩٧١ بانها دولة الثورة المضادة ، اتسمت بنظام سياسى قبلى ، ذى سلطة مركزية ضعيفة ، لايعرف الاحزاب السياسية ، واقتصاد متدهور على الرغم من تغيرات مابعد الثورة ، وذلك بسبب المطالبات المالية لشيوخ القبائل ، واضرار الحرب ، وسنوات الجفاف . فضلا عن انها اتسمت فى المجال الخارجى بتبعية للسعودية ، وعداء لعدن ، وازدهار للعلاقات مع الغرب وايران ، وتدهور العلاقات مع البلاد الشيوعية(١٥) .

٣ ــ السياسة الخارجية بعد حركة التصحيح فى ١٣ يونيو ١٩٧٤

ورث النظام الجمهورى بعد استقراره ، فى أعقاب فشل القبائل الملكية فى حصارها لصنعاء عام ١٩٧٠ ،

---

(١٣) أنظر مراجعة لكتاب اوبلانس عن « الحرب فى اليمن » بمجلة درسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت ــ اكتوبر ١٩٧٥) ص ١٧٢

(14) O'Ballance, the War in the Yemen, op. cit, p. 201

(١٥) راجع عرض كتاب O'Ballance, The War in the Yemen, op. cit, p. 201 مجلة السياسة الدولية (يوليو ١٩٧٧) بقلم احمد يوسف احمد ، ص ١٥٠

اوضاعا صعبة ، تولدت من ثلاثة جوانب : الأول ما تخلف عن اليمن الامامية من أوضاع الفقر والتخلف والفساد الداخلي والرشوة وآثار العزلة الطويلة عن العالم المعاصر ، والثانية ماتمخض عن الحرب الاهليه من تفكك داخلي وتقوية للمؤسسة القبلية في مواجهة الجماعات الجديدة من الضباط والعسكريين والمثقفين . والثالثة ما أسفر عنه التغير الملموس في خريطة الصراعات الاقليمية ، وبالاخص عقب استقلال عدن ، وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عام ١٩٦٧ ، وتصاعد نفوذ المملكة العربية السعودية ، بسبب ثروتها البترولية الضخمة . ومن ثم نشب صراع سياسي ثلاثي ، تحاول فيه اليمن الجنوبية دفع اليمن الشمالية الى السير في طريقها الثوري ، وتسعى فيه السعودية الى جذب اليمن الى فلكها . وفي ذات الوقت ، كان الخط الثابت في السياسة اليمنية ، هو اعتبار ان عدن ميناؤها الطبيعي والتاريخي على خليج عدن والمحيط الهندي ، وأن اراضي الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن .

وقد حدث في عام ١٩٧١ أن تدهورت العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، نتيجة للسياسات المتعارضة التي اتبعتها كل من الدولتين العربيتين المتجاورتين . هذا على الرغم من الاجتماع الذي تم في تعز يومي ٢٥ ، ٢٦ نوفمبر ١٩٧٠ بين زعماء البلدين ، والذي اتفقوا خلالة ، على اتخاذ الاجراءات الأوليه اللازمة لاقامة اتحاد فدرالي بين اليمن الجنوبية واليمن الشمالية . إلا أن صدامات الحدود بين البلدين ، بدأت في فبراير ومايو ١٩٧٢ ، ثم تصاعدت على نطاق واسع ، في سبتمبر من ذلك العام . ثم اجتمع ، في ٢١ اكتوبر ، بالقاهرة ، الوفدان الممثلان لليمن الشمالية واليمن الجنوبية . وبعد مباحثات طويلة وشاقة ، وقع الجانبان على اتفاق سلام ، وعلى اتفاقية اتحادية بين البلدين ، في يوم ٢٨ اكتوبر . وقد نص اتفاق السلام على إنهاء كافة صور تركيز القوات في مناطق الحدود بين البلدين ، وإخلاء كافة المناطق التي احتلت في الاشتباكات التي وقعت بين قواتهما ، وأعادة فتح مناطق الحدود بينهما ، وإعادة توطين جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى بلادهم ، مع حظر كل الأنشطة الفدائية المتبادلة بين البلدين [١٦]

والواقع أن هذه الأوضاع ، مهدت السبيل أمام الحكومة الجديدة التي شكلها مجلس القيادة عقب الانقلاب الذي حدث يوم ١٣ يونية ١٩٧٤ لكي تنهج سياسة متوازنة ، تستهدف تنويع علاقاتها بدول المنطقة . حتى إن بعضهم كتب يقول ان المقدم الحمدي ـ الرئيس اليمني الراحل ـ لم يتردد في استغلال التنافس بين إيران والسعودية من جهة ، وبين السعودية والعراق من جهة أخرى [١٧]

ثانيا : محددات السياسة الخارجية اليمنية

تتحرك السياسة الخارجية اليمنية ـ كما سبقت الاشارة ـ في مختلف الاتجاهات في اتجاه العالم العربي ، وفي اتجاه دول حوض البحر الأحمر ، وفي اتجاه الجزيرة العربية واقطار الخليج البترولية . بل إنها يممت وجهها شطر الاتحاد السوفيتي طورا ، وشطر الصين طورا آخر ، وشطر الغرب أحيانا . ولكن هذه الحركة ليس خبط عشواء لا منطق لها ، فان المتأمل في مسيرة العلاقات الدولية لليمن ، يجد أنه قد حكمتها أربعة محددات رئيسية هي : الموقع الجغرافي ، الثقل الديموجرافي للسكان ، الحاجة الى التنمية الاقتصادية ، والمركز الجيوبوليتيكي لليمن في النظام الاقليمي للشرق الأوسط .

١ ـ الموقع الجغرافي

تقع اليمن في نقطة استراتيجية هامة ، فهي تهيمن على المنفذ الجنوبي للبحر الأحمر من باب المندب ، وتطل على المحيط الهندي من عدن ، وتلاصق افريقيا من جهة الصومال (لا يزيد عرض باب المندب على ١٥ ميلا) . وبهذا احتلت اليمن موقعا جغرافيا ممتازا على طريق الملاحة العالمية منذ أقدم العصور واذا أضيف إلى هذا الرياح الموسمية الصيفية ، واتجاهها جنوبي غربي ، والرياح الموسمية الشتوية ، واتجاهها شمالي شرقي ، جعل بعض سكان اليمن يحترفون الملاحة ، ويعملون في التجارة ، مستعينين بهذه الرياح شتاء لنقلهم الى الساحل الشرقي لأفريقيا ، وصيفا للعودة منها الى الشواطىء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية . وتعتبر هذه من بين الرحلات التي اشار اليها القرآن الكريم « رحلة الشتاء والصيف »[١٨]

---

(١٦) د . بطرس بطرس غالي ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ ـ ١٥٩

(١٧) انظر مقالة مارتان البير : « جمهورية اليمن العربية تبحث عن سياسة خارجية (مجلة السياسة الدولية ـ ابريل ١٩٧٧) ص ١٨٨

(١٨) د . محمود طه ابو العلا : جغرافية شبه جزيرة العرب (الجزان الثالث والرابع ـ مؤسسة سجل العرب ـ ١٩٧٢) ص ١٧ ـ ١٨

وكانت للخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية التي لليمن ، دورها في تفردها بشخصية مميزة ذات طابع خاص . فقد مهد لها موقعها وثروتها النباتية ، ونشاط سكانها ، لتلعب دورا ممتازا في تاريخ الحضارات التي مر بها الانسان العربي ، منذ عرف الحياة في شبه الجزيرة . ولقد دفعت شخصية اليمن الجغرافية ، بعض الدول ، الى بسط نفوذها عليها ، لتسلبها ثمرة ما تتمتع به من مقومات ، ولكن اليمن ظلت على مر العصور ، صامدة تدفع عن كيانها كل غريب عنه ، بل واغرقت في هذا الحفاظ على كيانها ، حتى اصبحت في شبه عزلة عن ركب الحياة الانسانى المتحضر .

ومثلما كان هذا البلد الصغير ذا الموقع الحساس – حقلا للمواجهات الدينية في قديم الزمان ، بين الزرادشتية واليهودية والنصرانية والاسلام ، كما سبق القول ، فقد اصبح كذلك معتركا للتيارات الايدلوجية المعاصرة ، مثل الاشتراكية والناصرية والتقدمية والبعثية (السورية أو العراقية) والاتجاه المحافظ ، الأمر الذى جعله في نظر بعض الباحثين ، يعتمد بالدرجة الأولى على الجامعة العربية ، ابتغاء التخفيف من حدة هذا التنافس .

ثم اكتسبت الجمهورية العربية اليمنية ، أخيرا ، اهمية استراتيجية بالغة ، عقب مبادرة اغلاق مضيق باب المندب ، عند اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وأيضا لدى إعادة فتح قناة السويس عام ١٩٧٥ ، كما اسهمت الأوضاع القلقة في القرن الأفريقي ، في تدعيم هذه الأهمية الاستراتيجية .

٢ – الثقل الديموجرافي

على الرغم من صغر حجم سكان اليمن (لا يزيدون على ٦,٥ مليون نسمة) فانه يتمتع بثقل ديموجرافي ملحوظ ينبع من حقيقتين : الأولى ، أن منطقة شبة الجزيرة العربية تعتبر منطقة تخلخل سكاني ، نظرا لضآلة حجم السكان ، اذا قيس بموارد أقطارها البترولية . والحقيقة الثانية ، ما يتسم به سكان اليمن من نشاط وديناميه ، اذا قيسا بالموارد المحدودة نسبيا للبلاد . لذلك نجد أن خمس السكان (نحو ١٩٪ من مجموع السكان طبقا لآخر إحصاء أجرى عام ١٩٧٥)[١٩] يوجدون خارج اليمن . كما أن تحويلات المغتربين اليمنيين ، تجىء في المركز الثاني في الاهمية – بعد الانتاج الزراعي – اذ قدر بحوالى ٦٪ من جملة الناتج القومي ، حيث وصل الى نحو ٥٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ .

ولا يخفى أن هذه الجاليات اليمنية ، يمكن ان تصبح ذات اهمية خاصة لدى السياسة الخارجية اليمنية ، ولا سيما انها تنتشر بكثافة ملحوظة في الاقطار المجاورة ، مثل السعودية (٣٥٠ الف يمنى) ، وإثيوبيا وإرتريا (١٠٠ الف) ، والصومال (٧٥ الف) ، ودولة الامارات العربية (٤٠ الف) ، واليمن الجنوبية (٣٥ الف) ، والسودان (٣٥ الف) ، والكويت (٣٠ الف) من مجموع عددهم الذى قدر بنحو مليون يمني مغترب عام ١٩٧٠ ويلاحظ انهم ينتشرون بصفة خاصة في اقطار البحر الأحمر .

بل وبالفعل ، ونظرا للاهمية المتزايدة للمغتربين اليمنيين ، نجد أن اتحاد المغتربين ، يعد واحدا من الجماعات السياسة الصاعدة في اليمن الحديث ، فضلا عن أن وزارة الخارجية ، انشأت إدارة جديد المهاجرين في ٩ مارس ١٩٧٥ [٢٠]

٣ – الحاجة الى التنمية الاقتصادية

تحتل الجمهورية العربية اليمنية – وفقا لاحصاءات الأمم المتحدة – مركزا متدنيا في سلم الأقطار النامية . فالاقتصاد اليمني في وضعه الحالي ، اقتصاد متخلف يعاني ويشكو من كل مظاهر وعلل التخلف التى تشكو منها الدول النامية الاخرى . فالنشاط الزراعي يعتمد بالدرجة الأولى على وسائل بدائية ، ومتوسط الدخل الفردى منخفض (٨٣ دولارا عام ١٩٧١) ، والاعتماد شديد على القطاع الزراعي (٦٠٪ من مجمل الناتج القومى) ، فضلا عن ضآلة اسهام القطاع الصناعى (٢٪) ، وانتشار الامية (٦٧,٢٪) وضعف نسبة التكوينات الراسمالية (٩٪ من متوسط الناتج القومى) ، وضعف العبء الضريبى بشكل عام (٣٪ من مجمل الناتج القومى) ، وضعف الانتاجية في كل القطاعات . هذا بخلاف السمات الخاصة التى ينفرد بها الاقتصاد اليمنى ، مثل التشتت الجغرافي ، وصعوبات الاتصال ، والطبيعة القبلية للمجتمع ، وظاهرة مضغ القات ، والعزلة شبه الكاملة قبل الثورة ، والانفتاح المفاجىء على العالم الحديث بعدها ، ودخول اليمن في حرب أهلية لمدة سبعة أعوام ، وتتابع الظروف المناخية السيئة ، وتناقص الامطار [٢١]

(١٩) د . محمد مصطفى الشعبيني : اليمن – الدولة والمجتمع (دار النهضة ، العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥) ص ٤٣

(٢٠) نقلا عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت يوليو ١٩٧٥) ص ٢٥١

(٢١) من مقدمة البرنامج الانمائي الثلاثي الاول ٧٣/٧٤ – ٧٥/١٩٧٦) (الجمهورية العربية اليمنية – الجهاز المركزى للتخطيط – صنعاء – مايو ١٩٧٥)

وازاء هذا الوضع الاقتصادى المتردى ، تزايد اعتماد اليمن اقتصاديا على الخارج ، فأصبحت حركة البناء والتعمير فيها تعتمد إلى حد كبير ، على المعونات التى تأتيها من جيرانها من الأقطار البترولية(٢٢) . بل إن بعض الكتاب يعزو الى هذا العامل ـ أى الحاجة الى التنمية الاقتصادية ـ رغبة الجمهورية العربية اليمنية ، فى أن تلعب دورا جديدا فى المنطقة ، يرتكز على تنويع علاقاتها داخل مجتمع الدول العربية . ومن ثم حاول محسن العينى عام ١٩٧٤ أن يحصل على مساعدات من دول الامارات والعراق وليبيا ، حتى يقلل من تبعية اليمن الاقتصادية للسعودية ، وسار الحمدى على نفس الخط الاقتصادى ، وانما بطريقة مستترة ، فزار الامارات والعراق ، ولم يتردد فى استغلال التنافس بين دول الخليج الكبرى الثلاث . أما بالنسبة للعلاقات مع القوى العظمى ، فلقد كانت لليمن علاقات تقليدية مع الاتحاد السوفيتى (تسليح الجيش بعثات تعليمية) ولكن بعد استقلال اليمن الجنوبى ، بدأ الاتحاد السوفيتى يدير ظهره لليمن الشمالية ، ويتجه ناحية اليمن الجنوبية . وعلى الرغم من التلميح الى احتمال وضع حد للدعم العسكرى السوفيتى ، الا أن اليمنيين لا يريدون الوصول الى تلك النتيجة ، لأن الوجود السوفيتى يلطف ـ فى نظر بعض الكتاب ـ من حدة المطامع السعودية ، ومن ورائها الولايات المتحدة . كما تدعم اليمن علاقاتها بالصين ، وذلك بهدف اجبار السوفييت على اتخاذ سياسة واقعية لا عاطفية فضلا عن أن ذلك يسهم فى الحد من النفوذ الغربى المتصاعد (٢٣)

٤ ـ وضع اليمن فى النظام الاقليمى للشرق الأوسط

تشغل اليمن الشمالية مركزا جيوبوليتيكيا حساسا ومعقدا فى اطار النظام الاقليمى للشرق الأوسط . هذا وينشأ النظام الاقليمى (أو النظام الدولى الفرعى فى تسمية أخرى) ، فى الأصل ، حينما يصل نسق التفاعلات السياسة الدولية بين القوى المحلية لمنطقة ما ، مستوى معينا من الكثافة . ويمكن قياس درجة كثافة هذه التفاعلات ، بحدوث الصراعات والحروب من جانب ، ومظاهر التعاون والتحالف العسكرى .. إلخ من جانب آخر ، وأيضا كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بين مختلف الشركاء ، وكذلك صورة الفاعلين المختلفين عن بعضهم بعضا ، وتصوراتهم الذاتية عن أدوارهم الدولية وقدراتهم . وعادة ما توجد القوى العظمى فى مختلف الأنظمة الفرعية ، وتقرر علاقاتهم داخل كل نظام فرعى ، بدرجة كبيرة ، بالظروف الخاصة فى كل نظام فرعى ، رغم أنهم أحيانا ما يعتبرون أن علاقاتهم تلك هى تابعة أساسا لعلاقاتهم العالمية الشاملة . وعلى هذا النحو ، نجد أن الشرق الأوسط يشكل نظاما اقليميا فرعيا ، ويضم ترتيبا للعلاقات تمخض عن هيكله السياسى الخاص به (٢٤)

وهكذا يرى بعضهم ، أن الشرق الأوسط ، كنظام اقليمى فرعى ، منظم حول ثلاثة محاور ، يغطى المحور الأول الصراعات والتنافسات المتزامنة (وفى ذات المكان) والتى تتخلل كل منطقة الشرق الأوسط ، وهى ثلاثة صراعات : الصراع العربى الاسرائيلى ، والتنافس فيما بين الأقطار العربية على القيادة ، وعلاقات القوى العظمى التى تتراوح بين المواجهة والصراع والتنافس والتعاون الضمنى . أما المحور الثانى فيهتم بوصف المواضع الجغرافية للصراعات والتحالفات . وفى هذا الصدد نجد هناك ثلاثة مواضع : منطقة القلب التى تضم الهلال الخصيب (العراق ، سوريا ، لبنان) الأردن ، اسرائيل ومصر ، ومنطقة البحر الأحمر التى تشمل كلا من مصر والسودان والسعودية واليمن واليمن الجنوبية وإثيوبيا وإسرائيل . وهذه المنطقة تخلق حلقة ربط بين النظام الفرعى للشرق الأوسط ، والنظام الفرعى لشرق أفريقيا ، وهكذا نجد أن إثيوبيا التى تعد داخلة فى النظام الفرعى لشرق أفريقيا ، متورطة أيضا فى منطقة

---

(٢٢) فى حديث صحفى اجرته صحيفة الثورة بصنعاء فى اول نوفمبر ١٩٧٧ مع الرئيس اليمنى المقدم احمد الغشمى ، اجاب عن سؤال عن ان القرب من منابع الثروات يؤثر على الاحداث وهل يسهم فى امن واستقرار اليمن ، بقوله : « اجل لان المطلوب منا جميعا ان نحافظ على السلام والاستقرار ، حتى نتمكن بفضل مساعدة الاشقاء ، من القضاء على التخلف والفقر ، لان المزايدات والشطحات لاتخدم اليمن ، علاوة على تاثيرها لغير صالح اليمن . والشعوب لاتاكل كلاما او بيانات او خطبا حماسية ، وابناء القرى يطلبون طرقا وماء وطبيبا وانارة كهربائية » انظر صحيفة الجمهورية التى تصدر فى تعز العدد ٣٣٣٢ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٧٧ ـ ص ٨

(٢٣) مقالة مارتان البير ـ مرجع سابق

(24) Leonard Binder : « The Middle East Subordinate International System » (World Politics, April, 1958)

البحر الأحمر . والمنطقة الثالثة للصراعات هى منطقة الخليج ، حيث تشترك فى الصراعات والتحالفات المحلية كل من إيران والعراق والسعودية والكويت وامارات الخليج [٢٥]

أما المحور الثالث فهو المحور الايدلوجى ، حيث يدور الصراع بين النظم التقليدية والراد يكالية ، وداخل النظم الراديكالية نفسها ، وبين دعاة الوحدة وانصار التجزئة فى العالم العربى ، فضلا عن العنصر الايدلوجى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

واذا أضفنا الى ما سبق ، محورا رابعا هو المحور الاقتصادى عن الثراء والفقر ، فاننا نلحظ ثمة صراعا ، سافرا حينا ، وكامنا أحيانا ، بين الاقطار الغنية (ذات الفائض البترولى والنقدى) والاقطار الفقيرة (ذات الفائض السكانى) فى العالم العربى . أى أننا نخرج بقائمة للصراعات - أو قل المنازعات والمنافسات - تبلغ نحو أحد عشر صراعا تعتمل بها منطقة الشرق الأوسط .

وفى إطار التحليل السابق ، نستطيع أن نتبين المركز الجيوبوليتيكى (أى الجغرافى السياسى) لليمن فى خريطة الصراعات الاقليمية والدولية . ونجدها تحتل مركزا رئيسيا فى ستة من هذه الصراعات ، وتشغل مركزا هامشيا فى خمسة منها . وتشمل الفئة الاولى صراع البحر الأحمر ، والتنافس الدولى فى جنوب الجزيرة العربية ، والصراع بين النظم الراديكالية والتقليدية ، وكذلك النزاع داخل النظم الراديكالية ، فضلا عن الخصام بين دعاة الوحدة العربية وانصار التجزئة ، بالاضافة إلى الصراع بين الفقراء والأغنياء . أما الفئة الثانية من الصراعات ، والتى تشغل اليمن فيها مركزا ثانويا ، فهى الصراع العربى الاسرائيلى ، والتنافس بين الاقطار العربية على القيادة ، والصراع الاقليمى فى منطقة الخليج ، وفى منطقة القلب من العالم العربى ، وأخيرا المحور الايدلوجى فى الصراع العربى الاسرائيلى .

مما سبق ، يتبين أن صراع منطقة البحر الاحمر يتبوأ المكانه الأولى فى سلم الاهتمامات الدولية للجمهورية العربية اليمنية .

موقع البحر الاحمر فى السياسة اليمنية

على الرغم من أن هناك نحو تسع دول تطل على مياه البحر الأحمر ، فان الجمهورية العربية اليمنية ، تكاد تكون - فى غير مبالغة - هى الدولة التى تحظى - أو من المفروض أن يحظى البحر الأحمر بأهمية قصوى لديها ، عما لدى بقية الدول ، وذلك لعدة أسباب ، منها ان اليمن تعد من دول البحر الأحمر - مثل الاردن والسودان والصومال واثيوبيا التى لا تحظى بمنفذ بحرى أخر خارج مياه البحر الأحمر كما أن على البحر الأحمر ، تقع أهم مدن وموانى اليمن ، مثل الحديدة والمخا والصليف . وتمتد بطول الساحل أهم الجزر اليمنية ذات القيمة الاستراتيجية والسياسية فى الصراع الدولى الراهن فى منطقة القرن الافريقى . فضلا عن أن البحر الاحمر ، يمثل لليمن ظهرها المكشوف ، فنظرا لوعورة سلسلة الجبال التى تحيط بالقطر اليمنى من كل اتجاه ، وتجعل أمر غزوه عبرها مسألة عسيرة ، اللهم إلا من خلال الثغور البحرية ، التى كانت نقط الضعف التى نفذت منها معظم الحملات والغزوات الخارجية عبر التاريخ . أى أن اهمية البحر الأحمر فى السياسة اليمنية ، يمكن تصنيفها الى ثلاثة انواع من الأهمية : اهمية تاريخية سياسية ، واهمية استراتيجية ، واهمية اقتصادية .

أولا : الأهمية التاريخية السياسيه

تشمل الأهمية التاريخية السياسية للبحر الأحمر عدة اعتبارات منها ، أنه كان همزة الوصل بين اليمن وبين العالم المحيط ، وبالأخص باقى الاقطار العربية والأفريقية ، كما سبقت الاشارة . ومنها أن الحدود التى فرضت على اليمن ، اقتطعت جانبا من سواحلها على البحر الأحمر ، ومنها أنه أعطى لعلاقات اليمن الدولية ، ثقلا خاصا فى الموازين الدولية .

١ - حدود اليمن والبحر الأحمر

الواقع أن اليمن لم ترسم حدودها برضاها . والحدود الحالية بعضها مفروض عليها ، وبعضهاقبلته مرغمة بعد هزيمة جيوشها - وهذه هى الحدود الجنوبية والشمالية . أما الحدود الشرقية ، فهى غير معروفة وغير متفق عليها . لقد قبلت اليمن تخطيط حدودها الشمالية مع المملكة العربية السعودية بعد هزيمة عام ١٩٣٤ بمقتضى معاهدة الطائف . وتبدا الحدود على ساحل البحر الأحمر شمال قرية ميدى بمقدار خمسة أميال ، ثم تتجه الحدود شرقا حتى تصل نطاق المرتفعات عند بلدة الصليف ، ومنها تتجه الحدود إلى الشرق ، ثم الشمال ، ثم الشمال الغربى ، راسمة قوسا شمال حوض صعدة ، بحيث يصبح ذلك الحوض فى نطاق اليمن ، ثم تتجه الحدود شرقا الى جنوب وادى نجران . وتنتهى الحدود عند تقاطع خط العرض ٢٥ ٢٧° شمالا مع خط الطول ٢٠ - ٤٤° شمالا ، بحيث

(25) Yair Evron, The Middle East : Nation, Super-Powers & wars, (Lonodon, 1973) PP. 193-194

تصبح بلاد يام ونجران فى نطاق المملكة العربية السعودية[٢٦] .

اما الحدود الجنوبية فتنقسم الى قسمين : القسم الأول قامت لجنة تركية انجليزية بتخطيط الحدود بين اليمن وبين محمية عدن عام ١٩٠٤ ، وتبدأ هذه الحدود من طربة على الساحل عند مدخل البحر الأحمر ، وتتجه الى الشمال الشرقى حتى بلدة قعطبة التى تقع فى نطاق اليمن . أما القسم الثانى من الحدود ، فرسمته السلطات الانجليزية بمفردها ، وفرضت قبوله على دولة اليمن . وتمتد هذه الحدود من بلدة قعطبة فى اتجاه شمالى شرقى ، حتى وادى بيجان ، ثم تتجه الحدود مع وادى بيجان إلى الشمال الشرقى ، حتى الأطراف الجنوبية للربع الخالى .

٢ ـ اليمن والمركز الدولى المتغير للبحر الاحمر

تنازلت تركيا أصلا عن حقوقها فى جزر البحر الأحمر بموجب المادة ١٥ من معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، واقتسمت الدولتان (بريطانيا وإيطاليا) النفوذ فى النهاية ، بعد تنافس شديد استمر نحو خمسة عشر عاما . هذا وترجع أطماع الاستعمار الايطالى فى البحر الأحمر الى عام ١٨٦٤ ، عندما نجحت مقاطعة سردينيا كبرى مقاطعات ايطاليا (قبل الوحدة) فى اقامة راس جسر لها فى البحر الأحمر ، حينما استولت على مصوع ثغر أسمرة عاصمة إرتريا ، بالاتفاق مع الانجليز وتعضيدهم ، وقد تم ذلك فى أعقاب فشل حملة الخديو إسماعيل إلى افريقيا . ثم وثق الايطاليون علاقاتهم بالسيد محمد على الادريسى على الجانب الآخر من البحر الأحمر ، بسبب معاونته للاتراك قبل الحرب العالمية الأولى . وبعد عقد معاهدة فرساى وقيام الفاشية فى إيطاليا ، كان البحر الأحمر من جملة المقاطعات التى أعلن موسولينى عزمه على إعادتها الى ايطاليا ، بحجة انها كانت خاضعة فى الأصل لامبراطورية روما . وهكذا وقع الايطاليون مع الامام يحيى فى ٢ سبتمبر ١٩٢٦ أول معاهدة لليمن المتوكلة مع دولة اجنبية . ويبدو أن هدف الامام يحيى من وراء ذلك ، كان إزعاج الانجليز ، عساهم يعدلون عن اساليبهم[٢٧] .

ثم اعيد تجديد هذه المعاهدة فى ٤ سبتمبر ١٩٣٧ ، وكانت إيطاليا إذ ذاك فى أوج عظمتها ، بعد أن انجزت احتلال الحبشة عام ١٩٣٥ . الا أن هزيمة ايطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، عصفت بأطماع ومخططات إيطاليا فى البحر الأحمر .

والواقع أن من يتابع سلسلة المعاهدات التى عقدتها اليمن المتوكلية مع الدول الأجنبية بعد ايطاليا ، وهى الاتحاد السوفيتى (١٩٢٨) وهولاندا (١٩٣٣) ، وبريطانيا (١٩٣٤) ، واثيوبيا (١٩٣٥) وفرنسا ، ابريل ١٩٣٦ ، وبلجيكا (ديسمبر ١٩٣٦) ، والولايات المتحدة الامريكية (١٩٤٦) ، يجد انها تؤكد بصراحة ، على أن تتمتع سفنها وشحناتها بشرط الدولة اكثر رعاية . وهذا يعكس فى جانب منه اهتمام الدول المعينة بتسهيلات التجارة والملاحة فى البحر الاحمر ، التى تقع موانى اليمن على ساحله الاسيوى .

بل انه يمكن القول ، انه فى اعقاب ازمة السويس ١٩٥٦ ، وبفضل موقف روسيا من هذا العدوان الغربى ، بدأ النفوذ الشيوعى ، يجد طريقة الى اليمن ، للمرة الثانية ، وبشكل قوى . وبذلك اصبحت الدول الكبرى ، امريكا وروسيا وبريطانيا والصين ، تتناحر سياسيا على الارض اليمنية الشمالية ، بغية السيطرة فى الواقع على عدن والشواطىء[٢٨] .

ثانيا : الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر

تتمثل الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر فى ثلاثة ابعاد هى : موقع باب المندب والجزر اليمنية ، وكون البحر الاحمر بمثابة انبوب لتدفق بترول الخليج ، والموقف المتفجر فى القرن الافريقى .

١ ـ موقع باب المندب والجزر اليمنية

يقع باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين افريقية ، ويربط البحر الاحمر بخليج عدن والمحيط الهندى وكان السبب فى تسمية المضيق باب المندب ، هو خطورته وتعرض السفن للاصطدام بالصخور البارزة ، وتحطمها وضياع بحارتها وركابها ، حتى لقد قيل بان عائلات البحارة كانت تندبهم وقت رحيلهم نحو باب المندب .

وتشطر جزيرة بريم هذا المجرى المائى الى قناتين . قناة شرقية عرضها ميلان فقط ، وعمقها اقل من مائة قدم ، وقناة غربية عرضها تسعة أميال وربع ، وعمقها تقارب الف قدم . وتجرى كل الملاحة عمليا عبر القناة الغربية على طول طريق يبعد مسافة ميلين عن جزيرة بريم ، وسبعة اميال عن الساحل الافريقى . وفى سنة ١٩٦٦ اى قبل سنة واحدة من اغلاق قناة السويس ،

---

(٢٦) د . محمود طه ابو العلا : جغرافية شبه جزيرة العرب ، مرجع سابق ص ١٦ ـ ١٧

(٢٧) امين سعيد : اليمن ـ تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى (سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث ـ مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ـ ١٩٥٩) ص ٤٣ ـ ٤٥

(٢٨) زيد بن على الوزير : محاولة لفهم المشكلة اليمنية (مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ ١٩٧١) ص ١٨٢

بلغ متوسط عدد السفن التى تعبر هذا المر يوميا نحو ستين سفينة .

ويمتد مضيق باب المندب الى المياه الاقليمية لاربع دول هى : جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية العربية اليمنية على الجانب الشرقى او العربى ، وجيبوتى واثيوبيا على الجانب الغربى او الافريقى . والخطوط الساحلية لهذه الدول الاربع ، تحتل مواقع استراتيجية بالنسبة للعمليات الجوية والدفعية والبحرية فى المنطقة ، كما ان موانيها الرئيسية ، كميناء عدن وجيبوتى والحديدة واساب مصوع ، تستخدم من قبل سفن الكثير من الدول . وقبل اغلاق قناة السويس فى يونية ١٩٦٧ كان ميناء عدن وجيبوتى يحتلان المركز الرابع والسادس بين موانى العالم ، من حيث ازدحام حركة المرور[٢٩] .

كما ان العديد من الجزر الصغيرة المعروفة التابعة لهذه الدول اهميتها ايضا ، نظرا لموقعها الجغرافى الذى يمكنها من السيطرة على الملاحة فى المنطقة او التدخل فى شئونها . ومن هذه الجزر ، جزيرة كمران ، وهى موضع خلاف بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية ، الا انها اصبحت تخضع للاولى

وتقع جزيرة كمران على بعد مائتى ميل شمالى باب المندب ، وعلى بعد يسير لايتعدى ثلاثة اميال من ساحل اليمن الشمالية ، وتقع فى مواجهتها مدينة الصليف الشهيرة بجبال الملح ، وهى اكبر جزيرة فى مجموعة من الجزر الصغيرة ، والمرتفعات الضحلة المتناثرة فى تلك المسافة المعروفة كلها باسم كمران . وهناك ايضا جزيرة جبل الطير ، وتسمى فى الخرائط البحرية « كواين أيلند » وتبعد ٢٥٠ ميلا الى الشمال من جزيرة بريم (اوميون) وعلى بعد مائة ميل منها تقع جزيرة ابو على[٣٠] .

ومن تلك الجزر ايضا ارخبيل الدهلاق (وهو يتبع اثيوبيا) وجزر حالب وفاطمة وحنش الكبرى والصغرى (وهى موضع خلاف بين اثيوبيا واليمن الشمالية) ، والجزر الواقعة فى خليج اساب (وهى تابعة لاثيوبيا) ، وجزيرة سوقطرة التابعة لليمن الجنوبية وتقع على بعد ٢٢٠ ميلا الى الجنوب الشرقى من مضيق باب المندب .

وقد اقترحت عدة بلدان ، وضع المضيق كله او جزيرة بريم بمفردها تحت شكل من اشكال السيادة الدولية . غير ان المحاولات الرامية الى تدويل جزيرة بريم ، حينما كانت عدن تحت الحكم البريطانى ، باءت بالفشل . وقد تمت لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، السيادة على هذه الجزيرة عند استقلالها ، ثم تجدد النقاش الداعى الى تدويل المضيق كله ، بعد ان قام فدائيون فلسطينيون فى يونيو ١٩٧١ بمهاجمة ناقلة نفط متجهة الى اسرائيل بمدافع البازوكا من زورق بخارى سريع فى بحر المرجان .

٢ ـ البحر الاحمر وتجارة البترول

كانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ تمثل جولة حسمتها الضربة القاضية ، ولكن مباراة الصراع استمرت فى المنطقة على المستويات الاقليمية والعالمية فعلى المستوى الاقليمى ، يحتل الصراع العربى الاسرائيلى الأولوية ، وفى منظور القوى الكبرى ، يكون الموضوع الأول فى الصراع العالمى ، هو تجارة البترول والسيطرة على طرق النقل البحرى من المحيط الهندى إلى غرب أوربا وامريكا الشمالية . ومنذ حرب اكتوبر حتى اليوم ، تغيرت الأساليب والوسائل فقط ، واستمر الحساب بالنقط فى كشف الارباح والخسائر . ومن المعلوم أن هناك طريقين لتجارة البترول ، الأول يتجه شمالا عبر الاحمر وقناة السويس إلى البحر المتوسط ولهذا تزداد القيمة الاستراتيجية لقضايا باب المندب وجيبوتى والسواحل الأفريقية والآسيوية المجاورة حتى منطقة شرقى البحر المتوسط أما الطريق الثانى فى هذه التجارة فيتجه جنوبا عبر مضيق موزمبيق الفاصل بين جزيرة مدغشقر ودولة موزمبيق ، ويمر بجوار جزر الكومور (القمر) ، ثم إلى رأس الرجاء الصالح ، وبعد هذا يتجه شمالا على طول سواحل أنجولا وغرب أفريقية . ولهذا تعقدت قضايا المناطق المحيطة بهذين الطريقين .

وهذه المتغيرات تترك آثارها بالايجاب او بالسلب على مواقف وسياسات الدول الأخرى على شواطىء البحر الاحمر ، وخاصة الساحل الآسيوى (العربى) وليس لهذه الحكومات موقف موحد تجاه قضايا البحر الأحمر ، والصراعات الدولية فى منطقة المحيط الهندى ولهذه الدول علاقات خارجية بالصداقة مع بعض القوى الكبرى المتصارعة ، وهذه العلاقات الخارجية فى جوهرها ترتبط وتتحرك حول منابع البترول (٣١) .

والواقع أن قيام مصر بغلق بوغاز المندب فور اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣ قد لفت الأنظار إلى البحر الأحمر

---

(٢٩) جون بيوك انطونى : البحر الاحمر والسيطرة على مدخله الجنوبى (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ يناير ١٩٧٦) ص ١٨٩

(٣٠) حمزة على لقمان: تاريخ الجزر اليمنية (مطبعة يوسف وفيليب الجميل بيروت ١٩٧٢) ص ٧ ـ ١٣

(٣١) د. عبد الملك عودة: الصراع فى جنوب البحر الاحمر (صحيفة الاهرام ٢٦ يناير ١٩٧٦)

بشكل مثير ، إذ قد تأكدت أهمية الحصار البحرى بعد أن أصبحت الحياة الاقتصادية للشعوب جزءاً لايتجزأ من قوة الدول السياسية والعسكرية(٣٢) .

٣ ـ الموقف المتفجر في القرن الأفريقي

تشير حقائق الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) ، إلى أن الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي ، تنبع من ذلك الصراع الذى يدور حول كل من باب المندب و منطقة شرق أفريقية . هذا ونستطيع أن نميز من بين قواعد الاستراتيجية العالمية مبدأين أساسين :

المبدأ الأول ، أن من يسيطر على البحر يسيطر على البر . فنلاحظ أن باب المندب يقع في المنتصف بين بومباى والسويس ، الأمر الذى يفسر حقيقة أن الاستراتيجية البريطانية ، كانت إلى وقت قريب ، تعتمد على ثلاث ركائز هى سنغافورة ـ عدن ـ جبل طارق. ولا يخفى أن تجارة البترول تمر بهذه الطرق البحرية ، ومن ثم تبرز أهمية تأمين الطرق بالنسبة للعالم الغربى ، الذى يعتمد على البترول العربى .

والمبدأ الثانى ، أن من يسيطر على الاطراف يسيطر على القلب . ويتضح هذا فيما يجرى حاليا بوساطة بعض القوى الكبرى لخلق أوضاع دولية جديدة ، تتمثل في إنشاء نظم دولية فرعية تابعة ، ترتكز على بعض الدول المحيطة بالمنطقة ، سواء لصالح الغرب أو الشرق .

وتكفى نظرة سريعة على تحركات الدول العظمى في السنوات الأخيرة لتكشف إلى أى مدى احتدم التنافس بينهما ، ولاسيما بعد المتغيرات الرئيسية التى ألقت بظلالها على الساحة الدولية ، وفي مقدمتها أزمة الطاقة العالمية ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ومضاعفاتها ، وارتفاع درجة التنافس في أفريقيا ، وكثافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية في بلدان المنطقة (٣٣) .

ويستطيع المتأمل للاحداث ، أن يميز بين ثلاثة أنماط من الاستراتيجيات المتبعة :

١ ـ استراتيجية الاحتواء ، وتعنى التحكم في البحر الأحمر والسيطرة على المنطقة المحيطة به بالقوات المسلحة المباشرة .

٢ ـ استراتيجية الاقتراب غير المباشر ، وتشمل التحكم في المضايق والمنافذ البحرية والجزر الاستراتيجية المتحكمة في الملاحة عبر البحر الأحمر والحصول على قواعد وتسهيلات بحرية في الموانى المتاخمة لها ، أو سيطرة النفوذ السياسى والاقتصادى .

٣ ـ استراتيجية الملاحظة ، وتعبر عن نفسها في شكل إصدار التصريحات والتلميحات وإعلان النوايا . وقد تبنتها العناصر الضعيفة من الفرقاء .

وعلى ضوء ما سبق ، نستطيع أن نتفهم مغزى العلاقات الخاصة التى يقيمها الاتحاد السوفيتى مع اثيوبيا ، وتلك العلاقات المتنوعة التى يقيمها مع كل من الصومال واليمن الجنوبية . وعلى الجانب الآخر ، نجد أن الولايات قد عززت علاقاتها التقليدية مع السعودية والسودان ، وتدعيم قواتها العسكرية في ديجو جارشيا بالمحيط الهندى ، وذلك غير التأثير عبر الوجود الايرانى في عمان ، وكذلك تلك التسهيلات البحرية التى حصلت عليها الولايات المتحدة في سوقطره وهرمز .

ووسط هذه الانواء والعواصف الدولية التى تحيط بالمنطقة ، تحاول الجمهورية العربية اليمنية الاحتفاظ لنفسها بموقف متوازن وعلاقات متنوعة مع مختلف الاطراف،وهكذا تحتل الأهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر مكان الصدارة في السياسة اليمنية . فمضيق باب المندب يمتد الى المياة الاقليمية لليمن الشمالية ، كما أن بعض الجزر الحاكمة هى جزر يمنية . أما بترول الخليج ، فلا يخفى أهمية استمرار تدفقه بالنسبة لليمن ، لأسباب أقتصادية تتعلق بمساعدات الدول النفطية لمشروعات التنمية في اليمن . يتبقى الصراع المحتدم في القرن الأفريقى ، وهذه مسألة لاتستطيع الجمهورية العربية اليمنية ، أن تقف منها مكتوفة اليدين ، نظرا لقوة الارتباطات التاريخية والسياسية التى تشدها بالساحل الأفريقى من البحر الأحمر .

ثالثا : الأهمية الاقتصادية للبحر الأحمر

مع تزايد الحاجة إلى التنمية الاقتصادية ، سوف تتصاعد مستقبلا القيمة الاقتصادية التى يمثلها البحر الأحمر ـ ليس لليمن فحسب بل لكل دوله ـ وذلك بحكم طول سواحله ومياهه وما تنطوى عليه من موارد وثروات،ويمكن التركيز على اعتبارين رئيسيين في هذا المجال يتعلقان بالساحل والموانى ، وبالموارد الطبيعية .

١ ـ الساحل والموانى

يبلغ طول ساحل اليمن على البحر الأحمر أكثر من ٤٠٠ كم ، وتنتشر به القرى الصغيرة التى يعمل سكانها في صيد البحر ، وتفصل الكثبان الرملية ، هذه

---

(٣٢) د. سمعان بطرس فرج الله: دور الحصار البحرى في المعركة (مجلة السياسة الدولية ـ يناير ١٩٧٤) ص٣٥ ـ ٣٨

(٣٣) د. السيد عليوه (واخرون) امن البحر الاحمر .. المخاطر والتحديات، مرجع سابق

القرى بعضها عن بعض . كما أن الشعاب المرجانية ، تكثر بالقرب من الساحل . ولهذا يتعذر على السفن الكبيرة الاقتراب من الساحل اليمنى . وتصبح القوارب الصغيرة ، أو السنابك ، هى وسيلة المواصلات البحرية الوحيدة التى تستطيع أن تدخل إلى هذه القرى الساحلية . وغير هذه القرى ، توجد عدة موانى أهمها الحديدة والمخا والصليف .

والميناء الأول ، وهو ميناء الحديدة ، الذى انشأه الاتراك فى منتصف القرن التاسع عشر ، استعانت حكومة اليمن بالاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٦١ لتوسيعه ، وبناء أرصفة لاستقبال السفن الكبيرة ، وذلك لتحويله إلى ميناء حديث ، يصلح لأن يكون منفذا لليمن بدلا من ميناء عدن ، بعد أن زادت الخلافات بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية . هذا وتقدر الطاقة السنوية لميناء الحديدة فى حدود ٤٠٠ الف طن ، وقد تجاوزت كمية البضائع التى تمر عن طريق الميناء ٥٥١ ألف طن عام ١٩٧٣[٣٤] علما بانه من المستهدف أيضا ، إقامة مشروع لتعبئة البوتاجاز محليا فى الحديدة ، بدلا من استيراد الأسطوانات المعبأة الجاهزة .

اما ميناء الصليف فيقع على بعد ٧٥ كم شمال الحديدة ، فى منطقة عميقة نسبيا محمية من الرياح ، إذ تواجهها جزيرة كمران . ويستقبل هذا الميناء السفن الشراعية التى تحمل بعض السلع التجارية ، كما يستقبل سفن الصيد ، أو السفن التى كانت تحمل الحجاج اليمنيين عند عودتهم من الأراضى المقدسة بعد نزولهم إلى الحجر الصحى فى جزيرة كمران واختص الميناء بتصدير الملح الصخرى ، كما قامت الشركة اليمنية لصناعة الملح بتوسيع الميناء ، وإنشاء رصيف يستقبل السفن الكبيرة ، التى تحمل الملح إلى اليابان ، وإلى الاسواق العالمية الأخرى . وقد صدرت اليمن عن طريق ميناء الصليف نحو ١٥٠ آلف طن من الملح الصخرى عام ١٩٧٠[٣٥] .

أما ميناء المخا القديم ، فقد كان يصدر منه محصول البن إلى الاسواق الأوربية ، حتى منتصف القرن التاسع عشر ، حين انتقلت تجارة الصادر من البن إلى عدن . وقد بدأت اليمن منذ عام ١٩٥٦ بتعميق الميناء ، بمساعدة الاتحاد السوفيتى ليصبح المنفذ البحرى للاجزاء الجنوبية من البلاد .

٢ ـ الموارد والثروات

من المعلوم أن البحر الاحمر ، يتميز بانه يطوى فى أعماقه ثروات هائلة من المعادن وغيرها ، لم تتوفر بعد الوسائل التكنولوجية لاستثمارها . ومع ذلك فالاسماك والبترول يعدان أحد المصادر الواعدة بالثروة لدولة متخلفة شحيحة الموارد مثل اليمن . أو تعتبر السواحل اليمنية على البحر الأحمر ، من أغنى السواحل بالاسماك على مختلف أنواعها . ويعيش عدد كبير من سكان السواحل على صيد الأسماك . وان كان السكان بالداخل لايستهلكونها الا نادرا . لصعوبة المواصلات بين الساحل والداخل ، وعدم توفر وسائل الحفظ والتعليب . هذا ويستهدف البرنامج الانمائى الثلاثى تطوير تسهيلات التسويق الداخلى للاسماك الطازجة ، واقامة صناعة التعليب واصدار التشريعات اللازمة لتحديد المياه الاقليمية وحمايتها ، وتنظيم الصيد فيها .

كما تقوم شركة ميكوم الأمريكية بالبحث عن الزيت فى إقليم تهامة . وقد حفرت أكثر من خمسة آبار ، فى منطقة امتيازها إلى عمق ١٠ آلاف قدم ، وتتوالى أعمال الحفر املا فى وجود الزيت . وقد عقدت اتفاقية بين اليمن وشركة النفط الوطنية الجزائرية « سوناطراك » للتنقيب عن الزيت فى نهاية ١٩٦٩ ، فى رقعة مساحتها ١٥ الف كم^2 ، منها خمسة آلاف فى المناطق المغمورة . وتقوم هذه الشركة حاليا بالحفر فى منطقة الحديدة .

الدور اليمنى فى البحر الاحمر

حين نتحدث عن سياسة اليمن فى البحر الأحمر ، لايقتصر هذا المفهوم على مجمل السياسات اليمنية تجاه البحر (أى تلك المساحة المائية المعروفة) ، ولكن بالدرجة الأولى ، تجاه البلدان التى تطل على مياهه ، أو ذات المصالح الحيوية المتعلقة به . وعلى هذا يتعذر فهم الدور اليمنى (الماضى والحالى والمرتقب) إلا فى اطار تفاعله مع أدوار بقية القوى الدولية طبقا لمنهج تحليل النظم . والذى يرى أن هناك مجموعة من النظم الدولية الفرعية (أو الاقليمية) المتداخلة ، مثل النظام الاقليمى للشرق الأوسط والنظام الاقليمى للتنافس العربى ، والنظام الاقليمى لشرق افريقية . والنظام الفرعى للبحر الاحمر .. الخ . وجدير بالذكر ، أن هذا التمييز ذو طبيعة تحليلية وليست واقعية أو محددة بمعنى أن الواقع الدولى لايعرف هذا الفصل التعسفى بين هذه الانظمة ولكن نلجأ اليه لتسهيل مهمة البحث وتحديد إطار الظاهرة ، والكشف عن متغيراتها ، والعلاقات القائمة بينها .

وقد عالجنا فيما سبق تطور السياسة الخارجية اليمنية عموما ، وفى المنطقة على وجه الخصوص لكن اهتمام اليمن باتباع سياسة واضحة المعالم تجاه البحر

---

(٣٤) انظر البرنامج الانماء الثلاثى الاول ٧٤/٧٣ ـ ١٩٧٦/٧٥ (الجمهورية العربية اليمنية) مرجع سابق، ص٣٨

(٣٥) د. محمد طه ابو العلا : جغرافية شبه جزيرة العرب، مرجع سابق، ص١٢٥ ـ ١٣٦

الأحمر ، لم يظهر إلا كجزء من الاهتمام العالمي استراتيجيا وسياسيا في السنوات الأخيرة بهذا البحر ، نتيجة عدة عوامل منها تزايد الجدل حول مسألة السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بين دول قوية خارج المنطقة وإعادة فتح قناة السويس ١٩٧٥ ، والأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب بالنسبة للدول المستوردة والمصدرة للنفط ، وكذلك بالنسبة للقوى العظمى والدول الساحلية على حد سواء وهذه كلها عوامل أدت إلى تصعيد الاهتمام الدولي بمسألة السيادة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

وعلى هذا النحو ، لايمكن أن نتبين أبعاد الدور اليمني في البحر الأحمر ، الا في ضوء التفاعل (بالتعاون أو الصراع أو الحياد) مع الأطراف المعنية الفاعلة في صراعات المنطقة . ونستطيع أن نقسم أنماط الصراعات الدائرة حول البحر الأحمر ، إلى ثلاثة أنواع : تناحر دولي أطرافه القوى العظمى ، وصراع إقليمي أطرافه دول المنطقة ، ثم تفاعل عربي يتسم أحيانا بالتعاون وأحيانا بالصراع .

أولاً : الصراع الدولي على البحر الأحمر

أطراف اللعبة الدولية في البحر الأحمر هي : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا وفرنسا وبالاخص أن الصراع البحري قد احتدم على شواطىء المحيط الهندي بين القوتين الأعظم في السنوات الأخيرة .

بل إن بعضهم يفسر محاولات السيطرة على حكومة اليمن الشمالية بين العملاقين ، بأنه لم يكن مقصودا ، عن طريق إيجاد حزام فاصل . وفي سبيل ذلك ، يبذل العملاقان جهودا في محاولة السيطرة على الحكم في صنعاء بشتى الوسائل[٣٦] .

هذا وتقوم السياسة الأمريكية على نظرية « جوام » التي أفصح عنها الرئيس الأمريكي الاسبق نيكسون في يوليو ١٩٦٩ ، وهي ترتكز على التمسك بالمراكز التي حصلت عليها الولايات المتحدة في الدول التي تطل على المحيط الهندي ، والتي تشكل العناصر الاساسية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، والتي تتيح لواشنطن الحفاظ على إشرافها على الانتاج البترولي في الجزيرة العربية والخليج ، وتصريفه عبر السويس وراس الرجاء الصالح واليابان ، والدفاع عن أفريقيا ، وخاصة شرقها ضد التسلل الشيوعي السوفيتي والصيني على حد سواء . ومن بين وسائل تحركها ، الاعتماد على الدول الصديقة مع الاتفاق مع السوفيت – لضمان استقرار الاوضاع الراهنة في الجزيرة العربية ، وهذا يعني بالفعل « تحييد البحر الأحمر » واخراجه من دائرة الصراع الجاري في المحيط الهندي .

أما السياسة السوفيتية ، فمن المعروف أنها تعمل منذ ١٩٥٦ على التوغل البطىء والمنتظم في المحيط الهندي ، حيث يتيح له وجوده البحري ، إبرام اتفاقيات جديدة تشمل برامج عمل وتعاون ، كما يحصل على تسهيلات ملاحية عسكرية . ومن بين أهدافه ، تحويل البحر الأحمر إلى طريق مرور خاضع للسيطرة السوفيتية ، أو على الأقل جعله طريقا دوليا مفتوحا للجميع . فهم يعدون البحر الأحمر ، بصفة عامة ، عاملا اساسيا لتقدمهم في اتجاه المحيط الهندي ، كما يتيح لهم إحكام احتوائهم للجزيرة العربية والتحرك في اتجاه الخليج[٣٧] .

أي أن الدولتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، تتخذان موقفا متماثلا من حيث الجوهر فكل منهما تفضل حرية الملاحة في مضيق باب المندب ، نظرا لما لها من مصالح استراتيجية رئيسية مرتبطة بقدرتهما على تحريك أساطيلهما على امتداد البحر المتوسط والمحيط الهندي وفق الضرورة .

وفي المقابل ، نجد الجمهورية العربية اليمنية ، تحاول أن تنتهج سياسة خارجية متوازنة ازاء العملاقين . ولكن لوحظ في السنوات الاخيرة بعض الفتور في العلاقات اليمنية – السوفيتية ، وذلك بالقياس للعلاقات الحميمة السابقة إبان الستينات أثناء نزاع الحكومة الجمهورية مع الملكيين . ويبدو أن ذلك راجع للميل المتزايد للسوفييت تجاه اليمن الجنوبية . فقد صرح الرئيس اليمني الراحل – المقدم الحمدي – في ٤ اغسطس ١٩٧٥ أن حكومته قررت تجميد علاقاتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتي ، ورفضت عرضا سوفيتيا بتجهيز اليمن الشمالية بطراز من طائرات ميج ٢١[٣٨] .

أما الوجود الصيني في المنطقة فانه قائم على بذل

(٣٦) زيد بن علي الوزير مرجع سابق، ص٢٠٢

(٣٧) انظر مراجعة نبيه الاصفهاني لكتاب الخليج والقناة – لابروس في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت – اكتوبر ١٩٧٦) ص١٥٣

(٣٨) صحيفة الرأي العام – الكويت – ٥ اغسطس ١٩٧٥

المعونات ، بهدف محاربة الوجود السوفيتي وقد تركزت مساعداتها لليمن في مجال إنشاء الطرق وبناء مصنع للنسيج . اما انجلترا فلم تعد تملك منذ انسحابها من عدن وسيلة للاشراف على طريق السويس وعلى البحر الاحمر وخليج عدن ، سوى قاعدة جوية اقامتها في « مصيرة » .

تبقى السياسة الفرنسية التي تعد إلى حد ملحوظ سياسة نشطة وديناميكية في المنطقة . فقد وافق الرئيس ديستان في عام ١٩٧٦ على استقلال جيبوتي ، مع استمرار الحضور العسكري واستمرار المعونة الاقتصادية لها التي تصل إلى حد ٦٠ مليون دولار سنويا[٣٩] .

٩ ومن ثم تصبح فرنسا هي القوة الأجنبية الوحيدة الموجودة على سواحل مضيق باب المندب . وهي ــ أي فرنسا ــ تنظر نظرة واقعية إلى مسالة السيطرة على المضيق . ويركز المسئولون الفرنسيون عادة على ضرورة التوفيق بين المصالح الأمنية المشروعة للدول الساحلية المطلة على المضيق ، ومصالح المجتمع الدولي التي تتمثل في حرية الملاحة[٤٠] .

بعد استعراض هذا المسح الموجز لخريطة الصراع الدولي في البحر الاحمر وأطرافه ، يثور التساؤل حول اتجاهات السياسة اليمنية إزاء تلك الأطراف . صحيح إن ملامح الصورة قد زادت تعقيدا بفعل أن القوى العظمى وبالأخص العملاقين السوفيتي والأمريكي تلعب دورها في المنطقة أحيانا عن طريق ما يسمى « الطرف الثالث » . وهناك في نظر بعض المراقبين أكثر من « طرف ثالث » يحيط باليمن الشمالية من كل اتجاه . وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن السياسة الخارجية لليمن إزاء أطراف الصراع الدولي ، ترجح انتهاج سياسة متوازنة تقوم على تنويع علاقاتها بمختلف الفرقاء . فهي تتعامل بحذر ملحوظ مع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والصين .

بيد أن فرنسا تكاد تكون استثناء من ذلك التعميم ، نظرا لان صفحتها لم تتلوث تاريخيا بأية علاقات استعمارية مع شبه الجزيرة العربية ونظرا لموقفها المناصر للقضية العربية ، لذا يلاحظ تزايد التعاون اليمني مع فرنسا . على سبيل المثال حدث في ٢٠ يونيه ١٩٧٦ أن قام المقدم أحمد الغشمي رئيس أركان القوات المسلحة اليمنية وقتذاك ــ والرئيس اليمني الحالي ــ بزيارة باريس حيث أجرى مباحثات مع الحكومة الفرنسية حول إمكانات التعاون الاقتصادي والفني والعسكري[٤١] .

ثانيا : الصراع الاقليمي في البحر الأحمر

نعني ذلك الصراع الناشب بين بعض أو كل دول البحر الاحمر ، ليس بسبب ارتباط هذه الدول بالقوى العظمى اساسا ، وانما بسبب رغبتها في السيادة أو السيطرة الاقليمية لحماية مصالحها أو أطماعها . وهنا نلاحظ ــ من منظور عربي ــ وجود خصمين رئيسيين يتصديان لأي سيادة عربية مشتركة على البحر الأحمر هذان الخصمان هما : إسرائيل واثيوبيا ، إذ من الواضح أن حلبة الصراع ليست مقصورة على العمالقة فحسب ، وانما هناك أيضا القوى الاقليمية في المنطقة والتي تلعب دورا محسوسا لتحقيق مآربها وأهدافها . وهنا تقفز على الفور انعكاسات الصراع العربي الاسرائيلي .

كان النشاط الاسرائيلي في شرق أفريقية ، وفي أثيوبيا بوجه خاص ، قد بدأ في بداية الستينات ، كجزء من استراتيجية متماسكة موجهة إلى الحلقة الخارجية للشرق الأوسط والتي تضم تركيا وإيران وإثيوبيا . وقامت هذه الاستراتيجية في مراحلها الأولى على فكرة الالتفاف حول البلدان العربية في « منطقة القلب » من الشرق الأوسط[٤٢] .

ولا ريب أن الاهتمام الاسرائيلي بالبحر الأحمر ، له أكثر من سبب ، كما يتضح من مجمل التحركات الاسرائيلية في السنوات الأخيرة . فالخط الثابت في تصريحات مسئوليها ، هو اظهارها بالقوة الاقليمية ذات اليد العليا أو الطولى في القضايا المرتبطة بأمن البحر الأحمر . وإسرائيل تخطط جاهدة لكي يكون البحر الأحمر شريانها البحري الحيوي لتصدير سلعها المصنعة ونصف المصنعة ، ولاستيراد المواد الخام التي تحتاج إليها وحماية تجارتها مع دول شرق وجنوب افريقيا ودول جنوب آسيا والشرق الأقصى . وقد أتمت تنفيذ مشروع خط أنابيب إيلات ــ عسقلان ، ومهدت الطريق البري بين إيلات وشمال إسرائيل ، لضمان حصولها على البترول ، بعيدا عن قناة السويس ، ولضمان استمرار ملاحتها في البحر الأحمر[٤٣] .

---

(٣٩) د. عبد الملك عودة: الصراع في جنوب البحر الاحمر، مرجع سابق

(٤٠) جون ديوك انطوني: البحر الاحمر والسيطرة على مدخله الجنوبي، مرجع سابق، ص ١٩٣

(٤١) نقلا عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (اكتوبر ١٩٧٦) ب٢٣١

(42) Bar-Zohar Michael, The Armed prophet (London, 1967) P. 261

(٤٣) د. السيد عليوه، امن البحر الاحمر، مرجع سابق

والواقع انه قبل سنة ١٩٦٧ كانت إسرائيل مهتمة اهتماما معتدلا بمسألة حرية الملاحة عبر مضيق باب المندب ، نظرا الأن فرنسا وبريطانيا كانتا موجودتين في جيبوتي وعدن . غير أن حادثة بحر الكمسورال (المرجان) ومن ثم حرب اكتوبر ، بشكل خاص ، غيرتا الموقف جذريا . وكان من الشروط التى وضعتها إسرائيل لتوقيع اتفاقية فصل القوات مع مصر قيام القاهرة برفع الحصار الذى فرضته بحريتها على السفن المتجهة إلى إسرائيل وفي نفس الوقت ، طالبت إسرائيل بادراج مسألة حرية ملاحة سفنها في المنطقة بجدول أعمال أى مؤتمر للسلام يعقد في المسقبل . وذلك نظرا لأن اعتماد إسرائيل على النفط الأيراني سيتزايد بشكل جوهرى . ولهذه الأسباب يتخوف الكثيرون من الاسرائيليين من أن قيام حصار آخر سيضعهم في موقف خطر ، تتجاوز خطورته بكثير موقفهم عام ١٩٧٣(٤٤) .

ونظرا لعدم قدرة القوات الجوية والبحرية الاسرائيلية السيطرة المباشرة والفعالة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فانها عمدت إلى تثبيت اقدامها في إثيوبيا ، على الرغم من التغيرات التى طرات على النظام الحاكم هناك . لذلك بات الدور الاسرائيلى ، في تصعيد صراعات منطقة البحر الأحمر واضحا ، فقناصر فكرة تدويل مضيق باب المندب ، وتعمل في نفس الوقت على دعم علاقاتها باثيوبيا (٤٥)

وهكذا يلتقى المسعى الاسرائيلي بالموقف الاثيوبى . وتشكل اثيوبيا علامة استفهام كبيرة ، وبالأخص فيما يتعلق بسياستها المرتقبة ازاء البحر الأحمر . والسبب في ذلك ، هو الوضع الصعب الذى تجتازه بعد الانقلاب العسكرى ، وتصاعد الثورة في ارتريا ، نافذتها الوحيدة على البحر ، الأمر الذى اضعف قدرتها في الاستمرار على السيطرة على اساب ومصوع ، ناهيك عما تبقى من واجهة البلاد التى يصل طولها الى مايقارب ٦٠٠ ميل في منطقة البحر الأحمر وباب المندب .

وقد دفع تزايد خطر التواطؤ الاسرائيلي الاثيوبى ، حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، الى تحرك نشط وايجابى . فعلاوة على الخط القومى الثابت لليمن من الصراع العربى الاسرئيلى ، ترددت الأنباء بأن الجمهورية العربية اليمنية طالبت من جديد في أول اكتوبر ١٩٧٧ ، في منكرة سرية بعثت بها الى جامعة الدول العربية والدول الاعضاء في الجامعة ، بضرورة وضع ترتيبات عاجلة بشأن باب المندب والجزر اليمنية في البحر الاحمر ، خاصة بعد تعاظم القوة الاثيوبية والوجود الاسرائيلى هناك (٤٦) .

وجاء في المذكرة اليمنية ، انه قد تأكد لدى الجمهورية العربية اليمنية ، منذ اغسطس ١٩٧٧ ، أن اثيوبيا قد باعت الشريط الساحلى الاريترى للمخابرات الاسرائيلية ، الذى يمكن اسرائيل من تهديد الجزر العربية في البحر الأحمر تهديدا مباشرا .

ثالثا : اليمن والتنافس العربى في البحر الأحمر

على الرغم من الحركة النشيطة لخصوم الأمة العربية في البحر الأحمر ، فأننا نلاحظ أن العلاقات مابين دول البحر الأحمر العربية نفسها ، اتسمت أحيانا بالتعاون ، وأحيانا بالصراع . فقد اتسمت هذه المنطقة في الستينات ، بالنزاع المصرى ـ السعودى ، والذى أشتد خلال حرب اليمن . ولكنه تضاءل عقب حرب يونيه ١٩٦٧ ، بل ان السبعينات شهدت تعاونا مصريا سعوديا . ولكن مازالت هناك عدة نزاعات بين اليمنين الشمالية والجنوبية ، وبين السعودية واليمن الجنوبية (٤٧) .

واذا حاولنا أن نتابع تطور علاقات اليمن بشركائها العرب في البحر الأحمر ، فسوف نبدأ بالاردن ، يلى ذلك مصر ، السعودية ، اليمن الجنوبية .

فبالنسبة للعلاقات اليمنية ـ الأردنية ، نلاحظ انها مرت بدورة كاملة من الوئام والخصام ، وذلك خلال نحو ربع قرن من الزمان ، بدأت عام ١٩٣٢ بتفاهم الامام يحى والأمير عبد الله أمير شرق الاردن ، على شن هجوم على خصمهما المشترك ابن سعود . ثم تدهورت العلاقات بينهما ، ووصلت ذروتها حين تحالفت المملكة الأردنية مع السعودية لمناصرة القوات الملكية ، التى كانت تقاتل جمهورية اليمن في الستينات ، وسحب الأردن اعترافها بالحكومة الجمهورية في فبراير ١٩٦٧ . وأخيرا بدأ منحنى العلاقات في التحسن من جديد ، خلال السبعينات ،

---

(٤٤) جون ديوك انطوني: البحر الاحمر والسيطرة على مدخله الجنوبي، مرجع سابق، ص١٩١

(٤٥) انظر مقال مكرم محمد احمد: البحر الأحمر، طبيعة المخاطر والتحديات التي تهدد امنه، الاهرام، ١٥ ابريل ١٩٧٧.

(٤٦) نقلا عن صحيفة الاهرام، ٢ اكتوبر ١٩٧٧

(47) Yair Evron, The Middle East, op. Cit., 194

فشهد عام ١٩٧٥ توقيع اتفاقية عسكرية فى ٥ ابريل بين الجمهورية العربية اليمنية والأردن ، تتولى بمقتضاها تدريب القوات اليمنية على الأسلحة الامريكية ، حيث يوجد فى صنعاء نحو مائة وستة وثلاثون ضابطا أردنيا (٤٨) .

أما العلاقات اليمنية المصرية ، فانها تستأهل وقفة قصيرة ، حيث أن هذه العلاقات تبدو فى نظر بعضهم - منذ القرن الخامس الهجرى - كما لوكانت فصولا دورية من غزوات متعاقبة . ولم يحدث ، فى نظرهم ، أن انضمت اليمن الى مصر طواعية واختيار وباستثناء فترة حكم الصليحيين - الذى اندهرت فيه العلاقات بين البلدين ازدهارا عجيبا بحكم الولاء العقائدى الصليحى للائمة الفاطميين من أهل البيت - فقد ظلت العلاقات بينهما علاقات غزو عبر الحملات العسكرية التى اتصلت فيها اليمن بمصر (٤٩) .

الا ان هذا التفسير ، تعوزه الدقة العلمية وذلك لاكثر من سبب . فالعلاقات المصرية الاقليمية (أى تلك التى تشمل كل بلدان المنطقة المحيطة بما فيها اليمن) تراوحت على مر التاريخ بين التجارة والهجرات والغزوات وحكم اتجاهها منطق كل عصر . ففى عصر الاسرة الثامنة (١٥٨٠ - ١٣٢٢ ق م) وحتى حوالى سنة ٢٠٠ ق . م ، كانت للمصريين صلات تجارية مع بلاد بونت ، وبلاد بونت هذه فى رأى اكثر الباحثين ، تشمل المناطق العربية والافريقية المحيطة بباب المندب فضلا عن ان دور مصر فى المنطقة ينبع من عدة اعتبارات لعل أبرزها فى هذا المقام ، هو الموقع الجغرافى والتاريخى الذى القى عليه مهام اقليمية وقومية فبالنسبة لليمن ، تدخلت عام ١٥١٥ لمطاردة النفوز البرتغالى (٥٠) . ثم كانت حملة ابراهيم باشا فى إطار الحفاظ على تماسك الامبراطورية العثمانية التى كانت تمثل وقتذاك العالم الاسلامى فى مواجهة أطماع الاستعمار الأوربى ، الذى كان قد بدأ بسلخ عدن عام ١٨٣٩ .

وأخيرا ، فأن المسألة المعاصرة التى نحن بصددها ، وهى أن مسارعة مصر لمؤازرة النظام الجمهورى الوليد عام ١٩٦٢ لم يكن غزوا ، وإنما كان - باصطلاح محايد - لايعدو تدخلا لمناصرة حركة قامت للتخلص من حكم استبدادى ظالم متخلف .

وعلى اية حال ، فانه بعد الهدوء الملحوظ الذى ساد مسرح التنافس العربى فى السبعينات وحتى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ظل الدور المصرى فى البحر الاحمر قائما لايمكن انكاره . وعلى حد تفسير كاتب بريطانى ، اكد أن القدرة على التحكم فى الملاحة فى مضيق باب المندب ، ليست حاليا فى يد اى من اثيوبيا او اليمن الديمقراطية الشعبية أو الجمهورية العربية اليمنية ، اكثر مما فى يد القوى الأخرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ومصر وفرنسا . ورغم ان مصر سمحت منذ عام ١٩٧٣ لسفن كل الدول بحرية الملاحة ، فانها ترغب فى الاحتفاظ بقدرتها على اعادة فرض القيود على الملاحة الاسرائيلية فى المنطقة ، فى حال رفض اسرائيل الانسحاب . من الاراضى المصرية المحتلة (٥١) .

ومهما يكن من أمر ، فان السياسة اليمنية درجت ازاء مصر ، على التزام مسارها التقليدى : علاقات طبيعية ، مع دورات متجددة من التقارب الشديد (بالغزو العسكرى أو التحالف الحربى) مثل حملة ابراهيم باشا ، ومساندة النظام الجمهورى عام ١٩٦٢ ، يعقبها هدوء طويل يتسم بالعلاقات الطبيعية الرتيبة . وهذه هى المرحلة التى بدأت بعد انسحاب القوات المصرية فى اكتوبر ١٩٦٧ . ومع ذلك فقد أضحى هناك اتجاه ثابت فى السياسة اليمنية ، تقرره الحكومات المتعاقبة ، وهو الاعتراف ، من حين لآخر ، بالدور التاريخى لمصر فى مناصرة الجمهورية .

ولكن يتعذر فهم السياسة اليمنية ازاء مصر وحدها ، مالم تدخل فى الاعتبار العلاقات اليمنية فى الاتجاهين الآخرين : الشمال (السعودية) وناحية الجنوب (عدن) .

فبالنسبة للسعودية ، يمكن القول أن حادثة « تنومة » عام ١٩٢٢ كانت بداية سيئة لسلسلة من التوترات بلغت ذروتها فى الحرب المعروفة بين البلدين عام ١٩٣٤ (٥٢) . وبعد ابرام المعاهدة ، استمرت العلاقات الطبيعية بين البلدين ، وتصاعدت الى درجة

---

(٤٨) نقلا عن جريدة الوطن الاردنية ١٩٧٥/٤/٦

(٤٩) زيد بن على الوزير، محاولة لفهم المشكلة اليمنية، مرجع سابق، ب١٥٧

(٥٠) راجع د. نقولا زيادة: تطور الطرق البحرية والتجارة بين البحر الأحمر والخليج العربى والمحيط الهندى: (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - اكتوبر ١٩٧٥) ب٧٠ وايضا حمزة على لقمان: تاريخ الجزر اليمنية، مرجع سابق، ص

(٥١) جون ديوك انطونى: البحر الاحمر والسيطرة على مدخله الجنوبى، مرجع سابق ، ب١٩٣

(٥٢) د. السيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث (المطبعة العالمية - القاهرة ١٩٦٣) ب٣٢٦

التحالف (مع كل من السعودية ومصر) عام ١٩٥٦ والذى كان فى اطار النظام الاقليمى العربى ، تجمعا ضد بغداد نورى السعيد ثم انقلب الى تطاحن خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٧ بعد قيام الجمهورية (فى علاقة عكسية مع شدة التحالف المصرى اليمنى) . واخيرا تحول الى تعاون وطيد (فى علاقة طردية مع التقارب المصرى السعودى) وذلك فى مواجهة الخصوم داخل النظام الاقليمى للبحر الأحمر . حتى اننا نجد المقدم احمد الغشمى (الذى كان عين نائبا للقائد العام للقوات المسلحة اليمنية فى ٤ مايو ١٩٧٥) يصرح فى يوليو من ذات العام ، بأن الجيش اليمنى تجرى اعادة تنظيمه . وذكر أن المملكة العربية السعودية ، تساعد اليمن بسخاء ، ولاتمنع عنها شيئا (٥٣) .

اما بالنسبة للعلاقات مع اليمن الجنوبية ، فقد حكمتها عدة اعتبارات ، لعل اهمها الوجود البريطانى فى عدن (قبل الاستقلال) ، ثم الميل نحو المعسكر الاشتراكى بعد ذلك . وكأنما قدر للعلاقات بين اليمنين الشمالية والجنوبية ، شأنها فى ذلك شأن السياسات الخارجية للدول حديثة الاستقلال ، أن ترث تركة السيطرة الامبريالية السابقة ، من منازعات الحدود الاستعمارية (أى التى رسمتها السلطات الاستعمارية) فضلا عن العوامل الجديدة الناشئة عن الاستقلال والبحث عن دور ، بالاضافة الى مضاعفات الاستقطاب الدولى الناجم عن التقارب أو الانحياز لهذا العملاق أو ذاك ومـا يتمخض عن ذلك من خصومات ايدلوجية وعقائدية .

وعلى الرغم من محاولات الوساطة العربية ، سواء من قبل الجامعة العربية أو ليبيا ، والتى انتهت باتفاق عام ١٩٧٣ ، السابق الاشارة اليه ، فقد تجددت أعمال العنف بين البلدين . وتزايدت أعمال التخريب فى المناطق الجنوبية فى أوائل مارس ١٩٧٥ ، وطالب وزير الداخلية اليمنى حكومة عدن بالالتزام باتفاق ١٩٧٣ بعدم السماح بأى نشاط تخريبى ضد بعضهما بعضا (٥٤) . ثم اجتمع رئيس شطرى اليمن المقدم الحمدى وسالم ربيع فى ١٥ فبراير ١٩٧٧ بمطار قعطبة الواقع على الحدود ، وذلك لبحث موضوع الوحدة بين البلدين (٥٥) .

واعقب ذلك قدر من التقارب ، لدرجة انه تردد أن البلدين كانا على وشك عقد اتفاق للوحدة فيما بينهما فى اكتوبر ١٩٧٧ ، لولا اغتيال الرئيس اليمنى الراحل المقدم ابراهيم الحمدى فى الحادى عشر من ذات الشهر . على أية حال ، فان اليمن الجنوبية تبرر هذا النجاح الذى تحقق الى تجاوز التحفظات فى طرح القضايا واتفاق الطرفين أثناء محادثتهما الأخيرة حول مسألة السيادة الوطنية ، وتحقيق نظام مركزى يساعد على تهيئة الظروف لوحدة الأرض والشعب اليمنى (٥٦) .

كما أن حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، أكدت على لسان رئيسها المقدم احمد الغشمى فى ٢ نوفمبر ١٩٧٧ على « الوحدة بين الشطرين ، فاذا كانت تؤيد وحدة كوريا بشقيها ، فمن باب أولى أن تكون مؤيدة للوحدة وأهميتها بالنسبة لابناء اليمن فى الشطرين ، ومن ثم لابد من استمرار اللجان فى أعمالها ، حتى يستمر الحوار منطقيا وموضوعيا لصالح الشعب اليمنى كله » . (٥٧)

ولكن مالبثت الخلافات أن تفجرت بين البلدين حينما اتهمت اليمن الشمالية الدوائر الحاكمة فى عدن باغتيال الرئيس اليمنى أحمد الغاشمى فى ٢٤ يونية ١٩٧٨ وما أعقب ذلك من انقلاب داخل حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية راح ضحيته رئيسها سالم ربيع ، وما ترتب على ذلك من توتر العلاقات بين الدولتين .

خلاصة القول ، أن فهم طبيعة السياسة اليمنية فى البحر الاحمر ، يمكن أن يتحقق من خلال ابعاد ثلاثة : الأول يتعلق بالسلوك اليمنى الدولى عامة ، فى اطار نظرية السياسات الخارجية للدول الصغرى ؛ والثانى يتعلق بموقف اليمن من مسألة الملاحة فى المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ؛ والثالث يتعلق بتفسير المفهوم اليمنى لأمن البحر الاحمر .

فبالنسبة للبعد الأول ، فاننا نتبينه بفحص وظائف الدول الصغرى فى الاستراتيجية الدولية . ويرى علماء العلاقات الدولية ، أن القوى العظمى ، تجد عدة فوائد فى الدول الصغرى ، منها أن تكون بمثابة مناطق عازلة

---

(٥٣) نقلا عن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (اكتوبر ١٩٧٥) ب٢٤٨

(٥٤) نقلا عن المرجع السابق (يوليو ١٩٧٥) ب٢٥٢

(٥٥) انظر صحيفة القبس الكويتية ١٦ فبراير ١٩٧٧

(٥٦) راجع صحيفة «١٤ اكتوبر» التى تصدر فى عدن - الجمعة ١١ نوفمبر ١٩٧٧

(٥٧) انظر الحديث الصحفى السابق الاشارة اليه فى صحيفة الجمهورية التى تصدر فى تعز - ٢ نوفمبر ١٩٧٧

أو حاجزة ، أو بمثابة قاعدة ارتكاز ، أو مصدر للمواد الخام . اى ان هذه الدول تقوم بثلاث وظائف رئيسية : سياسية ، واستراتيجية ، واقتصادية . ويتمثل الدور السياسى فى رغبة الدول الصغيرة المحايدة ، فى أن تلعب دور الوسيط فى صراعات القوى . أما الوظيفة الاستراتيجية ، فتتلخص فى أن تكون الدولة الصغرى ، بمثابة منطقة عازلة بين دولتين أو قوتين أو كتلتين دوليتين متنافستين (٥٨) .

وبتطبيق هذا التحليل على الجمهورية العربية اليمنية ، نجد أن الدور السياسى أو الاقتصادى غير واردين بصورة واضحة ، ومن ثم فأن الدور الاستراتيجى ، هو الباقى لليمن الشمالية ، اذ يمكن ان تكون منطقة عازلة أو حاجزة ، لتحول دون صدام مصالح العملاقين : السوفيت فى اليمن الجنوبية واثيوبيا والمحيط الهندى ، والامريكيون وآبار النفط فى منطقة الخليج .

أما بالنسبة لموقف اليمن من مسألة الملاحة فى المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، فيوجد تشابه بين الدول الثلاث التى تتحكم فى المضيق ، وهى اليمن الشمالية واليمن الجنوبية واثيوبيا ، اذ أنها جميعا لاتعارض ، من حيث المبدأ ، فكرة تدويل أجزاء معينة من المضيق . وقد اشار ناطقون رسميون باسم هذه الدول ، الى أن تدويل بعض الجزر المتنازع عليها ، مثلا قد يكون فى صالحها المادى مادام ان هذا التدويل ، لايفرض من قبل القوات البحرية التابعة لقوى خارجية . غير أن هذه الدول ، تصر حاليا ، على ان القانون الدولى ، يمنحها الحق فى فرض حصارها على تلك الاجزاء من باب المندب ، والتى تقع ضمن مياهها الأقليمية ، وذلك فى زمن الحرب كما تستشهد هذه الدول بميثاق الامم المتحدة ، الذى ينص على حق كل دولة فى الدفاع عن نفسها . ورغم التشدد المعلن من الجانب العربى ازاء مسألة الملاحة الاسرائيلية فى المضيق فان الموقف الملاحظ لدول المضيق الثلاث ــ اليمنين واثيوبيا ــ هو انه يحق لكل السفن ذات الطابع غير العدائى ، والتى تخص كل الدول ، بالمرور فى المضيق ، بغض النظر عن جنسيتها .

وجدير بالذكر ، أن ايران كانت من بين الداعين الى قيام سيادة جماعية على مضيق باب المندب ، وتوفير حرية الملاحة للسفن الايرانية فى هذا المضيق ، دون عوائق تقف فى وجهها . هذا وتستفيد أيران ايضا من اتفاقها المتزايد الذى جاء فى حينه مع سلطنة عمان واليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ، بشأن الحاجة الى السيادة الساحلية على المياه الاقليمية فى مضيق هرمز (بين ايران وعمان) ومضيق باب المندب . وقد ارسلت كل من هذه الدول وفودا الى مؤتمر القانون البحرى لسنة ١٩٧٤ ، حيث وقفت بحزم ، مع الدول الأخرى المطلة على هذين المضيقين ، الى جانب هذه الفكرة (٥٩) .

ومهما يكن من امر ، فان الدول الساحلية المذكورة ، ومن بينها اليمن الشمالية ، ومن ورائهم أشقاؤهم الاعضاء فى المنظمات الاقليمية كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، مصممون على عدم السماح بتسوية مسألة السيادة على الممرات المائية (باب المندب ومضيق هرمز) من قبل دول ليست لها واجهة على مياهه ، وهم يتخوفون فى حالة فرض مثل هذه التسوية ، التى قد تقوم على أساس اخضاع هذه الممرات لسلطة الأمم المتحدة ، أو لميثاق تفرضه القوى الخارجية ، على غرار ميثاق القسطنطنية ، أو ميثاق مونتريه ، (كما حدث بالنسبة لقناة السويس او المضايق التركية) أن يؤدى ذلك الى نظام قد يهدد مصالح دولهم .

أما المفهوم اليمنى لأمن البحر الأحمر ، فيمكننا ان نتعرف عليه من خلال تصريحات القادة اليمنيين انفسهم . فقد صرح الرئيس اليمنى الراحل المقدم الحمدى فى افتتاح مؤتمر تعز فى ٢٢ مارس ١٩٧٧ ــ والذى ضم رؤساء كل من اليمنين الشمالية والجنوبية والسودان والصومال ــ صرح بأن المؤتمر ليس مظاهرة ضد أحد ، ولا من اجل التآمر على احد ، اننا هنا فى الجمهورية العربية اليمنية ، ندرك أن هناك من يحاولون زج الدول المطلة على حوض البحر الاحمر فى حلبة الصراع الدولى ، ولذا فان علينا مسئولية عظيمة ، تلك هى الخروج بأوطاننا من شباك الصراع الدولى » . ثم أكد البيان الصحفى الصادر عن مؤتمر تعز ، بأنه يجب ان يظل البحر الأحمر منطقة سلام ووئام ، وان الرؤساء اتفقوا على استغلال ثروات البحر الأحمر ، لما فيه مصلحة شعوب الدول المطلة عليه ، وعلى مواصلة الجهود لعقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة عليه (٦٠) .

---

(58) Edward E. Azar; Probe for Peace: Small State Hostilities, (Minnesota, 1973), pp. 35-36

(٥٩) جون ديوك انطونى، البحر الأحمر والسيطرة على مدخله الجنوبى، مرجع سابق، ص١٩٢

(٦٠) راجع صحيفة الثورة التى تصدر بصنعاء عدد ٢٣ مارس ١٩٧٧، وراجع ايضا البيان الصحفى لمؤتمر تعز فى صحيفة الثورة ــ عدد ٢٤ مارس ١٩٧٧

وفى حديث صحفى للرئيس اليمنى المقدم احمد الغاشمى ، فى ٢ نوفمبر ١٩٧٧ ، اكد حرص اليمن على مصالحها الوطنية فى البحر الاحمر ، وعلى مصالحها المشتركة مع الدول الأخرى ، ولذا فهى حريصة على بقاء البحر الأحمر بمنأى عن أية صراعات ، ليستمر بحرا آمنا مستقرا (٦١) .

معنى ذلك ، ان مفهوم السياسة اليمنية لأمن البحر الأحمر ، يتلخص فى « أن يظل البحر الأحمر منطقة سلام واستقرار ، بعيدا عن الصراعات الدولية ، بما يحقق المصالح المشتركة للدول المطلة عليه » ؛ اى انها تأخذ فى الاعتبار ، أطراف النظام الأقليمى للبحر الأحمر ، ولكن فى نفس الوقت تضعه فى مكانه الصحيح بين أولويات السياسة الخارجية اليمنية .

صفوة القول ، انه يمكن ايجاز القواعد العامة التى يمكن استخلاصها من السلوك اليمنى الخارجى فى البحر الأحمر ، فى النقاط التالية :

أولا : أن هناك محورين رئيسيين ارتكزت عليهما السياسة اليمنية ، وهما : التعاون مع حليف محلى ، مع الاستناد الى حليف دولى ، وذلك فيما يتعلق بحركتها فى حوض البحر الأحمر . ويتزايد الاعتماد على الحليف الدولى ، اذا تناقصت قوة الحليف المحلى ، أو تقلص نفوذه ، ويضطرد الاعتماد على الحليف المحلى ، فى حالة احتدام الصراع الاقليمى فى المنطقة .

ثانيا : أن التحالف المحلى ، يجرى وفقا لما نعتبره نسقا من النظم الفرعية للصراعات الاقليمية حيث تبدو الاولويات من منظور يمنى على النحو التالى : النظام الفرعى لجنوب غرب الجزيرة العربية (اليمن الشمالية – اليمن الجنوبية – السعودية) ، والنظام الفرعى العربى للبحر الأحمر (يضم الى جانب الدول السابقة الأردن ومصر – ثم السودان والصومال أخيرا) . والنظام الأقليمى للبحر الأحمر (يضم الى جانب الدول السابقة اثيوبيا) . ويتدرج تبعا لسلسلة من التحالفات داخل النظام الأوسع (أو الابعد) ضد الخصوم فى النظام الأضيق (أو الاقرب) . وهذا يفسر لنا التحالف مع السعودية (بعد ١٩٣٤ ، ١٩٥٦ ، بعد ١٩٧٠) ، لمواجهة الخطر فى الجنوب (سواء فى عهد الحماية البريطانية على عدن او بعد الاستقلال) ، ثم التحالف مع مصر (١٩٥٦ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٧) ، والاردن احيانا (١٩٣٢) لمواجهة السعودية . والتحالف مع مصر والسعودية (السبعينات) لمواجهة اثيوبيا . اى انها تدخل فى تحالف مع اطراف النظام الفرعى الأبعد ، لمواجهة خصم فى النظام الفرعى الاقرب اما فى حالة وجود خصم (اثيوبيا) فى نظام اقليمى آخر (شرق افريقيا) لاتنتمى اليه اليمن الشمالية ، فانها تتحالف ضد هذا الخصم ، مع أعضاء النظم الاقليمية الأخرى المتداخلة التى تنتمى اليها .

ثالثا : اذا أدخلنا المتغير الدولى ، ونعنى به ارتكاز السياسة اليمنية على حليف دولى ، فان ملامح الخريطة تزداد تعقيدا ، ولكن تظل تحكم قسماتها قاعدة بسيطة مؤداها : تفضيل الحليف الدولى الجديد (ايطاليا ١٩٢٦) ، على القديم (تركيا) ، والوافد (روسيا عام ١٩٢٨ ، ١٩٥٦) على المقيم (بريطانيا فى عدن) ، والبعيد (الصين واتمام انشاء طريق صنعاء – الحديدة ٢٢٦ كم فى يناير ١٩٦٢) ، على القريب (فرنسا فى جيبوتى وفشل مشروعها لسكة حديد صنعاء – راس الكثيب قرب الحديدة قبل الحرب العالمية الأولى) .

رابعا : القاعدة العامة اذن هى الدخول فى نسق من التحالفات – يقوم على علاقة عكسية مع علاقة القربى الجغرافية ، فيتم التحالف مع الابعد ضد البعيد ، ومع البعيد ضد القريب ، ومع القريب ضد الأقرب . وهذا ينطبق على كل من الحليف المحلى والدولى سواء بسواء .

وهذه النتيجة الاخيرة ، تعكس مزاج التقوقع ، أو بلغة أصح « الميل الى العزلة » الذى حكم السياسة اليمنية فى القرن الاخير . وهذا يذكرنا – جزئيا – بما اتفق عليه علماء الصراعات من وجود ظاهرة « ان الاقطار المتماسة أميل للصدام من تلك النائية عن بعضها (٦٢) » .

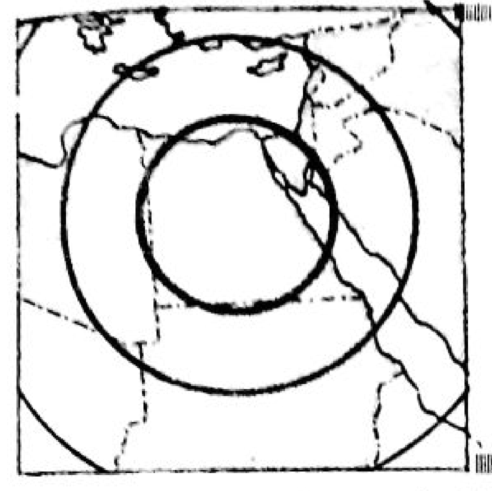
وهكذا تكشف لنا السياسة اليمنية بحق ، أن علاقة الجوار اقرب ماتكون الى توليد جانب هام من الصراعات الاقليمية فى البحر الأحمر ، ومايحيط به مناطق . □

---

(٦١) راجع الحديث الصحفى السابق الاشارة اليه فى صحيفة الجمهورية – ٢ نوفمبر ١٩٧٧

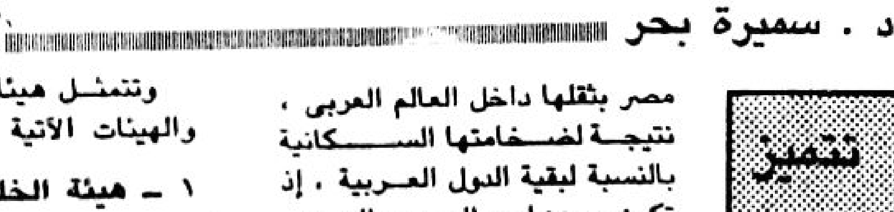
(62) Richardson, Lewis; Arms and Insecurity, Pittsburgh, Boxwood, 1960), P. 210







مصر ...
وهيئات التمويل العربية



د . سميرة بحر

تتميز مصر بثقلها داخل العالم العربى ، نتيجة لضخامتها السكانية بالنسبة لبقية الدول العربية ، إذ تكون وحدها حوالى ربع العرب .

وقد أدت هذه الضخامة النسبية (نحو ٤٠ مليون نسمة) - بالاضافة إلى عوامل أخرى سياسية وعسكرية واقتصادية - إلى عدم كفاية الموارد المتاحة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم كان التعاون الاقتصادى مع الدول العربية الأخرى ذات الامكانيات المالية والفنية والنقدية ، ضرورة حيوية ملحة بالنسبة لمصر . فما هو نشاط مصر ودورها فى مجال التعاون العربى من خلال إسهامها وتعاملها مع هيئات التمويل العربية ؟

يلاحظ فى البداية ، أن مجموع ما حصلت عليه مصر من صناديق وهيئات التمويل العربية ربما فى ذلك الصندوق الخاص لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول - أوبك) اعتبارا من تاريخ بدء العلاقات الاقتصادية مع كل منها ، وحتى منتصف عام ١٩٧٧ ، قد بلغ حوالى ١٠٥٠,٨ مليون جنيه مصرى (تعادل حوالى ٢٦٨٤,٥ مليون دولار) ، بينما بلغ اجمالى قيمة ما حصلت عليه خلال الستينات حوالى ١٧,٦ مليون جنيه مصرى . فكان نسبة ما حصلت عليه مصر من هيئات التمويل العربية يبلغ ٢٢٪ من إجمالى ما حصلت عليه من مختلف المؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية حتى منتصف ١٩٧٧ ، مقابل ١,٦٪ خلال فترة الستينات .

وتتمثل هيئات التمويل العربية فى الصناديق والهيئات الآتية :

١ - هيئة الخليج للتنمية فى جمهورية مصر :

قامت كل من السعودية والكويت ، وقطر والامارات العربية ، بانشاء هيئة مشتركة فى مصر ، تسمى هيئة الخليج للتنمية فى ج.م.ع هدفها الأساسى دعم الاقتصاد المصرى . وقد حصلت مصر من الهيئة ، أو بضمانها على مبلغ ١٧٢٥ مليون دولار (تعادل حوالى ٧٧٣ مليون جم) لسداد المتأخرات وجزء من الديون قصيرة الأجل ، ودعم ميزان المدفوعات مع ملاحظة أن راسمال الهيئة يبلغ ٢ مليون دولار امريكى تمت تغطيته من جانب السعودية بنسبة ٤٠٪ والكويت بنسبة ٣٥٪ ، وقطر بنسبة ١٠٪ ، ودولة الامارات العربية بنسبة ١٥٪ . ويجرى حاليا التفاوض بين هذه الدول لزيادة رأسمال الهيئة .

وإذا كانت الاتفاقية الموقعة بين حكومات الدول الأربع قد نصت على الأغراض الآتية ، وهى : تأسيس أو الاسهام فى تأسيس شركات لتنفيذ مشروعات صناعية وزراعية وعقارية ، وتمويل تسهيلات ائتمانية ، بقصد تمويل حصة المؤسسات المصرية فى المشروعات المشتركة ، وتمويل أو الاشتراك فى تمويل المشروعات الاستثمارية والائتمانية بقروض متوسطة أو طويلة الأجل ، وأخيرا الاسهام فى ترتيب تسهيلات مناسبة لدعم إحتياجات ميزان المدفوعات بمفردها أو

بالمشاركة مع مؤسسات مالية عربية او عمالية . اذا كانت هذه هي أهداف الهيئة ، فما الذي تم تحقيقه من هذه الأهداف حتى منتصف عام ١٩٧٧ ؟

حصلت ج.م.ع من هيئة الخليج للتنمية او بضمانها على مبلغ ١٩٧٥ مليون دولار (تعادل ٧٧٣ مليون جم) لسداد المتأخرات وجزء من الديون قصيرة الأجل ودعم ميزان المدفوعات .

١ ـ ففى ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ ، تم توقيع اتفاق بين الحكومة المصرية والهيئة ، تقدم بموجبه الهيئة إلى الحكومة المصرية قرضا بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بضمان البنك المركزى المصرى . ويسدد على ١٦ قسطا نصف سنوى ، يستحق الأول منها بعد ثلاث سنوات من تاريخ سحب القرض ، وذلك بعمولة قدرها ٥٪ سنويا . وقد تم فى أوائل عام ١٩٧٧ سحب مبلغ القرض بالكامل .

٢ ـ وفى ٢٦ ابريل ١٩٧٧ ، تم توقيع اتفاق يقدم بموجبه بنك تشيز مانهاتن وبنوك أخرى ، قرضا إلى البنك المركزى المصرى بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار بضمان الحكومة المصرية وهيئة الخليج للتنمية . وقد ترتب على ذلك ، احتجاز مبلغ مماثل لمبلغ القرض من رأسمال الهيئة لمقابلة الضمان المقدم منها للقرض المذكور .

٣ ـ واخيرا فى ٥ مايو ١٩٧٧ تم توقيع اتفاق تقدم بموجبه الهيئة قرضا إلى البنك المركزى المصرى بمبلغ ١٤٧٥,٠ مليون دولار ، بضمان الحكومة المصرية ، ويتم سداده على ١٢ قسطا نصف سنوى ، يستحق الأول منها بعد خمس سنوات من تاريخ سحب مبلغ القرض ، وذلك بعمولة قدرها ٥٪ سنويا .

مما سبق يتضح انه لا توجد فرصة لعقد قروض أخرى . ولذلك فان الامر يتطلب ان تقوم الدول المشتركة فى إنشاء الهيئة ، بتجديد راسمالها بمبلغ ٢ مليون دولار ، حتى يمكنها الاستمرار فى القيام بدورها المنشود وفقا لاتفاقية إنشائها ، بمعنى أن تغطى قروضها اغراض دعم ميزان المدفوعات المصرى ، لغرض السيولة النقدية ، وتمويل الواردات للقطاعات الانتاجية ، والاسهام فى مشروعات خطة التنمية .

٢ ـ الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية :

يرجع تاريخ بدء العلاقات الاقتصادية مع الصندوق الكويتى إلى عام ١٩٦٤ وإن كان الصندوق قد انشىء منذ ديسمبر عام ١٩٦١ فى دولة الكويت ، لتقديم وإدارة المعونات المالية والفنية للدول النامية . وحتى بداية ١٩٧٨ أبرمت جمهورية مصر العربية مع الصندوق عشرة قروض يبلغ إجمالها ٢١٧,٧ مليون دولار (تعادل ٦٤,٥ مليون دينار كويتى) . مع ملاحظة ان راسمال الصندوق المقرر قد وصل إلى ١٠٠٠ مليون دينار كويتى ، أى بنسبة ٦,٥٪ ولعل ضعف نصيب مصر فيما حصلت عليه من قروض من هذا الصندوق ، يرجع إلى توسيع مجال نشاطه ، بحيث اصبح ابتداء من منتصف ١٩٧٤ يشمل سائر البلاد النامية ، ولم يعد يقصر نشاطه على البلاد العربية فقط .

ولا يخضع الصندوق لأى قيد ، فيما يتعلق بطبيعة القطاعات التى يسهم فى تمويلها وإن كانت عملياته قد تركزت ، بصفة رئيسية ، حتى الوقت الحاضر ، فى قطاعات أربعة هى : الزراعة والرى ، والنقل والتخزين ، والطاقة ، والصناعة ، على الا يتجاوز تمويل الصندوق لأى مشروع او برنامج عن طريق الاقراض ، خمسين فى المائة من تكاليفه الاجمالية ، وذلك باستثناء الحالات التى يتبين فيها عدم إمكان توفير التمويل اللازم لمشروع حيوى بشروط معقولة ، وبشرط ان يصدر بذلك قرار باغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين . كما أن قروض الصندوق تقدم لتغطية كل او بعض التكاليف بالعملات الأجنبية للمشروعات أو البرامج الممولة ، وإن كان يجوز فى الحالات الاستثنائية الخاصة التى تبرر ذلك ، أن يسهم الصندوق فى تمويل التكاليف بالعملة المحلية للدول المستفيدة .

وقد بلغ نصيب قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية فى مصر من هذه القروض ٣٣,٤ مليون جنيه مصرى (بنسبة ٤٣,٢٪ من مجموع قروض الصندوق لمصر) وقطاع قناة السويس ٤٠ مليون جم (٣٥٪) ، وقطاع الكهرباء ١٣,٢ مليون جم (١٧,١٪) وقطاع النقل والمواصلات والنقل البحرى ٤,٦ مليون جم (٥,٩) .

واتخذت مساعدات الصندوق لمصر احد شكلين اما : قروض مباشرة ، وإما تمويل مشترك مع هيئات التمويل الدولية والاقليمية الاخرى .

الا انه يمكن بالاضافة الى ذلك أن تكون المساعدات فى صورة منح ومعونات فنية لتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات (سواء تم التمويل عن طريق الصندوق او عن طريق جهات تمويل أخرى) ، كما قد تكون فى صورة خدمات استشارية تتعلق بالجوانب الفنية أو المالية او الاقتصادية او القانونية للمشروعات أو التى تتعلق بالسياسات الانمائية ، او بتعزيز المؤسسات العاملة فى ميدان التنمية .

وفى كل هذه الصور ، لا يقدم الصندوق مساعدات مالية تستهدف دعم الموازنات العامة أو موازين المدفوعات (مثل هيئة الخليج للتنمية) ، كما أن الصندوق لا يسهم فى ملكية المؤسسات والشركات

(مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)

والمشروعات التى شاركت قروض الصندوق الكويتى فى تمويلها فى مصر هى :

مشروع تحسين قناة السويس (بمبلغ ٣٣,١ مليون دولار) مشروع النقل البحرى (١١,٨ مليون دولار) مشروع غازات أبوقير (١٥,٢مليون دولار) إعادة فتح قناة السويس (٣٣,٨ مليون دولار) ، سماد اليوريا بطلخا (٢٣,٧ مليون دولار) . قرض إضافى لشروع غازات ابو قير (١١,٨ مليون دولار) ، محطة كهرباء أبو قير (٣٣,٨ مليون دولار) . قرض إضافى لمشروع سماد اليوريا (١٠,٨ مليون دولار) ، خط أنابيب البترول الخام (٢٣,٧ مليون دولار) تطوير قناة السويس (٢٠ مليون دولار) .

وتسدد هذه القروض على فترات تتراوح بين ١٢ ـ ١٤ سنة ، وبعد فترة سماح تتراوح بين ٣ ـ ٦ سنوات ، وبسعر فائدة ٤٪ سنويا . وقد بلغ إجمالى قيمة القروض المقدمة من الصندوق إلى مصر ٢١٧,٧ مليون دولار ، ثم سحب ١٤٨,٧ مليون دولار منها حتى منتصف عام ١٩٧٨ .

وجدير بالذكر أن مصر اشتركت مع ١٤ دولة عربية أخرى فى توقيع اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت فى أول يناير ١٩٧٥ ، وهى المؤسسة التى انجز الصندوق الكويتى الصياغة النهائية لمشروع اتفاقية إنشائها ، كما قام بمتابعة الخطوات اللازمة لتأسيسها ومباشرة أعمالها ، وتهدف هذه المؤسسة ، إلى تأمين المستثمر العربى ، بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية ، مع ممارسة المؤسسة لأوجه النشاط المكملة لغرضها الاساسى فى تشجيع الاستثمارات بين الدول المتعاقدة ، وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتجديد فرص الاستثمارات وأوضاعها ، فى هذه الدول . ورأسمال المؤسسة متغير . وقد حدد ابتداء بعشرة ملايين دينار كويتى ، تقسم إلى عشرة الاف سهم اسمى ، قيمة كل سهم منها الف دينار كويتى . والحد الأدنى لحصة العضو ٥٪ من قيمة راس المال الأولى ، اى ما يعادل نصف مليون دينار كويتى .

٣ ـ الصندوق السعودى للتنمية :

يرجع تاريخ بدء العلاقات الاقتصادية مع هذا الصندوق إلى عام ١٩٧٥ ، وأن كان قد أنشىء منذ أول سبتمبر ١٩٧٤ كمؤسسة سعودية عامة مستقلة ، مقرها مدينة الرياض ، تسهم فى تمويل المشروعات الانمائية فى الدول النامية ، عن طريق منح القروض لهذه الدول . وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٧ أبرمت جمهورية مصر العربية مع الصندوق خمس اتفاقيات ، حصلت بموجبها على حوالى ٢١٣,٦ مليون دولار (تعادل ٧٤٨ مليون ريال سعودى) ، مع ملاحظة أن رأسمال الصندوق قد تحدد بمبلغ عشرة آلاف مليون ريال قابلة للزيادة .

وقد بلغ نصيب قطاع قناة السويس من هذه القروض ٣٩,١ مليون جم بنسبة (٤٦,٨٪ من اجمالى القروض المقدمة من الصندوق لمصر) وقطاع النقل والمواصلات والنقل البحرى ٣٤,٥٪ مليون جم (٤١,٢٪) وقطاع التجارة والتموين ١٠,٠ ملايين جم (١٢,٠٪) . والمشروعات التى شاركت هذه القروض فى تمويلها هى : مشروع إعادة فتح قناة السويس (٥٠ مليون دولار) ، والمرحلة الثانية لتطوير السكك الحديدية ، (٦٥ مليون دولار) ، تطوير وتجديد المالح (٢٥,٦ مليون دولار) ، مشروع المواصلات السلكية واللاسلكية ٢٣,٠ مليون دولار) ، ومشروع تطوير قناة السويس (٥٠,٠ مليون دولار) .

وبذلك يصل إجمالى القروض التى حصلت عليها مصر من الصندوق ٢١٣,٦ مليون دولار ، سحب منها حوالى ١١٩,٥ مليون دولار حتى منتصف عام ١٩٧٨ . .

٤ ـ صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى :

وهو ثالث المؤسسات التى انشأتها الحكومات العربية بموجب قوانين داخلية ، بهدف تقديم المساعدات الاقتصادية للبلاد العربية ، تدعيما لنموها الاقتصادى ، وذلك فى صورة قروض أو اسهاما فى رؤوس أموال مشروعات التنمية بها ، أو معونات فنية للدراسات الاستطلاعية وللاستثمارات الفنية .

ويرجع تاريخ العلاقات الاقتصادية بين مصر وصندوق أبو ظبى إلى عام ١٩٧٤ وإن كان قد تم إنشاؤه فى عام ١٩٧١ . وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٧ أبرمت ج.م.ع مع الصندوق سبعة قروض بلغ إجمالها ٩٩ مليون دولار (تعادل ٣٩٨,٤ مليون درهم إمارات) بينما يبلغ رأسمال الصندوق ٢٠٠٠ مليون درهم امارات (ما يعادل حوالى ٥٠٠ مليون دولار) ، مع ملاحظة أنه لا يجوز أن يزيد إسهام الصندوق فى أى مشروع على ١٠٪ من رأسمال الصندوق ، ولا عن نسبة ٥٠٪ من التكلفة الكلية للمشروع ، مع عدم تفضيل نوع معين من القطاعات أو المشروعات على نوع آخر ، إلا بقدر ما تحتله من أولوية فى خطط أو برامج التنمية فى الدول المعنية . وفى هذا يختلف صندوق ابو ظبى عن الصندوق الكويتى ، الذى يجيز توفير كل التمويل اللازم لأى مشروع حيوى ، بشرط موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين كما سبق القول

كما يشترط ان يكون إسهام الصندوق فى رؤوس

اموال المشروعات ذات العائد التجارى المناسب ، خاصة اذا كان هذا الاسهام سيؤدى إلى تشجيع الافراد والمؤسسات على الاسهام فى المشروع ، وبشرط ان يكون المشروع ذا اهمية حيوية للقطاع الذى يمثله ، وللاقتصاد القومى للدولة .

وقد بلغ نصيب قطاع قناة السويس من قروض الصندوق ١٢,٩ مليون جم (بنسبة ٣٩,٢٪) وقطاع الكهرباء ١٢,٧ مليون جم (٣٨,٦٪) وقطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية ٥,٥ مليون جم (١٦,٧٪) وقطاع السياحة والطيران المدنى ١,٨ مليون جم (٥,٥٪) وقد شاركت هذه القروض فى تمويل المشروعات الآتية :

سماد اليوريا بطلخا (٩,٤ مليون دولار) فندق عمر الخيام (٢,٥ مليون دولار) إعادة فتح قناة السويس (٣٣,٠ مليون دولار) ، قرض اضافى لفندق عمر الخيام (٢,٠ مليون دولار) ، محطة القوى الكهربائية بأبى قير (٣٢,٥ مليون دولار) قرض اضافى لمشروع سماد اليوريا(٤,٦ مليون دولار) ، توسيع قناة السويس (١٥ مليون دولار)

وتسدد هذه القروض على فترات تتراوح بين ١٠ ــ ١٥ سنة ، بعد فترة سماح تتراوح بين ٣ ــ ٥ سنوات ، وبسعر فائدة يتراوح بين ٤٪ ــ ٤,٥٪ سنويا . كما تسرى على القروض نسبة ٠,٥٪ لمواجهة تكاليف خدمة القرض . وقد وصل أجمالى القروض ٩٩ مليون دولار ، سحب منها ٥٨,٤ حتى منتصف عام ١٩٧٨

٥ ــ الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى :

يختلف هذا الصندوق عن الصناديق الثلاثه السابقة فى أنه انشىء كهيئة اقليمية عربية مستقلة بمقتضى اتفاقية وقعها مندوبو حكومات ١٧ دولة عربية منها مصر فى ١٦ مايو ١٩٦٨ . ثم زاد عدد الدول الأعضاء ليصبح ٢١ دولة بعد انضمام موريتانيا ، وفلسطين والصومال وعمان .

تطور راسمال الصندوق العربى منذ تأسيسه حتى عام ١٩٧٢ من ١٠٠ مليون إلى ١٠٢,٥ مليون بعد انضمان الدول الاربع ، حتى وصل حاليا إلى ٤٠٠ مليون دينار كويتى (طبقا لقرار مجلس محافظى الصندوق فى ١٦ ابريل ١٩٧٥)

وتبلغ حصة جمهورية مصر العربية فى راسمال الصندوق ٤٠,٥ مليون دينار كويتى أى بنسبة ١٠٪ من راس المال . وكان الغرض من إنشائه ، هو الاسهام فى تمويل مشروعات الانماء الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد العربية ، عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة ، وتشجيع توظيف الاموال العامة والخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما يكفل تطوير تنمية الاقتصاد العربى ، بالاضافة إلى توفير الخبرات والمعونات الفنية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

وفى إطار هذه الاهداف حصلت مصر على ثمانية قروض بلغ إجمالها ٢٢٩,٦ مليون دولار (تعادل ٦٧,٩ مليون دينار كويتى) ، وذلك بالاضافة إلى مبلغ ٣٠٠ الف دينار كويتى (١,٠ مليون دولار) كمعونة فنية للاسهام فى إجراء الدراسات الشاملة لتطوير قطاعى المياه والمجارى بمنطقة القاهرة الكبرى . ويلاحظ أن قيمة هذه القروض تعادل حوالى ١٣٩٪ من قيمة حصة مصر فى راسمال الصندوق ، بحيث تعتبر مصر الدولة الأولى من بين أربع عشرة دولة استفادت من قروض الصندوق .

وقد بلغ نصيب قطاع الاسكان والتعمير من هذه القروض ٣٣ مليون جم (تتضمن ٠,٤ مليون جم قيمة المنحةالمشار إليها) بنسبة ٤٤,٥٪ وقطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية ٢٥ مليون جم (٣٤,٢٪) وقطاع الكهرباء ١٥,٨ مليون جم (٢١,٣٪)

اما المشروعات التى شاركت هذه القروض فى تمويلها فهى : مشروع سماد اليوريا بطلخا (٢٢مليون دولار) ، توسيع مصنع أسمنت طره (٢٢,٦ مليون دولار) ، مشروع مياه الفسطاط (٣٢,٧ مليون دولار) مشروع مجارى حلوان (٢٨,٠ مليون دولار ، قرض إضافى لمشروع سماد اليوريا(٩,٠مليون دولار) ، محطة كهرباء أبوقير (٤٠,٥ مليون دولار) ، تطوير النسيج بكفر الدوار (٣٣,٨ مليون دولار) ، توسيع وتطوير قناة السويس (٤١,٠ مليون دولار) .

وتسدد هذه القروض على آجال تتراوح بين ١٤ ــ ٢٠ عاما ، وبعد فترة سماح تتراوح بين ٣ ــ ٦ سنوات ، وبسعر فائدة يتراوح بين ٤٪ ــ ٦٪ وقد بلغ إجمالى قيمة القروض (والمنحة) ٢٣٠,٦ مليون دولار ، سحب منها ٥٧,٤ مليون دولار حتى منتصف ١٩٧٨ .

ونتيجة لضآلة نصيب قطاع الزراعة من قروض الصندوق ــ كما هو واضح من نصيب القطاعات المختلفة ــ او نظرا لما تعانيه الدول العربية من نقص كبير فى الانتاج الزراعى ، خاصة فى الحبوب والمواد الغذائية ، بما يضطرها إلى استيرادها من الدول الاخرى فى الوقت الذى توجد فيه مناطق شاسعة صالحة للزراعة ، لاينقصها سوى التمويل ــ نتيجة لذلك كله ، حاول الصندوق تعويض هذا النقص الواضح بانشاء الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى بالخرطوم . وتهدف هذه الهيئة إلى تنمية الموارد الزراعية فى البلاد

المتعاقدة – لتوفير حاجتها من المواد الغذائية إلى أقصى حد ممكن . وكذلك العمل على زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي بين تلك البلاد . وقد تم إنشاء هذه الهيئة في بداية عام ١٩٧٧ وتحدد رأسمالها ب ١٥٠ مليون دينار كويتي . ولاشك أن إنشاء هذه الهيئة ، يعد بداية مشجعة لمزيد من الاهتمام بمجال الانماء الزراعي في البلاد العربية بعامة ، وتوفير الامن الغذائي لمصر بخاصة .

٦ – صندوق النقد العربي :

انشيء هذا الصندوق على نمط صندوق النقد الدولي ، بمقتضى الاتفاقية الموقعة في أواخر أبريل ١٩٧٦ بمدينة أبوظبي ، كهيئة إقليمية عربية مكونة من ٢١ دولة عربية من ضمنها مصر ، بغرض تحقيق الاهداف الآتية :

١ – تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء ، واستقرار اسعار الصرف بين العملات العربية مع تحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها .

٢ – تحقيق التعاون النقدي العربي مع تنسيق مواقف الدول الاعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية ، وتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء بما يعزز المبادلات التجارية .

٣ – تطوير الاسواق المالية العربية ودراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي والعمل على إنشاء عملة عربية موحدة .

وقد تحدد رأسمال الصندوق ب ٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي (وهو يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي ويقسم رأس المال إلى خمسة آلاف سهم قيمة كل منها ٥٠ الف دينار كويتي حسابي . وقد بدأ التفاوض بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق للحصول على أول قرض منه . وينتظر الانتهاء من هذا الاجراء في النصف الثاني من هذا العام

٧ – منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

اشتركت مصر مع دولة الامارات العربية ، والبحرين ، والجزائر ، والسعودية ، وسوريا ، والعراق ، وقطر ، والكويت ، وليبيا في ابرام إتفاقية إنشاء هذه المنظمة في ٩ يناير ١٩٦٨ بهدف تحقيق تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في مجال الصناعة البترولية ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة ، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في أقطار الاعضاء .

ومنذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٧ تمكنت المنظمة من إنشاء مشروعات عربية مشتركة بين الدول الاعضاء في مختلف أوجه النشاط في الصناعة البترولية

وقد ابرمت المنظمة عددا من الاتفاقيات لانشاء مشروعات عربية مشتركة ، تم بمقتضاها إنشاء الشركات العربية الآتية : الشركة العربية البحرية لنقل البترول بالكويت في ٦ يناير ١٩٧٣ والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن بالبحرين في أول ديسمبر ١٩٧٤ ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية بالسعودية في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٥ ، والشركة العربية للخدمات البترولية بليبيا في مطلع عام ١٩٧٧

وقد وقعت مصر ١٢ اتفاقية مع شركات البترول العالمية خلال عام ١٩٧٧ . وبذلك بلغ مجموع الاتفاقيات التي عقدها قطاع البترول المصري ٤٦ إتفاقية منذ ابريل عام ١٩٧٣ . ومن أبرز الاتفاقيات التي عقدت عام ١٩٧٧ تلك التي شملت المناطق المحررة من سيناء . وقد بلغ حجم الانفاق الذي تلتزم به الشركات الاجنبية بموجب هذه الاتفاقيات حوالي ٨٢٦ مليون دولار . هذا فضلا عن منح بلغت قيمتها ٩٥,٢٥ مليون دولار وبلغ مجموع أنفاق الشركات على عمليات البحث حتى آخر النصف الاول من عام ١٩٧٧ حوالي ٤٠٤ ملايين دولار بخلاف ماتم صرفه بعد ذلك

٨ – الصندوق الخاص بمنظمة الاقطار المصدرة للبترول(الاوبك) Opec

يلاحظ أن هذا الصندوق لايعد ضمن هيئات التمويل العربية ، انما يدخل في عداد هيئات التمويل للاقليمية نظرا لاشتراك دول غير عربية ضمن أعضائه مثل ايران وفنزويلا ، نيجيريا ، إندونيسيا . ولكن يمكن ادراجه ضمن مؤسسات وهيئات التمويل العربية لاعتبارين :

أولهما – أن غالبية أعضائه من الدول البترولية العربية مما يعطي لها وزنا كبيرا وخاصا في تقرير سياساته .

وثانيهما – القروض الهامة التي حصلت عليها مصر من هذا الصندوق والقروض الاخرى التي ينتظر الحصول عليها فيما بعد

وقد أنشيء هذا الصندوق في يناير ١٩٧٦ بمقتضى الاتفاقية الموقعة في باريس بين ١٣ دولة منتجة للبترول ، ومقره مدينة فيينا بالنمسا ويهدف الصندوق إلى تقديم قروض طويلة الاجل بدون فوائد لتمويل العجز في موازين المدفوعات ولتمويل المشروعات وبرامج التنمية في الدول النامية ، كما يهدف إلى تقديم أسهامات من جانب الدول الموقعة على الاتفاقية في المؤسسات الانمائية الدولية التي تستفيد منها الدول النامية .

وقد حصلت مصر حتى الآن على قرضين من الصندوق : القرض الاول فى ١٠ يناير ١٩٧٧ بمبلغ ١٤,٤٥٠ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات ويسدد هذا القرض على عشرين سنة بعد فترة سماح خمس سنوات ، وبدون فوائد ويسرى على القرض نسبة ½ ٪ لمواجهة نفقات خدمة وإدارة القرض . وقد تمت الموافقة على تخصيص المقابل المحلى لقيمة هذا القرض لتغطية جزء من التكاليف المحلية المطلوبة لمشروع سماد طلخا رقم ٢ .

أما القرض الثانى فقد وقع فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ بمبلغ ٨,٧٥٠ مليون دولار ، على أن يعاد إقراضة إلى بنك التنمية الصناعية ، لغرض منح قروض فرعية للصناعات الصغيرة والحرفية . ويسدد القرض على عشرين سنة ، بعد فترة سماح خمس سنوات ، وبدون فوائد . ويسرى على القرض ٠,٧٥٪ لمواجهة مصاريف خدمة القرض .

ويجرى حاليا إعداد دراسات لمشروعات أخرى يقوم الصندوق بعد إتمام هذه الدراسات بتمويل مشروعاتها .

خاتمة :

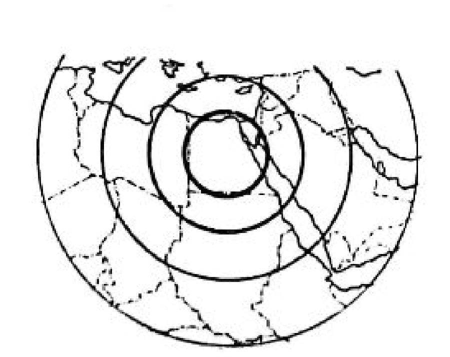
من الاستعراض السابق ، يتضح لنا عدة حقائق :

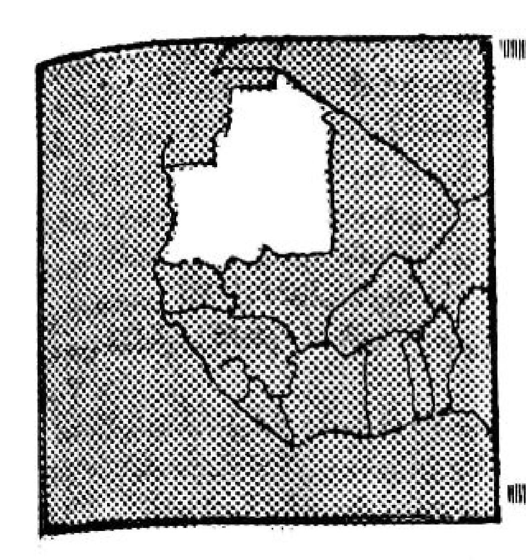
١ ـ لايزال هناك مجال كبير لمزيد من اسهامات هذه الهيئات والمؤسسات والصناديق فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر فقد بلغ اجمالى قيمة ماحصلت عليه من مصر من قروض من هذه الجهات : ٢٦٧٤,٤ مليون دولار (تعادل ١٠٤٦,٨ مليون جم) ، اوشك سحب معظمها .

٢ ـ لايزال القطاع الزراعى يحتاج لبذل المزيد من الجهود لتحقيق الأمن الغذائى ، وتوفير التنمية الزراعية أفقيا ورأسيا لتعويض النقص الملحوظ فى إنتاجنا الزراعى بعد أن ركز الاهتمام على المجال الصناعى فترة طويلة من الوقت

٣ ـ إن الاسهام العربى فى الصناعات البترولية عموما ، وفى مصر خصوصا مازال هامشيا على الرغم من زيادة طاقة أسطول نقل البترول العربى ووجود إمكانيات كبيرة للعمل العربى المشترك المستند إلى اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول .

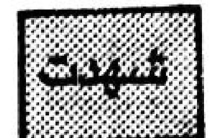
٤ ـ لاشك أن التعاون فى مجال هيئات التمويل العربية يؤدى بالضرورة إلى مزيد من تكتيل وتجميع وتضافر الجهود العربية ، مما ينعكس أثره فى تقوية العلاقات السياسية العربية ، وتحقيق قدر من اتحاد الرأى فى مواجهة القضايا والمشاكل التى تواجه الدول العربية على المستويين الاقليمى والعالمى □





قيام وسقوط نظام ولد دادة فى موريتانيا

د . صلاح العقاد



بعض المستعمرات الفرنسية السابقة فى وسط وغرب افريقيا ، انقلابات عسكرية ، منذ حصول هذه المستعمرات على الاستقلال .

ويعتبر حكم المختار ولد دادة ، من أطول الأنظمة عمرا ، كما انه استند إلى نظام الحزب الواحد ، محاولا أن يهيمن من خلال هذا الحزب على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للبلاد . ولذلك كان من الطبيعى أن يلجأ القائمون بالانقلاب ، إلى حل حزب الشعب الموريتانى ، كأول إجراء يتخذه النظام الجديد . ولم يظهر كبير صدى لهذا الاجراء ، مما يدل على أن حزب الشعب ، كان يمر بأزمة حقيقية ، كما سنفصل ذلك فيما بعد .

وإذا لم تكن أزمة الحزب الداخلية ، قد لفتت انتباه المراقبين فى الخارج إلى المشكلات التى تعانى منها موريتانيا ، فان موضوع الصحراء الغربية ، وتعثر الحكومة الموريتانية فى مواجهة المقاومة المسلحة داخل الاقليم ، وفى أراضى موريتانيا نفسها ، كان يظهر مدى المتاعب التى تعانى منها حكومة المختار ولد دادة . ومن المعروف أن حكومة نواكشوط ، اضطرت فى نهاية الامر ، الى الاستعانة بقوات مغربية ، وبالطيران الفرنسى للوقوف فى وجه حركة البوليساريو المنادية باستقلال الصحراء . ولعلها رأت فى مرابطة ٨٠٠٠ جندى مغربى فوق أراضيها ، نوعا من تأمين وجودها ، ولكن السوابق تشير ، الى أن وجود قوات أجنبية فوق أراضى دولة أخرى ، لايحول دون وقوع الانقلابات العسكرية ، نظرا للحساسيات التى قد تنشأ نتيجة تدخل هذه القوات فى الشئون المحلية .

والواقع ان مشكلة الصحراء ، كانت من أهم العوامل التى سهلت أمام قواد الجيش الموريتانى ، أحداث الانقلاب ذلك لأن استخدام الجيش فى أمور متصلة بالسياسة ، يدفع العسكريين الى التفكير فى الاستيلاء على السلطة ، خاصة اذا استمر هذا الاستخدام دون إحراز نتائج حاسمة . وعلى سبيل المثال ، فقد حركت ثورة إرتريا العسكريين فى إثيوبيا ، ضد هلاسلاسى سنة ١٩٧٤

ومن جهة إخرى ، فإن استمرار الحرب ، زاد من متاعب موريتانيا الاقتصادية وقد ركز زعيم الانقلاب مصطفى ولد محمد سالك على هذه النقطة ، كمبرر لاسقاط النظام السابق . وقد لا تكون الحرب وحدها هى المسئولة عن متاعب موريتانيا الاقتصادية ، اذ عانت البلاد من الجفاف خلال السنوات الماضية . ولذلك فليس بوسع النظام الجديد ، أن يحدث تغييرات هامة فى هذا المجال

ولم يخف زعماء النظام الجديد ، أنهم يراعون التعهدات الدولية التى ارتبطت بها موريتانيا فى السابق ، ويحافظون على التقاليد الوطنية والاسلامية ، شأنهم فى ذلك شأن التصريحات التى كانت تصدرها حكومة المختار ولد دادة . ولذلك لانعتقد بأن للتغيير الأخير أبعادا أيديولوجية ، وانما أثار انتباه العالم الخارجى ، بطريقة أوسع من انقلابات أخرى حدثت فى غرب أفريقيا ، وذلك للملابسات التى تحيط بموريتانيا ومشكلة الصحراء . فمن المعروف أن هناك أطرافا متعددة ، ترتبط بهذه المشكلة . فالجزائر التى تساند البوليساريو ومبدأ استقلال الصحراء ، تمثل فريقا من الدول الأفريقية المعادية للنفوذ الغربى .

وقد راجت شائعات فى بعض الوقت ، ان المتطوعين الكوبيين ، يعملون مع البوليساريو ، فى حين تعتمد كل من موريتانيا والمغرب على مؤازرة الغرب بصفة عامة ، وفرنسا بصفة خاصة ، فى التزود بالأسلحة . وبهذا ترتبط مشكلة الصحراء بموضوع الحرب الباردة فى افريقيا ، ولو بطريق غير مباشر . وقد ما واكتبت أحداث موريتانيا الأخيرة ، احتدام هذا الصراع فى القارة الافريقية ، وتنعكس آثار مشكلة الصحراء على مختلف اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ، اذ ينقسم

الرأى انقساما شديدا حول حق الصحراء فى تقرير المصير ، أو الاعتراف بالوضع الراهن .

وسنحاول فيما يلى ، أن نستعرض التطورات التى أدت الى انهيار النظام السابق فى مجالين : المجال الداخلى متمثلا فى أزمة حزب الشعب . والمجال الخارجى متمثلا فى مسألة الصحراء .

لقد نشأ حزب الشعب الموريتانى ، على شكل تجمع لهيئات اجتماعية وسياسية ذات اتجاهات مختلفة . وكان محور هذا التجمع ، هو الاتحاد التقدمى الذى يتزعمه المختار ولد داده ، وهو الحزب الذى ظفر بأغلبية الأصوات والمقاعد فى أول مؤسسة نيابية تقام فى موريتانيا ، فى ظل نظام الحكم الذاتى ، الذى وضعه الفرنسيون لمستعمراتهم الأفريقية سنة ١٩٥٧

ومنذ فترة مبكرة ، ظهرت نزعة ولد دادة الى امتصاص المعارضة ، أو على الأقل تجمعها فى شبه ائتلاف سياسى ، فأشرك – بعد تولية رياسة الجمهورية – زعماء المعارضة فى المفاوضات التى جرت سنة ١٩٦١ لعقد اتفاقيات التعاون مع فرنسا . وفى نهاية العام ، دعيت المعارضة الى اجتماع مائدة مستديرة ، ضم حزب النهضة المنادى بالاتحاد مع المغرب ، وجماعة الشبيبة ذات الأفكار المتقدمة نسبيا ، والحزب الفدرالى الافريقى ممثل فئات الزنوج والمنادى باتحاد موريتانيا مع بقية اقطار غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وخرج هذا الاجتماع ، بالاتفاق على اندماج هذه الهيئات المتباينة فى كتلة سياسية ، عرفت باسم « حزب الشعب الموريتانى » . ولم يكن ذلك نصرا شخصيا للمختار ولد داده فحسب ، بل كان انتصارا أيضا لتأكيد الشخصية الموريتانية فى مواجهة تيارات معاكسة ، مثل تيار الاتحاد مع المغرب ، او التيار السائد بين العناصر الزنجية الراغبة فى الاتحاد مع مجموعة غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية .

ومن السهل فى مثل حالات التجمع ، ظهور معارضة داخل صفوف الحزب ، بل إن الانسجام لم يتحقق فى بعض الأوقات داخل الوزارة الموريتانية ، بسبب الانتماءات السياسية الأصلية لبعض الوزراء . ومن أشهر حركات التمرد داخل الوزارة ، تلك الحركة التى كادت أن تطيح بحكم المختار ولد دادة سنة ١٩٦٦ حينما احتج محمد ولد الشيخ وزير الدفاع وممثل جماعة الشبيبة الموريتانية سابقا ، على السياسة التعليمية ، مطالبا بالاسراع بالتعريب ، ونبحث عن ذلك ، اثاره اضطرابات طلابية على نطاق واسع .

وكثيرا ما كانت حكومة المختار ، تجابه المعارضة داخل مجلس النواب . ففى سنة ١٩٦١ ، احتج بعض أعضاء المجلس على تعديل الدستور الذى أحل نظام الجمهورية الرئاسية محل نظام الجمهورية البرلمانية .

كما تمسكت المعارضة بمبدأ الاستقلال المالى والادارى للمجلس ، دون اخضاعها للسلطة التنفيذية . فى سنة ١٩٦٤ اتفقت عدة شخصيات من ابناء الأسر القديمة ، على تكوين حزب معارضة ، خارجة بذلك عن مبدأ الائتلاف الحزبى ، الذى وضعه المختار ولد دادة ، واحتجت هذه الشخصيات على مبدا الحزب الواحد ، واعلنت عن قيام حزب جديد يعرف بالجبهة الديمقراطية ، فكان رد فعل الحكومة ، هو إدخال تعديل على الدستور ، ينص على أن حزب الشعب هو الأداة الديمقراطية الوحيدة التى يمكن من خلالها التعبير عن إرادة الشعب . وبذا طبق ولد دادة نظام الحزب الواحد بصفة رسمية ، ولم يعد من الممكن النظر فى دعوى المعارضة ، التى رفعت شكوى الى المحكمة العليا ، تطالبت بشرعية الحزب الجديد

ويمكن القول إن الفترة ما بين ١٩٦١ – ١٩٦٦ انقضت فى محاولات امتصاص المعارضة فى الحزب ، سواء عن طريق الحوار أو الضغط . وتلت ذلك مرحلة جديدة ، تمثلت فى العمل من أجل ادماج الدولة فى الحزب ، بحيث شبه الحزب ، على حد تعبير ولد دادة ، بأنه هو الرأس والدولة بمثابة ذراعين ممتدتين له . وطبقا للاتجاه الجديد ، ادخلت تعديلات متوالية على مؤسسات الدولة . فالحزب هو الذى يرشح الأعضاء للبرلمان والمجالس المحلية . ويحضر اعضاء المكتب السياسى للحزب ، اجتماعات مجلس الوزراء . وفى حالة غياب رئيس الجمهورية أو وفاته ، يقرر الحزب اختيار الرئيس الجديد

وتتجلى سياسة إدماج الدولة فى الحزب فى خطوتين هامتين ، وذلك باخضاع جهازين اساسيين لهيمنة الحزب : الجيش والنقابات العمالية

فعند استقلال موريتانيا ، لم يكن يتوفر لها سوى ١٢٠٠ رجل يخدمون فى القوات المسلحة . ورغم تعرض موريتانيا لتهديدات المغرب بضمها ، فان مواردها لم تسمح بتطوير القوات المسلحة ، واثرت حكومة المختار ولد داده ، الاعتماد فى هذا الشأن على اتفاقيات الدفاع المعقودة مع فرنسا . وكان الخط السائد لدى المسئولين فى نواكشوط ، هو إبعاد الجيش عن السياسة والحزب ، إلا أنه بعد وقوع الأزمة السياسية العنيفة سنة ١٩٦٦ بسبب انشقاق محمد ولد الشيخ مسئول الدفاع على قيادة المختار ، اتجه التفكير الى اخضاع الجيش للحزب ، ودرست تجربة غينيا فى هذا المجال ، وانتهى الامر بأن قرر مؤتمر الحزب المنعقدة سنة ١٩٧١ تبنى المبدا القائل بأن المناضلين من أجل حزب الشعب ، هم مناضلون من أجل الوطن ، وأن اندماج القوات المسلحة فى الحزب ، يخدم الأهداف الوطنية العليا . وبعبارة أخرى انتقل ثقل القوات المسلحة من

الجيش النظامي إلى ميليشيا الحزب . ولم يكن هذا الوضع ليلائم الظروف الجديدة التي نشأت عن مسئولية موريتانيا ، للمحافظة على القسم الذي ضم اليها من الصحراء ، فاضطرت الى تغيير نظام القوات المسلحة ، وتطوير تسليحها ، بحيث تفوقت عمليا على الحرس الوطني المرتبط بالحزب . ومن الطبيعي أن ينشأ تنافس بين القواد المحترفين وبين الميليشيا ، مما يخلق الظروف المواتية للانقلابات .

وقد اتجهت الحكومة الموريتانية ، في السنوات الاولى من الاستقلال ، إلى فصل العمل النقابي عن السياسي ، بل وتشجيع العمال على استخدام الاضراب للضغط على الشركات الأجنبية ، للحصول على تحسين الأجور . وقد استطاع العمال الموريتانيون بالفعل سنة ١٩٦٣ أن يمارسوا ضغطهم على شركة ميفرما لاستخراج الحديد ، بحيث زادت من أجورهم ، وعجلت بنقل كثير من الوظائف إلى أهل البلاد . وقد شجعت هذه الأوضاع بعض النقابات على الخوض في العمل السياسي ، لدرجة أن نقابة مدرسي اللغة العربية ، انضمت الى المعارضة التي تطالب بالاتحاد مع المغرب .

وعندما شرعت الحكومة في تغيير سياستها ، بالسعي لادماج الدولة في الحزب ، صادفت مقاومة من اتحاد النقابات ، واضطرت سنة ١٩٦٤ الى قبول حل وسط ، تعترف النقابات بمقتضاه لحزب الشعب بالسيادة في العمل السياسي ، في حين يعترف الحزب بأن اتحاد النقابات هو الممثل الوحيد لعمال موريتانيا ، على أن حكومة حزب الشعب ، في سعيها المستمر للهيمنة على شئون البلاد ، رأت أن اخضاع النقابات للحزب ، عملية أساسية لتحقيق اهدافها ، واستغلت وقوع انشقاقات بين رؤساء النقابات ، لكي تفرض حلا جديدا ، يتمثل في جعل النقابات العمالية فروعا للحزب ، وأتاح لها ذلك إمكان تعيين القيادات النقابية ، بدلا من انتخابها بوساطة ممثلي العمال . ويبرر الحزب هذا التدخل ، بأن الوضع في موريتانيا يختلف عن الدول الرأسمالية الغربية ، حيث تدار المشروعات عن طريق القطاع الخاص ، أما في موريتانيا ، فان المشروعات تدار لصالح الشعب . وقد اشركت الدولة ، العمال في مجالس إدارة هذه المشروعات ، فليس هناك مبرر للعمل النقابي المضاد للدولة .

ولم يكن هذا التبرير مقنعا للعمال ، الذين تأثرت قياداتهم بالفكر النقابي الغربي ، ومن جهة أخرى ، فان كثيرا من المشروعات كانت ماتزال عند اتخاذ هذا الاجراء ، بيد الرأسمال الأجنبي . وهكذا لم يوفق حزب الشعب تماما في مسعاه لادماج النقابات العمالية لذلك حينما قرر النظام الجديد حل حزب الشعب ، لم يواجه مشكلات تذكر .

مسألة الصحراء :

ان ارتباط الصحراء الاسبانية السابقة بموريتانيا يستند الى أسس تاريخية وجغرافية وبشرية ، وحينما كانت المغرب تطالب بالصحراء ، بنت حججها التاريخية على أساس ان الصحراء جزء من موريتانيا التي هي بدورها تابعة للمغرب من الناحية التاريخية ، وقد اثار ذلك في حينه احتجاج اسبانيا بمناسبة نشر الكتاب الابيض المغربي بهذا المعنى سنة ١٩٦٠ ويبلغ امتداد الحدود المشتركة بين الصحراء وموريتانيا ١٦٠٠ كيلو متر ، بينما تمتد هذه الحدود مع المغرب مسافة ٤٠٠ كيلو متر ، ولا تزيد الحدود المشتركة بين الصحراء والجزائر على ٤٠ كيلو متر . وبالاضافة الى ذلك فان اكبر مجموعة قبلية في الصحراء ، وهي الرقيبات تمتد فروعها داخل الاراضي الموريتانية . وهذا احد العوامل الهامة التي تفسر سهولة تنقل جماعات البوليساريو بين الصحراء وبين الاراضي الموريتانية إذ انخرط عديد من أبناء الرقيبات في تلك الجماعات . ومن المفارقات التي تلفت النظر ، ان جماعة البوليساريو تكونت في الاصل فوق الاراضي الموريتانية سنة ١٩٧٤ ، وذلك حينما كانت موريتانيا متعاونة مع الجزائر والمغرب لمناهضة الاستعمار الاسباني في الصحراء . وكانت الاراضي الموريتانية ، هي المنطلق لحركة المقاومة هذه لشن الغارة على القوات الاسبانية .

ويرجع التعاون بين موريتانيا والمغرب والجزائر في قضية الصحراء ، الى سنة ١٩٧٠ بعد ان اعترف المغرب بموريتانيا ، وتنازل عن دعاويه السابقة ، فاتفقت الدول الثلاثة على ضرورة إنهاء الوجود الاسباني دون ان تحدد مستقبل الصحراء ، وهل تكون دولة منفصلة ، أم تنضم الى دولة او اكثر من الدول الثلاث المعنية .

لم تشتهر البوليساريو في مرحلة الكفاح ضد الاسبان ، بقدر ما اشتهرت به من اعمال عسكرية موجهة ضد الادارة الموريتانية في الصحراء . والواقع ان الدول الثلاث التي تبنت المطالبة بتصفية الاستعمار الاسباني ، عولت على الوسائل الدبلوماسية ، فطرحت قضية الصحراء في اروقة الامم المتحدة ، وكان أهم قرار تصدره الهيئة الدولية في ذلك الشأن ، هو توصية الجمعية العامة في ديسمبر ١٩٧٣ بتطبيق مبدأ تقرير المصير للصحراء ، وتمهيدا لذلك يسمح للمنفيين بالعودة الى بلادهم ، وتتشاور اسبانيا مع الاطراف المعنية بهذا الشأن ، اى انه صار هناك اعتراف دولي بان الجيران الثلاثة للصحراء هي اطراف معنية .

اما الاشارة الى عودى المنفيين فانها تفتح الباب للتنقلات القبلية ، وتسابق كل من الدول الثلاث ، الى ارسال جماعات موالية لها . وقد دفع قرار الامم المتحدة ، اسبانيا ، الى اجراء إحصاء للسكان سنة ١٩٧٤ حتى لا تتعرض البلاد لفوضى التنقلات القبلية . وحسب النتائج التى توصل اليها احصاء الادارة الاسبانية ، قدر سكان الصحراء ب ٧٤ الفا ، منهم ١٣ الف بدو رحل ، ودخلت حكومة المغرب فى جدل حول سلامة الاحصاء فذكرت ان عدد السكان يصل الى ١٠٠ الف وأن من بينهم خمسين الفا من البدو الرحل ، وبالتالى ليس لديهم شعور بالانتماء الى وطن معين .

وكانت خطة اسبانيا ، هى التسويف فى اجراء الاستفتاء ، انتظاراً لاعداد السكان للحكم الذاتى الا انه تدخل عاملان خلال سنة ١٩٧٤ غيرا من خطة الاسبان . فمن جهة بدأ نشاط البوليساريو فى الصحراء . ومن جهة اخرى ، وقع الانقلاب فى البرتغال الذى تقبل تصفية الامبراطوطورية فى افريقيا . ومن ثمة اعلنت الحكومة الاسبانية عن قرب اجراء استفتاء حول تقرير مصير الصحراء ، دون الاشارة الى التشاور مع الاطراف المعنية . وقد دفع ذلك الحسن الثانى الى اصدار بيان ذكر فيه ان المغرب تصر على ان يكون الاستفتاء عبارة عن تخيير السكان بين الاستقلال وبين العودة الى الوطن الام ، اى المغرب .

إزاء النشاط المغربى المتزايد والمتطلع الى ضم الصحراء ، خشيت موريتانيا ان يفوتها القطار ، وكان المختار ولد داده ، حتى قبل الاستقلال ، يبدى اهتماما خاصا بموضوع الصحراء . ففى خطاب القاه عند بدء نظام الحكم المحلى سنة ١٩٥٧ اكد على وشائج القربى التى تربط بين أهل الصحراء وبين الموريتانيين ، وتماثل الجميع فى نمط الحياة ولما كانت موريتانيا تشعر بانها غير قادرة على مواجهة المغرب واسبانيا والجزائر ، فقد فضلت تنسيق سياستها مع المغرب على اساس ان يكون لها نصيب من الصحراء ، بعد تصفية الوجود الاسبانى . ولاشك ان هذه الخطة قد ساعدت على تليين موقف اسبانيا ، فهى تفضل فى حالة ترك الصحراء ، الا ينفرد بها المغرب وعلاقتها بموريتانيا لم تمر بأزمات ، كتلك التى مرت بها العلاقات الاسبانية المغربية . ومن شأن التفاهم مع هاتين الدولتين ، استبعاد الجزائر المتصلة بالكتلة الاشتراكية .

وبينما كانت الاتصالات بين اسبانيا من جهة ، والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى فى مراحلها الاولى ، قدم المغرب بتأييد من موريتانيا ، اقتراحا للجمعية العامة فى دورتها التاسعة والعشرين ، يقضى باستشارة محكمة العدل الدولية حول مسألة تاريخية قانونية تتعلق بالصحراء ، وهى : هل كان لهذا الاقليم صلات تاريخية بدول اخرى مجاورة ؟أم ان الصحراء لم تكن ملكا لأحد عند احتلال الاسبان لها فى نهاية القرن التاسع عشر ؟ ويلاحظ من الوثائق التى تقدمت بها المغرب ، أنها استندت الى الحجج التاريخية التى تثبت تبعية الصحراء لحكام المغرب ، وهذا امر طبيعى لانه لم يكن فى المنطقة دولة منظمة نسبيا تضاهى الدولة المغربية .

اما موريتانيا ، فقد استندت فى عرضها أمام المحكمة ، الى الاصول البشرية الواحدة ، والتداخل الجغرافى ، وذكرت أن الصحراء وموريتانيا ، تشكل مجموعة متسقة تعرف بالمجموعة الشنقيطية ، ولها وجود تاريخى بعيد الجذور .

على اية حال ، لم يكن رأى المحكمة هو الذى حسم الموضوع ، وهو فى حد ذاته رأى اميل الى وجهة النظر المغربية والموريتانية ، وانما تدخلت عوامل سياسية جعلت اسبانيا تعجل بالاتفاق على تسليم الصحراء مباشرة للمغرب وموريتانيا ، على اساس اقتسامها ، فيما بعد ، ولم تلتزم بمبدا اجراء الاستفتاء . وتتمثل العوامل التى حسمت القضية فى اواخر سنة ١٩٧٥ فى القلق الداخلى الناجم عن وفاة فرانكو ، وما اتضح خلال هذه المدة من صلات وثيقة بين الجزائر وجماعات البوليساريو ، وتحول الجزائر عن موقفها السابق والذى كان يتطلع الى الحصول على نصيب فى قسمة الصحراء ، الى الرغبة فى اقامة دولة صحراوية مستقلة يؤمل فى أن تكون قياداتها موالية للجزائر . يضاف الى ذلك ، ترتيب لقاء بين زعماء البوليساريو ، وبين الرئيس الكوبى فيدل كاسترو اثناء زيارته للجزائر فى ذلك الوقت .

وهكذا حددت أسبانيا موعدا لتسليم الصحراء الى المغرب وموريتانيا ، وهو ٢٧ فبراير ١٩٧٦ ، وفى نفس اليوم اعلن البوليساريو عن قيام جمهورية الصحراء الديمقراطية ، وشرعت تطالب دول منظمة الوحدة الافريقية بالاعتراف بها .

وتبين منذ تطبيق اتفاق التقسيم ، ان موريتانيا ستواجه عقبات فى تأمين الجزء الخاص بها ، رغم ان هذا الجزء اقل مساحة وسكانا مما خصص للمغرب . فهو يحتل ثلث الصحراء ، ويسكنه خمس عشرة الف نسمة ، مقابل ٤٥ الف فى القسم المغربى ، وتقع اهم مناجم الفوسفات فى بوكراع داخل هذا القسم . لذا نص اتفاق التقسيم ، على تخصيص نصيب من موارد الفوسفات لموريتانيا ، ولم تكن الاعباء العسكرية التى

القيت على كاهل موريتانيا موازية فى رأى بعضهم لهذه المكاسب التى تحققت من ضم جزء من الصحراء . ذلك ان جماعة البوليساريو استغلت الظروف المواتية ، لكى ترتكز على المنطقة المخصصة لموريتانيا ، فالحدود مفتوحة وممتدة على مسافات طويلة ، وصلات الدم تربط بين سكان الصحراء وبين أهالى موريتانيا ، ومن السهل التسلل داخل الاراضى الموريتانية . وفى يونيه ١٩٧٦ وقعت بالفعل غارة مفاجئة على نواكشوط العاصمة الموريتانية ، قتل خلالها قائد العملية ، ولكنها كشفت عن خطورة الوضع بالنسبة لامن موريتانيا ذاتها .

ويقدر عدد المنخرطين فى جماعات البوليساريو ما بين خمسة وسبعة آلاف ، ولهم قواعد ثابتة فى الاراضى الجزائرية ، وقيل ان لديهم مستشارين عسكرين كوبيين وفيتناميين .

كان على موريتانيا ان تتخذ اجراءات فعالة لانقاذ الموقف ، فسنت التجنيد الاجبارى ، وحولت ٢٥٪ من ميزانية التنمية الى نفقات عسكرية . ثم اضطرت الى الاستعانة بقوات مغربية ، فوضع نحو ثمانية آلاف جندى مغربى حول الخط الحديدى الممتد من مناجم الحديد فى زويرات الى ميناء التصدير فى نواديبو .

وفى حالات اخرى استعانت موريتانيا بالطيران الفرنسى لتتبع عصابات البوليساريو . وعلى الصعيد الدبلوماسى ، اصطدمت كل من موريتانيا والمغرب بصعوبات داخل منظمة الوحدة الافريقية . ففى مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى موريشيس يوليو ١٩٧٦ ، صوت ٢٩ عضوا ضد عضوين ، وامتناع ١٦ على توصية المصالح لصالح حق تقرير المصير فى الصحراء .

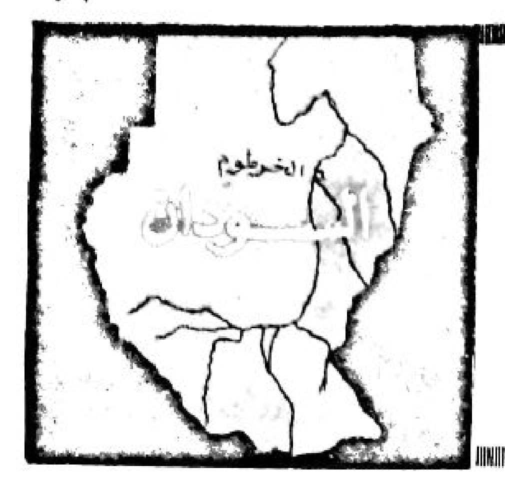
ويبدو ان الدول الافريقية راعت تقليدا متبعا منذ مدة طويلة ، وهو احترام الحدود التى رسمها الاستعمار . على انه لم يعترف بجمهورية الصحراء سوى تسع دول ، وظلت هذه المشكلة تثير أعنف الانقسامات كلما اجتمعت منظمة الوحدة الافريقية ، سواء على مستوى القمة ، أم المستوى الوزارى .

وكانت المغرب وموريتانيا قد انسحبتا من المنظمة اثر القرار السابق . الا ان رئيس الجابون استطاع ان يقنعهما بالعودة ، على أساس الوساطة والتوفيق . وقد تأجل اجتماعان لهذا الغرض ، كان أحداهما مقترحا فى لوزاكا ، والاخر فى الجابون ، ولم تتقدم المسألة حينما طرحت من جديد على مؤتمر القمة الذى انعقد فى الخرطوم خلال شهر يوليو ١٩٧٨ ، بل على العكس ازداد الخلاف حده ، وكان ذلك فى اعقاب تولى النظام الجديد للحكم فى موريتانيا ، مما يشير الى ان هذا النظام لا ينوى تبديل المواقف .

وكانت الشائعات قد ترددت ، قبيل وقوع الانقلاب ، عن التوصل الى حل وسط ، فقيل ان المغرب قبلت التنازل عن دعاويها فى منطقة تندوف الواقعة فى الجزائر ، مقابل اعتراف الاخيرة بالامر الواقع فى الصحراء ، على ان تمنح الجزائر تسهيلات لمرور الحديد المستخرج من أراضيها عبر الصحراء المغربية .

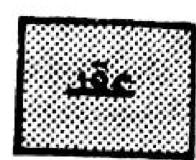
وتدل جميع الشواهد ، على ان أيا من الاطراف المتنازعة لم تبدل مواقفها رغم محاولة البوليساريو اجتناب النظام الجديد فى موريتانيا الى التفاوض ، فقد أمرت قيادة البوليساريو رجالها بايقاف القتال اثر سقوط النظام السابق ، ولكن من المستبعد ان تستجيب القيادة العسكرية حتى ولو أردات بشىء من الحلول الوسط ، الملك الحسن يعتبر النجاح فى ضم الصحراء تعويضا هاما عن الاخفاق فى مطالب تاريخية أخرى كالمطالبة بموريتانيا ذاتها أو بتعديل الحدود مع الجزائر بحيث ترد منطقة تندوف التابعة للمغرب تاريخيا كما أن احراز النجاح فى ضم الصحراء أكسب الملك شعبية جديدة واجتذاب بعض الاحزاب التى كانت فى المعارضة مثل حزب الاستقلال ، الى التآلف مع الحكومة ولا تستطيع حكومة موريتانيا ، ان تنفرد بحل مع البوليساريو دون موافقة المغرب .

وهى من جهة اخرى حريصة على استمرار العلاقات الوطيدة بحكومة الرباط لتقارب الاتجاه فى السياسات الداخلية والخارجية ، كما ان موريتانيا تتلقى مساعدات هامة من السعودية ومن فرنسا ، وهى دول معادية لحركة البوليساريو لوجود شبهة الاتصال بالشيوعيين . اما الجزائر ، فلم تظهر اى تساهل او تراجع فى تأييد استقلال الصحراء ، واقامة دولة منفصلة فيها . وقد نقلت القضية من منظمة الوحدة الافريقية الى مجال اوسع . فبعد مؤتمر الخرطوم ، انتقل الرئيس بومدين الى بلغراد ، ليحضر مؤتمرا وزاريا لدول عدم الانحياز ، وفسر حضوره بأنه يريد ان يعرض قضية استقلال الصحراء امام المؤتمر ومرة أخرى ، أضاف موضوع الصحراء انقساما شديدا الى الانقسامات العديدة التى تكشفت فى مجموعة عدم الانحياز اثناء مؤتمر بلغراد . □



مؤتمر القمة الافريقى في الخرطوم

د . سلوى محمد لبيب



مجلس رؤساء الدول والحكومات الأفـريقية (مـؤتمر القمـة الأفـريقى) دورتـه العـادية الخـامسة عشرة في الخـرطوم في الفترة من ١٨ الى ٢٢ يولية ١٩٧٨ . وقد اشـتركت في المؤتمر وفود ٤٩ دولة أفريقية ، بالاضافة لممثلى أربـع حركات تحرير أفريقية .

وقد جاء انعقاد المؤتمر في فترة دقيقة بالنسبة للقارة الافريقية ، حيث ساد القلق أفريقيا ، بعـد أن تحـولت القارة الى ساحة صراع بين القـوى الكبـرى ، وغدت مجالا للتنافس الشديد بين المعسكرين . هذا الى جانب الخلافات المتزايدة بين الدول الافريقية نفسـها . وقـد ساد الشعور بأن مـؤتمر القمـة الافـريقى الخـامس عشر ، سوف يقدم حوارا جادا لحل المشكلات الأفريقية العديدة ، بغض النظـر عن الخـلافات الأيديولوجية . ولعل أختيار الخرطوم العاصمة السودانية ، بمـا تمثله من حلقة اتصال بين أفـريقيا العـربية وأفـريقيا غير العربية ، كمكان لانعقاد المؤتمر ، أختيار له دلالته ، في محاولة ربط القارة بعضها ببعض . كمـا أن حضـور اربع وثلاثين رئيسا من رؤساء الدول الأفريقية — وهو اكبر تجمع للرؤساء منذ انشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ — يشير الى الاهتمام الجاد من القـادة الأفارقة ، لكسر حدة الانقسـام في القـارة ، إن كانت النتائج النهائية للمؤتمر ، قـد جـاءت مخيبـة لهـذه الآمال ، بسبب تشعب القضايا ، وارتباطها بـالصراع الدولى العالمى .

مجلس وزراء الخارجية :

سبق مؤتمر القمة اجتمـاع لمجلس وزراء خـارجية منظمة الوحدة الافـريقية في دورتـه العـادية الحـادية والثلاثين في الفترة مـن ٧ الى ١٨ يولية ١٩٧٨ . وقـد أفتتـح الرئيس السـودانى جعفـر نميرى الاجتمـاع الوزارى ، ببيان هـام دعا فيه الى حـل الخـلافات الافريقية في نطاق أفـريقى ، ودعا الى تعـديل ميثـاق منظمة الوحدة الافريقية ، بما يتسم ومتـطلبات المرحلة الحالية التى يحياها عالم اليوم . كما دعا الى أن يكون أجتماع رؤساء الدول الافـارقة ، أكثـر مـن مـرة في العام ، والا يتحمل رئيس الدورة فترة العام بمفـرده ، وأنمـا يجـب أن يعين له نواب يعـاونونه في تحمـل المسئولية .

وقد تقدم وفد جمهورية « بنين » الشعبية ، باقتراح يقضى بطرد وفد جزر القمر من المؤتمر ، على أساس أن الحكومة الحالية في جزر القمر قـد جـاءت بـدعم مـن المرتزقة ، وأن قائد المرتزقة الفرنسى « بوبى رينارد » المسمى حاليا الكولونيل سعيد مصطفى ، يشغل منصبا وزاريا في حكومة أحمد عبد الله في جزر القمـر ، ممـا يتعارض مع ميثاق ومبادىء منظمة الوحدة الافريقية . وقد تم فعلا اتخاذ قرار بهذا الشأن ، وطرد وفد جـزر القمر ، وأصبح عدد الدول الافريقية المشتركة في المؤتمر ٤٩ دولة ، بدلا من ٥٠ دولة ، وهى الدول الاعضـاء في منظمة الوحدة الافريقية .

وقد بـدأت الخـلافات منذ الجلسـة الافتتـاحية للمؤتمر ، إذ وقعـت مشـادة بين وزير خـارجية ليبيا ووزير خـارجية زائير ، حين هـاجم وزير الخـارجية الليبـى ، التـدخل الاسـتعمارى الاجنبـى في زائير ، وتوقفت الجلسة الافتتاحية على أثـر ذلك . وقـد طلب وزير خارجية الجزائر في الجلسة الثانية أعتبـار كلمـة وزير خارجية ليبيا وثيقة رسمية ، مما أدى الى اتخـاذ قرار بأن تتحول جلسات مـؤتمر وزراء الخـارجية الى جلسات مغلقة .

وقام وزراء الخارجية ببحث وإقرار جـدول أعمـال مؤتمر القمة الافريقى . وتضمن جدول الاعمـال ، الى جانب البنود الادارية العادية ، مجموعة مـن القضـايا السياسية الهامة ، ومن ابرزها قضية التدخل الاجنبى في القارة الافريقية ، وإنشاء قوة أمن أفريقية ، وقضية الشرق الاوسط وفلسطين ، وتقـارير لجـان التـوفيق

المنبثقة عن مؤتمر ليبرفيل والخاصة بفض المنازعات بين الدول الافريقية ، وقضية النظم العنصرية فى الجنوب الافريقى . هذا الى جانب البنود المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية بما فيها مشكلة القحط والتعاون العربى الافريقى . وقد رفع مجلس وزراء الخارجية توصياته الى مؤتمر القمة الافريقى ، لاتخاذ القرار النهائى بشأنها بصفته الهيئة العليا فى منظمة الوحدة الافريقية .

مؤتمر القمة الافريقى

فى الثامن عشر من يوليو الماضى افتتح الرئيس السودانى مؤتمر القمة الافريقى الخامس عشر ، وقد تم انتخاب الرئيس السودانى بالاجماع رئيسا للدورة . والقى الرؤساء خطاباتهم على مدى ثلاثة أيام ، ولوحظ من هذه الخطابات ، أن افريقيا قد انقسمت على نفسها الى تيارات وأيديولوجيات متباينة . ومنذ البداية ، كان هناك اتفاق تام بين الرؤساء حول مؤازرة حركات التحرير فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا ، واستنكار تام للنظم العنصرية فى الجنوب الافريقى ، واختلفت وجهات النظر فيما عدا ذلك من القضايا التى طرحت على المؤتمر ، وانعكس هذا على القرارات التى صدرت عن المؤتمر ، والتى تناولت علاقة الدول الافريقية بعضها ببعض وعلاقتها بالعالم الخارجى .

التدخل الأجنبى وإنشاء قوة أمن أفريقية :

من أهم القضايا التى تناولها مؤتمر القمة الافريقى ، قضية التدخل الاجنبى فى القارة ، وإنشاء قوة عسكرية أفريقية ، فى إطار منظمة الوحدة الافريقية . وقد نوقش هذا الموضوع على مدى ثلاثة أيام متصلة فى المجلس الوزارى ، ولم يتمكن المجلس من التوصل الى قرار حاسم بهذا الشأن ، ومن ثم أحيل مشروع القرار الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

وقد تباينت الآراء واختلفت بشكل واضح ، وانقسمت الدول الافريقية الى مجموعات بهذا الشأن :

ا ـ المجموعة الأولى ، وهى تضم الدول التى تميل الى المعسكر الشرقى . ومعظم هذه الدول من الدول حديثة الاستقلال (موزمبيق ـ أنجولا ـ جزر الراس الأخضر ـ ساوتومى وبرنسيب ، الى جانب مالاجاش وإثيوبيا) . وقد وافقت هذه المجموعة على الوجود السوفيتى الكوبى ، على انه ليس تدخلا فى شئون القارة الافريقية ، وإنما يهدف الى مساعدة الدول الافريقية . أما الوجود الفرنسى أو الغربى على وجه العموم ، فهو استعمار واضح ، ويسعى من قبل المعسكر الغربى لاعادة قبضته وهيمنته على القارة الافريقية من جديد . وقد بدأ هذا الاتجاه واضحا فى الكلمة التى القاها رئيس جمهورية « بنين » الشعبية ، فقد أشاد بالدعم السوفيتى الكوبى للدول الحديثة ، واكد أن الهدف من هذا الدعم هو تعزيز استقلال الدول الافريقية ضد الاستعمار الغربى واعوانه ، ونادى بنضال قوى العالم الثالث الثورية المتضامنة مع الاتحاد السوفيتى .

ب ـ المجموعة الثانية والتى تدافع عن الوجود الغربى فى القارة ، وخاصة الوجود الفرنسى . وقد تزعم هذا الاتجاه كل من تشاد وزائير . واستندت هذه المجموعة ، الى أن هذا الوجود قد تم بناء على طلب من الدول الافريقية ، وأن الدول الافريقية فى هذه الحالة ، تمارس عملا من أعمال السيادة التى تتمتع بها كل دولة مستقلة فى سبيل الحفاظ على أمنها فى مواجهة الاعتداءات من قبل الدول الاخرى المساندة لقوات اجنبية أخرى . وقد اشار الرئيس التشادى فى خطابه الى أنه استعان بالقوات الفرنسية لحماية أمن تشاد من الغزو الليبى ، وأن بلاده لم تكن لتستطيع المحافظة على أمنها وسيادتها ، الا بمساعدة فرنسا .

ج ـ المجموعة الثالثة وهى الدول التى تلتزم اساسا باللاانحيازية والتى كانت مصر إحداها فقد ادانت التدخل الاجنبى بكافة اشكاله وصوره ، ومهما كان مصدره ، وادانت أى وجود للمرتزقة ، وأعلنت أن الوجود الاجنبى ، مهما كانت صورته ، يشكل خرقا واضحا وصريحا لسياسة عدم الانحياز ، التى تلتزم بها معظم دول القارة ، بالاضافة الى أن التدخل الاجنبى ، يمثل خطرا جسيما يهدد القارة الافريقية ، ويضعف العمل الافريقى المشترك ، وأنه يجب المحافظة على حياد القارة وأمنها وعدم أخضاعها لسيطرة القوى الكبرى .

وقد مثلت المجموعة الثالثة الاكثرية داخل اجتماعات مؤتمر القمة ، وكانت لها الكلمة الأولى فى معظم القرارات . ومع أن هذه المجموعة تضم فى نطاقها دولا تميل الى المعسكر الغربى (كينيا ـ نيجيريا ـ موريشيوس) ، وأخرى تميل الى المعسكر الشرقى (الجزائر ـ ليبيا ـ مالى ـ تنزانيا) ، الا انها اتفقت كلها على إدانة التدخل فى شئون القارة من قبل اى قوى اجنبية . وقد مثلت هذه المجموعة ، مجموعة عدم الانحياز فى داخل المنظمة ، ويقرب عدد دولها من ٢٦ دولة .

وقد انتهت المناقشات المستفيضة فى هذا الشأن ، سواء فى مجلس وزراء المنظمة ، أو فى مؤتمر القمة نفسه ، الى أتخاذ قرار توفيقى أكثر منه قرارا

حاسما ، يرى إدانة التدخل الاجنبي ، ولكن بدون ذكر دولة محددة ، كما لم يدعو القرار الى انسحاب القوات الاجنبية الموجودة فى القارة الافريقية ، وبذلك جاء اضعف من القرار الذى أتخذ فى مؤتمر قمة ليبرفيل فى عام ١٩٧٧ ، اذ نص القرار على ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من القارة . وقد دعت السنغال فى مؤتمر قمة الخرطوم ، الى اتخاذ قرار بدعوة الدول الخارجية ، الى الامتناع عن التدخل فى شئون القارة الافريقية ، ولكن رفض هذا الاقتراح .

ولعل فشل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى التوصل الى قرار حاسم بالنسبة للوجود الاجنبى فى القارة الافريقية ، أمر ليس بجديد ، فالمنظمات الاقليمية ، ومنها منظمة الوحدة الافريقية ، تقتصر قدرتها على مواجهة الشئون والاحداث والمنازعات الاقليمية فقط ، ولكن بسبب الصراع الدولى ، أصبحت القضايا الاقليمية مصطبغة بصبغة عالمية فى أبعادها وآثارها ، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجاهات الايديولوجية والعالمية المختلفة . وقد واجهت المنظمات الاقليمية الاخرى ، مثل الجامعة العربية ومنظمة الدول الامريكية وحلف جنوب شرق أسيا ، نفس المواقف فى مناطق متفرقة من العالم العربى أو القارة الامريكية أو القارة الاسيوية . وأصبح التدخل الاجنبى العسكرى المباشر أو غير المباشر ، ظاهرة دولية سائدة ، لم تنجو منها القارة الافريقية ، بل تركزت بها هذه الظاهرة فى خلال السنوات القليلة الماضية .

أما فيما يختص بانشاء قوة أمن أفريقية مشتركة ، وهو أمر يرتبط ارتباطا مباشرا مع قضية التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، فقد تردد هذا الاقتراح مرات عديدة ، منذ إنشاء منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٣ وإن لم تتمكن الدول الأفريقية ، بسبب طبيعة تكوينها وظروفها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبسبب الظروف الدولية السائدة أيضا ، من تحقيقها . وقد اثيرت هذه القضية وبشكل اعمق ، فى مؤتمر قمة الخرطوم ، ودارت حولها مناقشات مستفيضة بين دول تؤكد ضرورة انشاء مثل هذه القوة (السودان) واخرى تعارض ذلك بين الشعبين ، وانتهى الأمر الى اتخاذ قرار يؤكد ان انشاء قوة أمن أفريقية ، لن يتم إلا فى اطار منظمة الوحدة الافريقية وبإشرافها ، واكد القرار ان مسئولية الدفاع عن افريقيا وامنها ، تقع على عاتق الافريقيين وحدهم . ودعا القرار إلى إحياء لجنة الدفاع التابعة للمنظمة الأفريقية وتكليفها بدراسة إمكانية إنشاء قوة أمن افريقية ، وعرض مقترحاتها على مؤتمر القمة التالى . وقد اشار القرار فى نفس الوقت فى ديباجته ، وبرغم من التأكيد على أن مسئولية الدفاع عن افريقيا تقع على عاتق الافريقيين وحدهم ، الى الحق الثابت لكل دولة فى اتخاذ جميع الاجراءات التى تراها ضرورية للحفاظ على سيادتها وحريتها واستقلالها ، والمحافظة على امنها ، أى انه اباح الحق لكل دولة فى الاستعانة بمن تراه لحماية امنها وسيادتها وبمعنى اخر ، فان مؤتمر القمة الافريقى ، لم يتوصل الى الاتفاق على قرار واضح بشأن إنشاء قوة أمن افريقية .

المنازعات بين الدول الأفريقية :

تمت مناقشة موضوعات المنازعات بين الدول الافريقية فى اجتماعات مغلقة ، اقتصرت فقط على رؤساء الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية . وقد تمت دراسة تقارير السكرتير الادارى للمنظمة بالنسبة لهذه المنازعات ، وبعد اطلاعه على تقارير اللجان الخاصة المنشئه من قبل المنظمة فى مؤتمرات القمة السابقة ، لمحاولة التوصل إلى حلول لهذه المنازعات . وناقش المجتمعون النزاع حول الصحراء الغربية والنزاع بين الصومال وإثيوبيا ، وبين اثيوبيا والسودان ، والنزاع بين تشاد وليبيا .

وقد استغرقت مناقشة قضية الصحراء الغربية ، سبع عشرة ساعة متصلة ، وكانت من اكثر المشكلات تعقيدا . وبدأت الاشارة إلى القضية منذ الجلسة الأولى لمؤتمر القمة ، حين دعا رئيس جمهورية بنين الشعبية ، الى الاعتراف بجمهورية الصحراء الغربية ، وطرد المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية وقد أيدت وفود الجزائر وموزمبيق وإثيوبيا وجزر الراس الاخضر وملاجاش هذا الاقتراح . ورد رئيس وزراء المغرب ورئيس الوفد المغربى الى مؤتمر القمة على هذا الهجوم ، وابدى أسفه لموقف دولة « بنين » . وقد وصل نبأ قدوم وفد من جبهة البوليساريو الى مطار الخرطوم ، مما خلق جوا متوترا فى المؤتمر ، وتحرك وفد المغرب للحيلولة دون حضور هذا الوفد إلى قاعة المؤتمر كما ان الامر كاد يصل الى الشجار بين أحد أعضاء الوفد المغربى ، واحد أعضاء الوفد الجزائرى ، عندما قام احد أعضاء الوفد الجزائرى بتوزيع مذكرة عن جبهة البوليساريو ، وحقها فى تقرير المصير . وفى الجلسة المغلقة ، ابدى الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، اعترافه بجمهورية الصحراء الغربية ، وتأييد بلاده لجبهة البوليساريو ، على اساس تأييد الجزائر لحق تقرير المصير لكافة الشعوب ، وليس بسبب اطماع معينة لها ، واعلن ان الخلاف المغربى الجزائرى ، قائم أساسا بسبب ارتباط المغرب بالاستعمار الفرنسى .

وبعد مناقشات مستفيضة وانقسام فى الرأى بين

حاسما ، يرى إدانة التدخل الاجنبى ، ولكن بدون نكر دولة محددة ، كما لم يدعو القرار الى أنسحاب القوات الاجنبية الموجودة فى القارة الافريقية ، وبذلك جاء أضعف من القرار الذى أتخذ فى مؤتمر قمة ليبرفيل فى عام ١٩٧٧ ، اذ نص القرار على ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من القارة . وقد دعت السنغال فى مؤتمر قمة الخرطوم ، الى اتخاذ قرار بدعوة الدول الخارجية ، الى الامتناع عن التدخل فى شئون القارة الافريقية ، ولكن رفض هذا الاقتراح .

ولعل فشل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى التوصل الى قرار حاسم بالنسبة للوجود الاجنبى فى القارة الافريقية ، أمر ليس بجديد ، فالمنظمات الاقليمية ، ومنها منظمة الوحدة الافريقية ، تقتصر قدرتها على مواجهة الشئون والاحداث والمنازعات الاقليمية فقط ، ولكن بسبب الصراع الدولى ، أصبحت القضايا الاقليمية مصطبغة بصبغة عالمية فى أبعادها وأثارها ، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجاهات الايديولوجية والعالمية المختلفة . وقد واجهت المنظمات الاقليمية الاخرى ، مثل الجامعة العربية ومنظمة الدول الامريكية وحلف جنوب شرق أسيا ، نفس المواقف فى مناطق متفرقة من العالم العربى أو القارة الامريكية أو القارة الاسيوية . وأصبح التدخل الاجنبى العسكرى المباشر أو غير المباشر ، ظاهرة دولية سائدة ، لم تنجو منها القارة الافريقية ، بل تركزت بها هذه الظاهرة فى خلال السنوات القليلة الماضية .

أما فيما يختص بانشاء قوة أمن أفريقية مشتركة ، وهو أمر يرتبط ارتباطا مباشرا مع قضية التدخل الأجنبى فى افريقيا ، فقد تردد هذا الاقتراح مرات عديدة ، منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ وإن لم تتمكن الدول الافريقية ، بسبب طبيعة تكوينها وظروفها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وبسبب الظروف الدولية السائدة أيضا ، من تحقيقها . وقد أثيرت هذه القضية وبشكل أعمق ، فى مؤتمر قمة الخرطوم ، ودارت حولها مناقشات مستفيضة بين دول تؤكد ضرورة انشاء مثل هذه القوة (السودان) وأخرى تعارض ذلك بين الشعبين ، وانتهى الأمر الى اتخاذ قرار يؤكد أن انشاء قوة امن افريقية ، لن يتم إلا فى اطار منظمة الوحدة الافريقية وبإشرافها ، واكد القرار أن مسئولية الدفاع عن افريقيا وأمنها ، تقع على عاتق الأفريقيين وحدهم . ودعا القرار إلى إحياء لجنة الدفاع التابعة للمنظمة الأفريقية وتكليفها دراسة إمكانية إنشاء قوة امن افريقية ، وعرض مقترحاتها على مؤتمر القمة التالى . وقد اشار القرار فى نفس الوقت فى ديباجته ، وبرغم من التأكيد على أن مسئولية الدفاع عن افريقيا تقع على عاتق الافريقيين وحدهم ، الى الحق الثابت لكل دولة فى اتخاذ جميع الاجراءات التى تراها ضرورية للحفاظ على سيادتها وحريتها واستقلالها ، والمحافظة على امنها ، أى انه اباح الحق لكل دولة فى الاستعانة بمن تراه لحماية امنها وسيادتها وبمعنى آخر ، فان مؤتمر القمة الأفريقى ، لم يتوصل الى الاتفاق على قرار واضح بشأن إنشاء قوة أمن افريقية .

المنازعات بين الدول الافريقية :

تمت مناقشة موضوعات المنازعات بين الدول الأفريقية فى اجتماعات مغلقة ، اقتصرت فقط على رؤساء الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية . وقد تمت دراسة تقارير السكرتير الادارى للمنظمة بالنسبة لهذه المنازعات ، وبعد أطلاعه على تقارير اللجان الخاصة المنشئه من قبل المنظمة فى مؤتمرات القمة السابقة ، لمحاولة التوصل إلى حلول لهذه المنازعات . وناقش المجتمعون النزاع حول الصحراء الغربية والنزاع بين الصومال وإثيوبيا ، وبين اثيوبيا والسودان ، والنزاع بين تشاد وليبيا .

وقد استغرقت مناقشة قضية الصحراء الغربية ، سبع عشرة ساعة متصلة ، وكانت من أكثر المشكلات تعقيدا . وبدأت الاشارة إلى القضية منذ الجلسة الأولى لمؤتمر القمة ، حين دعا رئيس جمهورية بنين الشعبية ، الى الاعتراف بجمهورية الصحراء الغربية ، وطرد المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية وقد أيدت وفود الجزائر وموزمبيق وإثيوبيا وجزر الرأس الاخضر ومالاجاش هذا الاقتراح . ورد رئيس وزراء المغرب ورئيس الوفد المغربى الى مؤتمر القمة على هذا الهجوم ، وأبدى أسفه لموقف دولة « بنين » . وقد وصل نبأ قدوم وفد من جبهة البوليساريو الى مطار الخرطوم ، مما خلق جوا متوترا فى المؤتمر ، وتحرك وفد المغرب للحيلولة دون حضور هذا الوفد إلى قاعة المؤتمر كما أن الامر كاد يصل الى الشجار بين أحد اعضاء الوفد المغربى ، وأحد أعضاء الوفد الجزائرى ، عندما قام أحد أعضاء الوفد الجزائرى بتوزيع مذكرة عن جبهة البوليساريو ، وحقها فى تقرير المصير . وفى الجلسة المغلقة ، أبدى الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، أعترافه بجمهورية الصحراء الغربية ، وتأييد بلاده لجبهة البوليساريو ، على أساس تأييد الجزائر لحق تقرير المصير لكافة الشعوب ، وليس بسبب أطماع معينة لها ، وأعلن أن الخلاف المغربى الجزائرى ، قائم أساسا بسبب أرتباط المغرب بالاستعمار الفرنسى .

وبعد مناقشات مستفيضة وانقسام فى الرأى بين

الدول المعتدلة والدول الأكثر تحمساً والتي ينتمي معظمها الى المعسكر الشرقي ، أمكن التوصل الى قرار توفيقي بالنسبة لمسألة الصحراء ، يقضي بأنشاء لجنة خماسية من رؤساء الدول الافارقة ، برئاسة الرئيس السوداني جعفر نميري ، لبحث عقد مؤتمر قمة استثنائي خاص بالنزاع ، وإن لم يحدد موعد أو مكان انعقاد هذا المؤتمر . ويعتبر هذا القرار نجاحا للأتجاه المعتدل فيداخل المنظمه حيث كان هناك ضغطا قويا من الدول الأكثر ثورية ، لاصدار قرار من قبل المنظمة للاعتراف بأستقلال الصحراء الغربية .

أما بالنسبة للنزاع بين الصومال وأثيوبيا ، فبعد أن تم الاتفاق في أثناء انعقاد مجلس الوزراء على مشروع قرار يدعو الدولتين الى الأنسحاب الفوري لقوات كل من الطرفين الى مسافة خمسة كيلو مترات من الحدود ، أعترض مندوب إثيوبيا في مؤتمر القمة ، وفشل المؤتمر في الوصول الى قرار بشأن هذه المشكلة . أما بالنسبة للنزاع بين إثيوبيا والسودان ، فقد أشار الرئيس نميري الى مشكلة « أريتريا » وما تسببه من متاعب أقتصادية وسكانية بالنسبة للسودان . وقد نوقشت المشكلة لأول مرة في مؤتمر القمة الأفريقي ، ولكن اعتراض مندوب أثيوبيا أعلن أن مسألة « اريتريا » مسألة داخلية لا يسمح لأية جهة مهما كانت مناقشتها ، وأن اثيوبيا كفيلة بعلاج المشكلة .

أما بالنسبة للنزاع بين تشاد وليبيا ، فقد اتهم الرئيس التشادي الجماهيرية الليبية بالامبريالية ، وأنها تسعى لفرض هيمنتها وسيطرتها على تشاد ، واحتلالها غير القانوني لأقليم « أوزو » التشادي وتعزيزها بالسلاح لجبهة « الفرولينا » المعادية للحكومة التشادية . ورد مندوب ليبيا بأتهام تشاد بالتبعية للأستعمار الفرنسي ، وأن الحكومة التشادية حكومة اقلية قبلية تابعة للاستعمار . وقد اتخذ مؤتمر القمة قرارا توفيقيا آخر بالنسبة لهذا النزاع فقد طلب المؤتمر من لجنة الوساطة بين ليبيا وتشاد ، مواصلة جهودها من أجل الوصول إلى تسوية .

النظم العنصرية في الجنوب الافريقي

اجتمعت الآراء الأفريقية كلها في مؤتمر القمة الأفريقي ، فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمواجهة النظم العنصرية في الجنوب الأفريقي ، وصدرت القرارات المختلفة الخاصة بذلك بدون اعتراضات أو عوائق . وقد صدرت عن المؤتمر عدة قرارات ، تتلخص في ادانة حكم الأقلية في سالسبوري وبريتوريا ، وتدعو الى عزل النظم العنصرية ، والربط بين النظم العنصرية والنظام القائم في اسرائيل لعلاقتهما الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتكنولوجية ، وبادانة التحالف غير المقدس بين اسرائيل ونظم الحكم العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا . وصدر قرار يناشد البلدان الغربية في أوربا وأمريكا واليابان ، قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جنوب افريقيا .

وقد صدر قرار لتحويل لجنة السبعة التي انشئت في الدورة السابقة والخاصة بدراسة الحظر البترولي للدول العنصرية الى لجنة دائمة ، كما نص القرار على ضرورة اتصال السكرتير الاداري لمنظمة الوحدة الأفريقية بمكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية للاسترشاد بخبرته . وطالب القرار دول « الاوبك » ، وخاصة الدول الافريقية ، بفرض وتنفيذ الحظر البترولي على الدول العنصرية في الجنوب الافريقي . وأعربت التوصية الصادرة من مجلس وزراء المنظمة ، عن أمتنان الدول الافريقية لكل من إكوادور وأندونيسيا والعراق وماليزيا والكويت ودولة الأمارات العربية المتحدة وفنزويلا وقطر والمملكة العربية السعودية ، للاستقبال الودي الذي قوبلت به لجنة السبعة ، وفي الوقت نفسه أدانت التوصية موقف إيران التي رفضت استقبال لجنة السبعة .

وقد وافق القادة المجتمعون في مؤتمر قمة الخرطوم ، على قرار بتأييد أستقلال ناميبيا ، وباعتبار حركة « سوابو » الممثل الشرعي والوحيد لناميبيا ، وبزيادة المساعدات المادية والمالية لها ، وبدعوة الجامعة العربية الى ان تمثل بها حركات التحرير الافريقية ، وخاصة في الجنوب الافريقي بصفة مراقب في الجامعة العربية .

وقد صدر قرار بالاشادة بمواقف دول المواجهة في الجنوب الافريقي .

قضية الشرق الاوسط وفلسطين

تمت مناقشة قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية في خلال جلستين متتاليتين للمجلس الوزاري للمنظمة وقد اتخذ المجلس عدة توصيات رفعت بعد ذلك الى مؤتمر القمة الذي وافق عليها ، وتم التنسيق بين الوفود العربية ، وبهذا لم يحدث ماتوقعه المراقبون السياسيون من انقسام الدول العربية والأعضاء في المنظمة الأفريقية وقد انتهت المناقشات باتخاذ قرارات تعتبر نصرا للدول العربية ، وامتدادا لسياسة الدول الأفريقية منذ حرب اكتوبر . وصدر قرار يؤكد اعتبار قضية الشرق الاوسط والمسألة الفلسطينية قضية افريقية عربية ، وادانة إسرائيل ، ومساندة مصر ودول المواجهة العربية ، وشعب فلسطين . وأدان القرار سياسة اسرائيل التوسعية ، وسياستها في بناء

المستوطنات ، وأشار الى حق دول المواجهة العربية والشعب الفلسطيني في السيادة الكاملة على الأراضي العربية ، وناشد المؤتمر المجتمع الدولي لعزل اسرائيل وقد نص القرار أيضا على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، للنظر في مسألة الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية ، والعمل على انشاء جهاز موحد للامانتين من أجل تعاون افضل .

ومما يذكر ، أن الرئيس الليبيرى « وليم تولبرت » اشاد في خطابه بمبادرة السلام المصرية . ووضعها بأنها إنجاز من إنجازات السلام القائم على العدل كذلك اشاد السكرتير العام للأمم المتحدة في خطابة امام مؤتمر القمة الأفريقي ، بمبادرة السلام المصرية .

وقد هاجم مندوب ليبيا اثناء اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة لمناقشة قضية الشرق الاوسط ساحل العاج لعدم انضمامه الى التأييد الأفريقي بادانة الصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال العنصرية ، كما نصت على ذلك قرارات المجتمع الدولي ، وطالب بطرد وفد ساحل العاج لعدم امتثاله لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وقد انضم الوفد الجزائرى الى الوفد الليبي ، ضد ساحل العاج ، ولكن رئيس المؤتمر ورئيس وفد مصر ، تمكنا من تهدئة الموقف . وقد نجحت الدبلوماسية العربية في الحصول على التأييد الكامل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ومسألة فلسطين ، من قبل مؤتمر القمة الأفريقي الخامس عشر .

مشكلات القارة الاقتصادية

والتعاون العربي الافريقي :

بالرغم من الأهمية الكبيرة للمشاكل الاقتصادية في افريقيا ، إلا ان مؤتمر قمة الخرطوم ، لم يتوصل الى نتائج فعالة بهذا الشأن ، ولم يناقش المواضيع الاقتصادية بما تستحق من اهتمام ، وإنما استأثرت دراسة الشئون السياسية باهتمام المجتمعين . وقد تناول المؤتمر مشكلتين هامتين : الاولى بشأن تقرير السكرتير الادارى للمنظمة ، حول القحط والكوارث الطبيعية الاخرى في القارة ، والثاني بشأن التعاون العربي الافريقي والمساعدات التي قدمتها الدول العربية لافريقيا .

وقد صدر قرار مؤتمر القمة الذى يعرب عن الارتياح لما جاء في تقرير السكرتير الادارى عن الانشطة والمنجزات التي تحققت في مجال التعاون الافريقي العربي ، وتهنئة السكرتير الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للجامعة العربية ، بشأن ما بذلاه من جهود في تشكيل الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقي العربي وتهنئة الدول العربية على الجهود التي بذلت للايفاء بتعهداتها التي اتخذت خلال مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول في القاهرة . وقد اثيرت بعض الموضوعات المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي اثناء مناقشة الموضوع في مجلس وزراء المنظمة فقد طالبت غانا وتانزانيا بتقديم المزيد من العون المالي العربي ، وطالبت الجابون وتانزيانيا والجزائر بالغاء مجموعات العمل القائمة على دراسة التعاون العربي الافريقي ، لانها تزيد من تعقيد الامور . واعلنت كينيا أن حجم المعونات العربية الى الدول الافريقية ضئيل ، واقترحت السنغال تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار من الاموال العربية لدول القحط والكوارث ، على ان تكون بصورة هبة ، وطالبت نيجريا بتوصية الدول العربية بتوجيه استثماراتها إلى الدول الافريقية بدلا من البنوك الغربية . وقد تولى الامين العام للجامعة العربية مناقشة هذه الاقتراحات بصورة مستفيضة وانتهى الامر باصدار القرار السابق من قبل مؤتمر القمة الافريقي .

تعديل الميثاق وانتخاب السكرتير الادارى

قدمت عدة اقتراحات بشأن تعديل الميثاق فيما يختص بلجنة الوساطة والتحكيم ، حتى تستطيع مواجهة متطلبات المرحلة الحالية في افريقيا ، وكذلك طالب بعضهم بتقوية سلطة السكرتير الادارى للمنظمة ، وبتعديل مواعيد انعقاد مؤتمر القمة ، بحيث يصبح مرتين بدلا من مرة واحدة في العام . وقد تقرر أن يعهد الى اللجنة القانونية الدائمة للمنظمة ، بدراسة التعديلات المقترحة ، وتقديمها الى مؤتمر القمة القادم .

وتم في مؤتمر القمة ، أنتخاب السيد « أدم كودجو » وزير خارجية توجو سكرتيرا اداريا لمنظمة الوحدة الافريقية ، خلفا للسيد « وليم اتيكي » وقد استمرت عملية الاقتراع ست ساعات متواصلة كما تم انتخاب الامناء المساعدين من كل من غانا وأوغندا والجزائر ورواندا وزائير . وتقرر ان تعقد الدورة السادسة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مونروفيا عاصمة ليبريا في يوليه القادم ، على أن يترك لليبيريا تحديد موعد انعقاد الدورة .

وقد تمت ايضا مناقشة نشاط الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية لدى الامم المتحدة ، وتقرر زيادة هذا النشاط ، وتأكيد ترشيح المندوب الدائم لتنزانيا لدى الامم المتحدة لرئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وكذلك نوقش

التمثيل غير الملائم للقارة الأفريقية فى أجهزة الأمم المتحدة .

ومما يذكر ، أن مؤتمر القمة أصدر قرارا يدعو فيه الدول الأفريقية الى تقوية عدم الانحياز ، والتزام الدول الافريقية بالاهداف والمبادىء المتفق عليها لحركة عدم الانحياز . كما أن مؤتمر القمة ارجأ النظر فيما يتعلق باستقلال جزر الكنارى والرينيون إلى جلسته القادمة ، حتى تنال قدرا كافيا من الدراسة .

خاتمة :

كانت القضية الأساسية التي تعرض لها مؤتمر القمة الافريقى الخامس عشر ، هى قضية التدخل الأجنبى فى القارة الافريقية ولعل هذا التهديد لأمن القارة ، واهمية المشكلة ، هو الذى دفع اربعة وثلاثين رئيسا افريقيا للمشاركة فى مؤتمر القمة ، وهو اكبر عدد من الرؤساء الذين حضروا اجتماعات القمة العادية منذ انشاء منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٣ . ومع أن الخلافات احتدمت بين القادة الافارقة ، وظهرت الانقسامات الايديولوجية ، كما أوضح ما يكون حول تعريف التدخل الأجنبى وصوره ، إلا أن الاتفاق كان تاما فيما يتعلق بأحقية كل دولة أفريقية فى طلب المعونة من أية دولة أو جهة خارج القارة ، كما ان القرارات التى جاءت بهذا الشأن ، جاءت قرارات مائعة تعكس عدم الاتفاق والخلاف فى الرأى بين الدول الأفريقية . وانعكس هذا ايضا على القرار الخاص بانشاء قوة الأمن الافريقية ، وهو امر ليس بمستغرب بسبب التكوين السياسى والاقتصادى لدول القارة . فقد ثار الخلاف حتى حول مصدر إمداد قوة الامن بالاسلحة ، هل يكون مصدرها المعسكر الشرقى او المعسكر الغربى .

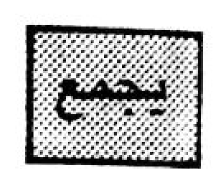
أما بالنسبة لفض المنازعات الأفريقية ، فقد جاءت قرارات مؤتمر قمة الخرطوم مشابهة لقرارات مؤتمرات القمة السابقة كلها ، حيث يعجز المجتمعون عن مواجهة المشاكل والمنازعات بقرار حاسم ، ويتم اللجوء الى تشكيل لجان وساطة من بين رؤساء الدول لدراسة المشكلة ومحاولة التوسط فيها ، وهى الدبلوماسية الشخصية التى اصبحت سمة مميزة لدبلوماسية القمة الافريقية ، والتى لجأت اليها المنظمة منذ انشأها والتى اثبتت نجاحها فى معظم الاحيان ، لان طبيعة المنازعات الافريقية ، تجعل من الصعب التوصل الى حل شامل لها من خلال اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ، الذى يضم ممثلى ٥٠ دولة تختلف اتجاهاتهم وايديولوجياتهم .

وقد كان الاتفاق تاما بين القادة والافارقة فيما يتعلق بالنظم العنصرية فى القارة ، فقد تمت الموافقة الجماعية على استقلال « ناميبيا » والتأييد التام لانتقال السلطة الى الاغلبية السوداء فى روديسيا ، ومساندة حركات التحرير فى جمهورية جنوب أفريقيا .

كذلك كان هناك اجماع على تأييد الموقف العربى فى قضية الشرق الأوسط ، وإن كانت بعض الانتقادات قد وجهت الى كفاية التعاون العربى الأفريقى . ولم يتعرض المؤتمر بالقدر الكاف لدراسة المشاكل الاقتصادية ومشاكل التنمية فى القارة . وساد الاتجاه المعتدل بصفة عامة ، طوال اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر □

ايطاليا ..
عامان بعد الانتخابات

عبدالعليم محمد



الكثيرون على أنه لم تشهد إحدى دول أوروبا الغربية ، مثل ذلك الذى شهدته إيطاليا خلال عامين منذ إجراء الانتخابات العامة فى يونيو ١٩٧٦ . فمن المعروف أن الانتخابات العامة التى اجريت فى يونيو من ذلك العام ، قد أسفرت عن نتائج تبدو شديدة الغرابة ، إذا ما قورنت بالمقاييس البرلمانية المألوفة ، إذ حصل الحزب الديموقراطى المسيحى على ٣٨,٧ ٪ من أصوات الناخبين ، وهى نفس النسبة التى كان قد حصل عليها تقريبا فى عام ١٩٧٢ ، بالرغم من استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، فى نفس الوقت الذى حصل فيه الحزب الشيوعى الايطالى على ٣٤,٤ ٪ . وبالرغم من أن نتائج الانتخابات لم تكن لتفرض اشتراك الحزب الشيوعى فورا فى تشكيل الحكومة ، غير انها منحته حق إسقاط أية حكومة يشكلها الحزب الديموقراطى المسيحى ، مالم تحظ بتأييده فى البرلمان .

وقد استند تشكيل حكومة « أندريوتى » الديموقراطية المسيحية على هذا الواقع الغريب والجديد فى إيطاليا ، فقد اتفق على أن يمنح الحزب الشيوعى ثقته للحكومة ، مقابل قيام الأخيرة باستشارته فى السياسات الاقتصادية والادارية التى تقوم بتطبيقها ، وقد ظلت هذه المعادلة « طوق النجاة » للنظام السياسى الايطالى على حد تعبير بعضهم ، منذ ذلك التاريخ وحتى بداية عام ١٩٧٨ ، لتفاجأ حكومة « اندريوتى » بمطالبة الشيوعيين والاشتراكيين المتحالفين معهم بالاشتراك فى الحكم ، فلم يعد الحزب الشيوعى قانعا بالدور الاستشارى الذى اختاره لنفسه . وكان موقف الحزب الشيوعى الايطالى استجابة لمؤشرات حزبية داخلية ، تمثلت فى استياء بعض أعضاء الحزب ، وبالذات من الشباب ، من اكتفائه بدور استشارى لا اكثر لحكومة اندريوتى وكذلك مؤشرات تتعلق بوصول الأزمة الاقتصادية والاجتماعية آفاقا جديدة بقيام الحكومة بعقد صفقة جديدة مع صندوق النقد الدولى ، كان من بين شروطها خفض الانفاق العام ، وبالذات فى قطاع الخدمات ، وتأثرت بالطبع قطاعات عريضة من جماهير الشعب الايطالى بهذه الشروط . كذلك أشير للحزب الشيوعى بأصبع الاتهام من قبل الجماعات اليسارية المتطرفة ، بأنه قد باع قضية « الطبقة العاملة » الايطالية للديموقراطية المسيحية ، وأنه يحاول « إدارة شئون الراسمالية بكفاءة أعلى من الراسماليين انفسهم » ، وانتهى ذلك كله لتفقد الحكومة الثقة فى البرلمان .

وعلى أثر ذلك ، برز الاختيار الذى واجهه الديموقراطيون المسيحيون منذ إعلان نتيجة الانتخابات ، وتمكنوا من تجنبه إثر الاتفاق مع أحزاب المعارضة ، وعلى رأسها الحزب الشيوعى ، مرة أخرى وبصورة أشد . وقد تمكن الديموقراطيون المسيحيون ، بفضل زعامتهم التاريخية المتمثلة فى « ألدومورو » من تفادى هذا الاختيار مرة أخرى ، باقناع الشيوعيين بعدم الاشتراك فى الحكم ، مع القيام بدور اكثر فعالية فى رسم وتوجيه السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية .

موقف اوربا الغربية والولايات المتحدة :

وقد اقامت هذه التطورات على صعيد الحياة السياسية فى إيطاليا ، العالم الغربى واقعدته ، وحاولت معظم الدول الغربية تحديد موقفها من الحزب الشيوعى الايطالى واحتمال مشاركته فى الحكم . وقد تجاوزت الحملة حدود الرفض المتخفى ودبلوماسية الغرب « الرزينة » لتخرج إلى الرفض الصريح والعلنى لاحتمال مشاركة الشيوعيين الايطاليين فى الحكم ، بالرغم من الادراك الواضح لحدود التمايز بين النهج الايديولوجى للشيوعية الايطالية ، والنهج الأيديولوجى

للبلدان الاشتراكية الأخرى . ولم يجىء الرفض على لسان وزراء الخارجية فقط ، بل تعداه إلى رؤساء الدول والحكومات ، وامتدت الحملة لتتجاوز حدود السيادة القومية والحرص على عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، ولتستخدم أسلحة « الابتزاز الاقتصادى » ضد إحدى دول حلف الأطلنطى .

تصاعد موجات العنف :

وفى غمرة هذه التطورات بل وفوق هذه التطورات ، يتصاعد نشاط الجماعات اليسارية المتطرفة . وفى مقدمتها « منظمة الفصائل الحمراء » ولم يقتصر نشاط هذه الجماعات على إيطاليا وحدها ، وإنما يبرز فى السنوات الأخيرة كأحد ملامح الحياة السياسية فى أوروبا الغربية بوجه عام ، ويعكس بدرجة أو بأخرى ، ابعاد ومشاكل التطور الاقتصادى والاجتماعى الراهن ، يكشف فى الوقت ذاته وعن قصور السياسات الاجتماعية والاقتصادية عن التعامل مع محصلة هذه الأوضاع .

إلا أنه فى إيطاليا ، يتخذ العنف أبعادا أكبر بكثير مما هو عليه فى أوروبا ، نظرا لاستفحال الأزمة القائمة من ناحية ، والعجز الواضح من قبل الحزب الديموقراطى المسيحى عن معالجة الأزمة من ناحية أخرى . فالعنف فى إيطاليا ، كما تشير إلى ذلك بعض الصحف الايطالية ذاتها ، ليس تآمرا دوليا كما أنه ليس تنفيذا لسياسات إرهابية موضوعة فى الخارج ، ولكنه الوجه الآخر للأزمة ، حيث يموج المناخ العام بالقلق والتوتر من جراء ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم العالية وتدنى المستوى العام للخدمات الاجتماعية والتعليمية ، ووصول معدلات البطالة إلى أرقام قياسية

فأصبح العنف ظاهرة لها جذورها فى إيطاليا ، ويشكل منذ عام ١٩٦٩ وحتى اليوم ، عنصرا بارزا من عناصر الحياة السياسية اليومية ، إذ قلما يمر يوم دون أن تقع فيه حادثة عنف سياسية ، وعلى أيدى جماعات منظمة يسارية أو يمينية تتناقض مطالبها وأهدافها ، وتتنوع انتماءاتها السياسية ، وتتعدد وسائل عملها ، وتمثل وجها من أوجه إيطاليا السبعينات ، التى وقفت فى العقود الثلاثة الماضية على الحافة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وتتفاوت الآراء فيما يتعلق برصيد أكبر الجماعات المتطرفة وأكثرها ذيوعا « الفصائل الحمراء » من التأييد . فبينما يعتبر بعضهم أنها تضم مجموعة من المتطرفين المعزولين عن المجرى العام للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى إيطاليا ، يذهب بعضهم الآخر ، إلى أنها تحظى بقدر كبير من التأييد ، ليس من قبل النقابيين المنظمين ، وإنما مصدر التأييد الأساسى جيش العمال الفقراء الذين تزخر بهم الأحياء الفقيرة فى مدن الشمال الايطالى ، والذين جاء معظمهم من الجنوب ، بعد أن اجتذبهم الشمال المزدهر صناعيا خلال الستينات ، وبانخفاض معدل هذا الازدهار ، لم يعد ثمة مكان يذهبون إليه ، ولم تقدم لهم النقابات شيئا

ويتركز نشاط الفصائل الحمراء فى مدن الشمال الايطالى (روما — ميلانو — تورينو وجنوه) تبتعد عن الجنوب معقل عصابات « المافيا » ربما لتأكيد التمايز بينها وبين « عصابات المافيا » ونفيا لأية صلة بينها وبين هذه العصابات وربما أيضا تجنبا للدخول فى صدام معها .

خطف واغتيال « الدومورو » :

وفى سياق تصعيد « الفصائل الحمراء » لموجات العنف ، يجىء اختطافها لزعيم الحزب الديموقراطى المسيحى « الدومورو » فى السادس عشر من مارس الماضى ، والذى انتهى باغتياله ، فى محاولة لاحداث استقطاب واسع فى إيطاليا ، وتوجيه ضربة بدت كما لو كانت « القاضية » لحكم الديموقراطيين المسيحيين . وقد استهدفت فضلا عن الافراج على قادتها فى السجون الايطالية وإجبار الديموقراطيين المسيحيين على الاستجابة لمطالبها ، أن تصيب بالشلل الحياة السياسية بأكملها .

وقد أحدث اختطاف الزعيم الايطالى ردود فعل واسعة على مواقف الأحزاب السياسية فى إيطاليا ، بحيث يمكن القول دون تجاوز إنه أوجد جبهة سياسية مناهضة « لمنظمة الفصائل الحمراء » من كافة أحزاب المعارضة ، فقد أيد الحزب الشيوعى حكومة « أندريوتى » فى موقفها من الفصائل الحمراء وأعرب عن ارتياحه للطريقة التى تتعامل بها ، وادان بشدة منطق الابتزاز الذى يمارسه المختطفون كذلك ضم زعيم الحزب الجمهورى المعتدل صوته إلى الديموقراطيين المسيحيين ، بل ذهب إلى أكثر من ذلك ، حين طالب باعادة عقوبة الاعدام .

واصبح فى وسع الحكومة ، بعد مساندة المعارضة لها فى موقفها ، أن تتصرف وهى فى مأمن من وقوف أحزاب المعارضة ضدها ، ولم تكن لتمر الاجراءات التى قام بها البوليس الايطالى ، حيث اعتقل عشرات الأشخاص من المتعاطفين مع اليسار واحتجازهم للاستجواب ، دون أن تتحرك المعارضة ضد الحكومة لاعتدائها على الحريات العامة .

وأرادت « الفصائل الحمراء » بخطف « مورو » واغتياله ، محاكمة النظام الايطالي بأكمله ، ضرب التحالف القائم بين الحزبين الكبيرين في إيطاليا .

وتتلخص أيديولوجية « الفصائل الحمراء » في أن النظام الايطالي الرأسمالي ، قد دخل في عصر الدول الرأسمالية ذات الشركات متعددة الجنسية ، وأنه لتحقيق أهداف هذه المرحلة ، تظهر الحاجة لخبرات سياسية واقتصادية وعسكرية تتكفل بها إيطاليا ، وتتركز مراكز هذه الخبرات في الديموقراطيين المسيحيين والأحزاب اليسارية التي تساندها ، بما فيها الحزب الشيوعي الايطالي نفسه .

وتعتمد هذه المنظمة على « العنف » كسياسة ومخرج من الأزمة المتفاقمة في إيطاليا ، وتعكس بعض شعاراتها هذه السياسة . فأحد هذه الشعارات يقول « مدعوون إلى إرغام الديموقراطية المزيفة في أوروبا ، على أن تسقط أقنعتها ، وذلك باستفزازها كل مرة لتمارس القمع بفعل الخوف على نفسها ، فإن القمع دون سواه يخلق الوعي في صفوف الطبقة العاملة ..

أما لماذا وقع الاختيار على « ألدومورو » بالذات ، فالجواب لأنه أبرز أقطاب الحزب الديموقراطي المسيحي ، الذي ظل يحكم البلاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو الزعيم الذي استطاع معالجة المعادلة الايطالية التي أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة أو باختصار هو رجل النظام السياسي الايطالي بكل ما يمثله منذ عام ١٩٤٥ . ولا يقتصر وجود الجناح اليساري المتطرف الذي تمثله « الفصائل الحمراء » على إيطاليا وحدها ، وإنما أيضا في ألمانيا الغربية وأسبانيا والبرتغال . وقد بدأ يظهر دور هذا الجناح في أواخر الستينات ، وأخذ في النمو خلال السبعينات ، وبقوة في البلدان السابق الاشارة إليها .

ويلعب هذا الجناح اليساري المتطرف في امريكا اللاتينية ، دورا مؤثرا في مناهضة الامبريالية والنضال الديمقراطي لشعوب أمريكا اللاتينية .

وتشكل ظاهرة اليسار المتطرف ، مزيجا مركبا من حيث مصادره الاجتماعية والسياسية ، وكذلك من حيث تطوره ويلاحظ ذلك من خلال منظماته وايديولوجيته وشروط ظهوره . وتمتد جذور هذا الجناح للشباب الذين انخرطوا في صفوف الحركة الطلابية ، وتعكس هذه الحقبة في وضوح واختصار ، دور المثقفين أو « الانتليجنتيا » وكذلك الشرائح الصغيرة من الطبقات الاخرى في العملية الثورية في مرحلتها الراهنة ، واتجهت هذه الفئات نحو إقامة روابط اكثر بالطبقات العاملة .

وقد واجهت حكومة الديمقراطيين المسيحيين بخطف « مورو » ضرورة الموازنة بين موقفين احدهما إنقاذ « الدومورو » زعيم الحزب والاستجابة لمطالب « الفصائل الحمراء » بالافراج عن قادتها المحتجزين في السجون بما يعنيه ذلك من سقوط هيبة النظام وانحسار قوة القانون ، واحتمال تصاعد موجات العنف اثر الاستجابة لهذه المطالب والرضوخ لمطالب الجماعات المتطرفة اليمينية واليسارية اما الثاني فهو عدم الاستجابة لمطالب المختطفين ، وتجنيد البوليس الايطالي لانقاذ « مورو » والقبض على مختطفيه ، وتدعيم سلطة النظام في مواجهة العنف حتى لو كان الثمن التضحية بأبرز قادة الحزب الديمقراطي المسيحي .

وقد اختارت الحكومة الموقف الثاني الا وهو عدم الاستجابة لمطالب مختطفي « مورو » وتجنيد قوى البوليس للبحث عنهم ، والتقدم بمشروعات قوانين لمعاقبة أمثال هؤلاء ، كان اقساها طلب توقيع عقوبة السجن المؤبد على الخاطف الذي يقتل المخطوف ، والسماح بتسجيل المكالمات التليفونية الامر الذي انتهى بقتل « مورو » وكشف عجز الحكم عن حماية اقطابه السياسيين .

وقد أدى صدور القوانين الجديدة المتعلقة بالأمن بعد اغتيال « الدو مورو » الى خلق تيار مناهض للنظام ومتعاطف مع « الفصائل الحمراء » .

وقد أثار اغتيال « مورو » رد فعل جماهيري واسع وساخط على كافة الاحزاب والقوى السياسية . فقد انصب استياء الجماهير اولا على زعماء الفصائل الحمراء ، لأنهم كانوا العقل المدبر وراء ارتكاب هذه الجريمة ، كما تناول الحزب الشيوعي وزعيمه « انريكو برلنجوير » لرفضه الدخول في أية مساومة مع خاطفي « مورو » كذلك امتد السخط ليشمل الحزب الديمقراطي المسيحي ، وبالذات رئيس الوزراء « جوليو اندريوتي » الذي قال ان سلامة الدولة الايطالية قبل سلامة « مورو » ولم يستجب لتوسلات اسرته لانقاذ حياته والنظر في مطالب المختطفين وقد عبرت أسرته عن سخطها على موقف الحزب الحاكم بالاعتذار عن قبول مشاركة اى موفد منه في مأتم رئيس الوزراء السابق .

وقد تحمل الحزب الديمقراطي المسيحي اكبر موجة من السخط ، حين هتف المتظاهرون تحت نوافذ مقر الحزب « الموت للجبناء » .

وقد عاش الشعب الايطالي بكل فئاته ، مأساة « الدو مورو » التي انتهت باغتياله وكذلك كل الاحزاب السياسية طوال خمسين يوما .

استقالة رئيس الجمهورية الايطالية :

بعد مقتل « مورو » بأيام شهد الحزب الديمقراطى المسيحى نهاية احد اقطابه السياسيين وهو رئيس الجمهورية « جيوفانى ليونى » ولم تكن نهايته بالاغتيال ، وانما كانت حكما اصدرته احزاب ايطاليا الرئيسية مجتمعة بتنحيته عن منصبه ، ولم يكن يملك « جيوفانى ليونى » الا ان يصدع بقرار الاحزاب .

وكان قرار الاحزاب بتنحية « جيوفانى ليونى » نهاية لاتهامات عديدة وجهت اليه منذ أكثر من عامين ، فقد اتهم بالتهرب من الضرائب ، والمشاركة فى المضاربات العقارية ، وانه بنى لنفسه قصورا تكلفت مبالغ طائلة غير معلوم مصدرها ، كما تردد أيضا أنه تلقى رشاوى من شركة « لوكهيد » الامريكية لصناعة الطائرات ، وامتدت هذه الاتهامات لتشمل ابناءه الثلاثة ايضا .

وقد اسهم تنالى هذه الاحداث فى انفضاض الجماهير عن الاحزاب القومية الكبرى . وبرز ذلك عقب اغتيال « مورو » واستفتاء الجماهير حول التدابير الكفيلة بمقاومة الارهاب ، حيث استقبلت الجماهير هذه التدابير بفتور واضح ولم تصدع بتوجيهات الاحزاب بتأييد هذه التدابير .

وقد تبين ذلك ايضا عند اجراء انتخابات فرعية فى بعض الاقاليم فقد انصرفت الجماهير لتأييد احزاب صغيرة محلية تنادى بالاستقلال الذاتى وعكس ذلك كله سقوط هيبة الدولة ، وعجزها عن مواجهة القضايا السياسية وميوعة مواقف احزاب المعارضة ازاء ذلك . وقد استثمر ذلك المناخ الاحزاب المعارضة « للحل الوسط التارخى » وفى مقدمتها الحزب الاشتراكى ثالث احزاب المعارضة فى تدعيم نفوذه لدى الجماهير ، وكشف طبيعة الممارسات فى مراكز السلطة ، وكان رئيس الجمهورية « جيوفانى ليونى » هدفا سهلا فى اعقاب تصاعد موجات الارهاب ، وانتشار الفساد ، واجمعت كافة الاحزاب على مطالبته بالتنحى .

اختيار رئيس جديد لايطاليا :

لم تكن مهمة اختيار رئيس جديد لايطاليا خلفا « لجيوفانى ليونى » مهمة سهلة فمن ناحية لا يوافق الحزب الشيوعى على اختيار رئيس لايطاليا من المناهضين « للحل الوسط التاريخى » ومن ناحية ثانية ، يكاد يكون من المستحيل ان تتفق الاحزاب على اختيار مرشح للحزب الشيوعى ليكون رئيسا للجمهورية . ومن ثم يصبح الاختيار البديل ان يكون هذا الترشيح من الحزب الديمقراطى المسيحى .

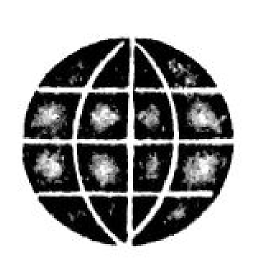
ومن ناحية ثالثة ، لا يفضل الحزب الاشتراكى ثالث احزاب المعارضة ، ان يكون الرئيس الجديد مرشح الحزب الديمقراطى الحاكم ، ويرى ان يكون هذا المرشح بعيدا عن الحزبين الكبيرين .

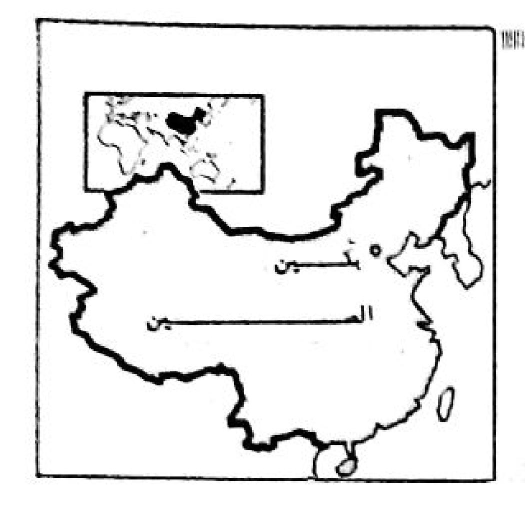
فى نفس الوقت لا يريد الحزب الديمقراطى المسيحى ان يكون الرئيس الجديد ممثلا لائتلاف يسارى يضم الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى فى مواجهته .

وبعد ١٦ عملية اقتراع ، وقع الاختيار على « ساندرو برتينى » رئيسا للجمهورية بأغلبية ٨٤ من اصوات « المجلس الانتخابى » والرئيس الجديد لا ينتمى للحزب الشيوعى كما انه لاينتمى للحزب الديمقراطى المسيحى ، وبالرغم من انتمائه للحزب الاشتراكى ، فهو على خلاف مع قيادته ومن ثم فهو شخصية تبدو كما لو كانت « فوق الاحزاب » وقد أعلن انه ليس ملتزما بأى حزب ولكنه ملتزم بان يكون رئيسا لكل الايطاليين .

غير ان نجاح الاحزاب فى اختيار رئيس جديد لايطاليا ، خلفا للرئيس السابق ـ وان كانت قد اعتبرته نجاحا يستحق تهنئة نفسها عليه ـ لم ينه بعد الأزمات التى تواجهها ايطاليا بأبعادها الاجتماعية والسياسية بالرغم من انه اسهم فى تجنيب ايطاليا ازمة جديدة .

وتبدو الأمور كما لو كانت متوقفة عند النقطة التى بدأت منها ، ولا تزال علامات الاستفهام الكبرى التى تظلل مناخ ايطاليا السياسى تبحث عن إجابة . □





التحرك الدبلوماسى و « الانفتاح » الصينى الأخير

خيرى عزيز

قال نابليون بونابرت عن الصين قولته الشهيرة : « اذا خرج هذا العملاق من القمقم فسيهز العالم » ، ولا نقصد برحلات الرئيس الصينى هوا كو فينج الاخيرة الى آسيا (كوريا الشمالية وايران) والى أوربا (رومانيا ويوغوسلافيا) خروجا للصين من القمقم ، لان ذلك الخروج قد حدث قبل ذلك بكثير ، بانتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩ ، وانما يمكن ان نضع ذلك التحرك الدبلوماسى الصينى الاخير تحت هذا العنوان البسيط : خروج العملاق الصينى الى العالم ، فالنظام الصينى الذى دعم مواطىء اقدامه داخليا ، بعد ان حقق وحدة الصين وتماسكها ، يدخل الان مرحلة الممارسة العالمية ، مرحلة الخروج من القارة الصينية الى العالم . ولا يمكن ان يعنى ذلك ان الصين لم يكن لها قبل ذلك التحرك أثر عالمى ، وانما كان لها الاشعاع والاثر بصورة غير مباشرة ، تتمثل فى ردود الفعل التى احدثتها نجاحاتها وانجازاتها ، على الاخرين على اتساع العالم من حولها . وانما يمكن القول اليوم ، ان الصين بدات تأثيرها وفعلها الدبلوماسى العالمى المباشر فى حلبة الاحداث الدولية ، الامر الذى له تأثيره ، دون شك ، على موازين القوى العالمية الراهنة ، التى اضيفت اليها قوة جديدة فاعلة وصاعدة .

وان قولة نابليون بونابرت لتثير فى الواقع ، وعلى اختلاف مناطق العالم الجيوبوليتيكية ، مشاعر متضاربة من الامل والترقب والقلق حول الكيفية التى سيهز بها هذا العملاق العالم ـ اذا صحت نبوءة بونابرت ـ وحول حقيقة الدور الذى يمكن ان تلعبه الصين الصاعدة الاخذة باسباب القوة ، بالنسبة لمستقبل العالم .

فلم يقيض من قبل لمجموعة بشرية ، بمثل هذه الضخامة العددية ان تلعب ، كوحدة ، دورا فاعلا فى تطور السياسة العالمية . ولا يعرف الكثيرون فى غرب وشرق أوربا ، وامريكا خاصة ، ماهية الدور الذى يمكن ان يضطلع به شعب يمثل ربع البشرية ، فى تحديد مجرى السياسة العالمية . فهذه الظاهرة جديدة تماما على العالم ، فلقد لعبت شعوب عديدة من قبل ، أدوارا عالمية ، ولكنها لم تكن تمثل سوى نسبة عددية ضئيلة أو محدودة من مجموع البشرية العام . أما الان فنحن بازاء شعب يمثل حاليا ربع البشرية ، وعما قريب ثلثها ، يخرج الى العالم حاملا معه آثار وردود افعال سنى القمع الاستعمارى ، والظلم الطبقى ، والحصار والاضطهاد ، والاحتقار العنصرى ، والصراع العقائدى . ولذا فان متابعة الطريقة التى تفكر بها قيادة الصين ، ومتابعة تصورها لتطورات الوضع الدولى أمر يتسم باهميته بالنسبة للتطور العالمى العام فى الوقت الراهن كما يجدر تقديم هذا التصور كأساس نظرى لعمل السياسة الخارجية والدبلوماسية الصينية ، التى يندرج فى اطارها التحرك الدبلوماسى الاخير ، الذى قام به الرئيس هوا كو فينج .

التصور الصينى لتطورات الوضع الدولى :

تقوم آخر التحليلات الصينية الرسمية لتطورات الوضع الدولى ، ودور القوتين الاعظم ، والدول المتوسطة والصغيرة التى دأبت الصين مؤخرا فى بياناتها على الدفاع عن مصالحها ، والتحدث باسمها ، تقوم على اساس « ان التيار الرئيسى فى تطورات الوضع الدولى الراهن ، هو اتحاد كافة القوى المناهضة لهيمنة القوتين الاعظم « تلك القوى » التى اتخذت العالم الثالث قوة رئيسية لها » .

وترى الصين فى هذا الصدد ، أن القوتين الاعظم ، بالاعتماد على قواتهما العسكرية الضخمة ، تمارسان التنازع العنيف على النطاق العالمى ، وترى بصفة خاصة ، ان الاتحاد السوفيتى ، يزيد من توسعه فى التسلح بصورة شاملة « بقصد تحقيق التفوق العسكرى على خصمه » . وتقوم وجهة نظر الصينيين التى عبر عنها هوانج هوا وزير خارجية الصين ورئيس وفدها فى

الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن نزع السلاح مايو ١٩٧٨ على اساس « ان احدى القوتين الاعظم تريد التوسع والاخرى تريد حماية مصالحها المكتسبة ، وان استمرار هذا التنافس لابد ان يؤدى بهما الى الحرب فى يوم من الايام . وان التنافس الذى يتسم بالتوتر فى أوربا ، واضطراب الوضع فى الشرق الاوسط ، واشتداد العواصف فى افريقيا ، كلها تشير فى رأيهم ، الى ان عوامل الحرب تزداد بصورة ملحوظة وبالنسبة لقضية نزع السلاح ، ترى الصين ان القوتين الاعظم ، تمارسان « تكتيكا مزدوجا » بشأن نزع السلاح . فبينما تدعوان الى نزع السلاح ، تمارسان فى الواقع التوسع فى التسلح على نطاق واسع . وتشير الى « ان النفقات العسكرية لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، شهدت زيادة مدهشة ، اذ ارتفعت من اكثر من ٢٠ مليار دولار امريكى بالنسبة للاتحاد السوفيتى و ٤٠ مليار دولار امريكى للولايات المتحدة فى عام ١٩٦١ ، الى أكثر من ١٢٠ مليار دولار امريكى للاول ، واكثر من ١٠٠ مليار دولار امريكى للثانية فى عام ١٩٧٧ ، حيث ان نفقاتهما العسكرية تعادل — طبقا للاحصائيات التى اوردتها مجلة « بكين » الصينية الرسمية عدد ٦ سنة ١٩٧٨ — مجمل النفقات العسكرية لبقية الدول الـ ١٥٠ الاخرى تقريبا .

تضاعف القوة العسكرية لامريكا والاتحاد السوفيتى :

ويقول الصينيون فى مطبوعاتهم الرسمية انه خلال اكثر من عشر سنوات مضت ، ازدادت القذائف الاستراتيجية السوفيتية اكثر من ١٣ ضعفا ، وتضاعف تقريبا مجمل حمولة السفن الحربية للقوات البحرية السوفيتية وازداد عدد دبابات الاتحاد السوفيتى حوالى عشرة آلاف دبابة ، وعدد طائراته الحربية آلاف الطائرات ، وقواته المسلحة « أكثر من مليون جندى » . وترى الصين عامة ، ان الاتحاد السوفيتى ، بفعل توسعه فى التسلح « قد جعل القوة الاعظم الاخرى اقل شأنا بالقياس اليه » .

وترى كذلك ان سجل المحادثات السوفيتية — الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيكية « سولت » التى بدأت منذ عام ١٩٦٩ ، انما هو سجل لسباق الاسلحة الاستراتيجية مائة بالمائة » . وفى مجال التجارب النووية فى الفضاء وفى باطن الارض ، مارست الدولتان الاعظم حوالى ٩٠٪ من التفجير النووى فى العالم . والحظر الشامل للتجارب النووية فى الوقت الحاضر « لا يمس ذرة واحدة فى ترساناتهما النووية » .

وقد اشار وزير خارجية الصين فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢٩ مايو الماضى ، الى انه « خلال السنين الاخيرة ، لم تتسابق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مجال تحسين نوعية الاسلحة الاستراتيجية ، وتشددا على تطوير القذائف الموجهة المتعددة الرؤوس « ميرف » فحسب ، بل عملتا ما فى وسعهما لتصميم وضع قانفات « باك فاير » والقذائف الموجهة المتعددة الرؤوس المتحركة « مكس » وقذائف « كروز » وغيرها من الاسلحة الاستراتيجية الحديثة . وأوضح انه خلال السنوات الثمانية التى استغرقتها المحادثات ، استطاع الاتحاد السوفيتى ، ان يطور تسلحه النووى المتخلف عن سلاح القوة الاعظم الاخرى ، ويصل به الى المستوى الذى بلغته تلك القوة الاعظم الاخرى » .

واشار الى ان الاتفاق الجديد الذى سيتوصل اليه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، لن يكون اكثر من اتفاق يحد من الكم دون النوع ، ويقضى باستمرار تحقيق « التوازن نحو الاعلى » فيما يتعلق بالقذائف الموجهة المتعددة الرؤوس « ميرف » . كما اشار الى اعتراف احد قادة الولايات المتحدة بصراحة ، بأن الاتحاد السوفيتى الولايات المتحدة ، يسعيان فقط الى « صياغة قانون سباق جديد » يجرى على ضوئه سباق التسلح النووى بينهما .

تسليح الصين والدول المتوسطة والصغيرة :

وترى الصين ، انه من المنطقى والمعقول ، ان تطالب اعداد متزايدة من الدول المتوسطة والصغيرة ، بنزع سلاح القوتين الاعظم اولا ، اذ تملك كلتاهما الاف القطع من الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وعشرات الالوف من الدبابات والطائرات الحربية ، ومئات السفن الحربية الرئيسية ، وكمية ضخمة من الاسلحة التقليدية الاخرى . ولقد تجاوز تسلحهما حاجتهما الدفاعية الى حد بعيد . وهما — فى رأى الصين — « تنشطان فى استعدادهما لشن حرب عالمية جديدة » .

اما الدول المتوسطة والصغيرة العديدة ، فان سلاحها يمثل — فى رأى الصين — « وسيلة تدافع بها ضد العدوان ، وتذود عن استقلالها وامنها » والكثير من بلدان العالم الثالث فى رأيها لا تزال تشكو اليوم من نقص القوى الدفاعية الكافية ، وهى تحتاج الى تعزيز الدفاع الوطنى . فما هو السلاح الذى يمكن نزعه منها ذلك هو تساؤل الصين التى ترى ان دول العالم الثانى فى اوربا الغربية ، تحتاج بالضرورة ايضا الى تعزيز قواها الدفاعية . وعلى نحو مركز ، ترى الصين « ان المبدأ الاساسى اليوم بشأن مسألة نزع السلاح ، هو ضرورة نزع سلاح القوتين الاعظم اولا » .

اما بالنسبة للصين نفسها ، فيرى الصينيون إنه لا يسعهم — فى وجه العدوان والتهديد من الامبريالية ،

وخصوصا الامبريالية الاشتراكية ـ الا ان نعزز استعداداتنا لموجهة الحرب ، فى الوقت الذى نقوم فيه بالبناء » ويتساءلون : » كيف نستطيع ان ننام قريرى الاعين ، ومليون من قوات احدى القوتين الاعظم محتشدة على حدودنا ؟ » ويقولون : « ان استعداداتنا لمواجهة الحرب ليست بهدف الاعتداء على الاخرين ، انما ترمى الى حمايتنا من اعتداء الاخرين » .

ويقوم موقف الصينيين على اساس التأييد الدائم والحازم « لمقترحات الدول المتوسطة والصغيرة بشأن اقامة مناطق منزوعة السلاح النووى ومناطق سلام » ويقولون انهم قدموا تعهدات مناسبة للدعوة القاضية بجعل امريكا اللاتينية منطقة منزوعة السلاح النووى »

وتدعو الصين حسبما ورد فى خطاب هوانج هوا فى الامم المتحدة « الى تصفية جميع القواعد العسكرية

ويؤكد الصينيون فى وثائقهم الرسمية إنه لا يمكن للبشرية أن تقضى على خطر الحرب النووية حقيقة ، إلا إذا تحقق الحظر الشامل والتدمير التام للأسلحة النووية . ويقترحون بهذا الصدد ، انعقاد مؤتمر قمة عالمى لمناقشة مسألة الحظر الشامل والتدمير التام للأسلحة النووية ، والتوصل قبل كل شىء ، إلى إتفاق بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية »

ويرون فى الوقت الحاضر الذى لم يتم التوصل فيه بعد إلى الاتفاق بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ، تكون المهمة الآنية لتقليل تهديد الحرب النووية على الدول المتوسطة والصغيرة العريقة ، هى أن تتعهد كافة الدول النووية ، قبل غيرها ، بألا تستخدم الأسلحة النووية ، أو تهدد باستخدامها ضد الدول اللانووية والمناطق منزوعة السلاح النووى . وتتساءل الصين بهذا الصدد » بما أن الدول اللانووية يستحيل أن تهدد الدول النووية الكبرى ، فبأى مبرر إذا ترفض الأخيرة الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الأولى ؟

وترى الصين إنه إذا كان نزع السلاح النووى يكتسب أهمية خاصة ، إلا إنه لا يستطيع وحده ، إزالة التهديدات الحربية لذا ترى « **أن نزع السلاح التقليدى يتسم بالحاح عاجل متزايد . ذلك لأن الحربين العالميتين الماضيتين ، اندلعت كلتاهما فى ظروف خالية من الأسلحة النووية** » ومن هنا ترى « وجوب وضع **نزع السلاح التقليدى ونزع السلاح النووى فى نفس المستوى من الأهمية ، بل وجوب الربط بين الاثنين عند التنفيذ** » .

تفوق الاتحاد السوفيتى على امريكا عسكريا :

وتركز البيانات والتصريحات والمطبوعات الصينية فى الفترة الأخيرة ، على إبراز تفوق الاتحاد السوفيتى على الولايات المتحدة فى مجال القوة العسكرية . وقد ورد فى العدد السادس ١٩٧٨ من مجلة « بكين » الصينية الرسمية (ص١٣) « **أن إنتاج الأسلحة التقليدية فى الاتحاد السوفيتى ، يعادل إنتاجها فى الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية معا** » كما أن الولايات المتحدة ، تشدد ايضا على ضرورة التركيز والتوسع فى الأسلحة التقليدية ، بعد أن رأت أن القوة العسكرية التقليدية السوفيتية قد تعززت كثيرا وفضلا عن ذلك ، يرى الصينيون إنه « إذا ما حدث اصطدام بين القوتين الأعظم المؤهلتين لشن حرب عالمية ، **فمن المحتمل أن تكون حربا نووية ، والاحتمال الأرجح أن تكون حربا بالأسلحة التقليدية** » .

ويشير الصينيون إلى إنه « فى أوروبا ، مركز الثقل لتنازع القوتين الأعظم ، بذل الاتحاد السوفيتى مجهودات مكثفة فى السنوات الأخيرة تحت ستار مفاوضات نزع السلاح فى أوروبا الوسطى ، لتعزيز توزيعاته العسكرية التقليدية من خلال التوسع فى حجم قواته العسكرية ، وتجديد الأسلحة والمعدات . **ولقد ازدادت قواته البرية المرابطة فى أوروبا الشرقية إلى اكثر من ٦٠٠ ألف فرد (مجلة بكين العدد السادس ١٩٦٨ ص١٣) كما إنه يواصل زيادة نقل أعداد كبيرة من الدبابات والناقلات المصفحة والمدافع النارية ، ويعزز القدرة الهجومية . للقوات الجوية ، وقد وزع أساطيل بحرية ضخمة فى بحر بارنتس وبحر الشمال وبحر البلطيق والبحر المتوسط ، ليشكل طوقا بحريا على أوروبا الغربية** » .

وفى مجال نزع السلاح ، ترى الصين إنه ينبغى على الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، أن يتخذا أولا الخطوات التالية :

١ ـ إعلان بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فى أى وقت من الأوقات ، وتحت أى ظرف من الظروف ، ضد الدول اللانووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية .

٢ ـ سحب كافة قواتهما المرابطة فى الخارج ، والتعهد بعدم إرسال القوات المسلحة إلى الدول الأخرى بأى شكل من الأشكال ، وتصفية جميع قواعدهما العسكرية فى الخارج ، بما فيها القواعد العسكرية المقنعة ، والتعهد بعدم السعى لايجاد أية قاعدة عسكرية جديدة .

٣ ـ إيقاف سباق التسلح النووى والتسلح التقليدى ، وبدء تدمير أسلحتهما النووية على مراحل ، ونزع السلاح التقليدى على نطاق واسع .

٤ ـ التعهد بعدم مرابطة القوات الضخمة ، وعدم القيام بالمناورات العسكرية قرب حدود الدول الأخرى .

وعدم استخدام اية ذريعة لشن هجوم عسكرى على الدول الأخرى ، بما فيه الهجوم المباغت .

٥ ـ التعهد بعدم تصدير الأسلحة إلى اية دولة ، بهدف السيطرة عليها ، وإثارة الحرب ، أو ممارسة التهديد الحربى .

وطالبت الصين الاتحاد السوفيتى « أن يلغى بدفعة واحدة ، ديونه العسكرية على الدول النامية » .

وترى الصين أن **الهدف الاستراتيجى العالمى للاتحاد السوفيتى هو أن يسيطر على أوروبا ، وينفرد بالهيمنة الأوروبية** ، ويضعف ويبعد نفوذ القوة العظمى الأخرى فى أنحاء العالم ، وتنتقد الصين سياسة « التهدئة » من جانب الغرب تجاه الاتحاد السوفيتى ، على أساس « **إنها ستؤدى فى النهاية إلى تعجيل اندلاع الحرب** » . وترى « **أن خطر الحرب العالمية الجديدة قائم إلا أن تأجيل اندلاعها أمر ممكن** » .

دبلوماسية « انفتاح » نشطة فى كل الاتجاهات :

ومن الناحية العملية ، نجد أن الصين بدأت ، وخاصة مع مطلع هذا العام (١٩٧٨) ، تمارس دبلوماسية نشطة فى كافة الاتجاهات ، لدرجة حدت ببعضهم ، إلى اعتبارها سياسة خارجية صينية جديدة ، تقوم على الانفتاح على العالم ، خاصة بعد سنوات العزلة والانعزال إبان الثورة الثقافية والسنوات التى تلتها . ولقد كان انفتاح الصين أساسا تجاه العالم الغربى والدول الراسمالية وإتجاه الدول الاشتراكية ، التى احتفظت بعلاقات صداقة مع الصين .

وقبل أن نذكر بعض مظاهر هذا الانفتاح ، نود أن نشير ، بصورة عاجلة ، إلى أن هذا الانفتاح الخارجى ، كان انعكاسا كذلك للاتجاه فى داخل الصين ، لاتباع سياسة منفتحة فى مختلف مجالات الثقافة والفنون والحياة عامة . فعلى سبيل المثال ، قامت دائرة الأدب الشعبى فى الصين مؤخرا بترجمة أعمال **وليم شكسبير** لأول مرة إلى اللغة الصينية فى أحد عشر مجلدا . كما بدأت المسارح الصينية تقدم **الباليهات الكلاسيكية العالمية** المعروفة ، التى كانت ممنوعة إبان الثورة الثقافية ، وفى فترة سيطرة من يسمون « بعصابة الأربعة » ، كما أشارت بعض الدوائر المتابعة للشئون الصينية ، **إلى احتمال إعادة الرتب إلى الجيش الصينى** بعد إلغائها خلال الثورة الثقافية ، حيث كان الضباط يسمون حتى كتابة هذا التقرير « **بالكوادر** » ، ولم يكن يميزهم عن الجنود ، سوى إنهم يرتدون سترات بأربعة جيوب ، بدلا من اثنين للجنود ... إلخ .

ونحن وإن كنا قد ذكرنا هذه المظاهر ، لمجرد التدليل لا الحصر ، فانما استهدفنا منها **إيضاح حقيقة أن انفتاح الدبلوماسية الصينية على الخارج** ، يأتى متسقا مع إتباع سياسة الانفتاح فى الداخل أيضا .

ولعل أبرز مظاهر الدبلوماسية الصينية الجديدة ، تتمثل فى زيارة الرئيس هوا كوفنج هذا العام لكل من **كوريا الشمالية و رومانيا و يوغوسلافيا و إيران** . وهى زيارات لم يسبق لأى رئيس للحزب الشيوعى الصينى أن قام بها من قبل . واحتمال قيامه بزيارة **فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وإيطاليا والسويد ومصر** التى لم يتحدد بعد موعد زياراته لها حتى الآن .

وإذا كان الرئيس هوا كوفنج قد بدأ زياراته بكوريا الشمالية فى مايو ١٩٧٨ ، فان الزعيم الصينى الكبير **تنج هسياو بنج** نائب الرئيس الصينى قد بدأ تلك الدبلوماسية الجديدة قبل ذلك فى بداية العام بزيارة **تطبورما و نيبال** . كذلك قام **هوانج هوا** وزير الخارجية الصينية ، بزيارة **زائير** فى منتصف هذا العام ، ثم زار **هولندا وتركيا** . وفى زائير ، دعا هوانج هوا إلى دعم وتأييد الرئيس **موبوتو** ، وارسلت الصين فى يونيو ١٩٧٨ فريقا من المدربين لتدريب العاملين فى اسطول زائير . وأشارت بعض الدوائر الصحفية الأوروبية ، إلى أن ما يثير إهتمام بكين **بأفريقيا** ، ليس هو مصالح مباشرة لها بالمعنى الضيق ، بقدر ما هو العمل لمجابهة انتشار النفوذ السوفيتى .

وقد قامت الصين ، بعد أن استأنفت نشاطها الدبلوماسى عقب الثورة الثقافية ومنذ عام ١٩٧٠ ، بمنح الدول الأفريقية معونة بلغت قيمتها ١,٨ مليار دولار .

وكذلك قامت السيدة **شين مو هوا** نائبة رئيس وزراء الصين والمسئولة الرئيسية عن المساعدة الاقتصادية الصينية لدول العالم الثالث ، بزيارة **للكمرون** فى النصف الثانى من أغسطس الماضى ، اجتمعت خلالها عدة مرات بالرئيس الكمرونى **أحمدو أهيدجو** ، الذى أكد خلال اجتماعاته معها ، معارضته للتدخلات الخارجية فى الشئون الأفريقية ، بينما حملت هى خلال زيارتها على الاتحاد السوفيتى . كما قام **تشانج شاى شين** مساعد رئيس أركان حرب الجيش الصينى . بزيارة اليابان فى ٨ سبتمبر الماضى ، وهو الرجل الرابع بين مساعدى رئيس أركان حرب الجيش العشرة . وكان قد قام قبل وصوله إلى اليابان ، بزيارة **المكسيك و أمريكا اللاتينية** . أما فى اليابان ، فقد اجتمع **بتاكهيرونا كاشينا** رئيس أركان حرب قوات الدفاع الذاتى اليابانية ، **وبشين كانيمارو** مدير عام وكالة الدفاع اليابانية .

ومن ناحية اخرى فى السنوات الاخيرة استقبلت بكين زوارا من مختلف قارات العالم . وقد قام خمسة من القادة الافريقيين هذا العام [١٩٧٨] بزيارتها ، منهم الرئيس محمد سياد برى (الصومال) و ساموريا ماشيل (موزامبيق) وغيرهم وتعمل بلاد الاخير كقاعدة لاحد جبشين وطنيين يحاربان فى روديسيا المجاورة وقد ساعدت الصين فى تدريب وتسليح الفدائيين الذين يقودهم روبرت موجابى (فى موزامبيق) اما المجموعة الفدائية الاخرى التى يقودها جوشوا نكومو وتتخذ من زامبيا قاعدة لها فقد اشارت عديد من الدوائر الى ان السوفييت والكوبيين هم الذين يساعدونها . كما زار الصين الرئيس فرانس البرت رينيه رئيس جمهورية سيشيل وغيره من زعماء وقادة مختلف البلدان .

وقد قام بزيارة الصين ايضا قبل قيام الرئيس هوا كوفنج برحلته الاخيرة الى رومانيا ويوغوسلافيا الرائد عبدالسلام جلود رئيس وزراء ليبيا الذى وصل الى الصين فى زيارة مفاجئة واجتمع هناك مع تنج هسيا وبنج نائب رئيس الوزراء ورئيس اركان حرب الجيش وقبل سفر الرئيس هوا ايضا اقيمت بصورة مفاجئة العلاقات الدبلوماسية مع الجماهيرية الليبية وذلك دون ان تطلب الصين قطع علاقاتها مع حكومة فورموزا . ويرى بعض المعلقين السياسيين ان مثل هذه المرونة الواضحة فى القواعد الاساسية لسياسة بكين الخارجية يمكن ان تسهم فى تسهيل امتداد النفوذ الصينى الى السعودية مثلما حدث فى دول الخليج الاخرى . والواقع ان مالطة تحتل مكانا هاما فى مجال العلاقات الصينية ــ الليبية ، فقد اشار بعض المراقبين السياسيين الى ان بكين ستحاول عن طريق الجماهيرية الليبية ذات العلاقات القوية بمالطة اقامة قاعدة دعاية لها هناك بدلا من القاعدة التى فقدتها مؤخرا فى البانيا ، خاصة وان ليبيا تزود مالطة بالبترول بسعر رخيص ويأمل الصينيون كذلك حسبما اشار نفس المراقبين السياسيين فى منع دوم منتوف رئيس وزراء مالطة من الاعتماد بصورة مفرطة على الاتحاد السوفييتى وقد بذلوا جهودا من اجل ارسال حوالى سبعين مهندسا صينيا ليشرفوا على بناء حوض جديد لبناء السفن فى مالطة .

اما فى جنوب شرق اسيا ، فقد عملت الصين على تحسين علاقتها باندونيسيا والفلبين واعلن المسئولون فى كل من الصين واندونسيا فى ٥/١٩ عن اعتزام بلديهما اعادة العلاقات التجارية المباشرة بينهما بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين . وجدير بالذكر ان اندونيسيا تستورد ما قيمته حوالى ٤٠٠ مليون دولار من البضائع الصينية سنويا عن طريق هونج كونج وتهتم بكين باستيراد المطاط والاخشاب والتوابل كذلك اكدت كل من الصين والفلبين فى ٥/١١ تأييدهما للسلام ورخاء ورفاهية وحرية جنوب شرقى اسيا . وعلى هذا النحو وحسبما اشرنا تندفع الحركة الصينية الدبلوماسية النشطة فى كافة الاتجاهات من اقصى امريكا اللاتينية الى اقصى اسيا وجنوب شرقى اسيا .

الاف المبعوثين الصينيين الى الغرب :

وتعتزم الصين التى تريد الاسراع بتطوير صناعتها وزراعتها وتحقيق تقدم تكنولوجى متسارع للبلاد ايفاد الاف الطلبة الصينيين للدراسة فى المعاهد والجامعات الغربية وفى الدول الشيوعية الصديقة وسوف يلتحق الطلبة الصينييون بدءا من خريف هذا العام بمؤسسات التعليم العالى فى حوالى ١٢ بلدا اوروبيا فى امريكيا وتتجه البعثات الصينية باعداد تبلغ فى المتوسط بالنسبة لكل دولة حوالى ٥٠٠ طالب الى اليابان وفرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية ويوغوسلافيا ورومانيا وكندا والولايات المتحدة اما البعثات الموجهة الى هولندا والدانمرك واستراليا فاقل عددا وتشير السلطات الصينية الى ان تلك البعثات ليست سوى البداية وتأمل فى مضاعفة اعداد الطلاب المبعوثين ابتداء من ١٩٧٩ وهو امر يتفق واتجاهات القيادة الصينية الجديدة والرغبة التى اعرب عنها تنج هسيا وينج فى ضمان الاعداد السريع للكوادر المنتقاة التى تتسم بالكفاءة والتى تحتاج اليها البلاد .

انفتاح تكنولوجى وفنى وعسكرى :

وليس ثمة شك فى ان رغبة الصين فى مضاعفة مبادلاتها الاقتصادية مع الخارج وتطوير صناعتها وزراعتها التى تريد الصين تحقيق ميكنتها قبل عام ١٩٨٠ وتحديث الجيش الصينى الشعبى من العوامل الاساسية الدافعة الى الانفتاح على التقدم العلمى والفنى والتكنولوجى فى العالم للحصول على المعلومات التى تحتاجها البلاد بصورة ملحة للتنمية وذلك هو السبب وراء تعدد الزيارات والبعثات العلمية والفنية الى اسيا واوروبا وافريقيا وامريكا وبصفة خاصة الى البلدان المتقدمة وتستجيب الاتفاقيات التى عقدت مؤخرا مع اليابان والسوق الاوروبية المشتركة لتطلعات الصين فى هذا المجال كما اسفرت الزيارات والبعثات الفنية عن توقيع عدد من الصفقات .

وقد وافقت الولايات المتحدة على تزويد الصين

بمعدات متطورة للغاية خاصة بالبحوث الجيولوجية بالاشعة الحمراء بالاضافة الى ذلك يقيم حاليا فى احد المعامل بالولايات المتحدة عشرة من الاخصائيين الصينيين فى الطبيعة فى احد المعامل الامريكية من اجل الاعداد لانشاء جهاز معجل لتحريك الذرة بالقرب من بكين على نمط ذلك المقام فى فيرمى بولاية الينوى الامريكية وجدير بالذكر ان السعى للحصول على الاساليب الفنية المتطورة واضح بدرجة اكبر فى المجال العسكرى فالجنرال شانج ان ينج رئيس اللجنة العلمية والتكنولوجية فى وزارة الدفاع الصينية تولى فى يونيو الماضى رئاسة وفد عسكرى قام بزيارة فرنسا والسويد وايطاليا فضلا عن قيام وفد عسكرى اخر بزيارة يوغوسلافيا ووفد ثالث بزيارة بريطانيا .

وقد اوضحت صحيفة « فينانشيال تايمز » البريطانية مؤخرا ان الولايات المتحدة اخبرت بكين انها لن تعارض الصفقات الصينية للحصول على معدات عسكرية دفاعية من بلدان غرب اوروبا او حصولها على التكنولوجيا الامريكية او الاوروبية او اليابانية المتقدمة وبالفعل فقد رأس كومو نائب رئيس وزراء الصين وفدا من ٢٠ مسئولا صينيا قام بزيارة فرنسا وصرح هناك بان فرنسا ينبغى ان تكون من الشركاء الاساسيين فى تحقيق برنامج الصين للتصنيع . كذلك اشارت الصحيفة البريطانية المذكورة الى ان الصين تسعى لعقد صفقة اسلحة ضخمة مع فرنسا سوف تتضمن شراء بكين لصواريخ مضادة للدبابات من فرنسا .

وقد صرح اوليفيه ستيرن وزير الدولة الفرنسى للشئون الخارجية مؤخرا امام مجلس وحدة اوروبا الغربية بان فرنسا على استعداد لبحث التعاون الصينى فى كافة المجالات واكد زميله البريطانى فريدريك موللى امام مجلس العموم فى الشهر الماضى ان بريطانيا تعتزم الرد بصورة ايجابية على الاهتمام الذى ابدته الصين بشراء المعدات العسكرية البريطانية وفى ستوكهولم وروما وزيوريخ وبروكسل استقبلت افضل استقبال البعثات العسكرية الصينية التى تولى رئاستها ضباط صينيون كبار فضلا عن كبار الموظفين العاملين فى صناعة الاسلحة .

ويمكن القول فى هذا الصدد وحتى كتابة هذا التقرير ان اتفاقا محددا قد ابرم بين الصينيين وبين بريطانيا لشراء محركات طائرات رولزرويس التى يمكن ان يزودوا بها مقاتلة جديدة من طراز ف ــ ١ مستوحاة من طائرة ميج ٢٣ التى سلمتها لهم مصر بعد قطيعتها مع موسكو .

وتهتم الصين كذلك بطائرات ميراج ف ــ ١ ولكنها قد تكتفى بعدد من النماذج التى يمكن ان تقلدها مثلما قلدت الميج السوفيتية لتبيع بعد ذلك الطائرة الجديدة المصنوعة فى الصين لتانزانيا وباكستان كذلك قبل عدد من المسئولين الصينيين فى وكالة انباء الصين الجديدة مؤخرا وعلى غير العادة دعوة لزيارة حاملة الطائرات الامريكية النووية انتربرايز والتى كانت فى زيارة لهونج كونج . وكانت هذه هى المرة الاولى التى يصعد فيها ممثلون للصين الشعبية على ظهر سفينة من اسطول الولايات المتحدة فى العقود الاخيرة وقد التقط ممثلوا وكالة انباء الصين الجديدة الصور للحاملة الامريكية وسالوا عن قدرتها بالمقارنة مع السفن السوفييتية الجديدة .

الصداقة مع اليابان

وليس ثمة شك من ناحية اخرى أن عقد معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية فى ١٢ اغسطس الماضى يعد تعبيرا واضحا عن ذلك الاتجاه الصينى لاتباع سياسة خارجية ودبلوماسية مرنة ومنفتحة لصالح تقدم الصين العلمى والتكنولوجى ولصالح التوازنات السياسية التى تريد تحقيقها فى العالم ولم يكن معقولا للصين الاخذة باسباب النمو ان تترك اليابان مجالا للعلاقات الودية مع الدولتين الاعظم (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتى) دون ان يكون لها اى وجود ودى فى هذا البلد الذى يتسم باهميته البالغة فى هذا الجزء من العالم ولذا كان من الطبيعى تحقيقا للمصالح الصينية ان تسعى الصين الى كسب ود اليابان ومن ناحية اخرى فان اليابان المتقدمة تكنولوجيا قريبة من حدود الصين والتعاون معها فى هذا المجال يعد بلا شك اقل تكلفة وايسر منالا فضلا عن العلاقات التقليدية القديمة بين الصين واليابان اللتين لعبتا فى تاريخ الحضارة الاسيوية الدور الذى لعبه اليونان ثم الرومان فى تاريخ الحضارة الاوروبية .

والواقع ان هذا الانفتاح الصينى على اليابان انما يعد تعبيرا واضحا عن الدرجة الاكبر من المرونة وحرية المبادرة التى اصبحت تتمتع بها القيادة الصينية بعد اقصاء ما تسمى بعصابة الاربعة التى كانت تعارض تصدير المواد الاولية الصينية الى اليابان ويقال ان زعماء بكين قد تفاهموا فى الربيع الماضى بشأن مبدأ عقد اتفاق طويل المدى ينص بصفة خاصة على مد اليابان بكميات كبيرة من البترول والفحم اللذين تحتاج اليهما فى مقابل التكنولوجيا والمعدات اليابانية خاصة وان الصين تستهدف تطوير صناعاتها بصورة عصرية والاسراع بميكنة زراعتها بصورة تامة قبل نهاية ١٩٨٠ كما اشرنا من قبل .

الخروج الى العالم :

ولعل ابرز الدلائل على خروج العملاق الصيني الى العالم ، الزيارات التي قام بها الرئيس هواكوفنج هذا العام الى كوريا الشمالية ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا وايران . وهي زيارات تحمل معها طابعا جديدا في علاقات الصين بالعالم ، ذلك ان الرئيس ماوتسي تونج ، لم يزر دولة أجنبية تقريبا فيما عدا الاتحاد السوفيتي الذي زاره عام ١٩٥٧ . وانما كان يضطلع بالزيارات الى الخارج شواين لاي رئيس الوزراء ، وبدرجة أقل تنج هسيا وينج . أما الآن ، فان الرجل الأول في الصين ، هو الذي يقوم بنفسه بتلك الزيارات ، وليس ثمة شك أن الفترة الحالية في تطور السياسة الخارجية الصينية ، وبالذات من ناحية الانفتاح على العالم الخارجي تماثل ، الفترة التي اعقبت وفاة ستالين في الاتحاد السوفيتي ، والتي بدأت فيها قيادات جديدة من زعماء مثل مالنكوف وخروشوف وغيرهما تخرج الى العالم الخارجي

كوريا الشمالية والترابط

الكفاحي والتعاون العسكري :

وقد بدأ الرئيس هواكوفنج خروجه الى العالم في مايو الماضي ، بزيارة اقرب جيران الصين الشعبية في الشمال الشرقي ، أعني بها كوريا الديمقراطية الشعبية ، (كوريا الشمالية) التي ترتبط مع الصين ، وترتبط الصين معها بروابط مشتركة عبر سني الكفاح المشترك خلال فترة الحرب الأهلية الثورية التي خاض الشعب الصيني غمارها في الفترة من عام ١٩٢٧ الى عام ١٩٣٧ ، كما اشترك جيش الشعب الكوري مع القوات الصينية في الحرب ضد اليابان ، ومقاومة الغزاة اليابانيين في الجبال الشاهقة ، والغابات الكثيفة الواقعة شمال شرقي الصين . كذلك عندما انطلقت الحرب الكورية في يونيو عام ١٩٥٠ أرسل الشعب الصيني وقيادته ، نصف مليون متطوع في اكتوبر ١٩٥٠ وبصورة عامة ، فلقد دعمت زيارة الرئيس هواكوفنج ، الصداقة الصينية الكورية .

وقد اشارت عديد من الدوائر السياسية الى ان العلاقات بين البلدين ، قد تدعمت بعد زيارة الرئيس هواكوفنج لبيونج يانج ، وخاصة في المجال العسكري .

وكذلك قام تنج هسيا وينج نائب رئيس وزراء الصين ، بزيارة رسمية لكوريا الشمالية ، بمناسبة الاحتفال بعيدها القومي في ٩ سبتمبر الماضي ، واتفقت زيارته لبيونج ، مع زيارة وفد سوفيتي على مستو عال ، توجه أيضا الى هناك للمشاركة في نفس المناسبة .

وتعتبر هاتان الزيارتان المتتاليتان لكوريا الشمالية ، واللتان قام بهما اهم زعيمين في الصين ، عن التقارب المتزايد بين نظام الحكم في كوريا الشمالية وبين الصين .

كذلك قام وفد عسكري صيني كبير في نهاية اغسطس الماضي برئاسة سوبو نائب وزير الدفاع بزيارة بيونج يانج . واكد سوبو لزعماء كوريا الشمالية ، مساندة الصين لهم في المجال العسكري اذا حدث هجوم معاد .

رومانيا ومضاعفة التجارة والنفاذ الى البلقان :

وفي اغسطس الماضي ، قفز الرئيس هواكوفنج قفزة جغرافية عملاقة بنتقاله من آسيا الى أوربا ولأول مرة في تاريخ الصين بالنسبة للرجل الأول فيها . وان زيارته للبلقان ، بعد عدة أيام من توقيع معاهدة السلام الصينية ــ اليابانية في ١٢ أغسطس الماضي ، انما تدل على الدينامية الدبلوماسية النشطة ، التي تحرك خلفاء الرئيس ماوتس تونج . ومن ناحية أخرى ، فان اختيار رومانيا ، كأول مرحلة في الرحلة الأوروبية الأولى ، الأولى أمر لا يثير الدهشة ، فالقادة الرومانيون يقيمون علاقات الصداقة مع جميع البلدان الاشتراكية ، ويعتبرون ذلك مبدأ ثابتا لهم ، ولم ينجح أي ضغط من أي مصدر كان منذ ١٥ سنة ، في دفعهم الى تغيير سياستهم . فمن بين جميع الدول الأعضاء في حلف وارسو ، كانت رومانيا هي الوحيدة التي احتفظت مع الصين ، ومنذ عام ١٩٦٣ ، منذ وقوع القطيعة الصينية ــ السوفيتية ، بعلاقات ليست بين الدولتين فحسب ، وانما بين الحزبين أيضا ، واستطاعت ان تصمد لكل الأنواء . وتدعمت هذه العلاقة بزيارة الرئيس شاوشيسكو للصين في ١٩٧١ ، واجتماعه بالرئيس ماوتسي تونج ، وبشواين لاي ، مما عزز الصداقة بين الحزبين والدولتين والشعبين . كما زار شاوشيسكو الصين مرة أخرى في مايو الماضي ، ودفع باعلاقات الصينية الرومانية الى مرحلة جديدة بعد محادثاته مع الرئيس هواكوفنج ، وتم خلال هذه الزيارة ، توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني طويل الأمد بين البلدين . واذا كانت العلاقات بين الصين ويوغوسلافيا قد تحسنت بدرجة ملحوظة في الفترة الأخيرة ، فان الرئيس اليوغوسلافي تيتو ، لم يزر الصين سوى في اغسطس ١٩٧٧ في حين أن شاوشيسكو كان قد اجتمع بالرئيس ماوتس تونج نفسه منذ وقت مبكر في عام ١٩٧١ الأمر الذي يضفي

بعدا خاصا على العلاقات بين الصين ورومانيا .

والواقع ان زيارة الرئيس هواكوفنج لرومانيا ، لا تعد فحسب اول زيارة يقوم بها خليفة ماوتسي تونج لبلد اوربي ، وانما اول زيارة يقوم بها لدولة عضو في حلف وارسو وهذا الامر له مغزاه في حد ذاته ، دون حاجة الى فك رموز المصطلحات الدبلوماسية العديدة التي تنطوي عليها الخطابات المتبادلة بين الزعيمين الصيني والروماني . ذلك ان زيارة هواكوفنج لرومانيا ، تعكس على اية حال ، ورغم اي شيء ، تقاربا اكبر بين الصين وقطاع او شريحة من الدول الشيوعية في شرق اوربا تشمل رومانيا ويوغوسلافيا ، قد يتسع مجالها في المستقبل . كما انها تعد من ناحية اخرى ، تقاربا بين الصين ، واحدى الدول الاعضاء في حلف وارسو ، الامر الذي يكسبها قيمة رمزية كبيرة من هذه الناحية ، وايا كانت درجة « استقلالية » رومانيا داخل مجموعة الحلف .

وقد نجح الرومانيون ، واستجاب لهم الصينيون في ذلك استجابة واضحة ، في الا تتحول الزيارة الى مظاهرة عدائية ضد الاتحاد السوفيتي يمكن ان تحرج رومانيا ، التي تتمسك باستقلالية اتجاهها ، وبخط الصداقة مع العملاقين الشيوعيين . والقى الرئيس هواكوفنج بما أسماه المراسلون الاوربيون « بخطابات بماء الورد » استجاب فيها الى مشاعر مضيفيه من هذه الناحية .

وقد اتفقت حكومتا الصين ورومانيا خلال الزيارة ، على **إقامة لجنة تعاون اقتصادى وفنى بين الحكومتين** ، ووقعتا عددا من الاتفاقيات . واكد البيان المشترك الختامى الذى صدر بعد انتهاء المحادثات ، تصميم الشعبين الرومانى والصينى على الوقوف الى جانب شعوب العالم لتصفية السياسة الامبريالية والاستعمارية والتصدى لمخططات الاستعمار الجديد . واشاد الرئيس الرومانى من ناحية اخرى بالدور المتزايد الاهمية الذى تلعبه الصين فى المجال الدولى أما الرئيس هواكوفنج ، فوصف العلاقات الصينية الرومانية ، بانها ، تتحلى بالحيوية والنماء ، **ووصف الزيارة بانها مثمرة ، وعلاقات الصين ورومانيا فى المجال السياسى ، بانها جيدة للغاية ، وتعاونهما المتزايد فى المجال الاقتصادى ، بانه يتطور سريعا مع آفاق واسعة للتقدم فى المستقبل** . واكد الرئيس هوا ، ان التطور المستمر للعلاقات بين الصين ورومانيا ، يتفق ليس فحسب مع المصالح الاساسية للشعبين ، وإنما مع مصالح شعوب العالم ايضا ، واشار الى انه ، سوف يكون لها تأثير بعيد المدى .

والواقع الذى اكده عديد من المراقبين السياسيين ، ان زيارة الرئيس الصينى لرومانيا ، ومباحثاته فيها ، **قد تركزت بصفة خاصة على المجال الاقتصادى** وبهذا الصدد ، زار الرئيس هوا وبرفقته عدد كبير من الخبراء فى القطاعات الاقتصادية ، **مصنع الآلات الثقيلة ، ومصنع الآلات البترولية فى بلاديستى** ، ومنشآت مصانع **الجرارات فى براسوف** والمجالين الاخيرين من شأنهما **إذا تم توسيع التعاون فى مجالهما – إعطاء دفعة جديدة لصادرات رومانيا الى الصين . كما زار الرئيس الصينى ومرافقوه ، مدينة كونستانزا ، حيث توجد أحواض بناء السفن ، وحيث استهدف الرومانيون اطلاع الصينيين على مجالات تبرز تقدمهم الصناعى ، هذا وقد وقعت الصين** ورومانيا فى ختام الزيارة ، **على اتفاقيات وبروتوكولات** خاصة بالنواحى الاقتصادية .

واكدت عديد من الدوائر الاقتصادية الأوروبية ، أنه من المتوقع أن يدخل تنشيط العلاقات الاقتصادية بين الصين ورومانيا فى مرحلة أكثر ديناميكية إذ اعتزمت بوخارست وبكين تحقيق هدفهما ، وزيادة حجم مبادلاتهما الى مليار دولار فى عام ١٩٨٠ ، كما هو متفق عليه . ومن المعروف أن حجم التجارة الثنائية بين البلدين ، لم يصل الى نصف هذه القيمة فى عام ١٩٧٦ ، وهو آخر عام نشرت فيه إحصائيات رسمية .

كذلك من المتوقع ، مع زيادة انتاج مواد الوقود فى الصين ، أن تحاول بوخارست ، أن تبيع لبكين ناقلات بترول ضخمة . وجدير بالذكر أن الترسانة البحرية الرومانية ، تنتج ناقلات بترول تبلغ حمولتها ١٥٠,٠٠٠ برميل . وتنص الخطة الخمسية الرومانية ١٩٨١ – ١٩٨٥ على بناء وحدات أكبر حجما . كذلك تعتزم الصين إقامة قنصلية صينية فى كونستانزا ، طبقا للاتفاقية القنصلية التى عقدت مؤخرا فى بكين ، وافتتاح خط بحرى بين كونستانزا وشنغهاى ، مع إتاحة إمكانية افتتاح قنصلية رومانية فى شنغهاى .

والواقع أن اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين ، إنما تستهدف ضمان تطبيق اتفاق السنوات العشر ، الذى عقد بين البلدين فى مايو الماضى ، اثناء زيارة الرئيس شاوشيسكو لبكين . واذا كانت مصادر مطلعة فى بوخارست ، قد اشارت الى أن البلدين يستهدفان زيادة حجم مبادلاتهما ، لتصبح قيمتها مليار دولار فى عام ١٩٨٠ فان عديدا من المراقبين الاقتصاديين ، يرون أن هذا الهدف الذى يتسم بالطموح ، يعنى أن التجارة الثنائية بين البلدين ، يجب أن تتضاعف من الآن وحتى سنة ١٩٨٠ .

وبوجه عام ، يرى عديد من المراقبين الاقتصاديين والسياسيين ، **أن الاتفاقات التى وقعت فى رومانيا ، تتجاوز مجرد كونها اتفاقات للتبادل التجارى الصينى – الرومانى ، وتعد فى نظرهم اختراقا صينيا واضحا ، تنفذ به الصين الى البلقان ، حيث ستكون لبكين قنصلية عامة فى كونستانزا على البحر الأسود ، ومركز هام لربط مواصلاتها البحرية .**

يوغوسلافيا ودعم استقلالية عدم الانحياز :

كذلك تعد زيارة الرئيس هواكوفنج ليوغوسلافيا ، علامة بارزة على تطور هام فى خط العلاقات الخارجية الصينية ، وخاصة مع البلدان الاشتراكية . **ذلك أن الخصومة الايديولوجية ، لم تكن قط حادة وعنيفة مثلما كانت فى الخمسينات بين اليوغوسلاف والصينيين . ولاتزال المسافة الايديولوجية واسعة** بصورة خاصة حتى اليوم بينهما ، ذلك أن عديدا من نظريات وتطبيقات بلجراد السياسية والاقتصادية ، تندرج أيديولوجيا تحت ما تسميه بكين « بالتحريفية الحديثة » كما أن المفهوم اليوغوسلافى للامن القومى وللسلام العالمى ، يختلف عن بعض مفاهيم بكين إزاء سياسة الانفراج الدولى ، واعتبار القنبلة الذرية نمر من ورق » وما يسمى » بعدم الخوف من الحرب بما فيها الحرب النووية » وحتمية الحرب العالمية الخ .

إلا أنه برغم المسافة الايديولوجية الواسعة التى لاتزال تفصل بين بكين وبلجراد ، فان الصين بدأت تدرك بتجربتها الخاصة ، لاسيما بعد صراعها مع الاتحاد السوفيتيى ، مدى استقلالية الخط الذى تتبعه يوغوسلافيا التيتوية فى ذلك الصراع الشيوعى العالمى .

وليس ثم شك ، **أن زيارة الرئيس هواكوفنج ليوغوسلافيا ومن قبلها لكوريا الشمالية ورومانيا ، تعد تعبيرا عن تزايد مكانة وفعالية مجموعة فى الخلاف الصينى السوفيتى داخل المعسكر الشيوعى والتى تتألف من يوغوسلافيا ورومانيا وكوريا الشمالية وفيتنام** ، وان كانت حياد كوريا الشمالية ، يتسم بتعاطف نسبى مع الصين ، والحياد الفيتنامى بانعطاف نسبى نحو السوفييت .

ولقد كانت يوغوسلافيا فى الواقع ، هى المحطة الثانية والاخيرة لرحلة الرئيس هواكوفنج فى أوربا . واستغرقت زيارته لها ثمانية أيام كانت مجالا لتكريس التقارب الصينى – اليوغوسلافى ، بعد مرور أقل من عام واحد على الزيارة الناجحة التى قام بها مارشال تيتو لبكين . وتعد زيارة الرئيس هواكوفنج لبلجراد ، أول زيارة يقوم بها زعيم صينى كبير بل أول زيارة يقوم بها الرجل الأول فى الصين ليوغوسلافيا . وقد اتفق موعد وصول الرئيس هواكوفنج ليوغوسلافيا ، مع موعد الذكرى العاشرة . لدخول قوات حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا ، والذى عارضه اليوغوسلاف والصينيون بشدة .

وقد اوضح اليوغوسلاف رأيهم فى زيارة الرئيس هواكوفنج لبلادهم ، وذلك على لسان لونتشار نائب وزير الخارجية اليوغوسلافية ، الذى أشار فى ٣٠ اغسطس الماضى الى أن **زيارة الرئيس هواكوفنج لاوروبا ، هى فى حد ذاتها واقعة ذات اهمية بالغة .** وفيما يتعلق بالمغزى الدولى لزيارة الرئيس الصينى ليوغوسلافيا ، قال **ان الزيارة والمحادثات هى اولا وقبل كل شىء متعلقة بالعلاقات بين البلدين .** فوصول الرئيس هوا الى قارة اوربا ، هو فى حد ذاته واقعة ذات اهمية عظيمة . وهو يبين ان الصين تريد معرفة اكثر عن العالم والعكس صحيح . وبالنسبة **لنا ، فان اهم شىء هو ان هذه المحادثات أجريت بين البلدين اللذين لكل منهما طريقه للتطور ، وثورته الخاصة ، ووجهة نظره الى العالم . وهناك بعض النقاط المشتركة بينهما ، بيد أنها تقوم على اساس الاحترام لطرقهما الاشتراكية المختلفة ، ولطرقهما ووجهات نظرهما المختلفة ، وفوارقهما ، ويجرى الآن البحث عن هذه النقاط المشتركة بهذه الطريقة . وذلك ذو أهمية نوعا ما على الصعيد الدولى .**

أما فيما يتعلق بمضامين المحادثات بين الحزبين فقد اشار لونتشار الى انها تناولت أولا **العلاقات بين الحزبين ثم المسائل الدولية .** واشار الجانبان الى أن برقية التهنئة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ، الى المؤتمر الحادى عشر لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف رمزت الى اكتمال **عملية إعادة العلاقات بين الحزبين الى حالتها الطبيعية** . وقد اشارت عملية الاعادة هذه اهتماما كبيرا فى العالم ، باعتبارها حقيقة إيجابية ، لأن هذه العلاقات قائمة على **أساس واحترام الفوارق والطريق الاشتراكى لكل طرف .**

وفيما يخص العلاقات الدولية ، اشارت وكالة تانيوج » اليوجوسلافية للانباء ، فى تعليق لها فى ٨/١٩ الماضى الى » أن يوغوسلافيا والصين ، لا تعتزمان اقامة علاقاتهما المتبادلة على حساب دول العالم الثالث الكبيرة او الصغيرة » وقالت الوكالة » **ان التعاون الذى يقوم على أساس المساواة بين يوغوسلافيا والصين ، سيؤدى الى إثراء النظام الاشتراكى ، بوصفه تطورا عالميا ، وليس بوصفه نسخة لأى نظام آخر** » كما تحظى سياسة عدم الانحياز التى يلعب فيها المارشال تيتو دورا بارزا ، بترحيب ومساندة الصين ، التى أشار رئيسها أكثر من مرة الى الأهمية الايجابية لها ، وأعرب عن إعجابه وتأييده لدورها . وبشأن مركز عدم الانحياز ، هاجم الرئيس

هوا الاتحاد السوفيتيى وقال انه يسعى الى تقويض حركة عدم الانحياز وإخضاعها لاهدافه الخاصة ، بغرض الهيمنة . وأعرب عن تأييده لنضال يوجوسلافيا من اجل حماية وحدة حركة عدم الانحياز » .

بيد ان الملاحظ ، بصفة خاصة ، هو ان موقف الرئيس هواكوفنج بالنسبة لنقد الاتحاد السوفيتيى فى يوغوسلافيا ، يختلف عنه فى رومانيا . فقد ادان الرئيس الصينى الاتحاد السوفيتيى فى بلجراد ، منذ بداية الزيارة ، حين ندد بأولئك الذين يسعون الى اخضاع حركة عدم الانحياز لاهدافهم من أجل الهيمنة » .

على أنه إذا كان الرئيس هواكوفينج الذى قام بهجومه العنيف على « الهيمنة » قد تخلى عن التحفظ الذى التزم به إزاء ذلك خلال زيارته لرومانيا إلا انه كما حدث فى بوخارست ، فان اليوغسلاف سعوا إلى مراعاة الدولة المستهدفة : الاتحاد السوفيتى واكثر ما حدث ، هو أن المارشال تيتو ، وافق على ضرورة ان يستبعد فى العلاقات الدولة » اى شكل من اشكال عدم المساواة والسيطرة » ومن جهة أخرى ، دعا مارشال تيتو ، الدول الاشتراكية إلى تطبيق « مبدأ تسوية الخلافات فى علاقاتهم المتبادلة بالطرق السلمية وبالتعاون والتضامن المنبثقين عن الرغبة الحرة . وقد رأى كثير من المراقبين فى ذلك دعوة مقنعة إلى اجراء مصالحة بين الصين والاتحاد السوفيتى كما أظهرت خطابات الرئيسين تيتو وهواكوفينج من ناحية أخرى ، تقديرات مختلفة لحالة حركة عدم الانحياز . فقد اشار الرئيس تيتو إلى أن « وحدة عمل الحركة قد تعززت » خلال مؤتمر بلجراد الأخير ، مما يعنى أن احدا لم « يهيمن » على الحركة .

وفيما يخص العلاقات الصينية اليوغوسلافية ، ركز مارشال تيتو على إبراز انه يتعين أن لا تنمو على حساب دولة أخرى ، وليس ثمة شك أن انفتاح المارشال تيتو على الصين ، يضاعف بشكل ملحوظ من هيبته عامة بين بلدان العالم الثالث ، كما أن انفتاح الصين على اليوغوسلاف والرومان ، يخلق لهم وجودا متزايد النمو فى اوربا عامة .

أما بالنسبة للنتائج المباشرة للزيارة ، فمن المتوقع ، وذلك منذ زيارة الرئيس تيتو لبكين فى خريف ١٩٧٧ تضاعف حجم المبادلات التجارية بين البلدين حوالى ٤ مرات بالمقارنة مع عام ١٩٧٦ وذلك حتى نهاية عام ١٩٧٨ . علما بأن حجم المبادلات بلغت قيمته آنذاك حوالى ٢٠٠ مليون دولار . بالاضافة إلى دعم التعاون الثقافى والعلمى والتكنولوجى بينهما كذلك . وقد أشار عديد من المراقبين السياسيين إلى أن الصين تهتم بصفة خاصة بتجربة اليوغوسلاف فى القطاع الزراعى ، وقد زار الرئيس هواكوفينج مجمع بيوجراد الزراعى الصناعى ، وهو من أهم المجمعات فى البلاد ، ثم مصنع زماج المتخصص فى صناعة الآلات الزراعية وغيره من المنشآت . وأشاروا كذلك ، إلى اهتمام الصينيين أيضا بالانجازات اليوغوسلافية فى مجال التسيير الذاتى والأمر الذى لا شك فيه عامة ، هو أن يوغوسلافيا ستصبح بعد زيارة الرئيس الصينى الاخيرة ، شريكا له امتيازاته فى الاقتصاد الصينى ، الذى يمر بفترة حيوية من نموه .

ونجد بالنسبة للصين عامة ، أنه إذا كانت فترة مابعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى ، قد شهدت تقاربا فى العلاقات اليوغوسلافية ـ السوفيتية ، فأن فترة مابعد المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى الصينى ، قد شهدت وتشهد تقاربا فى العلاقات اليوغوسلافية ـ الصينية .

إيران : الجسر البرى بين اسيا واوربا :

أما زيارة الرئيس هواكوفينج لايران ، فجاءت تتويجا لعدد من الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين فى البلدين منذ عام ١٩٧٢ . ففى ذلك العام ، زارت الامبراطورة الايرانية فرح ديبا الصين وبصحبتها امير عباس هوفيدا رئيس الوزراء آنذاك ، وبعض الوزراء والخبراء الايرانيين الاخرين . وفى ١٩٧٣ زار شى بنج فى وزير الخارجية الصينية إيران رسميا . وكانت أول دولة من دول الشرق الأدنى يقوم وزير خارجية الصين بزيارة رسمية لها . وأجرى خلالها مباحثات مطولة مع الشاه ، أعلن فى ختامها للصحفيين ان بلاده ترحب بالسياسة الجديدة للحكومة الايرانية ، التى تهدف إلى بناء قوة عسكرية ضاربة وقوية . وقال إن هذه القوة تضع حدا لأطماع بعض الدول العظمى فى منطقة الخليج وفى المحيط الهندى . وفى ابريل ١٩٧٥ قام لى سيين نين نائب رئيس وزراء الصين بزيارة لها استغرقت خمسة ايام ، لاجراء محادثات مع الشاه وأمير عباس هوفيدا رئيس الوزراء حينذاك . وفى يونيو من هذا العام (١٩٧٨) أجرى هوانج هوا وزير خارجية الصين محادثات مع المسئولين الايرانيين ، تناولت الوضع فى الشرق الأوسط والقارة الافريقية ، والأمن فى منطقة الخليج العربى ، إلى جانب وسائل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين واجتمع الوزير الصينى خلال زيارته مع الشاه ، وأجرى معه مباحثات بشأن القضايا التى تهم البلدين ، والعلاقات الثنائية وبالاضافة إلى ذلك ، فان الصينيين والايرانيين ، يشيرون إلى أن الصداقة بين بلديهما قديمة ، ترجع

إلى أكثر من ألفى سنة . وقالت صحيفة « الشعب » الصينية فى افتتاحيتها فى ٢ سبتمبر الماضى « إن ايران مستقلة ومزدهرة ، تعد قوة لا يستهان بها سواء بالنسبة لسلام واستقرار منطقة غرب آسيا ، أو بالنسبة لقضية العالم الثالث المشتركة فى النضال الموحد ضد الهيمنة » .

ومن هنا جاءت زيارة الرئيس هواكوفينج ، تتويجا للاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسئولين وكبار المسئولين فى البلدين فى فترة سبقت زيارة الرئيس الصينى بحوالى ستة أعوام .

الواقع أن النقطة الرئيسية وراء اهتمام الصين بايران ، تتمثل فى « الموقع الاستراتيجى بالغ الأهمية » الذى تتمتع به إيران على حد قول صحيفة الشعب الصينية . وقد أشارت هذه الصحيفة فى افتتاحيتها فى ٢ سبتمبر الماضى ، إلى ايران « باعتبارها الجسر البرى الذى يربط آسيا بأوروبا » والمعبر البرى الهام بالنسبة « لطريق الحرير » الصينى القديم . وقالت الصحفية ان منطقة غرب آسيا ، تواجه الآن تهديدا خطيرا من قبل القوى العدوانية الخارجية ولذلك فان توطيد استقلال وأمن إيران ، هو أمر ذو أهمية خطيرة بالنسبة إلى حماية سلام المناطق المحيطة بالمحيط الهندى ، ومقاومة تنازع القوتين الأعظم عليها » . ذلك عامل رئيسى وراء الاهتمام الصينى بايران ، كونها منصة على المحيط الهندى بالغة الأهمية ، وجسرا بريا بين آسيا وأوربا .

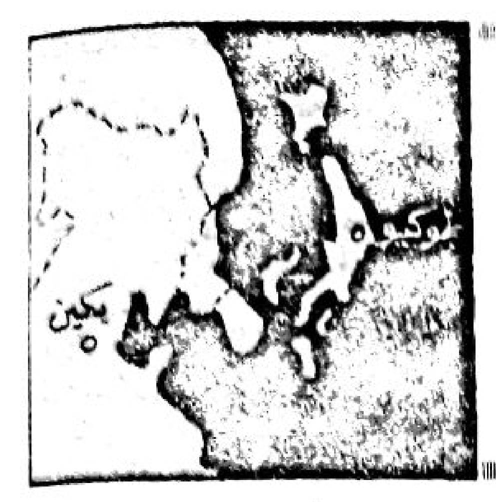
وتعد إيران فى الواقع أول دولة من دول الشرق الأدنى ، يقوم الرئيسى الصينى بزيارتها ، بل إنها أول دولة رأسمالية فى العالم يقوم بزيارتها . وقد استهدفت الزيارة بالطبع ، توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، مع بذل الجهود من أجل تطوير تعاون ثقافى واقتصادى فى طوار التكوين . وقد أشار عديد من المراقبين ، إلى ان الآفاق الايجابية لتدعيم التعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين ، إنما تعد العنصر المباشر فى حصيلة زيارة الرئيس هواكوفينج لطهران .

أما على الصعيد الاقليمى ، فقد أشارت الدوائر المطلعة فى طهران ، إلى انه يبدو أن الشاه والرئيس الصينى ، قد أثارا مسألة باكستان من وجوه عدة ، بل واضافت هذه المصادر ، انه تقرر إتخاذ اجراءات مشتركة ، من شأنها مساندة باكستان إذا اقتضى الامر .

والملاحظ كذلك أن الرئيس الصينى ، تجنب فى إيران ، الادلاء بتصريحات مدوية تجاه السوفيت حرصا منه على عدم إحراج دبلوماسية طهران ، التى تتسم بالحذر تجاه جارها السوفيتى ذلك أن ايران تتمسك بسياستها المتوازنة تجاه الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين . وقد صرح شاه إيران مؤخرا بأن زيارة الزعيم الصينى لايران ، خاصة بالعلاقات الثنائية بين البلدين ، ولا تدخل فيها علاقات إيران بالاتحاد السوفيتى التى يعتبرها طبيعية . الا أن القادة الصينيين ينظرون بقلق فى الوقت الحاضر ، إلى النظام الايرانى بسبب الاضطرابات التى يلاحظون أنه يعانى منها فى الاونة الأخيرة ، والتى قد تطرح أى احتمال لحدوث « عدم توازن » لصالح الاتحاد السوفيتى فى السياسة الايرانية بصورة أو بأخرى

وثمة دلالة أخرى على الحذر الايرانى ، تتمثل فى الزيارة التى قامت بها الأميرة أشرف بهلوى شقيقة الشاه ، إلى الاتحاد السوفيتى فى نفس اليوم الذى غادر فيه الرئيس هواكوفنج إيران للاشتراك فى مؤتمر عالمى عن الرعاية الصحية . وليس من المستبعد أن تجرى الأميرة الايرانية مباحثات على مستو عال فى موسكو . وقد أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة فى طهران كذلك أن هواكوفنج اقترح على إيران ، إنشاء حلف عسكرى دفاعى للخليج ، تساندة الصين . الا أنه لم يعرف بعد من مختلف المصادر المصير الذى انتهى إليه مثل هذا الاقتراح . وقد انتهت زيارة الرئيس الصينى لايران بتوقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين .

وبعد ، فليس ثمة شك فى أن الرئيس هواكوفنج ، قد استطاع بزياراته الأخيرة أن يجعل من صين « ما بعد ماو » ، ذلك البلد البعيد الغامض ، كيانا قريبا محددا وملموسا ، وسيصبح مألوفا غدا لدى أوربا بأكملها والعالم عامة ولقد اعطت هذه الجولة دون شك أيضا ، دفعة جديدة للدبلوماسية الصينية ، التى نفضت عن نفسها إسار العزلة إلى غير رجعة . □



معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية

نبية الأصفهاني



تؤكد معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية التى تم توقيعها فى ١٢ أغسطس فى بكين ، ظاهرة تجلت هذا العام ، بصفة خاصة ، فى عالمنا المعاصر ، وهى : تغلب الواقعية القومية على الاعتبارات الأيديولوجية التى كانت تفرق فى الماضى بين أنظمة حكم متنافرة .

ولنذكر أولا أن هذا « الوفاق الجديد » الذى لاح فى الأفق الآسيوى بين دولتين تمثل كل منهما أحد التيارين الأيديولوجيين اللذين يقتسمان العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد أتى بعد مرور ما يقرب من خمسين عاما من الصراع المسلح ، وغير المسلح بينهما .

ومن جهة أخرى ، فان العالم قد اعتاد على تفسير الصراعات التى تثار بين دولتين غير أوربيتين ، بأنها تعكس تصدير الحرب الباردة التى كانت متفشية فى أوروبا فى الخمسينات وبداية الستينات الى القارات الأخرى ، مع الفارق فى التوقيت . فهل يمكن القول اليوم بأن المصالحة أو معاهدة السلام والصداقة المبرمة بين أكبر دولة شيوعية ، وأكبر دولة رأسمالية فى آسيا ، ماهى سوى مظهر لتصدير الوفاق الذى شرعت فيه الدولتان العظميان منذ منتصف الستينات فى أوروبا الى القارات الأخرى ؟

من العسير الرد على هذا التساؤل ، فلهذه المعاهدة الصينية اليابانية أكثر من ملابسة وخصوصية . كل هذا بالرغم من وجود أكثر من ترابط بينهما وبين الوفاق الجارى بين قطبى العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى .

فقد بدأ التقارب بين الصين واليابان منذ نهاية حرب فيتنام ، وهو تقارب لم يخل من التنافس . فطوال الحرب كانت اليابان قد عكفت على تنمية مبادلاتها مع الدول المناهضة للشيوعية فى آسيا ، إلى أنها قد برزت بنهاية الحرب فى منطقة جنوبى شرقى آسيا ، فى شكل الدولة الآسيوية التى يمكن أن تحل مكان الولايات المتحدة ، للحفاظ على مصالح الغرب ، وذلك وفقا لنظرية الأمن التى وضعها الرئيس السابق ريتشارد نيكسون . أما الصين فانها منذ زيارة نيكسون لبكين فى ١٩٧٢ قررت فتح أسواقها للغرب ، كخطوة أولى للدخول الى المسرح الدولى وقد كللت هذه السياسة بالنجاح ، إذ تم بها إزاحة الصين الوطنية من ساحة الأمم المتحدة ، وتبوأت مقعدها داخل مجلس الأمن .

ويمكن تحديد عام ١٩٧٢ على انه سنة التقارب الصينى اليابانى ، إذ شهد أولا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكذا الصياغة الأولى للمعاهدة الصينية اليابانية ، التى اقترحتها الصين ، ولكن توقيعها مع ذلك لم يأت إلا بعد ست سنوات . أما سبب هذا التأخير ، فيرجع الى عدم موافقة اليابان على الفقرة التى نصت عليها هذه الصياغة الأولى ، وهى خاصة بالتزام الجانبين بالوقوف فى وجه الدولة التى تحاول أن تفرض نفوذها على المنطقة . وكان الاتحاد السوفيتى هو الدولة المقصودة بهذه الفقرة . فاذا وافقت اليابان عليها ، كان هذا يعنى ربطها بالخط السياسى الخارجى الصينى ، ومن جهة أخرى ، كان هناك تقارب آخر يجرى بين طوكيو والاتحاد السوفيتى . والمعروف أن هذا التقارب كان قائما على أساس تسوية الخلاف بين اليابان والاتحاد السوفيتى حول جزر كوريل . لهذه الأسباب جميعها ، اشترطت اليابان موافقتها على الفقرة المذكورة ، بأن تنص المعاهدة أيضا على أن هذه الفقرة لا تعنى الاتحاد السوفيتى أو أية دولة معينة . وهو ما رفضته بيكين مدة ٣ سنوات إلى أن توقفت المباحثات بين البلدين فى ١٩٧٥ ، عندما اعترض الاتحاد السوفيتى لدى اليابان على الفقرة موضع الخلاف .

وكانت حجة اليابان فى ذلك ، ان سياستها الخارجية قائمة أولا قبل كل شىء ، على الصداقة مع جميع الدول ، وبالتالى فان مثل هذه المعاهدة فى صياغتها الصينية ، كفيلة بأن تثير معارضة شديدة داخل اليابان .

ولكن يبدو أن عناصر جديدة طرأت على المناخ السياسى اليابانى :

أولا : إن رجال الأعمال اليابانيين ، يتطلعون الى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين . ولم يكفوا عن بذل الضغوط على الرئيس تاكيو فوكودا ، لكى يدعم علاقات بلاده بالصين . وينبع هذا التحرك ، من أن الصين قد لجأت الى فرنسا وبريطانيا لتنمية مواردها من الطاقة ، مما أثار رجال الصناعة اليابانيين ، الذين أصبحوا يرددون بأنهم أولى بهذه المشاركة ، ويلوحون بالمبدأ المعروف : آسيا للآسيويين . والمعروف أن اليابان ، تعد إحدى الدول الصناعية التى تستورد كميات هائلة من البترول . لهذا فانه فى ١٥ فبراير ١٩٧٨ تم توقيع اتفاقية تجارية طويلة الأجل مع الصين الشعبية ، تنص على تعهد الطرفين بزيادة حجم المبادلات بينهما ، لتصل هذه الأخيرة الى ١٠ مليارات من الدولارات خلال الثمانى سنوات المقبلة . وتنص أيضا الاتفاقية ، على أن اليابان ستصدر للصين ما قيمته ١٠ مليارات من الدولارات من المنتجات الصناعية ، وخاصة المصانع البترو ــ كيماوية وتجهيزات الموانىء ومواد النقل والصلب ، الذى يمثل مع المنتجات الحديدية ٥٤ ٪ من مجموع الواردات الصينية خلال العام الماضى ، والتى ستبلغ بمقتضى الاتفاقية الجديدة ٤,٨ ملايين دولار لعام ١٩٧٨ . أما الجانب الصينى ، فانه سيصدر للآخر البترول والفحم بما قيمته ٥,١ ملايين طن من الفحم خلال الفترة (١٩٧٧ ــ ١٩٨٢) ليصل بعد ذلك فى ١٩٨٥ الى ٤ ملايين طن .

ثانيا : إن اليابان على أبواب انتخابات ستجرى فى ديسمبر ١٩٧٨ . والمعروف أن المنافس الأول للرئيس فوكودا ، وهو ماسايوشى أوهيرا الأمين العام للحزب الليبرالى الديموقراطى ، يحبذ إبرام المعاهدة اليابانية الصينية ، التى أصبحت بذلك عنصرا للمزايدة فى حملة الانتخابات .

هذه العوامل الجديدة حثت المسئولين اليابانيين على التحرك فى اتجاه بيكين . وفى نهاية يوليو ، كان وزير الخارجية اليابانى سوناو سونودا ، قد طار الى بيكين للمشاركة فى صياغة مشروع جديد للمعاهدة . وقد أسفرت هذه الجهود فى النهاية ، عن توقيع معاهدة السلام والصداقة اليابانية الصينية فى ١٢ أغسطس ١٩٧٨ .

وقد تلقت الصحافة العالمية نبأ توقيع المعاهدة باهتمام كبير . وبطبيعة الحال ، فان وكالة تاس وصفت المعاهدة بأنها تهدد الاستقرار فى آسيا ، ولوحت أن الاتحاد السوفيتى لن يقف ساكنا إزاء التحركات الصينية التى تستهدف الهيمنة وإعادة رسم خريطة المنطقة ، على نحو يتيح للصين فرض نفوذها . ويأتى هذا الهجوم بعد فشل المحادثات اليابانية السوفيتية حول جزر كوريل ، بعد رفض السوفيت إعادة أربع من هذه الجزر لليابان ، بحجة مبدأ عدم المساس بالحدود .

ويبدو أن القادة فى موسكو ، يخشون أن يشكل مثل هذا الأمر ، سابقة قد تؤدى الى مطالبة مشابهة من قبل رومانيا والصين الشعبية أيضا .

كذلك هاجمت الصين الوطنية (تايوان) المعاهدة ، وأكدت بأنها لن تضر فقط بالصداقة التى تربط تايوان بشعب اليابان ، بل ستكون أيضا مصدرا لاضطرابات ستجرى فى المنطقة . وأخيرا فان فيتنام الشمالية لأسباب مختلفة ، أبدت أيضا استياءها من توقيع هذه المعاهدة التى يراها تخدم « المطامع التوسعية » الصينية ، التى تستهدف غزو الجنوب الشرقى الآسيوى ، كخطوة أولى لتأكيد هيمنة الصين على العالم . وتفيد إذاعة هانوى ، بأن الصينيين يحاولون بشتى الوسائل ، الاستعانة بالقوة الاقتصادية اليابانية ، لتحقيق مآربهم فى منطقة الشمال الشرقى الآسيوى .

أما الصحافة اليابانية ، فقد راعت التأكيد بأن المعاهدة الموقعة ليست معادية للاتحاد السوفيتى ، وإنه على الحكومة الآن ، أن تبذل الجهود لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى الذى لا يمكن أن ينكر إنه أحد جيران اليابان الأقوياء . وأخيرا فان الحكومة الأمريكية لم تخف ارتياحها لتوقيع المعاهدة التى تراها خطوة إيجابية لاقرار السلام والاستقرار فى المنطقة .

وقد أكد متحدث رسمي من واشنطن ، بأن الفقرة الخاصة « بمناهضة هيمنة النفوذ » لا تختص بها المعاهدة ، بل إنها وردت أيضا ضمن البيان الذى صدر فى شنغهاى ، على اثر الزيارة التى قام بها الرئيس نيكسون للصين فى ١٩٧٢ .

بقى أهم شىء لم يرد ضمن المعاهدة اليابانية الصينية ، وهو مصير معاهدة الصداقة الصينية السوفيتية التى وقعت فى ١٩٥٠ ، والتى نصت ضمن أهدافها على « منع أى عدوان جديد أو انتهاك السلام ، يمكن أن تقوم به اليابان أو أية دولة أخرى متحالفة معها » . والمقصود هنا بالطبع ، الولايات المتحدة التى اتهمت بأنها تستعين بطوكيو لمعاداة الصين . إن هذه المعاهدة ستنتهى أحكامها فى ابريل ١٩٨٠ » . وقد صرح وزير الخارجية اليابانى ، بأنه كان لديه الانطباع من خلال المحادثات التى أجراها مع المسئولين الصينيين ، بأن الحكومة الصينية سوف تتخذ كافة الاجراءات لانهاء المعاهدة الصينية السوفيتية .

معاهدة السلام والصداقة الصينيه ـ اليابانية الموقعة فى بيكين فى ١٢ أغسطس ١٩٧٨

ان اليابان وجمهورية الصين الشعبية تذكيرا منهما وبارتياح ، بأنه منذ اعلان حكومة لليبان وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، لليابان المشترك فى بيكين وبتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٧٢ ، فان علاقات الصداقة بين الحكومتين ، وبين شعبى الدولتين ، قد عرفت تنمية هائلة على اسس جديدة

وتأكيدا منهما بأن البيان المذكور يشكل اساسا لعلاقات السلام والصداقة بين الدولتين ، وبأن المبادىء التى نص عليها يجب أن تحترم احتراما خالصا ،

وتأكيدا منهما بأن المبادىء التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، يجب أن تحترم احتراما كاملا ، ورغبة منهما فى الاسهام فى اقرار السلام والاستقرار فى أسيا وفى العالم ، وبهدف تنمية علاقات السلام والصداقة بين الدولتين ،

قد قررتا ابرام معاهدة سلام وصداقة ولهذا الغرض قد منحتا كافة السلطات لوزير الشئون الخارجية لليابان السيد سوانو سونودا ، ولوزير الشئون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية السيد هانج هوا ، اللذين ، بعد أن تبادلا أوراق اعتمادهما ، وفقا للمراسيم المتبعة ، قد اتفقا على ما يلى :

المادة الأولى :

١ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان ، على تنمية علاقات سلام دائم وصداقة بين الدولتين ، قائمة على مبادىء الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما ، وعدم الاعتداء المتبادل ، ورفض كل منهما التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر ، والمساواة المتبادلة والتعايش السلمى .

٢ ـ يؤكد الطرفان بأنه ، وفقا لهذه المبادىء وتلك التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، بانهما قد تعهدا فى علاقاتهما المتبادلة ، بالعمل على تسوية أى خلاف يثار بينهما بالطرق السلمية ويتفادى اللجوء أو التهديد باللجوء الى القوة .

المادة الثانية :

يعلن الطرفان المتعاقدان بأن أيا منهما لن يحاول أن يفرض هيمنة نفوذه على المنطقة الشرقية من الباسفيكى ، أو على أية منطقة أخرى ، وأن كلا منهما سيقف فى وجه المحاولات التى ستبذلها دولة أو مجموعة من الدول لفرض مثل هذا النفوذ .

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان المتعاقدان ، بالعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدولتين ، وعلى تسهيل الاتصالات بين الشعبين ، من منطلق روح حسن الجوار والصداقة ، وذلك وفقا لمبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة ، وكذا الرفض فى التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر .

المادة الرابعة :

ان هذه المعاهدة ، لن تؤثر بشىء على المواقف المتخذة من كل من الطرفين المتعاقدين فى علاقات كل منهما بدول أخرى .

المادة الخامسة :

١ ـ ان هذه المعاهدة سيتم التصديق عليها ، وستصبح سارية الأحكام فى تاريخ تبادل ادوات التصديق الذى سيجرى فى طوكيو . وستبقى هذه المعاهدة سارية الأحكام لمدة عشر سنوات ، وسيتحدد الأخذ بها مالم يعلن عن الغائها وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة .

٢ ـ يحق لأى من الطرفين المتعاقدين ، الغاء هذه المعاهدة قبل انتهاء المرحلة المبدئية التى تمتد على مدى عشر سنوات ، أو فى أى وقت بعد ذلك ، بعد اعلان الطرف الآخر كتابة ، وقبل تاريخ الالغاء بعام .



ناميبيا ...
وقضية الاستقلال الصعب

ابراهيم نصرالدين



القول ان قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٧ يوليو الماضى ، والخاص بتسوية مسألة ناميبيا يشكل ذروة حلول التسوية التى تتبناها الدول الغربية الخمس المسماة بمجموعة الاتصال (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - المانيا الغربية - كندا) . وفى الوقت نفسه ، يمثل القرار محورا وسطا بين محورين متناقضين ، اولهما تنامى حركة الكفاح المسلح ، فى ناميبيا بقيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا المعروفة باسم « سوابو » . وثانيهما محاولات حكومة جنوب افريقيا تسوية القضية من جانب واحد ، اى دون مشاركة « سوابو » .. ومن الاهمية التعرف على هذه المحاور الثلاثة التى تقف مسألة ناميبيا على مفترقها .

المحور الأول : تنامى حركة الكفاح المسلح فى ناميبيا

باستقلال المستعمرات البرتغالية فى الجنوب الافريقى ، تزايدت قناعة « سوابو » بالكفاح المسلح ، اسلوبا وحيدا للتحرير ، وبدأت فى تشديد وتصعيد عملياتها العسكرية فى ناميبيا ، استنادا الى اعتراف الجماعة الدولية بها ، باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الناميبى ، واستنادا ايضا الى جماهير الشعب الناميبى المؤيدة لها . وهى فى عملياتها العسكرية ، تنطلق من استراتيجيتها التى حددتها لنفسها ، والتى تقوم على أساس ايجاد مناطق عمليات لها فى ناميبيا وليس مناطق محررة إذ مادام ان طبيعة ناميبيا صحراوية فضلا عن قوة جنوب افريقيا العسكرية ، فان إقامة مناطق محررة يشكل من وجهة نظر سوابو ، انتحارا قوميا . ولذلك فهى تركز فى استراتيجيتها العسكرية على ارهاق العدو واقلاقه . واستطاعت بذلك ان تمد مناطق عملياتها فى كل مقاطعات الشمال وبعض مناطق الجنوب . ولم تقف التطورات بالنسبة لسوابو عند هذا الحد ، بل ان التنظيم العسكرى لسوابو ، قد دفع دفعا وتحت تأثير الداخل ، وبخاصة عصبة شباب سوابو ، الى الغاء برنامج سوابو الأول الصادر فى عام ١٩٧٠ واعتناق برنامج سياسى جديد فى عام ١٩٧٦ يستند بالأساس الى الاشتراكية العلمية كايديولوجية للتحرير وبناء المجتمع الجديد الذى تقوم فيه « الطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون الثوريون بحماية الاستقلال الوطنى ، واقامة مجتمع لا طبقى تنتهى فيه كل مظاهر الاستغلال » .

المحور الثانى : المحادثات الدستورية الداخلية :

ازاء التطورات السابقة ، بدأت حكومة جنوب افريقيا تحس بالخطر يتهددها ، فسعت من جانبها الى محاولة ايجاد حل للمسألة الناميبية ، يستهدف بالاساس حماية مصالحها وأمنها ، ويتجاهل فى نفس الوقت مصالح الجماهير الناميبية المكافحة . فدعت الى عقد مؤتمر تيرنهال الدستورى الذى افتتح أعماله فى اول سبتمبر ١٩٧٥ ، وانهى جلساته فى ١٩ مارس ١٩٧٧ . ولعله من الضرورى ان نلقى بعض الضوء على تشكيل المؤتمر وما صدر عنه من قرارات ، باعتبار ان ذلك يشكل اساس خطة جنوب افريقيا لحل المسألة الناميبية ..

اولا : فيما يتعلق بتشكيل المؤتمر فقد تشكلت وفود المؤتمر من ممثلين قبليين عن الجماعات الافريقية الثمانية فى ناميبيا ، وممثلين عن البيض ، وآخرين عن الملونين والمخلطين ، وبلغ عدد الممثلين الاجمالى ١٥٦ عضوا . ويلاحظ انه استبعد من التمثيل فى المؤتمر ، اعضاء الجمعية التشريعية البيضاء للاقليم ، فضلا عن ممثلى الاحزاب الافريقية ، وبخاصة سوابو التى يعترف بها المجتمع الدولى ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الناميبى . ويلاحظ عدم وجود علاقة بين حجم الوفد فى المؤتمر ، وعدد سكان الجماعة القبلية التى يمثلها الوفد . فقبائل اوفامبو البالغ عددها ٣٩٦ الف نسمة ، مثلث بـ ١٥ عضوا ، بينما قبائل هيريرو البالغ عددها

٩٣ الف نسمة ، ممثلة بـ ١٤ عضوا ، وقبيلة بوشمن البالغ عددها ٢٦ الف نسمة ، ممثلة بعضوين في حين ان قبيلة تسوانا البالغ عددهـا خمسة الاف نسمة ، ممثلة بخمسة اعضاء .

ومادام ان التمثيل في المؤتمر ، اقتصر على زعماء القبائل الذين يعملون في اطار نظام الابارتهيد ، فقد كان من الطبيعي ان يقبلوا مبادىء الابارتهيد ، والا يفكروا في وضع دستور يحطم هذا النظام ، وبالتالى مراكزهم ونفوذهم السياسي على النحو الذى سنراه فيما بعد .

وفيما يتعلق بنظام التصويت في المؤتمر ، فقد وافق المؤتمر في بداية جلساته ، على ان تكون القرارات بالاجماع . وهذا يعني اعطاء حق الفيتو على القرارات لكل وفد قبلي على حدة ، وبصفة خاصة وفد المستوطنين البيض .

ثانيا : وفيما يتعلق بقرارات المؤتمر فقد اصدر في سبتمبر ١٩٧٥ « اعلان النوايا » وقد وافقت اللجنة الدستورية للمؤتمر على هذا الاعلان في ١٨ اغسطس ١٩٧٦ ، واصدرته في بيان عنها ، وتضمن البيان : انشاء حكومة انتقالية تضطلع مهام السلطات الاقليمية القائمة ، ريثما يتم انشاء المؤسسات الدستورية وحل المشكلات القائمة مع جنوب افريقيا ، خاصة فيما يتعلق بخليج والفس ، وايضا فيما يتعلق بمسائل الامن ، وريثما يتم انشاء حكومة دائمة وفق الدستور الذى يتم الانتهاء من اعداده خلال الفترة الانتقالية . وقد حدد البيان تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ موعدا لاستقلال الاقليم ، غير انه لم يشر الى اجراء اية انتخابات في هذا الصدد .

هذا وقد قدم المؤتمر في نهاية اعماله في مارس ١٩٧٧ « ملتمسا » الى حكومة جنوب افريقيا ، يطلب منها تشكيل حكومة انتقالية للاقليم ، والتصديق على الدستور المؤقت الذى سيصبح الدستور الدائم لناميبيا المستقلة بعد اجراء تعديلات طفيفة عليه .

ثالثا : ويلاحظ على مشروع الدستور المؤقت ما يلي :

١ - انه يقضي بان تصبح ناميبيا دولة كونفدرالية ، تتكون من مجموع الاوطان المحلية (البانتوستانات) المتمتعة بالحكم الذاتي ، استنادا الى احدى عشرة مجموعة عرقية ، قام نظام جنوب افريقيا العنصري بتقسيم الاقليم اليها ، حيث يعطي للبيض الذين لا تتجاوز نسبتهم العددية ١٠٪ من سكان الاقليم ، نحو ٧٠٪ من مساحة الاقليم .

٢ - ان المادة الثانية من الباب الاول من مشروع الدستور تنص على ما يلي :

« ستصبح ناميبيا دولة جمهورية ديمقراطية تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية ، وتحمي الاراضي والممتلكات .

ويشكل القانون الهولندى الرومانى مع القانون القبلى المطبقان حاليا في الاقليم ، القانون العام الحاكم » .

ويلاحظ على هذا النص ، انه يقيد حرية دولة ناميبيا المستقلة في اختيار سياستها الاقتصادية من جانب ، كما انه يقيد حريتها في تطوير قوانينها على نحو يخدم مصالح الشعب الناميبي من جانب آخر ، مادام ان الهدف الاساسي من النص السابق ، هو حماية مصالح الاقلية البيضاء في الاقليم ، وبخاصة اراضيهم ومزارعهم ومناجمهم . هذا فضلا عن ان القانون الهولندى الرومانى على النحو الذى آل ! اليه تطبيقه في جنوب افريقيا ، قد انتهى الى تكريس فلسفة الابارتهيد التى تنادى بعدم المساواة بين الاجناس ، ومن ثم ضرورة الفصل بينها اجتماعيا وجغرافيا على اساس من لون البشرة .

رابعا : وفيما يتعلق بهيكل الحكومة المؤقتة فيكفي القول ان الرئيس يعينه رئيس دولة جنوب افريقيا ، بعد مشاورات مع مجلس وزراء ناميبيا . ويمارس سلطاته وفق نصائحهما ، وبناء على اذن منهما . وبالتالى فهو لا يعدو ان يكون ممثلا لمصالح جنوب افريقيا في ناميبيا .

وهكذا يتضح ان ما جرى في مؤتمر تيرنهال الدستورى ، لا يعدو الا ان يكون محاولة من جانب جنوب افريقيا لتقنين وتكريس سياسة الوضع الراهن التى تتبعها في الاقليم منذ عام ١٩١٥ ، والتى تقوم على اساس توسعي وعنصري .

المحور الثالث : المحادثات الدبلوماسية الغربية :

ازاء الموقف الواضح الثابت والصلب لسوابو في ضرورة تحقيق استقلال فعلى حقيقي للاقليم ، وازاء تعنت حكومة جنوب افريقيا واصرارها على الاستمرار في سياستها التوسعية والعنصرية في الاقليم ، كما اتضح من نتائج مؤتمر تيرنهال الدستورى .. ازاء ذلك ، بدات الدول الغربية الكبرى تحس بالخطر يتهدد مصالحها ، على نحو دفعها الى محاولة ايجاد حل وسط للمسألة الناميبية تقبله كافة الأطراف المعنية . وقد مرت هذه المحاولة بمراحل ثلاث على النحو التالى :

المرحلة الاولى : محاولة التعرف على وجهات نظر كل من سوابو وجنوب افريقيا

عقب انتهاء اعمال مؤتمر تيرنهال ، وما اعقبه من معارضة من جانب المجتمع الدولى والدول الافريقية للنتائج التى اسفر عنها ، قامت الدول الغربية الخمس

اعضاء مجلس الأمن آنذاك ، وهي : بريطانيا ، فرنسا ، المانيا الغربية ، الولايات المتحدة ، كندا ، بابلاغ حكومة جنوب افريقيا فى ابريل ١٩٧٧ بأن مقترحات مؤتمر تيرنهال لا تصلح اساسا للتسوية السلمية للمشكلة ، واقترح سفراء الدول الخمس لدى بريتوريا ، ضرورة اجراء محادثات للبحث عن حل يتمشى مع قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (يناير ١٩٧٦) والذى يطالب بضرورة الافراج عن كل المعتقلين السياسيين الناميبيين ، وانهاء كافة القوانين والممارسات العنصرية والسياسات القمعية فى الاقليم ، وضرورة عودة كل اللاجئين الناميبيين من المنفى ، على ان تقوم جنوب افريقيا بسحب ادارتها غير الشرعية من ناميبيا ، واجراء انتخابات حرة فى الاقليم تحت اشراف وادارة الامم المتحدة تمهيدا لتحقيق الاستقلال للاقليم .

اى ان الجولة الاولى من المحادثات تركزت حول ايجاد حل يتمشى وقرار مجلس الامن السابق الاشارة اليه . وقد شكلت الدول الغربية الخمس ، ما يسمى بمجموعة الاتصال الغربية لتتولى جس نبض الطرفين فى هذا الصدد . وقامت مجموعة الاتصال باجراء محادثات مع حكومة جنوب افريقيا (اواخر ابريل ١٩٧٧) ومع الوفود المشتركة فى مؤتمر تيرنهال والزعامات السياسية والدينية ورجال الاعمال فى ناميبيا (فى مايو ١٩٧٧) ثم مع سوابو (فى اواخر سبتمبر ١٩٧٧) ويمكن ايجاز النتائج التى تم التوصل اليها فى هذه المرحلة فيما يلى :

اولا — فيما يتعلق باجراء الانتخابات : وافقت جنوب افريقيا على اجراء الانتخاب العام الذى تشترك فيه كل الجماعات السياسية فى الاقليم ، بما فيها سوابو ، والذى يهدف الى انشاء جمعية تأسيسية تتولى صياغة مسودة دستور ناميبيا المستقلة ، واعلنت حكومة جنوب افريقيا فى يونيو ١٩٧٧ انه فيما يتعلق بادارة الاقليم فى الفترة الانتقالية ، فانها ستعين من جانبها حاكما اداريا يتولى حكم الاقليم حتى الاستقلال ، واعلن ان الامين العام للامم المتحدة سيعين ممثلا خاصا له فى الاقليم ، اثناء الفترة الانتقالية ، وان كانت مسئوليات كلا الممثلين وعلاقاتهما ببعضهما بعضا لم توضح . وفيما يتعلق بسوابو ، فانها اعلنت موافقتها على مبدأ اجراء انتخابات حرة فى الاقليم ، لكنها اصرت على ضرورة ان تجرى هذه الانتخابات تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة تمشيا مع العديد من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة فى هذا الصدد . وقد اعربت سوابو عن شكوكها فيما يتعلق بقيام حكومة جنوب افريقيا بتعيين حاكم ادارى لها فى الاقليم فى اول سبتمبر ١٩٧٧ ليتولى كافة السلطات التنفيذية والتشريعية فيه ، على اعتبار ان ذلك من شأنه ان يضفى الشرعية على وجود جنوب افريقيا فى الاقليم

ثانيا : فيما يتعلق بعودة اللاجئين من المنفى والافراج عن المعتقلين السياسيين : اعلنت جنوب افريقيا انها توافق من حيث المبدا على عودة اللاجئين فى المنفى ، إلا انها ادعت انه لا يوجد لديها سجناء سياسيين ناميبيين فى معتقلاتها ، ثم عادت ووافقت على الافراج عنهم ، مقابل قيام سوابو بالافراج عن المنشقين عن صفوفها فى سجون زامبيا وتنزانيا وانجولا . أما سوابو فقد اصرت على ان موضوع عودة المنفيين والافراج عن السجناء السياسيين ، امر ليس موضع مناقشة ، وطالبت بضرورة ان يكون هناك وقت كاف امام اللاجئين والمعتقلين المفرج عنهم وحتى يمكنهم تنظيم انفسهم قبل الانتخاب .

ثالثا : فيما يتعلق بانسحاب قوات جنوب افريقيا من الاقليم : أصرت جنوب افريقيا على بقاء قواتها فى الاقليم حتى اجراء الانتخابات ، فى حين اصرت سوابو على ضرورة الجلاء التام لقوات جنوب افريقيا من ناميبيا قبل الانتخاب ، على ان تحل محلها قوات الامم المتحدة لحفظ الأمن والنظام أثناء الانتخاب . واعتبرت سوابو أن الشعب الناميبى لن تكون لديه الحرية فى تقرير مصيره ما بقيت قوات جنوب افريقيا فى الاقليم .

رابعا : فيما يتعلق بخليج والفس : وهذه النقطة تثير اكبر قدر من الخلاف بين جنوب افريقيا وسوابو . ذلك أن هذا الخليج والمنطقة المحيطة به ، والتى تبلغ مساحتها نحو ٤٣٤ ميلا مربعا ، قد خضع للاحتلال البريطانى عام ١٨٧٨ ثم قامت بريطانيا ، بعد احتلالها للكيب ، بنقل ملكية منطقة والفس الى حكومة الكيب فى عام ١٨٨٤ ، ونقلت الاخيرة الملكية الى اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩٠٩ . وعقب انتزاع اقليم ناميبيا من الالمان فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥ من جانب قوات جنوب افريقيا ، تم وضع الاقليم تحت الانتداب ، واصبحت منطقة خليج والفس تدار إداريا مع الاقليم ، وان كانت تخضع لسيادة جنوب افريقيا . وتصر حكومة جنوب افريقيا على أن منطقة خليج والفس جزء لا يتجزء من أراضيها ، نظرا لأهمية هذه المنطقة ، فالخليج يشكل المرفأ الطبيعى الوحيد العميق فى ناميبيا ، وهو الميناء الوحيد الذى يربط مدينة الكيب فى جنوب افريقيا بلوبيتو فى انجولا وهو أيضا مركز صناعة الأسماك فى ناميبيا حيث ينتج منه نحو ٢٦٪ من الانتاج السمكى للقارة الافريقية وهو كذلك المركز الرئيسى لخطوط السكك الحديدية فى ناميبيا حيث يتصل بكل مناطق التعدين داخل الاقليم وعن طريقه يتم تصدير كافة الموارد المعدنية . وتشير مصادر الامم المتحدة الى

ان منطقة الخليج غنية بالبترول والغاز الطبيعي وان كانت الشركات المستقلة الامريكية والبريطانية والجنوب افريقية تنكر ذلك وتقوم باستغلال هذه الموارد في سرية . وفضلا عن ذلك فان لجنوب افريقيا قاعدة بحرية ضخمة في الخليج . وبالتالي فان سيطرتها على هذه المنطقة ، يجعل ناميبيا معتمدة تماما على جنوب افريقيا ولذا نجد سوابو تصر على ان منطقة خليج والفس هي جزء لا يتجزأ من ناميبيا . وترفض اي نقاش حول هذا الامر ، في حين تهدد جنوب افريقيا بقطع المحادثات مع مجموعة الاتصال الغربية ، إذا نازع مجلس الامن في ملكيتها لخليج والفس .

... هذه هي المواقف المبدئية لكلا الطرفين ، سوابو وجنوب افريقيا . ويتضح منها انها تمثل الحد الاقصى الذى يسعى كل من الطرفين الى تحقيقه . وبينما اتجهت مجموعة الاتصال الغربية الى صياغة مشروع لتقريب وجهات نظر الطرفين وصولا الى حل وسط ، فان جنوب افريقيا عمدت الى اتخاذ عديد من الاجراءات لتدعيم مركزها التفاوضي ، ومنها : تعيين حاكم إدارى للاقليم يتولى كافة السلطات التنفيذية والتشريعية فيه في اول سبتمبر ١٩٧٧ ، ثم إصدارها إعلانا بانتزاع خليج والفس من ناميبيا ووضعه تحت إدارة مقاطعة الكيب في ٣١ اغسطس ١٩٧٧ ، وقامت بالاضافة الى ذلك ، بتدعيم بناء البانتوستانات في الاقليم ، فاجرت انتخابات في ريهوبوث جيبيت ، وتبع ذلك إعلانها بأن السلطة التمثيلية في دامارا سيتم تعيينها كلية من جانب وفد دامارا في مؤتمر تيرنهال . وفضلا عما تقدم ، بدأت جنوب أفريقيا في توسيع برنامج تدريبها العسكرى ليشمل كل المجموعات العرقية الاحدى عشرة في الاقليم ، مستهدفة بذلك تكوين جيوش منفصلة لكل منها ، مثلما حدث في أوفامبولاند وكافانجولاند وقد رفضت اللجنة المركزية لسوابو في اجتماعها السنوى المنعقد في لوبانجو بجنوب انجولا في الفترة من ٢١ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٧٧ هذه الاجراءات ، وانتهى بيانها الى تأكيد ان استمرار وتكثيف الكفاح المسلح ، هو الوسيلة الاكثر فعالية ، لاجبار جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وبذا تنتهى هذه المرحلة بعد ان اتضحت المواقف المبدئية لكلا الطرفين .

المرحلة الثانية : المقترحات الغربية وموقف الطرفين منها :

في ٢ فبراير ١٩٧٨ قام السفراء ممثلو الدول الغربية الخمس في مجلس الامن ، بتقديم مقترحاتهم النهائية لتسوية المسألة الناميبية الى حكومة جنوب افريقيا وسوابو ، والى دول المواجهة الافريقية الخمس . وهذه المقترحات شكلت الاساس الذى دارت حوله محادثات نيويورك في ٩ فبراير من نفس العام . ويمكن إجمال اهم بنود الخطة الغربية فيما يلي :

١ ـ تخفيض قوات جنوب افريقيا في الاقليم من ١٢ الف جندى الى الف ونصف فقط في خلال ثلاثة شهور ، على ان تتمركز القوات المتبقية في قاعدة او قاعدتين في شمال الاقليم خلال الحملة الانتخابية . كما تقوم سوابو في نفس الوقت ، بوقف عملياتها الفدائية وجمع قواتها في عدد من المعسكرات في الشمال ، على أن تقوم قوات الأمم المتحدة بالاشراف على قوات سوابو وقوات جنوب افريقيا في قواعدها العسكرية ، كما تتولى ايضا مهمة منع عمليات التسلل من الدول المجاورة (زامبيا ـ انجولا)

٢ ـ تبدأ بعد ذلك مرحلة تصفية الاستعمار بتعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ، وتشكيل لجنة طوارىء خاصة بالأمم المتحدة ، ويبدأ انسحاب القوات ، ووضع المتبقى منها في معسكراتها عقب وقف إطلاق النار في حرب العصابات . وبعد ١٣ اسبوعا يفتتح ممثل الامم المتحدة الحملة الانتخابية التى تستمر أربعة شهور .

٣ ـ هدف الانتخابات هو تشكيل جمعية تأسيسية تحت إشراف الامم المتحدة ، تمهيدا لتحقيق استقلال الاقليم في اواخر ديسمبر ١٩٧٨ .

٤ ـ الافراج عن المعتقلين السياسيين في جنوب أفريقيا والمنشقين على سوابو في الخارج ، حتى يمكنهم المشاركة في الحملة الانتخابية إذا رغبوا في العودة .

هذه هي أهم أسس الخطة الانتخابية والتى دارت حولها محادثات نيويورك في ١١ فبراير ١٩٧٨ حيث التقى سفراء الدول الخمس ، في مقر البعثة الدبلوماسية الامريكية ، مع ممثلي جنوب افريقيا وسوابو ، كل على انفراد ، للتفاوض بشأن هذه المقترحات الغربية . غير انه سرعان ما اعلن عن انسحاب وزير خارجية جنوب افريقيا المستر بوتا في اليوم التالي للمباحثات على المستوى الوزارى . واعلن المستر بوتا أن « هناك أمورا في هذه المقترحات لن تكون مقبولة كلية نظرا لخطورتها . فهي تتضمن خطورة حقيقية على شعب الاقليم اذا ما سمح بأن يخضع لحكم منظمة إرهابية ماركسية تنكر عليه استقلاله .. وإنى لا اقول بانه لم يعد هناك أمل ، ولكن الموقف خطير للغاية » .

... على أية حال ، فانه يمكن إيجاز نقاط الخلاف والاتفاق بين سوابو وجنوب افريقيا بشأن المقترحات الغربية فيما يلي :

اولا : فيما يتعلق بانسحاب قوات جنوب افريقيا :
اعلنت سوابو عن ضرورة الانسحاب الكامل للقوات

جنوب افريقيا من ناميبيا ، ثم عادت وقبلت الخطة الغربية التى تقضى بابقاء ألف ونصف جندى من قوات جنوب افريقيا فى الاقليم أثناء الفترة الانتقالية وان كانت ، وعلى خلاف الخطة الغربية قد طالبت بتمركز هذه القوات فى قاعدة لها فى كاراسابورج بالجنوب على بعد خمسين ميلا من حدود جنوب أفريقيا ، كما طالبت بحل قوات البوليس القبلية ، وسحب قوات بوليس جنوب أفريقيا من الاقليم اثناء الفترة الانتقالية ، على ان تحل محلها قوات الأمم المتحدة . أما جنوب افريقيا ، فقد تمسكت ببقاء ثلاثة آلاف جندى لها فى الشمال فى جروتفونتين وأوشيفيللو ، كما تمسكت ببقاء قوات بوليسها أثناء الفترة الانتقالية ، بدعوى الحفاظ على الأمن والنظام .

ثانيا : فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة : وافق الطرفان من حيث المبدأ على وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى الاقليم ، لتأكيد نزاهة الانتخابات ، بل ان سوابو وافقت على أن يضع الأمين العام للأمم المتحدة القواعد التى تحكم دور الأمم المتحدة وممثلى جنوب أفريقيا فى الفترة السابقة على الانتخابات الا انها أصرت على ضرورة الغاء منصب الحاكم العام لجنوب افريقيا كما طالبت بان تكون قوات الأمم المتحدة حدود خمسة آلاف جندى بالاضافة الى مجموعة ادارية معاونة تتكون من ألف شخص . وبينما قبلت سوابو الدور الاشرافى والرقابى للأمم المتحدة على قواعدها فى الشمال ، فانها اصرت على عدم امتداد هذا الدور الى قواعدها فى أنجولا . أما جنوب أفريقيا ، فأبدت استعدادها لقبول قوة للأمم المتحدة ، قوامها الفا جندى فقط ، واصرت على أن يوضع نصف هذه القوة على الحدود الشمالية لناميبيا لتراقب نشاطات سوابو فى انجولا ، كما اعلنت أن الحاكم الادارى للاقليم سيظل رئيسا للادارة .

ثالثا : فيما يتعلق بالافراج عن المعتقلين السياسيين : رفضت سوابو الافراج عن « المنشقين » عليها باعتبارهم عملاء وخونة ، واصرت جنوب أفريقيا على الافراج عنهم ، أولا قبل ان تفرج هى عن المعتقلين السياسيين الناميبيين فى سجونها .

رابعا : فيما يتعلق بالانتخابات : أرادت جنوب أفريقيا عقد الانتخابات بسرعة ، ولكن الدول الغربية الخمس أعلنت انه يجب أن يمنح الممثل الخاص للأمم المتحدة مهلة يستطيع خلالها تهيئة الظروف لانتخابات نزيهة ، وهو ما وافقت عليه سوابو .

خامسا : فيما يتعلق بخليج والفس : ظل موقف الطرفين كما هو ؛ فسوابو تصر على أنه جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وجنوب افريقيا تهدد بافشال أية محادثات إذا تضمنت بحث مسألة خليج والفس . ولذا فان الخطة الغربية قد تجاهلت هذه المسألة ، وفضلت إرجاء بحثها لمفاوضات لاحقة تجرى بين حكومة ناميبيا المستقلة ، وحكومة جنوب افريقيا .

... ومما تقدم نلاحظ أن موقف كلا الطرفين لم يتغير إلا تغيرا طفيفا وفى المسائل الثانوية ، أما المسائل الجوهرية فمازالت نقاط الخلاف حولها قائمة . اكثر من ذلك ، فان جنوب افريقيا ذهبت الى ان الخطة الغربية رغم التنازلات العديدة التى قدمتها لجنوب افريقيا – تنحاز كثيرا الى جانب سوابو ، ومن ثم سحبت وزير خارجيتها من محادثات نيويورك فى ١٢ فبراير ١٩٧٨ وأعلن رئيس وزرائها بعد ذلك بثلاثة أيام ، أن حكومته مازالت ملتزمة بمنح الاستقلال لجنوب غرب افريقيا (ناميبيا) قبل نهاية هذا العام ، وأضاف أنه ليس هناك أدنى شك فى انه لا جنوب افريقيا ولا الأمم المتحدة ولا اية جهة اخرى لها الحق فى تحديد مستقبل شعب جنوب غرب أفريقيا ، لانه وحده يمتلك الحق فى تقرير « مستقبله » وعندما يقرر ذلك بأى شكل ، فاننا سنقبل حتى ولو كان ضد رغبتنا . واستطرد يقول : « ان شعب جنوب غرب افريقيا قد قرر أن يصبح مستقلا قبل نهاية هذا العام ، وسيعقد الانتخاب استنادا الى مبدأ صوت واحد للرجل الواحد ، وان جنوب افريقيا تؤدى التزامها كدولة قائمة بالانتداب . وانها قد تحملت كافة التزاماتها ، إلا ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت أن تسلم الاقليم لمنظمة شيوعية وهى سوابو .. إن الزعماء المنتخبين للبلاد وزعماءها الطبيعيين ، القبليين ، يعارضون سوابو ، ولذا فان جنوب افريقيا ليست مستعدة لتسليم الاقليم لمغامر شيوعى (يقصد سام نجوما زعيم سوابو) او لمنظمة شيوعية لم تتشكل فى الاقليم ، ولكنها ولدت ولادة غير شرعية .. »

وهكذا اتضحت تماما وبشكل سافر ، نوايا جنوب افريقيا فى الاستمرار فى تنفيذ مقررات مؤتمر تيرنهال القبلى ، واتضحت كذلك مغالطاتها المستمرة ، فهى ليست دولة قائمة بالانتداب منذ أن ألغت الجمعية العامة انتدابها على الاقليم عام ١٩٦٦ كما أن سوابو لم تنشأ خارج ناميبيا ، وإنما نشأت داخله منذ عام ١٩٥٩ ومازالت قواعدها وكوادرها السياسية فى الداخل .

وقد استمرت جنوب أفريقيا فى السير فى مخططها . ففى ١٩ فبراير ١٩٧٨ عاد الى وندهوك عاصمة ناميبيا ، الوفد المكون من زعماء ما يسمى « تحالف

تيرنهال الديمقراطى » بعد جولة سرية زار خلالها عددا من الدول الافريقية والأوروبية حيث اجرى محادثات بها ، تستهدف « الحصول على الاعتراف الدولى بالتحالف كحزب يشكل حكومة ناميبيا القادمة » .

وأعلن نائب رئيس التحالف المستر ديرك مودجى – زعيم الحزب الجمهورى للاقلية البيضاء فى الاقليم ، ان هذه المحادثات باتت ضرورية ، لان المبادرة الغربية لايجاد حل دولى مقبول لمشكلة الاقليم تتجه الى الفشل . وقد اصطحب مودجى فى رحلته كليمنز كابو زعيم قبائل هيريرو وزعيم التحالف – وهو الذى كان مرشحا لرئاسة دولة ناميبيا ، إلا ان قوات سوابو تمكنت من قتله قرب العاصمة وندهوك فى ابريل ١٩٧٨ – واصطحب ايضا كورنيلوس نيجوبا زعيم قبائل اوفامبو باستر ونائب رئيس التحالف ، وكذلك بيتر كالانجولا وزير العمل فى اوفامبو .

على اية حال ، فان مصرع الزعيم القبلى كليمنز كابو على يد قوات سوابو ، ادى الى تداعى الاحداث فى داخل الاقليم . فقد اعلن القاضى مارتينوس ستين الحاكم الادارى للاقليم ، فرض الاحكام العرفية فى البلاد ، خاصة مع تصاعد نشاط ثوار سوابو ، واشار الى ان هذا الاجراء امر ضرورى للحفاظ على الامن والنظام ، على نحو يكفل إمكانية تحقيق التسوية السلمية فى البلاد . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فقد طالب زعيم الهريرو الجديد كاميما ريروكو ، خلف كابو ، بضرورة تحويل تحالف تيرنهال الديمقراطى الى حزب سياسى حقيقى متحد ، يكون قادرا على تولى مسئوليات الحكم فى البلاد بعد الاستقلال . الا ان المستر ديرك مودجى مؤسس الحزب الجمهورى للاقلية البيضاء فى ناميبيا ، قاوم هذا التحرك وادعى ان هذه الخطوة من شأنها ان تفقد تحالف تيرنهال تأييد الاقلية البيضاء له . وبالاضافة الى ما تقدم ، فقد اتجه الحاكم الادارى للاقليم ، الى اعداد جداول الانتخابات وقيد الناخبين وفى نفس الوقت ، الذى قامت فيه كوادر سوابو بدعوة المواطنين فى الداخل الى مقاطعة هذه الاجراءات ، وفضلا عن ذلك ، اتجه الحاكم الادارى الى استبعاد مواطنى منطقة خليج والفس من جداول الانتخابات ، ويبلغ عددهم ٢٦ الف مواطن افريقى وملون ، بدعوى انهم من مواطنى جنوب افريقيا ، وبالتالى ليس لهم الحق فى الاشتراك فى الانتخابات فى ناميبيا .

وفى الوقت ذاته فقد قام الحكم الادارى بقيد اللاجئين الانجوليين اعضاء يونيتا والاف البيض الجنوب افريقيين فى جداول الانتخابات . وكل ذلك بهدف ترجيح كفة الانتخابات لصالح تحالف تيرنهال الديمقراطى .

وبينما تترى الاحداث على هذا النحو فى الداخل ، اعلنت حكومة جنوب افريقيا فى ٢٥ ابريل ١٩٧٨ موافقتها على المشروع الغربى لحل المسألة الناميبية ، بعد زيارة قصيرة قام بها وزيرا الخارجى الامريكى والبريطانى لبريتوريا ، ومع بداية انعقاد دورة انعقاد الجمعية العامة الاستثنائية الثانية بشان ناميبيا . وقد اعلن فورستر امام البرلمان ان حكومته قد قبلت المشروع الغربى ، بعد ان حصلت على تأكيدات بأن الحاكم الادارى للاقليم سيظل رئيسا للادارة فى ناميبيا ، وبأن قوات جنوب افريقيا لن تنسحب من الاقليم ، الا بعد ان يسوده الهدوء ، وبأن بوليس جنوب افريقيا سيظل يتولى مهمة حفظ النظام اثناء الفترة الانتقالية . هذا بالاضافة الى ان خليج والفس لن يكون محلا لاى اتفاق أو تفاوض .

واذا كانت جنوب افريقيا قد اعلنت عن قبولها للمشروع الغربى بالشروط التى حددتها ، فان سوابو اعلنت هى الاخرى موافقتها على المشروع فى ٢٨ ابريل ١٩٧٨ ايضا بنفس الشروط التى حددتها سلفا بعد مقابلة تمت بين سام نجوما وسيروس فانس وزير الخارجية الامريكى .

وبينما تبذل الجهود للتقريب بين مواقف الطرفين تمهيدا لعرض المشروع الغربى على الامم المتحدة لاقراره ، فان الأوضاع فى داخل الاقليم ، كان يسيطر عليها التوتر والقلق ومحاولة من كلا الجانبين لتدعيم مركزه التفاوضى . ففى اوائل مايو ١٩٧٨ اعلنت الدوائر الغربية ان قوات سوابو تعد لشن حرب تحريرية كبرى من الاراضى الانجولية بقوات تصل الى نحو سبعة آلاف مقاتل . وتبع ذلك قيام قوات جنوب افريقيا فى ٥ مايو ١٩٧٨ بشن عدوان كبير على قواعد مقاتلى سوابو فى جنوب انجولا راح ضحيته ما لا يقل عن ٨٠٠ شخص من اللاجئين الناميبيين من كوادر سوابو ومن الاطفال والشيوخ . الامر الذى ادى الى انسحاب وفد سوابو من نيويورك والعودة الى الميدان لمواجهة الموقف وآثاره .

وهكذا تأزم الموقف من جديد ، وازدادت حدته ، على نحو دفع دول المواجهة الأفريقية الى الاجتماع بسوابو فى لواندا عاصمة انجولا فى منتصف يونيو ١٩٧٨ . وقد حثت دول المواجهة سوابو على التفاوض ثانية ، لايجاد حل للمسائل المعلقة ، وان كان البيان الصادر عن الاجتماع ، قد اكد فى نفس الوقت موقف سوابو الذى يؤكد على ان الوحدة الاقليمية لناميبيا ، ليست موضعا للتفاوض ، بما فى ذلك خليج والفس ، وحث البيان مجلس الامن على اتخاذ الاجراءات المناسبة لتأكيد العودة المبكرة لخليج والفس الى ناميبيا ، ونتيجة لهجوم جنوب افريقيا على انجولا ، فقد طالب البيان

بضرورة ان توضع قوات جنوب افريقيا فى مناطق تحول بينها وبين اضطهاد الشعب الناميبى ، أو تدبير الهجوم ضد الدول الافريقية المجاورة .

على ان جنوب افريقيا رفضت اجراء اى تعديل على المشروع الغربى فى هذا الصدد .

المرحلة الثالثة : قرار مجلس الامن واحتمالات الموقف :

فى ٢٧ يوليو ١٩٧٨ أصدر مجلس الامن قراره الخاص بتسوية المسألة الناميبية . وقد استند القرار الى المشروع الغربى بالأساس ، وان كانت أضيفت اليه فقرة تنص على ضرورة اعادة ضم خليج والفس الى ناميبيا . وقد وافق مجلس الامن على هذا القرار ، مع امتناع الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا عن التصويت .

وجاء اول رد فعل على هذا القرار من جانب حكومة جنوب أفريقيا ، فقد أصدر رئيس وزرائها فورستر بيانا فى ٢٨ يوليو ١٩٧٨ أعلن فيه رفض اعادة ضم خليج والفس الى ناميبيا ، على ان البيان قد ترك الباب مفتوحا لمناقشة هذا الموضوع بين جنوب افريقيا وحكومة ناميبيا المستقلة . والذى لا شك فيه ، أن هذا البيان يتفق مع ما اعلنه سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى ، عقب التصويت على القرار ، من ان الدول الغربية الخمس مستعدة لتقديم تأييدها الدبلوماسى لتسوية مسألة الخليج عن طريق المفاوضات . كما اضاف فانس ان قرار مجلس الامن ، بشأن خليج والفس لا يضفى ، من وجهة نظر الدول الغربية ، وضعا قانونيا على المسألة ، كذلك فانه لا يحول دون التفاوض بشأنها فى المستقبل بعد استقلال ناميبيا .

ومن جانب آخر ، اعلن سام نجوما امام مجلس الامن ان الخطة الغربية لحل المسألة الناميبية ، هى حل وسط يستهدف خدمة المصالح الاستعمارية لجنوب افريقيا فى ناميبيا . ومهما يكن من شىء فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة ، ووفق قرار مجلس الامن ، بتعيين الممثل الخاص للأمم المتحدة ، وهو مارتى أهتيسارى (فنلندى الجنسية ، ومفوض الامم المتحدة لناميبيا) وارسله فى القيام بزيارة الاقليم مع وفد من معاونيه لدراسة الوضع فى الاقليم ، ووضع تقرير بذلك الى الامين العام للأمم المتحدة ، تمهيدا لارسال قوات وادارة الأمم المتحدة الى الاقليم ، للحفاظ على الامن والاشراف على الانتخابات ، بالتعاون مع الحاكم الادارى للاقليم .

وقد عقدت حكومة جنوب افريقيا فى أول اغسطس ١٩٧٨ اجتماعا مطولا لدارسة موضوع الموافقة على خطة الأمم المتحدة لتحقيق حكم الغالبية الافريقية فى ناميبيا وانقسمت الحكومة فى هذا الصدد الى فريقين : فريق رأى ضرورة رفض خطة الامم المتحدة ونقل السلطة الى القيادات القبلية فى الاقليم دون اجراء انتخابات على اساس صوت واحد للرجل الواحد ، اما الفريق الثانى ، وتزعمه بوتا ، فقد رأى ان رفض الخطة من شأنه ان يؤدى الى فرض المقاطعة الاقتصادية على جنوب افريقيا وهو الأمر الذى هددت به الدول الغربية فى المرحلة الأولى من المفاوضات . وانتهى الامر بالحكومة الى عدم اصدارها قرارها بهذا الشأن ، وان كانت قد اقترحت ان يقوم الممثل الخاص للأمم المتحدة بزيارة الاقليم ، وإعداد تقريره عن الخطوات التفصيلية لتنفيذ الخطة التى ستنتهى باستقلال الاقليم فى العام القادم ، وعلى ضوء تقرير الممثل الخاص ، فان حكومة جنوب افريقيا ستقرر فيما اذا كانت توصياته تتمشى مع خطة الأمم المتحدة ام لا .

وقد كانت آخر التطورات فى هذا الصدد ، قيام ممثل الامم المتحدة ووفد من مساعديه بزيارة ناميبيا حيث تم عقد اجتماع مع الحاكم الادارى للاقليم فى ٧ اغسطس ١٩٧٨ لبحث الخطوات التفصيلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

واستنادا الى تقرير ممثله اعد الامين العام للامم المتحدة الخطوات التفصيلية لتنفيذ قرار مجلس الامن وعرضها على المجلس فى ٣٠ اغسطس ١٩٧٨ وتتضمن ضرورة انشاء قوة سلام قوامها سبعة الاف وخمسمائة جندى وتشكيل مجموعة مدنية من الفى موظف لادارة الاقليم وايضا انشاء قوة بوليس دولية لتتولى الحفاظ على الامن قوامها ٦٥٠ جنديا على ان تجرى الانتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية لناميبيا فى ابريل عام ١٩٧٩ .

ويلاحظ ان تقرير الامين العام للأمم المتحدة قد اخذ الى حد كبير بوجهة نظر سوابو ، والجبهة الوطنية لناميبيا (التى تتزعمها سوانو) وايضا بوجهة نظر الزعامات الدينية المسيحية فى الاقليم . والقائلة بضرورة تأجيل موعد انتخابات الجمعية التأسيسية الى ابريل من العام القادم لسببين رئيسيين هما :

(١) سبب سياسى يتمثل فى ان تحالف تيرنهال الديمقراطى قد تمكن وحده فى الفترة الماضية من دخول الحملة الانتخابية وعلى مدى تسعة شهور فى حين لم تتح هذه الفرصة لبقية الجماعات الوطنية وبخاصة سوابو وفضلا عن ذلك فان تحالف تيرنهال قد حصل على مساعدات مالية ضخمة للدعاية الانتخابية من المانيا الغربية وشركة انجلو — امريكان وحكومة جنوب افريقيا على نحو مكنه من انفاق نحو ٤٠٠ الف راند شهريا على الحملة الانتخابية بل ان زعيم التحالف

واعوانه اصبح فى وسعهم التنقل فى مختلف ارجاء البلاد بطائرات هيلوكوبتر لجمع المؤيدين لهم وتنظيمهم وعليه فان الاسراع باجراء الانتخابات قبل اخر ديسمبر ١٩٧٨ قد يمكن التحالف من الفوز فى الانتخابات باعتبار وجوده وحده فى الساحة .

(ب) سبب مناخى : يتمثل فى ان فصل المطر فى ناميبيا يمتد من شهر نوفمبر الى ابريل من العام التالى ولا شك ان ذلك يشكل صعوبة امام ادارة الحملة الانتخابية بفاعلية خاصة بالنسبة لسوابو .

وبالاضافة الى ما تقدم فان الخطة الغربية قد اكدت على عدم اجراء الانتخابات الى بعد سبعة شهور من بدء تنفيذ خطة الامم المتحدة ثلاثة منها لتحقيق الهدوء والاستقرار وترتيب انسحاب قوات جنوب افريقيا ووضع المتبقى منها (١٥٠٠ جندى) فى معسكرين فى الشمال ووصول قوات الامم المتحدة ثم الاربعة شهور الاخرى لادارة الحملة الانتخابية .

وقد رفضت حكومة جنوب افريقيا خطة الأمين العام للأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بحجم قوات الامم الامتحدة ، وسواء فيما يتعلق بارجاء موعد الانتخاب واصرت على اجرائه قبل ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ ، ومرجع ذلك يتلخص فى ان الموافقة على خطة الأمين العام تعنى تحقيق الفوز لسوابو فى الانتخابات وهو ما لاتريده حكومة جنوب افريقيا على انه يلاحظ ان رفض الموافقة على الخطة وان كان يعنى تحقيق النصر لتحالف تيرنهال الديمقراطى الا ان من شأن ذلك تعريض جنوب افريقيا لخطر المقاطعة الغربية .

خاتمة :

مما تقدم يمكن ان نبدى الملاحظات الثلاث التالية :

١ ـ إن الخطة الغربية لحل المسألة الناميبية بدأت بقرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (يناير ١٩٧٦) وانتهت بصدورها فى قرار ايضا من مجلس الأمن فى ٢٧ يوليو ١٩٧٨ . ولعل هذا هو ما يضفى عليها قوتها ويكسبها الصفة الدولية .

٢ ـ ان الدافع الاساسى لقيام الدول الغربية بمبادرتها لحل المشكلة الناميبية سلميا يرجع الى رغبتها فى احتواء النفوذ السوفييتى فى منطقة الجنوب الافريقى ضمانا للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية الهائلة فى المنطقة . ولذا فان هذه الدول تهدف هى الاخرى شأنها شأن جنوب افريقيا الى ان تصل الى الحكم فى ناميبيا حكومة تستطيع ان ترعى هذه المصالح وتحرسها فى الوقت الذى تكون فيه هذه الحكومة مقبولة من المجتمع الدولى طالما انها يمكن ان تصل الى الحكم فى ظل اشراف الامم المتحدة .

٣ ـ إن سوابو ، استنادا الى ماضيها وحاضرها النضالى وثقتها بقواعدها الشعبية فى الداخل ، قد قبلت مبدأ إجراء انتخابات حرة فى الاقليم ، لكنها فى نفس الوقت باتت تخشى من إمكانية التأثير على نتائج هذه الانتخابات ، خاصة مع بقاء الف وخمسمائة جندى لجنوب افريقيا فى شمال البلاد ، فضلا عن قوات بوليس جنوب أفريقيا اثناء الفترة الانتقالية . كذلك فان سلطات الحاكم الادارى الجنوب افريقى ، فضلا عن السماح للمنشقين على سوابو بالعودة الى ناميبيا والذى يوجب قرار مجلس الامن الافراج عنهم ، تضيف الكثير الى هذه المخاوف . كذلك فان سوابو تعلم يقينا انها اذا ما تولت الحكم دون ان يبت فى مسألة خليج والفس ، فان النزاع بشأن هذه المسألة سيطول وستزداد خطورته .

٤ ـ وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، فان احدا لا يستطيع ان ينكر انه فى ظل الضغوط التى باتت تواجهها دوليا وافريقيا وداخليا فانها اصبحت على استعداد لمنح الاستقلال للاقليم لكنها فى نفس الوقت تبذل كل جهدها لابعاد سوابو عن الحكم ، املا فى ان تنتهى التسوية الدولية الى نفس النتيجة التى ارادتها من مؤتمر تيرنهال الدستورى ، ولكن فى اطار من الشرعية الدولية .

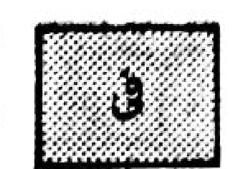
ولكن السؤال يظل هو : هل يمكن ان يتمثل حل المسألة الناميبية فى قيام حكومة قبلية لناميبيا بدون سوابو ؟ ؟

ان ذلك امر مشكوك فيه ، خاصة وان سوابو هى التى اثارت المشكلة دوليا ، وفجرت الكفاح المسلح داخليا ، وقدمت التضحيات من أجل تحرير ناميبيا ، على نحو أجبر جنوب افريقيا على التفاوض ، كما أجبر العالم على الاعتراف بها باعتبارها المثل الشرعى الحقيقى والوحيد للشعب الناميبى . وعلية فان اية محاولة لازاحة سوابو عن السلطة ، تعنى انه لم يتم حل القضية إطلاقا ، وان حلها الوحيد المفتوح ، هو الكفاح المسلح الذى تتزعمه سوابو □



اللانحيازية ... في مؤتمر بلجراد الوزارى

د . نازلى معوض احمد



يوم الثلاثاء ٢٥ يوليو الماضى ، بدأ فى قصر المؤتمرات المعروف باسم مركز سافا ، عند ملتقى نهر السافا ونهر الدانوب فى منطقة بلجراد الجديدة ، مؤتمر وزراء خارجية مجموعة دول عدم الانحياز ، والذى كان بمثابة اجتماع تحضيرى على مستوى عال لسادس مؤتمر قمة لمجموعة دول عدم الانحياز ، بعد مؤتمرات : بلجراد ١٩٦١ ، القاهرة ١٩٦٤ لوزاكا ١٩٧٠ ، الجزائر ١٩٧٣ ، وكولومبو ١٩٧٦ .

وقد اشترك فى مؤتمر بلجراد لوزراء خارجية مجموعة عدم الانحياز والذى دامت جلساته ٦ ايام كاملة ١١٩ وفدا ، يمثلون فى مجموعهم نحو نصف سكان الكرة الارضية (٢ مليار نسمة) ومن بينهم وفود ٨٦ دولة عضو فى حركة عدم الانحياز ، وعشرة دول اشتركت فى المؤتمر بصفة مراقبين ، وهى باربادو وبوليفيا ، والبرازيل وكولومبيا والاكوادور وجرينادا والمكسيك وسلفادور واورجواى وفنزويلا . يضاف الى ذلك ثمانى دول دعيت لحضور جلسات المؤتمر وهى النمسا وفنلندا والفلبين والبرتغال ورومانيا والسويد وسويسرا وباكستان التى تشترك لاول مرة فى أنشطة حركة عدم الانحياز بعد ان تراجعت الهند عن رفضها السابق لدخول جارتها اللدودة فى نطاق مجموعة عدم الانحياز .

كذلك اشترك فى مؤتمر بلجراد وفود ممثلة لاكثر من عشر منظمات دولية وحركات تحرير وطنية نذكر منها الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية والمؤتمر الوطنى الافريقى (جنوب افريقيا) ومنظمة شعوب افريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والحزب الاشتراكى لبورتوريكو والاتحاد الافريقى لزمبابوى (زانو) وحركة المقاومة الوطنية فى شيلى .

انعقد مؤتمر بلجراد هذا بعد ١٧ عاما من ميلاد حركة عدم الانحياز الذى تم ايضا فى مدينة بلجراد (سنة ١٩٦١) وبعد ان وصلت هذه الحركة الى منعطف خطير للغاية فى مسارها ، وذلك فى ظل الانقسامات الفكرية والايديولوجية فيما بين اعضائها حول نفس مفاهيم عدم الانحياز وفى اطار الخلافات الحادة الثنائية والتناقضات المصلحية والاقليمية التى اصبحت فى السنوات الاخيرة تمزق بالفعل وحدة الصف فى نطاق هذه المجموعة . ومن هنا اتت ارادة الدول المؤسسة لأول لحركة عدم الانحياز وعلى رأسها يوغوسلافيا ، الدولة المضيفة للمؤتمر ، فى الحد من تلك التصدعات الخطيرة الحادثة فى جبهة عدم الانحياز ، وفى تفادى الانفجار العام الذى قد يؤدى بالحركة ذاتها وينسف جهود دولية كثيفة بذلت على مدار نحو عقدين كاملين من الزمان ، فى مضمار ارساء سياسة عدم الانحياز الدولية .

وهكذا كانت تكمن الغاية الاساسية من انعقاد هذا المؤتمر فى الحفاظ على وحدة جبهة عدم الانحياز ويذهب بعض المراقبين الى ان تلك الغاية المذكورة تتمثل فى مجرد تحقيق استمرارية الوجود لحركة عدم الانحياز بعد ان تعرضت فى الفترة الاخيرة لاضمحلال واقعى .

هذا ولقد اختتمت اللجنة التحضيرية للمؤتمر اعمالها فى اليوم السابق على انعقاده بالموافقة على انتخاب المكاتب التنظيمية للمؤتمر من المجموعات المختلفة وقد اختير لشغل مقاعد نواب رئيس المؤتمر كل من : منظمة التحرير الفلسطينية وماليزيا عن أسيا ، وتونس وغانا وتنزانيا عن افريقيا وقبرص عن اوربا وبناما عن إمريكا اللاتينية كما اقرت اللجنة جدول اعمال المؤتمر الذى تضمن ١٧ بندا على رأسها تقييم نشاطات حركة عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمر القمة الخامس لها فى كولومبو (اغسطس ١٩٧٦) وتحليل

الخطوط العريضة لتطورات السياسة الدولية الراهنة ، ولاهم قضايا الساعة : الوفاق بين القطبين ونزع السلاح ، والسعي الى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد والتسوية السلمية للنزاعات القائمة ما بين بعض اعضاء حركة عدم الانحياز وبصفة خاصة فى مناطق الخطورة مثل الشرق الاوسط والقرن الافريقى وافريقيا الجنوبية وجنوب شرقى اسيا وشمال غرب افريقيا ... الخ .

كذلك تضمن جدول اعمال المؤتمر موضوعات زيادة التعاون الاقتصادى بين اعضاء المجموعة فى صورة برنامج عمل خاص لتحقيق صورة افضل من التعاون المثمر الفعال فيما بين مجموعة دول عدم الانحياز والبلاد النامية بصفة عامة هذا وقد نظمت اعمال المؤتمر برياسة الدولة المضيفة على هيئة لجنة سياسية برئاسة الهند ، ولجنة اقتصادية برئاسة غانا .

وبغض النظر عما تضمنه جدول اعمال مؤتمر بلجراد فان طبيعة التطورات القائمة حاليا فى افريقيا بالذات وفى بلاد العالم الثالث عموما قد حتمت ان يكون الشاغل الاساسى لوزراء الخارجية المجتمعين فى بلجراد وهو تدارس مظاهر التدخل العسكرى الاجنبى الحادثة فى مختلف دول عدم الانحياز المنتمية للعالم الثالث وبصفة رئيسية ذلك التدخل العسكرى السوفيتى والكوبى فى القارة الافريقية التى تمثل ركيزة هامة لحركة عدم الانحياز . ومن ثم كان من البديهى فى اطار الظروف العامة الحالية ان تتعرض كوبا لهجوم وادانة من جانب عدد كبير من اعضاء المؤتمر باعتبارها احدى دول عدم الانحياز التى تورطت عسكريا فى افريقيا لحساب مخططات التوسع السوفيتى الخارجى . ومن المعروف انه منذ شهور قليلة طالبت الصومال ومعها عدد من دول عدم الانحياز بطرد كوبا من حظيرة حركة عدم الانحياز .

وفى يوم افتتاح مؤتمر بلجراد لوزراء خارجية دول عدم الانحياز القى الرئيس اليوغسلافى تيتو ، وهو العضو المؤسس الوحيد لحركة عدم الانحياز الذى لا يزال على قيد الحياة كلمة هاجم فيها بعبارات غير مباشرة التورط السوفيتى والكوبى فى افريقيا ودعا دول عدم الانحياز الى مقاومة المحاولات التى تبذل لتقويض حركة عدم الانحياز وذلك بان تبذل تلك الدول اقصى الجهود لتخطى الخلافات والمنازعات بين بعض الدول الاعضاء ، وان توحد الدول غير المنحازة صفوفها لابعاد الدول الكبرى عن افريقيا لاسيما فى وقت تكثف فيه الضغوط لاحداث انقسامات فى حركة عدم الانحياز وفى وقت تشهد فيه افريقيا والدول غير المنحازة محاولات لانشاء اشكال جديدة للوجود الامبريالى او سياسات الاستقطاب وعلاقات اعتماد الدول الصغرى على الدول الكبرى بحيث تدور فى فلكها وتخضع لنفوذها وسيطرتها .

واستمرت جلسات مؤتمر بلجراد حتى يوم الاحد ٣٠ يوليو الماضى وكانت تمثل بحق ساحة لمعارك دبلوماسية ضارية اذ اهتم العديد من الاعضاء المشتركين فى اعمال المؤتمر بابراز القضايا والمنازعات الثنائية والصراعات المحلية التى تخص اطراف معينة بالذات دون الحركة فى عمومياتها الشاملة وسرعان ما تطايرت التهم والهجوم الدبلوماسى ما بين طرف واخر فى نفس الخطب المتبادلة فى ساحة المؤتمر . وجاء فى مقدمة تلك المنازعات المثارة قضية الصحراء الغربية ومسألة الامبريالية العالمية والحرب فى أريتريا ومنازعات الحدود والازمة الفيتنامية الكمبودية .

فقضية الصحراء الغربية اثارها الوفد الجزائرى مطالبا بضرورة ادراجها ضمن جدول اعمال المؤتمر وحاول بالفعل بدء حملة دبلوماسية لهذا الغرض امام المؤتمر الا ان رئيس اللجنة السياسية المتفرغة عن المؤتمر وافق على ادراج القضية فى جدول الاعمال ولكن دون مناقشتها مما اعتبرته صحف ودوائر الرباط نصرا دبلوماسيا للمغرب فى ذلك الصراع المحلى بشمال افريقيا .

كذلك حدثت ازمة فى اطار اللجنة السياسية للمؤتمر بين مصر والهند ويوغوسلافيا من جانب وكوبا من جانب اخر حول المقصود « بالمبادىء الاصيلة لحركة عدم الانحياز » فلقد استهدفت كوبا ادخال بعض العمومية والغموض على تلك المبادىء بدعوى ضرورة شمول وعالمية تلك المبادىء بينما تمسكت الدول المؤسسة الثلاث للحركة باهمية التحديد الموضوعى لمضمون تلك المبادىء حتى لاتتفكك جبهة هذه المجموعة الدولية ولو على المستوى الدبلوماسى وفى المحافل التنظيمية الدولية وتغلبت بالفعل وجهة النظر المقدمة من مصر والهند ويوغوسلافيا .

أما فيما يتعلق بمشكلات القرن الافريقى فقد ثارت مشادة دبلوماسية بصدد مسألة أريتريا بين وزيرى خارجية الكويت واثيوبيا فلقد اتهم الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير خارجية الكويت اثناء القاء كلمته امام المؤتمر اثيوبيا بشن حرب ابادة ضد شعب أريتريا » وقدم الوزير الكويتى مشروعا يهدف الى عودة حركة الدول غير المنحازة الى الروح التى دفعت الى انشائها وهى عدم الانسياق وراء المخططات الاجنبية .

ومن جهة اخرى ، اشار نائب رئيس الوزراء الافغانستانى فى كلمة بلاده امام المؤتمر ، إلى منطقتى

النزاع على الحدود بين أفغانستان وباكستان ، وهما بوشتون وبالوش ، وأعلن فى كلمته ، دعوة الحكومة الأفغانية الجديدة إلى إجراء مساعى تسوية سلمية لهذا النزاع مع الحكومة الباكستانية .

أما بصدد مسألة دخول الصين فى عضوية مجموعة عدم الانحياز ، فقد قامت اليمن الجنوبية ، مثلما فعلت فى مؤتمر القمة الأخير لعدم الانحياز فى كولومبو ، بتبنى دعوة الدول المشتركة فى مؤتمر بلجراد هذا إلى قبول عضوية الصين فى حركة عدم الانحياز . ولقد وجد بالفعل اتجاه لدى بعض الدول الأعضاء ومن بينها مصر ــ بتأييد مسألة انضمام الصين هذه ، وقد تلخصت وجهة النظر المصرية الرسمية فى هذا الموضوع ، فى أن هذه الفكرة جديرة بالدراسة ، وأن الشرط الأساسى لقبول العملاق الأصفر فى نطاق مجموعة عدم الانحياز ، إنما يكمن فى الالتزام بالأيديولوجية الأصيلة لهذه الحركة منذ نشأتها .

وأخيرا احتدت المواجهة الدبلوماسية ما بين رئيسى وفد كل من كمبوديا وفيتنام حول المعارك العسكرية على الحدود بين البلدين . فلقد طالبت كمبوديا رسميا ، بفصل فيتنام من حركة عدم الانحياز ، ودعت اللجنة السياسية للمؤتمر إلى إدراج هذا المطلب ضمن مشروعات القرارات التى تصدر فى ختام أعمال المؤتمر ، وذلك بسبب « العدوان العسكرى الذى تشنه فيتنام ضد دولة عضو فى مجموعة عدم الانحياز » . بينما تقدم الوفد الفيتنامى بطلب رسمى ، بأن تدرج ضمن مشروع البيان النهائى الصادر فى ختام المؤتمر ، الدعوة إلى تسوية النزاع الفيتنامى الكمبودى بالوسائل السلمية .

ولكن مؤتمر بلجراد لوزراء خارجية مجموعة دول عدم الانحياز ، لم يتعرض لأزمة انشقاق خطير فيما بين الدول المشتركة ، إلا بسبب مسألة تحديد مكان انعقاد مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز ، بالعاصمة الكوبية هافانا ، كما نصت عليه صراحة قرارات مؤتمر القمة السابق لدول عدم الانحياز فى كولومبو فى اغسطس ١٩٧٦ .

فلقد أعلنت كل من المغرب وزائير والصومال وكمبوديا وإمبراطورية أفريقيا الوسطى ، قرارها بمقاطعة مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز ، إذا عقد فى كوبا ، وطالبت دول أخرى منها مصر ــ باختيار عاصمة أخرى لانعقاد مؤتمر القمة التالى فيها عام ١٩٧٩ ، أو بتأجيل موعد انعقاد المؤتمر . ومما يذكر فى هذا الشأن ، أن وكالة انباء الصين ، فى تعليق لها على مؤتمر عدم الانحياز ، وصفت كوبا بأنها « حصان طروادة سوفييتى تم دسه فى صفوف الدول غير المنحازة » .

ووصف عبدالرحمن جاما برى وزير خارجية الصومال كوبا بأنها « تمثل قوات مرتزقة ، يمولها ويسلحها الاتحاد السوفييتى ، لتحقيق أهدافه ومطامعه فى أفريقيا » . بينما شن فيليكى جيديلى جيوجيس وزير خارجية إثيوبيا هجوما عنيفا على الصومال ووصفها بالدولة المعتدية ، فى حين دافع عن كوبا « لما تقدمه من معونة عسكرية لاثيوبيا فى حربها ضد الصومال فى النزاع حول أوجادين » .

هذا ولقد كانت من أهم إيجابيات مؤتمر بلجراد ، هو ذلك الاجتماع الذى عقدته المجموعة العربية من الدول غير المنحازة تحت إشراف الجامعة العربية ، وأسفر عن موافقة عربية إجماعية على ثلاثة مشروعات قرارات عربية موحدة خاصة بقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين والجزء الخاص بقضية الشرق الأوسط فى البيان النهائى للمؤتمر . ونصت هذه المشروعات على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة ، وعلى حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وحقه فى إقامة وطنه . كما دعا مشروع القرار الخاص بفلسطين ، إلى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة تخصص لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط .

ومن جهة أخرى ، وافقت اللجنة الاقتصادية للمؤتمر على مشروع قرار حول السيادة الدائمة على الموارد القومية فى الأراضى العربية المحتلة للدول والشعوب العربية ، وحقها فى التعويض عن نهبها واستغلالها من جانب إسرائيل . ويطالب هذا القرار ، جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام السكرتير العام للأمم المتحدة ، بشن حملة إعلامية عالمية ، عن طريق مكاتب الاعلام الجماهيرية ، لتعريف العالم بما تقوم به اسرائيل من استنزاف لموارد الأراضى العربية المحتلة ، الطبيعية والبشرية .

وقد تمثل موقف مصر من قضية التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، فى ٦ مقترحات وهى : ١ ــ أفضلية عدم طرد أى من الدول التى لا تلتزم بسياسة عدم الانحياز ــ ٢ ــ عدم مقاطعة مؤتمر قمة دول عدم الانحياز المقرر عقده فى هافانا العام القادم ، ويتعين النظر فى إمكانية تأجيله أو اختيار مكان آخر لعقده ــ ٣ ــ إدانة كل أشكال التدخل الأجنبى فى أفريقيا . ــ ٤ ــ تكليف رئيس المؤتمر مطالبة دول معاهدة هلسنكى بمناقشة وتوقيع اتفاقية تقضى بأن يمتنع الأعضاء الموقعون على هذه المعاهدة ، عن أى تدخل فى أفريقيا . ــ ٥ ــ مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالتصويت لصالح قرار يدين جميع اشكال التدخل العسكرى

الأجنبى فى أفريقيا . ـ ٦ ـ مطالبة السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بالاشتراك مع السكرتارية العامة لحركة عدم الانحياز ، فى وضع استراتيجية موحدة تستهدف تعزيز قوة الحركة ، لتمكينها من مواجهة أشكال التدخل الخارجي فى شئون الدول الأفريقية .

وفى ٣٠ يوليو ، أنهى مؤتمر بلجراد جلساته ، باعلان ختامى فيما يلى أهم نقاطه :

أولا : سياسة ودور حركة عدم الانحياز فى الشئون الدولية

أعرب وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، عن استنكارهم الحازم لسياسات التكتل وانقسام العالم إلى مناطق مصالح ، ودعوا إلى التزام المجتمع الدولى بمبادىء التعايش السلمى الأساسية ، مثل إنهاء تقسيم العالم إلى تحالفات سياسية عسكرية متعارضة ، وانسحاب أية قوات مسلحة أجنبية من اية أراض محتلة ، وإلغاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية ، وعدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وعدم جواز انتهاك الحدود الدولية المستقرة .

ودعا الوزراء فى بيانهم ، إلى الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، وكافة صور العنصرية بما فيها الصهيونية ، وكل أشكال التوسع والسيطرة الخارجية و « الهيمنة » الأجنبية . وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الأوضاع القائمة حاليا فى العالم ، والتى تتجه للعودة إلى مظاهر الحرب الباردة .

ثانيا : دعم التضامن ووحدة الصف

أعرب وزراء خارجية مجموعة الدول غير المنحازة ، عن قلقهم إزاء اشتداد المنازعات المؤدية إلى صراعات مسلحة ، فيما بين بعض البلاد غير المنحازة ، ودعوا الحكومات المعنية ، إلى ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لتلك المنازعات . كما يقترح وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، إنشاء لجان مؤقتة محدودة العضوية ، تكون مهمتها الوساطة لتحقيق مثل تلك التسويات السلمية .

ثالثا : المشكلات الدولية

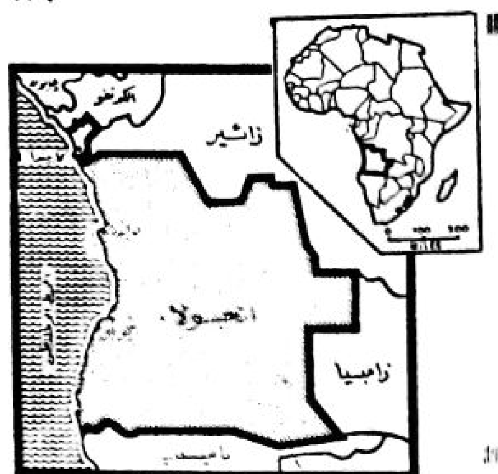
فيما يختص بمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، أخذ الاعلان الختامي الصادر عن مؤتمر بلجراد ، بنفس نص مشروعات القرارات العربية الثلاثة انفة الذكر . وفيما يتعلق بالمشكلات الافريقية ، اعلن الوزراء ضم أصواتهم إلى القرارات المتخذة فى مؤتمر القمة الأفريقى الأخير بالخرطوم ، بشأن قضايا زمبابوى وافريقيا الجنوبية والحظر البترولى والعقوبات المفروضة على دولة جنوب افريقيا والصحراء الغربية ومسألة إنشاء قوة عسكرية أفريقية مشتركة للطوارىء .

كذلك دعا الاعلان الختامى الصادر عن مؤتمر بلجراد ، القوتين الأعظم إلى مد نطاق مباحثاتهم إلى منطقة المحيط الهندى ، التى يتعين أن تتحول إلى منطقة سلام . وجاء فى الاعلان ، التأييد بلا حدود لتطبيق حقوق الانسان إلى اقصى درجة ، ولكن مع تحفظ معين ، وهو عدم جواز استخدام هذا الموضوع « كاداة سياسية فى ايدى القوة الكبرى ، من اجل التدخل بشتى الأساليب فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة » .

ولقد اهتم الاعلان الختامى لمؤتمر بلجراد ، بوضع برنامج خاص للعمل الاقتصادى فيما بين دول مجموعة عدم الانحياز . واشار هذا البرنامج صراحة ، إلى إعلان القاهرة الخاص بالتعاون العربى ـ الأفريقى ، وإلى انه يعد مثلا يحتذى به فى التعاون الاقتصادى بين بلاد العالم الثالث ، بصفة عامة ، وفيما بين اعضاء الحركة على وجه الخصوص . كذلك اشار وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، لأول مرة فى تاريخ حركتهم ، إلى استيائهم من عدم تقديم الدول الاشتراكية المتقدمة ، مساعدات لتنمية الدول النامية ، بالدرجة التى حددتها استراتيجية الأمم المتحدة ، وهى تقديم نسبة ٠,٠٧٪ من إجمالى الناتج القومى للدول المتقدمة ، كمساعدات تنمية على الصعيد الحكومى الرسمى .

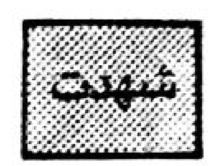
كما استنكر برنامج العمل الاقتصادى الصادر عن مؤتمر بلجراد ، الاتجاهات الحمائية المتشددة التى تتبناها الدول الصناعية فى مجالات التجارة الدولية مع الدول النامية ، كذلك طالب بضرورة الاسراع بوضع [تشريعات سلوكية] خاصة بالشركات متعددة الجنسية قبل نهاية عام ١٩٧٩ .

وأخيرا فان مؤتمر بلجراد لوزراء خارجية مجموعة دول عدم الانحياز ، لم يكن سوى محفل دولى استهدف بالأساس القيام بعملية (إنعاش) لحركة عدم الانحياز . وبعبارة أخرى ، فان بلجراد شهدت فى أواخر يوليو الماضى ، إجتماعات وزاريا دوليا لاعادة الحيوية ، وبعث النشاط فى مجموعة دولية كانت تتفكك أواصرها ، تحت وطأة المنازعات الداخلية ، وصراعات القوى الكبرى فى مختلف أنحاء بلاد العالم الثالث . □



المصالحة بين انجولا والبرتغال

مجدى حماد



شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال ، انماطا عديدة ومتنوعة من العلاقات بين « المستعمرات السابقة » والدول التى كانت تستعمرها ، ولقد تراوحت هذه الأنماط ما بين بقاء كل شىء على ماهو عليه ، مع إحداث بعض التغييرات الشكلية ، إلى نمط التبعية بدرجاته المتفاوته .. إلى قيام اشكال مختلفة من التعاون والمساعدة على أسس جديدة فى إطار محاولات تحقيق الاستقلال الاقتصادى .. إلى نمط العداء والصراع ، وهى الحالات التى تم فيها تحقيق الاستقلال بالكفاح المسلح بصفة خاصة .

وعلى سبيل المثال ، فقد عبر الرئيس « مبا » رئيس الجابون السابق عن النمط الأول ، وهو يقول لدى وصوله باريس فى أول زيارة رسمية : « لقد استقلت الجابون ، ولكن لم يتبدل شىء فى العلاقة بين الجابون وفرنسا ، بل كل شىء مستمر كما كان » بحيث يتلخص التغير كله فى انه قد أصبح رئيسا لجمهورية الجابون وأن رئيس الجمهورية الفرنسية يستقبله . واذا كانت غالبية الدول التى حصلت على استقلالها ، تقع على درجات متفاوته فيما بين النمطين الثانى والثالث ، فان أنجولا ـ المستعمرة البرتغالية السابقة ـ كانت تندرج تحت قائمة النمط الرابع .. ومن هنا أهمية « المصالحة » التى بدات ملامحها بينها وبين البرتغال ، بعد أعوام ثلاثة من الحصول على الاستقلال .

ففى ختام مؤتمر القمة التاريخى الذى شهدته العاصمة « لواندا » فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ يوليو الماضى ، بين الرئيس الانجولى « نيتو » والرئيس البرتغالى « إيانيس » ، تم التوقيع على اتفاقية عامة للتعاون بين البلدين ، مدتها ثلاث سنوات ، تعبيرا عن تكليل أعمال « مؤتمر المصالحة » بالنجاح ، بعد فترة طويلة من تبادل عدم الثقة بين الجانبين منذ استقلت أنجولا .

وفى واقع الأمر ، يجمع المراقبون على أن اللقاء المباشر بين الرئيسين قد حقق اكثر مما كان متوقعا ، بل واكثر مما كان يتطلع إليه كل منهما فى المراحل الابتدائية للمفاوضات .

ومع ذلك ، يبدو ان المحادثات الخاصة « الصريحة والمفتوحة والودية » ـ فيما قبل ـ بين رئيسى الدولتين ، مع مالهما من روابط تاريخية ، قد حققت تقدما سمح بتقدم اكبر فى المفاوضات التى جرت بين الوفود الحكومية المصاحبة للرئيسين .

أهداف المصالحة

ولاشك أن أول ماتثيره هذه المصالحة بين أنجولا والبرتغال ، هو التساؤل عن أهداف كل من الدولتين من الالتقاء ، ومحاولة تسوية الميراث الاستعمارى . فمن ناحية أولى ، يمكن القول إن أهداف الجانب البرتغالى واضحة ، بل هى بسيطة وصريحة فى نفس الوقت . فلقد نظرت الدوائر المسئولة فى لشبونة إلى هذه المحادثات على أنها خطوة ضرورية لاستعادة وتحسين العلاقات بين البرتغال ، وأنجولا ـ أغنى الدول فى مجموعة مستعمراتها السابقة .. وهم يتوقعون ويتطلعون إلى تمهيد الطريق لعودة الروابط الاقتصادية والسياسية الوثيقة التى يمكن أن تعطى للبرتغال نصيبا اكبر فى المواد الخام الأنجولية .. بينما تهىء لأنجولا نفسها جسرا إلى السوق الأوربية فى نفس الوقت .

ومن ناحية اخرى ، فانه يمكن القول ، إن أهداف الجانب الأنجولى أكثر غموضا ، وربما اكثر تعقيدا . فهل يتطلع الأنجوليون إلى مجرد تسوية حسابات الميراث الاستعمارى ، لمجرد طى هذه الصفحة طيا كاملا ، والبدء بسجل جديد من العلاقات مع مختلف الدول ، بما فى ذلك الدولة التى كانت تستعمرها وتستغلها وتستنزف ثرواتها ؟ أم يتطلع الأنجوليون

إلى موازنة الوجود الأمريكي في انجولا ممثلا في « شركة الخليج للبترول » ، بوجود برتغالي في مجال اخر من مجالات الثروة القومية ؟ أم تتسع تطلعات الانجوليين لتحقيق التوازن داخل البلاد لتشمل الوجود السوفيتي والكوبي والأمريكي ، إلى بناء شبكة متعددة الأطراف من العلاقات الدولية المبنية جوهريا على عدم الانحياز ؟ ..

قضايا المصالحة

ويمكن القول إن المعلومات المتوفرة عن نتائج مؤتمر القمة الانجولي ــ البرتغالي ، تفتح الباب لترجيح غالبية هذه الاحتمالات ، وهو ما يتضح اكثر إذا ما عمدنا إلى استعراض مجموعة القضايا الأساسية التي دارت حولها المفاوضات بين الجانبين . ويمكن إجمالي هذه القضايا فيما يلي : ــ

اولا ــ المشكلات الاقتصادية والمالية بين الجانبين المترتبة على إعلان استقلال انجولا ، فضلا عن قرارات النظام الاشتراكي فيها . ويبرز في مقدمة هذه المشكلات ، الأموال البرتغالية التي احتجزتها الحكومة الانجولية بعد الاستقلال ، والنظام المصرفي المؤمم ، والمصالح البرتغالية في مناجم الماس المؤممة تأميما جزئيا ، فضلا عن القرار الخاص بالضمانات المالية البرتغالية الذي كان سائدا قبل الاستقلال لمختلف المشروعات في انجولا .

وعلى الرغم من أن التفصيلات الدقيقة ليست متاحة الآن ، إلا انه من المعتقد ان بعض القضايا التي جرى تناولها في هذه المحادثات ، تشمل التعويض في المستقبل عن الشركات البرتغالية التي جرى تأميمها .

ثانيا ــ المشكلات القانونية الناجمة عن انتقال مقاليد السلطة في انجولا من الادارة الاستعمارية إلى الحكومة الوطنية ، وفي مقدمتها ما تطالب به البرتغال من إطلاق سراح المسجونين الذين سبق أن أودعوا السجون الانجولية من قبل الادارة الاستعمارية البرتغالية . حيث ترى الحكومة البرتغالية ، ان هؤلاء المسجونين يقعون تحت طائلة السلطة القانونية للبرتغال . وطبقا لما صرح به المسئولون البرتغاليون ، فان وفد انجولا في المحادثات ، قد اظهر ميلا طيبا وعزما على إطلاق سراح بعض هؤلاء على الأقل .

ثالثا ــ الوساطة بين انجولا والمعسكر الغربي ، وبصفة خاصة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية . و من حيث البداية ، تجرى هذه الوساطة وفقا لما اصبح يسمى بمبدأ يونج ــ السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة . ولقد لخص يونج هذا المبدأ ، في غمار موقعة الاستقلال في انجولا ، بقوله « بمجرد أن تنتهي الحرب ، وتبدأ التجارة ، فاننا نكسب بسرعة » .

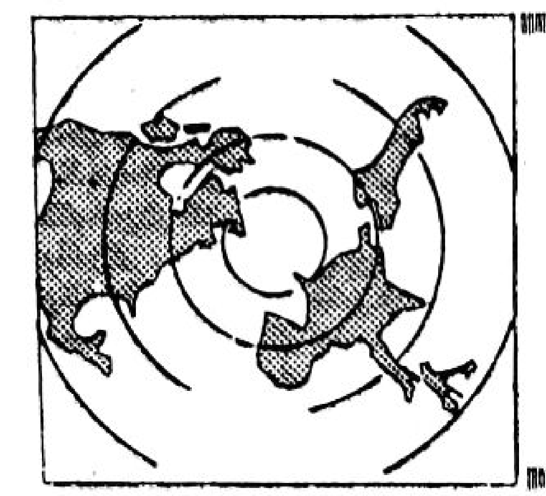
واضاف إلى ذلك قوله : إنه على الرغم من أن الرئيس نيتو مؤيد للشيوعية ، الا ان « علاقته مع شركة الخليج للبترول ، هي التي تحفظ تدفق الدخل الذي يجعل من الممكن للكوبيين إدارة البلاد . واذا كان في مقدورنا ــ والكلام ليونج ــ أن نتبادل التجارة مع أنجولا الموالية للسوفيت ، فلماذا لا نتبادل التجارة أيضا مع زائير الموالية للسوفيت ، وزامبيا الموالية للسوفيت ، بل وأفريقيا الموالية للسوفيت ؟ »

ومن الناحية المقابلة ، قيل إن الرئيس الأنجولي « نيتو » قد رحب بمؤتمر القمة في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى « لواندا » السفير الأمريكي المناوب لدى الأمم المتحدة المستر ماك هنري ، كوسيلة لتأمين التأييد الغربي لحكومته اليسارية .

رابعا ــ الوجود السوفيتي والكوبي في انجولا . يبدو من المحتمل أن موضوع الوجود السوفيتي والكوبي في انجولا وفي القارة الافريقية بصفة عامة ، قد جرت مناقشته أيضا في هذا الاجتماع الأول بين أحد رؤساء الدول أعضاء « حلف الاطلنطي » ــ من ناحية ، والزعيم الانجولي اليساري ــ من ناحية أخرى .

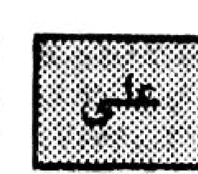
خامسا ــ المنظمات المناوئة للحركة الشعبية الحاكمة في أنجولا . تمخضت معركة الاستقلال في أنجولا عن انحسار الحركات المناوئة للحركة الشعبية إلى الحدود المجاورة سواء في زائير او في جنوب افريقيا وناميبيا ولذلك فمن المعتقد أن هذه المحادثات ، قد جرت تحت شرط أساسي ، يتمثل في التأكد من أن البرتغال سوف تضغط لتقليل المساندة الغربية للمنظمتين الأخريين المناوئتين : « الاتحاد الوطني » و « الجبهة الوطنية » المتمركزتين على الحدود ، وهي الحركات التي استمرت في القيام ببعض الهجمات في الجنوب والغرب .

ولذلك من المعتقد بصفة عامة ، أن البرتغال تصر على أنها وسيط هام بين أوربا الغربية وافريقيا الناطقة بالبرتغالية ، وينظر إلى نجاح مؤتمر القمة الأنجولي ــ البرتغالي ، على أنه دليل على صحة هذه الفرضية . ومع ذلك فلا يمكن التنبؤ من الآن بمستقبل هذه المحاولة ، ولا بالاتجاه الذي يمكن أن تقود إليه : فهل تنجح أنجولا في تحقيق التوازن بين القوى الدولية المتصارعة من حولها ، وتتمسك بالتالي بسياسة عدم الانحياز وطريق الاستقلال الحقيقي ؟ أم تجد نفسها ، تحت دعاوى المصالحة ، في إسار مصيدة الاستعمار الجديد ، بعد ان تخلصت بالكاد من الاستعمار التقليدي ؟ □



الغرب ...
وتحدى المشاكل الاقتصادية

نزيرة الأفندى



على الرغم من اللقاءات المتعددة ، والمناقشات المستفيضة التي يجريها المسئولون ورؤساء الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمه ، بهدف وضع استراتيجية موحدة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية ، ومشاكل الاقتصاد الدولي بصفة عامة ، الا أن هذه التحركات ، لم تستطع اخفاء الصراع الذى تتعرض له هذه الدول ، بين الاعتبارات القومية وتلك الاقليمية . وكذلك التنازع بين مصالح الدولة في الجبهة السياسية ، ومسئولياتها في الجبهة الاقتصادية .

واستعراض الجهود التى بذلتها الدول السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ، كندا ، فرنسا ، المانيا الاتحادية ، بريطانيا ، ايطاليا ، اليابان) منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن ، واستقراء الوضع الاقتصادى لهذه الدول ، كذلك الوضع الاقتصادى الدولى ، يشير الى ان هناك بونا شاسعا بين صياغة عبارات البيانات المشتركة ، وبين الالتزام الفعلي بالتنفيذ والتحرك في اطار استراتيجية موحدة .. او على الأقل متناسقة .

واذا انتقلنا الى الصعيد الاقليمي ممثلا فى السوق الاوروبية المشتركة فاننا نجد نفس الوضع . واذا كان الالتزام « باتفاقية روما » يحدد اطارا عاما للتحرك لاتنحرف عنه الدول الاعضاء في السوق بدرجة كبيرة فان ذلك لايحول دون الجدل السياسى على مستوى السوق ، وداخل كل دولة على حده بالنسبة للعديد من الموضوعات مثال ذلك الطاقة والسياسة النقدية والانتخابات المباشرة للبرلمان الاوروبي لدول السوق .

ولاشك ان هذا الجدل يؤدى الى تعطيل ان لم يكن اعاقة تنفيذ العديد من القرارات الخاصة بالسوق الاوروبية، ككيان اقتصادى « مستقل » .

وبالنسبة للعلاقات فيما بين جانبي الاطلنطي فانها تبدو ايضا محفوفة بالمناطق الخطرة ، على الرغم من غلالة الود والتحالف . وقد كانت التجارة بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية ، المسرح الاساسي لحساسية الجانبين خلال الاشهر الماضية . ثم جاء المشروع الالماني الفرنسي بشأن الحد من تقلبات العملات الاوروبية ، ليكون بمثابة اتساع « لجبهة معارك الدولار » بحيث تتجاوز « الين » الى منطقة العملات الاوروبية المقترحة

الحصاد السلبي لمؤتمرات القمة :

قبل استعراض النتائج التى نجمت عن مؤتمرى القمة الاوروبية والغربي اللذين عقدا في العاصمة الالمانية خلال شهر يوليو الماضى ، واستراتيجية الغرب ازاء مشاكل الاقتصاد تتعين علينا الاشارة الى الاوضاع الاقتصادية الراهنة للدول السبع اذ انها تعد تعبيرا صادقا على مدى اسهام لقاءات القمة المتتالية في حل مشاكل الغرب الاقتصادية .

فمن المعروف انه منذ عام ١٩٧٥ عقدت ثلاثة مؤتمرات قمة بالاضافة الى المؤتمر الاخير الذى عقد في بون الا ان الاوضاع الاقتصادية للدول المشتركة في هذه المؤتمرات زادت في تباينها عن بعضها بعضا فبالنسبة لميزان حساب المعاملات الجارية على مدى الاثنى عشر شهرا الماضية ، عانت الولايات المتحدة من عجز يقدر ب ١٦,٥ مليار دولار ، بينما حققت اليابان فائضا يقدر ب ١٦,٧ مليار دولار ، والمانيا الاتحادية ٤,٤ مليار دولار . كما انه على النقيض من التحسن النسبي الذى حققته موازين المعاملات الجارية لكل من ايطاليا وبريطانيا ، نجد ان فرنسا وكندا استمرتا معاناتهما من العجز عند موازينهما

وفيما يتعلق بمعدلات سعر الصرف بين الدولار الامريكي وعملات الدول الست الاخرى نجد انه في ١٨ يوليو ١٩٧٨ كانت قيمة « الين » مرتفعة بنسبة تقترب من ٣١ في المائة بالنسبة للدولار كما ان المارك الالماني

كان معدل تبادله مع الدولار في نفس التاريخ مرتفعا بنسبة ١٠,٣٠ في المائة ويسرى نفس الاتجاه بالنسبة لمعدل تبادل الدولار الامريكي مع كل من الفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني وحتى الليرة الايطالية ويستثنى من ذلك الدولار الكندى الذى تقلصت قيمته مقارنة بالدولار ، بنسبة تتراوح بين ٥,٨ ــ ٧,٤ في المائة .

واذا انتقلنا الى مجال النمو في اجمالى الناتج القومى نجد ان اليابان حققت اعلى معدل خلال الفترة من مارس ١٩٧٧ الى مارس ١٩٧٨ وتقدر بـ ٥,٣ في المائة يليها الولايات المتحدة التى حققت في نفس الفترة معدلا يقدر بـ ٤,٨ في المائة ثم فرنسا ٣ في المائة وكندا ٢,٦ في المائة واخيرا المانيا الاتحادية وايطاليا وقد كان انخفاض معدل النمو في المانيا الاتحادية بالذات من ابرز نقاط الشكوى من جانب الحلفاء الغربيين

وتأتى الزيادة في معدلات التضخم لتكون ناقوس الخطر المنذر للدول السبع وبخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التى تتقارب وبريطانيا في ارتفاع الاسعار فقد بلغ المعدل في شهر مايو الماضى ٧ في المائة وبالنسبة لبريطانيا ٧,٤ في المائة خلال شهر يونيو وعلى النقيض من ذلك نجد ان اليابان والمانيا الاتحادية لم يتجاوز معدل التضخم فيهما خلال نفس الفترة ٣,٥ ، ٢,٥ في المائة على التوالى اما ايطاليا فقد بلغ معدل التضخم فيها خلال الربع الأول من العام الحالى ١٢,٢ في المائة وبالنسبة لكندا ٩ في المائة .

.... وتضارب المصالح :

وتمثل هذه النقاط مؤشرا صادقا للتباين في الاوضاع الاقتصادية فيما بين الدول السبع والذى لم تستطع امتصاصه مؤتمرات القمة الثلاث السابقة منذ عام ١٩٧٥ حتى الان . ومن هنا كان تفجر الخلافات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة من جهة وبين الاخيرة والدول الاوروبية من جهة أخرى وكذلك بين اليابان والدول الاوروبية من جهة ثالثة فقد شهدت التجارة الدولية للصلب ، التنافس فيما بين هذه الاطراف الثلاثة ولجوئها الى نظام الحصص للحد من تدفق صادرات الصلب من جانب الطرف الآخر . وتأتى في هذا الصدد ايضا ازمة صادرات اجهزة التليفزيون اليابانية الى الولايات المتحدة ونفس الوضع بالنسبة لصادرات السيارات اليابانية الى كل من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية بل ان مجرد الاشارة الى ارقام الفائض والعجز في موازين مدفوعات كل من اليابان والمانيا الاتحادية والولايات المتحدة خلال السنوات الاربع الماضية يبرز لنا ليس مجرد التباين وانما عمق الفجوة فقد حققت اليابان فائضا يقدر بـ ٩,٣ مليارات دولار والمانيا الاتحادية ٢١,٣ مليون دولار بينما عانت الولايات المتحدة عجزا بلغ ١٢,٤ مليار دولار وتشير توقعات العام الحالى ١٩٧٨ الى ان العجز الامريكي سيقفز الى ٢٠ مليارا بينما الفائض في ميزان المدفوعات اليابانى سيتجاوز ١٧ مليار دولار خلال العام الحالى فقط .

وقد كان لهذا التباين في اوضاع موازين مدفوعات الدول الغربية الرئيسية في الجبهة الاقتصادية سببه الاساسى وانعكاسه الرئيسي وبالنسبة للسبب فانه يتمثل في زيادة واردات الطاقة من جانب الولايات المتحدة على الرغم مما تملكه من مصادر متنوعة للطاقة وعلى النقيض من اليابان ودول اوروبا الغربية .

ففى عام ١٩٦٣ كانت الواردات البترولية الامريكية تعادل ثلث الواردات البترولية الاوروبية ولكن بحلول عام ١٩٧٧ وصلت هذه النسبة الى الثلثين كما ان معدل الزيادة السنوية في الواردات البترولية الامريكية بلغ ١٢,٧ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٦٧ ــ ١٩٧٧ ويتوقع ان يرتفع المعدل الى ٢٣ في المائة اذا سار معدل الاستهلاك البترولى بصورته الراهنة .

وفيما يتعلق بانعكاس الوضع السابق فيتمثل من وجهة النظر الاوربية واليابانية في التدهور المستمر في قيمة الدولار والضغوط التى يتعرض لها في اسواق العملات الدولية مما يدفع البنوك المركزية الرئيسية الى التدخل واستنفاد قدر كبير من عملاتها في سبيل تخفيف وطأة المضاربة على الدولار .

يضاف الى ماسبق الانعكاس الاقتصادى غير المواتى نتيجة ارتفاع الواردات البترولية الامريكية اذ ترى دول اوروبا الغربية واليابانان ان هذه الواردات كانت احد أسباب الارتفاع الضخم في اسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ . ومن ثم الانتكاسة التى تعرض لها النمو الاقتصادى العالمى ، إبان السنوات الماضية . وقد زاد من حساسية الموقف الأمريكي ، تباطؤ الكونجرس حتى الآن ، في مجال إقرار « مشروع الرئيس كارتر للطاقة » .

وهنا يبرز التضارب بين المصلحة القومية للدولة المعنية أيا كانت ، وبين الاعتبارات الدولية فوق القومية ، إذ توجه أصابع الاتهام إلى « واشنطون » التى لا ترغب في تقنين الاستهلاك الأمريكي من الطاقة وترشيده ، على الرغم من أهمية وإلحاح مثل هذا المطلب . ونفس الوضع بالنسبة « لليابان » ذات الفائض التجارى المستمر . والصادرات المتدفقة بينما وارداتها تعانى من الهزال . إلى جانب القيود المفروضة من جانبها على تحركات رءوس الأموال . فكل هذه الأسباب تضع ايضا « طوكيو » في موضع

الادانة لترجيحها العوامل القومية والمصلحة الخاصة ، على استقرار واستمرار عملية الاقتصاد الدولى .
وبالنسبة « لألمانيا الاتحادية » ، فهى أيضا موضع الاتهام وإن كانت قوتها الاقتصادية المتزايدة على مر السنوات الماضية ، والضعف الذى طرأ على الاقتصاد الأمريكى فى نفس الوقت ، أدى إلى التبادل فى مراكز القيادة الاقتصادية .
وقد اتضح ذلك إبان مؤتمرى القمة الأوروبى والغربى اللذين عقدا فى العاصمة الألمانية . وموضع إتهام « بون » ناجم عن ترجيحها عوامل تخفيض التضخم ، مع اعتبارات النمو الاقتصادى . ويفسر ذلك ضآلة معدل النمو فيها خلال الفترة من مارس ١٩٧٧ ـ مارس ١٩٧٨ ، الذى لم يتجاوز ١,٩ فى المائة . بينما كان معدل النمو فى الولايات المتحدة واليابان خلال نفس الفترة ، ٤,٨ ، ٥,٣ فى المائة على التوالى . يضاف إلى ما سبق ، الحذر الشديد من جانب « حكومة بون » فى التعامل بسلاح زيادة عجز الميزانية لتشجيع الانفاق . بينما تطالبها الولايات المتحدة بضرورة انتهاج هذا الاسلوب ، لتحفيز الطلب وتخفيض معدل البطالة ، إلى جانب زيادة الواردات والحد من الصادرات .
وبالانتقال إلى رد كل طرف على إتهامات الآخرين له ، نجد أن « ألمانيا الاتحادية » و « اليابان » تريان الارتباط الوثيق بين سياستهما القائمة على التوسع فى الصادرات . وبين مطالبة الولايات المتحدة لهما بزيادة معدل النمو الاقتصادى ، لأن اقتصادهما قائم على قطاع التصدير بصفة أساسية . ومن ناحية أخرى ، ترى الولايات المتحدة ، أن العجز الضخم فى ميزانها التجارى ، وكذلك ميزان المدفوعات ، لا يعد نقطة ضعف ، وإنما هو تعبير عن إسهام أمريكا بمفردها ، فى تحمل عبء إنعاش الاقتصاد الدولى ، عن طريق زيادة الطلب على صادرات الدول الأخرى .
وبالانتقال إلى موقف جانبى « المحيط الاطلنطى » ، كل من الآخر ، نلاحظ أن هناك « نقاط خلاف » متعددة ، تغلفها اعتبارات التحالف وضروريات التماسك . فعلى سبيل المثال ، ونظرا للظروف غير المواتية التى يجتازها الاقتصاد الأمريكى ، والضغط الذى تمارسه قطاعات متنوعة من الصناعة ، أصدرت حكومة « واشنطن » ، قانونا يخول لها الحق فى فرض رسوم مضادة على السلع المستوردة التى تحصل على إعانات حكومية ، وحتى فى حالة عدم إلحاقها أضرارا ملموسة بالمنتجات والسلع الأمريكية المشابهة . وقد عبر عن ذلك « مايكل بلومنتال » وزير الخزانة الأمريكى ، إذ أشار إلى أن الاهتمام الأمريكى يتركز بصفة أساسية ، فى إتخاذ الخطوات الكفيلة بانهاء « التسهيلات الائتمانية فى مجال التصدير » والسائدة فى الوقت الراهن بين الدول الصناعية . وضرب مثال لذلك ، يتمثل فى تقديم الحكومة البريطانية ضمان تمويل الصفقة التى عقدتها إحدى الشركات البريطانية ، وتبلغ ٢٥٠ مليون دولار ، مع شركة « بان أمريكان » . وذلك إلى جانب قضية الاعانات الحكومية للصناعة ، كما سبقت الاشارة .

يضاف الى ما سبق ، « دعوة واشنطن » فى محادثات « الجات » ، الى اتاحة مزيد من الفرص أمام صادراتها الزراعية الى السوق الاوروبية .
وبالنسبة لموقف « بروكسل » من مطالب « واشنطون » ، فقد أعلنت الاولى عدم أحقية الثانية فى أصدار القانون السابق ، مع رفض الطلب الامريكى بخصوص تقديم بيان بالمساعدات والاعانات

التى تقدم الى المنتجات الاوروبية المصدرة الى « الولايات المتحدة » . وفيما يتعلق بزيادة الفرص أمام الصادرات الزراعية الامريكية ، فهو أمر لا يتفق ونصوص « اتفاقية الجات » ، التى تتيح لكل دولة أو مجموعة اقتصادية ، حماية منتجاتها الزراعية ، حرصا على مصالحها القومية ، إذا أضيرت هذه الاخيرة .

الحساسيات الاوروبية :

وإذا تناولنا التشابك السياسى والاقتصادى فيما بين الدول الاوروبية الاعضاء فى « السوق المشتركة » نجد أن « اتفاقية روما » لم تحل دون اصطدام المصالح القومية مع الاعتبارات الاقليمية . واذا كانت السنوات السابقة قد حفلت بمنازعات « النبيذ » بين فرنسا وايطاليا ، والخلاف حول الانتخاب المباشر « لبرلمان السوق » الموسع ، وكذلك السياسة الزراعية وحدود المياه الاقليمية ، فقد حفلت الاشهر القليلة الماضية ، بالعديد من المشاكل الجديدة الى جانب استمرار بعض المشاكل القومية .
ـ فنجد أن الدول اتفقت على استراتيجية عامة فى مجال تخفيض استهلاك الطاقة واستيراد النفط حتى عام ١٩٨٥ . ولكنها فى ذات الوقت ، انقسمت فيما بين الاراء الداعية الى تقديم إعانات لتشجيع استخدام الفحم داخل السوق والمنتج فى إطارها ، بينما تطالب الاراء الأخرى ، بضرورة تقديم مساعدة لتشغيل طاقات « تكرير البترول » المعطلة ، والا تقوم أية دولة على إنشاء أو التوسع فى « طاقاتها التكريرية » بما يتجاوز الاطار العام الذى تحدده السوق .
ـ يضاف الى ما سبق ، الخلاف بين بريطانيا من

جانب ، وفرنسا والمانيا الاتحادية . من جانب أخر ، بالنسبة لمشروع إنشاء « منطقة عملة اوروبية » إذ تضمن الاقتراح الالمانى الفرنسى عدة نقاط ، ابرزها :
تخفيض معدل التقلب فى عملات الدول الاعضاء فى النظام المقترح . الى واحد فى المائة . وفى حالة تجاوز هذه النسبة ، تقوم البنوك المركزية التابعة لهذه الدول ، بالتدخل .

ولتمويل عملية تنظيم التقلبات فى عملات الدول الاعضاء ، سيتم تقديم الدول المشتركة فى هذا النظام ، ٢٠ فى المائة من احتياطياتها من الذهب والعملات الاجنبية ، توضع فى « صندوق النقد الاوروبى » ، على الا يتجاوز اسهام ايه دولة بمفردها ، ٥٠ فى المائة من قيمة تمويل الصندوق المقترح (حوالى ٥٠ مليار دولار إجمالى تمويل الصندوق)
وتتمثل النقطة الثالثة ، فى تقديم مساعدات الى الدول التى تعانى من ضعف مراكز عملاتها ، مع اقتراح الاجراءات الاقتصادية التى تساعد الدول الاعضاء الاخرى ، على تخطى صعوباتها .
— وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة تجاه إنشاء « عملة أوروبية موحدة بالنسبة للسوق الاوروبية المشتركة ، إلا أن الحساسيات الاوروبية طمست جانبا كبيرا من أهميتها فى غمار الجدل السياسى والمنافسة الاقتصادية . فبالنسبة لبريطانيا ، فانها تعارض هذه الخطوة فى الاساس وان كانت قد وقعت على بيان الاعلان لهذا الاقتراح . وموضع المعارضة نابع من اعتبارات سياسية اقتصادية ، لأن الجناح اليسارى فى حزب العمال البريطانى ، يعارض هذه الخطوة ، ويرى فيها مساسا بالسيادة القومية البريطانية ، يضاف الى ما سبق ، انعكاساتها على التجارة ومستويات الاسعار . كما ترى « لندن » أن هذا الاقتراح يتناول الجانب النقدى فقط ، بينما يتجاهل جذور المشكلة متمثلة فى اختلاف الاوضاع الاقتصادية للدول الاعضاء فى السوق ، ومن ثم فانه سيكون من الصعوبة بمكان ، انضمام الدول الضعيفة اقتصاديا الى هذا النظام . وبالنظر الى ما قد تولده هذه الخطوة من حساسية امريكية ، فقد اشترطت بريطانيا أيضا الا تؤدى الى الاضرار بمصالح دول ثالثة .

وأيا كانت موضوعية الاسباب التى تطرحها بريطانيا فى مجال نقدها للاقتراح الالمانى الفرنسى ، فأن الامر المؤكد ، أن الانتخابات العامة التى ستجرى فى بريطانيا فى اكتوبر القادم ، هى المحرك الاساسى لهذا الموقف من جانب « جيمس كالاهان » رئيس الوزراء .
ويبرز الجانب السياسى فى صياغة مواقف الدول التسع فى ظل التأييد الأيرلندى لهذه المقترحات ، وعلى الرغم من المعارضة البريطانية إذ يعنى انضمام الاولى وتقاعس الثانية قطع العلاقة التقليدية بين عملتى الدولتين ، وتعد هذه الخطوة الثانية فى المسار الذى تتخذه ايرلندا ، للحد من تبعيتها الاقتصادية لبريطانيا ، إذ عمدت الدولة الاولى ، الى تخفيض صادراتها الى الثانية من ٦١ فى المائة من إجمالى الصادرات الأيرلندية فى عام ١٩٧٢ ، الى ٤٣ فى المائة من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٧٧ .
وبالنسبة « لألمانيا الاتحادية » صاحبة الاقتراح بصفة أساسية ، فيعزو بعضهم موضوع مبادراتها . الى رغبتها فى الا يستخدم « المارك » كعملة رئيسية للاحتياطى الدولى (٧ فى المائة من إجمالى الاحتياطى الدولى حاليا مكون من ماركات ألمانية) ، لانه إذا استخدم « المارك » بصورة مكثفة فى هذا الصدد ، فسيزيد حجم المضاربة التى يتعرض لها هو والدولار ، وترتفع قيمته الفعلية عن قيمته الاسمية ، فى ظل معدلات سعر الصرف مع العملات الأخرى ، وهذا بدوره يعنى الاضرار بقطاع التصدير الالمانى بصفة أساسية .

الحلول المطروحة :

وبالانتقال الى الاستراتيجية العامة ، الناجمة عن مؤتمر القمة الاقتصادى الأخير (١٦ ، ١٧ يوليو ١٩٧٨) . نجدها أكثر موضوعية فى مواجهة المشاكل الاقتصادية .. وإن كانت العبرة بالتنفيذ ، وليس بالاشتراك فى صياغة البيانات .
— فقد أعربت الولايات المتحدة عن التزاماتها بتخفيض الانفاق الحكومى للسنة المالية ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، والمضى قدما فى تنفيذ مقترحات الرئيس كارتر فى مجال الاستقطاعات الضريبية ، بالاضافة الى رفع أسعار البترول فى الولايات المتحدة ، الى المستوى العالمى السائد بحلول عام ١٩٨٠ ، مع تخفيض الواردات الامريكية البترولية من ١١,٥ مليون برميل يوميا ، الى ٩ ملايين برميل بحلول عام ١٩٨٥ . ومن ثم فان المسببات الاساسية لعجز ميزان المدفوعات الامريكى ، وبالتالى التدهور الواضح فى قيمة الدولار ، سيمكن تلافيها بدرجة كبيرة .
— وبالانتقال الى الدول الرئيسية ذات الفائض فى ميزان مدفوعاتها ، وهى المانيا الاتحادية ، واليابان ، فقد التزمت الاولى بزيادة حجم الطلب المحلى ، عن طريق تخفيض الحصيلة الضريبية بمقدار ٧ مليارات دولار . بالاضافة الى مجموعة أخرى من الاجراءات الاقتصادية ، تعادل واحدا فى المائة من اجمالى الناتج القومى الالمانى ، الامر الذى يؤدى الى انعاش نمو

اقتصادها من ٢,٤ فى المائة خلال عام ١٩٧٧ ، الى ٣,٥ فى المائة خلال العام الحالى .

وتعد « اليابان » الجبهة الرئيسية لهجوم الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية ، نظرا للفائض الضخم فى ميزانها التجارى ، وكذلك ميزان حساب معاملاتها الجارية . ومن ثم فقد التزمت بزيادة معدل نموها الى ٦,٩ فى المائة خلال العام الحالى ، عن طريق التوسع ، وزيادة الطلب المحلى بصفة أساسية ، وتحقيق التزام اليابان فى مجال المساعدات الخارجية . الى جانب زيادة وارداتها من الدول الاخرى .

ـ وفيما يتعلق بالدول الاخرى المشتركة فى المؤتمر ، فقد التزمت كلا منها بتنفيذ سياسات معينة ، تتفق واوضاعها الاقتصادية بصفة أساسية . مع انتفاء صيغة الالتزام بمسئوليات دولية . فعلى سبيل المثال ، نجد أن إيطاليا التزمت بزيادة معدل نموها الاقتصادى خلال عام ١٩٧٩ بنسبة ١,٥ فى المائة ، مقارنة بعام ١٩٧٨ (ليصبح ٣,٧ فى المائة) ، وذلك عن طريق تخفيض حجم الاتفاق الحكومى .

فرنسا وستلتزم بنفس الهدف أيضا ، عن طريق مضاعفة حجم العجز فى ميزانيتها من ٢,٢ مليار الى ٤,٤ مليار دولار ، مما يؤدى الى زيادة حجم الطلب المحلى . ويعادل هذا العجز المقترح ٥ فى المائة من إجمالى الناتج القومى لعام ١٩٧٨ .

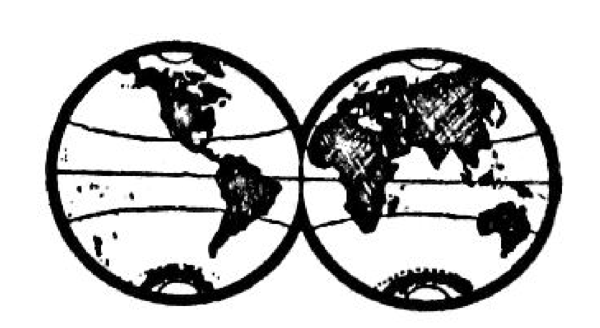
وبالنظر الى الانتخابات العامة التى سيخوضها حزب العمال ، لم يلتزم رئيس الوزراء البريطانى . بأى جديد ، الى جانب سياسته الاقتصادية الراهنة القائمة فى مكافحة التضخم ، والتى أدت الى تخفيض معدله من ٢٧ فى المائة عام ١٩٧٧ ، الى ٩ فى المائة عام ١٩٧٨ . وان كان قد أوضح التزامه بان تشكل هذه السياسة وما يرتبط بها من إجراءات ، ما يعادل أكثر من واحد فى المائة من إجمالى الناتج القومى .

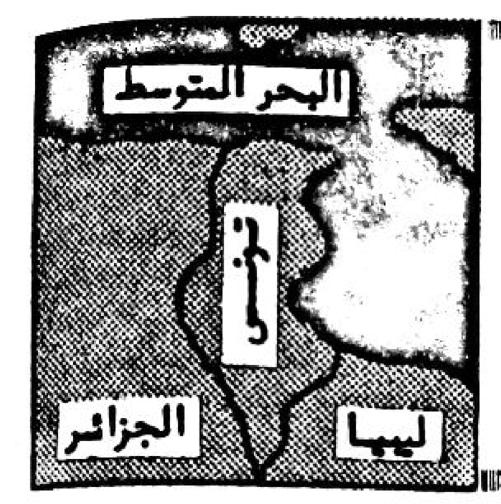
أما كندا ، فقد أعربت عن اهتمامها بتخفيض معدل التضخم الذى يبلغ ٩ فى المائة حاليا ، وكذلك البطالة التى بلغت ٨,٦ فى المائة من إجمالى حجم القوة العاملة . على الا يقل معدل النمو عن ٥ فى المائة خلال العام الحالى ، مقارنا بـ ٢,٨ فى المائة فى عام ١٩٧٧ .

ـ وقد استقطبت « الطاقة » قدرا كبيرا من اهتمام الدول السبع المجتمعة ، ولذا تضمن البيان المشترك ، الاشارة الى اهمية توجيه مزيد من الاستثمارات لانتاج الطاقة وترشيد استهلاكها ، بالاضافة الى تطوير الابحاث المتعلقة بها . وقد اتضحت فى هذا الصدد الاهمية التى توليها المجموعة لدور « الفحم » والطاقة النووية فى تقليل الاعتماد على الواردات البترولية من الخارج . وقد أعرب « الرئيس كارتر » وكذلك « بيير ترپدو » رئيس وزراء كندا ، عن التزامهما باستمرار صادرتهما من « الوقود النووى » الى الدول الاخرى ، وذلك فى إطار الضمانات المتفق عليها سلفا ، وجدير بالذكر ، أن هذه النقطة كانت موضع توتر فى العلاقات بين أوروبا الغربية ، وبخاصة المانيا الاتحادية وفرنسا من جانب ، والولايات المتحدة وكندا من جانب آخر .

ـ وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، فقد كانت النقطة الثالثة ذات الاهمية (بعد المشكلات الاقتصادية الداخلية ، وأزمة الطاقة) . وقد ركز البيان على اهمية تحريرها من أيه قيود تعيقها ، وأشار الى أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تحقيق نمو اقتصادى يعتد به ومتوازن . ويدخل فى هذا الاطار أهمية المحادثات التجارية متعددة الاطراف ، وكذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة .

وإذا كانت هذه هى المؤشرات العامة التى التزمت بها الدول السبع ازاء تحدى المشاكل الاقتصادية فان ترجمتها الى واقع فعلى وملموس ، متوقف على إيرادات هذه الدول أولا وأخيرا ، وعلى مدى قدرتها على الموازنة بين الاعتبارات القومية والمتطلبات فوق القومية .. فهذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجه أيه دول ، كائنة ما كانت .





حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في تونس

جهاد عودة

كل شيء في تونس ، يجرى تحسبا ، لما بعد بورقيبه ، فالمرشحون للخلافة يعيدون حساباتهم ، للتكلفة والخسارة الناتجة عن الفرص المتاحة والمحتملة وخاصة في ضوء تلك التغيرات في نظام التحالفات وصراع رجال السياسة ورجال الدولة في تونس ، التي أعقبت أحداث يناير ١٩٧٨ ، إلا انه يمكن القول بأن أهم بل من أخطر تلك التغيرات التي ظهرت على سطح الحياة السياسية التونسية ، هو طرح حركة الديمقراطيين الاشتراكيين عن نفسها كقطب أستقطاب ، والتقدم كحزب جديد في الحياة السياسية التونسية ، بما تحمله من معان تتصل بتهديد احتكار الحزب الاشتراكي الدستوري للتعبير والعمل السياسي ، وبما تطرحه من أحتمالات تتصل بمدى الاستقرار السياسي في تونس ، ومدي قدرة هذه الحركة على خلافة بورقيبه والحزب الاشتراكي الدستوري معا ، في مرحلة ما بعد البورقيبية .

وفي إطار ذلك نستعرض أولا اطار الأمل والعمل الذي تقدمه الحركة . ثانيا نتبين موقع القوة السياسية لهذه الحركة في ذلك الصراع السياسي الدائر في تونس .

اولا : اطار الامل والعمل

في داخل هذا الاطار تطرح الحركة نفسها ، كنداء لواقع مرفوض يستأهل العمل من أجل تغيره ، انطلاقا من الايمان بعدة مبادىء

اولها : أن ميلاد الحزب المعبر عن الحركة ، كان نتيجة لتحليل موضوعي دقيق لما عليه واقع المجتمع التونسي الجديد فكريا واقتصاديا وسياسيا ، ومن اهم ميزات هذا الواقع في نظر الحركة ـ انه لا يتلاءم ونظام الحزب الواحد ، إلا لحشر البشرية فيه حشرا . **ثانيها** : أن ميلاد هذا الحزب ، لم يكن أمرا ظرفيا عرضيا ، بل كان نتيجة منطقية لجميع المراحل التي مرت بها هذه الحركة التي يكفى لبيان ذلك ذكر انه في ١٠ يونيو ١٩٧٧ كان مناسبة لعقد ندوة قومية للدفاع عن الحريات العامة بتونس ، ويوم ١٠ يونيو ١٩٧٨ شهد اجتماع الهيئة التأسيسية للحزب لتحديد الخطوط النهائية لمناهج نشاطه وبرامج عمله ، **ثالثها** : ان العمل على تأسيس حزب سياسى بصورة رسمية ، يؤكد ضرورة ممارسة العمل السياسى في إطار قانوني بعيدا عن الاساليب السرية اللاشرعية ، **رابعها** أن تأسيس هذا الحزب يندرج ضمن الميثاق القومي الذي تقدمت به الحركة إلى مختلف التيارات السياسية خلال شهر اكتوبر ١٩٧٧ ، وهو يهدف أساسا إلى العمل على إيجاد إطار قانوني يمكن مجموعة من التونسيين من الاسهام في المزيد من تطوير مجتمعهم ودفعه اكثر فاكثر نحو الديمقراطية والاشتراكية .

ويمكن بلورة الاساس الفلسفي الذى تقوم عليه هذه الحركة في مفهوم (التوازن) ، مما يبدو معه الامر وكأنه عودة للمنابع الاصيلة للبورقيبية وانعكس ذلك المفهوم في تلك الاراء المطروحة حول الشئون الداخلية لتونس والشئون الخارجية لها سواء على المستوى الاقليمي العربي والعالمي الدولي ويركز التقرير على موقف الحركة من الشئون الداخلية لتونس .

فعلى مستوى البيئة الداخلية ، وبالنسبة لموقف الحركة من السلطة وممارستها ، فالحركة تنظر بمزيد من الأسى لنتائج خطاب الرئيس الحبيب بورقيبه في ٨ يونيو ١٩٧٠ ، وذلك لعدم تطبيق المبادىء التي طرحها الخطاب لتنظيم السلطة في تونس انطلاقا من الايمان بأن هذا الخطاب حوى الاهداف والمرامي الاصيلة للحركة ، وأن ما تشهده تونس من صعوبات وازمات داخلية ، يرجع إلى عدم قيام القيادات الحالية بتنفيذ توجيهات بورقيبه . ومن ناحية أخرى يمثل هذا الخطاب انتصارا لرأى المستيرى مؤسس الحركة والاب الروحى لها ، في تجربة بن صالح ، والذى دفع المستيرى ثمنا لهذا الرأى عندما اعلنه ، بأن فصل من الحزب سنة ١٩٦٨ . ففى هذا الخطاب قال رئيس الدولة (لقد بدا جليا أن جمع كامل السلطات والنفوذ بيد شخص واحد قد يؤول إلى ارتكاب الغلط مهما تكن

نزاهتـه واستقامته وحسن نواياه لانه بشر والبشر يخطىء ويصيب) ولهذه الاسباب رأى رئيس الدولة انه من الاصلح أن تقع مراجعة الهياكل السياسية فى البلاد ، وطرق العمل المتوخاة من قبل وقد أشار إلى ضرورة جعل الحكومة مسئولة أمام مجلس الامة الذى يجسم ارادة الشعب ــ حيث أنه دستوريا لا يجوز لمجلس الامة محاسبة الوزارة أو الوزراء ــ والتخفيف من المسئوليات التى يتحملها رئيس الدولة بمفرده ، وطلب الرئيس من اللجنة العليا التى شكلت آنذاك ، أن تتلقى جميع الاراء البناءه الصادرة عن الدستوريين وعن غيرهم فيما يتعلق بكيفية تسيير البلاد . وهكذا على حد قول جريدة (الرأى) المعبرة عن الحركة (.. نظمت استشارة شعبية خلقت فى البلاد جوا ديمقراطيا وحركية سياسية عميقة ..) . وترى الحركة أن الانعكاسات السيئة لعدم تطبيق تلك المبادىء ، تبلورت فى إفتقاد الحياة السياسية جانبا أخلاقيا هاما ، أكثر مما كانت عليه وتحول السيد الباهى الادغم الوزير الاول وقتذاك فى أكتوبر ١٩٦٩ من مجرد رجل متواضع إلى رجل عاجز وأصبحت كلمات التحرر والديمقراطية ، توصف بأنها أفكار مستوردة من الخارج ، وأخذ بعض المسئولين يحررون التقارير ويتهمون زملاءهم وأصدقاءهم بالامس وتكررت المحاكمات والتحقيقيات خلال السنوات الاخيرة. فبعد أحمد بن صالح ، جاء دور راضية الحداد وحسيب بن عمار والحبيب عاشور ورفقائه وأحمد المستيرى ، أى بعبارة أخرى أن صراعا فى النخبة قد انفجر وأصبح الامر لا يتحمل وجود أى فريق معارض فى النخبة لذلك الفريق الذى بيده مقاليد الحكم ، هذا الذى يمثل خروجا على التقاليد البورقيبيه فى مبدأ (توزيع الادوار) ، الامر الذى انعكس بالتالى على تلك التغيرات التى شهدتها الحياة السياسية التونسية بصفة عامة منذ ١٩٧٠ ، ففقد النظام بصفة تدريجية ، أبرز رجاله التقدميين والتحرريين ، وغدت القضايا المصيرية تعالج بشىء من الغموض ، واصطدم اتحاد الشغل مع النظام القائم فى البلاد حول أسلوب إدارة الدولة والحياة فى تونس ، واصبحت الجامعة بما فيها من أساتذة وطلبة . فى جفوة مع النظام ، واضرب القضاة لاول مرة فى تاريخهم .

وفى مواجهة ذلك ماذا تطرح الحركة من تصورات ؟ لا يستطيع المراقب القول بأن هناك خلافا جذريا فى تلك التصورات والاراء التى امتلات بها جريدة الرأى خلال عامها الاول ، عن تلك المبادىء والتصورات البورقيبية من الناحية النظرية . اما بالنسبة لموضوع الحزب الواحد ومبدأ تعدد الاحزاب ، فيمكن القول بأن الديموقراطيين الاشتراكيين لا ينكرون انهم دستوريون ، ولكنهم يأخذون على الحزب الاشتراكى الدستورى ، افتقاده للديمقراطية فى داخله ، وأن الامر لا يعدو غير الدعوة لمزيد من الديمقراطية والاستماع للرأى المعارض بغية تحقيق اكبر نفع للبلاد تحت رئاسة الرئيس والمجاهد الاكبر بورقيبه ، ولكن ماذا سيكون عليه الامر بعد بورقيبه ؟ هذا سؤال تجيب عنه الاحداث .

ثانيا : الاستقرار والمستقبل المجهول : ــ

وتتصل بظاهرة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ونموها بل وطموحها لخلافة الوزارة والزعيم ، ظاهرتان أخريان ويمكن القول بأن هذه الظواهر الثلاث تشكل «عالم الحياة السياسية التونسية ، وتطرح آثارها على المستقبل والاستقرار فى تونس ، وهاتان الظاهرتان هما (١) خروج الازمة للشارع . (٢) زيادة وتنمية الجيش التونسى . غير أنه يجب ذكر أثر المتغير الاقليمى (الموقف الليبى ــ الجزائرى) فى الاحداث والتأثير عليها غير أن قدرتهما على إثارة الاحداث لا تأتى الا عندما تتوافر مكونات تلك الاحداث فى الواقع التونسى .

(١) خروج الازمة للشارع : ــ

إن الازمة التى يعيشها النظام التونسى لها بعدان أساسيان البعد الاول اقتصادى يتمثل فى أفتقاد النظام السياسى القدرة المتوالية على إجراء توزيع عادل للموارد والقيم على جماهير الشعب التونسى ، بسبب طبيعة الاجراءات الاقتصادية المنتهجة منذ ١٩٧٠ ، مما دعا رجل الشارع إلى التعبير عن سخطه ، فنجد تلك الاضرابات والاضطرابات المتتالية العمالية والطلابية والمهنية عبر ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ التى توجت بذلك الحدث العظيم فى يناير ١٩٧٨ . وكان الموضوع الاول لحركة رجل الشارع العادى هو المطلب الاقتصادى المتمثل فى المناداة برفع الاجور والحد من الاسعار ، وظل هذا ، هو المطلب الاثير لدى قطاعات عريضة من الشعب فى تحركها فى مواجهة النظام ، وخصوصا مع ذلك الجفاف الذى أجتاح القطاع الزراعى وانعكس ذلك على محاولة النظام احتواء هذا الامر ، فتم الاتفاق بين الاطراف الاجتماعيين (الاتحاد اعام للشغل ، والاتحاد التونسى للصناعة والتجارة ، والاتحاد القومى للفلاحين ، وكذلك ممثلو مختلف الوزرات المعنية والحزب الاشتراكى الدستورى) فى ١٦ أبريل ١٩٧٨ ، على ضبط مقادير الزيادة فى أجور العمال وهذه الزيادة ، تعتبر بصفة مطلقة ، زيادة كبيرة .أما بالنسبة لمنحنى الاسعار ،

فنجد أن سياسة رفع يد الحكومة عن تحديد الاسعار ، تؤدى الى ان تصبح الزيادة غير حقيقية ، بل وفى حالة ذلك الارتفاع الجنونى للاسعار فى تونس ، تؤدى فى نهاية الامر الى انخفاض حقيقى فى القدرة الشرائية للعملة ، وفى اطار ذلك يأتى حديث التيجانى عبيد معلقا « **نعتقد ان ما تحقق من نتائج عقب المفاوضات غير كاف فى حد ذاته ، ما لم يتجه الحرص الى الضغط على الاسعار الى ابعد حد ممكن . وانى اطالب الحكومة بان تعمل كل ما فى وسعها من اجل فرض الرقابة اللازمة حتى لا ترتفع الاسعار من جراء الزيادات التى نص عليها الاتفاق ..**

وتزداد قيمة ذلك التعليق نظرا لانه صادر من التيجانى عبيد الذى اخلفه الحزب على الاتحاد التونسى العام للشغل بعد عاشور الذى اقيل من جراء احداث يناير ١٩٧٨ .

الى جانب تلك الازمة التوزيعية للنظام السياسى ، يوجد البعد السياسى للازمة المتمثل فى ازمة الشرعية المؤدية لازمة المشاركة السياسية ، وذلك لان الجماهير فى تونس ، كانت تشارك فى الحكم بأسلوب (ديمقراطية الحدس) فكان بورقيبه يحدس ماذا تريد الجماهير ، ويفعل وينادى بما تريد فأعطته الجماهير شرعيته فى قيادتها ، بالاضافة الى ذلك الرصيد الضخم الذى لديه عند الجماهير نتيجة لتجربة النضال ضد الاستعمار الفرنسى ، وعلى الجانب الاخر ، كان كل من يريد من السياسيين ممارسة السلطة ، فلابد ان يستمد شرعيته من الرضاء البورقيبى ، على اعتبار ان ذلك يعتبر رضاء جماهيريا غير مباشر .

ولكن مع وهن القبضة البورقيبية على الامور وسيطرة نويره على الوزارة الاولى ، وترشيحه كخليفة ، منتظر لم يصبح أمام المعارضة الا خطب ود الجماهير من اجل اكتساب شرعية للمستقبل ، عندما يختفى بورقيبه ، ويصبح نويرة بمفرده وتوافق ذلك مع الضعف المتتالى للحزب الذى يزداد ضعفا مع ازدياد ضعف صحة بورقيبه ، فارتفعت الاصوات المختلفة طارحة مناهج متعددة لادارة الدولة ، ولكن مع الحفاظ على شعرة معاوية مع النظام ، لانه لا زالت الكلمة البورقيبية حتى الان هى البداية الا انها انتقلت من كونها النهاية ، الى كونها قد تكون النهاية .

٢ - زيادة وتنمية الجيش التونسى :

بحكم تونس منذ أحداث يناير ١٩٧٨ فريق من ثلاثة ، اولهم نويرة ويمثل رأس النظام الفعلى والمخطط الاقتصادى له ، والصياح مدير الحزب الاشتراكى الدستورى ويمثل الداعية للنظام من الوجهة الايديولوجية ، وعبد الله فرحات ، وزير الدفاع الوطنى ، وحامى النظام عسكريا ، وداخل ذلك الفريق ، تثور الصراعات بين الاقطاب الثلاثة ، وتجرى الاحداث الى حسم الصراع لصالح عبد الله فرحات فى مواجهة الصياح ، ومؤشر ذلك تعيين البكوش مسئولا عن تحضير مؤتمر الحزب فى ١٩٧٩ رغم ان ذلك كان من اختصاص الصياح . ومن ناحية اخرى ، صدور قانون التعيينات الفردية العسكرية (الخدمة الوطنية)

هذا القانون الذى يحول مسالة الخدمة العسكرية من نطاق الانتقاء الى نطاق الالزام من حيث المبدأ ، ويجعل الخدمة الوطنية نوعين : من خدمة عسكرية ، وخدمة مدنية والتعيين الفردى يقع اما بطلب من مصالح الدولة والجماعات العمومية والمحلية والمؤسسات القومية والشركات القومية ، ويكون المعين الفردى اذ ذاك فى وضعية (تحت السلاح) ، ويعتبر ملحقا بالمؤسسة التى يعمل بها ، مع خضوعه لاشراف وزارة الدفاع عليه .

ولكى نقدر قيمة هذا القانون لابد من معرفة ، ان هناك ما يتراوح من ٦٠ الف الى ٧٠ الف يخضعون للطلب لاداء الخدمة العسكرية . ووفقا لهذا القانون **يمتد نفوذ وزارة الدفاع الى الاشراف على تلك الطلبات المقدمة من الهيئات المدنية ، طلبا للتعيينات الفردية هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، يمتد نفوذ وزارة الدفاع ، الى السيطرة على فئة من العمال من هذا القطاعات . واخيرا ، يمتد نفوذ وزارة الدفاع الى مجالات جديدة ، تمارس فيها حفظ الامن ، هذه المجالات كانت تخضع تقليديا لاختصاص الشرطة . وهكذا يصبح الجيش شريكا فعليا فى ادارة الحياة فى تونس ، وليس مجرد رمزا للدولة القومية او مرجعا اخيرا لحفظ الامن ، كما كان يتصور بورقيبه ، مما يعطى المسيطرين على الجيش ، قدرا عاليا من الامكانيات فى الصراع السياسى الدائر حول ماذا بعد بورقيبه ؟**

تتفاعل تلك الظواهر الثلاث - مشكلة الخلافة ، خروج الازمة للشارع ، وزيادة وتنمية الجيش - بعنف فى كثير من الاحيان ، كل ذلك فى إطار من الطموحات العارمة للشباب التونسى ، الذى يشكل اكثر من نصف مجموع الشعب التونسى بالاضافة الى ذلك المعدل المرتفع للبطالة ، والمتدنى للاجور ، ويلف ذلك كله نسيج من الفراغ السياسى الذى لم تشهده تونس منذ ١٩٣٤ ، مما تدفع الامور عبارة الزعيم النقابى الخالد فرحات حشاد فى ١٩٥٠ « إن الثورة هى الطريق الوحيد الذى تعبر به الجماهير المضطهده عن انسانيتها » الى ان تصبح احد الاحتمالات القوية والقريبة الى التحقيق ، مالم يتم احتواؤها باسهام من قوة خارجية .



مخطط التسوية السلمية في روديسيا

محمد عيسى الشرقاوي



المشكلة الروديسية ، أخطر مراحلها تعقيدا على الصعيد السياسي والدبلوماسي ، منذ إعلان زعماء الاقلية العنصرية البيضاء استقلال » روديسيا من جانب واحد عن بريطانيا في عام ١٩٦٥ .

وقد بدأت هذه المرحلة ، عندما اعلن نظام الاستعمار العنصري الاستيطاني في روديسيا ، ما يسمى باتفاق « التسوية الداخلية » في ٣ مارس الماضي . ويقضي هذا الاتفاق الذي توصل إليه إيان سميث زعيم الاقلية العنصرية الحاكمة مع ثلاثة من الزعماء الافريقيين المعتدلين » بنقل السلطة للاغلبية الافريقية « بعد انتخابات تجرى في ٣١ ديسمبر القادم ، تبعا لمبدأ رجل واحد ـ صوت واحد .

ويتضمن هذا الاتفاق بنودا اخرى أبرزها :

١ ـ ان تحصل الاقلية البيضاء [٢٦٠ الف نسمة] على ٢٨ مقعدا من مقاعد البرلمان المائة ، على ان يحصل الافريقيون على ٧٢ مقعدا . وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

٢ ـ ان يكفل الدستور الجديد الضمانات الكافية لحقوق وامتيازات الاقلية البيضاء .

٣ ـ تشكيل حكومة مؤقتة ، تكون مهمتها الاساسية ، ضمن مهام اخرى :

(ا) وقف إطلاق النار بين قوات الحكومة المؤقتة [نظام إيان سميث] وبين ثوار زيمبابوي بقيادة الجبهة الوطنية التي يتزعمها جوشوا نكومو وروبرت موجابي .

(ب) بحث تشكيل قوات الجيش في المستقبل .

(ج) القضاء على اشكال التفرقة العنصرية .

(د) صياغة الدستور الجديد لروديسيا .

اهداف مخطط سميث

والواقع ان الملابسات والظروف الدولية والمحلية التي احاطت بطرح إيان سميث لمخطط التسوية الداخلية ، تكشف عن الاهداف الحقيقية لهذا المخطط ، فقد اقدم سميث على تنفيذ هذا المخطط لعدة اعتبارات ابرزها :

أولا : إيجاد مخرج من الحصار السياسي والدبلوماسي العالمي لنظامه العنصري ، ومن الضغوط التي تمارسها عليه الدبلوماسية الامريكية خاصة والبريطانية عامة ، من أجل إيجاد حل سلمي للازمة الروديسية ، حتى لا يتكرر في روديسيا ما حدث في انجولا عام ١٩٧٥ . أي ان يندلع الصراع المسلح في روديسيا ، مع ما ينطوي عليه هذا من احتمال وصول الجبهة الوطنية للسلطة ، بدعم من القوات الكوبية والاسلحة السوفيتية .

ويتعين هنا الاشارة ، إلى أن عددا من زعماء دول المواجهة الافريقية ضد روديسيا وخاصة الرئيس كنيث كاوندا رئيس زامبيا ، قد المحوا الى أن هذا الاحتمال وارد ، بل ومشروع ، مادام أن الدول الغربية لا تمارس ضغوطا كافية للقضاء على نظام سميث العنصري ، وإقرار حكم الاغلبية الافريقية بقيادة الجبهة الوطنية التي تعتبرها منظمة الوحدة الافريقية ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب زيمبابوي

ثانيا :يهدف سميث من وراء هذا المخطط ، الى إيهام المجتمع الدولي بانه حقق في روديسيا « حكم الاغلبية الافريقية » ومن ثم فلا مبرر لاستمرار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الامم المتحدة على روديسيا منذ ١٩٦٥ ولا للحظر التجاري الذي تفرضه بريطانيا وامريكا على نظامه .

ويرمي سميث ، من وراء ذلك ، إيجاد مخرج للازمة الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها روديسيا ، خاصة وان حرب الثوار تكبد روديسيا مليون دولار يوميا ، تبعا للتقديرات الامريكية .

ومن هنا يبدو واضحا ان سميث يهدف من اتفاق التسوية الداخلية ، الى كسب الشرعية لمصالح وامتيازات الاقلية العنصرية البيضاء ، واستمرار

نفوذها وسيطرتها تحت ستار ما يسمى بحكم الاغلبية الافريقية المفرغ من أى محتوى وطنى حقيقى ، نظرا لاستبعاد القوى الوطنية المناضلة من الاشتراك فى السلطة .

اثار اتفاق التسوية

ولذلك فقد أثار إعلان هذا الاتفاق ، وبدء تنفيذه ، تعقيدات عميقة على صعيد محاولات الحل الدبلوماسى للازمة ، وتصعيد الكفاح المسلح الذى يشنه الثوار ضد نظام سميث العنصرى :

١ - بالنسبة للحل الدبلوماسى الغربى :

أسقط اتفاق سميث ، المشروع البريطانى الامريكى الخاص بتسوية الازمة ، والذى قدمه ديفيد أوين وزير خارجية بريطانيا ، وأندرو يونج المندوب الامريكى بالامم المتحدة فى يونيو ١٩٧٧ ، والذى تشير أبرز نقاطه الى .

(أ) استقالة سميث ، وتشكيل حكومة انتقالية يرأسها حاكم ادارى بريطانى ، يساعده ممثل خاص للامم المتحدة ، وذلك لمدة ٦ شهور ، يمهد خلالها لاستقلال روديسيا عام ١٩٧٨ .

(ب) مرابطة قوات تابعة للامم المتحدة فى روديسيا خلال الفترة الانتقالية لحفظ النظام .

(ج) وضع دستور لزيمبابوى المستقلة ، تجرى على أساسه انتخابات تبعا لمبدأ صوت واحد - رجل واحد . وأن يضمن الدستور حقوق الاقلية البيضاء والملونين . ولا يجوز تعديله الا بعد ٨ سنوات .

(د) تكوين جيش وطنى من جيوش التحرير ، وعناصر مختارة من الجيش الروديسى .

وقد بادر سميث برفض هذا المشروع . واكد عزمه على تنفيذ اتفاق التسوية الداخلية . وأيدته فى ذلك حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

اما الجبهة الوطنية فقد رفضت المشروع ، انطلاقا من ايمانها الوطنى بضرورة أن تتولى الجبهة السلطة . واكدت أن الطريق الوحيد لتحرير زيمبابوى ، هو تصعيد الكفاح المسلح . غير أن المفاوضات استمرت بين الجبهة وبين الجانب الامريكى والبريطانى حول تنفيذ المشروع .

وأيا كان الامر ، فمن المهم هنا تسجيل أن موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، قد طرأ عليه تطور هام إثر إعلان سميث اتفاق التسوية الداخلية :

١ - فمن ناحية تباينت ردود الفعل الاولية تجاه الاتفاق فى كل من لندن وواشنطن . فعلى حين أعرب ديفيد أوين عن ترحيبه بالاتفاق ، واعتباره خطوة إيجابية فى اتجاه إقرار حكم الاغلبية ، اعرب المسئولون الامريكيون عن رفضهم للاتفاق . لانه لم يتضمن اشراك الجبهة الوطنية فى التسوية . غير أن أوين عاد بعد مشاورات مع واشنطن ، الى الاشارة الى ضرورة اشتراك الجبهة فى التسوية ، لتجنب اندلاع حرب اهلية ولكنه أوضح أن بريطانيا ستوافق على التسوية ، ان أيدها الناخبون !

وقد فسر المراقبون التباين فى ردود الفعل الاولية فى كل من واشنطن ولندن تجاه الاتفاق بحرص واشنطن على علاقاتها مع الدول الافريقية المؤيدة للجبهة . وتفسير ذلك ان واشنطن تخشى إن هى أعربت عن تأييدها العلنى للاتفاق ، إلى المخاطرة بضياع نفوذها بين هذه الدول . وقد أوضح هذه النقطة الهامة مقال نشرته صحيفة التايمز البريطانية فى ٣٠ يونيو الماضى .

٢ - ومن ناحية أخرى تسعى بريطانيا وامريكا فى إطار ما يمكن أن يطلق عليه « الدبلوماسية السرية » ، إلى إحداث إنقسام فى قيادة الجبهة الوطنية لصالح الاتفاق . وذكرت المصادر الغربية والوطنية الافريقية ، أن بريطانياخاصة ، قد صعدت جهودها فى اتجاه إحداث انقسام بين جوشوا نكومو وربرت موجابى ، عن طريق محاولة اقناع نكومو بالعودة الى روديسيا ، والانضمام للتسوية الداخلية .

وأشارت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية إلى أن انضمام نكومو - وهو زعيم وطنى بارز منذ عام ١٩٥٧ - لاتفاق التسوية ، من شأنه اضفاء شرعية تاريخية على التسوية الداخلية . وأضافت الصحيفة ، أن التقارير الصحفية عن الجولة التى قام بها سيروس فانس وزير خارجية أمريكا مؤخرا فى افريقيا الجنوبية ، أشارت إلى أن فانس يريد إبعاد روبرت موجابى عن التسوية .

وأيا كان الامر ينبغى الاشارة ، إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة ، وإن كانتا لا توافقان بشكل مطلق على اتفاق التسوية الداخلية ، من منطلق احتمال أن يؤدى ذلك إلى نشوب الحرب الاهلية فى روديسيا ، الامر الذى قد يفضى إلى التدخل العسكرى الكوبى والسوفييتى ، على نحو ما حدث فى أنجولا ، إلا انهما لا يوافقان على « انفراد » الجبهة الوطنية بالسلطة . خوفا من أن يسفر هذا عن تقويض المصالح الغربية فى المنطقة ، نظرا لان الجبهة ، من وجهة النظر الغربية والامريكية ، متشددة فى مواقفها ، ومعادية للسياسات الغربية .

ولذلك ، فان الدبلوماسية الغربية ، فى محاولة لارجاء اندلاع « الحرب الاهلية » فى روديسيا ، طرحت اقتراحا جديدا يقضى بدعوة الاطراف الروديسية ، بما فى ذلك الجبهة الوطنية ، للاشتراك فى مؤتمر موسع لبحث تسوية الازمة سلميا ، تبعا للمشروع البريطانى

والامريكى .

غير أن سميث رفض هذا الاقتراح ، فى الوقت الذى وافق عليه زعيما الجبهة ، بشرط أن يكون زعماء التسوية الداخلية ضمن الوفد البريطانى الذى يتفاوض مع الجبهة . وواضح أن هذا الاقتراح الغربى يسير فى طريق مسدود .

وعند هذا الحد،يمكن القول إن الدبلوماسية الغربية ، فى محاولاتها المتعددة لتسوية الازمة ، الروديسية ، تدور فى حلقة مفرغة ، نظرا لاعتبارات اهمها :

١ ــ أن الدبلوماسية الغربية ، منذ تحرك هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكى السابق فى سبتمبر ١٩٧٦ لحل الازمة الروديسية ، وهى تسعى لحل هذه الازمة ، عن طريق محاولة إقناع حكومة جنوب أفريقيا ، بالضغط على نظام سميث ، على اعتبار أن جنوب أفريقيا هى السند العسكرى والاقتصادى الاساسى والمباشر لروديسيا . غير أن جنوب افريقيا كانت ترفض دائما الضغط على سميث .

٢ ــ أن الدول الغربية ترفض أسلوب الضغط الاقتصادى الحاسم على روديسيا وجنوب أفريقيا ، بدعوى أن هذا الضغط قد يعرقل المساعى الدبلوماسية لحل ازمة روديسيا وناميبيا . ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن المصادر الغربية ، قد أوضحت أن نظام سميث سينهار فى وقت قصير للغاية ، إذا امتنعت شركات البترول الغربية عن تزويده بالبترول .

(٢) بالنسبة لتصعيد الكفاح المسلح : ادى إعلان اتفاق التسوية الداخلية ، إلى تصعيد الكفاح المسلح الذى يشنه الثوار بقيادة الجبهة الوطنية ، وانتقل هذا الكفاح إلى قلب العاصمة سالزبورى . واشارت المصادر الغربية إلى ان حرب الثوار تدخل مرحلة جديدة وحاسمة . فقد تحولت من تكتيك « الضرب والجرى » الذى اتبع فى السنوات الاخيرة ، إلى تكتيك المواجهة المباشرة مع قوات روديسيا . وقالت صحيفة الاوبزرفر البريطانية فى ٩ يونيو الماضى ، إن مصادر سالزبورى نفسها ، اكدت ان الادارة الروديسية قد إنهارت فى بعض أجزاء المنطقة الشرقية من روديسيا وانها اصبحت مناطق شبه محرره .

وتشير المصادر الغربية ، إلى أن ثوار زيمبابوى الذين يعملون داخل روديسيا ، يبلغ عددهم ما بين ٢٥٠ الفا إلى ٣٠٠ الف مقاتل ، وان ١٢ الفا آخرين يتدربون فى معسكرات دول المواجهة .

ومن ناحية اخرى ، فان دول المواجهة الافريقية ضد روديسيا ، وهى : زامبيا وتنزانيا وموزمبيق وانجولا وبوتسوانا ، قد اكدت رفضها لاتفاق التسوية الداخلية . واعلنت استمرار مساندتها ودعمها للجبهة الوطنية . كما اكد مؤتمر القمة الافريقى الذى انعقد مؤخرا فى الخرطوم ، مساندته للجبهة .

واخيرا ، وعلى ضوء ما سلف ، فان الازمة الروديسية تجتاز مرحلة حاسمة ، من المؤكد ان تنتهى باندلاع حرب التحرير الوطنية الشاملة ، وصولا إلى تحقيق الاستقلال الحقيقى لزيمبابوى . وذلك إذا لم تبادر الدول الغربية باقصاء سميث ، وفتح الطريق سلميا أمام إقرار السلطة الوطنية للاغلبية الافريقية بقيادة ثوار الجبهة الوطنية . وهو أمر من العسير ان تحققه الدبلوماسية الغربية فى الوقت الحاضر ، ومن ثم فلا فرار من احتمالات المواجهة فى افريقيا الجنوبية .

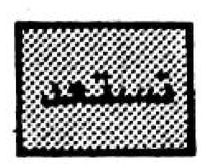
وأيا كانت أبعاد هذا التحرك الغربى ، الا أن ثمة تطور هام ومثير قد طرا مؤخرا على مسار المشكلة الروديسية فقد اعلن جوشوا نكومو أحد زعيمي الجبهة الوطنية فى ٢ سبتمبر الماضى ، فى ختام مؤتمر دول المواجهة الافريقية الذى انعقد فى لوساكا ، انه عقد اجتماعا سريا مع ايان سميث فى عاصمة زامبيا خلال اغسطس الماضى ، واشترك فيه جوزيف جاربا وزير خارجية نيجيريا السابق . واضاف ان سميث عرض فى هذا الاجتماع ان تتولى الجبهة الوطنية السلطة فى « زيمبابوى » . واكد ان موجابى رفيقه فى زعامة الجبهة لم يشترك فى الاجتماع السرى الذى كانت تعلم به امريكا وبريطانيا وزامبيا ونيجيريا والكرملين .

وقد فجر تصريح نكومو هذا اصداء واسعة ومواقف متباينة ومتصادمة داخل الدوائر الثلاثة الاساسية المعنية بالمشكلة الروديسية وهى : الجبهة الوطنية والحكومة المؤقتة بروديسيا ودول المواجهة الافريقية ضد روديسيا (زامبيا وتنزانيا وانجولا وموزمبيق وبوتسوانا) .

ويأتى هذا الخلاف داخل اعضاء الحكومة المؤقتة فى الوقت الذى يعرب فيه سميث عن استيائه (وخيبة امله !) من سيتولى وموزوريوا لفشلهما فى اقناع ثوار زيمبابوى بوقف اطلاق النار فى روديسيا لاستكمال تنفيذ اتفاق التسوية الداخلية . ومن ناحية اخرى بدأت بوادر حالة من « عدم الثقة » تشيع بين اعضاء الحكومة الانتقالية وخاصة بعد ان أعرب سيتولى وموزوريوا عن مخاوفهما من ان الدبلوماسية الغربية تسعى الى عقد مؤتمر موسع لحل الازمة الروديسية بقصد جعل نكومو رئيسا لزيمبابوى المستقلة . ومن ثم فقد اكدا مؤخرا رفضهما الاشتراك فى المؤتمر الموسع .

تحديات الخطة الخمسية الجديدة فى الهند

محمد سلماوى



الحكومة الهندية ، فى الوقت الحالى ، لتقديم الخطة الخمسية الجديدة ، وهى الخطة السادسة فى تاريخ الهند منذ استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد تمكنت خلال زيارة قمت بها للهند أخيرا ، من الاطلاع على مشروع الخطة الخمسية الجديدة والتى لم تقدم بعد للبرلمان .

وقد يكون من المفيد ، قبل التعرض لتفاصيل الخطة الجديدة التى تعتبر من اكثر الخطط « جذرية » فى تاريخ البلاد ، أن نعرض للوضع الاقتصادى فى الهند ، الذى تأتى الخطة الخمسية السادسة استجابة له .

وفقا للتقارير الموثوق . بها فان ١٠٪ من الشعب الهندى ، يحصلون على اكثر من ٦٠٪ من الدخل القومى ويستهلكون حوالى ٥٠٪ من مجموع المواد الاستهلاكية ، بينما وصلت مشكلة البطالة الى مستوى لم تعرفه البلاد من قبل . ويقول تقرير لجنة البطالة الهندية التى تعرف بأسم « لجنة باجفاتى » إنه بينما كان عدد العاطلين فى نهاية السنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، قد وصل الى ٣٢,٦ مليون متعطل ، فان هذا العدد قفز هذا العام إلى ٥٢,٦ مليون متعطل .

وهذا يعنى أنه رغم زيادة حجم الانتاج ، وزيادة الدخل القومى الهندى من عام إلى عام ، فان مشكلة الفوارق بين الطبقات تتزايد مع كل عام جديد ، وربما كان هذا هو السبب الذى يدعو كثيرين من الاقتصاديين فى الهند الآن للقول بأن زيادة حجم الدخل القومى فى حد ذاته لن يحل مشكلة الفقر فى البلاد ، وربما كان هذا هو السبب الذى يدعو عددا آخر للحث على الاخذ بنظام اقتصادى اكثر « ثورية » يزاوج زيادة الدخل القومى ، بمبدأ عدالة التوزيع .

ولا يغيب عن أى زائر للهند ، أن يلحظ ان حكومة حزب جاناتا الحاكم تشجع الهجوم الحالى على سياسة التخطيط الاقتصادى للحكومات المتعاقبة لحزب المؤتمر منذ ٢٥ عاما . ففى الوقت الذى تتهم فيه المعارضة ، الحزب الحاكم الان بتمثيل أصحاب المصالح الاقتصادية الاحتكارية وتعلن السيدة إنديرا غاندى زعيمة حزب المؤتمر ، أن حزب جاناتا يمثل اليمين فى السياسة الهندية ، يتهم التحالف الحاكم حكومات حزب المؤتمر كلها وليس حكومة إنديرا وحدها بأنها كانت السبب فى زيادة معدل الفقر والبطالة فى الهند ، نتيجة لتخطيط اقتصادى خاطىء ، أهمل أهم الأسس التى تقوم عليها العدالة الاجتماعية .

وما بين الطرفين المتصارعين على القمة ، تقف القاعدة العريضة للشعب الهندى ، لتؤكد انها فى ظل هذه « السياسة الاقتصادية الخاطئة » التى كانت متبعة فى ظل الحكومة السابقة كانت أحسن حالا ، مما هى الآن فى ظل سياسة التحالف الحاكم ، وهى السياسة التى أدت لزيادة أسعار المواد الاساسية اكثر من مرة ، منذ توليها الحكم بعد انتخابات مارس ١٩٧٧ .

ولا شك فى أن الحكومة الهندية الحالية ، تعى تماما أن المشكلة الاقتصادية ، قد ساءت إلى حد كبير فى الأونة الاخيرة ، ولكنها تعلن أنها غير مسئولة عن مسببات الازمة التى ترجع الى حكومات سابقة ، وانما مسئوليتها تنصب على الاصلاح .

وفى هذا الصدد ، تجىء الخطة الخمسية الجديدة التى تزمع الحكومة الهندية تقديمها للوك سابها (البرلمان الهندى) قريبا لمناقشتها وإقرارها .

وقد جاءت هذه الخطة بالكثير من الاجراءات « الثورية » التى طالما نادى بها رجال الاقتصاد ، بل إن بعض الأشخاص ، مثل بران تشوبرا ، الصحفى الهندى المعروف الذى كان رئيسا لتحرير جريدة « الستيتسمان » يقولون إن الخطة الجديدة « تكاد تكون ماركسية » !

وتشيد الخطة بالتقدم الذى احرزته الصناعة الهندية بوجه عام ، فتقول إن صناعة السلع الاستهلاكية قد تنامت إلى درجة أن الهند اصبح لديها اكتفاء ذاتى فى هذا المجال ، لكنها تقول إن الصناعة تطورت بأسلوب

كان من شـأنه « زيادة تـركيز القـوة الاقتصـادية » . وتضرب مثالا على ذلك فتقـول إنه فى مجـال الصـناعة « زادت موجودات ورأسمال الشركات الكبرى » بنسبة أكبر من مثيلاتها من الشركات المتوسطة أو الصغيرة ، فقد تضاعفت موجودات أكبر عشرين شركة صناعية فى الهند ، خلال فترة السنوات الخمس الماضية وحدها .

وتضيف الخطة فى هجومها على النهـج الذى صـار عليه التقدم الصناعى فى الهند خلال السنوات السـابقة فتقول . إن قطاع المستفيدين من الصـناعات الكبـرى التى تمت بشكل كبير فى السـنوات الاخيرة ، وخـاصة قطاع البنوك ، هم الذين إستفادوا مـن هـذا التقـدم الصناعى ، فقد أصـبحوا أكثـر غنى مـن ذى قبـل ، بينما « لم يمس هذا التقدم السواد الاعظم من الشعب الهندى من قريب أو بعيد » .

ثم تخلص الى تحليل مؤداه ، أن هذا الخلل فى توزيع الدخل القومى وعدم التـكافؤ ، قـد اكتسـب بمـرور السنين ، قوة دفع ذاتية لأن « نهج التنمية الصـناعية الذى ظهر ، أصبح يعـكس بشـكل واضـح ، طبيعـة توازنات العرض والطلب فى السوق الهندية . وبمـا أن الجزء الاكبر من الطلب يأتى من بين الفئات التـى تملك المال ، فان هذا النهج أصبح يزيد بدوره من ظاهرة عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى ، فالجزء الاكبـر مـن الثروات ، أصبح يتم تـوجيهه الى نوع الانتـاج الذى يتصل ، بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر ، بتحسـين مستوى معيشة الفئات ذات الدخول العليا »

ثم يقول مشروع الخطة الخمسية الجديدة بصراحـة لا يمكن أن توصف الا بالراديكالية : « إن مطالب هذه الطبقة الصغيرة ، هى التى يعتمد عليها الجزء الاكبـر من النظام الصناعى الحالى » .

وتنتقل نفس الوثيقة بعد ذلك للحديث عن الوضـع فى الريف ، فتسدد لحكومات حزب المؤتمر ضربة قاضية ، فكثيرا ما كانت هذه الحكومات تتحدث عن الاجـراءات التى اتخذتهـا حـزب المؤتمـر لاصـلاح وضـع الملكية الزراعية ، عن طـريق وضـع حـد اقصى للملكية ، لكن وثيقة الخطة الخمسية الجديدة ، تقول فى الباب الخاص بالزراعة ، إن عدد الافدنة الزائدة على الحـد الاقصى ، والتى يتم توزيعها على المعدمين مـن الفـلاحين ، يزيد على ٢١ مليون فدان ، لكن حكومات الولايات قـدرتها بـ ٥,٣٢ مليون فدان . واضافت ان مـا يعتبـر منهـا فائضا حقيقيا ، هو ٤,٠٤ ملايين فـدان فقـط ، أمـا المساحة الفعلية التى تم الاستيلاء عليها بهـدف إعادة توزيعها ، فهى ٢,١ مليون فدان ، والمساحة التـى تـم توزيعها بالفعل ، لم تزد على ١,٢٩ مليون فـدان ، أى حوالى ٥ ٪ من مجمـوع الاراضى التـى كان — وفقـا لوثيقة حكومة جاناتا الحـالية — يجـب تـوزيعها على المعدمين من الفلاحين .

ويقترح مشروع الخطة الخمسية الجديدة ، كعـلاج لهـذه الاوضـاع غير السـليمة ، أن يتـم « تنظيم الفقراء » ، بحيث يتم توعيتهم بحقوقهم التى يجب أن يناضلوا من أجل تحقيقها . فلن يتم تطبيق الحد الاقصى للملكية الزراعية ، ما لم يتكون جهـاز مـن الفـلاحين المنظمين ، يشرف على تـوزيع فـائض الاراضى على المعدمين .

ويدعو المشروع الى تحويل جزء أكبر مـن الثـروات الى المناطق الريفية ، وخاصة القطاعات الفقيرة منها ، إيمانا بأن « الضغط المنظم من جانب المستفيدين ، هو وحده الذى يستطيع مجابهة ضـعف الادارة المركزية ، وعداء أصحاب المصالح ، فى إبقاء الوضع على ما هـو عليه » .

وتمضى هذه الوثيقة الهامة بعد ذلك لتقدم إقتـراحات عملية محددة ، منها إنشـاء لجنة فى كل قـرية ، تمثـل أصحاب المصـلحة الحقيقية فى تـوزيع الاراضى الزائدة على الحد الاقصى للملكية ، وأن تـكون لهـذه اللجـان صلاحيات شبه مطلقة فى تطبيق القانون .

وربما كانت هذه هى المرة الاولى فى تـاريخ الهند ، التى تظهر فيها مثل هـذه المقتـرحات « الثـورية » فى وثيقة حـكومية رسـمية ، وليس فى مـانيفستو لأحـد الاحزاب اليسـارية . والمفارقة الغـريبة هنا ، هـى أن يأتى ذلك ضمن خطة حكومة لا زالت تتهم كل يوم بأنها يمينية ، تمثل مصـالح الطبقـات العليا مـن المجتمـع الصناعى والزراعى فى الهند !!

وتفتقر الخطة الجديدة الى بعض الاشياء ، مثـل لا مركزية التخطيط ، فيما يتعلق بـالصناعة ، فمـن بين الاهـداف المعلنة ، نجـد الخـطة تنص على « إنشـاء مجمعات صناعية فى كل مقاطعة بالهند خلال السـنوات الخمس القادمة » لكن لكى يتحقق النجـاح لمثـل هـذه السياسة الصناعية ، يجب ايضا إعطـاء كل مقـاطعة قدرا من الاستقلالية فى التخطيط الصناعى ، على غرار النظام المطبق فى الصين مثلا ، والذى كان هو السـبب الحقيقى وراء اللامركزية الصناعية الصينية .

على أن معظم من تحدثت معهم فى الهند حـول هـذا الموضـوع ، يعتقـدون ان المهـم هنا ليس أن حـكومة « يمينية » هى التـى تـطالب بهـذه الاجـراءات « الثورية » وإنما المهم هو أن مثل هذه الاجراءات قـد تقررت بالفعل ، وبذلك تـكون البـلاد الان فى انتـظار حدوث طفـرة سـياسية كبيرة ، إذا أوفـت الحـكومة بوعودها فى هذا الصدد ، وكذلك طفرة سياسية أكبـر ، إذا لم تفعل الحكومة ذلك !



التطورات الأخيرة .. فى دولتى اليمن

ثروت مكى

تباينت ردود الفعل العربية والدولية إزاء الاحداث الأخيرة التى شهدتها الساحة العربية فى دولتى اليمن ، من اغتيال المقدم أحمد حسين الغشمى رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وإعدام الرئيس سالم ربيع على رئيس مجلس الرياسة فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

كما تباينت تفسيرات هذه الاحداث تباينا شديدا ، من اتهام لقوى دولية بالتورط فيها ، إن لم يكن تدبيرها ، إلى تفسير يرتبط بالصراع بين القوى الداخلية المتطرفة ، أو حتى بين دوائر السلطة الرسمية .

إن محاولة فهم تطورات الساحة اليمنية ، تثير اربعة تساؤلات تشمل إطارا للتحليل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .

أولا : لماذ اغتيل الرئيس أحمد حسين الغشمى رئيس الجمهورية العربية اليمنية ؟ وهل عملية الاغتيال داخلية قبلية ؟ أم أن المسألة عربية تتعلق بالصراع بين القوى الاقليمية المجاورة ؟ أو أن الأمر أجنبى خارجى ، يرتبط بالصراع الدولى فى منطقة الشرق الأوسط ؟

ثانيا : ماهى حقيقة الصراع على السلطة داخل جمهورية اليمن الديمقراطية ؟ وهل عملية التخلص من الرئيس سالم ربيع على باعدامه وبعض رفاقه ، يفتح الطريق نهائيا أمام عبد الفتاح اسماعيل الأمين العام للجبهة القومية والمعروف بولائه للسوفييت لتحويل النظام فى عدن الى دولة عربية ماركسية ، تتوافق سياستها مع الاتحاد السوفيتى وإيديولوجية ؟

ثالثا : هلى يمكن ان يؤدى قرار مجلس الجامعة العربية الخاص بتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية ، ووقف العلاقات الثقافية والاقتصادية والمعونات الفنية التى تقدمها الدول العربية إلى عدن — هلى يمكن أن يؤدى إلى تحويل جمهورية اليمن الديمقراطية إلى كوبا الشرق الأوسط ؟

رابعا : هلى يعد اشتداد الصراع بين العملاقين ، دون أن يتخذ طريق الصدام المباشر بينهما ، بداية لانتقال هذا الصراع بمعناه العسكرى إلى العالم العربى ذاته ؟ وماهى طبيعة الصراع الدولى فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ؟

الأوضاع السياسية فى شطرى اليمن

يرى بعض المحللين ، أن التغيرات الحادثة الآن فى العالم العربى ، إنما هى من نوع الجيوبوليتيك ، أى التغيرات السياسية المتوافقة مع المتغيرات الجغرافية ، ويؤكد هؤلاء المحللون على أن ما يحدث الآن ماهو إلا مقدمة لاعادة رسم خريطة المنطقة العربية ، وفقا للمعادلات المستجدة . ومن ثم سنحاول إلقاء الضوء بايجاز على الاوضاع السياسية فى اليمنين .

أولا : فى اليمن الشمالية

يشير تطور الأوضاع الداخلية فيها ، الى أمرين على درجة كبيرة من الاهمية .

الأمر الاول : هو أن اليمن لم تعرف الاستقرار منذ بدء الحرب الأهلية عام ١٩٦٢ ، وأن الجهود الحكومية التى بذلت لتحديث البلد قد فشلت ، نتيجة لعدم قدرة الحكومة على الحد من نفوذ القبائل .

الأمر الثانى : يشير تاريخ اليمن الحديث ، الى أن الاغتيال السياسى يشغل موقعا واضحا على خريطة الحركة السياسية حتى وقتنا الحاضر ، ويرتبط انتشار أسلوب الاغتيال السياسى ارتباطا واضحا بقضايا التخلف السياسى ، وغيبة المؤسسات الديمقراطية ، بالاضافة إلى طبيعة الصراع الاقليمى والدولى .

ويلاحظ أن النظام اليمنى فى صنعاء ، ظل محتفظا بعلاقات طيبة ووثيقة مع المملكة العربية السعودية منذ انتهاء الحرب الاهلية اليمنية ، حتى إن عمليات التحديث قد اعتمدت بشكل أساسى على المعونات

السعودية . وبعد أن تولى المقدم ابراهيم الحمدى مقاليد الأمور في اليمن ، اثر انقلاب سلمى في يونيو عام ١٩٧٤ م حاول اتباع سياسة داخلية وخارجية ذات طابع استقلالي في اتجاه التقارب مع النظام في الجنوب ، كما حاول إنشاء دولة مركزية حديثة ، عن طريق تغيير بنية السلطة السياسية ، ولكنه اغتيل قبل يوم واحد من توجهه إلى عدن في الحادى عشر من شهر اكتوبر الماضى ، لتنفيذ مشروع له للوحدة مع الجنوب . وظلت ظروف مقتل الحمدى غامضة ، وإن كان بعضهم يرى أن اغتياله كان لصالح القوى المعارضة للاصلاح والاستقرار الداخلي والوحدة بين الشمال والجنوب .

تولى المقدم أحمد حسين الغشمى مقاليد السلطة في اليمن الشمالية بعد مقتل الحمدى ، ولكنه مالبث أن اغتيل قبل مرور تسعة أشهر على توليه السلطة ، بشحنة ناسفة حملها مبعوث من اليمن الديمقراطية . وتعزو بعض المصادر الدبلوماسية مقتل المقدم الغشمى ، إلى محاولة من جانب عدن لخلق حالة من عدم الاستقرار في صنعاء ، لابعادها عن القوى المجاورة ، على حين يرى بعض المراقبين ، أن اغتياله كان ردا على اغتيال الرئيس الحمدى الذى حاول توثيق وتوطيد العلاقات مع الجنوب – ومع ذلك يبقى هناك سؤال ربما تتضح الاجابة عنه مستقبلا . هل يترتب على مقتل الغشمى حدوث مواجهات بين الناصرين والمعادين لسيطرة قوى إقليمية معينة على شبه الجزيرة العربية ؟

ثانيا : في اليمن الديمقراطية

فجرت عملية اغتيال الرئيس الغشمى في الشمال ، وما ترتب عليها من ردود فعل في الاوساط العربية والدولية ، الصراع على السلطة في الجنوب ، بين الجناح المعتدل الذى كان يمثله سالم ربيع على ، والجناح المتطرف الذى يقوده امين عام الجبهة القومية . وقد استطاع عبد الفتاح إسماعيل القضاء على منافسة السياسى ، بتجنيد قوات الميلشيا الشعبية ، وعناصر من الجيش ، بالاضافة إلى استعانته بالدعم السوفيتى .

تكمن وخلفية الصراع الدامى في ممارسات الجبهة القومية التى ترتب عليها تصاعد الخلاف بين الرئيس سالم ربيع على ، والسيد عبد الفتاح إسماعيل في عدد من الأمور من بينها :

١ – الخلاف حول اسلوب العمل الداخلى ، إذ ظهر اتجاه ينادى بالتخفيف من الماركسية ، على حين دعا عبد الفتاح اسماعيل إلى الالتزام المطلق بالماركسية ، وإلى توحيد كافة التنظيمات السياسية في حزب طليعى ينتهج الطريق الى الماركسية .

٢ – دار الخلاف حول العلاقة مع دول شبه الجزيرة العربية ، إذا رأى ربيع ضرورة التقارب مع النظام في صنعاء ، أيا كان لونه الأيديولوجى ، والسعى لتحسين العلاقات مع السعودية ، بينما رفض عبد الفتاح إسماعيل هذا الاتجاه وتمسك بالأسس الأيديولوجية .

٣ – الدور اليمنى في منطقة القرن الافريقى ، إذ كانت لربيع تحفظات على الدور العدنى في مساندة إثيوبيا ضد الصومال ، كما عارض إرسال قوات يمنية للقتال ضد ثوار إريتريا .

٤ – كذلك دار الخلاف حول العلاقات مع العملاقين ، إذ رأى عبد الفتاح إسماعيل ضرورة عقد تحالف استراتيجى بين الاتحاد السوفيتى وعدن ، بينما رأى سالم ربيع ، أنه لا يجب تحطيم كل إمكانيات تحسين العلاقات مع واشنطن .

٥ – شكلت السيطرة على القوات المسلحة والميلشيا الشعبية ، إحدى نقاط الخلاف بين الجناح المعتدل والجناح المتطرف .

هكذا كان حدوث تغيير حاسم لصالح أحد الطرفين المتصارعين ضرورة حتمية ، وحملت التطورات الأخيرة في عدن ، انتصار عبد الفتاح إسماعيل الذى أدت مضاعفات الصدام بينه وبين الرئيس ربيع ، إلى استعانته بالدعم السوفيتى .

ويرى الدبلوماسيون الغربيون ، أن عبد الفتاح إسماعيل هو الذى دبر حادث اغتيال الرئيس الغشمى ، وأنه هو الذى قام بانقلاب للتخلص من الرئيس سالم ربيع ، بهدف وقف التحرك في كلا اليمنين نحو إقامة روابط أوثق بالسعودية والغرب .

ويعتقد بعض المراقبين ، أن انتصار الجناح المتطرف في عدن ، يعنى أن يشهد المناخ السياسى في دولتى اليمن ، حالة من عدم الاستقرار في الفترة القادمة .

والحقيقة أن هناك عدة عوامل كانت تنذر بالصدام بين صنعاء وعدن من بينها :

ا – اختلاف الطريق السياسى لكلا النظامين .

ب – سعى بعضهم الى تعميق العزلة لدى العدنيين ، وهم بطبيعتهم ليسوا في حاجة الى عوامل عزلة جديدة تضاف الى واقعهم الجغرافى .

ج – لجوء عناصر المعارضة في أحد البلدين الى البلد الاخر ، أدى مع عوامل التخلف والقبلية الى الصدام بين شطرى اليمن عام ١٩٧٢ ، مما عمق مشاعر الخوف وعدم الثقة بينهما .

د – انقسام الدول العربية حول الموقف من الصراع في منطقة القرن الافريقى ، واستقطابها بين الغرب

والشرق .

هـ ـ أدى اغتيال الرئيس الحمدى ، ثم مصرع خليفته المقدم الغشمى ، الى الصدام المباشر بين البلدين ، وإن كان لم يصل الى حد الصدام المسلح .

ويرى بعض المحللين أن انتصار الجناح المتطرف فى عدن ، واستعانته بالدعم السوفيتي بالاضافة الى الاتصالات التى جرت بين اليمن الشمالية والسيد عبد القوى مكاوى زعيم المعارضة فى الجنوب من أجل إحياء العمل ضد النظام فى عدن ، ما يدعو الى توقع مزيد من الصدام بين شطرى اليمن .

الجامعة العربية واحداث اليمن

واجه مجلس الجامعة العربية قضية فريدة من نوعها ، ليست لها سوابق منذ قيام الجامعة من أربعة وثلاثين عاما ... قضية اغتيال رئيس دولة عضو فى الجامعة ، والمتهم فيها دولة أخرى عضو فى الجامعة أيضا . وقد قرر مجلس الجامعة العربية فى اجتماعه الطارىء ، الذى عقد بناء على طلب الجمهورية العربية اليمنية ، تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين دول الجامعة واليمن الديمقراطية ، لدورها فى حادث مصرع الغشمى . كما قرر المجلس وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التى تقدمها الدول العربية الى عدن ، باعتبار أن العمل الذى أقدمت عليه حكومة اليمن الديمقراطية ، يتنافى وروح أحكام الميثاق .

وقد وصفت المصادر العربية قرارات مجلس الجامعة العربية ، بأنها تعد من أقوى القرارات التى صدرت عن الجامعة فى مثل هذه الحالات ، كما أن هذه القرارات هى أول قرارات من نوعها تصدر تجاه دولة عضو فى الجامعة منذ إنشائها عام ١٩٤٥ م . على حين رأى بعضهم أن قرار مجلس الجامعة العربية ، يعد إدانة للنظام فى جمهورية اليمن الديمقراطية ، أكثر منه للطريقة التى اتبعها النظام للتخلص من رئيس اليمن الشمالية .

واعتبر بعضهم الاخر أن القرار يشكل محاصرة اقتصادية للنظام فى عدن ، شبيه بالمحاصرة الامريكية لكوبا .

على أن قرار مجلس الجامعة قد يعبر عن توازن القوى فى المنطقة العربية . فعندما طرحت فكرة عقوبة الفصل المنصوص عليها فى المادة (١٨) من الميثاق ، ظهر تياران داخل المجلس .

الاول : تيار متشدد تقوده السعودية ، ويصف ما حدث بارتكاب جريمة اغتيال رئيس دولة عربية ، وما يحدث داخل اليمن الديمقراطية ، بأنه يشكل خطرا داهما لكل الدول العربية ، يجب مواجهته بالحزم والحسم

والثانى : تيار أقل تشددا تقوده الكويت ، يرى مع إدانة حكومة عدن ، ضرورة الابقاء على شعره معاوية بعدم فصل حكومة اليمن الديمقراطية ، حتى لا ترتمى نهائيا فى أحضان الاتحاد السوفيتي ، وأن قرار الفصل يحتاج الى إجماع الدول الاعضاء فى الجامعة ، بينما هناك دول غائبة .

وقد تم التوفيق بين التيارين ، على أساس أن قرار الفصل يعد الحد الاقصى للعقاب ، وأنه يمكن الوصول اليه تدريجيا ، عن طريق تجميد العلاقات بين الدول الاعضاء واليمن الديمقراطية ، كخطوة أولى فى هذا السبيل .

طبيعة الصراع الدولى

تشكل دولتا اليمن أهمية استراتيجية ، إذ أنهما تقعان على الضفة الشرقية لمضيق باب المندب بين خليج عدن والبحر الاحمر ، وتطلان على الطريق الحيوى الذى يمر به البترول العربى فى طريقه الى الغرب . لهذا السبب تشكل هاتان الدولتان هدفا طبيعيا فى السباق الجارى من أجل السيطرة على الشرق الاوسط ، على انه عند دراسة طبيعة الصراع الدولى فى هذه المنطقة ، ينبغى التأكد على عدة أمور :

أولا : أن قواعد إدارة الصراع الدولى فى ظل الوفاق ، تعنى أن هناك مناطق لا يستطيع أى من القوتين الاعظم أن يغير نظام الحكم فى مناطق الاخر ، دون صدام حقيقى . مثال ذلك علاقة الولايات المتحدة بدول أوروبا الشرقية ، وكذلك الاتحاد السوفيتي فى علاقته بدول أوروبا الغربية ، ولم يبق خارج هذه المناطق سوى الشرق الاوسط وأفريقيا ، كمناطق للمناورة بين العملاقين .

ثانيا : أن القوى الكبرى تلعب دورها فى الصراعات الاقليمية نتيجة لتناقضات البيئة الداخلية لهذه المناطق .

ثالثا : أن الصراعات الدولية فى المناطق المختلفة من عالم اليوم ، لا تهتم منها الدول العظمى بالشكل السياسى للنظام السائد فى الدولة ، قدر اهتمامها باستمرار الحفاظ على مصالحها الحيوية .

رابعا : أن ازدياد حدة التدخل الخارجى كشكل من أشكال صراع القوى ، لا يمكن فصله عن حركة الصراع الدولى للسيطرة على مصادر الطاقة والمواد الخام والممرات المائية ونقط التحكم الاستراتيجى .

خامسا : لا يجب المبالغة فى القيمة الاستراتيجية للموقع الجغرافى بالنسبة للعملاقين ، إذ ان كلا منهما يملك من الوسائل ما يغنيه عن اى موقع . والمسالة لا

تتعدى قاعدة أن القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لأيه منطقة ، ليست سوى أهمية حرمان الطرف الاخر منها ، وليست بالضرورة الاستحواذ عليها .

ولكن هل الاحداث الاخيرة في اليمنين ، تعنى بداية انتقال الصراع الدولى الى منطقة باب المندب والبحر الاحمر ؟ هذا ما سوف يتضح من خلال استعراض اهداف العملاقين في المنطقة .

اهداف الدور السوفيتي

أعلن الاتحاد السوفيتي تاييده الكامل للنظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وحذر السعودية واليمن الشمالية من التدخل في الشئون الداخلية للنظام العدني ، على أنه يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي قد حقق من خلال انتصار الجناح المتطرف في عدن بقيادة عبد الفتاح إسماعيل ، عدة أهداف من بينها :

[١] وقف تطور بداءة الرئيس سالم ربيع على الطريقة الصومالية ، وكان سيؤدى الى حرمان السوفيت من قاعدة حيوية بالنسبة لسياستهم في القرن الافريقى ، خاصة بعد أن فقدوا قاعدة بربرة في الصومال .

[٢] دعم النفوذ السوفيتي في القرن الافريقى والمنطقة الجنوبية من الشرق الاوسط .

[٣] أصبحت اليمن الجنوبية لفترة غير محدودة الدولة العربية الوحيدة المؤيدة للسوفيت تأييدا مطلقا .

[٤] إحياء حركة التحرر في ظفار ، مما يشكل نوعا من عدم الاستقرار في الدول المجاورة .

[٥] خلق حالة استقطاب دولية حادة في منطقة ممرات النفط العالمية .

[٦] يثير النجاح السوفيتي في عدن مشكلات ملحة في العالم العربي وافريقيا وخاصة في مصر التي تهمها حرية المرور في مضيق باب المندب الذى يتحكم في المدخل الى قناة السويس .

اهداف الدور الامريكي

لا شك في أن الاهتمام الامريكي بالموقف في منطقة شبه الجزيرة العربية يعود الى كونها تمثل منابع البترول ، وتتحكم في طرق وصوله للغرب . بالاضافة الى الموقع الاستراتيجي للمنطقة في الصراعات الدولية ، كما يشكل الخوف الاسرائيلي من سيطرة العرب على مضيق باب المندب والبحر الاحمر أحد دوافع الموقف الامريكي . وقد حاول المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ، التقليل من اهمية أحداث اليمن ، وأشار الى أن الماركسيين يحكمون اليمن الجنوبية منذ تسعة أعوام . على حين وصف نائب الينوى الجمهورى بول فندلى ـ وهو من الأمريكيين القلائل الذين كانت لهم صلات مباشرة بزعماء اليمن الجنوبية ـ أحداث اليمن بأنها تطور سيء جدا بالنسبة للولايات المتحدة

وترى واشنطن أن انتصار الجناح المتطرف في عدن ، يعد بمثابة نكسة للجهود الرامية الى تشجيع تطور حكومة معتدلة في اليمن الجنوبية .

إن استمرار ابتعاد المنطقة العربية عن الصراع الدولى بمعناه العسكرى ، رهن بوجود حد أدنى من التضامن العربى ، والتمسك بسياسة عدم الانحياز .

احتمالات المستقبل

في ضوء العرض السابق ، يمكن القول بأن هناك مجموعة من الشواهد تدل على أن التطورات الاخيرة في شطرى اليمن ، تعنى أن المناخ السياسي في كلا البلدين ، سوف يشهد في الفترة القادمة حالة من عدم الاستقرار . ومن بين هذه الشواهد ما يلى :

ـ اتجاه أغلب الدول العربية الى مقاطعة النظام في عدن . ويظهر هذا بوضوح في قرار مجلس الجامعة العربية .

ـ الضغوط الدولية والاقليمية على النظام في عدن .

ـ قرار مجلس الجامعة العربية بتجميد العلاقات مع اليمن الجنوبية ، قد يعنى أن تصبح عدن أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفيتي مما يشكل عامل استقطاب دولى ، يعيد للأذهان الحصار الامريكي لكوبا .

ـ الاتصالات التى أجريت مؤخرا بين صنعاء والسيد عبد القوى مكاوى زعيم المعارضة والمقيم بالقاهرة من أجل العمل ضد نظام الحكم في عدن .

ـ استمرار لجوء عناصر المعارضة في كلا البلدين الى البلد الاخر .

ـ استمرار عمليات التصفية الداخلية في عدن ، للقضاء على أنصار الرئيس سالم ربيع ، وفي صنعاء للقضاء على أنصار ثورة الجنوب □



أبعاد الخلاف الصينى الألبانى

أحمد فارس عبد المنعم

شهد شهر يوليو الماضى القطيعة شبه التامة بين جمهوريتى الصين الشعبية وألبانيا الاشتراكية الشعبية ، بعد ارتباط كان يبدو وثيقا منذ بداية الستينات ، حتى تفجر الخلافات الكامنة بينهما فى يوليو عام ١٩٧٧ . وهو ما يثير التساؤل حول أسباب التقارب وعوامل الانشقاق واحتمالات المستقبل ؟

لقد كان الالتقاء بين بكين وتيرانا مرده الى عدة اعتبارات أهما :

ا ـ التوافق الايديولوجى بين الدولتين واشتراكهما فى رفض وادانة التفسير السوفيتى منذ عهد خروتشيف للماركسية ـ اللينينية ، باعتباره تحريفا لمبادئها ومناهضتهما للاسلوب السوفيتى فى قيادة الاحزاب الشيوعية منذ « مؤتمر موسكو للاحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٥٧ » وبصورة اكثر وضوحا فى مؤتمر بوخارست للاحزاب الشيوعية والعمالية يونيو ١٩٦٠

ب ـ اشتراكها فى رفض وادانة التفسير اليوغسلافى للماركسية اللينينية ولسياسة تيتو الخارجية ، وادانة التقارب السوفيتى من بلجراد .

ج ـ ادراك كلا الطرفين لارتباط مصالحهما الاستراتيجية ، حيث كانت ألبانيا ترى فى ارتباطها بالصين ، ضمانا لا منها القومى من خلال المساعدات العسكرية والاقتصادية بعد القطيعة التامة مع موسكو فى عام ١٩٦٠ فى الوقت الذى رأت فيه الصين ، ان ألبانيا تشكل ركيزة لها لنشر أيديولوجيتها وخطها السياسى المعادى للسوفيت فى القارة الاوربية ، وتبنى وجهة نظرها فى المنظمات الدولية خاصة فى الوقت الذى كانت فيه الصين الشعبية بعيدة عن هذه المنظمات .

د ـ تصور القادة الالبان ، التزام بكين بعدم التدخل فى شئونهم الداخلية ، وعدم إمكانية ممارستها أسلوب « الهيمنة السوفيتى » الذى كان من الاسباب الرئيسية للتنافر بين بكين وتيرانا من ناحية ، وموسكو من ناحية أخرى .

وبمقدار التغير الذى طرأ على هذه الاعتبارات حدث التباعد بين الدولتين ، والذى لم يبد فى صورة علنية إلا فى السابع من يوليو من العام الماضى ، حينما نشرت الصحيفة الناطقة باسم حزب العمل الالبانى « الحزب الشيوعى » مقالا افتتاحيا مطولا يهاجم السياسة الصينية على ان الرسالة التى بعثت بها اللجنة المركزية لحزب العمل الالبانى ومجلس الوزراء فى تيرانا الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ومجلس شئون الدولة فى بكين فى التاسع والعشرين من يوليو الماضى ، أشارت الى ان الخلاف بين البلدين يعود تاريخه الى عام ١٩٦٢ ، حين بعثت القيادة الالبانية خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة ، بعدة رسائل الى القيادة الصينية ، تعرب فيها عن معارضتها لكثير من المسائل دون رد عليها من بكين ، وانه خلال اجتماع بين الحزبين الصينى والالبانى فى يونيو ١٩٦٢ ، رأت الصين أن تضم الاتحاد السوفيتى فى قائمة الدول المناهضة للامبريالية ، الامر الذى عارضته ألبانيا ، وانه فى صيف عام ١٩٦٤ عارضت تصعيد الصين لنزاع الحدود مع الاتحاد السوفيتى ، حتى لا يستغله السوفيت فى تصوير أن الخلاف مع بكين أساسه اقليمى وليس ايديولوجيا . وتضمنت الرسالة الالبانية انه فى اكتوبر عام ١٩٦٤ بعد اقصاء الخروتشيفى عن الكرملين اقترحت الصين على ألبانيا أن تسعى للتقارب مع القيادة الجديدة فى موسكو ، وهو ما رفضته تيرانا على اساس ان التغير فى القيادة لم يصحبه التخلى عن النهج الخروتسيفى . وكشفت الرسالة الالبانية أن تيرانا عارضت بعض تكتيكات الثورة الثقافية فى الصين ، ورفضت عام ١٩٦٨ اقتراحا صينيا بأن تلجأ ألبانيا الى عقد تحالفات عسكرية مع يوغسلافيا ورومانيا لضمان امنها .

من الملاحظ اذن ان نقاط الخلاف السابقة قد تركزت كلها فى عهد الزعيم الصينى الراحل ماوتسى تونج ، وهو ما يثير التساؤل : لماذا لم تكشف ألبانيا عن هذه الخلافات فى عهد ماو ؟ هل لان القيادة

التاريخية لماو كانت هي العامل الرئيسي في حفظ العلاقات بين تيرانا وبكين رغم الخلافات أم لاسباب اخرى ؟

عموما يمكن إيجاز أهم أبعاد هذا الخلاف ، كما تبلور في الفترة الأخيرة ، فيمايلي :

اولا : البعد الايديولوجي :

اذا كان التوافق الايديولوجي بين بكين وتيرانا ، هو نقطة الانطلاق الرئيسية في الالتقاء بين البلدين ، وهو الاعتبار الاساسي الذي كان يعتمد عليه استمراره ، فان التحولات الايديولوجية التي شهدها النظام الصيني ، وانعكست آثارها على سياسة الصين الخارجية ، هي العامل الرئيسي في توسيع الخلافات مع جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية .

فمنذ رحيل ماو عام ١٩٧٦ وسقوط مجموعة الاربعة او « عصابة الاربعة » ، والذي بدا على تيرانا استياؤها منه ، والنظام الصيني بزعامة هواكوفنج وتنج هيساو بنج ، يسير بخطى ثابته في طريق نزع المادية ، والاتجاه نحو الغرب . فالثورة الثقافية يعاد النظر فيها ، على كل الاصعدة . ومن الامثلة البارزة التي تساق في هذا الصدد ، أن اذاعة بكين لا تتردد منذ فترة ، في اذاعة مقطوعات من أعمال بيتهوفن التي كانت تعد أثناء الثورة الثقافية من المحظورات ، باعتبارها أعمالا برجوازية . وفي مطلع شهر يوليو الماضي ، نشرت الصحافة الصينية لاول مرة ، وفي شكل بارز ، خطابا لماوتس تونج يعود تاريخه الى يناير ١٩٦٢ يتضمن نقدا ذاتيا ، واعترافا بفشل « سياسة القفزة الكبرى الى الامام التي أطلقها ماو في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ وصاحب ذلك نشر مقالين في مجلة « العلم الاحمر » وصحيفة « الشعب » شددوا على ضرورة تطوير الديمقراطية داخل الحزب الشيوعي .

أما حزب العمل الالباني فيرفض هذه التوجيهات داخل النظام الصيني ويعتبرها انحرافا عن تعليه الماركسية - اللينينية بعامة ، والنهج الستاليني بخاصة ، واتجاها الى النظام الراسمالي . كما أعلنت ألبانيا رفضها لنظرية « العوالم الثلاثة » التي خرجت بها الصين عام ١٩٧٤ وفحواها ان العالم ينقسم الى ثلاثة اجزاء : العالم الاول ويتكون من القوتين الاعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، والعالم الثاني ويشمل الدول الصناعية المتقدمة ، ثم العالم الثالث بما فيه الصين . وعلى هذا ترى الصين انه يجب على العالمين الثاني والثالث ، ان يتضامنا معا لمواجهة العدو المشترك المتمثل في العالم الاول (القوتين الاعظم) . اما ألبانيا ، فترى ان النظرية الصينية تعد انحرافا عن مبادىء الماركسية اللينينية ، لانها تتجاهل الصراع الطبقي في كلا العالمين الثاني والثالث اللذين لا يمكن لهما ان يتحدا الا اذا تحققت في كل منهما دكتاتورية البروليتاريا . ويتبنى القادة الالبانيون نظرية بمقتضاها يقسم العالم الى جزءين العالم الاشتراكي الحقيقي (ألبانيا والصين) ، والعالم الراسمالي (بما فيه المعسكران الشرقي والغربي) .

ثانيا : البعد السياسي الخارجي :

اسهمت هذه التحولات الايديولوجية داخل النظام الصيني - والتي كانت مثار خلاف بين الدولتين في احداث تحول جوهري في السياسة الخارجية الصينية ، وقفت منه ألبانيا موقف الرفض . فانطلاق من استراتيجية العداء للسوفيت ، اتجهت الصين ، وفي ظل ماوتس تونج الى التقارب مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان . وقد تدعم هذا الاتجاه في ظل القيادة الجديدة الاكثر اعتدالا والتي انتهجت سياسة الانفتاح على الدول الراسماليه في كل المجالات ، بما فيها العسكرية والوقوف الى جانب اية دولة تعارض السياسة السوفيتية .

وإذا كانت البانيا تؤيد الصين في معارضة النهج السوفيتي ، إلا أنها لاتتفق في الأساليب التي تلجأ إليها في هذا الصدد . وقد وصفت رسالة البانيا إلى القادة الصينيين ، زيارة الرئيس الامريكي الأسبق ريتشارد نيكسون لبكين عام ١٩٧١ بأنها كانت مؤشرا لدخول الصين في حلبة التحالفات والمنافسات الأمبريالية التي تستهدف تقسيم العالم ، وحصول الصين على حصتها منه كغيرها من الدول الكبرى . كما تعتبر بداية لتخلي الصين عن الدول الاشتراكية الحقة ، وأن الحزب الشيوعي الصيني ، لم يعد بمقدره أن ينظر إلى المسائل الدولية بمنظار الماركسية - اللينينية ، وأنه ينهج وبصفة مطردة ، سياسة واقعية براجماتية تؤيد كل النظم اليمينية مثل بينوشيه في شيلي ، وموبوتو في زائير .

كما كان التقارب الصيني اليوغوسلافي ، ومن أبرز معالمه زيارة الرئيس تيتو لبكين في سبتمبر من العام الماضي ، وزيارة الرئيس الصيني هواكوفنج لبلجراد في اغسطس الماضي ، ومن أسباب تزايد شقة الخلاف بين الدولتين ، نظرا للعداء بين يوغوسلافيا والبانيا ، والذي تكمن بعض أسبابه في رفض الأخيرة وتنديدها بالنهج اليوغوسلافي ، سواء في تطبيق النظرية الشيوعية ، او في المجال الخارجي ، خاصة منذ محاولة تيتو إقامة اتحاد فيدرالي مع تيرانا ، واتهام الأخيرة

له ، بالتدخل فى شئونها الداخلية ، ومحاولة تحقيق مشروعه بالقوة

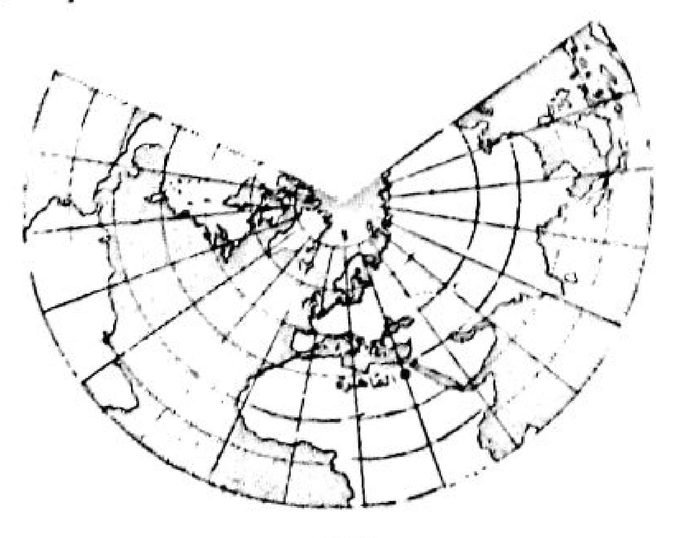
وقد جاء إعلان تيرانا وقوفها إلى جانب فيتنام فى صراعها ضد كمبوديا التى تؤيدها الصين ، بمثابة القشة التى قصمت ظهر العلاقات الألبانية الصينية ، فقد أعلنت ألبانيا ، أنها تؤيد حقوق شعب فيتنام وحريته فى تقرير مصير بلاده ، دون ضغط خارجى ، وهاجمت رفع الصين شعارات ثورية ، وإعلان دعمها غير المشروط لحرية واستقلال الشعوب ، وفى نفس الوقت محاولتها فرض مواقف سياسية معينة على فيتنام ، وعلى اثر ذلك ، قررت الصين فى مذكرة رسمية سلمتها إلى سفير ألبانيا فى بكين ، وقف جميع مساعداتها الاقتصادية والعسكرية التى كانت تقدمها إلى تيرانا ، بما فى ذلك سحب جميع خبرائها الاقتصاديين والعسكريين ، وعدم السماح للطلبة الألبانيين بالدراسة فى الجامعات الصينية ، وهو ما ينقلنا إلى الجانب الاقتصادى فى هذا الخلاف

ثالثا : البعد الاقتصادى :

تقدر المعونات التى قدمتها الصين إلى ألبانيا منذ عام ١٩٥٤ بحوالى ٦ مليار دولار ، بالاضافة إلى ٦ الاف خبير . وقد برزت بكين قرارها بوقف جميع هذه المساعدات ، بأسباب اقتصادية وفنية . أما ألبانيا ، فقد ردت على ذلك بقولها إن الصين اتخذت موقفا مناهضا للماركسية – اللينينية والأممية البروليتارية ، وانتهجت سياسة شوفينية واستبدادية ، كدولة كبرى ، وأن هذا الاجراء ، قد حدد فى فحواه وشكله ، الاساليب الشوفينية القسرية التى انتهجها تيتو وخروتشيف وبريجنيف ، والتى استنكرتها الصين مرارا ، وأن المعونات الصينية لم تكن سوى مجرد قروض والتزامات وردت فى الاتفاقيات الثنائية بين البلدين ، وليست مجرد صدقة أو حسنة . وتعترض ألبانيا على الرقم الذى ورد فى المذكرة الصينية والمتعلق بحجم المعونة الاقتصادية ، وهو عشرة مليارات يوان من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٥ . فتقول إن كمية القروض والمعونات لم تتجاوز ٣,٥ مليارات يوان ، لم يصل منها ألبانيا سوى ثلاثة ارباعها فقط ، وأن الصين استخدمت هذه المعونات للضغط على الحكومة الألبانية ، كلما أبدت معارضتها للاتجاهات السياسية الصينية الجديدة ، ومن أبرز هذه الضغوط ، عرقلة إقامة مصنع للحديد والصلب .

« وبعد » فان هذه النقطة التى وصل إليها الخلاف الصينى الألبانى المرتبط بطبيعة الاوضاع الداخلية والتوجيهات الخارجية لكل منها ، وبالخلافات الاقليمية والصراع الدولى – تثير التساؤل حول طبيعة الاتجاه الذى ستسلكه ألبانيا – تلك الدولة الأوربية المحدودة المساحة والقدرات الاقتصادية والسكان (مليونان ونصف المليون نسمة) بعد أن قطعت الصين عنها المعونات الاقتصادية (٧٠٪ من تجارة ألبانيا الخارجية كما قدرتها بعض المصادر) والعسكرية ودعمها السياسى ، وأصبحت الدولة الوحيدة فى العالم التى تعلن إصدارها على التمسك بالنهج الستالينى فى تطبيق الماركسية اللينينية ، فى وقت يشهد فيه العالم غلبة الاعتبارات البراجماتية العملية على الاعتبارات الايديولوجية فى تحديد العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية ؟

فالى أى حد ستستمر هذه القطيعة شبه التامة بين بكين وتيرانا ؟ وهل سيحاول الاتحاد السوفيتى الاستفادة من الموقف الالبانى الجديد فى جذب تيرانا إلى جانبه ؟ وهل سيفلح فى ذلك امام اعلان المسئولين الالبان اصرارهم على خطهم المستقل ؟ عموما حتى تجيب الايام والسنون القادمة عن هذه التساؤلات يظل الباب مفتوحا امام العديد من الاحتمالات □





العلاقات العربية اليابانية

عبد الخبير محمود عطا

شهدت العلاقات العربية الدولية فى السنوات الأخيرة ، نموا كبيرا فى بعدها اليابانى ، ذلك أنه مما يلفت نظر المحلل السياسى ، ذلك التطور الهائل للعلاقات العربية اليابانية فى أقل من خمس سنوات ، مما يمكن القول معه ان العلاقات الدولية ، يمكن أن تشهد ظاهرة النمو المفاجىء للعلاقات بين طرفين ، كما أنها يمكن أن تشهد الذبول المفاجىء لها ، وان لكل ظاهرة أسبابها ومبرراتها .

وتقفز الى الذهن ، مجموعة من التساؤلات بصدد العلاقات العربية اليابانية : متى بدأت هذه العلاقات تشهد ظاهرة النمو السريع الذى شهدته ؟ وكيف كانت طبيعة هذه العلاقات قبل أن تشهد هذه الطفرة فى أبعاد نموها ؟ ثم ما هى ميادين هذه العلاقات ، والتى يمكن أن يوضح التعرف عليها ، أسباب ومبررات التطور المفاجىء الذى شهدته هذه العلاقات ؟ ويهمنا كجانب عربى أن نتساءل : ما هى « المصالح » العربية فى هذا الخصوص ؟ واذا سلمنا بأهمية هذه « المصالح » ، فما هى امكانيات تدعيم هذه العلاقات ، الخ .. من التساؤلات التى نحاول الاجابة عنها مبدئيا ، والتى نتناولها فى ثلاثة أقسام :

أولا : الصدمة البترولية لحرب اكتوبر وبداية نمو العلاقات العربية اليابانية :

يمكن القول ان نقطة التحول فى هذه العلاقات ، مع الآثار البترولية التى ترتبت على حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ذلك أن بداية التوجه اليابانى المباشر للمنطقة العربية ، يمكن أن يؤرخ له منذ هذه الحرب ، وما ترتب عليها من آثار اقتصادية ، شملت الدائرة الاقتصادية اليابانية . ويوضح ذلك أن السياسة اليابانية قبل الصدمة البترولية ، قامت على التبعية للولايات المتحدة فى مساندتها لاسرائيل من جهة ، وعلى التزام التكتم فى التعبير عن هذه المساندة حتى لا يتأثر نتيجة لذلك امدادها بالبترول من البلاد العربية من جهة اخرى ويكون التساؤل المنطقى فى هذا الخصوص : لماذا لم تؤد هذه التبعية البترولية باليابان ، الى اقامة علاقات وثيقة مع دول العالم العربى قبل حرب اكتوبر ؟

فى الواقع قبل عام ١٩٧٣ اكتفت اليابان باعلان مساندتها لاسرائيل ، وبتفسير مضمون القرار ٢٤٢ من وجهة النظر الأمريكية ، وفى نفس الوقت اتسمت علاقات اليابان باسرائيل ، بصفة الانتظام ، وان كانت خالية من حماس خاص . ونظرا لقلة حجم المبادلات التجارية بين اليابان والدول العربية ، لم تفكر الأولى فى وضع سياسة أقل تبعية للولايات المتحدة ، وأكثر تقاربا للدول العربية . وكانت اليابان تفضل عدم تناول العلاقات مع الدول العربية من الزاوية السياسية ، بل كانت أميل الى جعل « التعاون الاقتصادى » هو الذى يتولى تسوية الصعوبات السياسية .

وهذا النهج اليابانى فى معالجة العلاقات العربية اليابانية ـ فى ذلك الوقت ـ تفسره مبادىء تسيطر على السياسة اليابانية فى الاطار الدولى ، ومن هذه المبادىء .

ـ **فصل السياسة عن الاقتصاد** : وهى من الخصوصيات التى تميز عملية صنع القرار السياسى اليابانى فى المجال الخارجى ، فالقرار اليابانى فى محاولته لضمان الحصول على المواد الأولية وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية اليابانية ، يفصل أحيانا السياسة عن الاقتصاد . وأول من أعلن هذا المبدأ ، هو « ايزاكوساتو » رئيس الوزراء اليابانى السابق بنفسه أثناء محادثاته مع ليندون جونسون الرئيس الأمريكى السابق عام ١٩٦٥ . وبذلك المبدأ حررت اليابان الشركات اليابانية من آثار المقاطعة التى كانت تحكم سياستها مع الصين ، فأصبحت هذه الشركات طليقة الحركة فى التعامل معها ، دون أن تلزمها أو تعنيها فى شىء المواقف السياسية لحكومتها .

وهكذا فان الحرص على الحياد ازاء المشكلات السياسية ، والابتعاد عن التورط فى الصراعات الدولية

من قبل السياسة اليابانية ، يمكن تفسيره بالخوف من فقدان الأسواق التجارية ومصادر المواد الأولية التي تحتاج اليها اليابان كما سنوضح .

- على انه من ناحية أخرى ، فان الدبلوماسية اليابانية تمتاز بالمواءمة السريعة اذا ما تعرفت مصالحها في منطقة ما للخطر : والمثال الواضح في هذا الصدد ، هو التطور الذي طرأ على السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الأوسط في أعقاب اندلاع الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل .

وبالاضافة الى موقف « عدم الاهتمام » من قبل النخبة السياسية في المجتمع الياباني بقضايا وشئون العالم العربي ، فان الرأى العام الياباني ، كان يجهل شئون العالم العربي ولا يبالي بها ، في حين كان يتعاطف مع اسرائيل ، ولكن نشاط منظمة الجيش الأحمر الياباني الذي تمثل في الاشتراك في عمليات المقاومة الفلسطينية ، هيأ الرأى العام الى الانتقال لموقف أكثر تعاطفا مع العرب ، وهو الموقف الذي اتخذته السياسة اليابانية فيما بعد .

ثانيا : مضمون العلاقات العربية اليابانية :

وهنا يكون التساؤل : ما هي الأسباب التي دفعت الجانب الياباني الى الاهتمام بتقوية العلاقات العربية اليابانية وتدعيمها ؟ وماهي أسباب « الاستجابة » العربية للجانب الياباني ، بحيث نمت العلاقات بين الجانبين وتطورت تطورا ملحوظا في اطار العلاقات الدولية : سواء من حيث المدى الزمني الوجيز الذي تبلورت فيه ، أو سواء من حيث تعدد زوايا وأبعاد هذه العلاقات ؟

ان قراءة خريطة مضمون العلاقات العربية اليابانية ، توضح أن هناك مصالح وقضايا يهتم بها كل جانب من الجانبين : العربي والياباني ، وتكون مهمتنا في هذا الخصوص ، التعرف على أسباب اهتمامات كل من الطرفين ، لضرورة تقوية العلاقات فيما بينهما .

١ - المصالح اليابانية في المنطقة العربية :

تتعدد المصالح اليابانية في العالم العربي ، ولكن يمكن بلورة هذه المصالح حول نقطتين أساسيتين : المواد الأولية والبترول العربي والسوق العربية ونشير اليهما بشيء من الايجاز .

أ - المواد الاولية والبترول العربي : تمثل احتياجات اليابان من المواد الأولية ، وكيفية توفير هذه الاحتياجات ، محور السياسة الخارجية اليابانية . ذلك أن البنية الطبيعية لليابان ، لم توفر الكثير من المواد الأولية ، ومن هنا تتعدد احتياجات اليابان من هذه المواد ، وتزداد نسبة ارتباطها التبعي ببقية بلدان العالم : النحاس ، الرصاص ، الألمونيوم .. الخ ويقابل هذا التعدد ، تضاؤل أهمية الانتاج المحلي من هذه المواد في سد احتياجات اليابان . كما أن نسبة احتياج اليابان لهذه المواد تزداد عاما بعد عام ، ويوضح تزايد هذه النسبة ، التزايد في معدل الزيادة السنوية للطلب على هذه المواد . ويفسر هذا الاحتياج الشديد للمواد الأولية : النهضة الصناعية التي شهدتها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتي كان من نتائجها أن اليابان واجهت نوعين من المشاكل الاقتصادية : مشكلة كيفية الحصول على المواد الأولية وتأمين استمرارية الحصول عليها ، والمشكلة الثانية هي كيفية تصريف منتجات الصناعة اليابانية في الأسواق المختلفة .

وقد حددت حلول هاتين المشكلتين علاقات اليابان بالمناطق والدول الأخرى ، وهو ما يفسر - الى جانب عوامل أخرى - علاقات اليابان مع دول العالم ، ومنها الدول العربية ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار ، أن اليابان تستطيع أن تسد العجز المزمن الذي تعاني منه في المواد الأولية ، وخاصة أن الدول العربية تتوافر لديها هذه المواد بكميات كبيرة : انتاج الوطن العربي من الفوسفات ٢٥٪ من الانتاج العالمي ، ٣٢٪ من البترول (احصائية ١٩٧٤) ، ويمثل احتياطي المنطقة العربية من البترول ٥٦٪ من الاحتياطي العالمي ، وكذلك يتوافر القصدير والألمونيوم والمنجنيز والحديد في الدول العربية ، وكلها مواد أولية تحتاج اليها الصناعة اليابانية احتياجا كبيرا .

ليس من المستغرب اذن ، أن تنمو العلاقات العربية اليابانية وتتطور بالسرعة الفائقة التي تمت بها ، خاصة من قبل الجانب الياباني ، الذي يرى في تدعيم هذه العلاقات وتقويتها ، أحد مصادر الحلول الرئيسية للمشاكل الاقتصادية للمجتمع الياباني . ولا تقتصر نظرة الجانب الياباني للدول العربية على انها مصدرا للمواد الأولية والبترول ، ولكنه ينظر اليها على انها سوقا لتصريف منتجات الصناعة اليابانية .

ب - السوق العربية واستيعاب منتجات الصناعة اليابانية : لا تعتبر السوق العربية من حيث عدد المشترين فقط سوقا كبيرة بالنسبة للمنتجات الصناعية اليابانية ، ولكنها بالاضافة الى ذلك ، تعتبر سوقا رائجة ، من حيث القدرة على الدفع ، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار ، سوق الدول العربية البترولية ، ونظرة الجانب الياباني ، على انه يمكن موازنة ميزان المدفوعات الياباني ، وتحقيق معدل تبادل تجاري في صالح اليابان ، في اطار العلاقات التجارية مع الدول العربية .

وقد زادت الصادرات اليابانية الى الدول العربية فى الفترة الأخيرة ، حتى ان تجارة اليابان مع الوطن العربى ، تشمل كل الدول العربية ، خاصة المملكة العربية السعودية ، الكويت ، اتحاد الامارات العربية ، البحرين ، العراق .

ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا الصدد ، التنافس الاقتصادى على السوق العربية بين دول أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان ، ورغبة الأخيرة فى تحقيق تفوق نسبى فى هذه المنافسة ، لتصريف منتجات الصناعة اليابانية .

واذا كانت هذه هى المصالح اليابانية فى العالم العربى ، فما هى المصالح العربية فى التعامل مع اليابان ؟ بعبارة أخرى ، ما هى القضايا التى تهم الجانب العربى فى العلاقات العربية اليابانية ، وتجعل عملية تدعيمها أمرا ضروريا للجانب العربى ؟

٢ ــ المصالح العربية فى التعامل مع اليابان :

فى الحقيقة ، يثار تساؤل فى هذا الخصوص : اذا كان الجانب اليابانى يعرف مصالحه ويحاول تحقيقها من خلال التعامل مع الدول العربية ، فهل يعرف الجانب العربى مصالحه فى التعامل مع اليابان ؟ وهل يحدد الجانب العربى هذه المصالح ؟ وهل يتم ذلك من خلال منطق فردى خاص بكل دولة عربية على حدة أم يتم من خلال منطق جماعى ، أى بالتنسيق بين الدول العربية ؟

من الطبيعى أن تتعدد المصالح العربية فى هذا الخصوص ، لكن لم يتم التعرف على أبعاد هذه المصالح العربية كحقيقة كلية ، وان كانت كل دولة عربية ــ من خلال منظور قطرى ــ تعمل على الاستفادة من الجانب اليابانى . ولاشك فى أن النظرة الكلية للمصالح العربية فى التعامل مع الجانب اليابانى ، لم تتبلور بعد . وقد يرجع ذلك الى حداثة نمو العلاقات العربية اليابانية ، على خلاف الأمر بالنسبة للعلاقات العربية الأوربية على سبيل المثال .

ويمكننا أن نقدم تصورا قابلا للنقاش والبلورة للمصالح العربية مع الجانب اليابانى ، مع الأخذ فى الاعتبار ، أن مفهوم المصلحة فى العلاقات الدولية ، يتخطى المصلحة الاقتصادية التى تقتصر عندها المصالح اليابانية فى هذا الصدد . وبعبارة أخرى ، يمكن تصور أن للجانب العربى مصالح مادية ومصالح معنوية فى التعامل مع الجانب اليابانى . وعلى أية حال فان اطار المصالح العربية فى هذا الخصوص ، يمكن ان يندرج فى زاويتين أساسيتين :

ــ قضايا التنمية المجتمعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. الخ ، والمصالح المادية والمعنوية ، المباشرة وغير المباشرة ، التى يمكن أن تعود على الجانب العربى من تدعيم علاقاته مع الجانب اليابانى .

ــ القضايا والمشكلات السياسية بالمعنى الواسع للكلمة الاخيرة ، التى تواجه الدول العربية ، مثل مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى وقضية الحوار العربى الأوربى ... الخ . والدور اليابانى المتوقع ــ بأسلوب مباشر أو غير مباشر ــ إزاء هذه القضايا والمشكلات على أن هذا فى حاجة إلى شىء من التفصيل .

أ ــ قضايا التنمية فى العالم العربى والدور اليابانى فيها : وكما سبقت الاشارة ، فان هذه القضايا تتعدد وتتنوع طبيعتها ، كما أن الدور اليابانى المتوقع بصددها تختلف أبعاده :

(١) التنمية الاقتصادية : فى هذا الصدد تستطيع اليابان أن تقدم للدول العربية البضائع الرخيصة نسبيا ، والأكثر ملاءمة للواقع العربى ، عن تلك التى يمكن أن تقدمها التكنولوجيا الغربية : فى أوروبا الغربية وفى الولايات المتحدة الامريكية ، أو عن تلك التى يمكن أن تقدمها التكنولوجيا الشرقية ، خاصة وأن الدول العربية لا تحتاج للتكنولوجيا الأوربية أو الأمريكية أو السوفيتية . وقد زادت واردات الدول العربية من الآت الصناعة الثقيلة عاما بعد عام ، فقد بلغت نسبة صادرات اليابان إلى دول الشرق الأوسط ــ ومنها الدول العربية ــ حوالى ٢١,٨٪ من صادرات اليابان من الآت الصناعة الثقيلة .

كما أن تجربة التنمية الاقتصادية اليابانية ، تقدم نموذجا يمكن الاسترشاد به فى صدد العملية التنموية فى المجال الاقتصادى فى المنطقة العربية .

(٢) التنمية السياسية : فى الواقع أن اليابان فى هذا الصدد ، تقدم نموذجا للدول النامية خاصة فى عملية التطور السياسى التى تمر بها هذه الدول ، فقد استطاعت اليابان أن تواءم بين التقاليد الحضارية للمجتمع اليابانى وبين الافكار والمبادىء المعاصرة خاصة التقاليد الغربية فى الحياة السياسية وبعبارة اخرى استطاعت اليابان ان تحل مشكلة الاصالة والمعاصرة وكيفية التوازن بينهما ، وهى بذلك تقدم نموذجا للدول النامية فى اطار عملية التجديد السياسى او التنمية السياسية التى تشهدها هذه الدول ويمكن للدول العربية فى هذا الصدد ان تستفيد من التجربة اليابانية لاسيما وان الواقع اليابانى اقرب الى الواقع العربى . اى أن اليابان استطاعت ان تحقق العديد من الاهداف ، ويهم دول العالم العربى منها ان اليابان قدمت نموذجا للتنمية يعكس خصائص تعبر عن الواقع العربى او قريبة منه ، فالحضارة اليابانية هى حضارة

شرقية تختلف عن الحضارة الغربية .

وهكذا فانه يمكن القول ان عملية التعرف على الحياة السياسية اليابانية تمكننا من الاستفادة من التجربة اليابانية في صدد التنمية السياسية - والتجربة التنموية بصفة عامة - خاصة ان اليابان استطاعت ان تحل مشكلة الاصالة والمعاصرة بالتوفيق بين التقاليد اليابانية والتقاليد العصرية - كما سبق القول - مما ترتب عليه ان اخذت الحياة السياسية اليابانية لونا خاصا يعتبر انعكاسا للواقع المجتمعي الياباني وهو ما يتضح عند التعرف على النظرة اليابانية للاحزاب السياسية ، وللمعارضة السياسية وكذلك عند التعرف على خصائص عملية صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني .. الخ . بحيث يمكن القول في النهاية - وبدرجة ثقة عالية - ان الحياة السياسية اليابانية لها طبيعتها المتميزة فهل يمكن للجانب العربي ان يستفيد من التجربة اليابانية بابعادها المختلفة ؟ سؤال مطروح امام الفقه العربي التنموي وينتظر الاجابة .

ب - القضايا والمشكلات السياسية التي تهم الدول العربي والدور الياباني فيها : في هذا الصدد تتعدد القضايا والمشكلات التي تهم الدول العربية سواء في الاطار الاقليمي العربي او في الاطار الدولي ، ويمكن ان يكون لليابان دور فيها - اذا ارادت - خاصة مع الاخذ في الاعتبار الدور الاقتصادي الياباني في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك الدور السياسي المتوقع بل وايضا الدور العسكري المقبل لها . ومن هذه القضايا : قضية الحوار بين الشمال والجنوب وما يهم الدول العربية في صدد هذه القضية باعتبار قضاياها هي قضايا « الجنوب » . وكذلك قضية التضامن الاسيوي الافريقي وعدم الانحياز والتضامن بين القارات الثلاث والموقع المحوري لدول العالم العربي في اطار هذه القضايا وكذلك قضية الصراع العربي/ الاسرائيلي ، وقضية الحوار العربي الاوروبي .

وفي الواقع انه من الضروري التعرف على الموقف الياباني في صدد هذه القضايا والمشكلات ، وتحويله الى صالح الجانب العربي وعلى سبيل المثال نتناول بشيء من الايجاز الموقف الياباني الحقيقي والمتوقع ازاء القضيتين الاخيرتين :

١ - مشكلة الصراع العربي/ الاسرائيلي والموقف العربي منها : تحول الموقف الياباني من مشكلة الصراع العربي/ الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ كما سبقت الاشارة والتزمت اليابان بالموقف العربي واحدثت تعديلات في موقفها ازاء القضية الفلسطينية ، وذلك كرد فعل للتهديدات العربية بتخفيض الامدادات البترولية مما يوضح ان الحكومة اليابانية لم تتعود ان تقوم بخطوات علنية ، الا في حالة تهديد الامن الاقتصادي الياباني . ويوضح كذلك مدى اهمية الاعتبارات الاقتصادية التي تلعب دورا في عملية صنع القرار السياسي الياباني .

وتتمثل المصالح السياسية العربية في هذا الصدد في تأييد اليابان للموقف العربي في الصراع العربي/ الاسرائيلي خاصة اذا اخذنا في الاعتبار القوة المتزايدة لليابان في مجال العلاقات الدولية فهي ثالث دولة من حيث القوة الاقتصادية وتبحث عن دور سياسي لها يتلاءم مع حجمها الاقتصادي .

٢ - الحوار العربي الاوروبي والدور الياباني فيه : وهذا الدور في هذا الصدد هو دور غير مباشر اذ يمكن ان تمثل اليابان بالنسبة للدول العربية اداة للتوازن في تعاملها مع دول السوق الاوروبية المشتركة مع ملاحظة ان هذا الدور الياباني لايتعدى هذه الحدود اي اننا لانتصور ان يكون الدور الياباني في هذا الصدد بديلا عن الدور الاوروبي ، كل مانتصوره هو ان تكون قوة العلاقات الاقتصادية العربي اليابانية اداة للمساومة والتوازن في الحوار العربي الاوروبي .

وهكذا يمكن القول ان المصالح العربية في التعامل مع اليابان تتجاوز المصالح الاقتصادية الى المصالح السياسية . ولا تقتصر على الجانب المادي في صدد هذه المصالح ولكن تتعداه الى الجانب المعنوي فيها ، وذلك انطلاقا من الدور المباشر لليابان الى الدور غير المباشر لها في صدد « المصالح » العربية بمعناها الواسع .

وهنا يبرز التساؤل : هل الجانب الياباني على استعداد لان يقدم للجانب العربي ما يحقق هذه المصالح الحقيقية والمفترضة ؟ في الواقع ان استعداد الجانب الياباني لتقديم ما يتطلبه تحقيق المصالح العربية يتوقف على مدى الوعي بهذه المصالح من قبل الجانب العربي ونتذكر في هذا الصدد بعض الملاحظات :

- اهمية البترول العربي بالنسبة لليابان فبالرغم من المحاولات الاخيرة لتنويع مصادر الحصول عليه من الصين والاتحاد السوفييتي ومحاولات اختراع بديل للطاقة الا ان البترول العربي يسد اكثر من ٨٥٪ من احتياجات اليابان من البترول كذلك يجب ان تؤخذ في الاعتبار الامكانيات الوفيرة من المواد الاولية الاخرى في الدول العربية والتي تحتاج اليها الصناعة اليابانية والاقتصاد الياباني بصفة عامة . وهو ما يفسر التحرك الياباني الاخير في المنطقة العربي سواء كان تحركا دبلوماسيا او تحركا اقتصاديا او تحركا ثقافيا وهو ما ليس في حاجة الى تفصيل .

- ولهذا نرى ضرورة تسييس العلاقات الاقتصادية العربية اليابانية وذلك من خلال حوار عربي ياباني ،

يضمن للعرب سياسة يابانية ايجابيا تتفهم المصالح السياسية العربية الموقف العربي من القضايا والمشكلات التي تهم الدول العربية ـ بالاضافة الى المنافع التي يجنيها الجانب العربي من التعامل مع اليابان ـ خاصة ان الدبلوماسية اليابانية تتميز بالمواءمة السريعة اذا ما تعرضت مصالحها في منطقة ما للخطر . والمثال الواضح في هذا الصدد هو التطور الذى طرا على السياسة الخارجية اليابانية تجاه منطقة الشرق الاوسط في اعقاب اندلاع الحرب الرابعة بين العرب واسرائيل .

ـ ولذلك فانه من الممكن ان يحقق الجانب العربي من التعامل مع اليابان المصالح والمنافع التي يحددها وان كان ذلك يفترض ضرورة التنسيق بين الدول العربية في هذاالصدد ، انطلاقا من مبدأ توزيع الادوار بين هذه الدول . ومبدأ توزيع الادوار في هذ الصدد يمكن تصوره في اكثر من اتجاه :

ـ في صدد علاقة الاحزاب ونظم الحكم في الدول العربية مع الاحزاب السياسية اليابانية ونظام الحكم في اليابان بحيث يكون هناك تقابل في الاتجاهات السياسية بين القوى السياسية المتعاملة اتجاهات محافظة واتجاهات تقدمية واتجاهات وسطية .

ويتسع إطار الاتجاهات السياسية في المنطقة العربية بحيث يمكن ان تتدعم العلاقات مع الاحزاب السياسية على اختلاف الوانها السياسية ، ومع الحكومة القائمة .

ـ في صدد العلاقة بين الدول العربية البترولية والدول العربية غير البترولية ، إذ ان عملية توزيع الادوار فيما بين هذه الدول ، يضمن الفوائد في التعامل للجانب العربي بصفة عامة ، وعدم الاضرار بمصالح الدول العربية غير البترولية .

ـ كذلك في صدد التعامل الفردي والتعامل الجماعي ، أو بعبارة أخرى بصدد العلاقات الثنائية بين اليابان والدول العربية ، وفي صدد العلاقة بين اليابان وجامعة الدول العربية .

وهكذا فان إقامة صرح العلاقات العربية اليابانية ، وتدعيم هذا البناء ، فيه فائدة متبادلة لكلا الجانبين : العربي والياباني ، ولذلك ثيار التساؤل عن مسالك تدعيم العلاقات العربية اليابانية ؟ .

ثالثا : مسالك تدعيم العلاقات العربية اليابانية :

إننا نتصور أن هناك مسالك عديدة يمكن من خلالها أن يتم تدعيم العلاقات العربية اليابانية وتقوية أركانها ، على أننا نرى أنه على الجانب العربي ، أن يبحث عن المسالك الملائمة في هذا الخصوص . ومن المسالك التي على الجانب العربي أن يسلكها : تشجيع البحث العلمي والدراسات الاكاديمية عن المجتمع الياباني ، وذلك لاستكشاف أبعاد الحياة المجتمعية اليابانية ، كخطوة لابد منها لاقامة علاقات على أسس متينة مع اليابان

ونشير في هذا الصدد ، إلى تصورنا للدراسات التي يمكن أن تتناول المجتمع الياباني بالبحث والدراسة ، كمرحلة تمهيدية لاقامة علاقات عربية يابانية على أسس راسخة ، وكذلك نشير إلى جهود معهد البحوث والدراسات العربية في هذا الخصوص .

١ ـ ميادين الدراسات الاكاديمية عن النظام المجتمعي الياباني :

ويمكن أن تسير هذه الدراسات في أكثر من اتجاه :

أ ـ الوجهة السياسية للدراسات الاكاديمية عن اليابان : حيث تتعدد الزوايا السياسية التي يمكن ان يركز عليه االباحثون السياسيون العرب المهتمون بتنمية العلاقات العربية اليابانية :

ـ دراسة المقومات البنائية أو المؤسسية التي تتعلق بهيكل نظام الحكم الياباني ، والاطار الدستورى الياباني ، والقواعد التي تحكم وتخضع العلاقة بين السلطات العامة .. الخ وهو ما يدور في إطار البناء العلوى للنظام السياسي الياباني .

ـ دراسة المقومات الفكرية أو الأيديولوجية التي تتعلق بمجموعة المعتقدات والأفكار التي تعبر عنها مؤسسات النظام السياسي الياباني وأبنيته . والتعرف على العلاقة بين المؤسسات اليابانية والأفكار اليابانية ، التي تدعو إليها هذه المؤسسات او تجسدها . ويرتبط بذلك ، التعرف على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الياباني .

ـ دراسة المقومات التي تتعلق بالحركة السياسية للقوى السياسية المختلفة في النظام السياسي الياباني ، وعملية صنع القرار السياسي الياباني . وبعبارة أخرى تهدف الدراسات السياسية في هذا الخصوص الى التعرف على النظام السياسي الياباني ، وهو في حالة الحركة والنشاط حيث تتفاعل المقومات البنائية مع المقومات الفكرية ، والأيديولوجية مع متغيرات النظام الياباني الأخرى كالنخبة السياسية والاحزاب السياسية وجماعات المصالح والاوضاع الاقتصادية ... الخ . والتي يترتب عليها في النهاية ، توازن معين للنظام السياسي الياباني ، يبنى عليه صنع السياسة اليابانية ، واتخاذ القرار السياسي الياباني بشكل معين دون غيره . وكذلك يترتب عليها توازن معين للنظام الحزبي الياباني .

وبعبارة أخرى تهدف الدراسات السياسية فى هذا المجال ، الى تحليل أبعاد النظام السياسى اليابانى ، للتعرف على الآثار التى يمكن أن يطرحها هذا النظام على العلاقات العربية اليابانية .

ومن الجدير بالذكر ، أننا قمنا بدراستين فى هذا الصدد فى إطار قسم البحوث والدراسات السياسية فى معهد البحوث والدراسات العربية :

— تناولت الدراسة الأولى بالتحليل ، خصائص عملية صنع القرار السياسى فى المجتمع اليابانى ، وكان تقدير لجنة الأساتذة الذين ناقشوا هذه الدراسة ، انها دراسه ممتازة ، توضح أبعاد وخصائص القرار السياسى اليابانى ، ومنها على سبيل المثال حساسيته للاعتبارات الاقتصادية . وذلك يرجع الى ندرة المواد الاولية فى اليابان ، وحاجتها الشديدة إليها ، وكذلك حاجتها الى الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية اليابانية . ويرتبط بذلك أن الدبلوماسية اليابانية ، تمتاز بالمواءمة السريعة اذا ما تعرضت مصالحها فى منطقة ما للخطر كما سبقت الاشارة .

— وتناولت الدراسة الثانية النظام الحزبى فى المجتمع اليابانى : محدداته واتجاهات تطوره واثرها على عملية تدعيم العلاقات العربية اليابانية . وكان تقدير لجنة الاساتذة الذين ناقشوا هذه الدراسة ، انها دراسة ممتازة كذلك ، توضح انه لايمكن أن تؤثر التطورات المتوقعة فى النظام الحزبى اليابانى — او فى شكل الحكومة القائمة — تأثيرات سلبية على امكانيات تدعيم العلاقات العربية اليابانية ، وذلك لو استطاع الجانب العربى تطبيق مقتضيات مبدأ توزيع الادوار ، وكذلك لأن الجانب اليابانى ، تتزايد حاجته الى تدعيم هذه العلاقات ، تزايدا يتلاءم مع درجة الحاح المصالح الاقتصادية اليابانية فى المنطقة العربية .

وقد اهتمت الدراسة المشار إليها ، بالتعرف على طبيعة النظام الحزبى اليابانى ، والتعرف على المحددات الداخلية والمحددات الخارجية لهذا النظام . وانطلاقا من مبدأ ديناميكية الحياة السياسية ، افترضت الدراسة أن النظام الحزبى اليابانى ، سوف يأخذ شكلا اخر غير شكله الحالى ، ولذلك كان التساؤل الذى طرحناه عن اتجاهات تطور النظام الحزبى اليابانى . وترجع اهمية هذا التساؤل الى ضرورة تدعيم العلاقات العربية اليابانية . ولذلك ناقشنا فى فصل مستقل ، ضرورات تدعيم هذه العلاقات والآثار المحتملة لتطور النظام الحزبى عليها . وخلصت الدراسة الى ان شكل الحكومة اليابانية المقبلة — أيا كان هذا الشكل — لا يتعارض وضرورات وامكانيات تدعيم العلاقات العربية اليابانية ، والذى يمثل مطلبا ملحا من الطرفين : العربى واليابانى .

(ب) الوجهة الاقتصادية للدراسات الاكاديمية عن اليابان : ان الدراسات العربية يمكن أن تتناول احتياجات اليابان من البترول العربى والمواد الأولية الاخرى ، وذلك للأخذ فى الاعتبار هذه الاحتياجات ، ومدى الحاحها فى عملية التعامل مع الجانب اليابانى

على أن الدراسات والبحوث الاكاديمية التى يمكن القيام بها عن اليابان ، يمكن أن تتناول الأبعد المجتمعية الاخرى ، وذلك من منطلق التعرف على احتياجات وخصائص الطرف الآخر فى عملية التعامل . ومن الموضوعات التى نرى أهمية القيام بدراسات فى اطارها من قبل الباحثين السياسيين العرب المهتمين بهذه العلاقات : موقع اليابان على خريطة القوى الدولية ، أهداف السياسة الخارجية اليابانية فى الوطن العربى ، الاهمية السياسية والاقتصادية لليابان فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى ، اليابان كاداة للمساومة فى الحوار العربى الأوربى ، الاعلام العربى ودوره فى تدعيم العلاقات العربية اليابانية ، نقاط القوة والضعف فى القرارالسياسى اليابانى وامكانيات الاستفادة من كل منهما .. الخ الى غير ذلك من الموضوعات التى تقدم رؤية عملية واضحة للجانب العربى ، من أجل تدعيم العلاقات العربية اليابانية . وهذا النوع من الدراسات ، يمكن أن تقوم به هيئات عملية تهتم بضرورات تدعيم هذه العلاقات ، ومن هذه الهيئات معهد البحوث والدراسات العربية .

٢ — ويأخذ اهتمام المعهد فى هذا المجال اكثر من مسلك :

ا — يتضمن الموسم الثقافى للمعهد ، مجموعة من المحاضرات عن العلاقات العربية اليابانية ، وضرورات تدعيمها وميادينها ، ويشارك فيهة محاضرون من الجانب اليابانى ، ومحاضرون من الجانب العربى .

ب — تم تكليف الدارسين فى قسم البحوث والدراسات السياسية بالمعهد فى العام البحثى ١٩٧٨/٧٧ بالقيام بأبحاث فى ميادين مختلفة ، فى إطار العلاقات العربية اليابانية :

ج — ان المعهد ينظم برنامجا بحثيا لتغطية القضايا المختلفة للعلاقات العربية اليابانية ، وذلك فى إطار الخطة البحثية للمعهد فى السنوات القادمة ، وقد بدأ هذا البرنامج البحثى بالفعل .

أن ذلك يعكس فى الواقع مدى اهتمام الجانب العربى بضرورات تدعيم علاقات الدول العربية باليابان وهذا الاهتمام لا يقل عن الاهتمام الذى يبديه الجانب اليابانى فى هذا الخصوص ، والسبيل العلمى هو أولى الخطوات على درب تقوية العلاقات العربية اليابانية وتدعيمها □



حرب الاستنزاف (٢٨ سبتمبر ١٩٦٨ ـ ٧ أغسطس ١٩٧٠)

اللواء الركن حسن البدرى

التزمت الصهيونية فى تنفيذ مخططها التوسعى ، باسلوب إستراتيجية القضمات ، وسلكت فى ذلك ، نفس النهج الذى سارت عليه النازية من قبل .. مع فارق وحيد هو المدى الزمنى الذى يفصل بين مراحل التنفيذ .

فشهور استيعاب النازية لكل مكسب جديد قبل العودة إلى العدوان .. تحولت الى سنوات فى المخطط الصهيونى . ويعود ذلك الفارق الى واقع التطور التاريخى فى المنطقة التى نشأت فيها كل من الصهيونية والنازية ، وكذلك الفارق بين حجم قاعدة االقوة التى انطلقت منها كل من العقيدتين التوسعيتين . فقد انطلقت النازية من دولة قوية معترف بها ، اما الصهيونية فقد انطلقت استنادا الى عصابات مسلحة واقلية سكانية ، وعلى ارض عربية ، لم يكن الاعتراف الدولى بسيادة السلطة الصهيونية عليها قد توفر بعد .

فبينما اكتفت «الاركان العظمى الالمانية» بخمسة اشهر فحسب ، كفترة هدوء بين قضماتها المتتالية فى النمسا ثم تشيكوسلوفاكيا ثم بولندا ثم فرنسا قبيل واثناء الحرب العالمية الثانية .. فان التطبيق الصهيونى لاستراتيجية القضمات ، عمل على ان تطول تلك الفترة الى نحو عشر سنوات ، كمعدل عام .

كما ان فترة الهدوء التى وقعت بين غزو بولندا فى سبتمبر ١٩٣٩ وغزو فرنسا فى مايو ١٩٤٠ وهى الفترة التى عرفت فى التاريخ باسم « الحرب الكاذبة » والتى بلغت ثمانية اشهر . قد تميزت بنشاط دبلوماسى وسياسى زائد لفرض الامر الواقع ، واجبار الحلفاء على قبول الخريطة النازية الجديدة لاوربا . كذلك فان فترات الهدوء بين الجولات الاسرائيلية قد تميزت هى ايضا ، بزيادة النشاط لفرض واقع جديد فى المسرح ، ورسم خريطة مختلفة له .

وينبئنا سجل التاريخ ، انه بقدر ما خدمت فترة الهدوء بين المعارك للمنتصر ، وقربته من تحقيق اهدافه ومراميه ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا ومعنويا فانها ، وبدرجة اشد ، اضرت بالمهزوم ليتفشى اليأس فى صفوفه ويتشتت جمعه وتهبط معنوياته ، وقد ينصرف الرأى العام العالمى عن قضيته ، حتى تتوارى فى زوايا النسيان او تهبط الى قاع اهتمامات المجتمع الدولى .

وبتطبيق ما سبق من نظريات على الصراع العربى الاسرائيلى ، يتضح انه غداة هزيمة ١٩٦٧ واسرائيل تجتاز فترة احتواء مكاسب الجولة الثالثة وتستكمل وتهيىء الاستعداد لجولة تالية ، كما ان نجاح المخطط الصهيونى فى تلك الفترة ، كان متوقفا على استمرار الهدوء فى المسرح ، او حصر الصراع فى اضيق الحدود الممكنة ، وبغاية السرعة . وقد اكدت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية سلامة ذلك التقدير فيما بعد ، بما مارسته من اعمال الردع الجسيم ، والعمليات الوقائية او الهجمات المضادة المسبقة التى شنتها ضد كافة الجبهات العربية منذ نهاية ١٩٦٧ ، وحتى معركة نهر البارد فى شمال لبنان .

وليس هناك أشد إضرار بالمصلحة القومية العربية ، من ان يتدهور الصراع فى المسرح الى مستوى « الحرب الكاذبة » او « حالة اللاحرب واللاسلم » . فالترجمة الصادقة لهذا الوضع ، هى إتاحة الفرصة للعدو

لتحقيق اهدافه العدوانية ، واحتواء مكاسبة ، تحت افضل الظروف التى ينشدها ، ويعمل جاهدا على فرضها فى المسرح .

كما ان اكثر ما يخدم المخطط الصهيونى ، إطالة فترة الهدوء التى تفصل بين الجولات ، كى يسهل امامه الطريق لبلوغ اهدافه المرسومة وان يكون شكل النصر الذى تحقق فى المسرح فى الجولة العدوانية السابقة عليه ، نصرا سريعا بفضل الحرب الخاطفة ، على ان يكون زهيد التكلفة ، قليل الخسارة المادية والبشرية ، بفضل الضربات الجوية المفاجئة المركزة ، وعمليات التطويق البعيد والالتفاف ثم الاندفاع الى الاعماق التعبوية فى المسرح ، لافساد الاتزان الاستراتيجى على مختلف الجبهات .

ويؤكد تقدير المؤسسة العسكرية الاسرائيلية .. ان هاتين الصفتين الاساسيتين للنصر ، ونعنى بهما — السرعة وقلة التكلفة — هما اكثر العوامل التى تمكنها من بث اليأس فى صفوف العرب ، وانه لا جدوى من مواصلة النضال .

وازاء هذا الواقع الذى ترتب على هزيمة يونيو ١٩٦٧ والذى انتفخت اوداج صقور المؤسسة العسكرية الصهيونية زهوا بنصرهم ، لدرجة ان وقف ابرز زعمائها يوم ١٢ يونيو ليعلن بكل غطرسة .. بأن العرب يعرفون رقم هاتفه ، وانه فى انتظار رجائهم ليأتوه مستسلمين .. إلا ان أضغاث احلامه لم تتحقق ، بل ذهبت ادراج الرياح ، حين فاجأهم العرب ، بكل صلابة وايمان راسخ ، وبدأت حرب الاستنزاف بعد عبورها مرحلة الصمود ، فكانت مفاجأة لقادة إسرائيل ، واكبارا وإجلالا من الذين يؤمنون بتسفيه العدوان .

ولربما بدت حرب الاستزاف — او حرب السنوات الثلاث — اقل صور الرفض العربى الحقيقى إيجابية من ناحية النوع لفهم إسرائيل (بعد استبعاد الرفض بالكلام الذى تميزت به الممارسة العربية طويلا) إلا انها كانت الانسب تحركا ، فى ضوء الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية التى سادت المسرح غداة يونيو ١٩٦٧ ، لعبور فترة الاعداد والتجهيز لما هو اكثر ايجابية من صور الصراع ، ولتجنب سقوط قضية الاحتلال الاسرائيلى فى مهاوى التجمد ، بكل ما يعنيه ذلك ، ولكى لا تنخر الهزيمة فى كيان الامة العربية من ناحية ، ولحرمان إسرائيل من الاستيعاب الهادىء والمتئد لنتائج انتصارها العسكرى .

الاهداف العسكرية لحرب الاستنزاف

إن حرب الاستنزاف ، فى مفهومها العسكرى هى تلك الصورة من الصراع المسلح الايجابى الذى يدور بين خصمين — أو عدة خصوم — لا يستطيع احدهم او بعضهم — مؤقتا ولاسباب مرحلية — ان يستخدم قواته الرئيسية الضاربة ، لحسم الموقف لصالحة فى مسرح الحرب ، بل يفضل حصر مجال نشاطه الحربى ، فى شن اعمال عسكرية متعددة ، وإن كانت محدودة الهدف ، ممتدة المدى والزمن تشكل فى مجموعها عبئا على العدو . ويعنى ذلك ان حرب الاستزاف يجب ان تشتمل على انشطة عسكرية ، تدار بغرض انهاك الخصم بشريا واقتصاديا ومعنويا ، كما يجب ان تهدف الى اكتساب الخبرة الميدانية ، وإتمام الاستعداد لمواجهة تكون اشد حسما فى المستقبل .

هذا عن الاهداف العامة لحرب الاستنزاف ، اما الاهداف التفصيلية فهى .

١ — إنزال اكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية بالعدو .

٢ — النيل من معنويات العدو .

٣ — توفير افضل الظروف الممكنة ، لبناء جيش متمرس على الحرب ، بهدف انتزاع النصر فى المواجهة الحتمية التالية .

أما بناء الجيش المتمرس على القتال ، فلا يكون إلا فى لهيب المعركة ، وفى مجال الواقع ، باعتبار ذلك افضل الطرق لحشد القوى المسلحة ، وخلق القائد المحنك ، والمقاتل الكفء .

فالتاريخ العسكرى يشير الى ان ابناء الجيوش القوية القادرة قد اتخذ احد مسارين ، او كليهما معا :

○ فاما جيوش بنيت فى مسارح حرب بعيدة عن دولها ، مثل مسرح غاليبولى خلال الحرب العالمية الاولى ، ومسرح الحرب الاسبانية قبيل الحرب العالمية الثانية بالنسبة للجيش الالمانى ، ومسرح إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية ومسارح الحرب المعاصرة فى كوريا وفيتنام وشبه القارة الهندية بالنسبة للجيش الاسرائيلى ، ولعل من قدر لهم ان يقرأوا كتاب موشى ديان عن حرب العصابات بعد زيارته لمسارح الحرب فى الشرق الاقصى عام ١٩٦٦ ، قد استوقفهم قوله « إن التطبيق الذكى لشكل المعركة القادمة ، يتم من خلال الاقتحام الجوى الراسى » . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت المفاجأة وحدها ، هى التى قابلت قوات الاقتحام الجوى الراسى المحمولة جوا — والمحدودة العدد نسبيا — التى دفعت بها إسرائيل الى ميدان المعارك على الجبهات العربية عام ١٩٦٧ (واصبحت هذه القوات الآن من ركائز القوة الاسرائيلية بعد التوسع فيها ، واستخدامها فى العديد من الاشتباكات العسكرية وشبه العسكرية) .

○ وأما جيوش بنيت فى مسرحها ، ومن خلال أشكال بسيطة من القتال ، تتزايد وتتسع بتزايد قدرتها القتالية . ومن الامثلة عليها : الجيش الاسرائيلى كذلك الذى كانت قواته هى

منظمات الهاجاناه والبالماخ العسكرية فى فلسطين ، فيما بين الحرب العالميتين الأولى والثانية ، وحتى اعلان قيام الدولة سنة ١٩٤٨ وما تلاها من أعمال إغارات ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ . وفى هذا الصدد ، لم نزل نذكر قول ديان اننى لا أميل إلى استخدام وسائل تمثيل المعركة لاضفاء الواقعية والتمرس على القتال فى تدريبات القوات الاسرائيلية ، فالقوات العربية التى نغير عليها ، ونشتبك معها ، تكفل لنا مستوى ممتازا من التطعيم للمعركة .

ولقد كان لحرب السنوات الثلاث ، دورها البارز فى خلق المقاتل العربى الجديد ، فالجندى العربى الذى عاد من معركة ١٩٦٧ ليقص الخرافات عن اهوال جيش العدو الذى لا يقهر ، وجنوده الذين يتطاير الشرر من اعينهم ، أصبح يستسهل عمليات العبور إلى الضفة الشرقية ، حتى صارت مجرد مسألة روتينية ، وفاق عدد المتطوعين للعبور ـ قبل كل عملية ـ العدد المطلوب اشتراكهم فيها ، والسبب باختصار .. هو أن الجندى العربى ، قد اتيحت له ، ولأول مرة منذ معارك ١٩٤٨ ، فرصة متكافئة فى الاشتباك مع العدو ، واصبح يرى جنود الاعداء يجفلون من رؤيته ، ويفرون حتى قبل أن يقتحم عليهم تحصيناتهم ، ويرى دماءهم تسيل من هول ضرباته ، وتتناثر أرواحهم فرقا عن اجسادهم ، فاكتشف المقاتل العربى نفسه ، وعادت ثقته فى قدرته . فتلهف على قتال العدو ، وكأنه فى مباراة رياضية ، يعلم مسبقا أنه المنتصر بعون الله وتأييده .

ولا يقتصر اثر حرب الاستنزاف ـ بالنسبة لهدف بناء جيش قادر ومتمرس على القتال ـ على هذا الجانب المعنوى فقط . بل هناك مالا يقل عنه خطورة . وهو ما يتصل بالمفاهيم العسكرية . وبتطوير السلاح . وباختبار قدرة القادة . فالجيوش التى لا تبنى من خلال المعارك ـ سواء أكان ذلك فى مسارح أجنبية أم محلية ـ لا شك فى انها ستدخل الحروب بمفاهيم عسكرية متأخرة . ولنا فى ذلك عبرة من الجيش الروسى الذى دخل الحرب العالمية الثانية بمفاهيم الحرب العالمية الاولى ، وكذا جيش بريطانيا ، الذى لم يعرف انتصارا ما بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢ . ذلكما مثالان بارزان على ذلك . كما أن السلاح الذى حارب به أى من الجيوش المنتصرة بمعاركه الاخيرة ، لم يكن أبدا هو نفس السلاح الذى خاض به أولى معاركه فى ذات الحرب . فالمعارك المستمرة تدفع إلى التطوير المستمر ، والاسلحة العربية فى نهاية حرب الاستنزاف ، كانت حقا مختلفة ـ نوعا وليس فقط كما ـ عن تلك التى بدأت بها هذه الحرب . اما حين يسود الهدوء جبهات القتال .. فان معيار الحكم على نوعية السلاح ، يصبح اجتهادا ، ويتفاقم خطر اكتشاف جيش ما ـ بعد فوات الأوان ـ انه قد تورط فى حرب بأسلحة الجيل السابق . الأمر الذى عانى منه العرب أكثر من مرة ، فى صراعهم مع إسرائيل .

وكذلك .. فان المعارك الحقيقية حين تحتدم ، تصبح كالبوتقة التى تنصهر بداخلها المعادن ، فتظهر النفيس منه والخبيث . كما انها المحك للحكم على كفاءة القادة وقدراتهم الذهنية والقتالية . وهو بالقطع ، معيار اكثر صدقا من عدد الانواط والرتب التى يحملونها على صدورهم وأكتافهم ، فى فترات المهادنة العسكرية .

ولقد كانت للفيلد مارشال مونتجمرى كلمة معبرة قالها حين زار مصر منذ سنوات . فسألته عن الأسباب الحقيقية التى نال بفضلها كل هذا التقدير ، وتلك التى جعلته قائدا من ابرز القادة فى التاريخ العسكرى .. فجاءت إجابة ذلك القائد المرموق ، ابسط بكثير عما توقعه الكثيرون .. ولكنها كانت ايضا أعمق مما يسهل استيعابه .. إذ أجاب بقوله : لقد كنت محظوظا .. كانت اقدميتى تجعلنى بعد هؤلاء القادة الذين دفعوا من قبلى ثمن إهمال وتخلف مفاهيم من سبقوهم ، بأن قادوا جيوشا غير مدربة ، وبأسلحة متخلفة ، تسيرها المفاهيم العسكرية لقرن مضى . وفى نفس الوقت ، كانت أقدميتى تضعنى قبل الجيل الذى تعلم ممن سبقه من هؤلاء الذين تطوروا فى لهيب المعارك ، فأصبحت أنا قائدهم .

مراحل حرب الاستنزاف :

بمجرد أن قرر العرب فى مؤتمر قمة الخرطوم ، وضع إستراتيجية قومية شاملة لمعركة التحرير .. استطاعوا أن يعبروا إلى مراحل ما بعد الهزيمة ـ مرحلة الصمود ـ وأن يدخلوا ثانية المراحل ـ مرحلة الردع ـ فى طريقهم إلى مرحلة التحرير . ولقد مرت ثانية هذه المراحل ، وهى التى تجسدت فى حرب الاستنزاف ، بعدة فترات زمنية ، كانت لكل منها ظروفها فى ضوء الموقف المتطور باستمرار ، تحت ضغط المعارك العسكرية .

المرحلة الأولى (٢٨ سبتمبر ٦٨ ـ ١٩ ابريل ١٩٦٩) .

بدأت هذه المرحلة ، بتراشق المدفعية عبر قناة السويس ، وكانت أول أعلان ايجابى جاد وحقيقى عن التصميم العربى على رفض نتائج الهزيمة ، اذ كان هذا الاعلان بالطلقات وبالاستعداد لدفع الثمن . ولقد كانت بداية التراشق ، مفاجأة تامة للقوات الاسرائيلية ، وقد وصفها زئيف شيف أبرز المعلقين العسكريين الاسرائيليين بقوله : فى الساعة ١٧,٤٠ بينما كانت الشمس فى ظهر المصريين ، تبهر أبصار رجال المدفعية الاسرائيلية ، بدأت المدافع المصرية ضربا مركزا . وهبط الظلام بسرعة . وبذلك ضمن المصريون عدم تدخل الطائرات الاسرائيلية . وفى ذلك الوقت . ضربوا حوالى ١٠ آلاف قذيفة . واستمرت عملية القصف حتى الغد ، ولمدة يومين متواليين خلال هذا الاسبوع . وخلال

سلسلة هذا القصف . أطلق المصريون حوالى ٤٠ ألف قذيفة وقنبلة ، تجاوز مجموع أوزانهما ٢ مليون رطل من المتفجرات .

المرحلة الثانية من ١٩ أبريل ١٩٦٩ ـ ٤ يونيو ١٩٦٩ :

وهى الفترة التى بدأت بأول عملية عبور مصرية محدودة إلى الضفة الشرقية ، واحتلال موقع إسرائيلى لعدة ساعات ، ورفع العلم المصرى عليه مرفرفا ، ليعلن أن مصر على الدرب تسير ، وأنه لا مناص للعدو من أن ينحسر أو يعود مرغما من حيث أتى . ومنذ ذلك التاريخ ، أصبحت عمليات العبور تسير ، جنبا إلى جنب ، مع عمليات القصف المدفعى .

المرحلة الثالثة (٥ يونيو ١٩٦٩ ـ ١٩ يوليو ١٩٦٩)

إن ما يميز هذه المرحلة ، هو تزايد حدة تصعيد العمل العربى على الجبهة المصرية . فقد اتخذ شكل الاغارات البرية القوية ، بمجموعات قتال كبيرة ، راحت تتزايد حجما ، حتى وصلت إلى مستوى الكتيبة الكاملة ، وتزايدت مهامها القتالية ، حتى وصلت إلى مستوى المعركة الكاملة ، كما تزايدت مدتها ، حتى وصلت إلى مستوى اليوم الكامل ، بل ولعدة أيام متتالية .

المرحلة الرابعة (٢٠ يوليو ١٩٦٩ ـ ٦ يناير ١٩٧٠) :

اعترفت إسرائيل ـ دون قصد ـ بقدرة الجيش المصرى وشجاعته ، وتضحيات أبطاله ، وذلك لما أصابها من خسائر فادحة ، بفضل إقدامه وبطولاته فى حرب الاستنزاف التى قاست منها الأمرين ، وذلك عندما بدأت هذه المرحلة ، بدفع سلاح طيرانها إلى المعركة . ولذلك كان قرارها هذا ، بمثابة نقطة تحول بارزة ، ذات دلالة خاصة .. إذ كانت وجهة نظر موشى ديان ، منذ بدأت حرب الاستنزاف ، هى : عدم تدخل سلاح الطيران ، إلا عندما تحاول مصر العبور الشامل لقناة السويس ، بما يجبر إسرائيل ، عندئذ ، على توجيه ضربة وقائية مكثفة للقوات المصرية . وكان رأى المعارضين لدفع سلاح الطيران إلى المعركة قبل عمليات العبور المصرى الشاملة للقناة ، هو أن ذلك سيكون من شأنه استهلاك الطائرات فى عمليات غير أساسية نسبيا ، على أن يتدخل الطيران فقط لوقف العبور الشامل للجيش المصرى ، وليس قبل ذلك .

ولكن القيادة السياسية العسكرية الاسرائيلية ، اضطرت الى إصدار أوامرها لسلاح طيرانها بالاشتراك فى المعارك . حين وجدت ـ بالقياس والدراسة ـ ان تطورات حرب الاستنزاف ، أصبحت تنبىء بمعدل سريع فى تزايد القدرات العسكرية المصرية ، التى سوف تنتهى دون شك ـ باستكمال البناء ـ إلى عملية عبور شامل ، وحين شعرت أيضا ، بأن حجم الخسائر الاسرائيلية ، وبخاصة البشرية منها ، فى تزايد مستمر ، وانها ارتفعت إلى معدل يصعب قبوله . ومما يؤيد ذلك ، أن ما اذاعته مصادر اسرائيلية ، يتبين أن معارك الشهور الثلاثة ـ مايو ويونيو ويوليو ١٩٦٩ ـ قد ألحقت بالقوات الاسرائيلية على القناة خسائر كبيرة . ارتفعت ـ وفق الارقام الاسرائيلية من ٥١ إصابة بينهم ١٣ قتيلا فى مايو ، إلى ٨٩ إصابة بينهم ١٧ قتيلا فى يونيو ، إلى ١١٢ إصابة بينهم ٣٠ قتيلا فى يوليو .

وتأكيدا لهذه الدلالات الايجابية التى فرضت على إسرائيل ، دفع سلاح طيرانها إلى المعركة ، رغما من التقديرات السابقة لوزير دفاعها وهيئة أركانها .. يوضح ذلك زئيف شيف فيقول :

كان السبب المباشر الذى أنهى الجدل فى القيادة الاسرائيلية حول إدخال سلاح الجو فى المعركة ، هو عملية العبور التى قامت بها وحدة مصرية يوم ١٠ يوليو ١٩٦٩ فى منطقة بورتوفيق ، وكانت القيادة المصرية ، قد ذكرت أن قواتها الخاصة ، قامت باقتحام المواقع الاسرائيلية ، وقتلت وجرحت نحو ٤٠ جنديا إسرائيليا ، بعد ما تم احتلال الموقع لمدة ٢٤ ساعة كاملة ، وتدمير خمس دبابات إسرائيلية ومركز مراقبة ، واستطاعت القوات المصرية أيضا ، أن تختطف جنديا إسرائيليا ، وأن تعود به عبر القناة إلى المواقع المصرية . »

ويستطرد شيف قائلا : ... « وكان ذلك هو أبرز نجاح حققه المصريون ، ومن الواضح انه سوف يحفزهم على بذل نشاط آخر . وكان لابد من إيقافهم بسرعة . واستمرت خسائرنا تتصاعد لأسبوع آخر ، إلى أن اتخذ القرار الحاسم ، بدفع سلاح الطيران إلى المعركة . »

وتتناول صحيفة معاريف الاسرائيلية الموضوع نفسه فتقول : أمام الضغط الهائل الذى مارسه المصريون . والحياة التى أصبحت لا تطاق على الجبهة الجنوبية .. رجحت القيادة الاسرائيلية فكرة استخدام سلاح الجو . هذا السلاح الذى كانت كل التقديرات ، تؤكد الاصرار على الاحتفاظ به للمستقبل » .

وفى ٧ سبتمبر ١٩٦٩ أعلن رئيس الأركان العامة الاسرائيلية : « لقد قامت طائراتنا بنحو ١٠٠٠ غارة فوق الجبهة المصرية منذ ٢٠ يوليو الماضى ، وهدف هذه الاغارات ، هو تخفيف حدة العمليات المصرية البرية على طول قناة السويس . ولكن يجب أن يكون مفهوما لنا ، أن إسرائيل لاتستطيع إجبار مصر على الالتزام الكامل بوقف النار » .

والجدير بالملاحظة ، أنه حتى هذه المرحلة وخلالها ، لم تشترك الجبهة الشرقية فى القتال ، وانما اقتصر النشاط فى غير جبهة القناة ، على عمليات الفدائيين الفلسطينيين .

وقد ركزت إسرائيل فى هذه المرحلة ، بالدرجة

الأولى ، على توسيع ساحة القتال مع مصر ، لترغمها على نشر قواتها فى اتجاهات ثانوية وفرعية ، ليقل الحشد المصرى على الجبهة الرئيسية ، بما يجبر مصر على إعادة توزيعه بشكل دفاعى يضر بالاتزان الاستراتيجى العربى الايجابى فى المسرح .

كما اهتمت إسرائيل بفتح ممر جوى ، على الجبهة ، لتستطيع الطائرات الاسرائيلية ، أن تتسلل منه إلى عمق الاراضى المصرية ، بعد « تعرية » الجبهة من دفاعها الجوى ، كى تستدرج الطيران المصرى إلى مجابهة مباشرة مع الطيران الاسرائيلى ، وتجره إلى معارك غير متكافئة ، مما يؤدى إلى إضعاف معنوياته ، وانكماش عملياته .

وتنفيذا لهذه الخطة ، راحت الطائرات الاسرائيلية ، فى أواخر أغسطس وخلال سبتمبر واكتوبر ، وحتى أوائل نوفمبر من ١٩٦٩ ، تقصف شبكات الرادار ، ومواقع الصواريخ المصرية ، فى جبهة القناة ، وعلى امتداد ساحل خليج السويس .

وقد وضح لمصر ، أنه لا مناص من استمرار مزاولة الضغط على إسرائيل ، برغم كل المصاعب ، وعدم التحول إلى الموقف الدفاعى السلبى الذى تريده إسرائيل ، والا فقدت حرب الاستنزاف غايتها الاساسية ، وهى القيام بأعمال هجومية مستمرة على القوات الاسرائيلية ، حتى لاتستقر فى مواقعها فى سيناء . ولهذا قامت قوات الصاعقة المصرية ، بعدد من الهجمات فى هذه الفترة فى عمق سيناء ، كما واصلت القوات الجوية المصرية ، هجماتها على الأهداف الاسرائيلية ، بما اثبت انها لم تهزم خلال معارك يوليو واغسطس ، أو ينال اليأس من إرادتها .

وكان من أبرز العمليات العسكرية المصرية التى اكدت هذا الاتجاه ما يلى :

فى ١١ سبتمبر ١٩٦٩ : قامت القوات الجوية المصرية باكبر هجوم لها على القوات الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ . إذ شنت ٦٠ طائرة مصرية ، غارات مفاجئة على قوات إسرائيل فى سيناء .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦٩ ، قامت وحدة مصرية خاصة محمولة جوا ، بهجوم على مركز للجيش الاسرائيلى فى منطقة المصفق ، على مسافة ٨٥ كيلو مترا شرق القنطرة .

وفى ٢ اكتوبر ١٩٦٩ : اعلنت مصر عن قيامها بهجوم مماثل على العدو الاسرائيلى فى خليج السويس .

وفى ليلة ٣ ـ ٤ اكتوبر ١٩٦٩ : قامت الوحدات الخاصة بهجوم كبير عبر القناة .

وفى ٩ اكتوبر ١٩٦٩ : قامت وحدة مصرية خاصة تتكون من ٢٥٠ جنديا ، بعبور القناة ، واشتبكت مع احد المواقع المعادية ودمرته .

المرحلة الخامسة (٧ يناير ١٩٧٠ إلى ١٣ ابريل ١٩٧٠) :

وللمرة الثانية ، تمنح إسرائيل ـ دون وعى ـ أرفع الأوسمة للجيش المصرى ، الذى اقض مضجعها ، وزلزل الارض من تحتها ، وأمطر عليها السماء بنار حامية من فوقها .. فى الوقت الذى تعلن فيه للعالم أجمع ـ ودون وعى أيضا ـ أنها دولة همجية ، لاتحترم المواثيق الدولية .. وذلك حين بدأت هذه الفترة ، بتصعيد خسيس وضيع فى الهدف السياسى الاسرائيلى ، وفى نوعية الأهداف المنتقاه عسكريا ومدنيا ، لشن الغارات الجوية عليها .

فراحت تقصف معسكرات دهشور وانشاص والتل الكبير وهاكستب والخانكة على بعد كيلومترات من العاصمة المصرية ، وزادت خلالها من كثافة الاغارات فى الأعماق ، ثم تحولت إلى ضرب الاهداف المدنية .. !!فقصفت مصنع أبى زعبل ومدرسة اطفال فى بحر البقر . وفى هذه المرحلة أيضا ، استمرت الاغارات الاسرائيلية على القوات المصرية فى جبهة القناة .

وكان واضحا أن خطة إسرائيل فى هذه المرحلة ، تستهدف الاتى :

استغلال الثغرات التى فتحتها الطائرات الاسرائيلية منذ يوليو ١٩٦٩ فى شبكة الدفاع الجوى المصرية على القناة وخليج السويس ، للتوغل خلف الخطوط الأمامية ، والضرب فى الأعماق .

مواصلة الضغط على جبهة قناة السويس ، لعرقلة عملية بناء القدرة العسكرية المصرية اللازمة للانتقال إلى مرحلة التحرير ، وتشتيت الحشد المصرى ، وإجبار مصر على إعادة توزيع قواتها فى هيكل دفاعى جامد .

إجهاض الانجازات العسكرية المصرية التى تحققت حتى هذه الفترة ، والتى قد تدفع أو تجبر مختلف الاطراف العربية ، وبخاصة دول المواجهة ، على المشاركة الايجابية فى الجهد العسكرى الموجه ضد إسرائيل ، تحت ضغط الرأى العام الشعبى فيها .

محاولة الاسراع بتوجيه الضربات المخططة بدقة ، إلى ما بعد عصب الجهد العسكرى المصرى من أهداف ، على أمل إصابة القدرة العسكرية المصرية ، بشلل يكسر حدة الاتجاه الثورى ، وما يلقاه من تدعيم وانتشار ، بالتحام ثورة مصر بثورتى ليبيا والسودان .

هذا من حيث الخطة وأهدافها المباشرة ، أما عن الهدف السياسى الاستراتيجى لهذا التطور الاسرائيلى الذى بلغ اقصى مراحل التصعيد ، فقد تمثل فى التركيز ، بالدرجة الأولى ، على إسقاط نظام الحكم فى مصر ، بالاضافة إلى بث اليأس فى نفسية الشعب المصرى لعله يكفر باستمرار الحرب ، واحتمالات التحرير .

وكانت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل ، قد

أعلنت صراحة فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٩ . أنها لاترى هناك فرصة للسلام ، مادام عبد الناصر فى الحكم . وفى فبراير ١٩٧٠ أكدت مائير من جديد ، أن الهدف السياسى الاستراتيجى لاسرائيل ، هو إسقاط جمال عبدالناصر ، عسى أن يكون هناك من هو أكثر استعدادا للتفاوض من عبد الناصر ، فلا بد أن أى إنسان غيره ، سوف يكون مختلفا عنه .

ويحلل عاموس بيرلمتر أستاذ العلوم السياسية الاسرائيلى بجامعة هارفارد الأمريكية ، هذا التطور فى الهدف السياسى الاستراتيجى ، فى دراسة له نشرتها صحيفة « معاريف » الاسرائيلية آنذاك تحت عنوان : « العدو كان وما زال ناصر » أورد فيها تحليلا سياسيا شاملا للقدرات المصرية . فعرض لجميع امكانات التحرك المتاحة أمام مصر ابتداء من احتمال عدم محاربة إسرائيل والحفاظ على الوضع القائم وهو ما استبعده على الفور — حتى احتمال تدمير اسرائيل كلية .. وتناول بالتحليل ، فرص مصر فى كسب تأييد ومساندة الأصدقاء ، والضغط على الأعداء فى كل من هذه الاحتمالات . وانتهى بيرلمتر فى تحليله الى استنتاج أن هذه الامكانات المتاحة أمام مصر ، هى الأكثر تنوعا ، ومن ثم فهى الأكبر حجما وقدرة على التأثير فى الموقف ، من تلك التى يملكها أى من اطراف أزمة الشرق الأوسط ...

وانتهى بيرلمتر إلى تحديد الهدف السياسى الاستراتيجى لاسرائيل فى هذه المرحلة ، فقال : « إن الامكانات المتاحة لمصر ، موجهة نحو مجهود مركز ، لتحقيق أعز القيم السياسية لدى عبد الناصر ، وهى ضرب إسرائيل » .

*إن واجبنا المقدس الآن ، هو تشجيع قيام نظام حكم آخر فى مصر ، ولنجعل هذا محور إستراتيجيتنا العليا . فنخصص كل المفاوضات ، وكل سياستنا تجاه الدول العربية والأجنبية ، وتجاه فلسطين والأمم المتحدة ، وكل ميزانيتنا العسكرية ، وكل جهودنا ، لخلق صورة عنا ، وعن اعدائنا فى العالم ، كل ذلك يجب توجيهه من أجل زعزعة الثقة فى النظام المصرى ، بصفة كونه النظام العربى الوحيد القادر على أن يهيء لنفسه احسن الفرص لمواجهتنا . علينا الآن تحقيق ما لم نحققه عام ١٩٦٧ ، لأن ناصر هو الزعيم الوحيد الموثوق فيه لدى العرب والشرق والغرب على السواء .

وخلال هذه الفترة من الاستنزاف المضاد والضربات الاسرائيلية التى أدت إلى كشف الغطاء الجوى المصرى ، أستطاعت القوات المصرية ، برغم ذلك ، ورغما عن التفوق الجوى الاسرائيلى .. أن تستمر فى عمليات هجومية نشطة . بل إذا ما راجعنا العمليات الجوية المصرية خلال هذه الفترة ، لوجدناها تفوق فى كثافتها أيه فترة سابقة .

— ففى ٢٤ يناير ١٩٧٠ أغارت الطائرات المصرية على المواقع الاسرائيلية شرق بحيرة التمساح ، وفى اليوم نفسه ، اغارت أيضا الطائرات المصرية على المواقع الاسرائيلية ثلاث مرات ، وصلت إحداها إلى منطقة العريش ، فى أبعد هجوم جوى مصرى منذ حرب ١٩٦٧ .

— وفى ٢٥ يناير ، أعلنت مصر أن وحدة من الصاعقة هاجمت محطة الرادار الاسرائيلى فى منطقة حوض أبو سمارة على مسافة ٣٠ كيلو متر شرق القنطرة .

— وفى ٥ فبراير ، قامت وحدة مصرية بعبور القناة ، ودمرت دبابتين وعربتى نصف جنزير .

— وفى ٦ فبراير أعلنت مصر أن وحدة من رجال الضفادع البشرية هاجمت ميناء ايلات وأغرقت سفينتى تموين ، فى هجوم مماثل للهجوم الذى كانت قد شنته فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ .

وعلق رئيس الأركان الاسرائيلى على الهجوم المصرى على إيلات ، فاعترف بالبراعة التنفيذية التى تم بها .

وفى هذه الفترة ، سئل عزرا وايزمان ، عن احتمالات نجاح مصر فى جنب الاتحاد السوفيتى إلى مزيد من التدخل فى الشرق الاوسط ، تحت ضغط غارات العمق ، فأجاب قائد سلاح الطيران السابق ووزير المواصلات وقتها بقوله : لا يوجد هناك أمل كبير فى تدخل السوفييت فى الشرق الأوسط بضغط من مصر .

المرحلة السادسة والأخيرة من ١٣ أبريل ١٩٧٠ إلى ٧ اغسطس ١٩٧٠ :

فى هذه المرحلة أعلنت إسرائيل عن إفلاسها العسكرى فى ردع مصر أو النيل منها ، وذلك بوقف غارات العمق الاسرائيلى وهى مرغمة ، وانتهت بوقف إطلاق النار على جبهة قناة السويس ، ولقد جاء قرار إسرائيل بوقف غارات العمق اضطرارا تحت ضغط المفاجأة الاستراتيجية المتطورة التى حققتها مصر ، بادخالها بطاريات صواريخ الدفاع الجوى سام — ٣ إلى العمق المصرى ، لاحكام الدفاع عنها . ومما يؤكد تلك المفاجأة ، أن دافيد العازر رئيس الاركان الاسرائيلية ، أدلى بتصريح قال فيه : إن مخطط الجيش الاسرائيلى لعام ١٩٧٠ — ١٩٧١ يتضمن مواصلة الضغط على مصر بالقصف الجوى على القناة وفى الأعماق .. ثم بعد تصريحه بأيام قليلة فقط ، إذ باسرائيل تضطر لوقف غاراتها على العمق المصرى ، نتيجة لضغط المفاجأة الاستراتيجية المصرية ، على نحو ما قدمنا .

وبإيقاف غارات العمق ، انقلب الوضع الاستراتيجى ، واستطاعت مصر الانتقال من فترة .

كانت فى مجموعها دفاعية خلال المرحلتين الرابعة والخامسة ، الى فترة هى فى أساسها هجومية فى المرحلتين التاليتين بعدهما ، ويعود الفضل الاكبر فى ذلك ، الى الخطوة الاستراتيجية البارعة التى نجحت القيادة السياسية المصرية فى اتخاذها على المستويين المحلى والدولى . ولم يتوقف أثر هذه الخطوة ، على نتائجها العسكرية المتمثلة فى الدعم الحديث والمؤثر ، وإنما فى كونها ردعا سياسيا ، ومانعا خطيرا ، حال دون توسيع إسرائيل لمجال ضرباتها على مصر ، وتصعيد خطتها للاستنزاف المضاد . ونتيجة لذلك .. ركزت مصر كل قواها فى منطقة الصدام المباشر على امتداد قناة السويس ، فى شكل هجمات برية وجوية ، اخذت طابعا جديا فى العنف والكثافة ، وازدادت كذلك الهجمات الاسرائيلية على القناة ، ودخل الصراع اعنف مراحله وأخطرها .

ويمكن أن نحدد الخطوط العامة للخطة المصرية فى هذه المرحلة بالاتى :

- حشد جميع الطاقات العسكرية وتركيزها فى منطقة الصدام المباشر ، لمواصلة الضغط على الخطوط الأمامية الاسرائيلية .
- تحريك أنظمة صواريخ الدفاع الجوى المصرية الى داخل منطقة الصدام المباشر ، لتخفيف التفوق الجوى الاسرائيلى ، وتهيئة أفضل الظروف على جبهة القناة ، لما يلى ذلك من أعمال تعرضية مصرية .
- المتابعة بالغارات الجوية ، والاغارات البرية على الخطوط الاسرائيلية الامامية والخلفية ، لاستكمال سلسلة الحلقات فى الحرب النفسية .

ومما لا شك فيه ، أن مصر كانت تدرك أن نجاحها فى دفع بطاريات صواريخها ، وعناصر دفاعها الجوى ، الى الخطوط الامامية ، سيؤدى إلى نتائج خطيرة بالنسبة للموقف الاستراتيجى الاسرائيلى العام ، لأن خطوة كهذه ، لم تكن تعنى فقط فقدان إسرائيل للسيطرة الجوية فوق المواقع المصرية فحسب بل فوق مواقعها الامامية ايضا . لان مدى الصواريخ المصرية ، يمكن أن ينال حينئذ من الطائرات الاسرائيلية لمسافة ٢٠ - ٣٠ كم داخل سيناء . وهو ما يعتبر خطرا حقيقيا ، وخطوة حيوية فى أيه خطة تستهدف اقتحام قناة السويس فى جولة مقبلة .

وقد تنبهت إسرائيل لهذا الاحتمال .. فقامت بقصف عنيف لشبكة الدفاع الجوى المصرى فى الجبهة ، للحيلولة دون توسعها ، واقترابها من القناة . وكانت الغارات تستمر ٢٤ ساعة متواصلة على مواقع العمل فى قواعد الصواريخ المتقدمة .

وفى ٣٠ مارس ١٩٧٠ صرح إيجال الون : بأن إسرائيل تنوى القيام بأقصى مجهود ممكن للحيلولة دون توسع شبكة الدفاع الجوى المصرية .. كما قال : إن السيطرة الاسرائيلية فوق منطقة القناة ، ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها ، فبدون هذه السيطرة ، تستطيع المدفعية المصرية ، أن تتمتع بتفوق ساحق فى النيران ، وتستطيع الطائرات المصرية ، أن تضرب المواقع الاسرائيلية دون هوادة .. إن خطتنا هى متابعة قصف شبكة الدفاع الجوى المصرية الحالية والمنشآت العسكرية الاخرى ، كما سنمنع إقامة أيه شبكة دفاعية جديدة ، أو ترميم الشبكات القديمة التى تمكنا من تدميرها ».

وفى ١٠ مايو ١٩٧٠ صرح موشى ديان .. بأن إسرائيل لن تسمح باقامة أنظمة صواريخ سام - ٣ على قناة السويس ، واكد أنها لن تقوم بأيه عمليات عسكرية خارج نطاق الدفاع عن مواقعها الامامية . وكان ذلك تاكيدا جديدا على إدراك إسرائيل للخطر البالغ الذى يمكن أن تواجهه ، إذا ما نجحت مصر فى دفع صواريخها الحديثة ، الى منطقة الجبهة ، لتغطى بها عشرات الكيلومترات من سماء سيناء ، وتتمكن بذلك من إدارة عمليات عبور شامل إلى شرق القناة . كما كان هذا التصريح لوزير الدفاع الاسرائيلى ، تعبيرا عن طبيعة المرحلة الجديدة التى دخلتها حرب الاستنزاف ، والتى أجهضت فيها محاولات إسرائيل لانهاء هذه الحرب ، برفعها إلى أقصى درجات التصعيد ضد العمق المصرى ، وفى ظروف غير متكافئة ، نظرا لتفوق سلاحها الجوى .

وقد ركزت اسرائيل غاراتها الجوية فى هذه المرحلة ، بوحشية ، على الشريحة الأمامية للجبهة المصرية على طول القناة ، كما تعقب سلاحها الجوى المحاولات المصرية المستمرة ، لبناء قواعد الصواريخ على الجبهة ، والذى سقط الكثير من عمال مصر الأبطال شهداء الواجب ، وهم يعملون بلا كلل على إقامة هذه القواعد الجوية ، أيمانا منهم بأنها سوف تزود قواتهم المسلحة بالغطاء المؤثر ضد خطر سلاح الطيران الاسرائيلى .

وقد بلغت جملة خسائر مصر خلال شهر يونيو ٦٧٨ شهيدا وجريحا شكلت نسبة ٠,١٣ ٪ من تعداد القوات المسلحة التى بلغت أنذاك نحو نصف مليون فرد . وكانت نسبة الخسائر فى الضباط إلى الرتب الاخرى ١ : ٦,٥ فى الشهداء ، و ١ : ٣٢,٥ فى الجرحى . وتحملت قوات الدفاع الجوى أعلى نسبة خسائر بين سائر التخصصات الأخرى (٤٣,٤٧ ٪) مما أكد استمرار تركيز إسرائيل على تدمير وسائل الدفاع الجوى ، ومنع أقترابها من ضفة القناة . لا سيما وقد كشفت الاحصاءات ، أن عدد الطائرات الاسرائيلية المغيرة خلال شهر يونيو ، قد ازداد بنسبة ١٤١ ٪ عما كان عليه فى شهر مايو ، كما ازداد بنسبة ٢٦٧ ٪ عما كان عليه فى شهر ابريل ١٩٧٠ .

وبمقارنة أعمال العدو الجوى فى منطقة الجبهة ، نجد أنه خص الجيش الثانى بنسبة ٨١ ٪ من إجمالى حجم القصف الجوى خلال شهر يونيو ، ولم يوجه إلى الجيش الثالث سوى ١٣,٦ ٪ من جهوده . وكان عدد أيام القصف على الجيش الثانى ٣٠ يوما ، بلغت خلالها ١٦٣٨ طلعة طائرة ، بينما كان عدد أيام القصف على الجيش الثالث ١٢ يوما ، بلغت خلالها ٢٧٤ طلعة طائرة فقط . ويعود ذلك إلى أن هيكل تمركز كتائب الصواريخ المضادة للطائرات ، كان أشد كثافة فى نطاق الجيش الثانى ، ولهذا بلغ زمن القصف الجوى عليه ٢٠٤ ساعات بينما لم يتجاوز زمن القصف الجوى على الجيش الثالث ٤٢ ساعة فقط .

والجدير بالملاحظة ، أن العدو لم يقم بأى قصف جوى فى العمق ، وأنه خص التجهيزات الهندسية لكتائب صواريخ الدفاع الجوى بنحو ٥,٣ ٪ من إجمالى حجم المجهود الجوى لشهر يونيو .

أما التراشق بنيران المدفعية الميدانية ، فقد بلغ على الجانب المصرى ٨٥٣ تراشقا مقابل ١١٩٩ على الجانب الاسرائيلى ، طوال شهر يونيو ١٩٧٠ .

وبرغم تركيز الغارات الاسرائيلية المكثفة على الجبهة .. فقد ظلت القوات المسلحة المصرية ، تبذل أقصى الجهد للاحتفاظ بالنمط الهجومى لعملياتها بعد مرحلة الانتشار ، التى انجزتها بسرعة ونجاح فى المرحلة السابقة .. ومن الامثلة الجريئة لهذه العمليات ، إغارة الطائرات المصرية فى ١١ ابريل ١٩٧٠ على المواقع الاسرائيلية على بعد ٢٥ كيلومترا خلف خطوط المواجهة الأمامية الاسرائيلية ، وصلت إلى راس سدر وعيون موسى على الضفة الشرقية لخليج السويس

وفى ٢٣ ابريل ، اغارت الطائرات المصرية على مستعمرة « ناحال يام » فى شمال سيناء ، على بعد مائة كيلومتر شرقى القناة .

وفى ٢٥ أبريل ، هاجمت قاذفات « الاليوشن ـ ٢٨ » المصرية المواقع الاسرائيلية قرب العريش ، على ساحل البحر المتوسط

وفى ٢٦ ابريل ، احتلت قوة مصرية مكونة من ٢٠٠ جندى ، موقعا إسرائيليا فى القطاع الجنوبى من القناة ودمرته .

وفى ٢٨ ابريل ، اغارت مقاتلات مصر القاذفة ، من طراز سوخوى ، على المواقع الاسرائيلية ، بينما كانت المدفعية المصرية تدك المواقع الامامية المعادية بمعدل ١٠ قذائف فى الدقيقة ، وفق التقدير الاسرائيلى .

وفى أول مايو ، أعلنت إسرائيل أنها تصدت لمحاولة عبور قامت بها وحدة مصرية مكونة من ٨٠ جنديا ، وانها كانت المحاولة الثالثة خلال ٤ أيام ، وأكدت مصر أن تلك كانت من انجح عمليات العبور .

وفى ٣ مايو ، تحركت وحدة بحرية مصرية خاصة ، وقامت بقصف مركز على قيادة إسرائيل فى خليج السويس ، على بعد ٢٢٠ كيلو مترا جنوبى مدينة السويس .

وفى ٢٤ يونيو ١٩٧٠ ، تقدم وليام روجرز بمبادرة أمريكية عرفت باسمه ، جاءت تحت ضغط الواقع المتغير فى مسرح الحرب ، بعد ايام قليلة من بلوغ العمليات المصرية ذروتها فى اسبوع تساقط الطائرات الاسرائيلية . ففى ٣ يونيو ١٩٧٠ ، اسقطت بطاريات الصواريخ المصرية ٤ طائرات فانتوم وسكاى هوك ، واسرت مصر ٣ طيارين وفى اليوم التالى اسقطت قوات الدفاع الجوى المصرى ٣ طائرات اخرى ، وفى يوم ٦ يونيو ، اسقطت طائرتين جديدتين ، ثم طائرة استطلاع الكترونية ، كانت تقل ١٢ ضابطا إسرائيليا فوق سيناء وبلغ بذلك مجموع ما اسقطته مصر من طائرات الفانتوم وحدها ٧ طائرات فى شهر واحد .

وقد شهدت هذه المرحلة فى شهورها الأخيرة ، حربا الكترونية بالدرجة الأولى ، واستمرت التطورات التى ادخلت على الأسلحة المستخدمة من الجانبين خلال المعارك العديدة بين سلاح الجو الاسرائيلى ، وقوات الدفاع الجوى المصرية .

واتجه معدل القتلى الاسرائيليين ، الى الارتفاع المستمر طوال هذه المرحلة . فوفق ما سمحت باعلانه إسرائيل ، بلغ عدد القتلى ٩ فى مارس ، ثم ٣٧ فى ابريل ، ثم ٣١ فى مايو ، ولأول مرة منذ بدات حرب الاستنزاف ، نقرأ فى صحافة إسرائيل :

... لقد أصبحت المبادرة الأمريكية وسيلة خلاص .. إن سياستنا خلال السنوات الثلاثة السابقة ، لم تكن بمثابة إنجازات جيدة ، بل سلسلة من الأخطاء الصعبة ، التى أدت بنا إلى نتائج خطيرة للغاية ، منها دخول السوفيت إلى المنطقة ، وظهور المنظمات الفدائية الايجابية ، كما تجاوزت ميزانية الدفاع ، نحو المليار دولار ، وفقدنا أصدقاءنا . وإذا كان الأمر كذلك ، فليس صحيحا أن المصريين قد استنزفوا فى حرب الاستنزاف ، وإنما الأصدق ، أننا نحن الذين استنزفنا . ولذلك استجبنا للمبادرة الأمريكية

تقويم حرب الاستنزاف فى سجل الصراع العربى الاسرائيلى :

تنفرد حرب الاستنزاف التى دارت على مدى ثلاث سنوات ضد العدو الاسرائيلى ، بأنها كانت اطول حرب ادارها العرب منذ الجولة الأولى ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ ، ولهذا اعتبرتها السجلات العسكرية الاسرائيلية ، رابع الجولات مع العرب ، وأن حرب رمضان هى الخامسة وبرغم أن الدراسات الاستراتيجية العربية ، لم تزل قاصرة إلى يومنا هذا فى التقدير الدقيق لآثار الحرب طويلة المدى مع اسرائيل ، فاننا نلمس التعبير عن

مخاطر استمرار الحروب الطويلة على الكيان الصهيوني في فلسطين ، من خلال الدراسات العديدة التي قدمها مفكروهم العسكريون والاستراتيجيون في تقويم حرب السنوات الثلاث . فنجد في كشف الحساب ، الذي قدمه في صورة كتاب ، كل من العميد يهوشع رفيف السكرتير العسكري لوزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق ، والعميد شلومو جازيت المشرف على المناطق العربية المحتلة آنذاك ، النص التالي الذي أورداه في دراستهما :

... من الواضح أن غاية النظرية العسكرية المصرية في إدارة حرب الاستنزاف ، هي توريط إسرائيل في حرب نشطة طويلة المدى ، تتضمن أشكالا متنوعة من الصراع المسلح ، تعلو فوق مستوى الحرب الباردة ، وتهبط عن مستوى الحرب الشاملة ، وتتدرج في الشدة والمهاودة بين هذه وتلك ، تبعا للفرص السانحة ، والظروف السائدة في المسرح .

كما تنفرد حرب الاستنزاف كذلك ، بأنها كانت أول جولة عربية إسرائيلية ، تضطر فيها إسرائيل إلى الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من التعبئة العامة لجيشها ، لفترة طويلة نسبيا . وهو ما ترك آثاره السيئة على الناحية الاقتصادية والمعنوية في المجتمع الاسرائيلي ، على نحو لم يسبق له مثيل .

فقد اضطرت إسرائيل ، أن تعبىء ما يزيد على ٢٠ لواء من جيشها ، وهي نسبة تعبئة تزيد على ٥٠ ٪ من اجمالي وعاء التعبئة البرية الاسرائيلية كما اضطرت الى تعبئة كل سلاحها الجوي ، اي بنسبة ١٠٠ ٪ من وعاء التعبئة فيه ، هذا وقد خفضت إسرائيل التعبئة في سنة ١٩٧١ بمجرد انتهاء حرب الاستنزاف إلى ١٠ — ١٥ ٪ من قواتها البرية ، كما هبطت نسبة تعبئة القوات الجوية أيضا ، هبوطا حادا ..

وتنفرد حرب الاستنزاف ثالثا ، بأنها كانت أولى الجولات التي تدور بين قوات متكافئة في حجمها الاجمالي بصفة عامة . ففي ١٩٤٨ لم يواجه ال ٨٠ الف مقاتل صهيوني ، إلا ٣٠ الف جندي عربي من جميع الدول العربية ، اى أن إسرائيل ، كانت متفوقة بنسبة ٢,٦ : ١ في أولى الجولات . وفي الجولة الثانية عام ١٩٥٦ ارتفعت نسبة التفوق العددي الاسرائيلي الى ٨ : ١ حيث حشدت ١٦ لواء شكلت منها ٤٨ كتيبة في مسرح العمليات ضد مصر ، بينما لم يكن لمصر في سيناء حين بدأت المعارك ، سوى ٦ كتائب مشاة والاى مدرع واحد . وفي ١٩٦٧ كان لاسرائيل ربع مليون جندي ، وحوالي ٣٧٥ طائرة ، بينما لم يكن للعرب إلا ١٢٠ الف مقاتل ، وما يقل عن ١٥٠ طائرة ، اى ما حشده العرب لم يتجاوز ٣,٠ ٪ من إجمالي تعدادهم ، بينما حشدت التعبئة القومية الاسرائيلية حوالي ١٣ ٪ من إجمالي تعداد السكان الاسرائيليين ، أى أى ما يناهز ٤٠ مثلا لما حشدته الدول العربية جميعا . ومما زاد الصورة أسى ، أن بعض ما حشده العرب من جهد ضئيل ، لم يكن قد وصل الى مسرح العمليات ، عندما اشتعلت نيران الحرب صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، فكانت القوات العراقية ما زالت تقطع فيافي بادية الشام ، والقوات السعودية تخترق الصحراء نحو عمان ، وكانت القوات الكويتية ما زالت تحتل القطار الذي سيدخل بها محطة العريش . وهكذا يمكن القول بأن حرب ١٩٦٧ بدأت وانتهت ، بينما قوات العرب في الطريق الى أرض المعركة .

أما في حرب السنوات الثلاث ، فقد أجبر العرب إسرائيل — ولأول مرة في تاريخها العسكري على أن تحارب في مسرح حرب ، بعد أن كانت تقاتل في كل الجولات السابقة من ١٩٤٨ — ١٩٦٧ في مسرح عمليات . فبالرغم من عدم الاشتراك الفعلي للجبهة الشرقية ، الا بعمليات قصف مدفعي سوري خلال المرحلة السادسة من حرب السنوات الثلاث .. فقد اضطرت إسرائيل — وبفضل نشاط المقاومة الفلسطينية بالدرجة الأولى — إلى أن تحارب على جميع الجبهات ، وأجبرت على العمل على الحافة الخارجية لمسرح الحرب . وعلى الرغم من أن العسكرية الاسرائيلية ، في هذه الظروف المختلفة جذريا عن تلك التي مارست فيها عملياتها من قبل ، قد أثبتت مرونة فكرية واضحة ، وسرعة ملحوظة في استيعاب هذه الظروف الجديدة ، والمسايرة العاجلة معها ، إلا انها اضطرت إلى إحداث تغيرات أساسية في البنية العسكرية الاسرائيلية ، وبخاصة في نسبة التعبئة العامة ، فقد كان حجم القوات المسلحة النظامية وقتئذ نحو ٥٠ الف جندي ، يزيدون عند التعبئة الكاملة الى ثلث مليون جندي . وقد اجبر الاستنزاف العربي ، إسرائيل ، على أن ترفع التعبئة إلى ٥٠ ٪ ليصل حجم القوات الاسرائيلية العاملة الى نحو ١٥٠ الف جندي ، اى بزيادة نحو ١٠٠ الف جندي عن الأحوال العادية .

... ولقد لجأت إسرائيل في تدبير هذه الزيادة الى أمرين :

الأول : رفع الحد الأقصى لسن الاستدعاء للاحتياط والخدمة في الجيش العامل من ٤٩ سنة ، إلى ٥٥ سنة ، وذلك في ٣٠ اكتوبر ١٩٦٩

الثاني : سحب جزء من قوة العمل المدنية ، بما خفض من قوة العمل من الذكور من ٧٠ الف الى ٢٢ الف فقط ، وذلك وفقا للاحصاءات الاسرائيلية عن منتصف ١٩٧٠ . ويرجع سبب هذا النقص ، الى ما امتصته القوات المسلحة الاسرائيلية من أيد عاملة ، نتيجة اضطرارها الى زيادة نسبة التعبئة القومية ، لمقابلة اعباء حرب الاستنزاف المتزايدة التي فرضها عليها

لعرب .

كما استطاعت العسكرية المصرية ، أن تحسن الاستفادة من بعض نقاط الضعف فى الموقف الاسرائيلى الجديد ، وأن تحيد بعض نقاط القوة فيه .

ولقد تسببت حرب السنوات الثلاث ، فى تجمد القوات الاسرائيلية ـ ولاول مرة فى تاريخها ـ داخل خنادق ثابتة ، فغيرت بذلك من شكل واسلوب التكتيك الميدانى الاسرائيلى الذى اعتمد بالدرجة الأولى فى الماضى ، على المرونة العالية ، وخفة الحركة المستمرة ، التى يتميز بها المقاتل الاسرائيلى على المقاتل العربى ، ويتميز بها ـ قبل ذلك ـ الفكر والتخطيط العسكرى الاسرائيلى ، على الفكر والتخطيط العسكرى العربى .

إن حرب السنوات الثلاث ، بفضل تعدد أنواع معاركها ، وامتداد مسرحها طولا وعرضا ، أفادت القوات المصرية ، وأتاحت لها افضل فرص التدريب الواقعى ، واكتساب خبرة القتال الفعلى ،والتعرف على صفات العدو ، ونقط الضعف والقوة فيه . كما أتاحت فرصة اختيار القادة العسكريين الاكفاء ، ومكنتهم من الاحتكاك بالفكر العسكرى الاسرائيلى فى الممارسة . وبفضل هذه الحرب ، تطور السلاح المصرى وفق ضرورات الواقع ، وأصبح السلاح الذى يستعمله المقاتل المصرى فى نهاية هذه الحرب ، مختلفا نوعيا عما كان يقاتل به عند بدايتها ، بقدر ما اختلف هذا الجندى نفسه نوعيا ، بما أثبته من سرعة استيعابه للسلاح الجديد والمعقد ، مع اتقانة القتال به . ولقد جاء اعتراف الاسرائيليين ـ بعد انتهاء هذه الحرب ـ ليؤكد هذه الحقائق . ومن ذلك اعترافهم بأن عملية عبور الوحدات المصرية للقناة واشتباكها مع القوات الاسرائيلية فى تحصيناتها واحتلالها منطقة لسان بورتوفيق لعدة ساعات ، كانت بمثابة الضوء الاحمر الذى نبه القيادة العسكرية الاسرائيلية ، إلى ضرورة الزج بسلاح طيرانها ، لتوجيه ضربات مكثفة منتقاة ، بهدف كسر حدة تصاعد الخط البيانى للقدرات العسكرية المصرية .

ويوضح الجدول (١) مدى تنوع النشاط العسكرى العربى خلال المرحلة من مارس ١٩٦٩ الى اغسطس ١٩٧٠ وفق ما أورده العميدان زئيف وجازيت .

لقد كبد العرب اسرائيل خلال حرب الاستنزاف ، ثلاثة امثال ما لحقها من خسائر بشرية خلال حرب الايام الستة .

هذا وقد اشار المعدل الشهرى للخسائر ، الى اتجاه للتزايد المستمر طوال مراحل حرب الاستنزاف .

ـ فخلال مرحلة الصمود من ١١ يونيو ١٩٦٧ الى ٧ سبتمبر ١٩٦٨ التى سبقت حرب الاستنزاف ،كان معدل الاصابات البشرية الاسرائيلية ، اقل من ١٠ جنود شهريا .

ـ وخلال الفترة من ٨ سبتمبر ١٩٦٨ الى ٤ يونيو ١٩٦٩ ، ارتفع المعدل ليصبح ما بين ٤٠ ـ ٥٠ جندى شهريا .

ـ وخلال الفترة من ٥ يونيو ١٩٦٩ الى ٧ اغسطس ١٩٧٠ وصل المعدل الى ٧٢ اصابة شهريا وهى اعلى

جدول (١)

م	السلاح	الاسلوب	عدد اعمال القتال	النسبة المئوية
١	اسلحة صغيرة وخفيفة	تراشق بالنيران	٤٢٠٦	٤٥٪
٢	الغام وقنابل يدوية ومفرقعات	بث الغام والقاء قنابل	١٥٦٩	١٦,٢
٣	عناصر برية وفدائية	عبور القناة وتسلل للعمق	١٢٥٠	٩,٤٪
٤	عناصر فدائيين وقوات خاصة	كمائن	٣١٦	٣,٤٪
٥	عناصر جوية	معارك جوية	٥٤	٠,٩٪
٦	عناصر بحرية وقوات خاصة	ابرار بحرى ونشاطات بحرية	٦	٠,١٪
٧	عناصر دفاع جوى	معارك دفاع جوى	١٩٨٠	٢٥٪
	المجموع		٩٣٨١	١٠٠٪

نسبة تحملتها اسرائيل فى عدوانها على العـرب ، على مدى ثلث القرن المنصرم .

وتشير الارقام الاسرائيلية كذلك الى تـزايد الخسـائر البشرية على كافة جبهات القتال خلال الفترة من مارس ١٩٦٩ وحتى اغسطس ١٩٧٠ ، وذلك طبقا لما سـمحت بنشره السـلطات الاسرائيلية واورده العميدان زئيف وجازيت فى دراستهما التى سبق الاشارة اليها مبينة فى الجدول (٢)

وقد نشرت المجلة العسكرية لجيش الدفـاع الاسرائيلى ان القوات الاسرائيلية فقدت خلال حـرب الاسـتنزاف اربعين طيارا ، وان خسـائر القـوات البـرية فى نفس الفترة بلغت ٨٢٧ قتيلا و ٣١٤١ جريحا واسيرا ، وهى ارقام لاتقل كثيرا عما اورده زئيف وجازيت .

كما اوردت نفس المجلة ، مـا سـمحت بنشره الرقـابة العسكرية عن الخسائر فى الاسلحة والمعدات فقـالت ان اسرائيل قد فقدت خلال حرب الاسـتنزاف ٢٧ طـائرة قتال (و ٤٠ طيارا) ومدمرة وسـبعة زوارق وسـفن انزال ونقل و ١١٩ مجنزرة ، ٧٢ دبـابة ، ٨١ مـدفع ميدان وهاون .

وعلى الرغم من حـرص اسرائيل على اخفـاء الحجـم الحقيقى لخسائرها المادية من افراد واسلحة ومعدات ، منعا لما قد يترتب عليها مـن آثـار معنوية سـيئة على الصعيد المحلى والخارجى ، بين التجمعات اليهودية فى مختلف ارجاء العالم ، وازدياد الشعور المعنوى بانعدام الامان ، الا ان حجم هذه الخسـائر على النحـو الذى اورده زئيف وجازيت ، يشكل ٦,٦٪ من متوسط معدل تزايد سكان اسرائيل ، مما يعد نسبة مرتفعة جدا تؤثر على معدل الهجرة الى اسرائيل بالنقص بشكل مبـاشر وعنيف كما تؤثر على الهجرة المضادة منها بـالزيادة ، بمـا يعنى تنامـى ردود الفعـل السـياسية والمعنوية بالتاثيرات السلبية على المجتمع الصهيونى بعامة وعلى المجتمع الاسرائيلى بخاصة .

لهذا اجمعت مراكز البحث المختلفة على ان الاستنزاف البشرى كان له تأثيره الواضح فى مجالين :

الاول : معدلات تدفق الهجـرة اليهـودية الى اسرائيل بالنقص .

الثانى : الشعور بالعقد النفسية تجاه تزايد الخسـائر البشرية .

هذا عن الاسـتنزاف البشرى ، امـا عن الاسـتنزاف الاقتصادى ، فقد بلغ متـوسط مـا تحمله كل فـرد فى اسرائيل من الانفاق العسكرى نحو ٤١٧ دولار خـلال عام ١٩٧٠ ، بينما كان ١٣٨ دولارا فقط عام ١٩٦٦ .

وهذا يعنى ان حرب الاستنزاف ، قد زادت من العـبء الاقتصـادى على كل فـرد فى اسرائيل بنحـو ٣٠٠٪ ، وبهذا اتسع مسرح حرب الاستنزاف ليشـل بـالاضافة الى الاستنزاف المباشر للطـاقة البشرية والمعنوية على خطوط المواجهة الامامية ، استنزافا غير مباشر بدرجة او بأخرى للقاعدة الاقتصادية الاسرائيلية نفسها .

ولقد اشار ديان الى جـانب مـن جـوانب التـكلفة الاقتصادية المباشرة لحـرب الاسـتنزاف فى محـاضرة القاها يوم ١٧ اغسطس ١٩٧٢ امام طلبة كلية القيادة والاركان ، حين قال ان تكاليف الانفـاق العسـكرى فى الاراضى العربية المحتلة منذ نهاية جولة يونيو ١٩٦٧ ، وحتى مبـادرة روجـرز فى ٧ اغسـطس ١٩٧٠ بلغـت ١٣٦٤ مليون ليرة اسرائيلية (حـوالى ٣٢٠ مليون دولار) ، انفق اكثر مـن ٦٠٪ لمواجهـة آثـار حـرب الاستنزاف ، واعادة انشاء خط بـارليف ، ومـا تـم تدميره من تحصينات خلال الاسـتنزاف . وبـديهى ان ذلك لايمثل اجمـالى التـكلفة الاقتصـادية لحـرب الاستنزاف .

ولقد اسـتمر الانفـاق العسـكرى الاسرائيلى يرتفـع بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٦٨ ، حتى بلغ ذروته عام ١٩٧٠ ، عندما بلغ معدل الزيادة نحـو ٨١٪ عن سـنة ١٩٦٩ ، بما تجـاوز معـدل تـزايد مـوارد اسرائيل

جدول (٢)

م	الجهة	قتلى	جرحى	المجموع الكلى	النسبة المئوية	ملاحظات
١	لبنان	٣٤	٩٦	١٣٠	٢,٦٪	اقل الخسائر
٢	سوريا	٣٥	١٦٢	١٩٧	٤٪	
٣	الاردن	٣٣١	١٢٢٦	١٥٥٦	٣١,٤٪	غالبيتها نتيجة نشاط فدائى
٤	قطاع غزة	٤٨	٣١٢	٣٦٠	٧,٣٪	
٥	مصر	٥٠٢	١٣٣٨	١٨٤٠	٣٨,٣٪	اشد الخسائر
٦	داخل اسرائيل	٧٨	٧٣٨	٧١٦	١٦,٥٪	غالبيتها نتيجة نشاط فدائى
	المجموع الكلى	١٠٢٧	٣٨٧٢	٤٨٩٩	١٠٠٪	

المتاحة ، التى لم تزد الا بمقدار ١٣,٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٦٩ .

وعلى نقيض ماحدث عقب عدوان اسرائيل عام ١٩٥٦ فان الانفاق الحربى لم ينخفض عقب عدوان ١٩٦٧ . بل تزايد بخطى حثيثة ، فمن ٧,١٪ عام ١٩٦٨ ، الى ٣٤٪ عام ١٩٦٩ ، الى ٨١٪ عام ١٩٧٠ ، وبهذا وصل عام ١٩٧٠ الى نحو ٢٦,٥٪ من الناتج القومى الاجمالى ، و ٢٠٪ من اجمالى الموارد المتاحة ، وتعتبر كلها اعلى النسب فى العالم فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ انه حتى عندما تورطت امريكا فى حرب فيتنام ، وما ترتب عليها من اعباء عسكرية ثقيلة ، شكا منها المواطن الامريكى بمرارة ، فان الانفاق الحربى لم يتجاوز الا ١٠٪ من الناتج القومى الاجمالى .

وهناك ارتباط طردى وثيق بين زيادة الانفاق العسكرى وزيادة حجم فائض الاستيراد (عجز ميزان المدفوعات) . فالزيادة فى الانفاق الحربى تمول عن طريق زيادة فائض الاستيراد بدرجة اكبر مما تموله به عن طريق زيادة الناتج القومى الاجمالى . فعلى حين تراخى معدل النمو فى الناتج القومى الاجمالى من ١٣٪ الى ١١٪ الى ٨,٥٪ فى السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، على التوالى ، تزايد فائض الاستيراد لمقابلة الزيادة فى الانفاق الحربى من ٤,٦٪ سنة ١٩٦٩ ، الى ٤٢٪ سنة ١٩٧٠ .

وتعكس الزيادة الكبيرة فى الانفاق العسكرى الاسرائيلى اثار الاستنزاف العربى من ناحية ، وتزايد الواردات العسكرية بمقدار ثلاثة اضعاف ماكانت عليه سنة ١٩٦٧ ، لتصل سنة ١٩٧٠ الى ٧٧٨ مليون دولار (وهناك مايشير الى ان اسرائيل استخدمت ٤١٥ مليون دولار من احتياطياتها لشراء معدات حربية لم تسجل فى ميزان المدفوعات) ، وهو ما تأكد بعد فحص بنود الموازنة العسكرية . فبينما شكل ما انفق بالعملة الاجنبية حوالى ٥٠٪ منها سنة ١٩٦٨ ، ارتفع سنة ١٩٧٠ الى ٦٢٪ من الميزانية العسكرية ، ليستوعب ما انفق على الواردات الحربية ، والذى تجاوز ٥٤٪ من حصيلة الصادرات سنة ١٩٧٠ .

والجدير بالملاحظة ، انه للمرة الاولى منذ قيام اسرائيل لم تغط فيها واردات رأس المال ، العجز فى ميزان المدفوعات ، وبالتالى انخفض الاحتياطى بمقدار الفارق ، واستمر هذا الوضع طوال فترة الاستنزاف العسكرى حتى سنة ١٩٧٠ . فانخفض الاحتياطى نتيجة لعجز واردات رأس المال بمختلف انواعه ، عن تغطية عجز ميزان المدفوعات بـ ٢,٢٪ سنة ١٩٦٨ عما كان عليه سنة ١٩٦٧ . واستمر الانخفاض فى الاحتياطى حتى بلغ ادناه سنة ١٩٦٩ ، بمعدل انخفاض قدره ٢٠٪ ، ثم خفت حدة الانخفاض سنة ١٩٧٠ ، فوصل الاحتياطى الى ٣٥٠ مليون دولارا . وهذا الحجم من الاحتياطى ، لم يكن يكفى لتغطية واردات اسرائيل الا لشهر ونصف فقط . وهو اقل من الحجم الذى ينصح الاقتصاديون بالاحتفاظ به . والذى يوجب ضرورة الاحتفاظ باحتياطى يغطى واردات الدولة لمدة ثلاثة شهور ، اى ما لا يقل عن ٦٠٠ مليون دولار بالنسبة لاسرائيل .

ولقد انعكس استمرار ارتفاع الانفاق العسكرى بمعدلات متزايدة خلال مراحل حرب الاستنزاف ، مع محدودية الموارد المتاحة على انخفاض معدلات نمو التكوين الراسمالى ، التى انخفضت من ٤٤٪ الى ٢٥٪ الى ١٥٪ فى سنة ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ على التوالى ، الامر الذى ادى الى انخفاض معدل نمو الناتج القومى الاجمالى من ١٣٪ الى ١١٪ الى ٨,٥٪ فى سنة ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ على التعاقب .

وبالاضافة الى الآثار السلبية سالفه الذكر على الاقتصاد الاسرائيلى طوال مراحل حرب الاستنزاف ، فان هناك ظاهرة اخرى توضح لنا مدى ضغط ارتفاع الانفاق العسكرى الاسرائيلى خلال تلك الحرب على الموارد المتاحة . ونعنى بذلك ، تزايد نصيب القروض فى اجمالى واردات رأس المال منذ شهدت سنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ اضطرار اسرائيل الى اللجوء الى الاقتراض لتغطية احتياجاتها . وهذا يعنى ان المصادر التقليدية للمعونات والهبات لم تستطع فى فترة حرب الاستنزاف ، ان تلبى كل احتياجات اسرائيل من رأس المال . وتعتبر تلك النقطة بالغة الاهمية ، وهى رد بالدليل العلمى على اولئك الذين يدعون قدرة اسرائيل على الحصول على معونات بلا حدود . فقد ارتفعت اهمية القروض النسبية لواردات رأس المال من حوالى ٤٥٪ سنة ١٩٦٩ ، الى حوالى ٥٥٪ سنة ١٩٧٠ .

ولا شك ان لجوء اسرائيل الى الاقتراض لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها خلال حرب الاستنزاف ، قد القى على اجيالها القادمة عبء تسديد هذه الديون وفوائدها ، كما اجبر اسرائيل سنة ١٩٧٠ على ان تطرح سندات للدفاع للبيع فى الخارج ، بلغت قيمتها حوالى ٦٠٠ مليون جنيه .

وقد انعكست هاتان الظاهرتان على ميزانية سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧١ التى زادت فيها اعباء الديون الخارجية بمقدار ٥٨٪ عما كانت عليه فى السنة السابقة لتصل الى ٩٢٥ مليون ليرة اسرائيلية . وازدادت الديون نفسها بمقدار ٣٠٪ لتصل الى ٩٣٩ مليون ليرة . وتشمل هذه الاعباء كل الديون الداخلية والخارجية الا ان عبء الديون الخارجية كان يشكل الجزء الاكبر فيها ، لانها تدفع بالنقد الاجنبى ، وقد وصلت اعباءها سنة ١٩٧٠ الى ٢٣٥ مليون دولار .

ونود ان نشير بهذا الصدد ، الى ان اتجاه معدل نمو

الدخل القومى للتباطؤ يجب ان يحظى بالمزيد من اهتمام العرب ، لانه مع استمرار ارتفاع الانفاق الحربى ، لا بد ان تلجأ الدولة الى الوسائل التضخمية لتمويلة (عن طريق الاقتراض من البنك المركزى) وهو ما حدث فى اسرائيل فعلا خلال حرب الاستنزاف ، اذ كان هناك عجز فى الميزانية سنة ١٩٦٩ ، باكثر من بليون ليرة ، ارتفع سنة ١٩٧٠ الى اكثر من ٣ بلايين ليرة . وكان لا بد لذلك ان ينعكس على مزيد من اتجاه الاسعار للارتفاع ، وهو ما حدث ايضا سنة ١٩٧٠ ، اذ ارتفع مستوى الاسعار بنحو ١٠٪ ثم ١٢٪ فى سنة ١٩٧١ ، الامر الذى انتهى بتخفيض الليرة الاسرائيلية فى نوفمبر سنة ١٩٧١ .

لقد اثارت هذه الاتجاهات التضخمية للاسعار ، صعوبات كثيرة امام المخطط الاسرائيلى فى اتفاقاته على تجميد الاجور بين الحكومة والهستدروت ، لانها كانت تعنى المزيد من الاضرابات لرفع الاجور وارتفاع الاجور يعنى مزيدا من ارتفاع الاسعار ، ومن ثم المطالبة برفع الاجور مرة اخرى ، وهكذا دواليك .. الى ان يجد الاقتصاد نفسه فى حلقة مفرغة من ارتفاع الاجور ، وغلو الاسعار . وذلك هدف ـ من بين اهداف حيوية عديدة اخرى فى المجال الاسرائيلى الداخلى ـ لم نزل ندير صراعنا العربى الاسرائيلى بعيدا عنه نتيجة الفهم المحدود لطبيعة وظروف عدونا المشترك ، وبدرجة اهم للفصل التعسفى بين دراسة العدو علميا وبين التخطيط لمواجهته ، فضلا عن عدم تكامل هذا التخطيط عسكريا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، وسيادة النظرة العربية الجزئية الى النزاع العربى الاسرائيلى ، الامر الذى تتفوق فيه اسرائيل نتيجة التزامها بما يعرف اليوم ، فى شتى انحاء المعمورة « بعلم ادارة الصراع » .

الاعتبارات السياسية العربية المعوقة :

هذا عن الجانب الاقتصادى ، اما عن الجانب السياسى لحرب الاستنزاف التى تميزت بضعف فعالية الجبهة الشرقية خلال العمليات ، فليس ثمة شك ، ان هذا الضعف يعود بالدرجة الاولى الى عدة اعتبارات سياسية تتصل بمحاولات بعض الانظمة العربية عدم الاشتراك فى القتال ، حتى ان مصر والمقاومة الفلسطينية هما اللتان اعلنتا رسميا عدم التزامها بقرار وقف اطلاق النار الصادر فى ٨ يونيو ١٩٦٧ ، وخاضتا معا حرب الاستنزاف ضد اسرائيل . وضاعف من غيبة فعالية الجبهة الشرقية ـ وهى عنصر حاسم فى الصراع العسكرى ضد اسرائيل ـ مشكلات التنسيق بين القوات العربية المرابطة على هذه الجبهة مع بعضها بعضا وبينها وبين الجبهة المصرية ، والعمل الفدائى الفلسطينى داخل وخارج الوطن المحتل . ويشير الجدول (٣) الذى اورده العميدان زئيف وجازيت ، الى حجم مشاركة الجبهة الشرقية فى اعمال القتال ما بين مارس ١٩٦٩ واغسطس ١٩٧٠ بالارقام .

ويبين الجدول (٣) . الحجم الكبير نسبيا للانشطة القتالية التى مارستها المقاومة الفلسطينية ، وبخاصة خلال عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ، وعلى رأسها معركة الكرامة العظيمة فى مارس ١٩٦٨ .

الا ان هذه الانشطة اتجهت الى الانخفاض بعد ذلك وكان لعمليات التدخل التى مارستها بعض الحكومات العربية ضد حركة المقاومة الفلسطينية ، والسلبيات فى الممارسة من جانب قيادات المقاومة الفلسطينية ، واثرها فى تحويل جهد المقاومة ، من جهد موجه ضد العدو الاسرائيلى ، الى خلافات فيما بين المنظمات من ناحية وبينها وبين الحكومات التى ينطلق العمل الفدائى من قواعد فى ارضها من ناحية اخرى . وقد انتهى ذلك جميعه ، الى موقف

جدول (٣)

الجبهة	عدد حوادث القتال	النسبة المئوية	ملاحظات
١ لبنان	١٨١	١,٩٪	اقل الجبهات نشاطا
٢ سوريا	٣٤٦	٣,٧٪	
٣ الاردن	٣٤٢٥	٣٦,٦٪	غالبيتها انشطة للمقاومة الفلسطينية
٤ مصر	٤٤٣٣	٤٧٪	انشطة الجبهات
٥ داخل اسرائيل	٩٩٦	١٠,٨٪	غالبيتها انشطة للمقاومة الفلسطينية
المجموع	٩٣٨١	١٠٠٪	

خطير فجرته بعض الانظمة العربية التى لم تشترك قواتها المرابطة فى الاردن بأى مجهود فى حرب الاستنزاف ، واستغلت فيه مزايدات بعض قيادات العمل الفدائى ، الامر الذى مهد لنظام الحكم الاردنى لكى يوجه ضربته القاصمة للعمل الفدائى الفلسطينى فى سبتمبر ١٩٧٠ .

ورغما عن ذلك ، فان الجدول (٤) يشير لاسباب خسائر اسرائيل فى الافراد ما بين مارس ١٩٦٩ واغسطس ١٩٧٠ ، والذى نشر فى نفس المصدر السابق ، وهو يبين مدى فعالية المقاومة الفلسطينية ، حين كان جهدها الاساسى موجها الى العمل الفدائى السرى ، باكثر مما اصبح موجها الى العمل السياسى العلنى .

وقد ظهر من خلال حرب الاستنزاف كذلك ، ان المخطط العسكرى العربى ، لم يحكم الضوابط الحقيقية التى ينظم بها معدل التصعيد فى سلم الاستنزاف قبل ان يمارسه عمليا فى الميدان . الامر الذى وضحت نتائجه خلال المرحلة الخامسة من حرب السنوات الثلاث حين دفعت القيادة الاسرائيلية بسلاح طيرانها الى المعركة بهدف نزع الغطاء الجوى المصرى وفق خطة مدروسة على مدى شهور . وهو التصعيد الاسرائيلى المضاد الذى خطط بدقة ، بحيث يستفيد سلاح الجو من نقطة التفوق الاسرائيلى البارزة ، ويستفيد كذلك الطيارون من احدى الحقائق المعاصرة للحرب ، وهى طول الوقت الذى يستلزمه اعداد متكامل ، وذلك لخلق الطيار المقاتل القادر على ان يخوض بكفاءة قتالا جويا بطائرة بالغة التعقيد . وتدريب واعداد العاملين الاكفاء على الأجهزة الأرضية المعقدة . وصولا الى الطاقم الفنى الارضى الرفيع المستوى . الذى يقوم ـ فى الحرب الجوية ـ بالعبء الاساسى فى اية معركة جوية ، منذ لحظة إصدار الامر الى الطائرة المقاتلة بالانطلاق فى الجو ، حتى لحظة إصدار الامر الارضى إلى قائدها بأن يضغط على (زر) إطلاق الصاروخ ، أو الرشاش ليسقط الطائرة المعادية .

ورغما عن ذلك فقد استطاعت القيادة السياسية المصرية أن تعوض النتائج التى ترتبت على عدم إحكام المخطط العسكرى لضوابط حرب الاستنزاف ، بخطوة إستراتيجية بالغة الاهمية ، استخدمت فيها كل ثقلها ، كزعامة ثورية عربية ، تثبتها الممارسة ويؤكد الواقع تصميمها على استمرار القتال . وكانت أولى نتائج هذه الخطوة هى عبور المرحلة الخامسة والخطيرة من حرب الاستنزاف إلى سادس مراحلها بعد تأمين العمق المصرى بالصواريخ والاطقم السوفيتية بكل ما ترتب على ذلك سياسيا وعسكريا .

وإذا كان خروج الاسرائيليين إلى الشوارع واندفاع جنودهم من الخنادق ، وهم يرقصون ابتهاجا بوقف إطلاق النار فى ٧ اغسطس ١٩٧٠ ، فرحين بهدنة تدرأ عنهم مشاهدة المواكب اليومية لجنازات قتلاهم ، وهى تسير كئيبة فى شوارع حيفا وتل أبيب وغيرها من مدنهم ، كان حدثا له دلالته ، فلقد كان الاكثر تعبيرا ، خطاب الوداع الذى القاه حاييم بارليف رئيس الاركان الاسرائيلية الذى قاد جيش اسرائيل خلال حرب الاستنزاف من موقع القمة العسكرية ، حين قال لمرءوسيه : « إذا ما استؤنف إطلاق النار مرة أخرى ، فعليكم أن تختاروا مجالات عمل وأساليب قتال اكثر تجددا عما اتبع فى حرب الاستنزاف ، التى خضنا خلالها قتالا شاقا طويل الامد مليئا بالدماء ، ذلك لان ظروفا كثيرة قد طرأت على المسرح منذ ذلك الحين »

وإذا كانت حرب الاستنزاف قد شهدت فى مرحلتها السادسة والاخيرة ، حربا الكترونية بالدرجة الاولى ، ركزت فيها إسرائيل كل ما تستطيع من آلاف الاطنان من المتفجرات فوق الشريحة الارضية الممتدة على قناة السويس فى الجبهة ، خشية نجاح مصر فى دفع قواعد صواريخها لتغطى جبهة القتال ، فى نطاق يمد ظلال سيطرتها الجوية الى مشارف المضايق فى سيناء ، ويتحقق بذلك للقوات المصرية ، الظروف الملائمة للانتقال من مرحلة الردع الى مرحلة التحرير ، فلقد شهدت شهور الصيف . منذ الوهلة الاولى لاطلاق النار

جدول (٤)

خسائر بفعل العمل النظامى العربى				خسائر بفعل العمل الفدائى العربى			
قتلى	جرحى	المجموع	النسبة المئوية	قتلى	جرحى	المجموع	النسبة المئوية
٤٢٢	٢١٩٢	٢٦١٤	٥٣،٤	٦٠٤	١٦٨١	٢٢٨٥	٤٦،٦

استثمارا للوقت بلغ الذروة ، بحيث كانت قواعد الصواريخ المصرية فى نهايتها تقف مطمئنة مطلة على مياه قناة السويس متوثبة لتحمى جنود مصر المتشوقين لاقتحامها ، كى يدمروا خط بارليف ويحطموا أسطورة جيش إسرائيل الذى لا يقهر ، وقد نالوا ما تمنوا ، واثبتوا انهم أشبال أسد لا تضام ، على نحو ما تحقق للعرب من نصر على عدوهم عصر العاشر من رمضان المجيد .

تبقى كلمة عرفان لشهيد حرب الاستنزاف ومخططها على المستوى العسكرى الفريق أول عبدالمنعم رياض ، الذى كان تجسيدا لروح التحدى التى تمثلت فى كل لبنة من بناء الجيوش العربية منذ انخرط فى سلكها مع مطلع عام ١٩٣٩ ، ثم شارك فى إقامتها من جديد بعد الخامس من يونيو على ركائز متينة من العلم والايمان .

لقد أسهم شهيدنا العظيم ، فى إعادة البناء بجماع فكرة وشغاف وجدانه ، وقبل أن ينتصب الصرح ، إدار بشجاعة ومهارة حرب الاستنزاف ، التى مهدت الجسر المادى والمعنوى للعبور العظيم ، عصر السادس من اكتوبر ١٩٧٣ ، بدءا بالقصف النيرانى المكثف عصر ٢٨ سبتمبر ١٩٦٨ ، وحتى سقط شهيدا فى اقصى المواقع الامامية ظهر التاسع من مارس ١٩٦٩ ، فقدم لامة العرب الدليل على روح الايمان بغير حدود بحق الوطن المفدى ، وبرسالة المقاتل الشريف .

وعندما يحتفل العرب بذكرى ابنائهم الاوفياء.. فانهم يستعرضون سجلاتهم الحافلة بافتخار ، ليستمد منها الخلف القدوة الحسنة من السلف .

وسجل عبدالمنعم رياض قدوة للعسكرية العربية الشريفة ، استوعب نظريات الحرب الحديثة ، بوعى المفكر المثقف ، واحاطها بدروسها الميدانية بنفاذ بصيرة العليم بعبرة التاريخ ، ثم ادرك بذكائه وشوريته ، الابعاد الحقيقية للمخطط الصهيونى الخبيث ، فكان أن وهب نفسه خالصة للنضال .

والقائد الاصيل .. من تعلو هامته عندما تدلهم الخطوب ، ولقد كانت بسمة عبد المنعم رياض الواثقة ، بوعده الحق فى تلك الايام الحالكة السواد ، بلسما يشفى الجراح .. إن غدا سوف يكون افضل من يومنا

وسواء كانت سجايا القائد تولد معه أو تصقلها الخبرة الطويلة والدراسات العميقة ، فان موهبة عبدالمنعم رياض كانسان ، قد تفاعلت مع قراءاته كدارس ، وخبراته كقائد ، حتى جعلت منه رجل إستراتيجية عليا من الطراز الاول ، قديرا على التنسيق والتوجيه ، وصولا الى الهدف المنشود .

وقد أتاحت له إجادته الانجليزية والفرنسية والالمانية والروسية ، أن يعب من مناهل العلم والمعرفة ، من أمهات المراجع العالمية ، ثم وفرت له خبرته الميدانية المزج بين النظرية والتطبيق ، فيصعد الى الذروة .

ولما اجتمعت له ناصية العلم والتجربة ، مع مقومات الخلق والشجاعة ، كان طبيعيا أن ينحو عبد المنعم رياض الى اللامركزية ، فيفسح المجال للمرءوسين كى يتصرفوا ويبتكروا .. وبهذا فاقت الانجازات فى مرحلة إعادة البناء — التى أمسك بزمامها — اشد المعدلات تفاؤلا ..

وقوله المأثور فى ذلك .. قد يستحق العمل الثقيل كتفى الرجل القوى ، بينما يسهل على الجماعة المترابطة أن تنهض به .

وعندما رنا ببصره ، وهو فى القمة الى الساحة العربية الفسيحة ، أدرك بثاقب بصيرته ، موطن الداء ، فختم تقديره الاستراتيجى للموقف العام يوم تولى منصب رئيس أركان القوات المسلحة المصرية قائلا .. ان التحالف العسكرى ، هو أرقى مظاهر التعاون السياسى بين الدول ، ومن ثم فان تصفية الجو السياسى العربى ، هى الخطوة الاولى نحو النصر ..

وفى آخر اجتماع له بالمجلس الاعلى للقوات المسلحة وكنت أجلس فى مواجهته ، أدار بصره فى الحاضرين قائلا .. النصر مستطاع .. طريقه شاق .. دونه تضحيات .. وليس له بديل .

وعندما احتجب عبدالمنعم رياض بجسده فانما كان يلقى يومها بوصيته ، فقد ظلت تعاليمه ووصاياه تمد الصرح الشامخ بالثقة حتى صنعت فى النهاية ، فكرا عربيا دائم التجدد .. اضاء الشهيد مشعله ليشق ظلام الهزيمة ، ويسهم بالقدر المعلى فى إعادة البناء من الاساس ، ثم سلم المشعل الى جيل العبور من زملائه وتلاميذه ، نبراسا هاديا ، وسراجا منيرا .

كان منتهى أمله ان يستعيد العرب الحق والارض والكرامة ، وكفاه شرفا انه عندما تسلم الامانة فى أعقاب الهزيمة مباشرة كان السؤال على كل شفاه .. متى يستسلم العرب .. فلما استشهد ، كان السؤال .. متى يعبرون .

وبين يونيو ١٩٦٧ ومارس ١٩٦٩ كان عبدالمنعم رياض أحد الذين حققوا هذا التحول المجيد مع زملائه قادة العرب فى كل مكان من الامة العربية الاصيلة .. من المحيط الى الخليج .. فطوبى له ولشهداء العرب بين القديسين والصالحين والشهداء .... وحسن أولئك رفيقا ...

مؤتمرات وندوات دولية

ندوة جمعية العلوم السياسية الأفريقية حول التنمية والثقافة والعلاقات الافريقية العربية

(القاهرة ـ مايو ١٩٧٨)

حلمي شعراوى

طرح أحد الأساتذة العرب مرة ـ وبقوة ـ أن العقل العربي الحديث أكثر قبولا بالنظريات منه تمرسا بنتائجها العملية ، وعن ذلك الوضع يصدر تخلفنا (الأيديولوجية العربية لعبد الله العروى)

ولا أدرى إلى أى حد يمكن قبول هذه المقولة ، أو الاختلاف معها ، فى مسألة العلاقات العربية الأفريقية . فأحيانا يبدو العرب مدركين نظريا أو قل إعلاميا ، لعمق العلاقات مع الشعوب الأفريقية ، ولكنهم يمارسون هذه العلاقة فى أضيق الحدود ، وأحيانا أخرى يبدو لى أن ممارستهم وإعلامهم على السواء ، يفتقدان اى بعد نظرى فى هذه المسألة .

لعل ذلك هو الذى يعطى هذه القيمة الكبيرة لاجتماع عدد من أساتذة العلوم السياسية الأفريقيين الذين قدموا إلى القاهرة فى أواخر مايو ١٩٧٨ من أنحاء القارة (جامعات نيجيريا والكميرون وغانا وتنزانيا وأوغندا والمغرب والسودان) ليعاودوا طرح كثير من المقولات النظرية فى مجال العلاقات العربية الأفريقية مع زملائهم العرب ، آملين أن تساعد عملية « تاطيرها » نظريا وعمليا فى دفعها قدما ، على نحو ما قصده منظمو الندوة .

وليس من العسير قياس رد فعل ذلك عند اساتذتنا ممثلى العقل العربى . وليس مصادفة ان ترك بعضهم قاعات الاجتماع أو تساءل بعضهم عن تلك « النغمة الغريبة » التى لم تعد مفضلة كثيرا فى عالمنا العربى . لكن الثابت ان جيل الشبان مازال يجتهد فى بحث قضايا النظر والعمل معا ، وان إسهاماتهم مع الشباب الافريقى سوف تفرض نفسها فرضا .

كان ذلك فى القاهرة فى معهد البحوث والدراسات العربية وبمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وبمقر الجمعية الأفريقية بالقاهرة ، حيث نظمت جمعية العلوم السياسية الأفريقية (دار السلام) لقاءات بالقاهرة (ندوات) مع عدد من المثقفين العرب حول :

١ ـ فهم الواقع العربى والأفريقى من خلال تقييم تجربة التنمية فى الوطن العربى وأفريقيا .

٢ ـ العلاقات الثقافية الافريقية العربية فى إطار ما تطرحه العلوم السياسية .

ومنذ إختفت من خريطة أفريقيا والعالم العربى مؤتمرات الشعوب الأفريقية وتضاءلت مكانة مؤتمرات الشعوب الافروآسيوية ، تختفى منابر التعبير النظرى والعملى ، عن قضايا الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية المشتركة . وتبدو « مؤسسات المثقفين » أو تجمعاتهم هى أكثر ما نحلم به للنزول بالعمل العربى الأفريقى من المستوى الحكومى ، إلى مستويات أخرى اقرب إلى الجماهير بتحقيق فهم موضوعى ، أجتماعى سياسى ، للعلاقات المشتركة ، متجاوزين الموقف الدفاعى أو الهجومى الذى تتخذه الحكومات على الجانبين .

بدا ذلك واضحا فى الطرح الذى قدمه الجانب الأفريقى والعربى على السواء لقضايا الواقع أو قضايا العلاقات ـ ولابد أن نعترف أن المؤسسات التى اجتمعنا فى إطارها قد فتحت صدرها رحبا لهذا التجاوز العربى الأفريقى الشاب الدافىء بالأفكار .

رؤية افريقية

قدم الاستاذ « باش تاندون » استاذ العلوم السياسية بجامعة دار السلام بتنزانيا ، ورقة المجموعة الأفريقية (ثمانية أساتذة) عن « تجربة التنمية فى افريقيا » محذرا ــ بداءة من مخاطر التعميم ، لكنه يرى فى الحقائق الدامغة فى القارة مبررا لا محيد عنه لبعض الاستنتاجات .

والمقولة التى يبدأ بها ، على بساطتها تثير الانتباه فالاقتصاد الزراعى او التعدينى الذى ينشر فى افريقيا ليس هو بالتاكيد الظاهرة المرضية مصدر التخلف ، فاستراليا مثلا زراعية ، ولكنها ليست متخلفة ، لكن مصدر التخلف فعلا ، هو الطريقة تتم بها عملية الانتاج فى أفريقيا ، ثم التى يتكامل بها هذا الاقتصاد مع بقية مناطق العالم .

وفى هذا الصدد ، يندد « تاندون » ببعض الاقتصاديين الذين لايرون اى معنى لعلاقة الامبرياليين بتخلفنا الاقتصادى بحجة ان هؤلاء يمدون أفريقيا برءوس الاموال الاستثمارية ، ونحن فى حاجة لرأس المال لتحقيق التنمية ، وقد حدث ذلك لليابان وطالبت الأمم المتحدة بذلك فى وثيقتها عن عقد التنمية ٦٠ / ١٩٧٠ . فلماذا الانفعال فيما يخص افريقيا .

ينسى هؤلاء فى راى تاندون ــ أن اليابان قد حققت ثورتها الاجتماعية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، حين قبضت برجوازية محلية قوية ، على مقدرات الدولة ، وحطمت سيطرة الاقطاع فلحقت بالثورة الصناعية التى اتاحت لها هزيمة نظام متخلف أجتماعيا مثل روسيا ١٩٠٥ ، بل والتوسع نحو الصين ومن حولها . وبنموها هذا ، لم تكن تحتاج إلا مساعدة رأس المال الامريكى بعد الحرب العالمية الثانية لينهض مرة أخرى كقوة أمبرايالية مصدره بدورها لرأس المال .

لكن هل يشبه ذلك الوضع فى اليابان ، ما يسمى « بالرأسمالية » فى الهند أو البرازيل أو كينيا أو ساحل العاج ؟ ان هذه الدول لم تحقق ثورتها الاجتماعية البرجوازية ، بل اخترقها رأس المال الامبريالى العالمى ، وفقا لاحتياجاته . ومن هنا فنحن أمام ظروف اخرى تعيشها تجربة التنمية الافريقية .

لقد شهدت افريقيا منذ الستينات ، صراعا واضحا ضد الامبريالية ، ينعكس حاليا فى المطالبة الجماعية بنظام اقتصادى عالمى جديد ، يصفى السيطرة الشاملة للدول الامبريالية ، ولكن مواقف الدول الافريقية تختلف كثيرا عن ذلك المطلب الجماعى ، وذلك بقدر اختلافها فى استراتيجية التنمية التى تتبناها .

وفى افريقيا ثمة نمطان للتنمية :

أولهما ، ذلك الذى يسمى نفسه « اشتراكيا » وهو ليس كذلك بسبب عزله للجماهير عن القيادة ، ويمكن تسميته « وطنيا » بسبب عدائه للامبريالية بقيادة البراجوازية الصغيرة التى « تعبىء » الجماهير من خلفها ، وتصيغ علاقات جديدة مع الدول الاشتراكية . والنمط الثانى ، هو نمط المشروع الحر « أو الرأسمالى » وهو قائم على استمرار علاقته بالنظام الاقتصادى الامبريالى ويستورد منه رأس المال .

وعندما يقوم « تاندون » بتقييم هذه التجارب فإنه يبدى بعض الملاحظات الهامة التى تكشف وحدة واقع التخلف ومشاكله فى العالم الثالث ككل .

فقطاع الدولة فى النمط المسمى بالاشتراكية مازال يرتبط على نطاق واسع بالاقتصاد الامبريالى الاحتكارى ، بل وتندفع الاحتكارات الكبرى بعض هذه الدول « لتأميم » نصيبها فى المشروعات المحلية ، حيث يضمن ذلك الوضع لبعض الاحتكارات ، عدم منافسة الاحتكارات الأخرى فى الدولة بينما تضمن هى استمرار سيطرتها ، عن طريق تحكمها فى الادارة والاتفاقيات الخاصة بالمعدات التكنولوجية .. الخ .

ويمكننا ملاحظة زيادة المصالح الامبريالية فى بعض هذه الدول « الاشتراكية » مثل تنزانيا فقد كان تمويل خطة التنمية من الخارج ٢٦ ٪ حتى إعلان « اروشا » الاشتراكى ١٩٦٧ ومنذ ذلك الحين ، تزايد التمويل من قبل الدول الغربية بارباحها المعروفة ، الى ان أصبح فى السنوات الاخيرة نسبة ٦٢ ٪ وكانت الصناعة بالذات هى مصدر هذه السيطرة الأجنبية . لكن الملاحظ أن الزراعة تدخل تدريجا فى إطار هذه السيطرة ، فبعد أزمة ٧٤ / ٧٥ فى الغذاء العالمى نصح ، البنك الدولى معظم دول العالم الثالث ، بزراعة الذرة والقمح . ويحتاج ذلك لمخصبات عالية التكلفة تحصل عليها الدول النامية بنسبة كبيرة من الاحتكارات العالمية . التى تزايدت سيطرتها تدريجيا على الزراعة أيضا فى أفريقيا . ومشروع الذرة فى تنزانيا ، يخضع لاشراف البنك الدولى حاليا ، لانقاذها من المجاعة المحققة . وبالمثل نجد أن إدارة المشروعات ومدها بالآلات ، يعتبر مصدرا لتزايد سيطرة الاحتكارات على اقتصاد الدول الأفريقية ، حتى حين تشرف الدولة على هذه المشروعات .

وإذا كان الأمر فى النمط القائل بالاشتراكية هو من قبيل التناقض بين الحلم والواقع ، فان النمط الراسمالى لا يعانى هذا التناقض ، لأنه صريح مع نفسه ومتسق معها .

والسؤال فى حالة النمط الرأسمالى يكون عادة حول

امكانيات خلق راسمالية محلية يمكنها أن تحل محل الاحتكارات الامبرايالية في عمليات الانتاج والتوزيع في بلادها . والاجابة بالنفى بالنسبة للدول الافريقية ، التى أخذت بهذا النمط من استراتيجيات التنمية ، إذ لم تنشأ هذه الطبقة فى اى بلد افريقى ، وإن كانت قد وجدت فى بعض اشكال التملك للمزارع الكبيرة والمشروعات التجارية والمصنوعات على المستوى الفردى ، كما استغلوا الآف العمال من مواطنيهم ، فى مشروعاتهم ، ولكنهم على المستوى الوطنى لم يخلصوا اقتصادهم من قبضة الاحتكارات الدولية .

من هنا يتشابه النمطان باكثر مما يختلفان بالنسبة لتبعيتهما للنظام الاحتكارى العالمى . ولا يعنى ذلك انهما متطابقان تماما ، فثمة اوجه للاختلاف خارج هذه النقط . وتتمثل هذه الاختلافات فى :

١ ـ التركيب او التمايز الطبقى ، فهو فى حالة الدول ذات التوجه المسمى بالاشتراكى ، اقل منه فى حالة الدول الاخرى .

٢ ـ الوعى السياسى : ففى دول التوجه الاشتراكى ، يتزايد الوعى بالنضال ضد السيطرة الأمبريالية . وهذا من خلال تسييس اكبر للجماهير ، لا . نلحظه فى الدول الراسمالية .

ورؤية عربية :

قدم الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ملامح الوضع العربى بالنسبة لقضية التنمية مشيرا إلى بعض الظواهر الكامنة الخطيرة فيه . مبرزا بعض الظواهر التى يشترك فيها الوضع العربى مع الوضع الأفريقى ، مثل وضعه فى سياق الاقتصاد العالمى ، ومعاناة كافة انماط التنمية المسماة « بالتقدمية » و« المحافظة » من نفس أوضاع التخلف ، رغم توفر الامكانيات المادية والبشرية . لكن بينما يرجع « تاندون » ذلك لظاهرة سيطرة رأس المال والاحتكارات العالمية على اقتصاد الدول النامية ، فان سعد إبراهيم يركز على مسئولية « الأوضاع العربية نفسها » ، « وسوء ادارة التنمية فى العالم العربى » .

ان العرب ، مثل الافريقيين والآسيويين ، تتوفر لديهم الأسس المادية والانسانية للتقدم ، ولكن تخلفهم ينشأ عن « سوء فهم عملية التنمية » ، وافتقادهم لميكانيزم التعجيل بها ، وقواعد المساواة فى فرص الحياة بين السكان ، وعدم توفر التصور الصحيح عن التنمية لدى الصفوة الحاكمة او التكنوقراطية .

وتنشأ هذه الدراما العربية وتناقضاتها ، من الظواهر الآتية فى العالم العربى

أ ـ فالعرب يصدرون جميع عناصر الانتاج التى يمتلكونها ، فقد كان للعرب أوائل السبعينات ، حوالى ١٠٠ بليون دولار فى بنوك أوربا ، بينما يشكو بعضهم الآخر من الديون المتراكمة ، وكان حوالى مليون ونصف عربى يعملون فى أوربا بينما يستورد آخرون العمال من كوريا ، ويصدرون موادا مثل البترول الخام ، ويستوردونه مصنعا ، وهم يصدرون العقول للغرب (٤٠٪ من المتخصصين العرب) ، ويفتقدون التنظيم العلمى .

والخلاصة هنا أنه بسبب حمق الصفوة ، وافتقاد المفهوم الصحيح للتنمية ، يفتقد العرب نتائج التنمية أو يصدرون عناصرها .

ب ـ استيراد التبعية : وبقدر ما يصدر العرب عناصر الانتاج ، فانهم يستوردون عناصر التبعية : الغذاء والمنتجات الصناعية والمعدات الحربية ومواد البناء والخبراء ويكاد يكون استيراد المواد الغذائية ـ رغم اشتغال ٦٠٪ من الأيدى العاملة العربية فى الزراعة نموذجا لهذه الدراما العربية ، كما أن المناطق الصالحة للزراعة فى العراق والسودان ، تكفى وحدها لتغذية العالم العربى وافريقيا ، بل ان استيراد البتروكيماويات ، رغم توفر البترول العربى على هذا النحو أمر مثير فى حد ذاته أيضا ، والخلاصة انه رغم تضاعف نمونا فى العقود الأخيرة ، تضاعف اعتمادنا على العالم الأول أو الثانى ، وبقدر عدم اعتمادنا على أنفسنا ، بقدر تزايد تبعيتنا .

لكن ما أسباب كل ذلك ؟ ينكر سعد الدين ابراهيم أن الدراسات العلمية الكلاسيكية ترجعه الى أمراض مثل تزايد السكان والقيم التقليدية والشخصية الوطنية القدرية والأمية وعدم كفاءة البيروقراطية . ولكنه يرى أن هذه العوامل ، ليست الا مظاهر للحالة وليست أسبابها ، وان اعتبار مردودات الظاهرة ، سبب رئيسى دون الرجوع للأصول ، يعتبر كارثة فى المفاهيم .

أما السبب الرئيسى عنده فهو عجز أو عدم ارادة النخبة الحاكمة فى تعبئة المجتمع لمواجهة هذه المشاكل . فتعبئة الجماهير ومواجهتها للمشاكل ، هو صلب عملية التنمية ، والذين يحولون دون ذلك رغم تملكهم السلطة ، يصبحون هم السبب الرئيسى فى المشكلة .

ويرجع الباحث عجز التنمية الى ايديولوجيتها الخاطئة ، وغياب نظرتها العلمية ، ونقص تنظيمها ، وافتقاد الارادة السياسية ، أما عدم رغبتها فى تعبئة الجماهير ، فيرجع الى مخاوفها منها ، أو الى مصالحها الطبقية . والجماهير مستعدة دائما لدفع ثمن التجربة ، ولكن فى ظل نماذج من القيادات التى تستحق ذلك .

ويطرح الباحث مطلبا ملحا لتحقيق التقدم ، عن طريق الاعتماد على النفس واللجوء للحل الجماعى ، بما يتضمنه ذلك من تخلص من مختلف أمراض الفقر والمرض والاستغلال والتبعية والاستعمار .

ويتابع مجدى حماد بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بحث «دور النخبة» فى التخلف ممثلا فى علاقة العسكريين بالتنمية السياسية خاصة فى أفريقيا .

والعسكريون عنده يتصرفون بشكل نمطى ، ولهم مفاهيمهم الخاصة . ومن هنا يتحدد دورهم فى التحرر الوطنى ، والتكامل والاستقرار السياسى وتطوير الديناميات السياسية ، وهى التى تمثل الشروط الموضوعية للتنمية .

ففى مجال التحرر الوطنى : كان دور العسكريين — فى معظم الحالات — محدودا لأنهم نشأوا أصلا فى ظل الاستعمار ، وأن كانت بعض الحالات شهدت ميلهم للاسهام فى التغير ، مثلما حدث فى السودان والصومال ١٩٦٩ ، او حدث أخيرا فى اثيوبيا

وفى مجال الوحدة

السياسية : تلعب الجيوش دورا هاما فى بناء السلطة المركزية والسيادة القومية ، وتعتمد المسألة عندئذ على مدى الثقة المتبادلة بينهم كنخبة حاكمة وبين الجماهير .

وفى مجال تنمية الديناميات السياسية : تحظى القيادات العسكرية بالتأييد الشعبى عادة فى البداية ، بأمل فتح باب المشاركة السياسية . وتعتمد المسألة بعد ذلك على طبيعة القيادات الجديدة وانجازاتها الاجتماعية ، فى مجال تعبئة قوى جديدة لقضية التنمية ، ومدى الاستجابة للمطالب الاجتماعية الجديدة أو قهرها ولكن العسكريون قلما يسمحون بفرص للمعارضة ، ويلجأون الى استعمال التنظيمات الجماهيرية والصحافة كأدوات للسلطة فقط .

أما بالنسبة للاستقرار السياسى : فان بعض الباحثين يرون فى العسكريين ، عناصر استقرار ازاء عدم استقرار النظم السائدة فى أفريقيا وبالتالى عمق تخلفها .

ولكن الباحث لا يرى أن العسكريين قادرون تماما على احداث كل ذلك ، بسبب سوء علاقتهم بالمدنيين ، وتزايد الصراع داخل الجيش نفسه ، وتوقع انقلابات جديدة دائما ، ثم تحولهم الى صفوة حاكمة لا تملك الا نظرة برجماتية ، وتفتقد الأيديولوجية السياسية ، بحكم ممارستهم السياسية ، وخطتهم للتنمية . ومن ثم يظلون عرضه لسلبيات منهج التجربة والخطأ الذى لا يخلو من مخاطر ، ازاء تعقد مشكلات التنمية .

العلاقات الثقافية العربية الأفريقية :

مع تقديم صورة أفريقيا والعالم العربى على النحو السابق ، ورغم الاختلاف الظاهر فى تفسير جوهر مشكلات التنمية فيهما ، كان لابد من مناقشة واسعة حول العلاقات بينهما ، وطرح معمق لأصولها ومشكلاتها ، قبل تناول المقترحات العملية لتطويرها ، خاصة وأن أساتذة العلوم السياسية يمثلون مئات العقول المسئولة عن بحث هذه العلاقات فى الجامعات الأفريقية ، ولابد أن يتفهم العرب هموم هؤلاء الأخوة ، عند تناولهم قضايا الثقافة العربية والثقافات الأفريقية . ولم يكن المجموعة الأفريقية أقل اهتماما بهذه الزاوية ، فى محاولة لمعرفة ما يجرى فى العقل العربى ، تجاه مشكلات القارة والعلاقات العربية الأفريقية على السواء والحق لقد أبدى المثقفون الأفريقيون أراءهم فى صراحة لا تنكر لهم ، وأسهم الموقف الدفاعى للمثقف العربى هنا ، فى بعض جوانبه ، فى توسيع آفاق الحوار ، ومحاولة تلمس ، مداخل العمل المشترك على أسس اكثر موضوعية .

الطرح الأفريقى :

انطلق وانج ميتوجى (الكمرون) أستاذ الفكر السياسى فى جامعة أحمد وبللو بنيجيريا — من أن العرب والأفريقيين على السواء ، يواجهون عدوا مشتركا ، لا يطوعهم لمصالحه فقط ولكنه يمارس عدوانا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا ، بل وعسكريا صارخا ضد العرب وأفريقيا .

ويتطلب العداء للاستعمار ، فهما عميقا للقضية المشتركة لدى العرب والأفريقيين وهى عند ميتوجى ، قضية التحرر أولا ، تحرر الأفريقيين من الاستعمار والعنصرية ، وتحرر العرب من الصهيونية فى فلسطين ، بل وتحرير أراضيهم المحتلة . اما البعد الثانى للتحرر ، فهو تحرير الفلاحين والعمال وجيوش العاطلين المتزايدة فى العالم العربى وأفريقيا من استغلال الرأسمالية الاحتكارية العالمية والبرجوازية المحلية ، بل والبرجوازية الصغيرة التى تلحق بالقوتين السابقتين فى بلادنا ، ومن ثم فنحن أمام اشكال تتعلق أساسا بالاستعمار الجديد .

وحين نتحدث عن التعاون أو التضامن العربى الأفريقى ، فلا بد أن يكون واضحا أنه تعاون للتحرر من كل القوى المعادية لتقدمنا ، لكن ثمة عوامل تؤثر ايجابيا وسلبيا فى هذا التعاون يرصدها ميتوجى فيما يلى :

أولا : الدين والثقافة : فثمة تداخل وتزاوج بين العرب والأفريقيين تاريخيا . وقد أخصب ذلك العلاقة بينهما ومع ذلك فهما يجهلان بعضهما بعضا ، بل ويتبادلان الشكوك فيما بينهما . ففى كثير من الدول الأفريقية ، تبدو صورة العرب كعنصريين أو استعماريين ، ولا يختلفون عندئذ عن الأوربيين الامبرياليين . وعلى الجانب العربى ، يبدو الأفريقيون ، وخاصة من غير المسلمين ، بدائيين وثنيين ، وغير مخلصين . ومما

يغذى هذه الشكوك المتبادلة فى رأى ميتوجى ، ذلك المنهج الخاطىء الذى تناول تحليل تاريخنا الثقافى :

١ - اننا نتناول الثقافة باعتبارها شيئا ثابتا ، ونحن دائما فخورون بتراثنا الثقافى . وثقافتنا الأصيلة هى الماضى نفسه وبهذا المعيار ، تعيش أصالة ثقافتنا اليوم ، على نحو ما ننظر الى تراثنا ، وتختلط لذلك قيم الماضى وعاداتنا القديمة ، مع حقائق الواقع الاجتماعى لشعوبنا اليوم ، وننحى الجوانب الدينامية لقيمنا الى مكانه ثانوية ، رغم صدورها المباشر عن واقعنا الحالى ، بل واننا نقيس سلوك أصدقائنا وجيراننا ، على أساس ما يعتبر تراث ثقافى لنا ، وليس على أساس قيمهم الصادرة عن أنماط وجودهم الحالى . ان الثقافة حين تقاس وفق تقاليد الماضى ، تجعل واقع الحياة الحاضرة عبثا . وهنا يصبح الدين ، وهو جزء رئيسى من الثقافة ، عنصر تقسيم وليس عنصر وحدة ، كما تصبح بقية عناصر الثقافة ، مجموعة أساطير لخداع الشعوب . والنتيجة بالنسبة لقضايا العلاقات الانسانية بين الشعوب ، هى سيادة التفكير التقليدى والصلف الكاذب الناتج عن الجهل . ان تراثنا لا معنى له ، ما لم يساعدنا على فهم الحاضر ، وحل مشاكلنا ورسم المستقبل الذى نتجنب فيه الجوع والمرض .

٢ - ان الجامعات العربية والأفريقية لم تساعد فى حل هذه المشاكل ، وكذلك لم يفعل المثقفون . والذى نراه هنا فقط ، هو التركيز على الدراسات الاسلامية واللغة العربية القديمة والفولكلور ، وان كنا نحتاج لهذه الدراسات بالفعل ، ولكن يجب ان يكون تركيز جامعاتنا على الدراسات العلمية للحياة الاجتماعية العربية والأفريقية وترجمة المؤلفات المعروفة فى المنطقتين حول القضايا الافريقية والعربية ، الى اللغات الأفريقية المختلفة ، والمعاونة فى اقامة منابر للمثقفين العرب والأفريقيين للالتقاء فى اطارها لمعالجة الشكوك المتبادلة على الجانبين . اما على المستوى الجماهيرى ، فان هذه الشكوك لا تعالج الا عبر ثقافة سياسية متحررة للعمال والفلاحين لتحرير العقل الأفريقى والعربى من التعصب ، والا أصبحت كلمات التضامن والتعاون ابتذالا من السياسيين والاكاديميين .

ثانيا : الاختلافات الأيديولوجية وتنوع الانتماءات الفكرية . ويؤثر هذا التنوع بالطبع على اختيارات الزعماء واتجاهاتهم من التعاون العربى الأفريقى ، ويستغل الاعداء هذه الاختلافات لاضعاف قضية التحرر للتأثير على العلاقات العربية الأفريقية . فثمة دول تمثل اليمين أو المحافظين العرب والأفريقيين ، وآخرون من الوطنيين مثل القيادات التاريخية نكروما وعبدالناصر ، وفريق ثالث هو ما تسمى بالاتجاهات الماركسية فى بعض دول القارة والعالم العربى ، وكلها تعكس بالضرورة ، مواقف مختلفة من قضية التعاون ، ويتطلب الأمر قدرا من الاتفاق الأيديولوجى ، تجاه التحرر حتى يتحقق الاتفاق على التعاون .

ثالثا : العلاقة بين الدول الافريقية أو العربية وبين الاحتكارات الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسية ، ان التطابق فى مصالح بعض القيادات أو الدول مع المصالح الرأسمالية العالمية أو الشركات متعددة الجنسية ، تحول رؤى هذه القيادات تلقائيا عن مشكلات التعاون العربى الأفريقى بالنسبة للتحرر من الاستعمار والصهيونية والاستعمار الجديد ، ومن ثم يصبح الموقف من هذه المصالح الاحتكارية موقفا من القيادات والدول الاخرى ، كما لا يستبعد قيام التحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل (أعداء العرب والأفريقيين) وبين بعض القيادات أو النظم التى لا يعنيها عندئذ قضية التعاون العربى الأفريقى تجاه هذه القضايا التحررية .

ان هذه العلاقات بين بعض الدول العربية والاحتكارات الدولية ، تجعل من التعاون العربى الأفريقى أداة تعويق للعملية الثورية فى العالم العربى وافريقيا ، وتحطيما لجهود مجموعة أخرى من الدول ضد الصهيونية والعنصرية والاستعمار القديم والجديد والعمل على دعم التحالف مع الدول الاشتراكية التى ترتبط بالاهداف العربية الافريقية

ونتيجة لكل هذه الاختلافات ، تعزل الجماهير العربية والافريقية عن بعضها بعضا ، كما تنقسم الدول ولا يستفيد إلا الأعداء . ولذا يجب ان نعيد بحث مفهوم التعاون العربى الأفريقى لنعرف لماذا ولمن ؟

إننا يجب أن ننقل بهذا التعاون من الشكل الميكانيكى ، ليصبح تضامنا عضويا يتجاوز الشكل القومى الشوفينى على الجانبين ، وهذا ما يجب ان يقوم ببحثه المثقفون .

الطرح العربى : بينما كانت الورقة الأفريقية صادرة عن رؤية نظرية محددة ، ومعالجة صريحة ، تعتمد على الانطباع ، وعلى الرغبة فى أن تعكس المجموعة ما يدور فى العقل الأفريقى المتحرر ، أستعد الجانب العربى « بورقة عمل » أعدها معهد الدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وتميل الورقة إلى رصد تطور الاهتمام العربى بأفريقيا حديثا منذ اجتماعات الجامعة العربية ١٩٥٣ وحتى قيام اللجان الفنية العربية الأفريقية المشتركة ١٩٧٧ ثم تتجه الورقة إلى عرض ما انتهت إليه اجتماعات مجموعة من الخبراء العرب فى العلاقات العربية الأفريقية ، فى حلقة نظمت بالمعهد فى ديسمبر ١٩٧٧ ،

وعبرت عن كثير مما يجرى فى العقل العربى المعاصر تجاه قضية العلاقات مع المثقف الافريقى .

وتسجل الورقة أن الاهتمام العربى الحديث ، كان اعلاميا فى معظم الوقت حيث نشط الاعلام حول قضية الشرق الأوسط والجنوب الافريقى حتى عام ١٩٧٣ تقريبا حين بدأت العلاقات تتفاعل بمبادرة افريقية هذه المرة ممثلة فى اللجان الفنية التى شكلتها منظمة الوحدة الافريقية (لجنة السبعة) والجامعة العربية ، واتخذت قضية التعاون الثقافى والتقنى مكانها فى اعمال هذه اللجان .

وقد حرصت الورقة العربية ، على أن تكون « ورقة عمل » بالفعل فصاغت القضايا المطروحة واسلوب معالجتها عمليا فى نفس الوقت وفق ما طرحته لجنة الخبراء العرب ويلاحظ قارىء مع هذه الورقة ، أن الفهم الاجتماعى السيوسيولوجى قد بدأ يجد طريقه فى الكتابة العربية عن العلاقات بين الثقافة العربية والثقافات الافريقية لكن الميل مازال قائما نحو ابراز التاثير العربى فى أفريقيا . وفى هذا الاطار تؤكد الورقة على أن التناول التاريخى لابد أن يعالج العلاقة بين الحضارة العربية والحضارة الأفريقية والتاثيرات المتبادلة بينهما ، مع متابعة تاثير اللغة العربية فى اللغات الأفريقية المعروفة إلى حد كتابة بعض هذه اللغات لفترة طويلة بالحروف العربية ، مما يقتضى الدراسة المشتركة للكتابات العربية والافريقية والوجود المتبادل للمثقين فى هذا التراث .

وتنبه الورقة العربية إلى أن الاستعمار قد استخدم التعليم واللغة فى أفريقيا ، لاحداث اغتراب واضح بين الأفريقيين وثقافاتهم الوطنية ، وفى نفس الوقت اقام فواصل جديدة بين الثقافات فى القارة نتيجة تنوع الثقافة الاجنبية من إنجليزية وفرنسية أو برتغالية .. إلخ .

وقد حدث نتيجة لذلك ، أن صارت الفروق بين الافارقة باكثر مما هى بينهم وبين العرب ، ومع ذلك فان الاستعمار قد روج من المفاهيم السلبية ، مما لا يزال بعضه سائدا حتى الان لاساءة العلاقات بين الطرفين . مثل مقولات شمال الصحراء و جنوبها ، أو تعميق آثار مرحلة الرق فى افريقيا .. الخ وتطالب الورقة نتيجة لذلك ، باعادة دراسة اللغات الافريقية ، وكيفية التقريب بينها وبين اللغة العربية ، وكذا مراجعة برامج التعليم الافريقية والعربية لمعالجة صورة العربى والافريقى فى هذه البرامج ، وتناول السلبيات فيها تناولا جديدا وهنا تتجه الورقة للتركيز على دور المثقفين والعلاقات الضرورية بين الجامعات العربية والافريقية، بل وتوصى باقامة جامعة عربية افريقية شبيهة بجامعة الأمم المتحدة فى طوكيو .

ثم تنحو الورقة فى ضوء مناقشات موسعة دارت فى لجنة الخبراء العرب لأهمية الانتقال من رؤية دور المثقفين كعلميين حرفيين إلى دور المثقفين كعناصر لحركة ثقافية عريضة عرفتها المنطقة العربية وافريقيا ، ولها فى مجال حركة الجامعة الافريقية والعربية اسهامات بارزة ، تمثلت فى العديد من المؤتمرات والتجمعات الثقافية . ولذا تشير الورقة إلى ان مرحلة التحرر الوطنى فى الوطن العربى وأفريقيا تستدعى الانتباه لاسهام حركة المثقفين فيها من جهة ودعم دورهم فى مرحلة التعاون العربى الافريقى من جهة اخرى . وتعرض الورقة عندئذ لأهمية دعم هذه الحركة عن طريق المؤتمرات والتجمعات المشتركة .

عن المناقشات ..

لم يكن عسيرا على المشاركين والمراقبين فى هذه اللقاءات ، أن يلحظوا تركيز « الجانب الافريقى » على قضية التحرر الوطنى السياسى و الاقتصادى والانطلاق من مفاهيم نظرية علمية من حول ذلك ، الامر الذى يجعل النهب الاستعمارى تاريخيا وأساليب الاستعمار الجديد فى احتواء الواقع الأفريقى حاليا مصدرا رئيسيا للتخلف ، وحين رأى بعض المناقشين أننا يجب الانبالغ فى وضع هذه المقولة على هذا النحو ، لانه يمكن رؤية مصادر التخلف فى طبيعة نظمنا وتنظيمنا لشئوننا ، لم ينكر احد ذلك تماما ، وانما لفتوا النظر لحجم ما يمتصه رأس المال الاوربى والشركات متعددة الجنسية من مصادرنا حاليا ، مهما كانت الجهود المبذولة لتدارك او ضاعنا ، مثلما هى الحال فى تنزانيا وغيرها من النماذج ذات الجهود الذاتية فى التنمية ومن جهة أخرى ، فانه رغم الصعوبات الداخلية التى واجهتها تجارب مثل الناصرية أو النكرومية ، إلا أنها باتجاهاتها نحو التحرر والاستقلال الاقتصادى النسبى فانها حققت أوضاعا اقتصادية لجماهيرها أفضل مما تعيشه هذه الجماهير حاليا ، مما يشير إلى دور التحرر الوطنى فى التقدم المادى ، إذا اقترن باتجاهات اجتماعية واضحة ، تعتبر تجربة تنزانيا ذات مدلولات بعيدة المدى أيضا فى هذا الصدد على نحو ما كشفت عنه الورقة الافريقية .

وقد لاحظ بعض المشاركين بقلق ، الاتجاه النخبوى فى الأوراق العربية ، ورغم ما تبديه من التزام « بالنزعة العلمية » فى فهم ظواهر المجتمع إلا أنها تبدو فى النهاية « مثاليه » تقف عند التفسير بمدركات النخبة الحاكمة سياسية أو عسكرية ، ومفهومها « لادارة التنمية » وهذا مما يجعلها تتجاهل الاشارة إلى الواقع الطبقى لهذه الفئات ، وخدمتها للعلاقات الاقتصادية والراسمالية المحلية والعالمية .

وعندما طرحت الأوراق الافريقية العربية حول

قضايا العلاقات الثقافية بين الطرفين ، ابدى الجانب العربي قلقه من التفسير الافريقي لتاريخ العرب في أفريقيا ، واستمرار الاشارة إلى مقولات الاستعمار العربي وتجارة الرق عند العرب ، معتبرا أن ذلك من مخلفات الثقافة الاستعمارية الغربية التي تعمدت الاساءة لهذه العلاقات بترديد تلك المقولات ، لكن الجانب الافريقي سرعان ما نبه لأهمية فهم التاريخ الانساني كعملية واحدة تخضع لقوانين علمية واحدة ايضا وانه لذلك يجب ان نفهم الظواهر التاريخية فهما موضوعيا . وهنا لا يجوز اتخاذ مواقف اعتذارية عن مراحل تاريخية وأوضاع اجتماعية واقتصادية لها سياقها المعروف . وحينئذ فان الحديث عن مرحلة التحرر الوطني في العالم العربي وافريقيا سوف تصبح من طبيعة متشابهة ايضا وتفرض الالتقاء على المنطقتين بالضرورة ، حيث انهما معا في سياق حركة التحرر العالمية . ولابد أن يكون اللقاء حول قضايا التحرر الوطني بالاساس وحول قضايا التنمية التقدمية بعد ذلك ، والا فسوف يقع العرب في إسار صياغة الاستعمار الجديد لهذه العلاقات . وقد اكد الجانب الافريقي أن قضية التحرر من الاستعمار والعنصرية والصهيونية والمواقف منها ، سوف تحكم مستقبل العلاقات العربية الأفريقية لبعض الوقت .

كذلك استغرقت مسألة دور المثقفين في دعم العلاقات الثقافية العربية الأفريقية جانبا هاما من المناقشات ، مع تأكيد واضح على أهمية نقل الاهتمام من مستوى المثقفين إلى المستوى الجماهيرى ، عن طريق التعليم السياسي ، كي تصبح حقائق هذا التضامن ضمن عناصر الثقافة الجماهيرية اليومية .

وفي هذا الاطار ، لم يرحب الأفريقيون بأفكار مثل إنشاء جامعة عربية افريقية تغذى الاتجاه النخبوى في التعاون بقدر ما يحتاج هذا التعاون إلى دعم تجمعات المثقفين العربية الأفريقية ، والعلاقات بين الجامعات القائمة وتبادل الاساتذة وزيارات الكتاب ، وتوسيع نطاق تبادل ترجمات المؤلفات الوطنية إلى اللغات العاملة في أفريقا ، ومنها اللغة العربية .

وتعليق اخير :

تعددت الندوات واللقاءات وتنوعت على المستوى العربي الأفريقي ، وقال المثقفون كثيرا مما عندهم في الخرطوم والشارقة والرباط وتونس والقاهرة ، حتى لتكاد ان تجف اقلامهم وبقي السؤال : لماذا لم تتحقق بعض أحلام المثقفين هذه حتى الآن ؟ هل ثمة اسباب جذرية تنبع من التحليل النظرى الذى قدمه الاخوة الافريقيون هنا ، أم تعجز البيروقراطية العربية الافريقية حتى عن حدود النظرة البراجماتية التي يطرحها بعض المثقفين العرب انفسهم ؟

وهل ثمة أمل ان يتضح مفهوم حركة « الجامعة العربية » ليدرك العرب أهمية اتصالهم بحركة الجامعة الأفريقية على اساس التحرر الوطني الجماعي ، أم ترى ان قضية التقدم في كل دولة على حدة ، هي التي ستحدد طبيعة الاسهام في العمل الجماعي العربي والافريقي على السواء . إن بعض ما توصلت إليه لقاءات القاهرة عن التنوع القائم على المستوى الافريقي والعربي على السواء باشكاله الثقافية والايديولوجية والاقتصادية ، يجب الا يغيب عن بالنا ، حين نراجع قضية العلاقات العربية الأفريقية .

لذلك فان التوصيات الصادرة عن ضرورة دراسة الواقع بقوانين علمية على الجانبين والبدء بمعرفة طبيعة صورة العربي والأفريقي في التعليم والاعلام هنا وهنالك والمشاركة الواسعة في تجمعات مشتركة ، بل وفي تجمعات ثقافية أوسع على نطاق العالم الثالث ... كل ذلك وغيره من المقدمات الموضوعية للتعاون ، كفيل بأن يضع اساسا مقبولا لثقافة شعبية ويومية في العقل العربي والافريقي على السواء على نحو ما ذكرت الاوراق والمناقشات التي شهدتها هذه اللقاءات .

إن المواقف المشتركة هي التي تخلق العواطف والاتجاهات المشتركة وقضية التحرر الوطني هي التي انطلقت منها قضية التضامن ثم التعاون العربي الأفريقي منذ عالجا معا ثورة الجزائر ووحدة الكونغو واستقلال روديسيا ، وتصاعدت لديهما مكانة الثورة الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي .

وفي مرحلة تلتقي فيها توجهات التحرر الوطني بالتغيير الاجتماعي ، فان قوى الرأسمالية العالمية تبدو حريصة على استمرار قبضتها على الاوضاع في افريقيا ضد تيار التغيير ، بينما تفرض قوى التحرر مواقف راديكالية جديدة في القارة . وينتج عن كل ذلك في النهاية ما يسمى بالانقسامات الحادة في أفريقيا وتبادل الاتهامات من حولها . إن هذا الانقسام التحررى الاجتماعي يعرض التعاون العربي الأفريقي بالضرورة لظرف جديد تفرز فيه المواقف وتظل الصياغة والمواقف السياسية ذات أولوية أولى سابقة على ما هو اقتصادى أو ثقافي ، أى يظل التضامن سابقا على التعاون . ولا ينتظر ان يقدر النجاح « للجان الفنية » في مقر الجامعة العربية أو في نيامي ، أو أديس ابابا بينما يعود الأفريقيون والعرب إلى الانقسام الحاد حول قضايا تحررهما الوطني . وعندما تتفق على الحد الادنى في قضية التحرر السياسي والاجتماعي فسوف تترشد بالضرورة برامج التعاون وسوف تلعب الثقافة في هذه الحالة دورها التاريخي □

اجتماع لجنة خبراء اليونيسكو

لتنسيق وتنمية البحث والاعلام والتوثيق من اجل السلام

نبية الاصفهانى

منذ أن قامت منظمة الأمم المتحدة ، إثر الحرب العالمية الثانية ، وهي تسعى من خلال لجانها المختلفة ، ووكالاتها المتخصصة ، وغيرها ، إلى تحقيق الهدف الرئيسي الذى تأسست من أجله ، وهو السلام العالمى . ومن منطلق هذا السعى ، عقدت منظمة اليونسكو فى باريس ، اجتماعا دام خمسة أيام (٢٧ اغسطس - أول سبتمبر ١٩٧٨) ضم عددا من الخبراء المنتمين إلى دول مختلفة من متقدمة ونامية على السواء ، وذلك بهدف إعداد تقرير يتضمن توصيات ليأخذ بها المدير العام للمنظمة ، عند وضعه خطة مدروسة لتنسيق وتنمية الاعلام والتوثيق من أجل السلام .

والمعروف أن المؤتمر العام لليونسكو ، فى دورته التاسعة عشرة التى عقدت فى نيروبى (كينيا) فى نوفمبر ١٩٧٦ ، كان قد اعتمد القرار رقم ٣٠١٧٢ (١٩) الذى يدعو المدير العام للمنظمة ، إلى بذل عناية خاصة فى مجالين : أولهما تشجيع الدراسات والأبحاث التى تختص بالمشاكل المتعلقة بالسلام ، وذلك من خلال مؤسسات عالمية وأكاديمية . وثانيهما بذل المعونة للدول الأعضاء ، ابتغاء إقامة وتنمية مراكز للاعلام والتوثيق والبحث تتعلق بالسلام ، وكذا العمل على المعالجة والانتفاع بكافة أنواع التوثيق التى تنتجها فى هذا المجال الوكالات التابعة للأمم المتحدة .

وتنفيذا لهذا القرار ، تضمن مشروع خطة اليونسكو الخاصة بالبرنامج والميزانية لعام ١٩٧٧ -١٩٧٨ عقد اجتماع يضم رؤساء تحرير المجالات التى تهتم بمشاكل السلام (ومن هذه مجلة السياسة الدولية) ، وكذا مديرى معاهد البحث ، وذلك بهدف ابداء التوصيات اللازمة لدعم التعاون الدولى فى هذا المجال . ومن هذه التوصيات تلك التى تتعلق باصدار كتاب سنوى لليونسكو حول دراسات السلام والصراعات ، واقامة مركز دولى للاعلام الخاص بالبحث من أجل السلام (ايبريك) .

وقد حضر اجتماع باريس ١٩ خبيرا ، يمثلون مختلف معاهد البحوث المتعلقة بالسلام والعلوم الاجتماعية ومراكز التوثيق والتنسيق والمجالات الدورية العلمية وأنظمة الاعلام المختلفة . كذلك حضر الاجتماع ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة ، ومراقبون عن ثلاث منظمات غير حكومية ويمكن تحديد أهداف هذا الاجتماع فى ثلاثة امور

- إمداد الباحثين بما يحتاجونه من معلومات ، مع مراعاة كيفية تطبيق التكنولوجيات المختلفة على الأوضاع المحلية لكل دولة .
- التنسيق بين الباحثين والمؤسسات ، مع التركيز على الاحتياجات الاقليمية .
- تحسين قنوات النشر لنتائج الابحاث ، وذلك من خلال الدوريات ، بما فى ذلك إصدار الكتاب السنوى لليونسكو ، حول دراسات السلام والصراعات .

وفى كلمة ألقاها مدير قسم حقوق الانسان ، مستر كارل فازاك ، ركز على أن تعبير البحث من أجل السلام غير مستعمل عالميا ، وأن بحثا يتعلق بعدة موضوعات ، يمكن أن تدرج ضمن بحث من أجل السلام ، وبالتالى قد يشمله برنامج اليونسكو .

وقد تناولت المناقشات الموضوعات الثلاث الاتية :

أولا - التبادل الاعلامى والوثائقى من خلال انظمة الاعلام الموجودة ..

قدم البروفسور كارل بيك من مركز الدراسات الدولية التابع لجامعة بتيز بورج ، دراسة تركز على إبراز أهم العوائق التى تقف فى وجه الاستفادة من أنظمة الاعلام الموجودة . ومن هذه العوائق ، افتقار الباحثين إلى التدريب المناسب ، وعدم فهرسة العديد من الوثائق ، والصعوبات التى تعترض الباحث عن استعمال الألفاظ العلمية . ويطالب بيك بضرورة تنمية الأدوات اللفظية ، مع تعدد اللغات ، حتى تصبح دولية فى تناولها .

أما دراسة تعدد هديفيك من المعهد الدولى للبحث من أجل السلام بأوسلو (النرويج) ، فقد ركزت على تعدد مصادر المعلومات ، وكذا نوعياتها ، وعلى كيفية وضعها تحت تصرف الباحثين

وقد أبرزت المناقشة ، الامكانيات الهائلة المتوفرة لدى أنظمة الاعلام العصرية ، وهي متمركزة في الدول المتقدمة ، في حين تفتقر الدول النامية ، إلى تكنولوجيات الاعلام التقليدية . ثم إن إدخال العقل الاكتروني في بعض الدول ، قد يشكل خطرا ، اذ قد يستعين به الأقوى ، لفرض سيطرته . وبالتالي ، فان الحاضرين اجمعوا على ضرورة الالتجاء إلى ما يسمى « بالتناول المرن »

في عملية نشر المعلومات ، وعلى نحو يوجد توازنا ما . وذلك في ضوء الظروف المحلية ، وقد يكون ذلك من خلال تحسين التكنولوجيات التقليدية ، مع إدخال وسائل للنشر اكثر تقدما .

كذلك جرت مناقشات حول الفارق في مفهوم « البحث من أجل السلام » بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وبالتالي طالب الحاضرون العمل على محاولة التوحيد بين المفاهيم ، وإن كان بعضهم قد رأى ضرورة العودة إلى مناقشة وتوضيح تعريف اللفظ ، وذلك بدعوة مجموعة لهذا الغرض . وقد سجل الاجتماع مطلب الدول النامية في أن تراعي ظروفها واحتياجاتها الخاصة ، مع ضمان اتصالات أفقية أفضل بين هذه الدول ، وتلبية احتياجاتها من حيث المعلومات . هذا وقد أخذت اليونسكو هذا الهدف على مسئوليتها الخاصة ، وقررت إنشاء شبكة دولية للاعلام لهذا الغرض .

ثانيا ـ التنسيق بين الباحثين والمؤسسات على اسس إقليمية للقيام بمشاريع بحث مشتركة .

أبرزت الدراسة التي قدمها مستر « رايمو فاير يثن » الأمين العام للجمعية الدولية للبحث من أجل السلام ، اقتصار هذا النوع من البحوث على عدد من الدول الأوروبية والتابعة لشمال امريكا ، وإن كان هذا الوضع قد اخذ في التغيير ، لأن اليونسكو تعمل على إحداث اهتمام بالدراسات من أجل السلام في الدول الأخرى .

والمعروف أن المنظمة رصدت مبلغا محدودا من المال لمزيد من التنسيق في هذا المجال . وقد طالب الحاضرون بزيادة هذا الاعتماد ، حتى يأتي بالفعالية المرجوة ، مع ضرورة مراعاة صرف هذا المال في « التربة التي يمكن أن تأتي بالثمار » .

ومن جهة أخرى ، أبرز بعض الحاضرين ، الصعوبات التي تلاقيها جهود التنسيق الاقليمي بين الدول في مجالات البحث . ولهذا تقرر البدء بدعم المؤسسات الوطنية ، مع ترك الباب مفتوحا في المستقبل أمام إمكانيات التعاون بين المؤسسات المختلفة .

كذلك طالب بعضهم بالتوسع في معنى « التعبير « البحث من أجل السلام على أساس أن مثل هذا النشاط ، ليس دائما مقصورا على المجال الاكاديمي ، انه يمكن أن ينمو خارج الجامعات . كما أن هناك علاقة وثيقة بين البحث والتربية والعمل من أجل السلام .

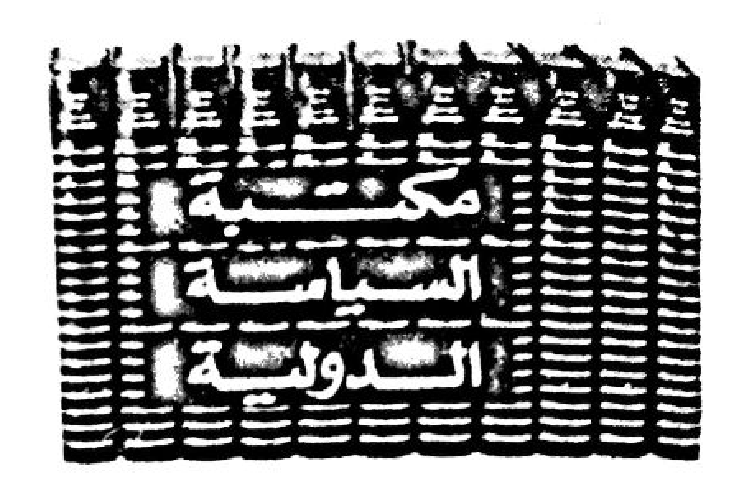
ثالثا : ـ التنسيق وتنمية تبادل المعلومات والوثائق من خلال الدوريات .

قدم البروفسور شارل شاتفيلد مدير مركز التربية الدولية بجامعة ويتز برج ، ورقة تناولت مشكلة نشر المعلومات من خلال الدوريات التي تقوم بدور الاتصال بين الأعضاء الباحثين والجماعات . وقد لوحظ أن الدراسة اقتصرت على شمال أمريكا والغرب الأوروبي . وركز الحاضرون على أهمية الدوريات في نشر المعرفة ، وخاصة في الدول النامية ، وعلى ضرورة إيجاد وسائل للتوسع في تداولها وقد أبرزت الصعوبات الناتجة من اللغة التي تصدر بها هذه الدوريات ، خاصة في العالم العربي وغيره .

وقد تناولت المناقشات أيضا ، موضوع مشروع اليونسكو في إصدار كتاب سنوي للدراسات حول السلام والصراعات ، على أساس أن مثل هذا المشروع ، قد يدعم النشاط الذي يمكن أن تقوم به الدوريات . وقد رؤى أن يتضمن الكتاب السنوي : معلومات عن جماعة البحث من أجل السلام عبر العالم ، وتقارير عن اتجاهات الأبحاث في شتى الدول والمناطق ، ومقالات تتناول موضوعا واحدا ، وترجمة مقالات سبق نشرها بلغات اخرى ، وتقارير عن اهم الاجتماعات القومية والدولية ، وإعادة طبع صفحات من دوريات . وقد تقرر تكوين مجموعة صغيرة لاختيار اهم المواد .

وفي نهاية الاجتماع ، اجمع الحاضرون على عدد من التوصيات ، سوف تعرض على المدير العام لمنظمة اليونسكو ، لكي يعد تقريره في هذا الشأن ومن أهم هذه التوصيات : تلبية احتياجات الدول النامية ، من حيث التوثيق ، مع مراعاة ظروف كل دولة ، بأحدث شبكة دولية للتوثيق من أجل البحوث ، وتجهيز هذه الدول بما يتيح لها الوصول إلى المعلومات ، وتدريب الباحثين على الاستعانة بخدمات العقل الالكتروني ودعم التعدد السنوي للتوثيق العلمي الاجتماعي ؛ والعمل على ترويج المعلومات التي تضعها الدول النامية ؛ وامداد الدول النامية بالكتب والوثائق المصورة وغيرها ، والعمل على دعم التعاون بين مختلف معاهد البحث ، من خلال مشاريع بحث مشتركة أو اتفاقيات أو مجالس إقليمية كل هذا مع مراعاة « التناول المرن » .

واخيرا ، اوصى الحاضرون باشراك أجهزة تابعة للامم المتحدة ، مثل مركز نزع السلاح ، في الجهود التي تقوم بها اليونسكو ، لتنسيق وتنمية البحوث والاعلام والتوثيق من أجل السلام . □



الديمقراطية الفرنسية

— V. Giscard d'Estaing
— Democratic Francaise
— Librairie Arthéme Fayard, 1976

يشكل كتاب الديموقراطية الفرنسية ، دراسة قيمة لجميع جوانب المجتمع الفرنسى . وهو أول مؤلف للرئيس الفرنسى فاليرى جيسكار ديستان ، كتبه بعد دراسة متعمقة لتاريخ فرنسا وسياستها ومشاكلها ، فجاءت مقترحاته من اجل إقامة مجتمع الحرية والرخاء والتقدم ، ملائمة تماما لطبيعة الشعب الفرنسى ، ونوعية المجتمع الذى يعيش فيه .

وقد اقدم ديستان على تاليف هذا الكتاب ، بدافع من اقتناعه التام بان كل مجتمع من المجتمعات الانسانية ، لا يستطيع ان يعيش ويزدهر ، دون معرفة واضحة بالمبادىء التى تسترشد بها حكومته ، والمثل العليا التى تستوحيها . والمجتمع الفرنسى اكثر من اى مجتمع اخر ، يشعر بالحاجة إلى فهم المبادىء التى تحكمه ، والمستقبل الذى ينتظره . وقد اوضح الرئيس الفرنسى هدفه الاساسى منذ حملته الانتخابية ، وقبل توليه الرئاسة ، وهو إقامة مجتمع حر متماسك تسوده روح الاخاء والتعاون .

يقوم المؤلف فى مقدمة الكتاب ، باستعراض المكاسب التى حققها المجتمع الفرنسى فى عهده ، ومن بين هذه المكاسب ، إلغاء الرقابة نهائيا على الصحف والتليفزيون والسينما ، وفرض التعليم الاجبارى ، وتخفيض ساعات العمل من ٥٤ ساعة إلى ٥٠ ساعة فى الاسبوع ، ورفع الاجور ، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية ، وحماية المهن الفنية ، والقضاء على البيروقراطية والروتين العدوين اللدودين لتقدم المجتمعات ورفاهيتها . ثم يؤكد أن تاريخ فرنسا فى المرحلة المقبلة ، يتوقف على الطريق الذى سيختاره الشعب الفرنسى ، لأن الشعب هو الذى يصنع تاريخه بنفسه منذ اللحظة التى يحكم فيها حكما ديموقراطيا .

ومن الجدير بالذكر ، أن الشعب الفرنسى رفض ثلاث مرات متتالية ، بدافع من غريزته ، الحل الذى قدم له والطريق الذى زين أمامه كطريق الخلاص الوحيد ، وذلك فى عام ١٩٦٨ ، وعام ١٩٧٣ ، ومايو ١٩٧٤ . وكان فى كل مرة يتساءل ، الا يوجد بديل آخر ؟ ولذلك تهدف هذه الدراسة ، إلى تنبيه الرأى العام الفرنسى ، إلى خطورة بعض الاختيارات التى تطرح أمامه ، ومساعدة الفرنسيين على النظر إلى مجتمعهم بعين الواقع لا بعين الخيال . فهذا المجتمع غنى فى عالم يسوده الفقر (حتى لو كان فى هذه الصراحة ما يصدم) ، حر بين دول كثيرة لم تصل بعد إلى الديموقراطية ، هادىء نسبيا فى وقت تثور فيه الأحداث الدامية فى أماكن كثيرة من المعمورة . ومما لا ريب فيه ، أن الدولة الفرنسية تدخل فى نطاق مجموعة الدول التى استطاعت أن تتغلب على الفقر وتقهر البؤس والمرض ، بفضل العمل المستمر الجاد والتضحيات المختلفة . وتشهد الدلائل كلها ، إلى أن هذه المجتمعات ستعرف أيضا مزيدا من التقدم والتطور فى غضون الخمسين عاما القادمة . ومما يدعو للأسف . أن نرى جميع هذه المواهب التى يتمتع بها الشعب الفرنسى ، اسيرة لعقائد جامدة ، وتشلها افكار قديمة بالية . ومن

هنا جاءت هذه الدراسة ، لتضع أمام الدولة الفرنسية ، الاختيار الأمثل والأصلح لها ، لأنها تنطلق من واقعها التاريخى والاجتماعى ، ولا تحكمها الأفكار المستوردة . فالمجتمع الفرنسى هو مجتمع ذو نوعية خاصة تميزه عن بقية المجتمعات .

وسيرى القارىء أن المؤلف يحاول فى هذا الكتاب ، أن يرد على سؤالين أساسيين ، وهما : كيف يفهم الفرنسيون الديموقراطية ؟ وأين هم منها الآن ؟ .

عجز الايديولوجيات التقليدية

يتناول الجزء الأول بالتشخيص والتحليل ، أسباب عجز الأيديولوجيات التقليدية عن تقديم العلاج الناجع والفعال لمشاكل المجتمع الفرنسى . فقد أدى التقدم السريع فى هذا المجتمع ، إلى نتائج تناقضت تماما مع ما كان ينتظر من مثل هذا التقدم ، ووقفت الأيديولوجيات التقليدية مكتوفة الأيدى ، غير قادرة على فتح آفاق جديدة أمام الشعب ، أو تقديم حلول مرضية لمشكلاته ، مما تسبب فى شعوره بالبلبلة وعدم الفهم السليم .

فما الذى حدث فى المجتمع الفرنسى ؟ لقد كانت فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينات ، تجمع بين خصائص المجتمع التقليدى بتدرجه الطبقى والاجتماعى ، وتقاليده الريفية ومركزيته ، وبين المجتمع المتطور بنوعية حياته الثقافية ، وتنوع حياته السياسية وإسهاماته فى مجال التقدم العلمى . وكانت الفوارق الطبقية شاسعة فى ذلك الوقت ، وتفوق كثيرا دولا أخرى لها نفس ظروف الدولة الفرنسية ، وكان الانتقال من طبقة إلى أخرى ، شبه مستحيل ، وإذا حدث فبصعوبة شديدة جدا . وكان المجتمع الفرنسى — بالرغم من نظامه الليبرالى يمارس ضغوطا شديدة على الفرد ، ويفرض سيطرته من خلال مؤسساته الكبرى ، مثل الكنيسة والدولة والمدرسة والعائلة .

ثم حدث التحول الخطير فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ، وتغير كل شىء فى المجتمع الفرنسى بسرعة مذهلة ، واختلفت فرنسا عام ١٩٧٥ عن فرنسا ١٩٥٠ اختلافا جذريا وشاملا . وقد استخدم المؤلف الأرقام والاحصاءات لتوضيح هذا الاختلاف فى جميع مجالات الحياة . إن هذا التطور الهائل ، قد تم دون أن تصاحبه ثورات سياسية أو تغيرات أساسية فى نظام الحكم ، وهو ما أعطى الانطباع بموقف مستقر ، فى حين أن الدولة مهتزة حتى أعماقها . وهذا يفسر إلى حد كبير الصعوبة التى يجدها الرأى العام الفرنسى ، فى فهم وإدراك طبيعة هذا التطور .

ولكن هذا التغير لم ينطبق على الشخصية الفرنسية التى ظلت كما هى ، شخصية مركبة ، ومزيج من صفات كثيرة تتناقض فيما بينها . ولذلك يجب أن تأخذ الديموقراطية الفرنسية فى اعتبارها ، الطابع الخاص لهذه الشخصية .

وقد اعترضت سبيل هذا التطور الضخم فى المجتمع الفرنسى ، مشاكل عديدة ، فلم يستطع التقدم الاقتصادى أن يقضى على الفوارق بين الطبقات ، وإنما أدى إلى ظهور فوارق جديدة . وأصبح المواطن الفرنسى بفضل هذا التقدم ، تابعا تبعية مطلقة لمجتمع الاستهلاك ، وخاضعا خضوعا تاما فى عمله لنظام الانتاج . كما اختفت الروابط الأسرية القوية ، وتمزقت العلاقات الانسانية ، واجتاحت موجات العنف فئات اجتماعية كثيرة ، وأصيب عدد كبير من المواطنين ببلبلة أخلاقية شديدة ، وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية ، لتتوج كل ذلك ، وتحجب الميزتين اللتين اعتبرتا أهم إنجازات كفاح خمسة وعشرين عاما ، وهما توفير العمل الدائم ، ورفع مستوى المعيشة .

إن الرأى العام الفرنسى ، يشعر ، أمام كل هذه المشاكل — بحاجته إلى التفسير المنطقى الذى يساعده على اكتشاف الحقيقة وتحليلها ، ولذا يتجه بغريزته إلى الأيديولوجيات التقليدية ، أى الماركسية والليبرالية الكلاسيكية ، ولكن سرعان ما يكتشف جمودهما ، وعجزهما عن مساعدته . فقد استمرت هاتان النظريتان منذ القرن الماضى ، دون أن يدخل عليهما أى تعديل ، وهذا ما لا يتفق مع روح التطور والعمل العلمى ، فكم من التعديلات أدخلت على نظريات علمية أخرى فى مجالات المعرفة المختلفة . ولذلك تعتبر الماركسية والليبرالية الكلاسيكية نظريتين قاصرتين ، تبسطان الواقع المركب ، وتجهلان الحقيقة الانسانية ، ويتحكم فيهما الانفعال أكثر من العقل والمنطق .

ومما لا شك فيه ، أن الماركسية لعبت دورا يستحق الاعجاب والتقدير فى القرن التاسع عشر . فقد ساعدت المجتمعات الصناعية على تفهم مواقفها وتحليلها ، وساعدت الطبقة العاملة فى الحصول على حقوقها المشروعة التى طالما تجاهلتها هذه المجتمعات . ولكن الماركسية انحرفت بعد ذلك عن المسار السليم ، وأصبحت على يد خلصائها ، نوعا من المخادعة والتضليل . إن العالم اليوم ، يختلف عن العالم الذى وصفته الماركسية ، ويخضع لقوانين مختلفة تماما عن القوانين التى وضعتها هذه النظرية . بل لقد أثبتت التجارب العديدة ، بما لا يقبل الشك ، خطأ الفكرة الأساسية التى تقوم عليها الماركسية ، وهى أن الملكية العامة لوسائل الانتاج ، ستقضى حتما على استغلال الانسان لأخيه الانسان . ونلاحظ أن الماركسية تلعب حتى يومنا هذا ، دورا هاما فى حياة فرنسا السياسية والثقافية ، على عكس الدول المتقدمة الأخرى ، وذلك لأن العلوم السياسية فى فرنسا ، لم تتطور بعد تطورا كافيا . هذا بالاضافة إلى ما يتمتع به هذا النظام

الشمولى ، من قوة جذب بالنسبة للعقليات التى تشكلت فى ظل الفكر الدينى التقليدى ، ونزعة الشعب الفرنسى إلى تفضيل إبداء الرأى فى الأحداث ، على التعمق فى فهمها .

ثم ينتقل المؤلف إلى نقد النظام الليبرالى الذى لم يقدم هو الآخر الحل المنشود . لا شك فى أن الشعب الفرنسى يدين بجزء كبير من تقدمه إلى هذا النظام الذى يعتبر الانسان هدفا لأى تنظيم اجتماعى . فهذه الحرية السياسية ، وهذا التفوق الاقتصادى على الصعيد الداخلى والخارجى ، هو نتاج النظام الليبرالى . ولكن الليبرالية التقليدية ليست واعية تماما بالحقيقة الاجتماعية المعاصرة . فهى تترك الحياة الاقتصادية مجالا حرا للمنافسة أمام الجميع ، مفترضة أن المصلحة الفردية ، تتفق فى نهاية الأمر مع المصلحة الجماعية ، مادام جميع الأفراد متساوين فى الحقوق . وهى نظرية اتضح خطؤها . فالمنافسة وإن كانت من أهم حوافز الانتاج ، بل أهمها على الاطلاق ، إلا أنها تدفع بالانسان إلى تكديس وسائل الدفاع ضد هذه المنافسة ذاتها لحماية نفسه . وهكذا نرى المجتمع الليبرالى يضع اللوائح والضمانات ، ويفرض الحمايات ، ويقيم التحالفات المهنية والنقابات . وقد تتدخل الدولة فى النهاية لمواجهة ما ينتج عن هذه الأوضاع من سيادة البعض وتنازل البعض الآخر .

لقد أدت هاتان النظريتان اللتان ورثناهما عن القرن التاسع عشر ، دورهما فى الوقت الذى ظهرتا فيه ، ولكنهما ظلتا جامدتين ، ولم تلحقا بركب التطور الاجتماعى ، فانسلختا بذلك عن الواقع وابتعدتا عنه . إن الانسان ليس فقط ذلك الحيوان الاقتصادى الذى يتصرف طبقا لحاجته المادية ، وإنما هو حقيقة مركبة . وقد كانت نقطة الانطلاق فى هاتين النظريتين ، هى تحليل النظام الاقتصادى من أجل التوصل إلى نتائج تطبق على الانسان . ولكن الحقيقة المعاصرة ، والتقدم الحالى فى مجالات المعرفة الانسانية ، يدعوانا إلى الانطلاق من الانسان واحتياجاته ، من أجل التوصل إلى اختيار أفضل النظم بالنسبة له . وهذا ما يجب أن تضعه فرنسا فى اعتبارها ، عندما تخطو خطوتها القادمة .

توحيد المجتمع الفرنسى

ويتحدث ديستان فى الفصل الثانى من الكتاب ، عن إمكانية توحيد المجتمع الفرنسى ، ويتساءل هل هى فكرة خيالية ؟ إن إلغاء الفوارق الطبقية لا يعنى أن تتوحد المواقف ، وتتشابه الادوار . إن القضاء التدريجى على هذه الفوارق ، هو نتيجة حتمية للتطور التاريخى للمجتمعات ذات النظم الديموقراطية . إن هذه النتيجة لن تؤتى ثمارها سريعا ، ولكنها مؤكدة على المدى الطويل . ويكفينا فى هذا الصدد ، أن نتذكر كيف كانت العلاقات الاجتماعية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، لنحكم على المسافة التى قطعت فى هذا المجال . ومما لا شك فيه ، أن هذا التطور يتم ببطء ، ولكنه أكثر فعالية إذا قيس بالفشل النسبى للمجتمعات التى طبقت نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج ، والذى بموجبه كان ينبغى أن تختفى الطبقات نهائيا ، وتظهر طبقة واحدة . وهو ما لم يحدث على الاطلاق ، فنجد أن الطبقة العظمى فى هذه الدول (فيما عدا الصين) تقاسى من ظروف معيشية صعبة ، فى حين نرى الطبقة المتميزة التى تتشكل من رجال الحزب والادارة ، تنعم بكل الامتيازات والخيرات .

إن توحيد المجتمع الفرنسى سيتم بفضل رفع مستوى المعيشة والتعليم والتوعية . وقد حدث تطور إيجابى فى هذا الاتجاه ، يعبر عنه انتشار طبقة متوسطة ذات قيم حديثة وشخصية متفتحة . وستصل هذه الطبقة حتما ، بفضل هذه المميزات التى تتمتع بها ، وبفضل علاقة القربى التى تربطها بالطبقات الأخرى الأعلى منها والأدنى ، ستصل إلى إدماج المجتمع الفرنسى كله فيها ، وإدراجه تحت لوائها تدريجيا وبطريقة سلمية . كما يقتضى توحيد المجتمع ، أن يطبق العدل فى جميع مجالات الحياة ، وأن تلغى جميع الامتيازات التى تعطى لجزء من المجتمع الحق فى التمتع بجهد الجزء الآخر ، وأن يوضع حد لجميع صور التفرقة ، وأهمها التفرقة بين الرجال والنساء ، والتغلب على جميع العقبات الفكرية والاجتماعية التى تثار فى وجه أية محاولة لتحسين وضع المرأة فى المجتمع . وبذلك يبلغ المجتمع مرحلة من الانسانية أكثر تقدما ورقيا .

ويؤكد الرئيس الفرنسى ، أن حصول المرأة وهى نصف المجتمع على حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة ، سيثرى الحياة الاجتماعية أكثر من أية صورة من صور الاصلاح الأخرى . كما يتحدث عن التفرقة بين الوظائف المهنية والوظائف الذهنية ، فهذا النوع من التفرقة يظهر بوضوح منذ الدراسة ، وتفرق كثير من العائلات بطريقة تعسفية ، بين التعليم الفنى والتعليم العام ، كما أن العمل اليدوى لا يتيح أى نوع من أنواع التدرج الوظيفى ، ولا يتمتع بالتأمينات والضمانات الكافية مثل الوظائف الأخرى . ليس هناك على الاطلاق ما يبرر هذه التفرقة بين المهن ، سواء يدوية أو ذهنية ، فكلها تتساوى فى الأهمية من وجهة النظر الانتاجية . وعلى الدولة أن تعمل على إتاحة الفرص المتساوية أمام الأطفال فى التعليم ، وأن تنمى شخصياتهم ومواهبهم بغض النظر عن بيئتهم .

ان العدل يقتضى ايضا ، القضاء على الفقر فالفقر اهانة للانسانية وانكار لادمية الفرد ، ولايوجد عذر واحد يبرر ان تنعم الطبقة الميسورة بحياة رغدة وتترك

غيرها يعاني من الفقر والبؤس . ولذلك يجب ان يضمن كل فرد في الشعب الفرنسي دون تمييز . حدا ادنى من الدخل يكفل له حياة انسانية كريمة ، ويؤمن شيخوخته ، وان تتخذ الاجراءات من اجل ان يعامل كل عضو من اعضاء المجتمع ، ايا كانت ظروفه ، معاملة الشريك ذي الحقوق الكاملة في هذا المجتمع . ويبقى ان تعرف الديمقراطية حجم المسافة المسموح بها ، والتي يمكن تبريرها اجتماعيا ، للفصل بين مواقف الافراد داخل مجتمع واحد وفي عصر معين " فليس من العدل انكار وجود هذه الفروق بين المواطنين ، او تجاهلها ، فهي ثمن الموهبة والعرق والمسئولية .

كيف نحدد هذه المسافة ؟ هذا هو السؤال الذي لانستطيع ان نقدم له اجابة شافية . ويرى المؤلف ان هذه المسافة ، يجب ان تقف عند حد معين ، وهو الحد الذي يتحطم بعده شعور الفرد بانتمائه الى المجتمع الذي يعيش فيه . ولذا ينبغي اعطاء الاولوية لرفع الاجور الضعيفة ، دون التقيد بالاسلوب القديم ، وهو رفع الاجور بطريقة تناسبية .

ثم يتعرض المؤلف في الجزء الثاني لوضع الانسان في المجتمع الفرنسي . ان قيمة الفرد وحريته هما السمتان الاساسيتان للثقافة الفرنسية القومية . فالمجتمع الفرنسي يقوم على اساس الازدهار الفردي على عكس مجتمعات العالم الثالث ، التي لاتعطي مكانا كبيرا للفرد ، وتتصرف انطلاقا من واقع الجماهير العريضة .

ويؤكد ديستان ، ان اي مشروع اجتماعي لايهدف الى اعطاء مضمون اوسع للحرية الفردية لايشكل اهمية او قيمة تذكر بالنسبة للمجتمع الفرنسي . فالتنظيم الاجتماعي الذي يقوم على فكرة الجماهير ، هو عكس التطور الذي يبتغيه الفرنسيون لمجتمعهم . ينبغي ان يكون الهدف هو تحرير الانسان لتسهيل تطوره وازدهاره ، لا السيطرة عليه وصب شخصيته في قوالب معينة . وعلى المجتمع ان يضمن لابنائه فرصا ثقافية متساوية ، حتى يستطيع كل فرد ان ينمي ماعنده من قدرات الخلق والابداع وملكات الاحساس ويعبر عنها .

ان المجتمع الفرنسي يقوم على شعور المواطن بمسئوليته ، والطبيعة الانسانية تحتاج الى تاكيد ذاتها والتفوق على نفسها ولذلك يجب ان يعمل المجتمع الديمقراطي على تشجيع المبادرات الفردية ، وتدعيم احساس المسئولية لدى جميع ابنائه . ان النظم الشمولية لاتتجاهل هذا الجانب الاساسي في الطبيعة الانسانية ، ولكنها تسجنه داخل مصالحها ، وتوجه الطاقات الفردية الوجهة التي تحددها السلطة المركزية . ولاينكر المؤلف الجانب الفعال في هذه النظم ولكنه يرى انها تتفق مع مجتمعات معينة وفي اوقات معينة . ان المجتمعات الشمولية تسقط ضحية للجمود نتيجة لعدم قدرتها على اثارة روح المبادرة والمسئولية لدى المواطنين . وهذا يفسر الى حد كبير ، النمو البطيء لهذه المجتمعات . ان النفس البشرية ، تتوق الى حياة مختلفة عن حياة خلية النمل . وقد اثبتت الحضارات والثقافات العالمية على مر العصور ان الانسان يصبو دائما الى التنوع وانه لايشعر بقيمته او بسعادته الا عندما يشعر بانه يمارس مسئولية كاملة ، وانه قادر على الانجاز

ان المجتمع الديمقراطي الفرنسي سيعمل على توفير شعور المسئولية لاعضائه ومنحهم جميع الوسائل التي يستطيعون من خلالها ممارسة هذه المسئولية فالانسان يحتاج لكل طاقاته وقدراته ابتغاء مواجهة عالم اليوم ، الذي يتسم بسرعة تغيره وتطوره المذهل . كما سيعمل النظام الديمقراطي ، على ان يصبح المجتمع الفرنسي مجتمع متضامن تسوده العلاقات الانسانية وهذا لايعني العودة الى المجتمع الريفي ، واخضاع المواطن الفرنسي لسلسلة من الضغوط الاجتماعية وانما معنى ذلك ان نعيد الى الانسان شعور الدفء وروح الاخاء . والمشاركة التي فقدها بسبب نمط حياة هذا العصر الذي نعيشه .

بناء المجتمع الديموقراطي

ثم يتناول الرئيس الفرنسي في الجزء الثالث من الكتاب ، هياكل السلطة في المجتمع الديمقراطي . ويؤكد ان بناء مجتمع الديمقراطية يستلزم تطبيق نظام التعدد في جميع المجالات وهذا لاينصب فقط على السلطة السياسية كما هو مفهوم في النظم الليبرالية التقليدية مثل تعدد الاحزاب وما يفرضه ذلك من حريات ، وانما ينطبق ايضا على السلطات الاقتصادية والاجتماعية والروحية بحيث يقضي نهائيا على تمركز السلطة مع مراعاة الا تختلط السلطات المختلفة وتتداخل . ويقترح الكاتب ان تعمل الدولة على تخويل بعض سلطاتها الى مجموعات محلية مزودة بالموارد المناسبة التي تساعدها على القيام بمهامها ، وبذلك تحل المشاكل من القاعدة ان امكن لامن القمة .

ان مبدأ التعددية مقبول ولاخلاف بشانه في مجالات كثيرة مثل الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري المختلفة ، ولكن الامر يختلف بالنسبة للنظام الاقتصادي ، فقد قام جدل منذ عدة سنوات واستمر حتى الان حول تاميم الشركات الكبرى ، ولم تحسم بعد الخلافات والمناقشات السياسية التي ثارت بهذا الصدد ، ويرى الرئيس الفرنسي ان زيادة معدل التاميم سيضع الشركات المؤممة مباشرة بين ايدي السلطة السياسية وهذا من شانه اضعاف النظام الديمقراطي لاتدعيمه . وقد نص دستور ١٩٤٦ على تاميم الشركات ذات الطابع الاحتكاري او التي تدخل في نطاق الخدمات

العامة ولكن لاينبغى ان تلجأ الدولة الى هذا السلاح الا كحل اخير لان زيادة التأميمات ، ستؤدى حتما الى تمركز السلطة الاقتصادية ولذلك يجب الاقتصار على هذا النوع من التأميمات الذى لايؤدى الى تغيير هيكل السلطة الاقتصادية بشكل جذرى او يقضى على اقتصاد المنافسة . ونجد ان انصار النظام الشمولى ينتقدون هذا المبدأ بقسوة ، فنظام التأميم الذى ينادون بوجوب تطبيقه يقضى نهائيا على المنافسة ويخضع الشركات لمخططات تعسفية يدعون انها ديمقراطية . ان تمركز السلطة الناتج عن الخلط بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ، لايقربنا من الديمقراطية ، وانما على الاصح يبعدنا عنها ، فالمنافسة هى السلاح الفعال ضد السيطرة والاحتكار . ويضرب ديستان مثلا على ذلك بالمنافسة التى قبلتها فرنسا منذ خمسة عشر عاما مع دول السوق الاوروبية المشتركة وكيف ادت هذه المنافسة الى مقاومة الاحتكار وازدهار الاقتصاد الفرنسى .

كما يتحدث الرئيس الفرنسى عن مفهوم الحرية فيقول ، ان شعور الامان هو اساس الحرية فالانسان لايستطيع ممارسة حريته الا اذا كان آمنا مطمئنا . ان الحرية ليست معناها ان يتسكع انسان معدم على قارعة الطريق وانما الحرية هى ان يكون لهذا الانسان شىء يملكه ويوفر له شعور الامان والاطمئنان . ومما لاشك فيه ان الدولة قد امنت المواطنين ضد المرض والبطالة ومعقباتهما ، ولكن هذا لايكفى لان المواطن يجب ان يملك شيئا ليحقق ذاته وعلى الدولة ان تتيح له هذه الفرصة . وهذا يفسر السياسة السكنية التى انتهجتها اخيرا الدولة الفرنسية واعطتها الاولوية فى اهتماماتها ، والتى بموجبها يستطيع الساكن ان يملك الشقة التى يشغلها . حتى اصبح نصف الشعب الفرنسى حاليا مالكا لمسكنه .

اما الجزء الرابع والاخير من الكتاب فيتعرض لتنظيم السلطات فى الديمقراطية الفرنسية ، بحيث تؤدى هذه الديمقراطية القائمة على مبدأ تعدد السلطات الى استتباب النظام فى ظل الحرية والمسئولية ، ولا تؤدى الى الفوضى او العجز . كما يجب ان يهدف السلوك الاقتصادى والاجتماعى الى حفظ الامن والسلام وتوفير المناخ المناسب لكى تعمل الدولة بفاعلية فى هذا المجتمع الديمقراطى المنظم القوى .

ويضع ديستان هدفين اساسيين امام الاقتصاد الفرنسى .

اولا اتاحة فرص العمل الدائم امام المواطنين والاستفادة من جميع الطاقات الاجتماعية . ثانيا السيطرة على التضخم والقضاء على جميع صور الاستغلال . ولا ينبغى ان تتحمل الدولة وحدها مسئولية ارتفاع الاسعار والكفاح ضد التضخم . فهذا واجب كل مواطن ايضا . ان الحرية تعنى المسئولية والانسان الحر حقيقة ، هو الانسان المسئول . ومن الاهمية بمكان العمل على زيادة الانتاج والانتاجية سنويا فى مجالى الصناعة والزراعة . ان كل سياسة تتجاهل هذه الضرورة ، تتجاهل بالتالى مصلحة الدولة الفرنسية ، على ان يكون هذا النمو فى صالح الطبقة الاكثر احتياجا بحيث تضيق مساحة التفاوت وعدم المساواة بين الطبقات ، كما يجب بذل الجهود لتطوير المؤسسات الاجتماعية الكبرى مثل التعليم والصحة والاسكان . وتسمح النتائج التى احرزت حتى الان فى هذا المجال بالتفكير فى مزيد من التطوير الذى يغلب عليه طابع الكيف لا الكم .

ويوضح الرئيس الفرنسى ان المجتمع القائم على التعددية ينطوى على خطر المواجهات والفوضى ، ومن هنا تنبثق الحاجة الى حفظ النظام والامن . فقد كانت الخلافات السياسية والدينية فيما مضى لاتؤثر مطلقا على قواعد السلوك الاجتماعى التى يحترمها الجميع اما الان فقد تغير كل شىء . ويجب على النظام الجديد الذى يسعى اليه المجتمع الفرنسى ، ان يضع فى أعتباره المعطيات الاجتماعية الجديدة ، وان تعمل الديمقراطية على بث روح الموضوعية والاعتدال واحترام شعور الغير لدى المواطنين ، بحيث يسهم كل فرد فى رسم الحدود التى لايجب ان يتخطاها فى ممارسته لحريته ، حتى لايتعدى على حرية الاخرين .

وفى نهاية هذا الفصل الاخير يؤكد ديستان ان الحرية والنظام لايمكن توافرهما دون مؤسسات سياسية قوية ومنظمة ، تهدف الى خدمة المجتمع لا الى ابتلاعه ، واحترام اراء ومصالح المواطنين لاقهرهم واخضاعهم لاوامرها . وهذا لايعنى ان تصبح الدولة ضعيفة منصاعة لرغبات الافراد او الجماعات ، وانما يعنى ان الدولة ليس من حقها ان تتصرف دون تشاور ، وان تتخذ القرارات والمواقف الحاسمة دون مبررات قوية ، ودون ان تكون قد استنفدت كل جهودها من اجل الاقناع والتوصل الى اتفاق ، اى دولة قوية ومنطقية دون تعسف او طغيان ، وبذلك تستطيع ان تكسب احترام جميع المواطنين ، فاحترام الدولة هو شرط اساسى لحرية المجتمع وازدهار الحياة الديمقراطية .

ويشترط ديستان لتطوير الحياة السياسية الفرنسية وتقدمها ، احتفاظ الشعب الفرنسى بمكاسبه الديمقراطية ، واستمرار الموقف الحيادى للقضاء والجيش والادارة من اى نضال سياسى ، لان دخول هذه المؤسسات طرفا فى الصراعات السياسية لن يكون عاملا لتقدم الديمقراطية وانما نكسة خطيرة لها .

ولذلك ينبغى التصدى لاية محاولة من هذا النوع والقضاء عليها . ان النضال السياسى الحقيقى هو تنافس الافراد والجماعات للعمل من اجل المصلحة

العامة فى اطار مفهوم واحد لمجتمع متفتح ، يحترم الفصل بين السلطات وحق جميع المواطنين فى ابداء الرأى والاختلاف فيما بينهم .

ومن الملاحظ ان الرئيس الفرنسى لم يستخدم عن عمد تعبير اشتراكية « واشتراكى » طوال هذه الدراسة . وقد اوضح فى هذا الصدد ان هذه الكلمة تعبر عن حقائق مختلفة تماما . ولايمكن استخدامها دون لبس والتباس . ثم اختتم دراسته مؤكدا ان النظام الشمولى الذى يمحى الفرد ويسحقه هو عكس ما يتطلع اليه الشعب الفرنسى تماما . وهذا ينطبق ايضا على النظام الليبرالى التقليدى كما وضعته الولايات المتحدة وتطبقه حتى الآن ، لان هذا النظام بالرغم من بساطته وقوته يثقل على الفرد ويضعه وحيدا فى مواجهة الظروف وقسوة الحياة .

ان النظام الذى يقترحه ديستان هو نموذج جديد يتلاءم مع تطورات العصر وحقائق المجتمع الفرنسى ، ويقوم على مفهوم التعددية فى جميع مجالات الحياة ، ويعمل على استتباب السلام وتهدئة الخلافات ، وسيادة شعور الاخاء والتضامن بين المواطنين فى ظل الحرية والعدالة واحترام تنوع الاراء واختلافها .

ان فرنسا الديمقراطية التى كانت فيما مضى منبعا والهاما للفكر العالمى وموطنا للتقدم والحضارة الانسانية ، لن تنطوى على نفسها الآن ، وستظل شريكا فعالا وخلاقا فى تطور العالم المعاصر ، فهى قادرة على ان تفتح عقلها وروحها للتغيرات الكبرى من اجل التضامن الجديد الذى يربط الانسانية اليوم ، وان تحتفظ فى نفس الوقت بشخصيتها وملامحها المميزة دون تغيير ☐

سوسن حسين

المؤلفات العربية السياسية

☐ ☐ ألفت حسن أغا : الاعلام وحرب أكتوبر . مطبوعات الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، العدد الثالث ☐ ☐

صدر هذا الكتاب ، ضمن السلسلة التى تنشرها الجامعة الامريكية بالقاهرة ، تحت عنوان « بحوث القاهرة فى العلوم الاجتماعية » ويتضمن استعراضا لرسالة الماجستير التى تقدمت بها المؤلفة الى هذه الجامعة وكانت بعنوان [دور الاعلام فى الصراع الدولى : دراسة فى حرب اكتوبر ١٩٧٣] .

وتعرض المؤلفة فى هذا الكتاب ، لنتائج دراسة اجرتها عن التحليل السياسى للاعلام المصرى والاسرائيلى ، قبل واثناء وبعد حرب اكتوبر ، والافتراض الاساسى فى هذه الدراسة ، ان الاعلام يمكن ان يكون مرآة تعكس مظاهر التصعيد او الاسترخاء فى الموقف بين الطرفين ، بحيث ان مظاهر هذا التصعيد اذا تم اكتشافها ، فانها تصبح بمثابة نذير مبكر لخطر انفجار الصراع بين هذين الطرفين ، ومن هنا يصبح هذا المنهج مفيدا فى تدارك هذا الخطر ، أو على الاقل ، الاستعداد لملاقاته .

وتعتمد الباحثة فى قياس درجة التصعيد الاعلامى ، على ما تسميه « باتجاه الثقة ــ التشكك نحو العدو » حيث تقصد باتجاه الثقة ، درجة قيام الاعلام فى احد البلدين بعرض وجهة نظر البلد الاخر فى الصراع ، بما يفيد الاستعداد لتقبل منطق الطرف الاخر ، وهى بلا شك خطوة مفيدة فى احلال التفاهم محل الصراع ، والمباحثات بديلا عن الحرب ، فكلما زادت اتجاهات الثقة فى اجهزة اعلام كلا الطرفين ، كلما قل احتمال نشوب الحرب ، وعلى العكس ، كلما زادت اتجاهات التشكك والتى تقاس من خلال اهتمام الاعلام بعرض الموقف من طرف واحد ، واتهام منطق الطرف الاخر بالتوسعية والعدوانية ، كلما كان ذلك مؤشرا على احتمال انفجار الموقف بين الطرفين .

ووفقا لذلك ، تفترض الباحثة انه فى اوقات المهادنة او الاسترخاء النسبى فى العلاقات ، تزيد درجة الثقة ، وتقل درجة التشكك ، والعكس يحدث ، فكلما زادت حدة التوتر ، كلما زادت درجة التشكك ، وقلت درجة الثقة وتذكر الباحثة انه سبق تطبيق هذا الافتراض ، وانه لاقى نجاحا ملحوظا فى الدراسة التى اجريت على الاعلام الهندى ــ الباكستانى إبان فترة الحرب بينهما . وعلى ضوء تأكده هناك ، قامت الباحثة بدراسة مدى انطباقه على ما حدث إبان حرب اكتوبر ، فيما يتعلق بالاعلام المصرى والاسرائيلى .

وقد قامت الباحثة بتحليل مضمون صحيفتى الاهرام المصرية والجيروزاليم بوست الاسرائيلية ، باعتبارهما ــ كما تقول الباحثة ــ « صحيفتى الصفوة » فى الدولتين الداخلتين فى الصراع .

وقد قصرت تحليلها على مقالات الرأى المنشورة فى الصحيفتين ، والتى تنعكس عليها اتجاهات كل دولة ، باعتبارهما من الصحف الرئيسية .

وتضمن اسلوب تحليل المضمون الذى اتبعته الباحثة فى رصد نتائجها ، حصر كافة المقالات التى ظهرت يوميا فى كلتا الجريدتين ، وتناولت كافة التعبيرات التى تمس العلاقات المتبادلة أو الشئون الداخلية لكل طرف منهما ، فيما يتعلق بمجرى الصراع ، وانتهى تحليل المضمون بقائمة خاصة بكل طرف تشمل معطياتها الموقف الرسمى والمصالح الخفية على السواء واذا كان الموقف الرسمى هو ما يعلنه المسئولون فى مواقع الحكم ، وتتناوله الصحف بالشرح والتعبير ، فان المصالح الخفية والتى يقصد بها نوايا كل طرف ودوافعه ومخاوفه ازاء الطرف الاخر ، تشكل الاسباب الحقيقية المكونة للسياسة التى يتبعها كلا الطرفين فعليا إزاء الاخر ولقد تأكدت صحة ذلك الافتراض لدى تطبيقه على حرب اكتوبر ، ووصلت الباحثة الى عدد من النتائج اهمها انه عندما يزداد التوتر ، تنخفض نسبة الثقة الى نسبة الشك ، وعندما تخف حدة التوتر ، سواء بسبب اتفاق وقف اطلاق النار ، أو بسبب أى حدث أو رد فعل آخر ، فان الدول المشتركة فى الصراع ،

تبدى ثقة اكبر فى العدو بالمقارنة بدرجة ثقتها فيه اثناء الذروة .

وتابعت الباحثة عددا من المتغيرات المؤثرة فى اتجاهات التصعيد او الاسترخاء ، فمثلا ادى تبادل الاسرى الى زيادة درجة الثقة ، كما اظهرته جريدة الجيروزاليم بوست ، على حين زاد تكرار التشكك فى الاهرام تحت تاثير توقف مباحثات الكيلو ١٠١ اما اتفاق الفصل بين القوات ، فقد زاد من تكرار الثقة فى كلتا الصحيفتين وقد اتضح للباحثة ، ان الاعلام قبل احتدام الازمة ، يمكن ان يعطى إنذارا مبكرا ، بما يحصل من تصاعد فى نسبة الشك ، كما يعكسها الحديث من جانب واحد ، وعدم عرض وجهة نظر ثنائية او وسطية . وقد تمكنت الباحثة من رصد تلك المؤشرات على كلا الجانبين المصرى والاسرائيلى ، وان زاد وضوحها على الجانب المصرى بدرجة اكبر .

ويمكن القول ان الدراسة قد اكدت على صحة تلك النظرية القائلة بأن ادوات الاعلام واهمها الصحافة ، تعكس صورة صادقة عن اتجاهات التفكير والسياسات المستقبلة للدولة التى ينشأ فيها ، وهى بهذا تضع ايدينا على مصدر هام من مصادر تحليل الاحداث ، بما يؤدى بنا الى قدرة تنبؤية اكبر بمجرى الاحداث القادمة ، لكننا من جهة اخرى ، يمكن ان نثير بعض الملاحظات المحيطة بهذه النظرية ، اولها اى اعلام نقصد ، وفى اى نظام سياسى يكون هذا الاعلام ، وفى اية مرحلة تاريخية او قومية يتركز تحليلنا ؟؟ ويضم مقولاتنا فعلى السؤال الاول ، لا يمكن ان تتساوى الصحافة فى درجة حساسيتها للتطورات السياسية فى مجرى الصراع بين الدولتين ، فالصحافة المعارضة تختلف عن الصحافة المؤيدة ، والصحافة الموجهة تختلف عن الصحافة غير الموجهة ، وهنا نجد ان النظام السياسى يؤثر ايضا فى امكانية تعميم هذه المقولة ، فهناك انظمة تحرص على ان تكون بيدها مقاليد التوجيه الاعلامى ، مقابل انظمة اخرى تحرص على كف يدها عن ذلك ، او عن جزء من هذه الصحف على الاقل كما ان المرحلة التاريخية او القومية ، يمكن ان تؤثر فى صدق هذه المقولة ، فعلى سبيل المثال يمكن ان يعم بلد ما خطر داهم ، الامر الذى يدفع بالمسئولين عن الصحافة فيه ، الى تسليم زمام قيادتهم طواعية لرئيس الحكومة ، أو الدولة وهو يحدث فى فترة محدودة بهذا الخطر ، ويؤدى الى اختلاف تحليلاتنا فيما لو كان الامر فى غير هذا السياق ، بل وقد يحدث أن يشترك الاعلام فى حملة للخداع الاستراتيجى ، بتهدئة لهجة الحديث عن العدو ، واصدار اشارات للثقة تجاهه ، كنوع من التمويه على نواياه الحقيقية فى الهجوم . كذلك يمكن ان يحدث العكس ، بأن تصدر توجيهات بتصعيد معدلات المقالات العدائية من اجل استنزاف جهود العدو ، فى التاهب والتعبئة استعدادا لمواجهة استنتج احتمالاتها من خلال تلك التوجيه الاعلامى والخلاصة اننا ينبغى ان ننظر الى هذه النظرية الهامة فى سياقها التاريخى والسياسى ، وان يكون تفسيرنا لنتائجها ، بناء على ما توحى به كافة المعلومات المتوافرة عن طبيعة الاعلام ، وطبيعة النظام السياسى ، بل وحتى طبيعة الاشخاص المسئولين عنها .

عبدالحميد صفوت

□□ حلمى شعراوى : انجولا .. الثورة وأبعادها الافريقية . منشورات وزارة الثقافة ـ بغداد ـ ١٩٧٨ □□

تعالج هذه الدراسة بالتحليل ابعاد ثورة انجولا واستقلالها ، بالتعرف اولا على موقع انجولا على خريطة الجنوب الافريقى واستعراض الملامح الرئيسية للحركة الوطنية الانجولية ، ثم متابعة تطورات الثورة من قضية تحرير وطنية الى مسالة قارية ثم دولية ، وابراز قضايا الثورة وبرنامجها ، واخيرا استخلاص دروس المسالة الانجولية فى الواقع الافريقى الدولى .

وتكمن اهمية الدراسة فى قدرة كاتبها الاستاذ حلمى شعراوى على معالجة قضايا وابعاد « المسالة الانجولية » بصورة شاملة ومترابطة وفى كلمات موجزة .

وللتعرف على موقع انجولا على خريطة الجنوب الافريقى لم ياخذ المؤلف « بالمنهج المدرسى » المعتاد بل اعطى للموقع ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليبرز موقع انجولا وسط ادق مواقع المصالح الغربية فى الجنوب الافريقى ، الذى يعتبر مصدرا عالميا لاهم الثروات الاستراتيجية ، ومركزا من اكبر مراكز الاستثمار العالمى تديره الشركات المتعددة الجنسيات ، ومستوطنا لنحو ٤ ملايين من المستوطنين الاوروبيين يعيشون منذ خمسة قرون يكونون الثروات والكوادر الفنية وطبقة محلية من الراسمالية الانتاجية والكمبرادورية .

وقبل ان تغير الثورة الانجولية خريطة المنطقة كان يجرى العمل فيها من قبل الدول الغربية لتحصينها لاطول مدى ضد تيارات التغير باتباع استراتيجية متعددة الجوانب ، ابتداء من محاولة اقامة الحوار الافريقى مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، الى محاولة تجميد تيارات التغير فى الدول الافريقية المستقلة ، الى الحيلولة دون استقلال انجولا تحت قيادة الحركة الشعبية .

وعند استعراض الملامح الرئيسية للحركة الوطنية الانجولية يقدم المؤلف مراحل التطور التاريخى للحركة موضحا ان الرفض الافريقى للاستعمار البرتغالى لم يتوقف منذ وصول الاوروبيين الى سواحل انجولا عام ١٤٨٢ ، سواء اتخذ هذا الرفض شكل المقاومة القبلية او الانتفاضة الشعبية او التنظيمات السياسية وفى مقدمتها : الحركة الشعبية لتحرير انجولا « ميبلا » ، « الجبهة الوطنية لتحرير انجولا (فنلا) ، الاتحاد الوطنى لاستقلال كل انجولا (يونيتا) . وعرض المؤلف مراحل نمو ونشوء وبرامج هذه التنظيمات .

وحول تطورات المسالة الانجولية يتساءل المؤلف : لماذا تحولت قضية انجولا من قضية تحرير وطنية الى مسالة قارية ثم دولية عليها كل هذا الخلاف ؟

ويرى المؤلف ان التفسير الوحيد لهذا هو ان المصالح الامبريالية مع ادراكها لحدة التناقض بين وجودها فى المنطقة وبين قيادة الحركة الشعبية للعمل السياسى فى انجولا فى المرحلة القادمة راحت تفجر هذا التناقض على مستوى القارة الافريقية كلها .. واصبحت الدول الافريقية نفسها اداة لصراع لا يتفق مع سابق رؤيتها للحركة الوطنية فى انجولا .. ويدلل المؤلف على وجهة نظره برصد بعض الوقائع على المستوى الوطنى فى انجولا ثم على المستوى الافريقى والدولى .

ومع استقلال انجولا بقيادة الحركة الشعبية ، يتابع المؤلف مناقشة قضايا الثورة وبرنامجها ابتداء من بناء القوات المسلحة الانجولية كواجب وطنى ملح لحماية الثورة ، الى اعادة البناء الاقتصادى ومواجهة اثار عمليات التخريب ، الى اقامة الوحدة الوطنية برفع شعار « وحدة الامة ضد الامبريالية » .

اما عن دروس المشكلة الانجولية فى الواقع الافريقى والدولى ، فيشير الكاتب الى انه لا يستطيع القول ان المسالة الانجولية قد انتهت تماما باعلان الاستقلال وذلك لعدة عوامل فى الموقف كل منها له دلالته وفى مقدمة هذه العوامل ، تحديات عناصر المعارضة والثورة المضادة ، تحديات النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

ورغم مثل هذه المخاطر القائمة امام التجربة الانجولية يرى الكاتب ان الواقع الانجولى يحمل عوامل الاستمرار والمقاومة الصلبة بل والضغط وذلك بما يوفر للتجربة اكبر فرص النجاح .

احمد يوسف القرعى



افردنا للنزاع العربى الاسرائيلى مقالين فى باب المجلات من هذا العدد ، نظرا لما اثارته أخيرا هذه القضية البالغة التعقيد من اهتمام عالمى ، وما اكتسبته من ابعاد جعلتها تطغى على كل ما عداها من قضايا وأحداث على الصعيد العالمى ، وتجذب انتباه الرأى العام فى كل مكان .

المقال الأول من المجلة السوفيتية الشهرية انترناشيونال أفيرز (International Affairs) عدد يونيه ١٩٧٨ للكاتب ى . شريبر Y . Shraiber بعنوان « سياسة الحرب الاسرائيلية » . ويشتمل المقال على نقد لاذع لسياسة الحكومة الاسرائيلية الداخلية والخارجية ، الى جانب تحليل لما لحق بالمجتمع الاسرائيلى من أضرار جسيمة ، وما سيلحق به نتيجة هذه السياسة المتعنتة الرجعية التى ينتهجها اليمين المتطرف

والمقال الثانى من المجلة البريطانية الشهرية « فورن أفيرز » (Foreign Affairs) (عدد اغسطس ١٩٧٨ بقلم وليد خالدى ، وهذا المقال ينطوى على أهمية خاصة ، لانه يتناول الامكانيات المتاحة أمام تسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى والصيغة القابلة للتطبيق لاقرار السلام ، وذلك انطلاقا من الواقع العربى بشكل عام ، والواقع الفلسطينى بشكل خاص ، كما يناقش تفاصيل النظام فى الدولة الفلسطينية الجديدة إن قدر لها الوجود . ويكشف عن زيف الحجج والادعاءات التى تثيرها إسرائيل ، بغية القضاء نهائيا على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية .

ونختتم هذا الباب ، بمقال من المجلة الايطالية الربع سنوية « لوسبتتاتورى انترنازيولى » lo Spettatore Internazionale وهى مجلة حديثة ولدت مع بداية هذا العام . وقد وقع اختيارنا على مقال من عددها الأول يناير ـ مارس بقلم فرانكا جاسمارولى (Franca Gusmaroli) يتناول دور الاساطيل الاوروبية فى البحر الابيض المتوسط ، وأهمية إيجاد وتطوير قوة اوروبية مشتركة فى هذه المنطقة .

INTERNATIONAL AFFAIRS A MONTHLY JOURNAL OF POLITICAL ANALYSIS

ـ انترناشيونال افيرز (السوفيتية)
ـ عدد يونيو ١٩٧٨

☐ سياسة الحرب الاسرائيلية

ـ بقلم : ى . شريبر

يرى الكاتب أن الوقت قد حان الآن لتقييم السياسة الخارجية والداخلية للحكومة الاسرائيلية ، بعد أن مر أكثر من عام ، منذ أن تولى أعضاء كتلة ليكود ـ وعلى رأسهم مناحم بيجين ـ رئاسة الحكومة . ومن الجدير بالذكر ، أن كتلة ليكود ، حصلت فى انتخابات مايو ١٩٧٧ على ٤٣ مقعدا من مجموع ١٢٠ مقعدا ، بينما حصلت كتلة المعراخ على ٣٢ فقط من مقاعدها التى تبلغ ٥١ مقعدا ، وبذلك أصبحت كتلة ليكود هى الحزب الزعيم .

ويشير الكاتب إلى البيان الذى أصدره المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الاسرائيلى فور ظهور نتيجة الانتخابات ، وعبر فيه عن قلقة البالغ بشأن تولى كتلة ليكود الزعامة فى إسرائيل ، وما سيؤدى إليه ذلك من تفاقم خطر الحرب ، وتهديد الحريات الديمقراطية ، وانتهاك حقوق الطبقة العاملة

ومكاسبها ، وكيف أن الاحداث فى إسرائيل ، قد اثبتت صدق هذه التوقعات .

اما الدعاية البورجوازية الغربية ، فلقد ادعت ان انتصار ليكود جاء مفاجأة مثيرة لم يكن يتوقعها احد . ولم تنكر أن هذه النتيجة ما هى إلا تطور طبيعى ومنطقى للسياسات العدوانية التى انتهجتها الحكومات الاسرائيلية السابقة داخليا وخارجيا . وتجاهلت كيف بدا التحول تجاه اليمين يزداد تدريجيا بعد حرب ١٩٦٧ ، حتى شمل جميع جوانب الحياة العامة فى إسرائيل ، إلى أن وصلت الأمور إلى منتهاها فى الانتخابات الأخيرة .

وقد تلاقت السياسه التوسعية لحكام إسرائيل ، مع المصالح الأمبريالية الأمريكية ، فقامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بما تحتاجه من دعم سياسى واقتصادى ، لتمضى قدما فى التهام مزيد من الأراضى العربية . وكم تجاهل زعماء حزب العمل الاسرائيلى حقوق الدول العربية المشروعة ، ورفضوا الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطينى ، بل لقد انكروا وجود هذا الشعب أصلا . هذا إلى جانب ممارستهم لسياسة القوة والاستفزاز العسكرى ، وشن الحروب العدوانية على جيرانهم ، واحتلال أراضيهم ، وإقامة المستوطنات الاسرائيلية عليها ، توطئة لضمها الى الاراضى الاسرائيلية فى المستقبل .

وكان أمرا محتما ، أن تؤدى هذه السياسة التوسعية ، إلى تسليح الدولة تسليحا كاملا . وابتلعت نفقات التسليح معظم ميزانية الدولة ، وأدى هذا الوضع إلى تدمير الاقتصاد الاسرائيلى وتشوية هياكله . وقد استشاط الشعب الاسرائيلى غضبا ، وسخط سخطا شديدا على زعماء حزب العمل ، بعد أن اتضح أمامه ، بما لا يدع مجالا للشك ، كذب وعودهم أثناء الانتخابات بتحسين الأحوال المعيشية للعمال . هذا بالاضافة إلى افتضاح أمر كثير من الفضائح والأختلاسات ، التى قامت بها المجموعة الحاكمة . وقد استغلت كتلة ليكود هذا الفشل الداخلى والخارجى للحزب الحاكم ، فأسرفت فى وعود الاصلاح وعلاج الأوضاع الداخلية السيئة ، وبشرت بقدرتها على إقرار النظام فى الدولة ، ووضع حد لعزلة إسرائيل المتزايدة عن العالم . ولذلك كان من الطبيعى أن يدير المنتخب الاسرائيلى ظهره للحزب الذى امطره بوابل من وعود لم يف بها ، ويولى وجهه شطر الحزب الجديد . ونجد أن زعماء ليكود ، بعد أن استتب لهم الأمر قد مارسوا نفس سياسة أسلافهم ، بل وبالغوا فيها ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

نخلص من ذلك الى أن سياسة رابين وبيريز ، قد مهدت الطريق أمام اليمين المتطرف ليستولى على الحكم .

ويتحدث الكاتب عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لزعماء كتلة ليكود ، وكلهم من كبار الراسماليين فى الدولة . فلا غرو أن يخطط هؤلاء للسياسة الداخلية والخارجية طبقا لمفاهيمهم ومواقفهم اليمينية المتطرفة . إن عقلية بيجين الفاشية الارهابية ، لا تعادى العرب فقط ، وإنما تهاجم كل يهودى تسول له نفسه المطالبة بعلاقات طيبة مع العرب .

ولم يمنع ذلك من اتخاذ المنظمات الصهيونية الغربية على الفور ، قرارا بمساندة حكومة بيجين ، وشن الحملات الدعائية من أجل إضفاء بعض الاحترام على هذه الحكومة . كما نجد أن الزعماء الاسرائيليين السابقين ، قرروا الوقوف إلى جانب خصومهم . وهذا أمر منطقى ، وإن بدا غريبا بالنسبة لبعضهم فقد اثبتت الاحداث أن أهداف الجميع واحدة ، أى التطلع إلى مزيد من العدوان والتوسع . ويستشهد الكاتب على ذلك ، بواقعة معينة ، وهى إبراق وزارة الخارجية الاسرائيلية إلى جميع سفاراتها فى الخارج ، بالعمل فورا على تكذيب أى نبأ يفيد بأن نتائج الانتخابات فى إسرائيل ستكون عقبة فى سبيل إقرار السلام فى المنطقة . وقد حدث ذلك خلال مباشرة الحكومة السابقة لمهامها رسميا ، وقبل تولى الحكومة الجديدة الحكم .

ولكن بيجين لم يبد تساهلا مع الحكومة السابقة ، والقى عليها اللوم كله ، وحملها تبعة فشل السياسة الخارجية والأخطاء الداخلية . وبذلك حصن نفسه — ولو لفترة — ضد الانتقادات اللاذعة بسبب سوء الاحوال فى إسرائيل .

ويستعرض الكاتب مؤشرات تدهور الاقتصاد الاسرائيلى فقد أدت سياسة بيجين الاقتصادية ، إلى إغلاق الكثير من المصانع الصغيرة والمتوسطة ، وتسريح الآلاف من العمال ، وتفشى البطالة كما انخفضت أجور العمال بنسبة من ١٢ إلى ١٥ ٪ . وجاءت ميزانية الدولة للعام المالى ١٩٧٨ — ١٩٧٩ لتبدد أية أوهام بشأن فعالية سياسة بيجين الاقتصادية فقد تم تخصيص ثلثى هذه الميزانية للانفاق العسكرى ، اما الاحتياجات الاجتماعية ، فقد استقطع من الحصة المخصصة لها من ٢٠ إلى ٢٥ ٪ رغم ضآلة هذه الحصة اصلا . وطبقا لما نشرته جريدة ها ارتيس الاسرائيلية ، فان التخفيض المستمر للدعم الحكومى للمنتجات الغذائية الأساسية سيؤدى إلى ارتفاع اسعار هذه المنتجات بنسبة ٦٠ ٪ فى حين لن تكفى التعويضات التى تمنحها الحكومة عن غلاء المعيشة ، لتغطية هذه النسبة ، أو حتى تغطية جزء مهم منها . وقد اجتاحت اسرائيل موجة من السخط الشديد ،

بسبب سياسة الحكومة الاقتصادية وقامت المظاهرات واضرب حوالى نصف مليون عامل ، وتدفقت الجموع بالقرب من مسكن بيجين ومبنى الكنيست . ويشير الكاتب الى أن الفضل فى انحسار هذه الموجة من السخط ، يرجع إلى زيارة الرئيس السادات القدس ، وما صاحب هذه الزيارة من دعاية بقرب تحقيق السلام . وقد جاءت تعليقات بيجين على هذه الاضرابات ، تحمل خوفه من وعى الطبقة العاملة المتزايد فى إسرائيل وقد تفاقم الموقف بصورة واضحة فى بداية العام الحالى واضرب عمال البحرية التجارية لفترة طويلة لم يسبق لها مثيل ولحق بهم عمال البريد وشركة طيران العال . وانتقلت العدوى إلى موظفى الدولة ورجال الصحافة والمدرسين . ولم تعد الحكومة قادرة على السيطرة على الموقف . بحجة « دواعى الأمن » فقد بليت هذه الحجة ، وفقدت تأثيرها على الطبقة العاملة . بل إن الاضرابات ، حدثت فى أوج العدوان الاسرائيلى على لبنان ، ولم يأبه بها الشعب الاسرائيلى ، كما كان يحدث قبل ذلك . وقد شعرت الحكومة بهذا التغيير ، فسارعت وصرحت بنيتها فى معاودة الاتصال بالقاهرة . وانطلاقا من وجهة النظر السوفيتية ، يهاجم الكاتب محادثات السلام بين مصر واسرائيل تحت إشراف الولايات المتحدة ، ويرى انها تستهدف الاضرار بالنظم التقدمية فى منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة الحركة الفلسطينية . ويروى كيف وطد بيجين علاقاته بزعماء الصهيونية فى الولايات المتحدة وفى الدول الغربية . ومن الخطأ الاقلال من شأن النشاط الذى يقوم به هؤلاء الزعماءلصالح اسرائيل ، لأنهم يملكون الوسائل اللازمة لمساندة خطوات إسرائيل ، والترويج لأهداف وزارة الصقور التوسعية . ويضرب الكاتب مثلين على هذا النشاط : الأول ، زيارة / شنتلر للرئيس السادات فى اسوان . والثانى المقال الذى كتبه هيرتزبيرج رئيس المؤتمر اليهودى الامريكى (جريدة هآرتس ٢٣ ديسمبر ١٩٧٧) حول أحلامه عن المستقبل الرائع الذى ينتظر إسرائيل فى المنطقة بعد إتمام التسوية . وهذا المقال يوضح كيف يختلط الحلم بالواقع فى العقلية الصهيونية ، خاصة عندما يتحدث هيرتزبيرج عن تفرغ المنظمات الصهيونية الأمريكية بعد التسوية ، لمهمة أخرى ، هى وضع حد ونهاية لسياسة الاعتدال التى تمارسها الولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفيتى والسوفييت . ويستشهد الكاتب بهذه الفقرة من المقال ، للتدليل على أن العداء للشيوعية والسوفييت ، هو جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية الصهيونية والسياسة الاسرائيلية . وقد كان أول تصريح أدلى به بيجين بعد معرفته نتيجة الانتخابات ، هو أن إسرائيل تقوم بحملة دعائية واسعة داخل الولايات المتحدة ، لشرح وجهة نظرها ، فيما يتعلق بالمصلحة المشتركة للبلدين ، فى التصدى لانتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط . ومن الواضح أن وزارة الصقور اليمينية المتطرفة ، يشغلها كل الجهد لكبح جماح العناصر الشيوعية فى اسرائيل ، والقضاء عليها . وقد قبض على اثنين من الصحفيين اليساريين فى يناير الماضى ، بتهمة تهديد أمن الدولة . ولم تخف الحكومة نيتها فى قمع أية حركة شيوعية ، وإنهاء حالة الاضرابات والمظاهرات ، وإخماد الحركات التى تطالب بالسلام داخل إسرائيل . ويؤكد الكاتب أن الولايات المتحدة ، تستخدم هؤلاء المتطرفين الاسرائيليين ، كسلاح ماض وفعال فى كفاحها للقضاء على الحركات التحررية الوطنية . ولكن حكومة بيجين بالغت فى الدور المسند إليها فى مفاوضات السلام مع مصر ، وتسببت فى مشاكل للولايات المتحدة ، وراحت تفرض من الشروط ما لا يمكن قبوله . ومن الطبيعى أن تثور امريكا على موقف بيجين ، الذى يشكل عقبة فى سبيل خطة التسوية التى يصفها الكاتب « بالخطة الامريكية للتسوية فى الشرق الاوسط » . وقد تسربت فى وقت ما إشاعة ، تشير الى رغبة الولايات المتحدة فى التخلص من رئيس الوزراء الاسرائيلى المتعنت . وبالرغم من تكذيب الطرفين الفورى لهذه الاشاعة إلا انها انتشرت ، وهذا يفسر موقف الصقر وايزمان ، الذى لم يدخر وسعا ، لكى يبدو « معتدلا » ، أملا فى ان يخلف بيجين .

وقد فقد بيجين هيبته واهتز مركزه أمام الشعب الاسرائيلى ، الذى كان قد وضع امله فيه من أجل مستقبل أفضل . وقد تأكد هذا الشعب من استحالة إقرار السلام مادام هناك تجاهل تام لحقوق شعب بأكمله ، وللمنظمة التى تمثله . ويربط الكاتب بين مغامرة بيجين الحربية فى جنوب لبنان ، وبين محاولة رد اعتباره واعتبار وزارته ، هذا بالطبع إلى جانب رغبته فى القضاء على كتائب منظمة التحرير الفلسطينية واحتلال المنطقة بحجة إقامة ما يسمى بمنطقة أمن . وقد اخطأ بيجين فى حساباته . فقد جاءت هذه المغامرة ، فى الوقت الذى تزايد فيه شعور الاسرائيليين بالنفور من هذه السياسة . وعبرت فئات كثيرة من الشعب عن هذا النفور علانية وحملوا بيجين تبعة سفك الدماء الاسرائيلية ، وطالبوه بالكف عن تعنته ، والسير فى الطريق السليم الموصل الى السلام . وبدأ التيار المعارض لسياسة بيجين يقوى تدريجيا . وقد تبلور هذا التيار فى حركة السلام الان التى بدأت بخطاب موجه الى بيجين ، من ثلثمائة وخمسين شخصا من جنود وضباط الاحتياط ، يناشدونه فيه إقرار السلام . لان ذلك هو السبيل الوحيد لضمان أمن

إسرائيلى . وقد وقع الآلاف على هذا الخطاب ، وارتفع صوت هذه الحركة شيئا فشيئا ، وانضمت الى صفوفها أعداد غفيرة من الشعب الاسرائيلى إلى أن قامت المظاهرات التى ضمت عشرات من الألوف ، ممن يطالبون بتحقيق السلام فورا . وقد حمل المتظاهرون لافتات كتب عليها : « السلام افضل من إسرائيل الكبرى » ، لا يمكن تحقيق سلام عادل دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ، « حكومة بيجين تقودنا الى الحرب » ، « لن نسلم مستقبل اسرائيل لحفنة من المتزمتين » . وأدى كل ذلك الى فقد بيجين لمركزه داخل قلعته السياسية ذاتها ، أى زعامة حيروت . وطالبه الكثير من الأحزاب الحاكمة وغير الحاكمة بالاستقالة ، لانتهاجه سياسة تخريبية خطيرة .

وهكذا نجد أن السمتين الرئيسيتين لحكومة بيجين هما : سياسة خارجية حمقاء ، وسياسة داخلية تعتمد على إغراق الشعب الاسرائيلى فى غياهب اللاهوت والتصوف الدينى ، حتى يظل فى غيبوبة عن الأخطار التى تهدده ، والمصير الذى ينتظره . فلا عجب إذن أن نرى كثيرا من الزعماء الاسرائيليين ، حتى المحافظين منهم ، وقد انتابهم القلق من جراء هذه السياسة . ويتذكرون كلمة بن جوريون فى خطابه إلى وزير خارجيته « شاريت » التى قال فيها « إننى لا أشك فى أن بقاء بيجين فى السلطة ، سيؤدى الى تدمير الدولة ، وستجعل حكومته من إسرائيل وحشا » .

ويختتم الكاتب مقاله بالتاكيد على أن الفرصة ما زالت سانحة أمام إسرائيل ، لتحاشى مثل هذا المصير الحزين ، فهى تستطيع أن تحصل على السلام إن أرادت ، وبالتالى على الامن والازدهار . ولكن بلوغ هذا الهدف ، يستلزم البعد عن السياسة الرجعية العدوانية التى تمارسها الحكومة الحالية . وهذا هو الهدف الذى تعمل القوى التقدمية فى اسرائيل على تحقيقه ، أى بناء الدولة الديمقراطية الآمنة ، التى تتمتع بعلاقات طيبة مع جيرانها ، تقوم على المساواة وحسن الجوار .





– فورين افيروز (الامريكية)
– عدد يوليو ١٩٧٨

□ التفكير فيما لا يمكن التفكير فيه دولة فلسطينية ذات سيادة

– بقلم : وليد خالدى

يناقش هذا المقال ، تفاصيل الشرط الأساسى لتحقيق التسوية الشاملة للصراع العربى الاسرائيلى ، وهو اقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة .

يقوم الكاتب فى بداية المقال ، بتحليل النظام العربى القائم ، وامكانيات تطوره ، وتأثير الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين على هذا النظام . ويؤكد ان النظام العربى يفترض اساسا ، وجود امة عربية واحدة خلف هذه الواجهة من تعدد الدول المستقلة ، وان الايدلوجية العربية الشاملة تقوم على فكرة وجود هذه الامة ووحدتها ، كحقيقة تاريخية ، وأمر واقع . ولم يؤد الفشل المتلاحق لمحاولات تحقيق الوحدة العربية ، او حتى الاقتراب منها ، الى النيل من هذه الحقيقة أو اهتزازها .

ولقد جاء الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين ، تحديا لجميع مفاهيم العروبة وكرامتها ، فالشعب الفلسطينى هو جزء لايتجزأ من الامة العربية ، والظلم الذى وقع على هذا الشعب ، قد وقع على الشعوب العربية بأسرها ، وضياع فلسطين هو انتزاع لعروبة جزء حيوى من قلب الارض العربية وانتهاك لمبدأ وحدة الارض العربية وسلامتها . وقد احتلت فلسطين بعد ان حصلت جميع الدول العربية على استقلالها ، وتم تصفية الاستعمار تقريبا فى العالم الثالث . فزاد ذلك من قسوة الوضع ومرارته بالنسبة للعرب هذا بالاضافة الى ان الاستعمار الاسرائيلى ، اشد وطأة وخطورة من صيغ الاستعمار الاوربى الذى عرفته الدول العربية ، فقد أدى الى تشتيت المجتمع الفلسطينى ، وتقطيع أوصاله ، وتشريد الشعب الاصلى ، واستبدل به اخر عن طريق الهجرة الجماعية وفرض نظام غريب للادارة على البلاد .

ويؤكد الكاتب . ان هذا هو الادراك العربى العام لابعاد المشكلة الفلسطينية منذ البداية ، وانه لاعلاقة لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الادراك فلم تكن قد وجدت بعد ، وكان اسم ياسر عرفات مجهولا حتى عام ١٩٦٥ . ومن هنا نرى ان الامل الذى يشور لدى بعض الحكومات فى التخلص نهائيا من السبب الاساسى للصراع العربى الاسرائيلى ، فى كل مرة تضرب فيها المقاومة بعنف وقسوة مثلما حدث فى ١٩٧٠ و ١٩٧١ واليوم عقب غزو اسرائيل لجنوب لبنان ، هو امل كاذب ولا اساس له من الصحة . وقد تاثر سلوك الدول العربية تجاه بعضها بعضا وتجاه اسرائيل منذ بداية الازمة وحتى الان طبقا لهذا الادراك الذى سيطر على العقلية العربية . وهذا لايعنى الاقلال من اهمية دور منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة للقضية الفلسطينية وبالتالى بالنسبة للنزاع العربى الاسرائيلى .

ويقول وليد خالدى ان اهمية دور المنظمة يكمن فى عجز الغرب ، وخاصة امريكا ، عن رؤيته وادراكه . وهذا الموقف الغربى العاجز ماهو الا امتداد لعدم قدرة الاستعمار الاوروبى عامة ، على فهم القومية الافريقية الاسيوية ، او ادراك طبيعة المرحلة التى تمر بها الدول العربية . اما الاتحاد السوفيتى فيظهر اهتماما اكبر بدور منظمة التحرير وهذا يدل على نفاذ البصيرة وتعتمد الولايات المتحدة واسرائيل ، على لعبة معينة ، تتعاقب احداثها فى اتجاه مرسوم ، لتؤدى فى النهاية ، الى محو كل اثر للتراب الفلسطينى ، تحت هذه السهادة او تلك .

ان لكل نتيجة سببا والنزاع العربى الاسرائيلى هو نتيجة لعدم حل المشكلة الفلسطينية ولابد من القضاء اولا على السبب قبل تناول النتيجة . ان ممثلى الشعب الفلسطينى ، هم فقط الذين يملكون القدرة على توجيه الشعور العربى العام والتحكم فيه . ومن هنا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية ان هى ارادت ، وهى تريد ان تلعب دورا حاسما فى التسوية الدائمة . ففى مثل هذه الحالفقط ، يستطيع العرب أن يوافقوا على التسوية وعوراتهم السياسية مستورة . وبذلك تصبح أمام هذه التسوية ، فرصة قوية للنجاح . هذا بالاضافة الى ان موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على التسوية العربية الاسرائيلية ، قد تؤثر تاثيرا حاسما فى تطور ديناميات السياسات العربية فى اتجاه النظام العربى الشامل فتصبح الفرضية الاساسية فى هذا النظام ، هى مفهوم الامة العربية التى ستكون ، وليس مفهوم الامة العربية الكائنة حاليا . وبذلك تصبح الوحدة العربية انطلاقا من هذا المنظور ، هدفا واقعيا ممكن تحقيقه ، من خلال النظم العربية القائمة . فتاخذ الوحدة اولا شكل التعاون بين الدول العربية ، ثم تتطور تدريجيا برضاء الجميع فى اتجاه الوحدة الكاملة .

ويعدد الكاتب المحاولات التى بذلت فى هذا الصدد وفشلت . ولكن بالرغم من هذا الفشل كان لها اثر عميق ، وان كان غير مباشر فى خلق مزاج عربى اكثر واقعية تجاه العلاقات الاقليمية والعلاقات الدولية .

هل سيكتب النجاح لهذا النظام العربى الجديد ؟ هل التسوية الشاملة للنزاع العربى الاسرائيلى امر ممكن ؟ وماهو حل المشكلة الفلسطينية القابل للتطبيق لتحقيق هذه التسوية ؟

كلها تساؤلات يحاول الكاتب الاجابة عنها من خلال عرض واقعى للامكانيات المتاحة امام هذه التسوية .

ويؤكد ان مايقدمه لايشكل مخططا او برنامجا للعمل وانما هو محاولة لاستعراض بعض التأملات التى تمثل وجهة نظره الشخصية .

الدولة الفلسطينيه

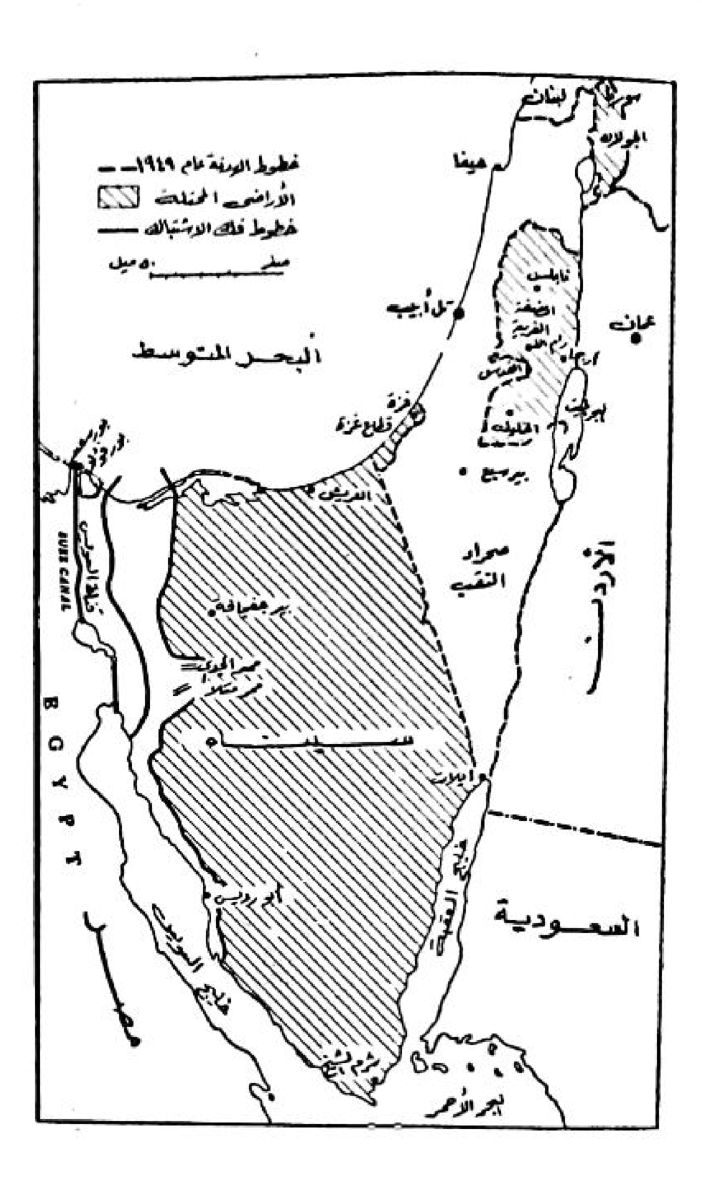
اولا : ينبغى ان تكون الدولة الفلسطينية دولة مستقلة تماما وذات سيادة ، فمثل هذه الدولة ، هى فقط التى تستطيع ان تحظى برضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، وتخترق الحاجز النفسى لدى الفلسطينيين فى الارض المحتلة وفى الشتات ، وتضع حدا لحياة الاشباح التى ظلوا يعيشونها ويعانون منها منذ ١٩٤٨ ، كشعب لا كيان له ولا وطن ، يعتمد اساسا على عطف وشفقة الدول الاخرى .

ان مثل هذه الدولة ، هى فقط التى تستطيع ان تكسب تاييد الرأى العام العربى ، ومساندة معظم الدول العربية .وبلوغ هذه النتيجة ، لن يتأتى عن طريق اقامة دولة الضفة تحت الاشراف الهاشمى ، او وضع الاقلية الفلسطينية تحت الرقابة الدولية . ثم ليس هناك مايمنع من وجود دولة فلسطينية ذات سيادة ، وفى نفس الوقت تقديم الضمانات الكافية لتهدئة المخاوف المشروعة لجيرانها ، على اسس تبادلية .

ثانيا : ماهى الحدود التى ستقام داخلها الدولة الفلسطينية ؟

ان حدود ١٩٦٧ مع بعض التعديلات الطفيفة من الجانبين ، تشكل اكثر الحلول واقعية ، فى ظل الظروف الحالية . وستضم هذه الحدود ، الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة . وهذا الحل يشكل عودة الى مفهوم التقسيم القديم ، بل ان مقترحات التقسيم التى رفضتها الدول العربية ، واعتبرتها خيانة عظمى ، لم تعط الدولة اليهودية من الاراضى ، اكثر مما ستحصل عليه بموجب التسوية على اساس حدود ١٩٦٧ .

ان الظروف الان قد تغيرت ونشأ جيل جديد من القادة الفلسطينيين والعرب ، يختلف تماما عن الجيل



السابق ، ومستعد للتصريح بقبول مبدأ التقسيم ، بكل مايتضمنه ذلك مـن اعتـراف متبـادل وتعـايش بين الفلسطينيين واليهود ، وبين العرب واليهود . وفى هذا دليل على تطور العقلية العربية فى اتجاه اكثـر واقعية . (وان كان بعض القادة العرب ، مازال يعتبر التقسيم خيانة عظمى حتى الان) ولكنهم قله وهذا هو التـطور الذى طالما انتظره الاسرائيليون والمراقبون فى الخارج .

ثالثا : العلاقات الخـارجية للدولة الفلسـطينية : مـن المنطقى ، نظرا لاعتبارات الامـن وميزان القـوى بين الجيران ، ان تعلن الدولة الفلسـطينية عدم انحيازهـا لاى من القوتين العـظميين او القـوى الاخـرى . وان توافق هذه القوى والاطراف العـربية فى التسـوية على هذه السياسة وتحترمها ، وان تضـع الامـم المتحـدة ومجلس الامن وجـامعة الدول العـربية ، التـرتيبات اللازمة للمحافظة على هذا الوضع . وهـذا لايعنى نزع سلاح الدولة الفلسطينية او منعها من ممارسة سياسة

خارجية او حرمانها مـن ان تصبح عضـوا فى الامـم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . ومن الطبيعـى ان تكون للدولة الفلسطينية علاقات وثيقة بالدول الاعضـاء فى الجامعة العربية ، ولكن الاردن هى اقرب هذه الدول الى الدولة الفلسطينية ، لما يربط بينهما مـن علاقـات تاريخية ومصالح اقتصادية ، شريطـة ان تقـوم هـذه العلاقات على اساس دولتين متساويتين

رابعا : القوات المسلحة للدولة الفلسطينية : ان دولة بدون قوات وطنية ومنزوعة السلاح ستكون هزيمة ذاتية منكرة ، ومجالا لسخرية خصـوم التسـوية خـارجيا وداخليا خاصه بالمقارنة بتـرسانة السـلاح المجـاورة لها . ان الدولة الفلسطينية تحتاج لقوات لحفظ الامن ، ومواجهة ما قد ينجم عن مواصلة قـطاعات كبيرة مـن السكان لحياتها داخل خيام اللاجئين ، وقيام بعضـهم بمغامرات عبر الحدود وداخل اسرائيل . وايضـا مـن اجل التصدى للغارات التـى قـد يشـنها المتـطرفون الاسرائيليون على الدولة الفلسـطينية . ثـم ان هناك امكانيات رائعة لان تصبح الدولة الفلسطينية ، مـركزا سياحيا عالميا . ولايمكن فى هذه الحالة ، الاعتماد فقط على قوات الامم المتحدة فى حفظ الامن ثم يقوم الكاتـب بمحاولة تصـور افتـراضية للقـوات المسـلحة للدولة الفلسطينية ، ويضـع جـدولا بـالارقام على اسـاس بديلين : نصف او ثلث القوة الاردنية موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة واحد قـطاع غزة الى اثنين الضفة الغربية ، اما مـدينة القـدس ، شرقية وغربية فيفضل ان تكون منزوعة السـلاح ، بـاستثناء قـوات الامن الداخلية .

خامسا : القدس الشرقية : فبدون القـدس الشرقية لن تكون هناك ضفة غربية ، فهى التى تربط بين نابلس فى الشمال والخليل فى الجنوب . وتضم هذه المدينة تـراث الفلسطينيين الدينى والتـاريخى ، وهـى عربية فى كل شىء حتى فى طـراز مبـانيها ، ولذلك تشـكل القـدس الشرقية العـاصمة الطبيعية لفلسـطين العـربية . ان تسوية على اساس حـدود ١٩٦٧ سـتعيد هـذه المدينة للعرب ولكن هذا لايعنى العودة الى نفس الوضع بكافة تفاصيله ، ويجب تفنيد جميع الحجـج التـى تسـوقها اسرائيل من اجل توحيد القدس ، لان هذه الحجج تقوم على اسس وتفسيرات غير سليمة .
وليس لاى دين من الاديان السماوية الثـلاثة الحـق فى احتكار مسـتقبل القـدس . ولو كان الامـر كذلك لكان الاسلام هو احـق الاديان جميعـا بممـارسة هــذا الاحتكار ، علما بانه يضم فى محتواه السـماوى الدين اليهودى والمسيحى الى جانب المقدسات الاسـلامية .
ان تقسيم مدينة القدس لايعنى اقامة الجدران ، فمـن الممكن ان تظل الحدود مفتـوحة بين القـدس الغـربية

والقدس الشرقية وان تكفل حرية الحركة والاقامة بين المدينتين وان يختص مجلس بلدية مكون من ممثلين عن المدينتين ، بالخدمات المشتركة ، في حين تختص المجالس المحلية الاخرى بالخدمات التي تقع في منطقتها . ويتم انشاء مجلس ديني اعلى يضم ممثلي الاديان الثلاثة برئاسة الامم المتحدة او برئاسة دورية ، للنظر في الاماكن المقدسة والمصالح والمؤسسات الخاصة بكل دين ، ويتصرف كحكم فيما قد يثور من خلافات او مطالب . كما يجب ان تتضمن التسوية ، حق الوصول الى حائط المبكى ، ووضع نظام خاص للممتلكات اليهودية الواقعة في نطاقه . ويقوم بالاشراف على هذه الترتيبات ، المجلس الديني الاعلى او هيئة اسرائيلية فلسطينية يضمنها مجلس الامن والجامعة العربية والدول الاسلامية .

ان هذا هو الحل الأمثل والكفيل بان يحظى بموافقة العالم ، ويبعد عنه شبح اشتعال حرب مقدسة .

سادسا : السياسة الداخلية للدولة : من المتوقع أن تصبح منظمة التحرير ، العامود الفقري للحكومة الفلسطينية . وستحاول العناصر التي لم توافق على التسوية ، الاشتراك في الحكم . ومما لا شك فيه ، أن حكومة قوامها فتح ، ستكون حكومة ائتلافية وطنية . ومن الطبيعي أن تلعب العناصر الفلسطينية التي عاشت في ظل الاحتلال ، دورا رئيسيا في هذا الائتلاف . وستقوم هذه العناصر بمساندة الاتجاهات المعتدلة في فتح ، نظرا لتجاربها الخاصة . كما أن حاجة الدولة الفلسطينية الى توطيد علاقاتها بالاردن ، واعتمادها الاقتصادي على الدول البترولية العربية والموارد الدولية الاجنبية ، سيساعد ايضا على تدعيم هذه الاتجاهات المعتدلة . وليس من المعقول تصور أو افتراض أن هذا الائتلاف الحاكم ، سيرغب فجأة في الاطاحة بثمار سنين طويلة من الكفاح المر ، والتضحيات الفادحة . إن شغل هذه الحكومة الشاغل سيكون أولا وضع دستور الدولة الجديدة ، ليحل محل الميثاق الوطني .

سابعا : اللاجئون : يجب العمل على توطين أكبر عدد ممكن من اللاجئين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ، ولذلك هناك الحاجة الماسة الى التعاون مع الاردن ، من أجل استغلال كامل للوادي الاردني . كما ينبغي تطبيق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٤٩ لعام ١٩٤٨ ، الخاص باعطاء الفلسطينيين حق الاختيار بين العودة والتعويض . ومن الصعب تقدير عدد من سيرغب في العودة . ان حصول الفلسطينيين في الخارج على الجنسية الفلسطينية ، سيكون له تأثير طيب على نفسية هؤلاء ، وسيجعل من السهل عليهم الاقامة حيث هم .

ونظرا لاهمية كل شبر من الارض في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزه ، من أجل حل مشكلة اللاجئين ، فمن غير المعقول الابقاء على المستوطنات الاسرائيلية التي أقيمت بعد ١٩٦٧ . فهذه المستوطنات لن تصبح رمزا للتعايش السلمي والانسجام الفلسطيني اليهودي كما تدعي اسرائيل ، بل ستصبح مصدرا دائما لتوتر العلاقات بين الطرفين ، وذكرى مجسمة للاحتلال البغيض وهدفا لمحاولات الاثارة من جانب الرافضين للتسوية واللاجئين على السواء . ولن يكف الفلسطينيون عن التساؤل لماذا يريد الاسرائيليون الاستيطان في مزيد من الاراضي ، بعد أن حصلوا على ٧٧٪ من فلسطين ؟ الى جانب أن وجود هذه المستوطنات ، سيقضي على الاستقرار ، ويطيح بنفوذ الحكومة الفلسطينية وقدرتها على السيطرة . ويكفي التحدي الذي سيواجهه الفلسطينيون والاسرائيليون من أجل إنجاح تجربة « تعايش الضدين » في القدس ، ومن الجنون تحميل النظام أكثر من طاقته .

الحجج الاسرائيلية

ينتقل وليد الخالدي بعد ذلك الى تفنيد أهم الحجج التي تسوقها اسرائيل في تبرير رفضها لاقامة دولة فلسطينية ذات سيادة .

الحجة الأولى : **طاقة الاستيعاب المحدودة لهذه الدولة**

إن دولة فلسطينية تقام داخل حدود ١٩٦٧ ، أو على الاصح أقل منها بعد إجراء التعديلات ، ستكون صغيرة جدا وفقيرة جدا بحيث لن تقوى على استيعاب اللاجئين ، وستظل المشكلة قائمة حتى بعد اقامة الدولة الفلسطينية .

وهنا لابد من بعض الايضاحات . حقيقة ان دولة تقام داخل حدود ١٩٦٧ لن تكون كافية لاستيعاب كل الفلسطينيين . وهذا ادعى لان تقترب حدود الدولة الجديدة ، قدر المستطاع ، من حدود ١٩٦٧ حتى تكون طاقتها اكبر على الاستيعاب . ان دولة داخل هذه الحدود ، ستقبل بها منظمة التحرير ، وبقية الاطراف المعنية في التسوية التي ستتولى مسئوليتها في علاج مشكلة اللاجئين . ولا يمكن التنبوء بموقف اللاجئين ان هم خيروا بين العودة والتعويض . ولكن لا يمكن تجاهل الأثر النفسي لاقامة الدولة الفلسطينية عند اللاجئين الفلسطينيين . ونستشهد في هذا الصدد بأثر اقامة الدولة الاسرائيلية على يهود الشتات . ان اقامة الدولة الفلسطينية ، هو شرط منظمة التحرير لقبول التسوية ، وبدون موافقة المنظمة ، سيكون من العسير تصور كيف ستحل قضية اللاجئين ، ومن سيكون لديه الرغبة أو القوة لحلها .

الحجة الثانية : هي فقر الدولة واقتصادها المتجمد . والرد على ذلك أن الدولة الفلسطينية لن

تواجه مصيرها وحيدة ، فستكون للدول العربية ، وخاصة الدول البترولية ، مصلحة فى استقرارها . كما أن الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، ستأخذ على عاتقها ، وضع وتنفيذ برامج المساعدة ومد يد العون لهذه الدولة الحديثة . وسيتم وضع الترتيبات اللازمة من أجل اقامة سوق مشتركة مع الاردن ، وهو شرط اساسى لتقدم ونمو اقتصاد الدولة الفلسطينية . ولكن مصدر القوة الحقيقية لهذه الدولة ، ستكون الطاقة البشرية التى تفوق كثيرا الطاقات البشرية فى الدول العربية الاخرى . وسيشكل التحدى من اجل بناء الدولة الجديدة ، عنصر جذب قوى لهذه الطاقة . ومن الممكن أن تقوم بعض الزراعات والصناعات الخفيفة على رؤوس الاموال الاجنبية ، بما فيها رؤوس الاموال الفلسطينية فى الخارج . ومن المرجح أن ينقل رجال الاعمال الفلسطينيون مكاتبهم الرئيسية أو الفرعية الى الدولة الجديدة . كما ستصبح القدس الشرقية ، بعد ترميمها وتحسينها ، مركزا ثقافيا وفنيا للعالم العربى والاسلامى ، وسيتسابق زعماء العرب الى تجميل هذه المدينة ، بحيث تصبح محط انظار العالم . وستزدهر السياحة لما تتمتع به هذه المنطقة من مناخ يجذب السائحين صيفا وشتاء .

أما الحجة الثالثة : فهى خطورة اقامة دولة راديكالية فى هذه المنطقة . واساس هذه الحجة قائم على افتراض أن الجماعات الراديكالية هى التى ستحكم الدولة الفلسطينية ، وأن اسلوب هؤلاء ، سيكون الكفاح الثورى المسلح ، ليس فقط ضد اسرائيل ، وإنما ايضا ضد الاردن . وان هذه الجماعات الراديكالية ستقوم بتقديم القواعد للسوفييت واعوانهم ، وذلك من شأنه تهديد الدولة الاسرائيلية بالقضاء عليها .

وهنا يؤكد الكاتب مرة اخرى ، أن احتمال استيلاء جماعة راديكالية على الحكم فى الدولة الفلسطينية ، هو أمر غير معقول للاسباب التى سبق أن اشرنا اليها فى هذا المقال ، بالاضافة الى أن الحكومة الفلسطينية ، أيا كان نوعها ، ستكون عرضة للضغوط التالية :

أولا ، السياق الشامل للتسوية . إن اقامة الدولة الفلسطينية وعدم انحيازها ، يتطلب موافقة الدولتين العظميين وموافقة حلفائهما . وسيرحب السوفييت بمثل هذا الوضع ، اذا وافقت عليه الاطراف الاخرى ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا سيعطيهم دورا ومسئولية فى التسوية . وسيعفى حلفاءهم العرب من التورط العسكرى فى منطقة حساسة مثل الضفة الغربية ، حيث ميزان القوى المحلى يميل بشكل صارخ تجاه اسرائيل . هناك ايضا ضمانات الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . وهكذا نرى أن احتمال تورط الدولة الفلسطينية فى انحيازات عسكرية خطيرة ، يصبح فى ظل هذه الظروف ، أمرا مستبعدا نهائيا .

ثانيا : السياق الاقليمى للتسوية . ان التسوية الشاملة ، ستحتم انسحابا تاما الى خطوط ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أن تنسحب اسرائيل من سيناء والجولان ، وبذلك ستهدأ الاوضاع فى مصر وسوريا . وستعمل الدول العربية جميعا ، على ضمان نجاح التسوية ، كما ستتبارى فيما بينها لمنح المساعدات للدولة الحديثة . ومن العسير تصور سبب يؤدى بالنظام الفلسطينى الى هدم كل ذلك !! ويكفى أن ننظر الى الميزان العسكرى بين اسرائيل والدولة الفلسطينية ، حتى لو افترضنا جدلا أن فلسطين قد حصلت على كمية من الاسلحة تعادل نصف أو ثلث اسلحة الاردن . طبقا للتصور الذى سبق أن طرحه الكاتب فى نفس المقال ، فان كفة هذا الميزان ، ستظل راجحة تماما فى صالح اسرائيل . نضيف الى كل ذلك ، الظروف الجغرافية الصعبة للدولة الحديثة . فالضفة الغربية وقطاع غزه يفصل بينهما ارض اسرائيلية يبلغ عرضها ، من ٢٠ الى ٣٥ ميلا . وحتى لو اعيدت القدس الشرقية للدولة الفلسطينية ، فان القدس الغربية تسيطر على الطريق الاساسى الذى يربط بين نابلس فى الشمال والخليل فى الجنوب . ان اسرائيل تكاد تطوق تماما قطاع غزة والضفة الغربية ، فتحيط بقطاع غزه من الشمال والشرق ، وتحيط بالضفة الغربية من الشمال والغرب والجنوب ، والجنوب الشرقى . ويفصل تل ابيب عن الضفة الغربية ، خمسة عشر ميلا من الارض السهلة غير الوعرة . أما قطاع غزه ، فيمكن للاسرائيليين أن يصلوا الى كل شبر فيه خلال ساعة واحدة مشيا على الاقدام ، وأن يراقبوه بالعين المجردة ولا وقت للانذار ضد الطائرات . كما أن الضفة الغربية ، ليس لها منفذا مباشرا الى البحر ، ولا طريق يربطها بالعالم الخارجى الا من خلال الاردن . ونحن نعلم تماما ، أن الاردن ستهتم كشريك فى التسوية ، بفرض رقابة مكثفة على القوات المسلحة فى الدولة الفلسطينية وحركة المرور ، دخولا اليها . وخروجا منها .

وكذلك قطاع غزه لا يملك طريقا مباشرا يربطه بالعالم الخارجى . ومن الممكن أن تصبح منطقة العريش عليالحدود الجنوبية لقطاع غزة ، تابعة للأمم المتحدة بعد ازالة المستوطنات الاسرائيلية منها . ثم أن المطارين الموجودين فى قطاع غزه والضفة الغربية شمال القدس ، لا يشكلان اية خطورة بالنسبة لاسرائيل . أولا لقدرتهما المحدودة . وثانيا لسهولة الوصول اليهما ورقابتهما . فمطار قطاع غزه على مرمى حجر من اسرائيل ، ومطار القدس على مرمى بصر الطائرات الاسرائيلية التى تطير داخل المجال الجويالاسرائيلى . ونظرا لتفوق اسرائيل الجوى . فان الاراضى على جانبى نهر الاردن تعتبر مقبرة لأى سلاح .

هذا بالاضافة الى أن اسرائيل تستطيع متى ارادت ، أن تقطع كل اتصال بين الدولة الفلسطينية وبين المنطقة العربية من الخلف ، أى أن جميع منافذ الدولة الجديدة مسدودة .

وهكذا نجد أن اية قيادة فى منظمة التحرير الفلسطينية ، تاخذ على عاتقها مسئولية الحكم فى الدولة الفلسطينية ، لن تتوهم أو تنخدع فى فعالية اى كفاح ثورى مسلح ، أو اى مواجهة مباشرة مع اسرائيل . ولا يوجد أى دافع يدفعها لأن تفقد كل شىء دون مقابل وأن تتورط فى مثل هذا الموقف بلا جدوى .

ان قضية الامن الحقيقية التى تثيرها اقامة الدولة الفلسطينية ، كما يقول الكاتب ، هى : الى متى سيستطيع ماريشالات اسرائيل وجنرالاتها أن يصبروا ويكفوا أيديهم عن افتراس هذه البطة الشهية القابعة فى مكانها ؟ □

Lo Spettatore Internazionale

- لوسبتاتورى انترنازيولى (الايطالية)
- مجلة ربع سنوية ، العدد الاول ، يناير ١٩٧٨

□ دور الاساطيل الاوروبية فى البحر المتوسط

- بقلم : فرانكا جسمارولى

يتناول هذا المقال دور الاساطيل الاوروبية فى البحر المتوسط ، والتغيرات التى طرأت على هذا الدور عقب مغامرة قناة السويس عام ١٩٥٦ . فقد كانت الأساطيل الأوروبية تتمتع حتى ذلك التاريخ باستقلال نسبى عن الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلنطى ، ثم أصبحت بعد ذلك معتمدة كل الاعتماد على الولايات المتحدة ، وتخضع تماما لسياسة حلف الاطلنطى . حتى لقد اعتبر التدخل البحرى الاوروبى احد العناصر الهامة فى الاستراتيجية الغربية .

ويقول الكاتب انه بالرغم من هذا التغير فى الدور السياسى والعسكرى للقوات البحرية الأوروبية فى البحر المتوسط ، الا أن السياسة الأوروبية استمرت تتبع نفس الأسلوب الاستعمارى القديم ، ويحكمها نفس المنطق البالى . ولذلك لم يستطع الأوروبيون ان يشكلوا مركز قوة فى هذه المنطقة البحرية ، ويبدأ نفوذهم يتضاءل تدريجيا . هذا الى جانب المشكلة الجديدة والخطيرة التى واجهتهم ، وهى ظهور الاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط ، والتى اضطرتهم لان يقوموا بادوار لم يعتادوا القيام بها من أجل التصدى للنفوذ السوفيتى المتصاعد .

ثم تاتى ايضا سلسلة النزاعات المحلية لتزيد من عدم الاستقرار والتوتر فى هذه المنطقة ويؤكد الكاتب ان هناك سبيلين لا ثالث لهما لايجاد دور فعال للقوات والسياسات الأوروبية : فاما ان تمشى السياسة الاوروبية فى ركاب واشنطن منذ البداية وتتبع السياسة الامريكية تبعية مطلقة ، وأما ان تعمل الاطراف الاوروبية جميعها معا على تطوير سياسة اوروبية مشتركة ، فتحقق بذلك قوة أوروبية لها وزنها . وفى كلتا الحالتين يحتاج ذلك الى انماط من العمل السياسى المشترك اكثر تقدما وتطورا من السياسات الحالية ، كما يتطلب اعادة تنظيم القوات الاوروبية ، وهو ما فشل فيه الاوروبيون حتى الان فلم تستطع الاطراف الاوروبية وضع سياسة مشتركة ومتكاملة فى المجال العسكرى . وذلك بالرغم من نجاحهم فى أن يصبحوا نقطة جذب هامة لدول البحر المتوسط الاخرى . ولهذا يقوم كاتب المقال بدراسة تطور كل اسطول من أساطيل الدول الاوروبية على حدة .

تطور الاساطيل الأروبية فى البحر الابيض المتوسط

يبدأ الكاتب بالاسطول البريطانى معلقا انه لم يسبق فى التاريخ كله ، ان غيرت دولة من سياستها مثل هذا التغيير الجذرى مثلما فعلت بريطانيا . وقد كان دافعها لهذا التغيير هو اعادة تقييمها للأولويات الاستراتيجية وللعوامل الاقتصادية . فقد اتضح منذ عام ١٩٦٨ وعندما نشرت وزارة الدفاع الكتاب الابيض السنوى ان بريطانيا قد ركزت على استراتيجية اوروبية وتخلت عن استراتيجيتها الشاملة التقليدية . وكانت الاعتبارات الاقتصادية وراء اعادة النظر فى سياسة بريطانيا العسكرية وتحديد الأولويات فى هذه السياسة . ويشير الكتاب السنوى لعام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى ان الجزء الاكبر فى هذا التغيير الاستراتيجى قد حدث فى دور قواتها البحرية فى البحر المتوسط . وقد عكست هذه التخفيضات فى القوات البحرية رغبة بريطانيا فى انهاء التزاماتها العسكرية فى هذه المنطقة ، بأستثناء ما يتطلبه دورها فى شمال شرق الاطلنطى والشانيل والوجود البريطانى على الراين والمانع النووى .

وقد قامت بريطانيا بسحب قواتها البحرية ودورياتها تدريجيا من جبل طارق وقبرص ، وتفعل حاليا نفس الشىء فى مالطه ، كما قررت تخفيض معظم

وحدات التدعيم المخصصة للاستخدام في جنوب أوروبا . ويؤكد الكتاب الابيض لعام ١٩٧٦ ان الاسهام البحري لبريطانيا العظمى في البحر المتوسط سيقتصر ابتداء من ١٩٧٦ على بعض الزيارات التي تقوم بها البحرية الملكية ، والاشتراك في بعض مناورات حلف الاطلنطي واعارة بعض البوارج كل عامين لقوات الحلفاء .

وقد مر الاسطول الفرنسي بنفس ظروف الاسطول البريطاني تقريبا . فقد انكمش دوره هو الآخر في البحر المتوسط بعد حرب السويس وحرب الجزائر ، وباءت كل محاولات فرنسا بعد ١٩٦٢ من أجل تدعيم مركزها بالفشل ، على الرغم من العلاقات الخاصة التي كانت تربط بين نظام ديجول وبين بعض دول البحر المتوسط العربية .

وقد حاول ديجول ومن بعده بومبيدو ان يجعلا من فرنسا طرفا ثالثا الى جانب القوتين العظميين ، تقوم بالدور الحيادي بين العرب واسرائيل تمهيدا لان تقوم بعد ذلك بدور الوسيط بين دول المنطقة في المستقبل ، ولكن دبلوماسية كيسنجر المكوكية قد قضت على تلك الآمال . وقد جاءت سياسة ديستان العسكرية اكثر صلابة من سلفية ، ولكنه لم يكن موفقا حينما أعلن عن استعداد بلاده لارسال قوات عسكرية الى لبنان خلال الحرب الأهلية ، للعمل على إقرار الأمن في منطقة الأزمة .

وقد بدأت البحرية الفرنسية أخيرا ، في تطبيق برنامج هام للتحديث ، بعد أن ظلت سنين طويلة تعطى الأولوية للقوات الاستراتيجية النووية ، وأعلن أخيرا قائد القوات البحرية الفرنسية ، أن الأسطول الفرنسي أصبح اليوم عاجزا عن حماية الخطوط التجارية البحرية التي تقع بعيدا عن جنوب البحر المتوسط ووسط الأطلنطي . وهذا الاعتراف إلى جانب تفسيره لعمليات التدعيم والتحديث التي تجرى حاليا في البحرية الفرنسية ، يقدم ايضا الدليل على أهمية التعاون بين الحلفاء في البحر المتوسط . وقد اقتنعت فرنسا أخيرا ، بأن الاتحاد قوة ، وانه في حالة انفجار ازمة في هذه المنطقة التي اصبحت مزدحمة تماما ، ينبغي أن يكون الرد متعدد الأطراف وليس من طرف واحد

وتشترك حاليا الوحدات الفرنسية بطريقة منتظمة ، في التدريبات التي تقوم بها قوات الحلفاء المشتركة ، كما تتعاون القوات الجوية الفرنسية للسيطرة البحرية مع القيادة المشتركة للحلفاء ، هذا بالاضافة الى عمليات التبادل المستمرة بين ضباط قيادة الحلفاء في نابلس وبين ضباط القيادة العامة للبحرية الفرنسية في طولون . وتتبع البحرية الفرنسية حاليا نفس نظم حلف الاطلنطي وأساليبه ، وتتبنى نظرياته مادامت لا تتناقض مع أهدافها الوطنية . ويبدو أن الأسطول الفرنسي قد أصبح أخيرا بفضل هذه السياسة الجديدة ، أهم قوة أوربية في البحر المتوسط .

أما الأسطول الايطالي فانه يتساوى من ناحية حجم الحمولة والعدد مع الأسطول السوفيتي ، إن لم يكن يفوقه عددا . وقد بدأت إيطاليا مبكرا منذ عام ١٩٥٠ في تطبيق برنامج ضخم للتوسع البحري ، فقامت ببناء الوحدات البحرية المزودة بالصواريخ ذات المدى البعيد . ومن الجدير بالذكر أنه قد تمت الموافقة أخيرا على برنامج تحديث كامل ، لتزويد الأسطول الايطالي بأحدث المعدات المتطورة من بوارج وحاملات طائرات ، وستبلغ تكاليف هذا المشروع حوالي بليون دولار .

ولا يشكل الأسطولان اليوناني والتركي سوى قوة هجومية ضعيفة ، عاجزة عن مواجهة السفن الحربية السوفيتية .

وبالرغم من أن اسبانيا ليست عضوا في حلف الأطلنطي ، إلا أن هناك احتمالا أن يسهم أسطولها في توازن القوى بين الشرق والغرب في البحر المتوسط . ولذا من المتوقع أن يلعب الأسطول الأسباني دورا هاما الآن ، بعد أن كان دوره هامشيا بسبب النوعية الرديئة لمعداته ، وذلك بعد أن تولت الولايات المتحدة أخيرا مسئولية الاشراف على تطوير هذا الاسطول وإعادة تنظيمه .

دور الاساطيل الاوربية في المستقبل

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى استعراض الاحتمالات المختلفة لدور الأساطيل الأوربية في المستقبل . ويؤكد أن هذه الأساطيل ، تعتبر صالحة لأغراض الدفاع وواجبات الحراسة فقط . إن كل ما تستطيع أن تفعله الأساطيل الأوربية ، هو أن تلعب دورا مساندا للأسطول الخامس الأمريكي في أي صراع ينشب في المنطقة بين الشرق والغرب . وبالرغم من إمكانية استخدام بعض قطع من هذه الأساطيل في العمليات الهجومية ، إلا أن الأسطول الخامس هو المسئول عن تنفيذ المخططات الهجومية لحلف الأطلنطي ، فلا يوجد سوى القوتين العظميين لتحمل الخسائر الفادحة التي تنجم عن مثل هذه العمليات الهجومية . ويقول الكاتب أن الأسطولين المعدين إعدادا حديثا ، هما الأسطول الفرنسي والأسطول الايطالي ، مع الفارق أن الفرنسيين لديهم أسلحتهم النووية الخاصة .

وقد ركزت الدول الأوربية طويلا على قواتها الارضية ، وجاء ذلك على حساب حصة القوات البحرية من ميزانيات هذه الدول . ولذلك أخذ الأمريكيون على

عاتقهم ، مسئولية الدفاع البحرى . ولكن الموقف بدأ يتغير أخيرا ، نتيجة وجود الأسطول السوفيتي ، وما يمثله ذلك من تهديد بالنسبة للأساطيل الأوربية ، واحتمال القضاء عليها . لقد شكل الأسطول السوفيتى تحديا قويا لقوات أوربا البحرية فى البحر المتوسط . ولذا عكفت هذه الدول ، فيما عدا بريطانيا ، على تدعيم أساطيلها وتحديثها وتزويدها بجميع المعدات الحربية المتطورة . لكى تضمن لنفسها دورا فى المستقبل . ومن المتوقع أن تحدث تغيرات هامة فى استراتيجية الحلفاء فى هذه المنطقة .

ويؤكد الكاتب على إمكانية تحقيق التكامل بين الأساطيل الأوربية ، بالرغم من المشاكل العديدة التى تقف فى سبيل هذا الهدف . لقد نشأت هذه الأساطيل فى الماضى ، لأسباب سياسية واستراتيجية معينة ولتحقيق أهداف قومية تقليدية . وبالتالى لم يعد لها دور يبرر وجودها فى الوقت الحالى ، أو فى المستقبل القريب إلا إسهامها فى تدعيم القوة الأوربية بوجه عام ، وتعزيز مركزها ، لأن التعاون العسكرى الدولى أصبح ضرورة يحتمها العصر . ومن الجدير بالذكر ، أن التعاون بين الوحدات البحرية ، يتم بسهولة أكثر من القوات الأخرى . بسبب حرية حركتها واستقلالها النسبى عن الهياكل التحتية الدولية .

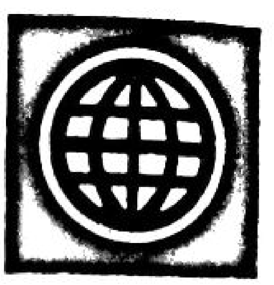
ويشير كاتب المقال ، إلى المحاولة الوحيدة التى تمت فى هذا الصدد حتى الآن ، وهى إنشاء القيادة المشتركة لقوات الحلفاء فى البحر المتوسط . وتتكون من السفن الأمريكية والبريطانية والتركية ، وأيضا اليونانية التى انضمت اليهم فى ١٩٧٤ . ولا تشكل هذه القيادة قوة عسكرية ذات شأن ، وإنما تكمن أهميتها فى كونها تعبيرا عن التضامن بين الحلفاء . كما يرى الكاتب ان تطوير التعاون والتكامل بين القوت البحرية الأوربية ، يجب أن يتم من خلال حلف الأطلنطى .

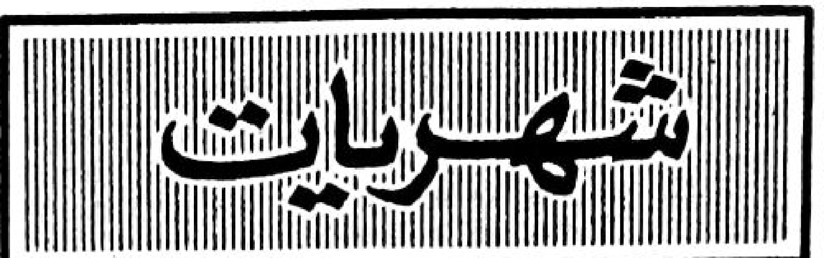
ومن وجهة النظر العسكرية البحتة ، ستلعب الأساطيل الأوربية ، فى حالة اندلاع أزمة نووية بين المعسكرين . دور التابع للأسطول الخامس . أما من وجهة النظر السياسية ، فان وجودها سيساعد على إفساح مجال الاختيارات أمام صانعى القرار . ويرى بعض المراقبين ، أن نشوب مثل هذه الأزمة النووية ، هو احتمال قائم ، ولكن بعضهم الآخر يؤكد إمكانية التحكم فى الحد الذى يجب أن يقف عنده أى صراع ولا يتخطاه ، وذلك بفضل تطور الأسلحة الحديثة . وفى هذه الحالة ، ستلعب الأساطيل الأوربية دورا فعالا ومؤثرا ، خاصة بعد استكمال تحديثها .

أما فى أوقات السلم ، فستلعب هذه الأساطيل دورا سياسيا هاما ، حتى لو اقتصر هذا الدور على حماية أوربا الجنوبية ، لأن وجودا أوربيا قويا ، قد يشكل عاملا جديدا من عوامل الاستقرار بالنسبة لدول أوربا الجنوبية من البرتغال الى تركيا وهى دول تمر بفترات عصيبة لا تتمتع بالاستقرار السياسى . ان قوة أوروبية متكاملة دائمة فى البحر المتوسط ، على امتداد سواحل هذه الدول قد يتيح أمامها بديلا آخر غير القوتين العظميين ، ويمنحها نوعا من الضمان والاطمئنان .

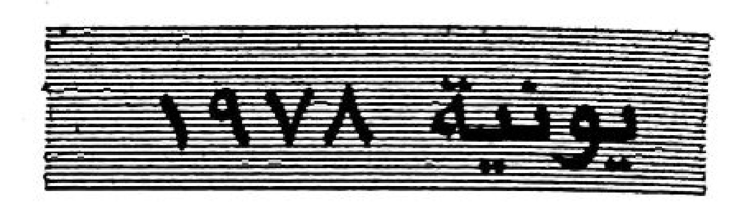
ويتنبأ الكاتب بدور يزداد أهمية بالنسبة للأساطيل الأوربية فى البحر المتوسط فى المستقبل . ويضع بعض الشروط لضمان عمل الأسطول الأوربى المتكامل بطريقة فعالة . فهناك افتقار اليوم لمثل هذه القوة الأوربية المركزية ، لاتخاذ المواقف الحاسمة فى الأوقات التى يبدو فيها التدخل أمرا ضروريا .

كما يشير إلى وجود حلول كثيرة وممكنة لبلوغ هذا الهدف ، ويتمثل أسوأها فى استمرار الحلفاء فى اتباع طريقتهم التقليدية وإسناد مسئوليات لكل دولة من دول الحلف على حدة ، ويتمثل افضلها فى إقامة المؤسسات المشتركة المتكاملة لتنفيذ سياسة أوربية شاملة . □





يونيو ١٩٧٨
يوليو ١٩٧٨
اغسطس ١٩٧٨



الاتحاد السوفيتى

٣ : اعلن اندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، ان المباحثات التى اجراها فى نيويورك مع سيروس فانس وزير الخارجية الامريكية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ـ ٢) ونزع السلاح ، لم تكن مثمرة وان الرئيس كارتر ، يمكن ان يكون اكثر اصرارا ضد معارضة الاتفاقية .

١٩ : هدد الاتحاد السوفيتى ، فى مذكرة احتجاج رسمية ، باعادة النظر فى علاقته مع اليابان ، اذا ما اتمت معاهدة الصداقة والسلام مع الصين .

٢٨ : اعلنت وكالة تاس ان سفينة الفضاء السوفيتية « سويوز ـ ٣٠ » التحمت بالقطار الفضائى المكون من المحطة المدارية ساليوت ـ ٦ وسفينة الفضاء سويوز ـ ٢٩ .

انظر ايضا : افغانستان ٥ ـ ١٤ تركيا ٦ ـ تشيكسلوفاكيا ٢ ـ سوريا ٦ ـ ٢٣ ـ العراق ٥ ـ الولايات المتحدة (١٦ ـ ٢٩) ـ يوغوسلافيا (١٦ ـ ٢٢) .

اثيوبيا

٢٥ : صرح متحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير تيجرى (احدى الجبهات المعارضة لنظام الحكم فى اثيوبيا) بان القوات الاثيوبية تستعد لشن هجوم شامل على اريتريا فى محاولة لاعادة سيطرتها عليها .

٢٨ : اعلن راديو اديس ابابا ، ان القيادة السياسية الاثيوبية بعد ندوة استغرقت ١٠ ايام وحضرها نحو ٩٠٠ من كبار المسئولين فى الحكومة العسكرية الاثيوبية ، حيث تم بحث الجوانب المختلفة للمشكلة الارترية ، قررت مواصلة القتال ضد ثوار اريتريا حتى هزيمتهم النهائية .

٢٩ : اعلن احمد ناصر زعيم جبهة تحرير اريتريا ، ورمضان محمد نور السكرتير العام للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا استعداد الجبهتين للدخول فى مفاوضات مباشرة مع النظام العسكرى الاثيوبى ، بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع المسلح بين اريتريا واثيوبيا .

٣٠ : تحركت القوات الاثيوبية التى تساندها القوات الكوبية ، ويشرف على قيادتها الخبراء السوفيت . فى قاعدة دوا المتقدمة فى اقليم تايجر ، بادئة اضخم هجوم عسكرى ضد ثوار اريتريا خلال ١٧ عاما .

انظر ايضا : الصومال (٢٦ ـ ٢٩) ـ

الاردن

٦ : وصل الى عمان ، الرئيس السودانى جعفر نميرى قادما من الكويت . فى زيارة لمدة يوم واحد فى اطار مهمته الخاصة بالتضامن العربى .

١٤ : وقعت شركة يابانية للالكترونيات عقدا قيمته ١٠ ملايين دولار ، لانشاء محطة استقبال ارضية للاقمار الصناعية لحساب شركة الاتصالات اللاسلكية الاردنية

افغانستان

١ : قررت ثمانية من الاحزاب الوطنية واليمينة فى افغانستان ، وعلى راسها حزب ميلات الدينى القومى وحزب الوحدة القومية ، وحزب رابطة الشعب ، وحزب الفجر ، تشكيل « جبهة الانقاذ الوطنى » الموحدة لاقامة تحالف سياسى وطنى للمعارضة القومية فى البلاد ، وذلك تحت قيادة الدكتور برهان الدين زعيم الحزب الاسلامى .

٥ : غادر وفد افغانى كابول ، متوجها الى موسكو . وذكر راديو كابول ان المحادثات مع المسئولين السوفيت ، تتناول بصفة خاصة مشاكل الحدود بين البلدين .

١٤ : اعلن راديو كابول ، ان وفدا سوفيتيا وصل الى افغانستان ، لاجراء مباحثات مع المسئولين حول تدعيم التعاون بين البلدين ، فى مجالات الثقافة والتعليم .

٣٠ : اعلن متحدث باسم جبهة الانقاذ الوطنى الافغانية المعارضة لنظام الحكم القائم فى افغانستان ان القوات التابعة لها تقوم بشن حرب عصابات ضد حكومة الرئيس نور محمد تراقى رئيس المجلس العسكرى الحاكم ورئيس وزراء افغانستان

المانيا الاتحادية

١٩ : نظم عدد كبير من الطلبة والعمال العراقيين فى المانيا الاتحادية .

مظاهرة ضخمة فى برلين ، رفعوا خلالها لافتات كتب عليها « يسقط نظام الارهاب العراقى » .

١٩ : بدأت فى بون ، المحادثات الرسمية بين الرئيس الصومالى محمد سياد برى والمستشار الالمانى هيلموت شميت ، حول الوضع القائم فى القرن الافريقى ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٢ : استقبل الرئيس الالمانى فالترشيل رئيس المانيا الاتحادية ، الامير فهد بن عبد العزيز ولى العهد والنائب الاول لرئيس الوزراء السعودى . وتناولت المباحثات العلاقات الثنائية بين البلدين ، وتطورات الموقف فى الشرق الاوسط وافريقيا .

٢٥ : اعلن هانز جينشر وزير خارجية المانيا الغربية ، ان موقف بلاده من المشكلات الافريقية ، يتلخص فى ان حكومة المانيا وسائر دول السوق الاوربية المشتركة ، ستعمل على تأكيد مبدأ منظمة الوحدة الافريقية الذى يؤكد على حق كل دولة افريقية فى ممارسة السيادة الاقليمية على جميع حدودها المعترف بها .

انظر ايضا : بلجيكا ١٣ ـ مصر ٣٠ ـ فرنسا ٢٤ ـ نيجيريا ٢٦ ـ

انجولا

١٠ : بدأت فى لواندا ، اعمال مؤتمر القمة لرؤساء دول المواجهة الافريقية (تنزانيا ، انجولا ، موزمبيق ، زامبيا ، بوتسوانا) بالاضافة الى قادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا « سوابو » لبحث احتمال استئناف المفاوضات مع الدول الغربية ، حول المقترحات التى اعدتها هذه الدول لتسوية مشكلة ناميبيا .

إيران

١٦ : بدأت فى طهران المحادثات الرسمية بين هوانج هوا وزير الخارجية الصينية والمسئولين الايرانيين ، حول الوضع فى الشرق الاوسط والقارة الافريقية والامن فى منطقة الخليج العربى ، الى جانب وسائل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٥ : اعلن جمشيد اموزيجار رئيس وزراء ايران ، ان الاتصالات الايرانية العربية لاقامة حلف دفاعى بمنطقة الخليج بين ايران والسعودية والعراق قد توقفت

إيطاليا

١٥ : اعلن الرئيس الايطالى جيوفانى ليونى استقالته من منصبه فى بيان وجهه الى الامة واعلن على الفور ان امنيتورى فانفانى قد تولى مهام الرئاسة بصفة مؤقتة ، لحين اجراء انتخابات جديدة وقد جاءت هذه الاستقالة فى اعقاب الاتهامات التى وجهت الى الرئيس الايطالى ، بشأن تهربه من الضرائب ، واشتراكه فى مضاربات عقارية .

١٦ : بدأت الاحزاب الايطالية الرئيسية وهى الحزب المسيحى الديمقراطى والحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى والحزب الجمهورى ، سلسلة من الاجتماعات العاجلة لمحاولة تطويق مسألة استقالة جيوفانى ليونى ، ومنع الاوضاع من التدهور ، وتعريض ايطاليا لازمة جديدة .

١٨ : اعلن انريكو برلينجوير زعيم الحزب الشيوعى الايطالى ، ان الرئيس السابق جيوفانى ليونى قد استقال بعد ان تعرض لحملة عنيفة من جانب الحزب الشيوعى ، اتهم فيها بالفساد والتورط فى فضيحة لوكهيد الامريكية والتهرب من الضرائب .

٢٣ : اصدرت محكمة تورينو حكمها فى قضية زعماء منظمة الألوية الحمراء الارهابية الايطالية حيث قضت بادانة ٢٩ متهما ، وبراءة ١٦ واحالة متهم الى محكمة اخرى .

٢٤ : اصدرت منظمة الالوية الحمراء الايطالية المتطرفة ، بيانات فى اعقاب اصدار احكام ضد اعضائها فى تورينو ، دعت فيها الى الاسراع بالانقضاض على المسئولين السياسيين ورجال البوليس والصناعة والتجارة فى ايطاليا ، بهدف تفجير الحرب الاهلية التى سوف تعقبها ثورة شيوعية ، تطيح بنظام الحكم الحالى .

٢٩ : شهدت المدن الايطالية الرئيسية مع بداية عملية انتخابات الرئاسة ، موجة من اعمال العنف وحوادث تفجير القنابل .

باكستان

٢٩ : اعلن الرئيس الباكستانى الجنرال محمد ضياء الحق ، انه سيحل فى يوم ٥ يوليو مجلس الخبراء الذى يعاونه على اتخاذ القرارات . وقال فى خطاب وجهه الى الامة ، انه تخلى عن اقتراحه بتشكيل حكومة وطنية ، بسبب السياسات الهزيلة للاحزاب السياسية .

انظر ايضا : الهند ٢٤ ـ

بلجيكا

١٣ : بدأ فى بروكسل ، المؤتمر الخاص بانعاش الاقتصاد والقوة العسكرية الضاربة لزائير ، والذى يشترك فى اعماله ممثلو عشر دول ، هى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا واليابان وهولندا وكندا وايران والسعودية ، بالاضافة الى خبراء ثلاث منظمات دولية هى ، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى واللجنة الخاصة بالسوق الاوربية المشتركة .

١٥ : قدم ليونيد هانز رئيس وزراء بلجيكا استقالته الى الملك بودوان ، على اثر فشل المناقشات داخل الائتلاف الحكومى البلجيكى ، بشأن اتخاذ خطة لمحاربة الازمة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد ، وتنفيذ الاتفاق الذى يجرى التفاوض بشأنه حول الاتحاد الفيدرالى الداخلى لبلجيكا .

انظر ايضا : زائير ٢ ـ فرنسا ٥ ـ

بنجلاديش

٤ : أعلن فى دكا ، الجنرال ضياء الرحمن فى اول انتخابات للرئاسة فى بنجلاديش منذ استقلالها عن باكستان فى عام ١٩٧١ .

بنما

١٧ : اكد الجنرال عمر توريجوس رئيس جمهورية بنما ، امام ١١ الف مدعو وفى حضور ٥ من رؤساء الدول ، وعلى رأسهم الرئيس كارتر ، تعهده بتعاون دائم بين بنما والولايات المتحدة ، فيما يختص بالملاحة فى القناة ، وذلك فى الخطاب الذى القاه توريجوس فى الاحتفال بتبادل الوثائق الرسمية الخاصة بعودة قناة بنما الى السيطرة المحلية ، بعد ان دامت السيطرة الامريكية عليها منذ عام ١٩١٤ .

تشاد

٤ : وصل الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الى

نجامينا ، حاملا رسالة من الرئيس السادات الى الجنرال فيليكس معلوم رئيس تشاد . وتتعلق بمؤتمر التنمية الافريقي المقرر عقده فى الخرطوم يوم ١٧ يوليو .

انظر ايضا : فرنسا ٢ —

تركيا

٦ : اعلن بولنت ايجيفيت رئيس وزراء تركيا ان بلاده لن تطلب اسلحة من الاتحاد السوفيتى ، حتى اذا استمر حظر الاسلحة الامريكية الذى فرضته الولايات المتحدة على تركيا فى ١٩٧٤ .

انظر ايضا : اليونان ٤ —

تشيكسلوفاكيا

٢ : غادر الرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف ، براج بعد زيارة رسمية لتشيكسلوفاكيا استغرقت ٤ ايام ، اجرى خلالها مباحثات مع الرئيس التشيكى جوستاف هوساك وقد اكد الجانبان ، فى بيان مشترك صدر فى نهاية المباحثات على اهمية تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات .

٢٠ : وصل الى براج ، الرئيس الليبى معمر القذافى فى زيارة لتشيكسلوفاكيا ، فى اطار جولة بين الدول الشيوعية الاوربية .

تونس

١٦ : اكدت كل من تونس والسنغال ، على ان انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة شرطان اساسيان يتوقف عليهما اقرار سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط .

الجمهورية العربية اليمنية

١ : بدات فى صنعاء ، المباحثات الرسمية بين الرئيس السودانى نميرى واحمد الغاشمى رئيس اليمن الشمالية ، لبحث وسائل تدعيم التضامن العربى .

٢٤ : لقى المقدم احمد حسين الغاشمى رئيس الجمهورية العربية اليمنية مصرعه فى حادث انفجار وقع بمكتبه عندما زار الرئيس الغاشمى مبعوث عدنى خاص لتسليمه رسالة من الرئيس سالم ربيع رئيس اليمن الجنوبية .

جمهورية مصر العربية

١٣ : وقعت مصر اتفاقا لتدريب الطيارين المصريين على الطائرة الامريكية (ف ٥) فى قاعدة اريزونا الجوية الامريكية .

١٧ : تم الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية على تشكيل مجموعات عمل مشتركة من خبراء الطاقة النووية والكهرباء فى البلدين ، لاجراء اول مسح ميدانى شامل لمصادر الوقود النووى والرمال السوداء فى الصحارى المصرية .

٢١ : اعلن الرئيس السادات انه لا جدوى من عقد اى اجتماع مع مناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ، مادام ان بيجين يتبنى الخط المتشدد للحرس القديم كما اعلن عدم عقد لقاءات مصرية اسرائيلية على مستوى اقل ، لانها عديمة الجدوى .

٢٢ : عقد فى الاسكندرية لقاء قمة ثلاثى افريقى بين الرئيس السادات ، والرئيس الغينى احمد سيكوتورى ، والرئيس الصومالى محمد سياد برى ، وتناولت المباحثات استعادة التضامن العربى والافريقى . والتدخل الاجنبى فى افريقيا . ومشكلتى الشرق الاوسط والقرن الافريقى .

٢٣ : بدات مصر والولايات المتحدة الامريكية سلسلة جديدة من المشاورات ، لبحث احتمالات التحرك لدفع عملية السلام فى الشرق الاوسط على ضوء رد اسرائيل السلبى على الاسئلة الامريكية بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢٤ : رفضت مصر رسميا المقترحات التى وردت فى الرد الاسرائيلى على الاسئلة الامريكية حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة بعد المرحلة الانتقالية التى نص عليها مشروع بيجين للحكم الذاتى .

٢٩ : قررت اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادى والسياسى بين مصر والسودان ، وضع برنامج زمنى محدد لتنفيذ مشروعات التكامل بين البلدين واكدت اللجنة حرصها على الوصول الى مرحلة من الاكتفاء الذاتى . باستغلال موارد البلدين .

٣٠ : وقعت مصر بروتوكول اتفاق للمساعدات المالية التى تقدمها المانيا الاتحادية لمصر فى عام ١٩٧٨ وقيمتها ٢٥٠ مليون مارك .

انظر ايضا : تشاد ٤ — زائير (٩ — ١٤) — السودان ٣ — فرنسا (٧ — ١٦) — فلسطين ٢٥ — المملكة المتحدة ٢٦ — النيجر ٥ — الولايات المتحدة (٩ — ١٤) .

جمهورية اليمن الديمقراطية

٢٦ : وقع انقلاب عسكرى فى عدن اطاح بالرئيس سالم ربيع رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الذى اعدم رميا بالرصاص .. وقاد الانقلاب عبد الفتاح اسماعيل امين عام الجبهة القومية وزعيم الجناح المتطرف فى السلطة ، وقد عين على ناصر محمد رئيسا لمجلس الرئاسة .

انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية ٢٤ —

جنوب افريقيا

٧ : اكد بيك بوثا وزير خارجية حكومة جنوب افريقيا العنصرية ان بلاده لن توقع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . كما اعلن ان حكومته على استعداد لتنفيذ المقترحات الغربية بشأن مشكلة ناميبيا .

انظر ايضا : زامبيا ١٣ —

دولة الامارات العربية

١٢ : وصل الى ابو ظبى حمدى ولد مكناس وزير خارجية موريتانيا ، لتسليم رسالة من الرئيس الموريتانى المختار ولداده الى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات حول العلاقات الثنائية ، والوضع العربى والافريقى .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية ١٢ —

روديسيا

١١ : اعترفت الحكومة العنصرية فى روديسيا بمصرع عدد كبير من الافريقيين ، اثر قصف طائرات الحكومة لاحدى قرى روديسيا ، التى كان يجتمع فيها زعماء من جيش تحرير زيمبابوى (روديسيا) .

زامبيا

١٣ : اعلن سيتيك سوال وزير خارجية زامبيا ، ان جنوب افريقيا حشدت قوات من المشاة والطيران في قطاع كابريفي جنوب الحدود الزامبية واستعدت لشن هجوم على زامبيا .

زائير

٢ : استدعى الرئيس موبوتو ، المكتب السياسي للحركة الشعبية للثورة ، الحزب الوحيد في زائير ، لاعادة النظر في العلاقات بين كنشاسا وبروكسل ، وذلك بسبب التسهيلات التي تقدمها الاذاعات ومحطات التليفزيون البلجيكية الى اعداء زائير .

٣ : وصل كوانج هوا وزير خارجية الصين ، الى كينشاسا في زيارة لزائير تستغرق ٤ ايام ، في محاولة واضحة من جانب الصين للتصدي للنفوذ السوفيتي والكوبي في افريقيا

٤ : اعلنت زائير ان قواتها تمكنت من تطهير مدينة موتشاتشا ثانية مدن اقليم شابا الذي تعرض للغزو في الشهر السابق .

٦ : بدات القوات المغربية التي وصلت الى زائير في اتخاذ مواقعها في مدينة لومبو مباشي لمساعدة قوات زائير في فرض الامن في اقليم شابا .

٨ : اكد هوانج هوا وزير خارجية الصين ، في ختام زيارته لزائير ، ان زائير تستطيع ان تعتمد على تأييد الصين ضد الاستعمار السوفيتي .

٩ : اعلن في كنشاسا ، ان ٧ دول افريقية هي المغرب والسنغال وافريقيا الوسطى وساحل العاج وتوجو وجابون ومصر ، ستشترك فورا في تشكيل قوة افريقية للتدخل المباشر في عملية الحفاظ على الامن في اقليم شابا بزائير .

١٣ : اكد الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، مساندة مصر الكاملة لوحدة وتكامل اراضي زائير .

١٤ : اعلن الدكتور بطرس غالي في ختام زيارته لزائير ، ان مصر تشجع فكرة انشاء قوة افريقية دائمة لحفظ الامن في افريقيا .

٢١ : اعلن الرئيس موبوتو أن زائير لن تحضر المؤتمر القادم لدول عدم الانحياز المقرر عقده في هافانا ، بسبب اشتراك الجنود الكوبيين في غزو اقليم شابا ، وطالب بطرد كوبا من حركة عدم الانحياز .

٢٥ : بدأ الوفد العسكري الصيني برئاسة الجنرال شي هاو تيان رئيس اركان حرب الجيش ونائب وزير الدفاع الصيني ، مباحثاته مع المسئولين في زائير ، لبحث طلبات زائير من السلاح الصيني .

٢٦ : قدم الرئيس موبوتو ، اقتراحا رسميا الى الجمعية الوطنية الزائيرية « البرلمان » ، باعلان العفو العام عن القوى المعارضة لحكمه من المنفيين او اللاجئين الى الدول الافريقية المجاورة ، والذين يقدر عددهم بنحو نصف مليون مواطن زائيري .

انظر ايضا : بلجيكا ١٣ ـ فرنسا ٧ ـ

السودان

٣ : وصل الى الخرطوم ، الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، على راس وفد مصر في اجتماعات اللجنة الدائمة للتضامن العربي الافريقي ، في بدء جولة يزور خلالها عددا من الدول الافريقية

١٦ : اعلن متحدث باسم جبهة تحرير اريتريا في الخرطوم ، ان قوات الجبهة تمكنت من الاستيلاء على مدينة انتيكو التي تقع في اقليم تيجري .

١٨ : قررت لجنة التضامن العربي عقب اجتماعها بالخرطوم برئاسة الرئيس نميري ، ان يواصل الرئيس السوداني جهوده من اجل وحدة الصف العربي .

انظر ايضا : الاردن ٦ ـ الجمهورية العربية اليمنية ١ ـ الكويت ٥ ـ السعودية ٧

سوريا

٦ : اعلن عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية أن العراق يبحث حاليا الغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي ، وطرد الخبراء السوفيت من العراق .

٢٣ : وصل الى دمشق ، وفد يمثل الحزب الشيوعي السوفيتي ، في زيارة رسمية لسوريا تستغرق اسبوعا ، لاجراء مباحثات مع حزب البعث السوري .

الصومال

٢٦ : اعلن راديو مقديشيو ان الطائرات الاثيوبية من طراز الميج ٢١ ، ٢٣ قد قامت بعمليات قصف شديد للقرى الصومالية الواقعة على الحدود الشمالية الغربية .

٢٩ : اعلن راديو مقديشيو ، ان الطائرات الاثيوبية قصفت بيليدو واين عاصمة اقليم هيران شمالي مقديشيو .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية ١٩ ـ مصر ٢٢ ـ الكويت ٢٥ ـ السعودية ٢٧

الصين

٥ : اعلن تنج هيسياو بنج نائب رئيس وزراء الصين ، ان بلاده اوقفت جزءا من مساعدتها الاقتصادية الى فيتنام ، بسبب اضطهادها الرعايا الصينيين .

١٥ : اتهمت وكالة انباء الصين ، حكومة فيتنام ، بتدبير عمليات طرد منظمة للرعايا الذين هم من اصل صيني والذين بلغ عددهم حتى الان مايزيد على ١٢٠ الف شخص .

١٥ : غادرت بكين بعثة عسكرية صينية كبيرة ، في طريقها الى افريقيا لزيارة عدد من الدول الافريقية من بينها زائير ، وذلك لاستكشاف سبل التعاون العسكري بين الصين وهذه الدول بغرض مواجهة التدخل الاجنبي والنشاط السوفيتي والكوبي في افريقيا

١٦ : وصل الى بكين ، الملك خوان كارلوس ملك أسبانيا ، في اول زيارة يقوم بها ملك اوربي للصين .

٢٧ : اعلنت وكالة انباء الصين ، ان الحزب الشيوعي الصيني سوف يقوم بشن حملة تطهير واسعة النطاق ضد العناصر التابعة لعصابة الاربعة ، والذين قاموا بعمليات التخريب الاقتصادي في البلاد .

انظر ايضا : ايران ١٦ ـ زائير (٣ ـ ٢٥) ـ الكويت ٢٤ ـ الولايات المتحدة ٩ ـ اليابان ٣٠ ـ

العراق

٥ : بدات الحكومة العراقية ، في تطبيق مخطط لنقل الاكراد المقيمين قرب الحدود الايرانية والتركية بالقوة الى الداخل ، بعد تزايد نشاط المتسللين في هذه المنطقة ، بمساندة الاتحاد السوفيتي في الفترة الاخيرة .

٧ : اعلنت العراق رسميا اعدام ٢١

عضوا من اعضاء الحزب الشيوعي العراقي الموالي لموسكو ، بعد ادانتهم بتنظيم خلايا سرية داخل الجيش العراقي ، لمحاولة قلب نظام الحكم .

انظر ايضا : ايران ٢٥ – سوريا ٦ –

قبرص

٢٨ : عاد الى قبرص الرئيس سبيروس كبريانو بعد زيارة لبريطانيا استغرقت خمسة ايام صرح على اثرها بان الحكومة البريطانية اعلنت معارضتها لتقسيم قبرص ايا كان التقسيم للجزيرة القبرصية .

قطر

١٩ : وصل الى الدوحة الرئيس الغيني احمد سيكوتوري في زيارة لدولة قطر ، لاجراء مباحثات مع الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير قطر ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، وقضية الشرق الأوسط ، والتعاون العربي الافريقي .

فرنسا

٢ : اعلنت وزارة الدفاع الفرنسية ، ان قوة عسكرية فرنسية قد ساندت الجيش الوطني التشادي ضد المتمردين في شمال شرق نجامينا العاصمة ، وذلك بناء على طلب الجيش الوطني التشادي .

٣ : قررت الحكومة الفرنسية ، تقديم مساعدة مالية للبنان قدرها ٢٤٠ مليون فرنك .

٥ : اصدر في باريس ، كل من المؤتمر العالمي للمسيحيين من اجل فلسطين ، واتحاد التضامن الفرنسي – العربي ، والجمعية القومية من اجل فلسطين ، والاتحاد الطبي الفرنسي الفلسطيني ، بيانا جماعيا اكدوا فيه ان القدس ليست عاصمة اسرائيل ، ولم تعترف اية دولة بانها كذلك .

٥ : بدأ في باريس ، مؤتمر الدول الغربية الخمس (الولايات المتحدة – فرنسا – بلجيكا – بريطانيا – المانيا الغربية) لمناقشة عناصر الاستراتيجية الموحدة ازاء المشاكل الافريقية والنفوذ السوفيتي الكوبي المتزايد في عدد من دول القارة .

٧ : وصل الى باريس ، وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل في زيارة رسمية لفرنسا تستغرق يومين ، لاجراء محادثات مع المسئولين الفرنسيين ، حول تطورات قضية الشرق الاوسط

١٤ : اعلن الرئيس الفرنسي ديستان ، ان جميع جنود المظلات الفرنسيين قد غادروا اقليم شابا في زائير .

١٥ : اجرى لوي دي جيرانجو وزير خارجية فرنسا ، مباحثات مع سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي ، حول الموقف في الشرق الاوسط وافريقيا .

١٦ : وافقت المجموعة الاستشارية الدولية ، في ختام اجتماعاتها بباريس ، على توفير كافة الاحتياجات المالية لمصر خلال العام الحالي ، واللازمة لتمويل مشروعات التنمية ، وتوفير الاحتياجات النقدية لسداد القروض واستيراد السلع .

٢٤ : عاد الى باريس ، الرئيس ديستان بعد زيارة قصيرة لالمانيا الغربية ، اجرى خلالها محادثات مع المستشار الالماني هيلموت شميت ، تناولت المشكلات الاقتصادية الدولية

٢٦ : دمر انفجار شديد ، ثلاثا من القاعات الامبراطورية داخل قصر فرساي التاريخي بفرنسا ، وعددا كبيرا من التحف واللوحات ، التي تمثل ٣ قرون من التاريخ الفرنسي .

٣٠ : اعلنت الخارجية الفرنسية استدعاء السفير الفرنسي في لاوس ، وذلك في اعقاب الاوامر التي اصدرتها لاوس بطرد معظم اعضاء السفارة الفرنسية في فيانتيان .

انظر ايضا : بلجيكا ١٣ – الولايات المتحدة ٢٨ –

فلسطين

١ : اعلن حزب الحركة الديمقراطية من اجل التغيير المشترك في الائتلاف الوزاري الحاكم ، عزمه على فض الائتلاف مع كتلة ليكود ، ما لم تنتهج الحكومة سياسة « اكثر فاعلية من اجل السلام » .

٤ : اعلن رشاد الشوا عمدة مدينة غزة ، ان السعودية خصصت ٨٤ مليون دولار لدعم وصمود عرب فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، خلال السنوات الخمس القادمة .

١٣ : اكدت المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية ، وجود خلافات بين اعضاء وزارة مناحم بيجين ، بشأن الرد على الاسئلة الامريكية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة .

١٤ : احتشد الآف من الاسرائيليين في تل ابيب ، تضامنا مع بن ناشان الطيار الاسرائيلي السابق الذي يقود حملة من السلام ، بامتناعه عن الطعام منذ ٣٠ يوما ، احتجاجا على استمرار حكومة بيجين في بناء المستوطنات داخل الاراضي المحتلة .

١٤ : اعلن وزير الزراعة الاسرائيلي امام الكنيست ، ان ست قرى جديدة على مرتفعات الجولان ، بدأ بناؤها منذ سنة ١٩٧٦ .

١٨ : اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، بعد اجتماع عاصف ، موافقتها على مشروع مناحم بيجين للرد على الاسئلة الامريكية باغلبية ١٤ صوتا ، بينما عارضه خمسة وزراء هم : عيزر ويزمان وزير الدفاع الاسرائيلي ، والوزراء الاربعة الممثلون للحركة الديمقراطية من اجل التغييرات المشتركة في الائتلاف الاسرائيلي الحاكم .

٢٥ : اعلنت الحكومة الاسرائيلية ، رفضها لاقتراح الرئيس السادات ، الذي يقضي بعودة الضفة الغربية للاردن ، وقطاع غزة لمصر ، على ان يتم التفاوض بين الاطراف المعنية للاتفاق على ترتيبات الامن التي تريدها اسرائيل .

٣٠ : وصل الى تل ابيب ، والتر مونديل نائب الرئيس الامريكي لاجراء مباحثات مع المسئولين الاسرائيليين ، حول التسوية السلمية لقضية الشرق الاوسط .

انظر ايضا : مصر (٢١ – ٢٤) – فرنسا ٥ – كندا ٦ – الكويت ١٥ – لبنان (٤ – ٢٣) – السعودية ٧ – المملكة المتحدة ٢٦ – ٢٨ –

فيتنام

١١ : قامت فيتنام ، بتحريك تسع فرق عسكرية من قواتها الى حدودها مع كمبوديا .

٢٨ : شنت فيتنام هجوما شاملا وواسع النطاق على كمبوديا ، وذلك في محاولة من جانب هانوي ، لاحراز تفوق عسكري في منطقة الحدود بين البلدين ، يكفل لها الهدوء والاستقرار .

انظر ايضا : الصين ٥ – ١٥ – كمبوديا

كمبوديا

٢٥ : اصدرت وزارة الاعلام الكمبودية بيانا اعلنت فيه ان حكومة كمبوديا تمكنت من احباط مؤامرة فيتنامية للقيام بانقلاب فى كمبوديا ، يهدف الى الاستيلاء على السلطة او السيطرة على الاقليم الشرقى الشمالى ، وتشكيل حكومة موالية لفيتنام .

انظر ايضا : فيتنام (١١ – ٢٨) –

كندا

٦ : اكد بيير ترودو رئيس وزراء كندا ، اصرار حكومته على التصدى للمقاطعة العربية ضد اسرائيل ، ودافع عن سياسة حكومته الخاصة بتشجيع الشركات الخاصة على عدم الالتزام بقواعد المقاطعة العربية .

كوبا

٢٨ : أعلن الرئيس الكوبى كاسترو ، عن رغبته فى اللقاء بالرئيس كارتر ، للعمل على تسوية الخلافات بين كوبا والولايات المتحدة ، بشرط أن يتم هذا اللقاء بناء على مبادرة من كارتر .

انظر ايضا : زائير ٢١ – يوغوسلافيا ١٦ – ٢٢ –

الكويت

٥ : وصل إلى الكويت ، الرئيس السودانى نميرى قادما من البحرين ، فى زيارة رسمية ، فى إطار مهمته كرئيس للجنة المصالحة العربية .

١٥ : لقى على ياسين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية مصرعه فى الكويت .

١٨ : بدا فى الكويت ، الرئيس الغينى احمد سيكوتورى مباحثاته مع الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت ، حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط ، والتعاون بين الدول العربية والافريقية .

٢٤ : وصل إلى الكويت ، نائب وزير خارجية الصين الشعبية ، فى زيارة للكويت لمدة ٣ أيام ، لاجراء محادثات مع المسئولين حول العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

٢٥ : بدأت المباحثات فى الكويت بين الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت ، والرئيس الصومالى محمد سياد برى ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والوضع العربى الراهن ، ومشاكل القرن الافريقى .

لبنان

٤ : إجتمع الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان ، مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، لبحث موضوع إرسال وحدات من الجيش اللبنانى إلى الجنوب ، وما يترتب على ذلك من التزامات من الجانب الفلسطينى .

٧ : أعربت الجبهة اللبنانية التى تضم الأحزاب المارونية اليمينية فى لبنان ، عن تشددها تجاه الفلسطينيين ، وطالبت بالغاء جميع الاتفاقيات التى عقدت مع الفلسطينيين ، وإنهاء الوجود الفلسطينى المسلح فى لبنان .

٩ : قبل أربعة أيام من تنفيذ التعهد الاسرائيلى بالجلاء الكامل عن جنوب لبنان ، شنت القوات الاسرائيلية هجوما على قاعدة بحرية للفدائيين الفلسطينيين فى جنوب لبنان

١٣ : تفجرت أعمال العنف المسلح فى منطقة شمال لبنان ، على اثر اغتيال تونى فرنجية نجل الرئيس اللبنانى السابق سليمان فرنجية ، على أيدى عناصر من حزب الكتائب اللبنانى

١٦ : تصاعد التوتر الحاد فى منطقة شمال لبنان ، إثر تفجر موجة من اعمال العنف بين انصار سليمان فرنجية وأعضاء حزب الكتائب ، وذلك وسط تصاعد التوتر فى منطقة الحدود بين إسرائيل ولبنان ، بعد ان قرر سعد حداد تنفيذ أوامر الحكومة اللبنانية ، والبقاء بقواته فى ثكناته ، وإعلانه ان منطقة الحدود ستكون فى حماية ميليشيا حزب الكتائب ، التى تواجهها ميليشيات اخرى غير موحدة القيادات .

١٩ : اعلن الرئيس اللبنانى سركيس ، ان قوات الجيش اللبنانى ، ستتجه إلى لبنان ، بعد أن تستكمل القوات الدولية سيطرتها على مناطق الحدود هناك .

٢١ : رفض انصار الرئيس اللبنانى السابق سليمان فرنجية ، الدعوة لاجراء اية مصالحة مع حزب الكتائب ، واتهموه بالتخطيط للاستيلاء على الحكم وتقسيم لبنان .

٢٣ : قدم سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية ، إقتراحا بخطة امن جديدة لفرض النظام فى كل لبنان ، واتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة ضد القوات اليمينية التى تتعاون مع إسرائيل فى الجنوب .

٣٠ : قبلت الحكومة اللبنانية إستقالة ٥٠ ضابطا من كبار الضباط ، وذلك ضمن خطة لاعادة بناء الجيش اللبنانى ، بينما واصل الرئيس اللبنانى سركيس ، مشاوراته مع الزعماء السياسيين فى لبنان ، لانهاء جو التوتر الذى ترتب على حادث مصرع ٢٢ شخصا معظمهم من الكتائب والمارونيين فى شمال لبنان .

انظر ايضا : فرنسا ٣ –

المملكة العربية السعودية

٧ : اكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح ، أن السعودية هى الممول الرئيسى للمقاومة الفلسطينية

٧ : وصل إلى الرياض ، الرئيس نميرى ، فى إطار مهمته كرئيس للجنة التضامن العربى .

١٢ : وصل إلى السعودية الشيخ سلطان بن أحمد المعلا وزير الاقتصاد فى دولة الامارات ، فى زيارة رسمية للسعودية تستغرق يومين ، يوقع خلالها إتفاقية للتعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين .

٢٧ : تناولت المباحثات الرسمية فى الرياض بين الملك خالد عاهل السعودية ، والرئيس الصومالى محمد سياد برى ، آخر التطورات فى منطقة القرن الافريقى والشرق الأوسط .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية ٢٢ – إيران ٢٥ – فلسطين ٤ – الولايات المتحدة ١٢

المملكة المتحدة

١٥ : فازت حكومة العمال البريطانية برئاسة جيمس كالاهان ، بالثقة فى مجلس العموم ، حول السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة فى البلاد .

١٥ – ١٦ : قام الرئيس الرومانى نيكولاى شاوشيسكو ، بزيارة رسمية للندن ، تم خلالها توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين ، فى مجال صناعة الطائرات قيمته ٤٠٠ مليون دولار .

٢٦ : اعلن متحدث باسم الخارجية البريطانية ، ان اتصالات قد جرت على المستوى الدبلوماسى بين

واشنطن ولندن ، حول احتمال عقد لقاء بين وزيرى خارجية مصر وإسرائيل ووزير خارجية الولايات المتحدة فى لندن ، فى أوائل شهر يوليو ، بهدف إحياء جهود السلام .

٢٨ : اكد ديفيد أوين وزير الخارجية البريطانية ، أنه يجب على الحكومة الاسرائيلية أن تتخذ موقفا ، أكثر إيجابية ، عند إجراء محادثات مباشرة من أجل تسوية أزمة الشرق الأوسط .

انظر ايضا : بلجيكا ١٣ - الولايات المتحدة ٢٨ - فرنسا ٥ -

المملكة المغربية

٢٦ : وصل إلى الرباط ، أدولفو سواريز رئيس وزراء أسبانيا ، فى زيارة رسمية للمغرب تستغرق يوما واحد ، لاجراء محادثات مع الملك الحسن ملك المغرب ، بشأن مشكلة جزر الكنارى الأسبانية .

انظر ايضا : زائير ٦ - ٩ -

النيجر

٥ : سلم الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، رسالة من الرئيس السادات إلى سيني كونتشي رئيس جمهورية النيجر ، وذلك عقب وصوله إلى النيجر ، لحضور إجتماع اللجنة العربية الافريقية الدائمة التى بدأت أعمالها فى نيامى .

نيجيريا

٢٦ : وصل إلى لاجوس ، هيلموت شميت مستشار المانيا الغربية ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ أيام ، لاجراء مباحثات مع المسئولين النيجيريين ، حول الحوار بين الشمال والجنوب ، والصراعات فى جنوب افريقيا وزائير .

الهند

٩ : اعلن مورارجى ديساى رئيس وزراء الهند ، أن بلاده ترفض التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، لأنها تعطى لدول النادى الذرى ، نوعا من احتكار القوة فى العالم

٢٤ : وقعت اشتباكات بين القوات الهندية والباكستانية على الحدود بين الدولتين ، بالقرب من ولايتى جامو وكشمير .

٣٠ : قدم أربعة وزراء إستقالتهم من حكومة حزب جاناتا الحاكم ، تضامنا مع وزيرى الداخلية والصحة ، اللذين أجبرا على الاستقالة ، بسبب اختلافهما مع الحكومة بشأن محاكمة انديرا غاندى .

الولايات المتحدة الأمريكية

٩ : إستقبل الرئيس كارتر ، الفريق أول عبدالغنى الجمسى وزير الحربية المصرى ، وبحث معه الوضع فى الشرق الأوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٩ : وافقت الحكومة الأمريكية على بيع صفقة من المعدات العسكرية للصين قيمتها ٢,٨ مليون دولار .

١١ : حضر الفريق أول عبدالغنى الجمسى ، فى قاعدة الدفاع الجوى لشمال الولايات المتحدة ، بعض التدريبات العسكرية ، كما قام بزيارة إنتاج مواقع إنتاج المقاتلات الامريكية « ف - ٥ » .

١٢ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن السعودية قد اكدت للحكومة الأمريكية انها لن تسعى للحصول على مقاتلات من دول أخرى قبل عام ١٩٨٤ ، حيث تتسلم السعودية الدفعة الأخيرة من المقاتلات الأمريكية طراز ف - ١٥ .

١٤ : شهد الفريق أول عبدالغنى الجمسى بيانا عمليا ضخما فى قاعدة فورت براك التى تعتبر مقرا للوحدات الأمريكية المحمولة جوا ، وتضم قيادة الفيلق ١٨ .

١٦ : كشف تقرير للمخابرات المركزية الأمريكية ، ان الاتحاد السوفيتى حشد كميات ضخمة من المعدات العسكرية فى عدد من دول افريقيا ، على راسها إثيوبيا وليبيا .

٢٠ : اكد سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية ، ان العناصر الاساسية لسياسة حكومته تجاه الاتحاد السوفيتى لم تتغير ، وأن الولايات المتحدة ، تسعى للتعاون بدلا من المواجهة .

٢٣ : حذر هارولد براون وزير الدفاع الامريكى ، من ان تزايد القوة النووية التى يمتلكها الاتحاد السوفيتى وفقا للمعدات الحالية ، سوف تمكن فى المستقبل من إبادة معظم الصواريخ الأمريكية العابرة للقارات ، فى أى صدام عسكرى شامل قد يقع بين البلدين .

٢٧ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى ، على برنامج المعونات المخصصة للدول النامية ، والذى يقدر إجمالى الاعتمادات بها للعام المالى ١٩٧٩/١٩٧٨ بحوالى ١,٧٦ مليار دولار .

٢٨ : إتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا ، على استئناف مؤتمر جنيف لنزع السلاح .

٢٩ : وافقت الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى - فرنسا - وبريطانيا) على تأليف لجنة دولية جديدة ، تكون مهمتها إعادة إحياء مفاوضات نزع السلاح ، بحيث تشترك فى اللجنة الجديدة فرنسا لأول مرة ، ويشترك عدد كبير من دول العالم الثالث فيها ، وذلك لوقف السباق على التسلح .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ٣ - بلجيكا ١٣ - بنما ١٧ - تركيا ٦ - مصر ١٣ - ١٧ فرنسا (٥ - ١٥) - فلسطين (١٣ - ٣٠) -

يوغوسلافيا

١٦ : طلبت الحكومة اليوغوسلافية من موسكو ، سحب ثلاثة من أعضاء السفارة السوفيتية فى يوغوسلافيا

١٦ : إعترف متحدث يوغوسلافى رسمى ، بوجود خلافات بين يوغوسلافيا وكوبا ، بسبب التدخل الكوبى فى شئون القارة الافريقية .

٢٢ : طالب ميلوش منيتيش عضو مجلس رئاسة الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ووزير الخارجية السابق ، كلا من الاتحاد السوفيتى وكوبا ، بوقف تدخلهما العسكرى فى افريقيا فورا ، كما اتهم الدولتين العظميين ، بمحاولة تقويض حركة عدم الانحياز .

٢٣ : قرر المؤتمر الحادى عشر للحزب الشيوعى اليوغوسلافى فى ختام اجتماعاته ، إختيار الرئيس تيتو رئيسا للحزب مدى الحياة .

اليونان

٤ : إقترح قسطنطين كرامنليس رئيس وزراء اليونان ، إبرام معاهدة عدم اعتداء بين اليونان وتركيا ، فى محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين

يوليو ١٩٧٨

الاتحاد السوفيتى

٤ : اغتال شاب سوفيتى ، الجنرال عارف جيداروف وزير داخلية جمهورية أنربيجان السوفيتية ، واثنين من كبار المسئولين فى الجمهورية .

٤ : أعلن الرئيس السوفيتى ليونيد بريجنيف ، فى حديثه أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، قصور البرامج الموضوعة للانتاج الزراعى والحيوانى ، فى حل مشكلة الغذاء واللحوم وتوفير الحبوب فى الاتحاد السوفيتى ، خلال العامين الماضيين من الخطة الخمسية ، التى يجرى تطبيقها حتى عام ١٩٨٠ .

٥ : أعلن الاتحاد السوفيتى ، إنه لن يتخلى عن دعم الحكم الماركسى فى اليمن الجنوبية . وهدد الاتحاد السوفيتى كلا من السعودية واليمن الشمالية من عواقب التدخل فى شئون النظام التقدمى فى عدن .

٢٤ : إتهمت وسائل الاعلام السوفيتية ، زبجنيو بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى ، بأنه يعمل على زج الدولتين فى حرب باردة جديدة .

انظر ايضا : المانيا . الديموقراطية ٣ — إيران ١٧ — الولايات المتحدة الامريكية ٢٥ —

إثيوبيا

٣ : أعلن رئيس إدارة الشئون الاقتصادية فى المجلس العسكرى الحاكم بأثيوبيا ، أن بلاده تلقت تأكيدا بانضمامها قريبا إلى مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) للسوق المشتركة للدول الاشتراكية .

٥ : شنت إثيوبيا هجوما بريا وجويا جديدا على مواقع ثوار إريتريا فى إقليم تيجرى .

١٣ : اعترفت إثيوبيا بفداحة الخسائر التى ينزلها بها الثوار فى إقليم اوجادين ، وبأن الفدائيين التابعين لجبهة تحرير الصومال الغربى أوجادين ، قد مدوا نطاق نشاطهم فى الاقليم . وهدد النظام العسكرى الحاكم فى إثيوبيا تهديده بنقل القتال إلى الاراضى الصومالية ، ما لم تكف الصومال عن مساندتها للثوار .

٢١ : أعلن متحدث باسم ثوار إريتريا ، أن القوات الجوية الاثيوبية تستخدم قنابل النابالم والقنابل الفوسفورية والعنقودية ، ضد قوات الثوار فى إريتريا .

٢٣ : أعلنت وكالة الأنباء الاريترية ، أن قوات إثيوبيا استطاعت ، بعد معارك عنيفة إعادة إحتلال مدينة فلوج التى تقع على الحدود السودانية الاريترية ، ومدينة عدى خلا على الحدود الاثيوبية الاريترية .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ١٨ —

الأرجنتين

١٣ : أيدت محكمة استئناف بيونس أيرس ، الحبس الاحتياطى لرئيسة الأرجنتين السابقة ماريا استيلا بيرون ، بتهمة إساءة استخدام السلطة .

الأردن

١٠ : ناشد المؤتمر الاسلامى المسيحى المنعقد فى عمان ، والذى ضم الزعماء الدينيين للمسلمين والمسيحيين فى الأردن ، الرئيس الأمريكى جيمى كارتر ، وكورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية ، التدخل لوضع حد للمأساة التى يعيشها المسجونون العرب فى سجون إسرائيل .

٢٤ : وصل إلى عمان : الفريد أثرتون السفير الأمريكى المتجول فى منطقة الشرق الأوسط ، فى زيارة للأردن ، يجرى خلالها مباحثات مع الملك حسين حول تطورات أزمة الشرق الأوسط

٢٦ : استقبل الملك حسين وزير الخارجية المصرى محمد ابراهيم كامل الذى نقل اليه رسالة من الرئيس السادات حول مباحثات ليدز ببريطانيا ، وتطورات الجهود المبذولة لحل ازمة الشرق الأوسط .

انظر ايضا : إيران ٢٧ — المملكة السعودية ٢٢

اسبانيا

٥ : وافق مجلس النواب الاسبانى باغلبية ١٩٦ صوتا ضد ١١٥ على المادة الأولى من مشروع الدستور الأسبانى الجديد ، والتى تنص على أن أسبانيا دولة ملكية برلمانية .

٢١ : قام إرهابيون مسلحون ، باغتيال إثنين من قادة سلاح المدفعية فى الجيش الاسبانى ، فى وسط العاصمة مدريد .

افغانستان

٥ : صدر قرار مفاجىء ، بتنحية بابراك كارمال الرجل الثانى فى افغانستان من منصبه كنائب لرئيس المجلس العسكرى الحاكم ونائب لرئيس الوزراء ، وتعيينه سفيرا لبلاده فى تشيكوسلوفاكيا . كما أعفى وزير الداخلية الأفغانى أيضا ، وتم تعيينه سفيرا فى الولايات المتحدة .

انظر ايضا : إيران ٤ —

انجولا

١٥ : أعلن رئيس انجولا اوجستينيو نيتو ، أن ممثلين رسميين من انجولا وزائير ، قد بدأوا مباحثات رسمية لاعادة العلاقات بين البلدين إلى حالتها الطبيعية .

المانيا الديموقراطية

٣ : بدأت بمنطقة ماجد بورج على بعد ٤٠ كيلو متر من الحدود بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية ، مناورات سوفيتية يشترك فيها حوالى ٣٠ الف رجل من القوات التابعة للاتحاد السوفيتى فى المانيا الديموقراطية ، وعددها ٤٠٠ الف جندى .

انظر ايضا : المانيا الغربية ٢٠ —

المانيا الغربية

٢ : ادان فيلي برانت رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي في المانيا الغربية ، جميع أشكال التدخل في افريقيا ، وحث الدول الأوروبية على وضع خطة شاملة لمساندة الدول الافريقية .

١٣ : وصل إلى بون ، الرئيس الامريكي كارتر ، في زيارة رسمية لالمانيا تستغرق خمسة أيام ، يجرى خلالها محادثات مطولة مع هيلموت شميت رئيس الوزراء الالماني ، والرئيس الماني والتر شيل ، تتناول قضية الشرق الأوسط ، والتطورات الأخيرة في أفريقيا ، ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، والمسائل المتعلقة بحلف الأطلنطي ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

١٦ : افتتح في بون ، مؤتمر القمة الاقتصادي الغربي الرابع ، وتشترك فيه الدول الصناعية الغربية السبع المتقدمة اقتصاديا .

١٧ : أعلن زعماء الدول الصناعية الغربية الكبرى ، إنهم اتفقوا على استراتيجية جديدة لانقاذ اقتصاديات الدول الغربية من حالة الركود والبطالة والتضخم ، وكافة المشاكل الاقتصادية الاخرى . واكد البيان المشترك الذى صدر في اعقاب انتهاء اعمال المؤتمر ، ان هذه الاستراتيجية الشاملة ، تغطى مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والسياسات النقدية الدولية والطاقة والتجارة الدولية ، وتحقق اكبر قدر من الاستقرار في سوق العملات .

٢٠ : اعلن المتحدث الرسمي باسم البوند ستاج ، أن الشعارات المعادية للنظام الشيوعي في المانيا الشرقية ، عادت للظهور ، على الحائط الذى يفصل بين قسمي برلين الشرقية والغربية .

٢٧ : نفت المانيا الغربية رسميا ، إنها قدمت مساعدات لجنوب افريقيا في مجال إنتاج الأسلحة النووية .

انظر ايضا : جنوب افريقيا ٢٤

إيران

٤ : أعلن عباس على خلعتبرى وزير خارجية إيران ، ان النظام الجديد في افغانستان ، قد اكد ان جميع الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ستظل سارية المفعول .

١٧ : اعلنت السلطات الايرانية ، ان قوات الدفاع الجوية السوفيتية قد اسقطت إحدى الطائرات الايرانية التي ضلت طريقها عند الحدود الشمالية الشرقية لجمهورية تركمانستان السوفيتية يوم ٢١ يونيو الماضي .

٢٧ : وصل إلى طهران ، الملك حسين ملك الاردن ، في زيارة خاصة ويجرى خلالها محادثات مع شاه إيران ، تتعلق بتطورات الموقف في الشرق الاوسط ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٨ : وصل إلى طهران ، حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية ، ليسلم رسالة من الرئيس السادات إلى شاه إيران ، حول اخر تطورات قضية الشرق الأوسط ، ونتائج محادثات الرئيس السادات في فيينا وسالزبورج ، ونتائج المؤتمر الثلاثي في ليدز بلندن .

إيطاليا

٤ : فشل الاقتراع الثامن لاختيار الرئيس الايطالي الجديد ، فقد امتنع الناخبون الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون عن الادلاء باصواتهم ، بينما اعطى الشيوعيون اصواتهم لجورجيو امينولا مرشح الحزب ، الذى حصل على ٣٥٨ صوتا فقط .

٥ : إتفق زعماء الاحزاب الرئيسية في إيطاليا ، على بدء مفاوضات مائدة مستديرة ، في محاولة لكسر الجمود في عملية انتخاب الرئيس الايطالي ، وذلك بعد فشل الاقتراعين العاشر والحادى عشر ، لاختيار خليفة جيوفاني ليوني .

٦ : قرر الحزب الديمقراطي المسيحي ، العدول رسميا عن ترشيح عضو منه لمنصب الرئاسة ، وقدم قائمة باربعة مرشحين من غير اعضاء الحزب .

٨ : انتخب البرلمان الايطالي ، ساندرو برتيني الزعيم الاشتراكي الايطالي رئيسا لجمهورية إيطاليا خلفا لجيوفاني ليوني . وقد جاء فوز برتيني ، وهو أول اشتراكي يصل إلى هذا المنصب في إيطاليا ، باغلبية كبيرة بلغت ٨٣٢ صوتا ، من إجمالي عدد اصوات المجمع الانتخابي (١٠١١ صوتا) .

٢٨ : تم انتخاب فلامينيو بيكولى رئيسا للحزب المسيحي الديمقراطي ، خلفا لرئيسه الراحل الدو مورو .

باكستان

٥ : أعلن الجنرال ضياء الحق الحاكم العسكرى لباكستان ، تشكيل حكومة جديدة تضم لأول مرة ، شخصيات مدنية ، وأعلن ان هدف الوزارة الجديدة ، هو الترتيب لانتخابات عامة حرة في اسرع وقت .

٦ : افتتح الجنرال ضياء الحق ، المؤتمر الاسلامى الآسيوى الأول الذى يستهدف تحقيق التعاون والتنسيق بين المنظمات والمراكز الاسلامية في أسيا ، ويشترك فيه حوالي مائتى من العلماء ورجال الفكر الاسلامي الذين يمثلون ٢٩ دولة .

٢٥ : إتهم الكتاب الابيض الذى اصدرته الحكومة العسكرية في باكستان ، رئيس دولة أجنبية لم يذكر إسمها ، بتقديم مبالغ تتراوح بين ٣ او ٤ ملايين دولار إلى ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان السابق ، لشراء الأصوات في الانتخابات التى جرت في مارس ١٩٧٧ .

البرتغال

١٩ : وصل إلى لشبونة ، الرئيس الفرنسي ديستان ، في أول زيارة يقوم بها احد رؤساء الدول أو الحكومات من اعضاء السوق الأوروبية المشتركة للبرتغال ، منذ ثورتها ١٩٧٤ .

٢٨ : قرر الجنرال رامالو اينيس رئيس الجمهورية البرتغالية ، عزل ماريو سواريز رئيس الحكومة الائتلافية وزعيم الحزب الاشتراكي من رئاسة الحكومة ، وذلك في اعقاب الأزمة السياسية التى تفجرت باستقالة الوزراء الثلاثة الذين يمثلون الأحزاب اليمينية والمحافظة في الائتلاف الوزارى .

٢٩ : اجمع زعماء الاحزاب السياسية الرئيسية في البرتغال ، على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية جديدة في اقرب وقت ، باعتبار ذلك هو الحل الدستورى الوحيد للأزمة الوزارية ، التى اعقبت إقالة حكومة ماريو سواريز .

بنجلاديش

٦ : بدات في داكا ، المحادثات الرسمية بين المسئولين في حكومتى بورما وبنجلاديش حول مشكلة اللاجئين المسلمين ، الذين فروا من بورما إلى

داخل أراضي بنجلاديش .
انظر أيضا : الكويت ٤ —

بوليفيا

٢٢ : أصبح الجنرال بيريدا أسبون رئيسا لجمهورية بوليفيا ، بعد أن قاد إنقلابا دون إراقة دماء في مدينة سانتا كروز ، التى تبعد ٦٢٠ ميلا جنوب لاباز ، ضد الرئيس هوجو بانزر ، الذى تولى رئاسة الجمهورية في بوليفيا منذ ٧ سنوات .

تركيا

٥ : بدأت في أنقرة ، المباحثات بين المسئولين في وزارتي خارجية تركيا واليونان ، حول الخلافات السياسية القائمة بين البلدين ، ومنها الحقوق الاقليمية في بحر إيجة ، ومشكلة قبرص ، والحظر الأمريكي على تصدير السلاح لتركيا ، وإحتلال تركيا لأجزاء هامة من أراضي قبرص .

٨ : أعلنت وزارة خارجية تركيا ، في بيان رسمي ، أن الحكومة التركية قررت سحب كتيبتين من القوات التركية المرابطة في قبرص .

١٦ : قرر مجلس الوزراء التركي ، إعفاء جونوز لتابك القائم بأعمال إدارة الأمن في تركيا من منصبه ، بعد مقتل أحد أساتذة الجامعة في أنقرة ، وسط موجة متزايدة من أحداث العنف السياسي التي تجتاح البلاد .
انظر أيضا : الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥ —

ترينداد

١٢ : وصل إلى ترينداد ، وفد صيني على مستوى عال ، برئاسة كينج بياد نائب رئيس الوزراء الصيني وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني المسئول عن العلاقات الخارجية ، في بداية جولة واسعة يقوم بها الوفد في منطقة الكاريبي

تشاد

٤ : اشتبكت القوات الحكومية في تشاد مع قوات المتمردين في جزيرة تقع وسط بحيرة تشاد .

٦ : إنتهى مؤتمر المصالحة الوطنية في تشاد ، وانعقد في طرابلس بليبيا ، دون التوصل إلى إتفاق بشأن حل النزاع القائم بين الحكومة التشادية وجبهة تحرير فرولينا .
انظر أيضا : فرنسا ١١ —

توجو

٢٥ : أجرى الجنرال أتيان أيديما رئيس جمهورية توجو ، تعديلات في حكومته ، أسفرت عن استبعاد أديم كوجو وزير الخارجية الذى انتخب مؤخرا سكرتيرا عاما لمنظمة الوحدة الأفريقية

جمهورية مصر العربية

٣ : أعلن الرئيس السادات ، أن مصر قبلت دعوة من الرئيس كارتر ، حملها نائبه والتر مونديل ، لاشتراك وزير الخارجية المصرية في مؤتمر لندن الذى يحضره وزيرا خارجية الولايات المتحدة وإسرائيل .

٥ : أعلنت مصر ، نص المشروع الكامل للسلام في منطقة الشرق الأوسط ، وأهم نقاطه : (١) الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط ، يقتضي حل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها ، على أساس حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة . (٢) تحديد فترة انتقالية لا تتجاوز ٥ سنوات ، يقرر الشعب الفلسطيني بعدها مستقبله . (٣) اشتراك مصر والأردن وإسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني ، وبمشاركة الأمم المتحدة ، للاتفاق على تفصيلات النظام الانتقالي وتحديد جدول زمني لانسحاب اسرائيل وبحث ترتيبات الأمن المتبادلة لجميع الأطراف المعنية ، خلال الفترة الانتقالية وبعدها . (٤) انسحاب إسرائيل من كل أراضي الضفة الغربية وغزة والقدس التي تم احتلالها منذ عام ١٩٦٧ وازالة المستوطنات . (٥) إنهاء الحكم العسكري في بداية الفترة الانتقالية ، على ان تتولى مصر الاشراف على قطاع غزة ، والأردن على الضفة الغربية .

٧ : حصلت مصر على قرض من الحكومة الفرنسية قيمته ١٠٠ مليون فرنك ، لتطوير شبكة التليفونات في مصر .

٢٦ : قرر مجلس الأمن القومي المصري ، تكليف الفريق أول محمد عبدالغني الجمسي نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والانتاج الحربي ، الاتصال بالجنرال عيزر ويزمان وزير الدفاع الاسرائيلي ، لاتخاذ إجراءات إعادة المجموعة العسكرية الاسرائيلية الموجوده في مصر الى إسرائيل .

٢٧ : قررت مصر إرسال معونات عاجلة بالطائرات والبواخر للسودان ، للاسهام في مواجهة الكارثة التي احدثتها الفيضانات في منطقة الجزيرة .
انظر أيضا : الأردن ٢٦ — إيران ٢٨ — السودان ١٨ — فرنسا ٢٣ — فلسطين (٩ — ٢٧) — المملكة المتحدة (٦ — ١٩) — المغرب ٢٥ — النمسا (٧ — ١٣) — الولايات المتحدة ٤

الجمهورية العربية اليمنية

١٠ : أعلن عبدالله الأصنج وزير خارجية اليمن الشمالية ، أن النظام الحاكم في عدن ، يستعد لشن هجوم عسكري على بلاده ، وأن حشودا عسكرية ضخمة لليمن الجنوبية ، تتجمع على الحدود بين البلدين .

١٧ : انتخب بالاجماع ، المقدم علي عبدالله صالح عضو مجلس رئاسة الجمهورية العربية اليمنية ، رئيسا للجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، خلفا للمقدم حسين الغاشمي .

١٨ : أكد المقدم علي عبدالله صالح الرئيس الجديد لليمن الشمالية ، أنه سيواصل نفس السياسة الخارجية للرئيس الراحل الغاشمي ، ودعم القضية الفلسطينية ، والحرص على مسيرة التنمية في اليمن .

٢٠ : أصدر المقدم علي عبدالله صالح رئيس اليمن الشمالية ، قرارا بتعيين القاضي عبدالكريم العرشي نائبا للرئيس . انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي ٥ —

جنوب أفريقيا

٢٤ : قام بيك بوتا وزير خارجية جنوب أفريقيا ، باستدعاء سفراء الدول الغربية الخمس : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا وأبلغهم اعتراض جنوب أفريقيا على اعتبار أن خليج فالفيس جزءا من ناميبيا . انظر أيضا : المانيا الغربية ٢٧

دولة الامارات العربية

٢٦ : تم توقيع اتفاقية قرض من صندوق

ابوظبي للانماء الاقتصادى العربي إلى أوغندا وقيمته ٦ ملايين و ٢٥٠ الف دولار .

السودان

٥ : أعلن القس فيليب عباس غبوشي رئيس جبهة التحرير القومية والسودانية الموحدة التي انشئت منذ سنوات لمعارضة نظام الرئيس نميري ، ان الجبهة قررت حل نفسها ، لأن اعضاءها اقتنعوا بسلامة السياسات والبرامج التي يقوم الرئيس نميري بتنفيذها .

١٨ : وصل إلى الخرطوم ، الرئيس السادات ، على رأس وفد مصرى لحضور مؤتمر القمة الافريقي الخامس عشر ، المنعقد في العاصمة السودانية .

٢٦ : تعرض السودان لكارثة قومية ، بسبب الفيضانات التي اجتاحت منطقة الجزيرة .

٢٩ : أجرى الرئيس نميرى تعديلا وزاريا ، تولى بمقتضاه منصب وزير الدفاع ، كما أعفى كلا من رئيس الأركان والمدعى العلم ووزير الطاقة والتعدين ووزير النقل ، من مناصبهم .انظر ايضا : جمهورية مصر العربية ٢٧ –

سوريا

١٠ : وصل الى دمشق ، سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، واجتمع مع عبدالحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السورية ، وبحث معه الأوضاع العربية الراهنة ، وتطورات الوضع في لبنان والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٢٣ : أعلن عبدالحليم خدام وزير خارجية سوريا ، أن تكاليف القوات السورية الموجودة في لبنان (٣٠ الف جندى) ترهق الميزانية السورية ، إذ تبلغ تلك التكاليف اكثر من ٧٠ مليون دولار شهريا .

انظر ايضا : لبنان (٢٢ – ٢٥)

سويسرا

٤ : وجه دون جوستا وزير الشئون الاجتماعية السويسرى ، نداء بأن تكون قوانين مكافحة المخدرات في الدول المختلفة ، اكثر تشددا ، وان يتم توحيدها لتساعد على مكافحة هذه المشكلة الدولية .

شيلي

٢٤ : أعلن في شيلي ، أن الجنرال جوستافو لبيج عضو الحكومة العسكرية والقائد العام للقوات الجوية ، قد أعفى من مناصبه ، بعد أن اعلن موافقته على انتهاج مسلك سياسى ، يؤدى إلى عودة الديمقراطية خلال ٥ سنوات .

٢٥ : قرر المجلس العسكرى الحاكم في شيلي ، برئاسة الجنرال او جستو بينوشيه ، فصل ثمانية من كبار ضباط السلاح الجوى في شيلي .

الصومال

٢ : شن الرئيس الصومالي سياد برى ، هجوما عنيفا على الغرب ، احتجاجا على ما وصفه بالتباطؤ في مواجهة خطة السوفييت ، للسيطرة على موارد الطاقة والمواد الخام في الشرق الأوسط وافريقيا .

٥ : وصل إلى الصومال ، وفد من مجلس النواب الأمريكي ، لاجراء محادثات حول المساعدات الأمريكية التي يحتمل ان تقدم للصومال .

انظر ايضا : إثيوبيا ١٣ – المملكة السعودية ٢٣ –

الصين

١ : أغلقت الحكومة الصينية ، قنصلية فيتنام العامة في مدينة كونميج ، التي تقع على الحدود بين البلدين .

٣ : اعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة ، أن الحكومة الصينية ، قطعت جميع المساعدات الاقتصادية والفنية التي كانت تقدمها لفيتنام ، وانها استدعت جميع الخبراء الصينيين من فيتنام .

٣ : حدد يوشيولي نائب رئيس وزراء الصين ، خطة بلاده الاقتصادية التي وضعت ، بهدف تحويل الصين إلى دولة اقتصادية كبرى قبل نهاية القرن الحالي ، فابرز حاجة الصين إلى التوسع في التجارة الخارجية ، وإلى استيراد احدث الوسائل التكنولوجية المتطورة من الدول الغربية الكبرى .

١١ : قررت الصين ، قطع كل مساعداتها الاقتصادية لالبانيا ، وذلك بعد عام كامل من الخلاف الايديولوجى بين بكين وتيرانا .

١٣ : بدأت السلطات الصينية ، في فرض إجراءات مشددة على عمليات دخول اللاجئين الفيتناميين الذين هم من أصل صيني إلى أراضيها ، بعد ان اتهمت الحكومة الفيتنامية بدس الجواسيس التابعين لها بين صفوف اللاجئين .

١٦ : اتهمت الصين ، فيتنام ، باغلاق الباب أمام المفاوضات الخاصة بعودة الفيتناميين الذين ينتمون إلى أصل صيني ، إلى الصين .

١٩ : شنت وكالة الانباء الصينية الرسمية ، حملة هجوم مركزة على السلطات الحاكمة في تايوان ، واتهمت الرئيس شيانج شينج كو ، باستخدام رجال الأعمال الامريكيين لعرقلة الجهود الخاصة باعادة العلاقات الطبيعية بين الصين والولايات المتحدة .

انظر ايضا : فيتنام (١١ – ٢٣) – ترينداد ١٢ –

العراق

٤ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي ، قرارا بفرض عقوبة الاعدام على ضباط وجنود الشرطة العراقية ، اذا اثبت انضمامهم لأية جهة سياسية غير حزب البعث ، ويشمل القرار العاملين في أجهزة المخابرات العراقية .

٢٧ : قررت حكومة العراق ، طرد عشرة من البريطانيين ، من بينهم ثمانية من العاملين في السفارة البريطانية ببغداد ، وذلك ردا على قرار الحكومة البريطانية ، بطرد خمسة من الدبلوماسيين العراقيين .

انظر ايضا : كندا ٩ –

غانا

٥ : اعلنت القوات المسلحة في غانا ، أن الجنرال أجناتيوس اكيا مبونج رئيس المجلس العسكرى الحاكم ، قد اعفى من منصبه ، وأن نائبه جنرال فريد اكومو قد حل محله كرئيس للدولة .

فرنسا

١ : وصلت إلى باريس ، بعثة عسكرية سعودية ، للتدريب على المعدات العسكرية الالكترونية ، وذلك في نطاق التعاون الفني العسكرى بين الرياض وباريس .

٤ : اعلن البوليس الفرنسي ، أن اعضاء جبهة التحرير الوطني في جزيرة

١٠٢٠ . كورسيكا ، والتي تطالب بانفصال الجزيرة عن فرنسا ، قد شنوا أعنف هجوم بالقنابل منذ بدأت الجبهة نشاطها في الستينات .

٦ : كشفت الخلافات العلنية الجديدة بين ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، والزعيم الديجولي جاك شيراك ، عن وجود انشقاق في الائتلاف الفرنسي الحاكم حول جميع العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية والخارجية .

١١ : أعلن روبير جالي وزير التعاون الفرنسي مع البلاد الأفريقية ، أن هناك حوالي ٧ ملايين شخص تهددهم المجاعات ، بسبب الجفاف في منطقة الساحل في أفريقيا ، وخاصة في جامبيا والسنغال والنيجر وفولتا العليا وموريتانيا ومالي وتشاد وجزر الرأس الأخضر .

٢٣ ـ ٢٤ : قام حسني مبارك نائب رئيس جمهورية مصر ، بزيارة رسمية لفرنسا وأجرى محادثات مع الرئيس الفرنسي ديستان ، حول تطورات التحرك نحو السلام في منطقة الشرق الأوسط ، في ضوء اجتماعات ليدز ، ومباحثات الرئيس السادات في سالزبورج .

٢٨ : استقبل الرئيس ديستان ، اثنين من وزراء الحكومة الموريتانية الجديدة ، وتناولت المباحثات بين الجانبين ، موضوعات التعاون الثنائي بين فرنسا وموريتانيا .

انظر ايضا : جنوب افريقيا ٢٤ ــ البرتغال ١٩ ــ

فلسطين

١ : عقد والتر مونديل نائب الرئيس الأمريكي ، اجتماعات مع عدد من الزعماء السياسيين الاسرائيليين ، ومن بينهم شيمون بيريز زعيم المعارضة ، وعيزر وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلي .

٢ :أعلن والتر مونديل نائب الرئيس الأمريكي ، انه بدون انسحاب إسرائيل من جميع الجبهات ، لا يمكن إقرار السلام في المنطقة .

٩ :قررت الحكومة الاسرائيلية ، الموافقة على حضور وزير الخارجية الاسرائيلية اجتماع لندن لوزراء خارجية مصر والولايات المتحدة وإسرائيل ، ولكنها أعلنت رفضها لمشروع السلام المصري .

١٠ : اجتمع ممثلو جماعة جوش أمونيم الاسرائيلية المتطرفة ، مع مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل ، وطلبوا منه السماح لهم بانشاء مزيد من المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية المحتلة .

١٧ : وافقت الحكومة الاسرائيلية ، على تعيين رافائيل إيتان في منصب مستشار مناحم بيجين رئيس الوزراء لشئون مكافحة الارهاب .

١٨ : انضم ستون من رجال الصناعة ورؤساء المؤسسات الكبرى ، إلى حركة السلام الآن ، التي تعارض سياسة مناحم بيجين بالنسبة لقضية الشرق الأوسط .

٢٠ : وافق الكنيست الاسرائيلي ، على تعديل قانون تجنيد الفتيات في الجيش الاسرائيلي الذي يقضي باعفائهن من الخدمة العسكرية ، إذا ما اثبتن انهن متدينات .

٢٣ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، رفضها لاقتراح عيزر وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلي باعادة العريش إلى الادارة المدنية المصرية ، كبادرة على حسن نواياها تجاه جهود السلام في الشرق الأوسط .

٢٤ : طالبت المعارضة الاسرائيلية مناحم بيجين رئيس الوزراء بالاستقالة فورا وذلك خلال المناقشات الحادة سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه السلام في الشرق الأوسط

٢٧ : عقد مجلس الوزراء الاسرائيلي ، اجتماعا محدودا طارئا لدراسة كل جوانب القرار المصري ، بعودة المجموعة العسكرية الاسرائيلية من مصر الى إسرائيل .

٢٩ : أعلن ناحوم جولد مان بأنه ليس في إسرائيل شخص واحد جدير بأن يطلق عليه اسم « رجل دولة » ، وان أكبر خطأ ارتكبه في حياته السياسية ، هو اقتراحه تقسيم فلسطين ، وقيام دولة يهودية مستقلة ، دون أن يؤكد على ضرورة إعلان حياد هذه الدولة ، ووضعها تحت حماية القوى الكبرى .

انظر ايضا : الأردن ١٠ ــ مصر (٥ ــ ٢٦) ــ المملكة المتحدة (١٤ ــ ١٨) النمسا (٧ ــ ١٣) ــ الولايات المتحدة (٤ ــ٥)

فيتنام

١١ : أكد بيان فيتنامي رسمي ، أن تشكيلات من الطائرات المقاتلة الصينية ، قد اخترقت المجال الجوي الفيتنامي ، في الأيام الثلاثة السابقة .

٢٣ : أعلن راديو هانوي ، أن فيتنام وافقت على اجراء مفاوضات مع الصين ، حول مشكلة الهجرة الجماعية للصينيين عبر الحدود الفيتنامية .

انظر ايضا : الصين : (١ ــ ١٦) ــ كمبوديا (٢ ــ ٢٢)

قبرص

١٦ : أكد الرئيس القبرصي كبريانو ، وجود مؤامرة جديدة ، تستهدف الاطاحة بالحكومة القبرصية القائمة .

انظر ايضا : تركيا ٨ ــ

كمبوديا

٢ : اتهمت حكومة كمبوديا ، راديو هانوي ، بأنه يذيع انباء وبيانات تعتبر استمرارا لسياسة فيتنام التوسعية التي تهدف الى ضم كمبوديا بالقوة ، لاتحاد شيوعي في الهند الصينية ، يخضع لسيطرة فيتنام .

٢٢ : أكد راديو كمبوديا ، أن فيتنام حشدت فرقا جديدة على طول الحدود الكمبودية .

كندا

٩ : أعلن وزير خارجية كندا ، أن حكومة العراق طردت السكرتير الاول والقائم باعمال سفارة كندا في العراق ، دون أن تذكر العراق اسباب هذا الاجراء .

انظر ايضا : جنوب افريقا ٢٤ ــ

الكويت

٤ : تم بمقر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ، التوقيع على اربع اتفاقيات قروض مع السودان وليسوتو وبنجلاديش والهند ، يبلغ مجموعها ٢٢٫٣ مليون دينار .

لبنان

١ : انفجر القتال في بيروت ، بين قوات الردع العربية ، والقوات التابعة لحزب الكتائب اللبناني .

٣ : انهار الاتفاق الثالث لوقف اطلاق النار في بيروت ، بين قوات مليشيا

الاحـزاب اليمينية ، وقـوات الردع العـربية ، اذ اندلع القتـال بعنف فى بيروت الشرقية .

١٢ : بدات قوات الامن اللبنانية ، فى اتخاذ مواقعها على عدة جبهـات فى الاحياء الشرقية من بيروت ، للفصـل بين القوات السـورية المشـتركة ضمن قـوات الردع العـربية ، وميليشـيا الاحزاب اليمينية .

١٦ : شن حزب الكتائب ، هجـوما عنيفـا على الرئيس اللبنانى الياس سركيس ، لانه أعلن المسئول عن الاستقالة ، واصراره على ضرورة الربـط بين نزع سـلاح منظمـات المقاومة الفلسـطينية ، ونزع سـلاح مليشيا الاحـزاب اليمينية ، على أن يتم ذلك فى وقت واحد .

١٧ : بـدأ فى بيروت ، تنفيذ تـدابير أمـن جديدة ، تتسلم قوى الامـن الداخلى بمقتضـاها ، بعض المواقـع التـى تسيطر عليهـا ميليشـيا الاحـزاب اليمينية فى شرقى بيروت .

٢٢ : تفجر القتال مرة اخـرى بـالاسلحة الثقيلة بين القوات السورية التـابعة لقوة الردع العربية ، وقوات المليشيا اللبنانية اليمينية .

٢٤ : اسـتمر التـوتر العنيف فى بيروت ، رغم توقف القصف المدفعى بين قوات الردع العـربية ، وملبشـيا حـزب الاحرار اليمينى ، اثـر الاتصـالات المكثفة التى اجراها الرئيس اللبنانى الياس سركيس مـــــع مختلف الاطراف .

٢٥ : اعلن كميل شـمعون زعيم حـزب الاحرار اليمينى ، أن الطريق الوحيد لتجنب اندلاع الحرب الاهلية فى لبنان من جديد ، هو وقف تدخل المخابرات السورية والمتعاونين معها فى شـئون لبنان الداخلية .

انظر ايضا : سوريا ٢٣ —

المملكة العربية السعودية

٢٠ : استقبل الملك خالد عاهل السعودية ، فى الطائف ، كورت فالدهايم سكرتير عام الامـم المتحـدة ، وتناولت المحادثات بين الجانبين ، تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

٢٢ : بدات المباحثات الرسمية فى الطائف ، بين الملك خالد ملك السعودية ، والملك حسين ملك الاردن ، وتناولت ازمـة الشرق الاوسط ، والاوضاع الراهنة فى المنطقة ، ووسائل دعم التضامن العربى .

٢٣ : بحث الملك خالد مع الفـريد اثيرتون السفير الامريكى المتجـول فى الشرق الاوسط ، تطورات جهود السـلام ، والدور الامريكى فى اطارها .

٢٣ : وصـــل الى الطــــائف ، الرئيس الصومالى محمد سياد برى ، فى ثانى زيارة يقوم بها للسعودية فى اقل مـن خمسة اسابيع .

انظر ايضـا : الاتحـاد السـوفيتى ٥ — فرنسا ١ —

المملكة المتحدة

٥ : بدأ عدد من أعضاء الحركة الجزائرية للقوى الشـعبية والجيش مـن اجـل الديمقراطية والوحدة المغربية ، وهى احدى الحـركات المعـارضة للنظـام الجزائرى ، اضرابا عن الطعـام لمدة ٢٤ سـاعة ، بمقـر منظمـة العفـو الدولية فى لندن ، احتجـاجا على سـياسات الرئيس الجـــزائرى بومدين .

٦ : اعلن متحدث باسم وزارة الخـارجية البـريطانية ، أن بـريطانيا تعتبـر المقترحات المصرية بشـأن مسـتقبل الضفة وغزة ، اسهاما بناء وايجابيا فى عملية السلام .

٩ : دعا ايان سـميث رئيس وزراء روديسـيا ، بـريطانيا ، الى رفـع العقوبات الاقتصادية المفـروضة على بلاده ، والاعتراف بالتسوية الداخلية التى تم التوصل اليها بـالاتفاق مـع الزعماء الوطنيين المعتدلين .

١٤ : اعلن ديفيد اوين وزير خــــارجية بـريطانيا ، ان العنصر الاسـاسى فى اى اتفاق بشـأن اقـرار السـلام فى الشرق الاوسـط ، هـو انسـحـاب القوات الاسرائيلية من اراضى عربية محتلة فى عام ١٩٦٧ .

١٨ : بـدات فى قلعـة ليدز التـاريخية ، فى ولاية كنت ببـريطانيا ، اجتمـاعات المؤتمر الثلاثى التى يحضرها وزراء خـارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، بهدف دفع جهود السلام فى منطقة الشرق الاوسط .

١٩ : اعلن محمـد ابـراهيم كامـل وزير خـارجية مصر ، أنه لم يحـدث اى اتفاق على اجتماع آخر مع الجـانب الاسرائيلى ، وذلك بعـد ان انتهـى مؤتمر ليدز دون نتائج محددة .

٢٥ : تعـرضت حكومة العمـال لهـزيمة برلمانية ، اثر انضـمام نواب حـزب الاحرار المتحـالفين معهـا الى نواب المعارضة من حـزب المحـافظين ، فى التصويت على رفض مشروع تقـدمت به حكومة كالاهـان لصـالح عمـال الموانى .

٢٦ : اعلنت احـدى مصـادر الحـزب الشيوعى البريطانى ، أن العضـوية فى الحـزب قـد انخفضـت الى ادنى مسـتوى لهـا منذ خمسـة وعشرين عاما ، وانها تقف حاليا عند حـوالى ٢٢ الفـا فقـط ، وتنخفض بمعـدل يتراوح بين ٥ و١٠ فى المائة كل عام .

انظـر ايضـا : جنوب افـريقيا ٢٤ — العراق ٢٧ —

المملكة المغربية

١٣ : اعلن الملك الحسـن ملك المغـرب ، تأييده الكامل للنظام العسكرى الذى تولى السلطة فى موريتانيا .

٢٥ : وصل الى الدار البيضـاء ، حسـنى مبارك نائب رئيس جمهـورية مصر ، فى زيارة للمغـرب بـدعوة مـن الملك الحسن الثانى ، لاجـراء محـادثات حول تطورات جهود السلام فى منطقة الشرق الاوسط .

انظر ايضا : يوغوسلافيا ٨ —

موريتانيا

١٠ : وقع انقلاب عسكرى فى مـوريتانيا ، اطاح بحكم الرئيس مختار ولد داده . واذاع راديو نواكشـوط ، بيانا مـن زعماء الانقلاب العسكرى ، جاء فيه ان « اللجنة العسـكرية للاصـلاح الوطنى » قد تولت السلطة فى البلاد ، وانها اوقفـت العمـل بـالدستور ، واقالت الحـكومة ، وحلت البـرلمان وحزب الشعب الموريتانى الحاكم .

١١ : اعلن زعماء الانقلاب فى مـوريتانيا ، تشكيل حكومة عسكرية مدنية من ١٨ عضـوا ، تـولى رئاسـتها المقـدم مصطفى محمد سالك قائد الانقلاب ، الذى اعلن ان الانقلاب قد تم لاسباب داخلية ، وليس له ادنى تـأثير على السياسة الخارجية .

١٢ : اعلن الكولونيل مصـطفى ولد سـالك رئيس اللجنة العسـكرية للاصـلاح الوطنى الحـاكمة فى مـوريتانيا ، أن بـلاده مسـتعدة لتحقيق السـلام فى الصحـراء ، ووقف القتال فيها ، واكد ان حكومته سوف تسعى للتوصل الى منهاج عمل مع المغرب ، لوضع اسس خطة للسـلام فى الصحـراء ، التـى يتـوقف مسـتقبل الاصـلاح فى موريتانيا ، على تطورات ازمتها .

انظر ايضـا : فـرنسا (١١ — ٢٨) — المملكة المغربية ١٣ —

النمسا

٧ : وصـــــــل الى فيينا ، الرئيس السادات ، فى بداية زيارة تستغرق ٦ أيام ، يجرى خلالها محادثات هامة مع المستشار برونو كرايسكى ، ومع قادة وزعماء الدولية الاشتراكية ، حول لخر تطورات جهود السلام فى الشرق الاوســـــط ، ودور الدولية الاشتراكية فى دفع عملية السلام ، والعلاقات الثنائية بين البلدين .

٧ : قررت النمسا ان تقدم لمصر ، مجموعة من القروض الميسرة ، والتسهيلات الائتمانية تبلغ ٧٥٠ مليون شلن نمساوى (٣٥ مليون جنيه مصرى) وذلك للاسهام فى تمويل وتنفيذ عدد من مشروعات التنمية المصرية .

٧ : وصل الى فيينا ، شيمون بيريز زعيم حزب العمل المعارض فى اسرائيل ، لاجراء محادثات مـــع الرئيس السادات ، حول جهود السلام فى الشرق الاوسط .

١٣ : اجتمع الرئيس الســـادات بعيزر ويزمان وزير الدفاع الاسرائيلى فى سالزبورج ، وتم خلال الاجتماع ، بحث شامل للموقف الراهن فى جهود السلام بالشرق الاوسط .

نيكاراجوا

١٠ ــ ١٢ : شهدت ماناجوا عاصـــمة نيكاراجـوا ، وبقية المدن الكبرى فيها : مصادمات وحشية دامية ، بين جموع الطلبة والمتـظاهرين المعادين لحكومة الرئيس انستاسيو سوموزا . وبين قوات الحـــزب القومى ، وذلك ضمن موجة العنف التى تجتاح البلاد منذ مطلع العام الحالى .

الهنـد

٨ : اعلن مورارجى ديساى رئيس وزراء الهند ، عن استعداده للاجتماع مـــع شاران سنج الزعيم المعارض ووزير الداخلية الذى استقال من الحكومة ، اثر خلاف حاد مــع رئيس الوزراء . كما هدد سنج بتنظيم مسيرة تضـم حوالى ٣ ملايين فـلاح . للاحتجـاج على طرده من الحكومة ، ما لم تتـم تسوية الخـلافات القـائمة بينه وبين ديساى .

٩ : سحب راوبى راى السكرتير العـام لحزب جاناتا الحـاكم فى الهند ، استقالته ، فى اعقـاب المحـاولات المبذولة لازالة الخلافات بين زعمـاء الحزب .

١٦ : اعتقلت السـلطات الهندية ٥٠٠ مـن انصار انديرا غاندى رئيســة الوزراء السابقة ، كانوا يتظاهرون أمام مقر مورارجى ديساى رئيس الحـكومة ، احتجاجا على تدهور النظام والقانون والاسعار المتزايدة فى البلاد .

٢٢ : وجهـت الحـكومة الهندية ، اتهـاما رسـميا الى انديرا غاندى رئيســة وزراء الهند الســـابقة و٥ مـــن مـؤيديها ، حـول الممـارسات غير القانونية والانتهـاكات التـى جـرت خلال فترة تطبيق حكم الطـوارىء ، اثناء تـوليها رئاســة الحــكومة الهندية .

انظــر ايضــا : الولايات المتحـــدة الامريكية ــ ١٣ ــ الكويت٤ ــ

الولايات المتحدة الامريكية

٤ : وصل والتر مـونديل نائب الرئيس الامريكى الى واشنطن ، بعـد زيارة لمصر واسرائيل ، حـاملا معـــه مقترحات مصر بخصـوص الضـفة الغربية وغـزة .

٥ : وافقـت الولايات المتحـــدة ، على السماح لاسرائيل ببيع صـفقة مـن طـــائرات كفير الى تـــايوان (فورموزا) وهى الطـائرات التـى تقوم اسرائيل بانتاجها بعد استيراد محـركاتها مـن الولايات المتحـدة ، وتقدر قيمة هذه الصفقة بـ ٣٠٠ مليون دولار .

١٣ : رفض مجلس النواب الامــريكى ، قرارا بـوقف امـداد الهند بـالوقود النووى ، وبـذلك تسـتطيع الولايات المتحـــدة ، بيع ٧,٦ اطنان مـــن اليورانيوم الى الهند .

١٨ : نفت الخارجية الامريكية الاتهام الذى وجهته اثيوبيا الى الولايات المتحدة ، بان حـكومة كارتـر ، قـد ارسـلت مـؤخرا ٦٠ مسـتشارا عســكريا امريكيا لمساعدة قوات ثوار اريتريا .

١٩ : انتقدت وزارة الخارجية الامريكية ، فى بيان رسمى ، الجهود التى تبذل فى مجلس الشيوخ الامريكى ، للتـوصل الى الغاء الحظر التجارى الامــريكى على روديسيا .

٢٥ : اصـدر البيت الابيض الامـــريكى ، قرارا بـالغاء جميع الزيارات التـى كان مقررا ان يقوم بها عدد من كبار المسـئولين الامــريكيين للاتحـــاد السوفيتى ، الى ان تتحسن العلاقات مرة اخرى بين الدولتين .

٢٥ : اصدر مجلس الشـيوخ الامــريكى ، قرارا بـرفع الحـظر المفروض على شحنات الاسلحة الى تركيا .

٢٨ : اعلن هـارولد بـراون وزير الدفـاع الامــــريكى ، ان حــكومة الرئيس كارتــر ، لم تغير خـطتها الخـاصة بـالانسحاب مـن كوريا الجنوبية ، على مدى السنوات الخمس او الاربع القادمة .

انظر ايضا : الاتحـــاد الســوفيتى ٢٤ ــ الاردن ٢٤ ــ المانيا الغربية ١٣ ــ مصر ٣ ــ جنوب افــريقيا ٢٤ ــ الصومال ٥ ــ فلسطين (١ ــ ٩) السعودية ٢٣ ــ

اليابان

٢٤ : اعلنت الشركة القـــومية للبتـــرول اليابانية ، أن اليابان والصين ابرمتا اتفاقية تعـاون مشترك للتنقيب عن البتـرول فى خليج بـوهيا شــمالى بكين .

يوغوسلافيا

٨ : اكدت المغرب ويوغوسلافيا ، ضرورة ايجاد تسوية سـلمية لمشكلة الشرق الاوسـط ، على اسـاس انسـحاب اسرائيل مـــن كل الاراضى المحتلة ، وضمان حقوق الشعب الفلسطينى . جاء ذلك فى البيان المشترك الصادر فى نهاية زيارة الوفد البرلمانى المغـربى ليوغوسلافيا .

٢١ : اســتقبل الرئيس تيتـــو ، كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة ، وبحثا عددا من المشاكل المـالية . . فى مقدمتها ازمـة الشرق الاوسـط ، والموقـف فى افـريقا ، وحـركة عدم الانحياز .

أغسطس ١٩٧٨

الإتحاد السوفيتي :

٢ : طلب الاتحاد السوفيتي ، إطلاق سراح ثلاثة على الأقل من جواسيسه المسجونين في دول غربية ، مقابل إطلاق سراح المنشق اليهودي السوفيتي عالم الحاسبات الالكترونية اناتولي تشارانسكي .

٢ : انفصلت سفينة النقل الفضائية السوفيتية (بروجرس ـ ٢) عن مجموعة سفن الفضاء المدارية ساليوت ـ ٦ وسويوز ـ ٩ .

٧ : وصل الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيكو إلى سفيروبول في القرم في زيارة للاتحاد السوفيتي ، يجري خلالها مباحثات مع المسئولين السوفييت .

٨ : أعلنت وكالة تاس السوفيتية ، عن اطلاق سفينة الفضاء الناقلة الأوتوماتيكية بروجرس ـ ٣ التي تقوم بتزويد المحطة الفضائية ساليوت ـ ٦ بالمعدات والأجهزة والمواد اللازمة لاستمرار حياة رائدي الفضاء فلاديمير كوفالينوك والكسندر ايفانشينكوف ، اللذين يستقلان السفينة سويوز ـ ٢٩ منذ ٥٣ يوما .

انظر ايضا : الصين ٥ ـ المملكة المتحدة ٩ ـ النرويج ٩ ـ الولايات المتحدة (١ ـ ٢٣) ـ فرنسا ١

إثيوبيا :

٥ : اعلن متحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ، أن القوات الاثيوبية فرت أمام الحصار الذي تفرضه قوات الثوار الاريتريين على ميناء مصوع على البحر الاحمر .

١٧ : اعلنت جبهة تحرير إريتريا ، أن قوات التحرير الشعبية التابعة لها ، قد تمكنت من طرد قوات النظام الاثيوبي من الجزء الذي كان قد احتله الاثيوبيون من مدينة اجوردات .

١٨ : اعلن متحدث باسم جبهة تحرير إريتريا الشعبية ، أن قوات الحكومة الاثيوبية تكبدت خسائر فادحة في اول محاولة لها للاستيلاء على مدينة كيرين ، اكبر المدن الاريترية التي لا تزال تسيطر عليها قوات التحرير الاريترية .

الأردن

١٢ : استقبل الملك حسين ملك الأردن ، الفريد أثرتون السفير الامريكي المتجول الذي أطلعه على نتائج المحادثات التي أجراها سيروس فانس وزير الخارجية الامريكي في كل من القاهرة وإسرائيل .

١٦ : استقبل الملك حسين ، السيد محمود رياض أمين عام الجامعة العربية ، حيث بحث معه الوسائل المختلفة لاعادة التضامن العربي .

انظر ايضا : سوريا ٣

الأرجنتين

١ : استقال الجنرال جورج فيدلا رئيس المجلس العسكري الحاكم في الأرجنتين من منصبه كقائد عام في الأرجنتين ، تمهيدا لتولي منصب رئاسة الجمهورية في بلاده بصفته المدنية في الفترة القادمة وحتى مارس ١٩٨١ .

المانيا الغربية

١ : أعلنت وزارة الخارجية الالمانية في بيان رسمي ، أن حكومة بون قدمت معونة إضافية إلى السودان ، لمساعدة ضحايا الفيضانات ، قيمتها مليونا مارك الماني .

أوغندا :

٧ : اعلن الرئيس الأوغندي عيدي أمين ، انه اتفق مع الرئيس الكوبي فيدل كاسترو على دخول الكوبيين إلى اوغندا بدون تأشيرة .

إيران :

٣ : اشتعلت النيران في أحد الحقول البترولية الكبرى في إيران بالقرب من مدينة الاهواز .

٥ : اكد شاه إيران ، التزامه الشخصي باجراء انتخابات حرة للمجالس التشريعية في شهر يونيو من العام القادم .

٨ : حكمت المحكمة العليا بطهران ، بالسجن على ١٣ طالبا بتهمة تحطيم المنشآت العامة في المظاهرات التي تفجرت في بداية هذا العام في إيران .

١١ : أعلنت الاحكام العرفية في مدينة اصفهان الايرانية ، بعد تفجر الاشتباكات العنيفة بين المتظاهرين ورجال البوليس الايراني .

١٦ : أعلن داريوش همايون وزير الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة الايرانية ، ان المتطرفين المرتبطين بعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، يساعدون أشباههم من العناصر المعادية للدولة والنظام القائم في إيران .

٢٧ : اعلن في طهران ، عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة جعفر شريف الذي بدأ على الفور في إجراء مشاوراته ، حتى تكون حكومته بمثابة ، حكومة مصالحة وطنية ، من أجل التمهيد لعودة الحياة الطبيعية إلى إيران وتوسيع نطاق الحريات الديمقراطية والحزبية .

٢٩ : تجددت أعمال العنف والمصادمات الدامية بين المتظاهرين وقوات الامن الايرانية في طهران ، وفي ثماني مدن أخرى .

٣٠ : انتهت الجولة الاولى من المباحثات التي أجراها الرئيس الصيني هواكوفينج وشاه إيران ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والموقف الدولي الراهن .

٣٠ : أعرب الزعماء الدينيون في إيران عن استعدادهم لاجراء حوار مع حكومة المصالحة الوطنية الجديدة ، وذلك إثر التنازلات التي قدمتها الحكومة الشيعة بشأن العودة إلى التقويم الهجري وإغلاق دور اللهو .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (١٢ ـ ١٦)

ايرلندا :

٩ : أعلنت سلطات الأمن ، التعبئة العامة

لاكثر من ٢٠ الفا من قوات البوليس والجيش ووضعها في حالة تأهب قصوى ، لمواجهة سلسلة المظاهرات التي نظمها الكاثوليك في بلفاست عاصمة ايرلندا الشمالية ، بمناسبة الذكرى السابعة لبدء العمل بقانون احتجاز المشبوهين في السجن لفترات طويلة دون تقديمهم للمحاكمة في محاولة من جانب القوات البريطانية وسلطات الأمن المحلية ، لقمع حركة « الجيش الجمهوري الأيرلندي » الذي يناضل منذ عام ١٩٦٩ لانهاء الحكم البريطاني وسيطرة البروتستانت على الاجهزة الحاكمة في ايرلندا الشمالية .

باكستان :

٥ : تعرض مكتب منظمة فتح كبرى منظمات المقاومة الفلسطينية ، لهجوم مسلح قام به اثنان من اعضاء المنظمات الموالية للعراق ، أسفر عن مصرع جندي باكستاني و٣ فلسطينيين .

٢٧ : أعلنت الحكومة الباكستانية ، ان ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الباكستاني السابق ، قد أساء استخدام الصحافة والاعلام ، وانه استغلهما للدعاية لنفسه ، حتى يظهر بمظهر زعيم القارة الاسيوية .

انظر ايضا : الولايات المتحدة الامريكية ١٢

البرتغال :

٣ : انتقد الحزب الاشتراكي البرتغالي بشدة ، الرئيس انطونيو رامالو اينيز ، واتهمه بتجاهل البرلمان ، عندما استبعد ماريو سواريز رئيس الوزراء من منصبه . وكان سواريز قد عجز عن تشكيل وزارة جديدة ، وايجاد حل للازمة الوزارية التي بدأت عندما انسحب الوسط الديمقراطي المحافظ من حكومته الائتلافية .

١١ : اجتمع الفريد وداكوستا الذي عينه الرئيس البرتغالي رئيسا للحكومة القادمة مع ماريو سواريز زعيم الحزب الاشتراكي ورئيس الائتلاف الحكومي السابق ، وذلك ضمن الجهود الرامية للحصول على موافقة الحزب الاشتراكي وبقية الأحزاب السياسية على قيامه بتشكيل الحكومة القادمة .

١٢ : اعرب الفريد وداكوستا رئيس وزراء البرتغال الذي اختاره الرئيس البرتغالي ، عن ثقته في تأليف حكومة غير حزبية ، تستطيع ادارة دفة امور الدولة رغم رفض الحزب الاشتراكي ، وهو حزب الاغلبية ، الاشتراك فيها .

٢٥ : اعلن مكتب رئاسة الجمهورية في البرتغال ، ان الفريد وداكوستا قد أتم تشكيل الوزارة الجديدة في البلاد .

بنما

٢٥ : طلب المسلحون من اعضاء جبهة التحرير الساندينية ، الذين هاجموا البرلمان الوطني في نيكاراجوا في اليومين السابقين حق اللجوء السياسي الى بنما ، وذلك عقب وصولهم الى بنما قادمين من ماناجوا بعد أن استجاب رئيس نيكاراجوا الى مطالبهم .

تركيا

١١ : اعلن بولنت ايجيبيفيت رئيس وزراء تركيا أن بلاده مستعده لاعادة فتح بعض المنشآت والقواعد العسكرية الامريكية الموجودة في الاراضي التركية بمجرد ان يتم رفع الحظر عن تصدير الاسلحة الامريكية لتركيا نهائيا .

انظر ايضا : الولايات المتحدة ٢ — اليونان ٢٨ —

جمهورية مصر العربية

٣ : تم في القاهرة توقيع العقد بين مصر والولايات المتحدة الامريكية تحصل مصر بمقتضاه على ٥٠ طائرة قتال من طراز (ف — ٥ تي) وذلك في اطار الصفقة الثلاثية التي وافقت عليها حكومة الرئيس كارتر .

٨ : قبل الرئيس السادات دعوة من الرئيس كارتر لعقد اجتماع ثلاثي في كامب دافيد — مقر استراحة الرئيس الامريكي في ولاية ميريلاند — يحضره الرئيس كارتر والرئيس السادات ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل ، يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٨ في محاولة للخروج من حالة الجمود الراهن التي تعرضت لها جهود التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط .

٢٨ : تم في القاهرة توقيع اتفاقية بين مصر والولايات المتحدة تقدم بمقتضاها الهيئة الامريكية للتنمية لمصر قرضا قيمته ٤٠ مليون دولار ، لادخال النظم الحديثة في الادارة والتشغيل والتدريب بهيئة المواصلات .

انظر ايضا : الاردن ١٢ — الصومال ٥ — فلسطين ٢٧ — المملكة المتحدة ١ — الولايات المتحدة ١ —

جنوب افريقيا

٢٤ : اعترفت قيادة القوات المسلحة لنظام جنوب افريقيا بأنها شنت هجوما داخل اراضي زامبيا لتصفية ما وصفه بيان القيادة العامة لجيش بريتوريا بأنه « قواعد الارهابيين التابعة لمنظمة سوابو » .

دولة الامارات العربية المتحدة

١٦ : تم في ابو ظبي توقيع اتفاقية بين صندوق النقد العربي وجمهورية السودان الديمقراطية حصلت بموجبها السودان على قرض قيمته ٧,٥ مليون دولار .

روديسيا

٨ : اصدرت الحكومة المؤقته في روديسيا قرارها بالغاء التفرقة ضد الوطنيين الملونين في الاماكن العامة ولكن دون الاشارة الى انهاء التفرقة بالنسبة للمدارس والمستشفيات والمناطق السكنية وهي المجالات الرئيسية للتفرقة العنصرية في البلاد .

زائير

٢ : اجتمع هنرى سيمونيه وزير خارجية بلجيكا مع الرئيس موبوتو رئيس زائير وبحثا تطور العلاقات بين البلدين وسبل مساعدة زائير في اطار وضع خطة للاستقرار ودفع النمو الاقتصادي .

١٩ : وصل الى كينشاسا الرئيس الانجولي اجوستينو نيتو في زيارة رسمية لزائير بعد اعادة العلاقات وفتح الحدود بينهما .

٢٢ : أكد البيان المشترك الصادر في نهاية الزيارة الرسمية التي قام بها اجوستينو نيتو رئيس انجولا لزائير

ان الجانبين قد اتفقا على المصالحة السياسية واللجوء الى الوسائل السلمية لحل الخلافات بين البلدين .

السودان

٣٠ : أعلن الرئيس السوداني جعفر نميري انه قرر سحب القوات السودانية المشتركة في قوة الردع العربية بلبنان فور انتهاء فترة انتداب هذه القوة في اكتوبر ١٩٧٨ .

انظر ايضا : المانيا الغربية ١ ـ دولة الامارات ١٦ ـ

سوريا

٣ : استأنفت اللجنة العليا السورية الاردنية المشتركة اجتماعاتها في دمشق بشأن اوجه التنسيق في مجالات الداخلية والنقل والصناعة والتجارة والمالية بين البلدين .

انظر ايضا : العراق ٢٢ ـ لبنان (١٨ ـ ٢٩)

السويد

٢٩ : قدمت جامعة ونبرج اقدم جامعات السويد الميدالية التذكارية لعام ١٩٧٧ الى الرئيس السادات تقديرا منها للجهود التي يبذلها في سبيل تحقيق السلام .

سويسرا

٢٤ : اعلنت الحكومة السويسرية أنها سوف تتخذ الاجراءات اللازمة لحماية منشآتها العسكرية من اقمار التجسس الامريكية والسوفيتية .

الصومال

٥ : وصل الى مقديشيو الفريق اول محمد الجمسي نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية المصري في زيارة رسمية للصومال تلبية لدعوة من الفريق محمد على سامنتر وزير حربية الصومال .

الصين

٥ : كشف هسياو هسيانج تسين وزير الدفاع الصيني عن الاستراتيجية الدفاعية التي تتبعها الصين لمواجهة اى هجوم سوفيتي على اراضيها وذلك باستدراج القوات السوفيتية الى عمق البلاد ثم الحاق الهزيمة بها بأساليب الحرب الشعبية في معارك تحدد الصين مواقعها .

٩ : بدأت في بكين المفاوضات الوزارية الصينية اليابانية من اجل ابرام معاهدة سلام وصداقة بين الصين واليابان .

١٢ : وقعت الصين واليابان على معاهدة الصداقة والسلام بين البلدين منهيتها ١٠ سنوات بعد مفاوضات شاقة استغرقت ٦ أعوام ووسط توقعات بأن المعاهدة ستحدث تغييرات عميقة في التوازنات الاستراتيجية في القارة الاسيوية .

١٤ : بدأ الرئيس الصيني هواكوفينج زياراته الى كل من رومانيا ويوجوسلافيا وايران في اطار التحرك الدبلوماسي الواسع النطاق الذي تقوم به الحكومة الصينية لتعميق الروابط بينها وبين الدول الغربية والدول الاشتراكية ذات النهج السياسي المستقل من أجل بناء تحالفات سياسية جديدة تستهدف الحد من توسع النفوذ السوفيتي .

٢٨ : تصاعد التوتر في منطقة الحدود بين الصين وفيتنام كما ازدادت حملة الاتهامات بينهما .

٢٩ : غادر شونج هى تونج رئيس الوفد الصيني في المفاوضات الصينية الفيتنامية هانوى فجاة عائدا الى بكين وسط تأكيدات بأن المفاوضات بشأن الجالية الصينية في هانوى قد فشلت .

٣٠ : وجهت الصين احتجاجا رسميا جديدا الى الحكومة الفيتنامية وسط تصاعد حملات الاتهامات المتبادلة بين الجانبين .

انظر ايضا : إيران ٣٠ ـ فيتنام (١٩ ـ ٢٢) ـ الولايات المتحدة ـ ١٢

العراق

٢ : وصل الى بغداد الامير فهد بن عبد العزيز ولى عهد السعودية قادما من عمان في اطار الجولة التي يقوم بها لعدد من الدول العربية .

١٧ : وصل الى بغداد محمود رياض الامين العام لجامعة الدول العربية قادما من عمان في اطار جولته العربية التي تستهدف بحث سبل دعم التضامن العربي والاتفاق على جدول اعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المقترح عقده بالخرطوم .

٢٢ : طلبت السلطات العراقية من وائل الجابرى المستشار بالسفارة السورية في بغداد مغادرة الاراضي العراقية خلال ٤٨ ساعة بسبب تورط الجابرى في عمليات تخريب ارتكبت مؤخرا في بغداد .

٢٧ : وصل الى بغداد مبعوث خاص للرئيس الموريتاني مصطفى ولد محمد سالك حاملا رسالة الى الرئيس العراقي احمد حسن البكر تتعلق بدعم العلاقات الثنائية بين البلدين .

انظر ايضا : باكستان ٥ ـ فرنسا ١ ـ المملكة المتحدة ٣ ـ

الفاتيكان :

٦ : توفى البابا بولس السادس .

١٢ : تم دفن جثمان البابا بولس السادس في احتفال ضخم بالفاتيكان ، اشترك فيه وفود رسمية من اكثر من مائة دولة .

٢٥ : بدأت في الفاتيكان ، عملية انتخاب البابا الجديد رقم ٢٦٣ خلفا للبابا بولس السادس .

٢٦ : أعلن في الفاتيكان ، انتخاب البابا يوحنا بولس الأول ، بابا روما والكنيسة الكاثوليكية .

فرنسا :

١ : قامت مظاهرة في باريس ، يقودها عدة مئات من رجال البوليس الفرنسي بملابسهم المدنية ، للمطالبة بمحاكمة رجال الأمن العراقيين الثلاثة الذين تسببوا في مقتل أحد رجال البوليس الفرنسي في نهاية حادث اقتحام الفدائيين الفلسطينيين لسفارة العراق بباريس .

١ : اعلن في باريس ، عن اكتشاف شبكة تجسس سوفيتية تعمل في فرنسا وبالتعاون مع أجهزة المخابرات العسكرية السوفيتية .

٣ : لقى عز الدين قلق ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس ، واحد اعضاء قيادة فتح ، مصرعه في باريس هو ومساعده حمد عدنان ، عندما اقتحم مسلحان قلب الجامعة العربية في باريس ، واطلقا النار عليهما . وقد اتهمت منظمة التحرير العراق بتدبير حادث الاغتيال .

٢٢ : اصدر ريمون بار رئيس وزراء فرنسا ، قرارا بوقف التوقيت الزمني في فرنسا حسب توقيت جرينتش المعمول به في العالم . وقررت الحكومة الفرنسية في المرسوم الذى

صدر في الجريدة الرسمية ، استخدام التوقيت العالمي الموحد ، وهو نظام يشرف عليه المكتب الدولي للتوقيت في باريس

٢٤ أكد الرئيس بيستان اقتناع فرنسا بأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تقوم على أساس قرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن

انظر ايضا لاوس ٢٢

فلسطين :

٣ طالب مائة من عمد وكبار رجال الدين العرب في إسرائيل إسحق نافون رئيس الدولة الاسرائيلية ، بأن يطلب من الحكومة تعليم اللغة العربية اجباريا في المدارس اليهودية في إسرائيل .

٥ : وصل إلى اسرائيل ، سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية لاجراء مباحثات مع مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلي ، حول كسر الجمود الحالي في مفاوضات السلام .

٩ : هدد زعماء حزب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير برئاسة إيجال يادين نائب رئيس الوزراء ، بالانسحاب من الائتلاف الوزاري الحاكم ، لانهم يشعرون أن الحركة الديمقراطية التي ينتمون إليها ، ليس لديها أي تأثير حقيقي على القرارات التي تتخذها الحكومة .

١٤ : أعلن راديو إسرائيل ، أن التجارب التمهيدية الخاصة بتشغيل أول مفاعل نووي لتوليد الطاقة النووية بإسرائيل ، قد توقفت بسبب عدم توفير الاعتمادات لهذه التجارب في الميزانية العامة للدولة .

٢٧ : أكد مناحم بيجين عقب الاجتماع الذي خصصته حكومته لمناقشة خطط اسرائيل خلال مؤتمر كامب ديفيد ، أن مشروع السلام الاسرائيلي المكون من ٣٦ نقطة ، والذي سبق تقديمه لمصر من قبل ، والذي ينص على احتفاظ اسرائيل بالسيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيكون هو أساس الموقف الاسرائيلي اثناء القمة المصرية الاسرائيلية الأمريكية في كامب ديفيد .

٢٨ : أصدرت الخارجية الاسرائيلية وثيقة بموقف حكومة مناحم بيجين من المؤتمر الثلاثي في كامب ديفيد .

٢٩ : أعلن اتحاد الصحفيين الاسرائيليين ، إضرابا عن العمل بعد فشل المحادثات بشأن التوصل الى اتفاق جديد بين الصحفيين وأصحاب دور النشر حول زيادة أجور الصحفيين .

انظر ايضا : الأردن ١٢ ـ باكستان ٥ ـ فرنسا (١ ـ ٣) الولايات المتحدة الأمريكية (١٢ ـ ٢٩)

فيتنام :

١٩ : هددت فيتنام بفرض رقابة على البرقيات التي تبعثها وكالة الأنباء الصينية الجديدة من العاصمة الفيتنامية ، بسبب انتهاك الصحفيين الصينيين للقانون الفيتنامي ، ونشر انباء زائفة عن الأوضاع في فيتنام .

٢٢ : أعلن متحدث فيتنامي رسمي ، أن قوات صينية تحارب إلى جانب القوات الكمبودية ضد القوات الفيتنامية في مناطق الحدود بين البلدين .

انظر ايضا : الصين (٢٨ ـ ٣٠)

كوريا الشمالية :

٢١ : اتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة ، بالاعداد لشن حرب ضدها ، وذلك عن طريق دعم قواتها الجوية والبرية في كوريا الجنوبية .

كينيا :

٢٢ : توفى الرئيس الكيني جومو كينياتا ، أول رئيس لكينيا بعد استقلالها عام ١٩٦٤ وحتى اليوم . وأذاع راديو كينيا ، أن دانيل أراب موي نائب الرئيس الكيني قد أصبح بمقتضى الدستور ، قائما بأعمال رئيس الدولة ، إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد بعد ٣ شهور .

لاوس :

٢٢ : طلبت لاوس من فرنسا ، إغلاق سفارتها في فينتيان ، وترحيل جميع العاملين فيها ، وذلك بعد أن تقدمت بمذكرة احتجاج للقائم بأعمال السفارة الفرنسية ، حول ما يقوم به الدبلوماسيون الفرنسيون من انشطة معادية لحكومة لاوس .

لبنان :

١ أعلن الرئيس اللبناني إلياس سركيس ، في الاحتفال بعيد الجيش اللبناني ، أن عملية دخول قوات الجيش إلى الجنوب ، هي مجرد بداية لفرض سيطرة السلطة الشرعية على كل شبر من الأراضي اللبنانية .

٧ : شهدت الأحياء الشرقية من بيروت ، أعنف قصف بالمدفعية منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية .

١٠ : بدأ في بيروت تطبيق خطة الأمن الشاملة التي أعلن عن إقرارها ، وتستهدف وضع حد للاشتباكات التي تفجرت بين القوات السورية التابعة لقوة الردع العربية ، وميليشيا القوات اليمينية ، في الأحياء الشرقية من بيروت .

١٧ : بدأت الحكومة اللبنانية ، إجراء اتصالات عاجلة تمهيدا لاتخاذ قرار بشأن دعوة مجلس الأمن للانعقاد ، لبحث الوضع المتدهور في جنوب لبنان .

١٨ : فشلت محاولة اعادة افتتاح ميناء بيروت ، بعد أن تجدد تبادل إطلاق النار بين القوات السورية المشتركة في قوات الردع العربية ، وبين قوات المليشيا اليمينية .

٢٩ : عقد الرئيس اللبناني إلياس سركيس ، اجتماعا مع بيير الجميل زعيم حزب الكتائب اليميني ، في محاولة لتطويق تصاعد الاشتباكات بين القوات السورية وميليشيا الأحزاب اليمينية ، وسط تهديدات إسرائيلية ، باحتمال التدخل العسكري في لبنان ، بحجة حماية المسيحيين واليمينيين الذين تهاجمهم سوريا .

انظر ايضا : السودان ٣

المملكة العربية السعودية :

٩ : وصل الفريد أثرتون المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط الى الطائف ، لابلاغ الملك خالد ملك المملكة العربية السعودية ، بتطورات ونتائج زيارة سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكية الأخيرة للقدس والاسكندرية .

٢٣ : أكد الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية ، أن بلاده تعارض رفع أسعار البترول وأن تستبدل بالدولار مجموعة من العملات الدولية الأخرى كأساس لحساب الايرادات البترولية .

انظر ايضا : العراق ٢ ـ الولايات المتحدة ٢٣

المملكة المتحدة

١ : اعلن وزير التنمية فيما وراء البحار ، ان بريطانيا قد اسقطت قرضا بريطانيا لمصر تبلغ قيمته ٣ ملايين و ٦٠٠ الف جنيه استرليني .

٣ : وصل إلى لندن ، الدبلوماسيون البريطانيون الستة ، وممثلا شركة الخطوط البريطانية الذين طردوا من العراق ، انتقاما لطرد ١١ مواطنا عراقيا من بريطانيا ، من بينهم ٧ دبلوماسيين .

٩ : قررت اللجنة التنفيذية لاتحاد العاملين في المهن الهندسية ، وهي ثاني اكبر اتحاد عمالي في بريطانيا ، قطع كل علاقاته مع الحركات العمالية السوفيتية ، احتجاجا على الاحكام بالسجن التي صدرت ضد عدد من المنشقين اليهود السوفييت » .

انظر ايضا : ايرلندا ٩ —

موريتانيا

١٩ : دعا المقدم مصطفى ولد محمد سالك رئيس الحكومة الجديدة في موريتانيا ، الأطراف المعنية بمشكلة الصحراء المغربية ، إلى السعي من اجل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة .

انظر ايضا : العراق ٢٧ —

النرويج

٩ حدثت ازمة في العلاقات النرويجية السوفيتية ، بسبب انتهاك السفن السوفيتية المجال الجوى النرويجى

نيكاراجوا

٢٣ : اقتحمت مجموعة من المسلحين اليساريين مبنى البرلمان في ماناجوا واحتجزت حوالي ٤٠٠ رهينة ، من بينهم أعضاء البرلمان ، مطالبة بالافراج عن عدد من المسجونين السياسيين و١٠ ملايين دولار . وطائرة تقلهم إلى الخارج ، مقابل إطلاق سراح الرهائن . وقد استجابت حكومة نيكاراجوا لمطالب الارهابيين . واعلنت حالة الطوارىء في البلاد .

٢٧ : تفجرت الاشتباكات المسلحة بين الطلبة وقوات الامن في عدد من مدن نيكاراجوا حيث بدا الاضراب العام للمطالبة باستقالة رئيس نيكاراجوا اناستازيو سوموزا .

٢٨ : انضمت قطاعات جديدة من العمال ، للاضراب الذى دعت إليه النقابات والاتحادات العمالية في نيكاراجوا ضمن موجة الاحتجاج الشعبي المتزايد ضد نظام الحكم العسكري الذى يتزعمه الجنرال سوموزا .

٢٩ : احبطت السلطات في نيكاراجوا ، محاولة للاطاحة بالحكومة ، اشترك فيها عدد من أفراد الحرس الوطنى ، ونتج عنها اعتقال اكثر من ١٠٠ من العسكريين .

٣٠ : قامت طائرات السلاح الجوى بنيكاراجوا ، بقصف معاقل المقاومة المدنية بمدينة ماتابلجا ، التى تطالب باستقالة الرئيس انستازيو سوموزا ، مما أسفر عن مصرع العديد من الاشخاص وإصابة الكثيرين بجراح .

انظر ايضا : بنما ٢٥ —

الهند

١١ : وافق مجلس الشيوخ الهندى بأغلبية ١٠٤ أصوات ضد ٧٨ على التحقيق في الاتهامات التى وجهت إلى كانتى ديساى نجل رئيس الوزراء الهندى بالفساد والتهرب من الضرائب ، وذلك بالرغم من الضغوط التى مارسها مورارجى ديساى لمنع الموافقة .

٢٣ : مثلت أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند السابقة أمام المحكمة في قرية جانجيربورى ، للاستماع إلى اقوالها بشأن التهم الموجهة إليها عن إحدى قضايا الفساد السياسى .

٢٩ : تصاعدت احتمالات المواجهة الحادة بين احزاب المعارضة وبين الحكومة الهندية ، بعد أن رفض باسابا دانابو نائب الرئيس الهندى وزعيم مجلس الشيوخ ، تعيين لجنة برلمانية للتحقيق في الاتهامات التى توجه إلى كانتى ديساى ابن مورارجى ، ديساى رئيس الوزراء الهندى .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ : اذاعت وزارة التجارة الأمريكية ، اللوائح التى تنظم إخضاع اية صادرات أمريكية للاتحاد السوفيتى ، تتعلق بالمعدات والمعلومات التكنولوجية التى تستخدم في التنقيب عن البترول والغاز لرقابة الحكومة الامريكية

٢ واقف مجلس النواب الأمريكي ، على التحديد الذى يقضى برفع الحظر الجزئى الذى كانت الولايات المتحدة قد فرضته على مبيعات الأسلحة إلى تركيا ، في أعقاب الغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤ ، على أن يقوم الرئيس الأمريكي ، بموافاة الكونجرس كل شهرين ، بمدى التقدم الذى يتم إحرازه فيما يتعلق بحل المشكلة القبرصية ، وإعادة اللاجئين القبارصة وجلاء القوات الأجنبية ، التى تحتل الجزء الشمالي

٢ : وافق مجلس النواب الأمريكي ، على وضع بعض القيود على البرنامج الخاص بسحب القوات الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية ، وتقليل حجم المساعدات العسكرية والمالية التى تقدمها الولايات المتحدة إلى حكومة سيول .

٥ : تضمن البيان المشترك الصادر في ختام أعمال مؤتمر اتحاد دول جنوب شرقى آسيا المنعقد في واشنطن ، والذى اشتركت فيه الولايات المتحدة ، سلسلة من إجراءات التعاون الاقتصادى لدعم التحالف السياسى بين الطرفين

٨ : وافق مجلس النواب الأمريكي على اعتمادات قدرها ١١٩,٤ مليار دولار لميزانية الدفاع الأمريكية للعام القادم ، منها ٢,١ مليار دولار لانتاج حاملة الطائرات النووية الجديدة

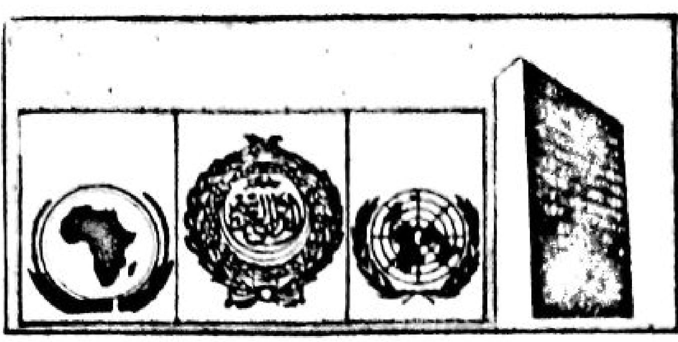
١٦ : أعلنت الخارجية الأمريكية ، أن الحكومة الامريكية رفضت أن تبيع لايران مقاتلة حربية مزودة بجهاز الكترونى لتحويل السرعات كاملة للمقاتلات التى استخدمتها القوات الأمريكية في فيتنام .

١٩ : أعلن السناتور الأمريكي ستيفن سولارز ، أن الحكومة الكوبية قد وافقت لأول مرة منذ أكثر من ١٠ سنوات على السماح لـ ٤٨٠ شخصا يحملون الجنسية الكوبية والأمريكية بالتوجه للولايات المتحدة .

٢٠ وافق المؤتمر السبعون لحكام الولايات الأمريكية على قرار يقضى بحق شعب جزيرة بورتريكو في تقرير مصيره بنفسه ، على أساس الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالى الأمريكى ، وبذلك تصبح بورتريكو إحدى الولايات الأمريكية ، أو تكون عضوا في الكومنولث ، أو أن تكون دولة مستقلة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى ١٢ — تركيا ١١ — مصر (٣ — ٢٨) — فلسطين (٥ — ٢٧) — كوريا الشمالية ٢١ — المملكة السعودية — ٩





الأمم المتحدة

الجمعية العامة

– فى يوم ٣٠ يونيو الماضى ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على القرار الخاص بتوسيع لجنة نزع السلاح فى جنيف ، بحيث تضم ٣٧ عضوا ، والغاء البند الخاص بقصر رئاسة اللجنة على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وحدهما ، ودخول فرنسا عضوية اللجنة بعد مقاطعتها منذ عام ١٩٦١ .

كذلك تضمن القرار الذى وافقت عليه الدورة الخاصة لنزع السلاح التى اشترك فى أعمالها ممثلو ١٤٩ دولة ، والتى بدأت أعمالها يوم ٢٣ مايو الماضى ، ترك باب العضوية فى لجنة مفاوضات نزع السلاح فى جنيف مفتوحا أمام احتمال اشتراك الصين ، وهى الدولة النووية الخامسة الكبرى .

– فى أول يوليو الماضى ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فى ختام دورتها الخاصة بنزع السلاح ، والتى استمرت حوالى ٥ أسابيع ، على اعلان مبادىء وبرنامج عمل » لنزع السلاح فى العالم ، يهدف الى « وقف السباق الجنونى على التسلح الذى يتكلف ٤٠٠ مليار دولار سنويا ، وسينتهى اذا استمر الى أن تفنى البشرية نفسها بنفسها .

ودعا اعلان نزع السلاح الى تحويل منطقة الشرق الأوسط ، الى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وكذلك القارة الافريقية وقارة أمريكا اللاتينية .

وأكد البيان أن مجلس الأمن سيتخذ خطوات فعالة عند الضرورة لابقاء القارة الافريقية خالية من الأسلحة النووية » . وقد تعهدت منظمة الوحدة الافريقية بالعمل على ابقاء افريقيا منطقة خالية من هذه الأسلحة .

أما بالنسبة للشرق الأوسط ، فقد طالبت وفود الدول الأعضاء فى الجمعية العامة ، بتحويل هذه المنطقة الى منطقة خالية من الأسلحة النووية » خاصة وأن خطر انتشار الأسلحة النووية فيها ، انما هو خطر قائم » ، وتحويل الشرق الأوسط الى منطقة منزوعة السلاح النووى ، يخدم قضية السلام الدولى .

ونص اعلان المبادىء فيما يختص بالشرق الأوسط ، على أن تمتنع دول المنطقة على أساس متبادل ، عن انتاج أو امتلاك أية أسلحة نووية أو أجهزة لتفجير قنابل ذرية ، أو السماح لطرف ثالث بادخال أسلحة نووية ، الى حين ضمان تحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من هذه الأسلحة .

وفيما يختص بما أثير فى الدورة الطارئة للجمعية العامة حول تدفق الأسلحة على اسرائيل ، أرجأت الجمعية العامة المشروع الخاص بوقف تزويد حكومة تل أبيب بالأسلحة الى الدورة العامة العادية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٨ .

وقررت الجمعية العامة عقد دورات طارئة لنزع السلاح فى عامى ١٩٨١ و ١٩٨٢ لمواصلة مهام الدورة الخاصة التى انتهت ، وهى أول اجتماع دولى على أوسع نطاق ، يعقد لبحث الاجراءات اللازمة لنزع السلاح ، وذلك منذ عام ١٩٦٢

هذا ولقد رحب جيمس ليونارد مندوب الولايات المتحدة بقرار فرنسا بأن تشترك لأول مرة فى مفاوضات نزع السلاح ، وأعرب عن ثقته فى أن تحذو الصين حذو فرنسا فى المستقبل القريب ، وذلك بأن تنضم للجنة الدولية الجديدة لنزع السلاح ، التى تقرر أن تضم أربعين دولة ، ومن بين دول العالم الثالث المرشحة لعضوية اللجنة سرى لانكا والجزائر والنرويج وفنزويلا .

أما فين شو مندوب الصين ، فقد انتقد اعلان المبادىء » لأنه لم يشر بوضوح الى وقف سيطرة الدولتين العظميين على لجنة نزع السلاح ، ولم ينص على أن تتألف اللجنة على أساس تمثيل جغرافى عادل » ، وان كان قد سلم بأن الدورة الطارئة » عكست الى حد ما مطالب دول العالم الثالث ، فى أن تكف الدول العظمى عن التلاعب بمفاوضات السلام دون أن تقدم أى تعهد حقيقى بنزع السلاح » .

– وفى يوم ١١ يوليو الماضى ، بدأت فى جنيف اجتماعات مؤتمر نزع السلاح التى تشترك فيها ٣٠ دولة ، وتعد هذه آخر دورات المؤتمر الذى بدأت أعماله فى عام ١٩٦٢ ، وذلك بعد أن تقرر خلال الدورة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر يونيو الماضى ، توسيع نطاقه ليضم ١٤٩ دولة ، وتشترك فيه فرنسا وعدد من الدول النامية لأول مرة ، ومن المقرر أن تبدأ أعمال المؤتمر الموسع فى شهر يناير القادم .

واستمرت أعمال مؤتمر نزع السلاح حتى نهاية شهر أغسطس ، حيث تم بحث التفصيلات الخاصة بنقل أعمال المؤتمر الى اللجنة الموسعة ، وبحث اقتراح أمريكى سوفيتى ، بفرض حظر على استخدام الأسلحة الكيماوية ، ومشروع معاهدة بفرض حظر على التجارب النووية .

اللجان الخاصة :

لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى .

– فى يوم ١١ يوليو الماضى ، أكدت لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، أنه لا يمكن التوصل الى سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط ، بدون ممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه الثابتة .

جاء ذلك فى رسالة بعثت بها لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، الى الدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة كما أشارت اللجنة فى رسالتها الى أهمية تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة التى تدعو الى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة ، وأن تكف عن

سياسة الضم التي تنتهجها اسرائيل في الاراضي المحتلة .

واكدت اللجنة في رسالتها كذلك ، تأييدها للقرارات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، التي تدين عمليات الانتقام التي تمارسها السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة .

مؤتمر مكافحة التمييز العنصري والعنصرية .

– في يوم ١٤ اغسطس الماضي ، بدأ في مقر الامم المتحدة بجنيف ، مؤتمر مكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي تشترك في اعماله الوفود الممثلة لحوالي ١٠٠ دولة من دول العالم ، للتنديد بالصهيونية كشكل من اشكال العنصرية ، وذلك على غرار القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٥ .

هذا ، وقد قام كورت فالدهايم السكرتير العام للمنظمة الدولية ، بافتتاح أعمال هذا المؤتمر ، الذي استمر لمدة أسبوعين كاملين ، حيث تدارست وفود الدول المشتركة فيه ، وسائل مكافحة العنصرية في كل من روديسيا وجنوب افريقيا ، والمقترحات الخاصة بانشاء صندوق خاص لمساعدة ضحايا العنصرية والعمال المهاجرين من الدول التي تمارس التمييز العنصري في بلادها .

ومما يذكر في هذا المجال ، انه في يوم ٢١ يوليو الماضي ، اعربت مجموعة الدول الافريقية الـ ٤٩ الاعضاء في الامم المتحدة ، عن اعتراضها على الاقتراح الذي قدمه السناتور الامريكي جيمس هيلمز لمجلس الشيوخ الامريكي ، بقصد رفع الحظر التجاري الامريكي عن حكومة روديسيا العنصرية .

وقالت المجموعة الافريقية في بيان أصدرته في ذلك اليوم ، ان هذا الاقتراح ، في حالة موافقة مجلس الشيوخ عليه ، سيكون بمثابة اعتراف بما يسمى الحكومة المؤقتة في روديسيا وهي الحكومة التي تشكلت بمقتضى اتفاق التسوية الداخلية الذي ينفذه في روديسيا زعيم الاقلية العنصرية البيضاء ايان سميث ، بالتعاون مع ٣ من الزعماء الافريقيين المعتدلين .

المؤتمر الدولي لقانون البحار :

– في أواخر اغسطس الماضي ، انعقد المؤتمر الدولي لقانون البحار في نيويورك تحت اشراف الامم المتحدة . وحيث اثناء هذا المؤتمر ، خلاف حاد بين الدول النامية والدول المتقدمة المشتركة في المؤتمر المذكور ، فقد قدمت مجموعة الدول الـ ٧٧ التي تمثل الدول النامية المشتركة في المؤتمر ، احتجاجا شديد اللهجة على مشروعات القوانين من جانب واحد ، التي يجري الاقتراع عليها ، بعد أن وضعتها الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول المتقدمة صناعيا ، وتقضي بالسماح باستغلال الثروات القابعة في اعماق البحار والمحيطات ، قبل ابرام معاهدة دولية في هذا الشأن .

وقال سابانادا ممثل دولة فيجي والمتحدث باسم مجموعة الدول النامية ، في تصريح أمام هيئة مكتب المؤتمر ، ان هذه القوانين تمثل انتهاكا لسيادة الدول النامية على مياهها الاقليمية ، واكد ان الانشطة التي ستجري وفقا لهذه القوانين ، لن تكتسب أي وضع قانوني . وأوضح نادا أن هذه القوانين تتنافى مع القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذي يوصي بتأجيل سداد الفوائد عند استغلال موارد أعماق المحيطات ، انتظارا لاقامة نظام دولي خاص بأعماق البحار . وحذر المتحدث من أن الدول النامية ، يمكنها اتخاذ اجراء انتقامي ، بالعدول عن بعض البنود الواردة في الاتفاق والمتعلقة بالملاحة في المضايق التي تدخل في المياه الاقليمية لهذه الدول .

وفي نفس الوقت ، حذر ايليوت ريتشاردسون مندوب الولايات المتحدة ، من أن العالم لا يمكنه الانتظار الى حين ابرام معاهدة دولية ، في حين يفتقر العالم الى المعادن القابعة الآن في أعماق البحار . واضاف انه ينبغي اجراء البحوث والعمليات الاستكشافية التي ستؤدي بدورها الى الاستغلال التجاري لهذه الثروات لصالح الجميع .

لجنة حقوق الانسان :

– افتتحت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، دورة تمتد ٣ أسابيع ابتداء من يوم ١٠ يوليو الماضي ، من أجل تدارس الاجراءات التي اتخذها عدد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة لتطبيق الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية للانسان .

وبناء على موافقة الحكومة الشيلية ، قامت مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة ، بزيارة ميدانية في شيلي ، بغرض استطلاع أوضاع حقوق الانسان في البلاد ، وكان ذلك يوم ١٤ يوليو الماضي

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي :

وافقت لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، يوم ١٤ يونيو الماضي ، على الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الخاصة بالمبيعات الدولية لمختلف البضائع ، كما اتخذت هذه اللجنة قرارا ، من حيث المبدأ ، بانشاء لجنة فرعية خاصة تكلف بدراسة النتائج القانونية التي تترتب على اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد كما قبلت اللجنة عرض الحكومة النمساوية عليها ، بأن تعقد دورتها المقبلة لعام سنة ١٩٧٩ في العاصمة فيينا .

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

– اختتم برنامج الامم المتحدة للتنمية ، دورته الخامسة والعشرين في بداية الاسبوع الثاني من يوليو ، وتركز العمل في تلك الدورة ، في دراسة البرنامج الدولي المقترح بشأن الابحاث والتجارب في مجال نظم الري بوساطة الطاقة الشمسية ، بالنسبة للبلاد النامية . كذلك بحث مجلس ادارة البرنامج ، بعض المقترحات بشأن ادخال تعديلات في أساليب التمويل للمشروعات التي تتلقى معونات من جانب « صندوق التجهيزات » التابع للأمم المتحدة والذي هو من الاجهزة الرئيسية في نطاق نشاط الامم المتحدة في مجال التنمية .

جامعة الامم المتحدة

في الفترة ما بين ٢٦ و ٣٠ يونيو الماضي ، اجتمع في فيينا مجلس جامعة الامم المتحدة ، حيث تم وضع جدول انشطة تلك الجامعة في العام الحالي ، بالاضافة الى بعض التوصيات الخاصة بالعام المقبل . ولقد بدأت جامعة الامم المتحدة بالفعل في تحقيق ثلاثة برامج : أولهما عن احتياجات التغذية وحفظ الاغذية ، والثاني عن التنمية الانسانية والاجتماعية . أما البرنامج الثالث ، فيختص بمسألة تحسين المعارف والمدارك في مجال احتياجات الطاقة وظروف البيئة ، بالنسبة لمختلف البلاد النامية في العالم الثالث

مجلس الامن

– في يوم ١٦ يونيو الماضي ، وافق مجلس الامن على تجديد فترة وجود القوات الدولية لحفظ الامن في قبرص لمدة ستة اشهر أخرى ، وذلك بعد خمس ساعات من الانتهاء الفعلي للمدة السابقة .

– في يوم ٢٧ يوليو الماضي ، بدأت في مجلس الامن بالامم المتحدة ، الاجتماعات التمهيدية بين ممثلي الدول الـ ١٥ الاعضاء بالمجلس ، تمهيدا للتصويت على مشروع القرار الخاص باستقلال ناميبيا ، وإنهاء خضوع هذا الاقليم لوصاية الحكومة العنصرية لجنوب افريقيا . وهو المشروع الذي يستند إلى الخطة التي وضعتها الدول الغربية الخمس أعضاء مجلس الامن ، والتي تقضي بقيام الامم المتحدة بالاشراف على كافة الترتيبات الخاصة باجراء انتخابات حرة في الاقليم ، تنتهي باستقلاله الكامل .

ولقد اشتركت الدول الغربية الخمس ،

التي كونت ما عرف باسم « مجموعة الاتصال » بشأن ناميبيا ، وهي : الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وكندا ، في عملية التصويت على مشروع القرار ، فيما وصفته مصادر الامم المتحدة بانه اكبر عملية تشترك فيها المنظمة الدولية منذ قرارها الخاص بارسال القوات التابعة لها إلى الكونجو في عام ١٩٦٠ .

– وفي يوم ٢٨ يوليو ، وبعد مناقشات مستفيضة لمقترحات الدول الغربية الخمس بشأن استقلال ناميبيا ، وافق مجلس الامن باغلبية ١٣ صوتا وامتناع الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا عن التصويت ، على مشروع القرار الغربي الذي يقضي باستقلال ناميبيا ، ويضم خليج وميناء والفس الذي يقع ضمن أراضي الاقليم ، والذي ترفض حكومة جنوب أفريقيا الموافقة على إعادته الى ناميبيا بعد استقلالها .

ودعا مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الغربية الخمس (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وكندا) السكرتير العام للامم المتحدة ، إلى تكليف مبعوثة الشخصي ، وهو مارتي اهيتساري الفنلندي الجنسية ، الذهاب إلى ناميبيا لاستقصاء الاحوال فيها ، وإعداد تقرير أولي يتضمن كافة التوصيات المقترحة إلى مجلس الامن والسكرتير العام للامم المتحدة بشأن مستقبل الاقليم .

ويدعو مشروع القرار كذلك ، إلى إرسال حوالي ٥ الاف جندي من القوات الدولية ، وحوالي ألف إداري من الموظفين المدنيين التابعين للامم المتحدة ، للقيام بعمليات إقرار الامن في ناميبيا ، وللقيام بالعمليات التمهيدية ، والاشراف على الانتخابات العامة في ناميبيا ، توطئة لاعلان استقلالها عن جنوب افريقيا .

وأعلن كورت فالدهايم ، ان ممثل الامم المتحدة سيتوجه إلى ناميبيا خلال أسبوع .

هذا وقد أثار القرار المذكور بعد صدوره من مجلس الامن ، غضب حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، التي تسيطر على ناميبيا منذ ١٩٢٠ وتصر على السيطرة على خليج والفس . ولذلك أعلن بيك بوتا وزير خارجية جنوب افريقيا ، رفض حكومته اعتبار خليج والفس جزءا من ناميبيا . واضاف ان حكومته سوف ترفض التعاون لتنفيذ قرار مجلس الامن ، واستنكر موافقة الدول الغربية الخمس على هذا القرار (الولايات المتحدة – بريطانيا – المانيا الغربية – فرنسا – وكندا) .

وكرر بوتا دعاوي جنوب افريقيا الخاصة باعتبار خليج والفس جزءا من اراضيها غير انه قال في ختام تصريحاته إن حكومته ستتخذ قرارها النهائي بشأن قرار مجلس الامن بعد دراستها له .

غير أن وزراء خارجية الدول الغربية الخمس المذكورة ، أشاروا في مؤتمر صحفي عقد في مقر الامم المتحدة بنيويورك إلى أن تصريحات بوتا لا تشكل اي تهديد لتنفيذ قرار مجلس الامن الخاص باستقلال ناميبيا ، وضم خليج والفس إليها . وقال احد كبار الدبلوماسيين الغربيين إن بوتا أدلى بتصريحاته هذه لاعتبارات الاستهلاك المحلي . .

السكرتير العام

– في يوم ٢٨ اغسطس الماضي ، تولى السوفييتي جيلي دينبروفسكي مهام منصبه كمدير لشئون العاملين بالمقر الاوربي للامم المتحدة في جنيف ، بالرغم من احتجاج الولايات المتحدة وبريطانيا على تعيينه في هذا المنصب الحساس ، على اعتبار انه عميل للمخابرات السوفييتية . وقد أجرى كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة ، تحقيقا حول هذا الاتهام ، ولكنه لم يستطع التأكد من صحته ، فأمر بتعيين دينبروفسكي في منصبه . ويتيح هذا المنصب لدينبروفسكي ، الاطلاع على ملفات خاصة وسرية لحوالي ٣ الاف شخص من العاملين في أجهزة المنظمة الدولية العالمية في جنيف .

المجلس الاقتصادي الاجتماعي

– انعقدت الدورة الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، لعام ١٩٧٨ في الفترة ما بين ٥ يوليو و ٤ اغسطس الماضيين بجنيف .

– في شهر اغسطس الماضي ، أصدرت اللجنة الاقتصادية لاوربا والتابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، دراسة إحصائية عن أوضاع وحالات الاسكان في بلاد السوق الاوربية المشتركة في اعوام السبعينات ونشرت هذه الدراسة باللغات الانجليزية والفرنسية والروسية .

محكمة العدل الدولية

– صدرت يوم ١٤ أبريل الماضي ، لائحة الاجراءات الجديدة لمحكمة العدل الدولية ، ودخلت دور النفاذ ابتداء من أول شهر يوليو الماضي . وقد تضمنت هذه اللائحة ١٠٩ مواد ، تمثل في مجموعها جهود المحكمة الدولية في مضمار تبسيط إجراءات التقاضي امامها ، وإدخال الكثير من المرونة والسرعة وخفض النفقات وتسهيل اللجوء إلى الاستشارات والفتاوى القانونية

لجنة تصفية الاستعمار

– في يوم ٢٩ يونيو الماضي ، اقرت اللجنة الخاصة بقضايا تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة نحو ١٠ تقارير قدمتها لجنتها الفرعية الخاصة بما يسمى « الاقاليم الصغيرة غير المستقلة » .

كذلك قررت لجنة تصفية الاستعمار يوم ٣٠ يونيو الماضي ، تأجيل دراسة التقارير المقدمة إليها بشأن الجزر التركية وجزر برمودا وجوام ، وذلك بعد أن اعترض كل من الاتحاد السوفييتي وكوبا وتشيكوسلوفاكيا على استمرار وجود القواعد العسكرية الاجنبية على أراضي تلك الجزر والاقاليم . ووافقت لجنة تصفية الاستعمار على التقارير المقدمة إليها من لجانها الفرعية بشأن الجزر العذراء الامريكية وجزر كوكو .

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية

– في يوم ٢٢ اغسطس الماضي ، اعلنت منظمة العمل الدولية ، أن حجم القوى العاملة الجديدة في العالم ، سوف يزيد بحوالي ١٢٥٠ مليون عامل في نهاية القرن الحالي ، وهو ما سوف يستلزم خلق ما يزيد على ١٢٠,٠٠٠ الف وظيفة جديدة كل يوم ، أو حوالي ٥٠ مليونا كل عام ، اي ما يساوي عدد سكان فرنسا او بريطانيا

وقال تقرير المنظمة الدولية إن عدد طالبي العمل في الدول النامية ، سوف يصل إلى حوالي ١٠٦٠ مليون عامل في الفترة من عام ١٩٧٦ وحتى نهاية القرن ، وهو ما يمثل نسبة ٨٥ في المائة من الزيادة المنتظرة في دول العالم كله .

واضاف التقرير ، أن هناك ٥٠ مليون عاطل في الوقت الراهن ، بالاضافة إلى حوالي ٣٠٠ مليون يعملون في أعمال موسمية مؤقتة .

منظمة اليونسكو

– في يوم ٦ يونيو الماضي ، اكدت لجنة

اليونسكو المكلفة بدراسة الاوضاع القائمة في الاراضي العربية المحتلة ، في مجالات التعليم والثقافة ، أن الرقابة الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة بإسرائيل ، تعطي للشباب الفلسطيني صورة مشوهة لتاريخهم الثقافي ، وذلك بإغلاقها كافة منافذ الانفتاح على العالم العربي الحديث ، وعلى العالم المعاصر عامة .

جاء ذلك في تقرير نشرته في باريس لجنة اليونسكو المذكورة . كما دعت في تقريرها ، السلطات الاسرائيلية ، إلى أن تقوم بإحداث تغيير في سياستها الثقافية في الاراضي المحتلة وذلك لان الانطباع الذي تعطيه الرقابة الاسرائيلية ، هو انطباع يوحي باستمرار العدوان الثقافي ضد المواطنين في الاراضي العربية المحتلة ، وبعدم الاعتراف باللغة والثقافة العربية .

– وفي يوم ٨ يونيو الماضي ، وافق المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو ، على توصيات لجنة التحقيق الخاصة في الاراضي العربية المحتلة ، والتي تدعو إلى ضمان توفير درجة كافية من التعليم في الاراضي العربية التي تحتلها إسرائيل ، بما يتوافق مع حاجات السكان العرب .

منظمة الفاو

– في يوم ١٨ يوليو الماضي ، وقعت منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) التابعة للامم المتحدة ، اتفاقا مع البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، ويقضي بتقديم معونة عاجلة مقدارها ١٥ مليونا من الدولارات لعدد من الدول الافريقية التي عانت من الجفاف والكوارث الطبيعية . ومن أهم الدول التي سوف تستفيد من هذا الاتفاق الرأس الاخضر وجامبيا وغينيا بيساو وغينيا وفولتا العليا ومالي وموريتانيا والسنغال والنيجر وتشاد وإثيوبيا .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

– في يوم ١٣ يوليو الماضي ، نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها السنوي لعام ١٩٧٧ عن أهم الاحداث والوقائع الرئيسية التي جرت في ذلك العام في كافة مجالات أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبصفة خاصة تطورات صناعة الطاقة النووية .

– وبمناسبة مرور عشر سنوات على توقيع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يوم أول يوليو الماضي ، أن أحكام المعاهدة تسري بالنسبة لـ ١٠٤ دول ، منها الدول النووية الثلاث الرئيسية (الولايات المتحدة – بريطانيا – الاتحاد السوفيتي) ، ومن بينها كذلك ٦٦ دولة من الدول النامية في آسيا وافريقيا والشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية . كذلك فإن الدول الثلاث والثلاثين الاخرى والتي توجد في أراضيها بعض المنشآت النووية مثل المفاعلات ، قد قبلت الدخول في مفاوضات مع الوكالة ، بشأن إبرام اتفاقيات ضمان لعدم انتشار الاسلحة الذرية والنووية .

منظمة الصحة العالمية

– في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٦ يونيو الماضيين ، اجتمعت في مدريد ، تحت إشراف منظمة الصحة العالمية والمركز الدولي لابحاث السرطان ، لجنة خبراء مكلفة بدراسة أفضل الوسائل للحصول على معلومات إحصائية مفيدة وفعالة تتعلق بمشكلة مرض السرطان ، ونتائج العلاج ، وأثر عوامل البيئة في وجود هذا المرض .

– في الفترة ما بين ١٩ و ٢٣ يوليو الماضي ، اجتمعت اللجنة الاستشارية للابحاث الطبية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في جنيف ، ودعا أمامها الدكتور هالفدان مهلر ، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية كافة أجهزة الجماعة العلمية الدولية ، إلى تبني هدف أعلى لعام ٢٠٠٠ وهو « توفير الصحة الكاملة لكافة شعوب الارض » .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

– في يوم ٢٨ يونيو الماضي ، قامت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بالاشتراك مع الحكومة الفلبينية ، بتنظيم اجتماع في نيويورك ما بين كبار المستثمرين بالفلبين وممثلي الاوساط المصرفية والمالية في الولايات المتحدة الامريكية . وكان هذا هو الاجتماع الثاني الذي تنظمه منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال نشاطها الجديد ، لدفع الاستثمارات الصناعية وتطويرها في البلاد النامية التي لديها مكاتب للاستثمارات في الولايات المتحدة الامريكية . وكان الاجتماع الاول ، هو ما عقدته منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في ٥ مايو الماضي ، بالتعاون مع الوكالة التونسية لدفع وتطوير الاستثمارات الاجنبية في تونس .

البنك الدولي للانشاء والتعمير

– في يوم ٣٠ يونيو الماضي ، أعلن البنك الدولي عن تقديم قروض إنمائية إلى الدول التالية :

المملكة المغربية (٦٥ مليون دولار لتمويل مشروع زراعي) ، والبرتغال (٧٠ مليون دولار لتنفيذ مشروع للمصايد البحرية) وتونس (٣٢ مليون دولار لتحسين شبكات الطرق الزراعية) ، وجواتيمالا (٧٢ مليون دولار لبناء محطة توليد الكهرباء) ، واندونيسيا (٦٥ مليون دولار لتمويل مشروع في جزيرة سومطرة للمنشآت الصناعية الغذائية والمطاط) ، وتركيا (٩٥ مليون دولار للاسهام في صناعات الصلب التركية) ، وتايلاند (٤.٩ ملايين دولار لاقامة مشروع صناعي للطاقة) ، ويوغوسلافيا (١٠٠ مليون دولار لانعاش الصناعات ذات العمالة الكثيفة) .

– وفي ١٣ يوليو الماضي ، اعلنت مصادر البنك الدولي للانشاء والتعمير ، ان جمهورية مصر العربية ، حصلت على قرض من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ، تبلغ قيمته ٤٦ مليون دولار ، لاستخدامه في التنمية الزراعية ، بالاضافة الى ١٤ مليون دولار لمشروعات التنمية الزراعية والحضرية . كما حصلت الجمهورية العربية اليمنية من هيئة التنمية الدولية على قروض بلغت قيمتها الاجمالية ٧ ملايين دولار .

صندوق النقد الدولي

– في يوم ٢٨ يونيو الماضي ، حصلت تايلاند على قرض من صندوق النقد الدولي تبلغ قيمته ٤٢,٢٥ مليون من حقوق السحب الخاصة (الوحدة الحسابية النقدية الخاصة بالصندوق الدولي) .

– طبقا لاتفاق ابرم ما بين الصندوق الدولي والحكومة السودانية ، حصلت السودان على ٢١ مليون من حقوق السحب الخاصة . كما حصلت كل من فيتنام ولاوس على التوالي على ٢٣ مليون و ٤ ملايين من حقوق السحب الخاصة . كذلك حصلت كل من تايلاند على ٦٨,٧٥ مليون ، وبوليفيا على ١٥ مليون ، وجامايكا على ١٥,٧٥ مليون من حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي .

– أجرى صندوق النقد الدولي في يوم ٥ يوليو الماضي ، عمليات بيع لبعض من رصيده من الذهب ، فقد تم بيع ٤٧٠ الف أوقية من الذهب الخالص بسعر متوسط ١٨٤,١٤ دولار للاوقية .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

– صدرت من منشورات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية يوم ١٦ يونيو الماضي ، دراسة بعنوان (ابعاد المستقبل للاقتصاد العالمي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ فقد اوضحت المنظمة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ، ان متوسط معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة للبلاد النامية في العالم الثالث ، لم يتعد ٤,٨٪ فحسب على حين

كانت التقديرات الفنية تضع كحد ادنى لمعدل النمو الاقتصادى فى تلك البلاد ، معدل ٦٪ سنويا . وذلك بالنسبة لفترة اعوام السبعينات وهذه الظاهرة ، وفى حد ذاتها ، تقدم تفسيرا واضحا لسمة التباطؤ الملحوظ فى مسار النشاط الاقتصادى عامة فى البلاد النامية .

والمح خبراء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى دراستهم المذكورة ، الى خطورة السياسات التجارية الحمائية المتزايدة عاما بعد عام ، ومدى تأثيرها السلبى على حركة المبادلات الاقتصادية والتجارية الدولية .

– اجتمع فى جنيف فى الفترة ما بين ٢٦ يونيو و ٧ يوليو ، تحت اشراف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجموعة من الخبراء الدوليين ، بغرض انجاز احكام قانون دولى خاص بأوجه السلوك والتصرف فى مجال نقل التكنولوجيا بين مختلف دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث .

– كان من المقرر ان يعقد الاجتماع التحضيرى الثانى بشأن الفوسفات تحت اشراف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، فى الفترة ما بين يومى ٢٦ و ٣٠ يونيو الماضيين . الا ان الاجتماع تم تأجيله منذ بداياته الاولى ، وذلك على اساس عدم اشتراك عدد كبير من الدول ذات الثقل فى السوق الدولية للفوسفات استيرادا وتصديرا ، فى اعمال ذلك الاجتماع التحضيرى المزمع عقده

المنظمات الإقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية

– فى يوم ٦ يونيو ، اجرت الجامعة العربية اتصالات مع منظمة الوحدة الافريقية ، لعقد مؤتمر مشترك لوزراء الاعلام العرب والافارقة ، من اجل وضع استراتيجية اعلامية افريقية عربية ، لخدمة المصلحة المشتركة للقارة والعالم العربى ، وكذلك لتنسيق الاعلام العربى الافريقى تجاه القضايا الخارجية .

– وفى يوم ١١ يونيو ، وافقت معظم الدول العربية الاعضاء فى جامعة الدول العربية من حيث المبدأ ، على توحيد المصطلحات العسكرية بين الجيوش العربية ، وابدت استعدادها للاشتراك فى المؤتمر التحضيرى الذى تزمع الامانة العامة للجامعة العربية عقده لهذا الغرض ، ويحضره ممثلون قانونيون وعسكريون للدول العربية ، بهدف الوصول الى اسلوب موحد يقضى على الاختلافات فى التسميات العسكرية بين الدول العربية .

– فى يوم ١٧ يونيو الماضى قررت الجامعة العربية ايفاد بعثة الى الخرطوم وجدة لاتمام اجراءات انضمام دول البحر الاحمر وخليج عدن ، الى الاتفاق العربى لحماية بيئة البحر الاحمر .

– فى يوم ٢٦ يونيو الماضى قدمت الجمهورية العربية اليمنية الى الجامعة العربية مذكرة عاجلة تطالب فيها بعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة العربية لبحث شكوى حكومة الجمهورية العربية اليمنية ضد اليمن الجنوبية حول حادثة اغتيال المقدم احمد حسين الغاشمى رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، وقد قام محمود رياض امين عام جامعة الدول العربية بابلاغ طلب الجمهورية العربية اليمنية الى حكومات الدول الاعضاء على ان يتم عقد الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة خلال خمسة ايام وفقا لاحكام لائحة المجلس .

مجلس جامعة الدول العربية

– فى يومى ١ و ٢ يوليو الماضى عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا بالقاهرة ، للنظر فى شكوى الجمهورية العربية اليمنية ، ضد اليمن الجنوبية لتدبيرها حادث اغتيال الرئيس اليمنى الراحل احمد حسين الغاشمى ، وقد اشترك فى الاجتماع ٩ من وزراء الخارجية العرب ، برئاسة محمد الميرغنى سفير السودان بالقاهرة نائبا عن الرشيد الطاهر نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية كما مثل الدول السبع الباقية سفراؤهم الدائمون لدى الجامعة العربية .

ولقد قدمت الى هذا الاجتماع الطارىء لمجلس جامعة الدول العربية ٤ مذكرات :

١ – مذكرة من الجمهورية العربية اليمنية تتضمن طلب بحث « وقائع الجريمة التى دبرها وقام بتنفيذها النظام الحاكم فى عدن والتى اودت بحياة الرئيس الغاشمى » حيث طالب عبدالله الاصنج وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية الجامعة العربية بتوقيع العقوبات الرادعة على اليمن الجنوبية وقد طالب وزير الخارجية اليمنى بتطبيق واعمال المادة ١٨ من مواد ميثاق الجامعة العربية والتى تنص على تطبيق العقوبات على الدولة العربية التى تعتدى على دولة عربية اخرى .

٢ – مذكرة من اليمن الديمقراطية ، تضمنت بيانا ردا على بيان القيادة العامة للقوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية ، تعرب فيها عن استنكارها للاساليب التى أودت بحياة الرئيس الراحل المقدم احمد حسين الغاشمى ، وتنفى فيه اية اتهامات من شأنها اثارة الفرقة والشقاق بين الاخوة ابناء اليمن بشطرية .

٣ – مذكرة من اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد للجبهة القومية لجمهورية اليمن الديمقراطية ، توصى بأن المسئول عن اغتيال الرئيس اليمنى الغاشمى هو رئيس اليمن الديمقراطية الراحل الرئيس سالم ربيع على . وهى نفس المذكرة التى اذاعتها حكومة عدن باسم بيان اللجنة المركزية بعد اعدام سالم ربيع .

٤ – مذكرة من حكومة عدن ، تتضمن القوانين الخاصة بتكليف على ناصر محمد رئيس مجلس الوزراء رئاسة مجلس الرئاسة باليمن الديمقراطية ، الى جانب منصبه كرئيس للوزراء .

وجدير بالذكر ، ان المادة ١٨ من ميثاق جامعة الدول العربية ، تنص على ان اية دولة لا تقوم بواجبات ميثاق الجامعة تعتبر منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدر باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها .

– وفى يوم ٢ يوليو ، اعلن مجلس الجامعة العربية ، وفى ختام اجتماعه الطارىء ، تجميد علاقات دول الجامعة العربية مع اليمن الديمقراطية ، لدورها « الاجرامى » فى حادث مصرع الرئيس اليمنى احمد حسين الغاشمى . كما قرر المجلس ، اثر اجتماع مغلق استمر ٣ ساعات ، وقف

العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التى تقدمها الدول العربية الى حكومة عدن ، باعتبار ان العمل الاجرامى ، الذى اقدمت عليه حكومة اليمن الديمقراطية ، يتناقض مع روح واحكام ميثاق الجامعة . وتعتبر هذه القرارات اول قرارات من نوعها تصدر تجاه دولة عربية عضو فى الجامعة العربية ، منذ انشاء الجامعة ذاتها فى ١٩٤٥ .

هذا وقد اعلن الدكتور سيد نوفل الامين العام المساعد للجامعة العربية ، القرارات الخمسة التى اتخذها المجلس وهى ما يلى :

اولا : شجب المجلس الشديد للجريمة المنكرة التى اودت بحياة الرئيس الراحل احمد حسين الغاشمى .

ثانيا : ادانة المجلس لكل من قام أو شارك فى تخطيط وتنفيذ هذه الجريمة .

ثالثا : تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول الاعضاء وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

رابعا : وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التى تقدمها الدول العربية الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

خامسا : ان يعيد مجلس الجامعة النظر فى هذه الاجراءات عندما تقوم حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية باحترام ميثاق جامعة الدول العربية .

الامانة العامة

– فى يوم ٣ يوليو ، ابلغت الامانة العامة للجامعة العربية ، حكومات الاعضاء ، بقرارات الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة التى صدرت بادانة وتجميد العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .. وقد شمل الابلاغ الدول التى امتنعت عن الحضور وهى : العراق وسوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية والدولة التى صدرت القرارات فى حقها وهى اليمن الديمقراطية .

– فى يوم ٥ يوليو الماضى ، قدمت حكومة جمهورية مصر العربية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية مليونى دولار ، قيمة حصتها فى ميزانية الجامعة . وهذا المبلغ يمثل نسبة ١٤٪ من ميزانية الامانة العامة واجهزتها المتخصصة .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

فى الاسبوع الثالث من شهر اغسطس الماضى ، عقد بالخرطوم المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو العربية) ، حيث تمت الموافقة على مشروعات البرامج والميزانية الخاصة بالسنتين القادمتين ، والتى تبلغ ١٤,٥ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى تمت الموافقة عليها ، استراتيجية تطوير التربية فى الدول العربية ، وإنشاء صندوق لنشر اللغة العربية ، وثقافتها فى خارج الوطن العربى ، والمشروعات الخاصة بحماية بيئة البحر الاحمر ، ووقف زحف الصحراء فى دول شمال افريقيا ، والمشروعات الخاصة بتطوير الاعلام العربى ، والبدء بانشاء شبكة لبحوث الاعلام فى الوطن العربى .

البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا

فى يوم ٦ يونيو الماضى ، وافق البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، على تقديم قرضين الى ليبريا . القرض الأول مدته ١٠ سنوات ، وسعر فائدته ٥٪ وقيمته ٣,٢ مليون دولار ، من أجل إقامة المنطقة الصناعية فى مونروفيا . والقرض الثانى مدته ١٣ سنة ، وسعر فائدته ٧٪ ، وقيمته ٣,٩٢ مليون دولار ، من أجل إقامة مشروع توليد للكهرباء .

فى يوم ٢٩ يونيو الماضى ، وافق البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، على تقديم ٧ قروض وهى ما يلى :

– ١٥ مليون دولار لبلاد الساحل الافريقى التى عانت من الجفاف ومن الكوارث الطبيعية عامة .

– ٤,٦ مليون دولار ، الى بنين لتمويل مشروع توسيع ميناء كوتونو .

– ١٠٠ الف دولار الى غينيا بيساو ، لاقامة صناعة للسكر فيها .

– ٥ ملايين دولار لساو تومى وبرنسيبى ، لتجديد قطاع إنتاج الكاكاو .

– ٧,٨ مليون دولار لتشاد ، لتمويل مشروعات زراعية .

– ٤,٤ مليون دولار لزائير ، لتطوير قطاع إنتاج نخيل الزيت .

– ٥ ملايين دولار لبنك التنمية لدول افريقيا الوسطى .

القارة الأفريقية

منظمة الوحدة الافريقية

فى يوم ٧ يوليو الماضى ، افتتح الرئيس السودانى جعفر نميرى بالخرطوم ، مؤتمر وزراء خارجية الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، للاعداد لمؤتمر القمة الافريقى بالعاصمة السودانية ايضا .

مؤتمر القمة الافريقى

فى الفترة ما بين يومى ١٨ يوليو و ٢٣ يوليو الماضيين ، اجتمع مجلس ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بالخرطوم .

[انظر تقريرا كاملا عن مؤتمر القمة الافريقى للدكتورة سلوى لبيب ، ص ١١٩ فى هذا العدد]

القارة الأوروبية

مجلس وحدة أوروبا .

– فى يوم ٢٠ يونيو الماضى ، إتخذ مجلس وحدة أوروبا الغربية ، توصية تطالب الولايات المتحدة بأن تضع حدا للتميز الذى تعانى منه تركيا ، مشيرا بذلك إلى الحظر المفروض على إرسال الأسلحة الأمريكية لهذه البلاد .

واعلنت التوصية ، مساندة الغرب المطلقة ليوغوسلافيا فى مجال الاستقلال وسلامة ووحدة أراضيها ووضعها كدولة غير منحازة .

الاتحاد البرلمانى الأوروبى .

– فى يوم ٢٢ يونيو الماضى ، ندد إتحاد برلمان دول غرب أوروبا ، بالتدخل الكوبى فى أفريقيا ، بتشجيع ومساندة الاتحاد السوفيتى ، والسياسات التى تتبعها جنوب أفريقيا وروديسيا .

كما إتخذ توصية حول الأمن الأوروبى والمشاكل الأفريقية ، واشاد الاتحاد بالجهود التى تبذلها كثير من الدول الافريقية من أجل إنشاء قوة تستطيع المحافظة على السلام فى القارة .

– فى يوم ٣٠ يونيو الماضى ، أصدر مؤتمر دول الكوميكون ، بيانا عن المحادثات التى استمرت ثلاثة ايام فى بوخارست ، لاقرار برنامج للتعاون الاقتصادى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى حتى عام ١٩٩٠ .

وقد وضح من هذا البيان ، عدم الأخذ بفكرة تغيير نظام إتخاذ القرارات الذى دعا إليه الاتحاد السوفيتى ، بهدف إخضاع جميع الدول الأعضاء لقرارات المنظمة ، بما فى ذلك الدول التى تعارضها اثناء التصويت .

وقد اعلن مانيا مانسكو رئيس وزراء رومانيا ، معارضته لهذا التغيير ، وقال إن

بلاده لن تسمح بالتدخل في شئونها الاقتصادية ، بما في ذلك علاقاتها مع السوق الاوروبية المشتركة . وإن كان من المقرر أن يعاد بحث تغيير نظام إتخاذ القرارات في المؤتمر القادم للمنظمة المقرر عقده في موسكو في العام القادم .

حلف شمال الاطلنطي

- في يوم اول يونيو الماضي ، أصدر رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي ، بيانا ختاميا على أثر انتهاء مؤتمر القمة للحلف في واشنطون أعربوا فيه عن املهم في أن يستمر السعي لايجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط . ودعوا جميع الأطراف المعنية ، لمضاعفة جهودها للتوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة .

واكد البيان ، أن زعماء دول حلف الاطلنطي ، يشعرون بالقلق بسبب الزيادة المستمرة للقدرة الهجومية التي يملكها حلف وارسو . وقد إتفقوا على دعم دفاع حلف الاطلنطي ، في مواجهة الدول الاشتراكية ، كما إتفق الحلفاء الغربيون ، على تدبير الموارد اللازمة لتدعيم قواتهم بدرجة كافية ، لضمان مستلزمات الدفاع والردع .

وقال البيان إن مؤتمر القمة ، بحث التفوق العددي لقوات حلف وارسو من حيث الأسلحة التقليدية المتوفرة لهذه القوات ، كما بحث تزايد نشاط الاتحاد السوفيتي وحلفائه ، وخاصة كوبا في القارة الافريقية .

كذلك أكد البيان ، أن زعماء دول حلف الأطلنطي ، لا يزالون عازمين على السعي لاقامة علاقات إيجابية وبناءة بقدر الامكان مع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الاخرى ، على أساس ان هذه العلاقات ضرورية لاقرار السلام العالمي .

- في يوم ٦ يونيو ، أعلن الكسندر هيج القائد العام لحلف الأطلنطي ، أن الصين الشعبية أصبحت الآن هي الهدف الرئيسي للاتحاد السوفيتي ، ومصدر قلقه من الناحية العسكرية . وحذر هيج كذلك من اندفاع الولايات المتحدة في علاقاتها مع الصين الشعبية ، إذا ما أرادت الولايات المتحدة أن تبقى على علاقاتها الطبيعية مع الاتحاد السوفيتي .

- في يوم ٢١ يونيو الماضي ، أعلن الجنرال اسحق كيد القائد الأعلى لحلف الأطلنطي ، أن الاسطول البحري الذي يمتلكه الاتحاد السوفيتي حاليا ، يستطيع أن يقوم بخنق أوروبا اقتصاديا ، عن طريق فرض الحصار على سفن الشحن التابعة لاوروبا ، والتي تقوم بنقل المواد الخام والبترول والأغذية إليها عبر الممرات المائية الدولية والمحيطات .

وذكر القائد الأعلى لحلف الأطلنطي في اجتماع الاكاديمية البحرية التابعة للحلف ، والتي تعقد جلساتها الدورية كل ثلاث سنوات ، والتي يحضرها حوالي ٣٠٠ من كبار الخبراء ، وممثلي الدول الاعضاء في الحلف ، ان البحرية السوفيتية تتمتع بميزة اساسية ، وهي أن الاسطول السوفيتي هو اسطول هجومي ، وذلك بسبب عدم وجود اية طرق بحرية حيوية بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، يتعين عليه الدفاع عنها .

كذلك ذكر جوزيف لانز السكرتير العام لحلف الأطلنطي ، أن الاتحاد السوفيتي يمتلك حاليا حوالي ٤٥٠٠ سفينة ، وذلك بالاضافة إلى ما يزيد على نصف سفن الصيد ، التي تعمل في العالم كله ، وهو ما يوضح مدى خطورة النمو المتزايد لهذا الاسطول ، وبخاصة في السنوات العشر الاخيرة .

السوق الأوروبية المشتركة

- في يومي ٥ و ٦ يوليو الماضيين ، عقد في مدينة بريمين بالمانيا الغربية ، مؤتمر القمة الاقتصادي للدول الأوروبية التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة ، حيث تصدرت جدول أعمال رؤساء الدول والحكومات الاعضاء ، مسائل الحد من إجراءات الحماية الجمركية لانعاش التجارة ، ومكافحة الكساد والبطالة ، وتشجيع انتقال رؤوس الاموال ، وتوجيه المزيد من الاهتمام للتبادل التجاري والنقدي مع الدول النامية ، عن طريق توسيع نطاق معاهدة لومي المعقودة بين السوق وبين ٤٢ دولة نامية .

وكان اجتماع القمة الاقتصادية الاوروبية هذا ، تمهيدا لمؤتمر القمة الاقتصادي للدول الغربية الصناعية الكبرى ، أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بما فيها الولايات المتحدة وكندا واليابان .

ولقد تركزت أعمال مؤتمر القمة الاقتصادي للسوق الاوروبية المشتركة ، في المقترحات الالمانية - الفرنسية المشتركة بصدد إنشاء « منطقة استقرار نقدي نسبي في أوروبا الغربية » ، تضم الدول صاحبة العملات التي تتمتع باكبر قدر من الثبات .

كذلك اعتزمت الدول الاوروبية الغربية التسع ، أن تطرح على المؤتمر الاقتصادي الغربي الشامل ، مسالة العلاقة بين الدول الصناعية الغربية الكبرى واعضاء منظمة التعاون الاقتصادي ، والتنسيق وبين الدول النامية غير البترولية ، والدول البترولية ، في إطار حوار « الشمال والجنوب » المتوقف في باريس .

ومن جهة اخرى ، أكد زعماء دول السوق الاوروبية التسع المشتركة من جديد ، ضرورة حل مشكلة الشرق الاوسط ، طبقا للمبادىء التي أصدروها في إعلانهم الخاص حول هذا الموضوع في يونيو عام ١٩٧٧ والتي تتضمن ضرورة انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، وإنشاء وطن قومي للفلسطينيين . واعرب الزعماء التسعة في بيانهم الجديد عن قلقهم ازاء بطء الحركة التي تتسم بها مفاوضات السلام في الشرق الاوسط .

المنظمة الاوربية للابحاث النووية

في يومي ٢٢ و ٢٣ يونيو الماضي ، اجتمع في جنيف مجلس المنظمة الأوربية للابحاث النووية ، في دورته العادية الحادية والستين ، حيث قام ممثلو الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المنظمة ، بانتخاب جان تيلاك (من فرنسا) كرئيس للمجلس ، خلفا لرئيسه السابق الراحل الأستاذ برنارد جريجوري ، المتوفى في ديسمبر من العام الماضي .

كذلك قرر مجلس المنظمة اعتماد الميزانية العامة لعام سنة ١٩٧٩ وتبلغ ٥٨٠ مليون فرنك سويسري .

القارة الاسيوية

اتحاد دول جنوب شرقي اسيا

عقد في باتايا (تايلاند) في الفترة ما بين ١٤ و ١٦ يونيو ، المؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية الدول الخمس الاعضاء في اتحاد دول جنوبي شرقي اسيا (اندونيسيا - ماليزيا - الفليبين - سنغافورة - تايلاند) حيث اعرب الوزراء الاسيويون ، عن قلقهم ازاء الصراع المحتدم ما بين فيتنام وكمبوديا ، والتوتر المتزايد بين الصين وفيتنام .

واكد مجلس الوزراء الاسيويين ، رغبة الدول الاعضاء في المنظمة ، في انشاء منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرقي اسيا واعاد المجلس مناشدة المجتمع الدولي ، اتخاذ اجراءات ايجابية لمواجهة موجات المهاجرين الاندونيسيين المتزايدة في اقاليم الدول الاعضاء الخمس في المنظمة ، ولاندماجهم في الدول الاخرى بالمنطقة .

ومن جهة اخرى ، اشار بيان المؤتمر الوزاري الاسيوي ، بارتياح كبير ، الى مظاهر التقدم المتحقق في مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بلاد المنظمة ، وكذلك فيما يتعلق بالتعاون فيما بين دول المنظمة الاسيوية والدول الاخرى والمنظمات الدولية المختلفة .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية

فى الفتـرة مـا بين ٢١ و ٣٠ يونيو الماضى ، عقدت فى واشنطن الدورة العـادية الثـامنة للجمعية العـامة لمنظمـة الدول الامريكية ، حيث تـركزت الأعمـال على موضوعين رئيسـيين : اولهمـا حقـوق الانسان ومحـاربة الارهـاب ، وثـانيهما دراسة العلاقات التجارية فيمـا بين الدول الاعضـاء فى المنظمـة والولايات المتحـدة الامريكية

وفيما يتعلق بحقـوق الانسـان ، حيث وضح دور الرئيس الامـريكى كارتـر ، اتخـذت الجمعية العـامة لمنظمـة الدول الامريكية عدة قرارات ، اهمها :

١ ــ اعربت الجمعية العـامة عن قلقهـا الشديد ازاء استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان فى شيلى .

٢ ــ توجهت الجمعية العامة الى حـكومتى اورجواى وباراجواى ، تناشدهما السماح للجنة الامريكية لحقوق الانسان ، بـالقيام بـاستطلاعات ميدانية على الطبيعـة فى الدولتين ، بشـأن مـدى احتـرام حقـوق الانسان فيهما .

٣ ــ التوصية بتطبيق المادة ٣٣ من ميثـاق سان جوزيه فى نوفمبر سـنة ١٩٦٩ ، وذلك بانشاء المحكمة الامريكية لحقوق الانسـان فى كوستاريكا .

وبصدد محاربة الارهاب الدولى ، كلفت الجمعية العامة لمنظمـة الدول الامـريكية ، المجلس الدائم لمنظمـة الدول الامـريكية ، الاشتراك مع اللجنة القانونية الامـريكية ، باعداد مشروعات لاتفـاقية جـديدة تتناول جوانب لم تطرح فى اتفاقية واشنطن لمحاربة الارهاب لعام سنة ١٩٧١ .

ــ كذلك اتخذت الجمعية العامة الامـريكية ، عدة قرارات خاصة بالسياسات التجـارية الحمائية ، واجراءات الجمارك والرسوم ، التـى تتخـذها حـكومة الولايات المتحـدة الامريكية ، تجـاه الصـادرات الامـريكية اللاتينية الى اسـواق الولايات المتحـدة الامـريكية ، وبصـفة خـاصة صـادرات السـكر . كذلك نددت قـرارات الجمعية العامة الامريكية ، بـابعاد كل مـن فنزويلا والاكوادور من نظام التفضيلات المعممـة ، والذى يعمل به فى نطـاق قـانون التجـارة الدولية لعـام سـنة ١٩٧٤ ، والصـادر فى الولايات المتحدة الامريكية .

ــ واصدرت الجمعية العـامة لمنظمـة الدول الامريكية ، قرارا بناء على مشروع مقـدم من حـكومة بيرو ، بشـأن اقـامة نظـام للتعاون والمساعدة فيما بين الدول الامريكية اللاتينية ، تستفيد منه اساسا الدول التـى تعانى من مصاعب اقتصادية .

كمـا قـررت الجمعية العـامة ، انهـاء نشـاط المركز الامـريكى لتنشـيط الصـادرات ، وتحـويل صـلاحياته الى السكرتارية العامة للمنظمة الامريكية .

ــ واخيرا ، وافقت الجمعية العـامة ، على سـبيل الاسـتثناء ، على ان تمنح صـفة المراقب الدائم فى نطاق اجهزتها واعمالها ، للفاتيكان .

منظمات أخرى

الصليب الأحمر الدولى

ــ فى اول يوليو الماضى ، اصـدرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، تقريرا شاملا عن انشطتها لعام ١٩٧٧ ، كان من ابـرز مـا جاء فيه ما يلى : قام مندوبو اللجنة الدولية للصليب الاحمر خـلال عام ١٩٧٧ بـزيارة ٤٠٠ مسـجون مـن مسـاجين الحـروب (صراعات الاوجادين والصحراء الغـربية اساسا) وكذلك ٣ الاف و ٤٠٠ معتقـل مدنى (اسرائيل والاراضى المحتلة) وقـام مندوبـو اللجنة بـزيارة ٢٢ دولة ، حيث استطلعوا احوال ٢٤٤ من المعتقلات التـى يوجد بهـا حـوالى ١٤ الف مسـجون سياسى . ولاول مرة فى عام سـنة ١٩٧٧ ، سـمح لمندوبـى اللجنة الدولية للصـليب الاحمر ، بزيارة السجون السياسية فى كل من إيران والارجنتين .

كذلك اهتمت اللجنة ، بمصـير عشرات الالاف الذين فروا مـن بـلادهم لاسباب قهرية ، وعاشـوا فى معسـكرات انتقـالية مـؤقتة (فى افـريقيا وفى جنوب شرقـى اسيا) كما اتاحت اللجنة لنحو ٧٣٧ مـن مـواطنى تـايوان الراغبين فى مغـادرة فيتنام ، العودة الى تـاييه .

المؤتمر الاسلامى

ــ فى يوم ٢٤ يوليو الماضى ، افتتحت فى لندن ندوة « الطـوائف المسـلمة فى الدول غير الاسلامية » التى ينظمها المجلس الاوربـى وتشرف عليها منظمة المؤتمر الاسـلامى .

مجموعة دول عدم الانحياز

ــ فى الفترة مـا بين يومـى ٢٥ يوليو و ٣٠ يوليو الماضى ، عقد فى بلجراد مـؤتمر وزراء خارجية مجموعة دول عدم الانحياز .

[انظر تقـريرا كامـلا حـول المؤتمـر للدكتورة نازلى معوض ، ص ١٥٣ فى هذا العدد]

الاوبك

ــ فى الفتـرة مـا بين يوم ١٦ يونيو و ١٩ يونيو الماضى ، عقد وزراء البترول فى الدول الـ ١٣ الاعضـاء فى منظمـة الاوبـك . اجتماعات فى جنيف لبحث سياسة اسـعـ البترول ، واحتمال اعادة النظر فيهـا ، فى ضوء ما لحق هـذه الدول مـن خسـائر ، بسبب اسـتمرار هبـوط قيمـة الدولار فى اسواق النقد العالمية ، وتمهيدا لاتخاذ قرار نهائى فى الموضوع الذى بحثه وزراء مـالية المنظمة فى شهر مايو الماضى .

واختتم وزراء البترول اجتمـاعاتهم ، بالموافقة على تجميد اسعار البترول حتـى نهاية العام الحالى ، على ان تعود منظمـة الاوبـك للانعقـاد يوم ١٦ ديسـمبر سـنة ١٩٧٨ ، فى ابـو ظبـى ، لاعادة النظـر فى الموقف الحـالى مـن اسـعار البتـرول ، والتعامل بالدولار الامـريكى فى صـادرات المنظمة من خام البترول .

ووافقت المنظمة كذلك ، على تعيين فهد الشلبى العراقى الجنسية ، كنائب لسكرتير منظمة الاوبك لمدة ثلاث سنوات .

ــ فى يوم ١٤ يوليو الماضى ، بـــدات لجنة اعمال لجنة خبراء الدول المصدرة للبتـرول الاعضاء فى منظمة الاوبك والمكلفـة ببحـث نتائج انخفاض قيمـة الدولار على عائدات الدول البترولية ، وراس الاجتماع الشـيخ على خليفة الصباح وزير البترول الكويتى .

ملف توثيقى

عروبة مصر [اراء مصرية وفلسطينية]

استكمالا للملف التوثيقى الذى نشرته المجلة فى عددها السابق بعنوان « مصر بين القومية العربية والانعزالية » .. تتابع المجلة نشر ما تلقته من كبار المفكرين العرب حول هذا الموضوع لتاكيد ايمان مصر بعروبتها .

وتنشر المجلة فى هذا العدد مقالا جديدا للدكتور لويس عوض يتابع فيه ما نشره بجريدة الاهرام فى ١١ مايو ١٩٧٨ تحت عنوان « معنى القومية » والذى اعادت المجلة نشره بعددها السابق من ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩ .

كما تنشر المجلة مقالا مطولا للزعيم الفلسطينى احمد الشقيرى يعلق فيه على اراء الدكتور لويس عوض .

معنى القومية (٢)

د . لويس عوض

من يتتبع ظهور القوميات الحديثة مثل القومية الامريكية فى امريكا الشمالية والقوميات اللاتينية (ان صح هذا التعبير) فى المكسيك وكوبا وامريكا الجنوبية يستطيع أن يلمس بوضوح ان وحدة الجنس ووحدة الثقافة (اللغة والدين .. الخ ..) لم تجعلا من الامريكى الانجلوسكسونى الاصل انجليزيا فى قوميته ، ولم تجعلا من المكسيكى أو الكوبى أو البوليفى أو الارجنتينى أو الشيلى اسبانيا رغم وحدة الاعراق واللغة والدين ، ويستطيع أن يلمس بوضوح كيف ان اختلاف البيئة الجغرافية (الوطن) واختلاف التاريخ كفيلان بأن يجعلا القومية الواحدة تتصدع الى قوميات متعددة كما يستقل أبناء الاسرة الواحدة ليبنى كل منهم حياته المستقلة وكيانه المستقل ومع مرور الزمن قد يصبح أخوة الامس الد اعداء اليوم كما حدث للانجليز مع الالمان رغم انحدار الانجليز السكسون عن اصول جرمانية فيذبح بعضهم بعضا جيلا وراء جيل فى الحروب الفظيعة .

ووحدة التاريخ لا تعنى ان تستعمر أمة امة او تحكمها من الخارج كما فعل الرومان والعرب وشرلمان وشرلكان والعثمانيون وفرنسا النابوليونية والمانيا الهتلرية مع أمصار امبراطورياتهم ، فلو كان الامر كذلك لقلنا أن العرب مصريون لان النحامسة والمناحتة والرعامسة حكموا كل ما بين الرافدين وجبال طوروس والبحر الاحمر بما فى ذلك جزيرة العرب نحو خمسمائة سنة متصلة فى العصور القديمة ، بل لقلنا ان اهل الشام مصريون لأن مصر حكمت الشام الكبير خمسمائة سنة أخرى بين انهيار الدولة العباسية وظهور الاتراك العثمانين ، طوال عهود الطولونيين والاخشيديين والفاطميين والايوبيين ، والمماليك . كذلك وحدة التاريخ لا تعنى أن تشترك امتان فى تحالفات استراتيجية واحدة لدفاعهما المشترك أو لاغتصاب ارض الغير ، والا لكانت انجلترا وفرنسا أمة واحدة وقومية واحدة بتعاونهما منذ بسمارك لقرن كامل فى الدفاع المشترك عن غرب اوروبا .

وانما نتحدث عن القومية الواحدة وعن الامة الواحدة عندما تسقط الحدود السياسية بين مجموعتين بشريتين (او اكثر) وتحتويهما دولة مركزية واحدة يتساوى فيها كل ابنائها فى حقوق المواطنة وواجباتها . وفى اكثر الاحوال فى التاريخ يتم هذا التوحيد القومى لانشاء الامة الواحدة بالقوة القاهرة كما وحد مينا

الوجهين وكرومويل ، بريطانيا وهنرى الرابع فرنسا ولنكولن الولايات المتحدة وبسمارك المانيا لتحقيق مصلحة حيوية مشتركة وليست بقصد الاستعمار والاستغلال ثم تبقى هذه الوحدة وتزداد رسوخا مع الزمن ليس فقط على اساس التعايش السلمى ، ولكن بانصهار المجتمعات المتحدة في مجتمع واحد وفي كيان عرقي سياسي واقتصادي وعسكري وقانوني واجتماعي وروحي ومصيري واحد وباشتراكها بالقبول الكامل في جهود قومية واحدة في السلم والحرب جميعا بحيث تعلو شخصية الامة الجديدة والوطن الجديد على كل ما يدخل في تكوينها ، وهذا ما نسميه التاريخ المشترك بحيث لو طرأ ما يهدد بفصم عراها او اقتطاع شبر منها او العدوان على مواطن منها هب جميع ابنائها هبة رجل واحد للحيلولة دون ذلك . اما القبول بالقهر المستمر فلا تخرج منه قومية ولا امة .

فلنكن صرحاء مع انفسنا ومع غيرنا اذن ، وليسأل كل منا نفسه هذا السؤال : انا مصرى من المنيا او اسيوط وانت مصرى من الاقصر او اسوان والثالث مصرى من الاسكندرية او بورسعيد او العريش او سيوة . ولو عرضت على احدنا ان تحكم مصر من حاضرة غير القاهرة . ولو كانت داخل البلاد لوجدنا ذلك امرا ادا فيما خلا في ظروف الحرب التى قد تلزم بغير ذلك من الضرورات . فكم مصريا يقبل أن تكون عاصمة « الامة العربية » و « الوطن العربى » هى : دمشق او بغداد او الرياض او عمان او صنعاء او طرابلس او تونس او الجزائر او الرباط ، او باختصار كم مصريا يقبل ان يحكم من خارج مصر ؟ لا احد . وبالمثل فليسأل العراقى نفسه ان كان يقبل ان يحكم من دمشق او من القاهرة او من طرابلس او من الجزائر او من الخرطوم ــ وهكذا وهكذا . لن تجد « عربيا » في المشرق او في الوسط او في المغرب الا يتصور ان عاصمة دولته هى زهرة المدائن وان اهل بلاده هم اقدر « العرب » على تصريف أمور الدولة العربية الواحدة والتحكم في مواردها وهذا عندى هو المحك الحقيقى لاحساس « القومية العربية » ولا مكانيات ظهور « الامة العربية » بلا سفسطة ولا اوهام ، وكل ما خرج عن هذا عندى مضيعة للوقت واراقة للفكر السياسى والعاطفة السياسية او احتيال بالشعارات لاستغلال عواطف البسطاء او اقنعة ترتدى لتستر مطامع الدول والطبقات .

لقد جرب المصريون الوحدة مع السوريين فلم تدم اكثر من ثلاث سنوات رغم ان رمز هذه الوحدة ــ جمال عبدالناصر ــ كان عملاقا شامخا تخفق له قلوب الجماهير من الخليج الى المحيط ، وما انقضى عام من الوحدة حتى شاع التململ في سوريا من « فراعنة » مصر بعد ان كانوا « العرب الاشاوس » ، ومن رمسيس الثانى من بعد ان كان يلقب بصلاح الدين . وحين اقتربت العراق من بترول الكويت ايام عبدالكريم قاسم كثرت الحشود في « الامة العربية » وعلا الصراخ والاستصراخ . وحين اقتربت مصر من اليمن تكسرت النصال « العربية » على النصال « العربية » خمس سنوات ــ فعاد جيشنا مهلهلا مستنزفا عاجزا عن حماية سيناء ذاتها .

لماذا ؟ لان مصر لو تحكمت في باب المندب جنوبيا تحكمها في قناة السويس شمالا . ولان مصر لو اقتربت من بترول الجزيرة العربية لتغيرت موازين القوى في العالم العربى وربما تغيرت خريطة العالم العربى . وعداوة الدم بين الجزائر والمغرب الان حول صحراء البوليزاريو هى اخر وجه من وجوه هذه القومية العربية البديهية وطالب البعث العراقى والبعث السورى في حالة حرب اهلية دائمة حتى لتكاد تحس بانهما يجددان ملحمة على ومعاوية او ملحمة العباسيين والامويين . ولن اقول كلمة واحدة عما بين مصر وليبيا من امارات الاخوة العربية وحسن الجوار . ولن اقول كلمة واحدة عن معاملة الاسرى التى يلقاها « عرب » مصر المغتربين في بعض الدول العربية حيث تحتجز جوازات سفرهم او يرتهنون في قيد

« الكفيل » اذا خرجوا بحثا عن لقمة العيش ، وهو ما لا يحدث بهم احد في اية دولة اخرى من دول العالم التى لا تمت للعروبة بسبب . اما « عرب فلسطين » ، « فالامة العربية » تقبلهم « فلسطينيين » وترفضهم « عربا » في كل ركن من اركان « الوطن العربى » اما هم فيدعون الصياح صاعين ، ولشدة عروبتهم تراهم يحتفلون بالولاء لامريكا في مهجرهم الامريكى . اما في لبنان والاردن وغيرهما من بلاد « العرب » فتجدهم يشكلون دولة داخل كل دولة عربية يقيمون فيها .

هذا هو الواقع العارى عن كل زخرفة او عبارات بلاغية .

فالقومية اذن بعد كل هذا الاستقصاء هى حصيلة مجموعة عوامل اساسية في مقدمتها وحدة الجنس والوطن والثقافة والتاريخ .

والذين يقيمون دعوة « القومية العربية » على وحدة الثقافة وحدها (اللغة والدين والاداب والفنون والعادات والتقاليد) يخلطون ما بين « الوحدة القومية » و « وحدة الحضارة » .

اما وحدة الجنس فلا وجود لها في العالم العربى الذى يتالف من اجناس متعددة منذ اقدم العصور وعبر كل العصور . وكذلك فوحدة الوطن لا وجود لها في العالم العربى لان العالم العربى كان دائما ابدا مكونا من اوطان متعددة ومختلفة في مصالحها الحيوية وفي بيئتها الجغرافية التى اهلت بعض سكانها لحياة الزراعة والصناعة والبناء والاستقرار ــ ولعبودية المدنية ــ بينما اهلت بعضهم الاخر لحياة البداوة والرعي والتجارة والبساطة والحرية الخ . اما وحدة التاريخ فهى ايضا لا وجود لها لكثرة ما بين امم العالم العربى من المتناقضات والصراعات الشبيهة بصراعات القارة الاوروبية ، وهذه الوحدة لا تتجلى حقا الا حين يتعرض العالم العربى لخطر خارجى .

والخطأ الذى وقع فيه ساطع الحصرى وتلاميذه من القوميين العرب والبعثيين العرب هو انه قاس حالة العالم العربى على حالة المانيا المقسمة قبل بسمارك الذى وحد دويلات المانيا وعلى حالة ايطاليا المقسمة قبل ماتزينى وجاريبالدى وكافور الذين وحدوا دويلات ايطاليا . وهذا خداع في الرؤية لان العالم العربى في جنوب البحر المتوسط وشرقه قارة كاملة لا دولة واحدة ، قارة باتساع القارة الاوروبية في شمال البحر المتوسط وغربه والعالم العربى وحدة ثقافية وحضارية واحدة لا قومية واحدة او امة واحدة ، كما ان اوروبا وحدة ثقافية وحضارية واحدة لا قومية واحدة او امة واحدة .

ومن يقف على الشاطىء الجنوبى من البحر المتوسط وينظر الى سكان شاطئه الاخر الذين نجمل وصفهم تحت اسم « الافرنج » او « الخواجات » بمعنى الاوروبيين عامة لا بمعنى قبائل الفرانك على التخصيص ، يحسبهم جميعا امة واحدة ــ فاكثرهم بيض البشرة زرق العيون شقر الشعر الناعم ، وهم يرطنون بلغة او لغات لا نفهمها ومع ذلك فجميعها خالية من الحروف « الحلقية » وكثرتهم الساحقة مسيحيون من مذاهب ما ، وكثرتهم الساحقة تكتب بالخط اللاتينى ، وتلبس الملابس الافرنجية وتجلس على كراسى ويختلط فيها الرجال والنساء وتشرب الخمر وتأكل الخنزير وترقص بالارجل وتسمع نوعا من الموسيقى الغربية التى لا نألفها او الغناء الغريب الصادر من القصبة الهوائية وليس من الحلقوم ..الخ .. وكلهم طامعون فينا فاذا ما اقتربنا منهم قليلا تبين لنا ان الانجليزى شىء والفرنسى شىء اخر والتشيكوسلوفاكى شىء ثالث والنرويجى شىء رابع والايطالى شىء خامس والالمانى شىء سادس والبولندى شىء سابع ، والاسبانى شىء ثامن والروسى شىء تاسع الخ .. رغم ان النظرة الجشتالتية توهمنا بان كل هؤلاء قوم واحد .

وبالمثل لو ان ابناء القارة الاوروبية نظروا هذه النظرة الجشتالتية الى سكان شبه القارة العربية ، التى افضل ان

أسميها العالم العربي ، لظنوا انهم يواجهون قوما واحدا يعيش في جنوب البحر المتوسط وشرقه . اكثر ابنائه سمر البشرة ، سود الشعر الاكرت ، عسليو العيون ، يرطنون بلغة او لغات كثيرة الحروف الحلقية ويكتبون بالخط الارامي الكورسيف : وكثرتهم الساحقة مسلمون من مذهب ما فاغلبهم سنيون واقلهم شيعة ، واكثرهم يلبسون الجلاليب أو الملابس الفضفاضة ، ويجلسون على الارض ، ويكرهون اختلاط الرجال بالنساء وشرب الخمر واكل الخنزير ويرقصون بهز الأرداف وموسيقاهم غريبة وغناؤهم اغرب .

فاذا ما اقتربوا منا قليلا وجدوا أن المصري شيء والعراقي شيء والشامي شيء ، والليبي شيء ، والتونسي شيء والجزائري شيء والمغربي شيء والسوداني شيء ، الخ .. بل وجدوا ان السوري شيء واللبناني شيء وان اليمني شيء ، والسعودي شيء .. لكل شخصيته المتميزة في سلالته وفي وطنيته وفي تاريخ بلاده . رغم انه تجمعهم جميعا وحدة الدين واللغة والثقافة الرسمية الا أن الثقافة الشعبية لكل منهم محملة بموروثات الفولكلور الممتد في الماضي البعيد الى عهد الوثنيات الاولى بما يجعل منهم قوميات مختلفة وامما مختلفة داخل وحدة الحضارة العربية الشاملة ، او بتعبير أدق في اطار وحدة الثقافة العربية الشاملة .

من اجل هذا تجدني افضل دائما أن اتحدث عن « العالم العربي » ولا اتحدث عن « الوطن العربي » ومن أجل هذا تجدني افضل دائما أن اتحدث عن « الثقافة العربية » و « الحضارة العربية » ولا اتحدث عن « القومية العربية » أو عن « الامة العربية » . ولنحتذ بالاوروبيين حين يتكلمون عن « اسرة الامم اللاوروبية » أو عن « المجموعة الاوروبية » ، ولا يتكلمون عن « القومية الاوروبية » أو عن « الامة الاوروبية » فنتكلم عن اسرة الامم العربية وعن « المجموعة العربية » فاذا ما نحن تكلمنا عن « العالم العربي » فهذا الاصطلاح اصطلاح جغرافي سليم لا يتضمن ايحاء بأي شيء اكثر من منطوقه أما قولنا « الوطن العربي » و « الامة العربية » ففيه تجاوز لانه لا يصف الواقع ولكن يصف ما يمكن لبعضنا ان يحلم بقيامه في يوم من الايام .

وهذا حلم « نظريا » ليس مستحيل التحقيق اذا توفر شرطه الاول وهو توحيد العالم العربي باجناسه المختلفة وبمتناقضاته التاريخية والجغرافية في دولة مركزية واحدة لا تقوم بين ولاياتها حدود سياسية ، دولة مركزية ذات عاصمة واحدة وحكومة واحدة ودستور واحد وقوانين اساسية واحدة وجيش واحد واقتصاد واحد وسياسة خارجية واحدة .أقول « واحدة » لا « موحدة » أو « منسقة » الخ .. دولة ذات سيادة كاملة على جميع من فيها من المواطنين ، ودولة كل مواطنيها متساوون في الحقوق والواجبات . هذا الحلم « نظريا » ليس مستحيل التحقيق لان تاريخ القوميات يدلنا على أن « المواطنة » والانتماء القومي يمكن أن يكتسبا بالتجنس والولاء ، ووحدة الجنس ، رغم انها الاصل في القومية ليست السبيل الوحيد لتكوين الكيانات القومية ، ومع ذلك ففي اعتقادي أن هذا الحلم لن يتحقق الا بظهور قوة قاهرة وان الواقع السياسي العالمي لن يسمح بظهور هذه القوة القاهرة من داخل العالم العربي .

والصفاء السلالي خرافة من خرافات القومية العنصرية المتطرفة كالدعوة الارية . فليست هناك أمة من أمم الارض قد حافظت على اعراقها النقية محافظة كاملة لان هجرات القطعان البشرية لم تتوقف ابدا عبر التاريخ المعروف وغير المعروف ، وكذلك تحركات الجيوش الغازية والفاتحة لم تتوقف ابدا . وقد كان المثقفون قبل الحرب العالمية الثانية يتهكمون بنظرية النازي في النموذج الاعلى للجنس الاري فكانوا يقولون أن الاري يجب أن يكون أشقر الشعر مثل هتلر « كان هتلر أسود الشعر » . فارع القامة مثل (جيبلز (كان جيبلز قصير القامة جدا) رشيق القوام مثل جورنج « كان جورنج بدينا » .

كذلك فالصفاء السلالي التام ليس مطلوبا لانه يؤدي الى انحطاط السلالات شأنه في ذلك شأن زواج الاقارب . ومن أجل هذا حرمت الاديان التزاوج بين الدرجات الحميمة من القرابة بقصد تجديد الدم ومع ذلك فتبقى حقيقة واحدة وهي ان الاسراف في اختلاط الدماء المختلفة كفيل بأن يطمس شخصية الامة ويلغي وشائج الدم بين ابنائها . ولو اننا أجرينا قياسا لنسب الصفاء السلالي بين أمم الارض لوجدنا المصريين خارج الشرقية والبحيرة والجيزة بحسب ما يقول علماء الاجناس . من أصفى الامم سلالة بسبب قلة اختلاطهم بالغزاة والمهاجرين . ولان الجيوش الغازية كانت لا تحتاج للتغلغل في الوادي كثيرا والانتشار فيه طويلا بعد سقوط عاصمة البلاد في ايديها . فمن ملك العاصمة ملك البلاد . ومع ذلك فكثرة حركة السكان داخل مصر في القرن الاخير قد جعلت كل هذه الدراسات محدودة الجدوى .

وقبل ظهور القوميات في العالم القديم كان الانتماء للقبيلة بالدم هو أساس الجنسية وكان يمكن للاجانب أو المهاجرين أو الاجلاب التجنس بالانتماء للقبيلة على أساس حقوق والتزامات معينة . وكان اليونان يعرفون هذا الوضع باسم « باتريداي » وهم « الاشراف » أو البيوتات أو الاعيان أو كما يقول العرب « بنو » كذا أو « آل » كذا . وكانوا يلزمون كل اجنبي يقيم على ارض اليونان بالانتماء الى أحد هؤلاء « الباتريداي » وكان هذا بمثابة التجنس عندهم على الاقل منذ صولون في القرن السادس ق .م فهو الذي أجاز للاجانب الاحرار المستوطنين ممارسة حقوقهم السياسية من خلال انتمائهم الى « الباتريداي » ولكن منذ كلايستين في القرن الخامس ق .م . استقر وضع جديد هو « المواطنة » أي الانتماء للمدينة أو الوطن . فقد جعل كلايستين ممارسة الحقوق السياسية كالانتخاب على أساس عنوان الاقامة لا على أساس القبيلة ، وقسم أثينا ودولة اتيكا الى دوائر انتخابية . وقد استقر هذا التقليد الديموقراطي حتى يومنا هذا وحلت « المواطنة » أي الانتماء للوطن محل الانتماء للجنس أو للقبيلة كأساس للقومية حتى انهيار الدولة الرومانية .

أو فلنقل حتى انتشار المسيحية ثم الاسلام فبانتشار اديان التوحيد استجدت ظاهرة جديدة في تاريخ الانسانية وهي اختفاء القوميات المؤسسة على الانتماء للجنس أو للوطن . وحلت محلها فكرة القومية المؤسسة على الاخوة في الانسانية أولا ثم الاخوة في الدين أو العقيدة ثانيا . ولاكثر من ألف سنة اختفت الحدود السياسية في أوروبا واستوعب العالم المسيحي كله في « الامة المسيحية » تحت البابوية حيث كانت الدولة دينا ودنيا . كما استوعب العالم الاسلامي كله في « الامة الاسلامية » تحت الخلافة حيث الدولة كانت دينا ودنيا .

وقد كان هذا في البداية خطوة تقدمية لان اديان التوحيد ، الى جانب كونها ثورات فكرية ، كانت ايضا ثورات المعذبين في الارض المسحوقين تحت كعب الامبراطوريات القومية امبراطوريات روما ، وبيزنطة ، وايران الساسانية والتأكيد على الاخوة في الانسانية كان ولا شك خطوة الى الامام . كذلك كان التأكيد على الاخوة في العقيدة في السنوات الاولى لانتشار الاديان حين كانت هناك وحدة بين الفكر والفعل وبين التعاليم والسلوك وبين الاقوال والاعمال .

فلما تحولت الدولة الدينية بعد الخلفاء الراشدين ، أي بعد ثلاثين سنة من موت النبي ، الى دولة امبراطورية أصبحت الخلافة من بعدها « ملكا عضوضا » كما جاء في نبوءة النبي في الحديث ، ودولة خالصة لا اثر للدين فيها الا الاسم . بل لقد بدا الحكم الدنيوي والصدع بين الدين والدولة عمليا منذ عهد عثمان فادى الى الفتنة الكبرى . اما علي الشهيد فقد كانت تحيد به

المؤامرات من كل جانب . ونفس الامر بالنسبة « للامة المسيحية » في اوروبا : سنوات معدودة من حكم الاباء الصالحين ثم بعد ذلك الف عام من اباطرة يلبسون مسوح البابوات .

ومع ذلك فقد نجح هؤلاء الاباطرة البابوات والاباطرة الخلفاء في استخدام الدين لسحق القوميات العنصرية واحلال القومية الدينية محل القوميات العرقية اكثر من الف عام ، نجحوا في الظاهر فقط . اما في الواقع فقد عادت القوميات العرقية الى الظهور من جديد منذ القرن ١٥ ، ١٦ في الامة المسيحية اما في الدولة الاسلامية فقد تعاقب انشقاق القوميات العرقية (الشعوبية كما كانو يسمونها) بعد عصر المأمون حتى نهاية العصر المملوكي وبلغ التعبير النظري عن هذا اتمه في اعمال ابن خلدون نحو ١٤٠٠ ميلادية . ولولا ظهور الاتراك العثمانين وتثبيت دعائم القومية الدينية اربعة قرون اخرى ، لما تأجلت دعوة القوميات العرقية داخل العالم الاسلامي حتى نحو ١٨٠٠ . وقد اثبتت تجربة الخلافة العثمانية ان وحدة الثقافة يمكن ان تقتصر على وحدة الدين ولا تمتد الى وحدة اللغة . وهي نفس تجربة الخلافات العربية مع فارس وما وراءها ومع البربر في شمال افريقيا .

ومنذ انقراض الدولة الدينية في العالم المسيحي وفي العالم الاسلامي لا نعرف الا تجربة واحدة في العصر الحديث توفرت لها كل ملامح الدولة الدينية هي الاتحاد السوفيتي حيث الاخوة في العقيدة (الشيوعية) كانت تحل محل الاخوة في العرق وفي الوطن وقد ظلت كذلك فعليا حتى استيلاء ستالين على السلطة في ١٩٢٨ ولكنها انتهت رسميا باغتيال تروتسكي وحل الكومنترن (الدولية) ولم تنقذ العقيدة الشيوعية الاتحاد السوفيتي من براثن الالمان وانما انقذته صيحة ستالين « امنا روسيا » .

والعالم الآن ـ الاصدقاء قبل الاعداء يرى من الاتحاد السوفيتي وجهه القومي الروسي اكثر مما يرى وجهه الاشتراكي الدولي . وبعد ان قامت الثورة البلشفية لتربط البشر بالمعتقدات (لا طبقات وان العمل اساس القيمة) اصبح الاتحاد السوفيتي دولة قومية باسم تثبيت الثورة البروليتارية واصبحت الشيوعية غير قابلة للتصدير ، كما اصبحت الديمقراطية من قبل غير قابلة للتصدير رغم ان الثورة الفرنسية انما قامت لتربط البشر بمعتقدات الحرية والمساواة والاخاء وعامة حقوق الانسان . ولكن سرعان ما تحولت الديمقراطيات الى دول قومية باسم تثبيت الثورة البورجوازية تقدم مصالح اممها على نشر المبادىء الانسانية . وبالمثل تحولت الدول الاشتراكية الى دول قومية تقدم مصالح اممها على نشر المبادىء الانسانية .

وهذا كله من طبيعة الاشياء على الاقل حتى هذه المرحلة من تاريخ البشرية فلنحاول ان نفهم طبيعة الاشياء : القوميات الامبراطورية تشققت عبر التاريخ ، واستردت الكيانات القومية المبتلعة داخلها استقلالها لان التوحيد الامبراطوري كان ينتهي دائما باستغلال القومية الاقوى لغيرها من القوميات الموحدة . القوميات الدينية تصدعت عبر التاريخ لانها بقوة الفساد الملازم للاحياء تحولت بدورها الى قوميات امبراطورية لم يبق فيها من الدين الا اسمه . حتى في زمن عمرو بن العاص سمعناه يحتج على الدولة المركزية لانه يمسك البقرة (مصر) ليحلبها غيره . وقد جرب نابوليون وهتلر توحيد اوروبا فما اصاب احدهما توفيقا اكثر مما اصاب يوليوس قيصر او البابوات دورة من الوحدة بقوة السيف او بقوة العقيدة تعقبها دورة من القوميات المستقلة . حتى الاتحاد السوفيتي اليوم لا احد يستطيع ان يتكهن بمستقبل كازاكستان وبلوخستان واوكرانيا وبيلوروسيا بمستقبل غدا او بعد حين . ولو قامت الدولة العربية الواحدة غدا فما الضمان الا تنهب الحكومة المركزية ثروات الشعوب المندمجة في اطار الدولة الواحدة ثم يعود التشقق من جديد ؟ وبغير قيام الدولة العربية الواحدة لا مجال لكلام عن « القومية العربية » وعن « الوطن العربي » الا على سبيل المجاز .

فاذا كان المقصود هو تكاتف العالم العربي لدرء الاخطار المحدقة به من خارجه والمزروعة في قلبه ، فالحل الاوضح هو بناء « التضامن العربي » وربما بناء « التكافل العربي » و « وليس بناء « القومية العربية » و« الوطن العربي » و« الدولة العربية الواحدة . وهذا ما يجعل فكرة حياد مصر او عزلتها عن غيرها من الدول العربية فكرة محفوفة بالمهالك لمصر ولغيرها من الدول العربية . فأمن مصر من أمن العرب وامن العرب من امن مصر ، والمنطقة كلها من الخليج الى المحيط بحاجة الى هذا التضامن لحماية نفسها من اطماع الغير ، فاذا كان اصحاب القومية العربية قد عدلوا نظرية الدولة العربية الواحدة ، فلست ارى الخلاف بيني وبينهم الا خلافا على معاني الالفاظ . وكفى الله المؤمنين القتال .

تعليق على اراء الدكتور لويس عوض .... بقلم : أحمد الشقيرى

أولا : مصر والعروبة

مقالي هذا هو مناقشة علمية هادئة لما كتبه الدكتور لويس عوض عن القومية العربية والوحدة العربية ، واحسب انه من حقي بل من واجبي كمواطن عربي ان اشارك في هذا الحوار والا اتركه قاصرا على المفكرين الكبار من ابناء مصر . ذلك انني ـ حسب تعبير تراجم التراث العربي ـ مصري الدار ـ الى جانب انني فلسطيني المولد عربي المحتد . فان مصر هي داري منذ ثلاثين عاما ويزيد . ولا يصح ان اكتفي بدور القارىء والمستمع . وصيحة هذا الحوار عن الامة العربية غير بعيدة عن منزلي

ولابد من القول بادىء ذي بدء اني قد رأيت في مقالات الدكتور لويس عوض فارس حوار لا يكل عن اضطراد في كل ميدان من ميادين المعرفة . فهو عالم صابر دؤوب يغوص في بطون الكتب والمراجع والقواميس . ولا يلتقط انفاسه الا بعد ان يجد ضالته هو ، حتى ولو كانت ضالة . ولا استعمل هذا التعبير الا في اطار الخطأ المباح .

والدكتور عوض الى جانب علمه الفياض فانه يملك مهارات متفوقة في مجالات شتى ، فهو يعرف كيف يعرض صناعته وينسق بضاعته ، حين نراه يضعها في نافذة العرض باناقة فذة تغري الناظر بالشراء ، حتى لو اضطره ذلك قوت يومه !

وتتآلف هذه البضاعة الفكرية المنسقة في نافذته الرشيقة فيما يلي :

اولا : ان القومية العربية ، كما يراها الدكتور لويس عوض ، هى اسطورة سياسية ليس لها سند من العلم ولا من التاريخ ، وانها تقوم على العنصرية البغيضة .

ثانيا : ان الوحدة العربية ، فى نظر الدكتور لويس عوض ، هى فكرة رومانسية ، لا تعدو ان تكون من احلام اليقظة وانها مراهقة سياسية لا تستحق التفكير الجاد .

ثالثا : ان مصر ، كما يراها الدكتور عوض ليست بلدا عربيا ، وان لها شخصية متميزة بذاتها وان الشعب المصرى ينتمى الى جنس خاص لا صلة له بالعروبة .

رابعا : ان العروبة فى احسن احوالها كما يفهمها الدكتور عوض ليس لها وجود خارج الجزيرة العربية .

عروبة الدكتور عوض

وقبل ان اناقش هذه الاطروحات واحدة واحدة لابد لى من الاشارة انى رايت فى الدكتور لويس عوض ظاهرة فذة جعلتنى فى حيرة من امرى ولم استطع ان اجد لها تفسيرا ولا تبريرا : فالدكتور عوض فيما اعلم هو مواطن مصرى ابا عن جد ، وان مصر فيما اعلم ويعلم العالم الدولى باسره هى دولة عربية اسمها جمهورية مصر العربية وهى عضو مؤسس فى جامعة الدول العربية بل كان لها الفضل الاكبر فى إنشائها على يدى النحاس باشا والنقراشى باشا وغيرهما من قيادات مصر .

وفوق هذا وذلك فان دستور مصر الاخير قد نص بصراحة لا تقبل جدالا ولا نقاشا « ان مصر دولة عربية وان شعبها جزء من الامة العربية وانها تعمل من اجل الوحدة العربية » .

ولقد واكبت ، وانا فى القاهرة غير بعيد عن حركتها القومية الحملة الكبرى التى جرت خلالها مناقشة الدستور المصرى ، وما انتهى اليه الامر باقرار الشعب المصرى لهذا الدستور نصا وروحا ، باجماع الاجماع .

ويقينى اننى لا ابتعد عن الصواب اذا زعمت ان الدكتور لويس عوض قد كان جزءا من ذلك الاجماع : والا لقرانا له المقالات الطوال بدستور مصر لما تضمنه عن القومية العربية والوحدة العربية ، ولعروبة مصر بالذات ، امانة منه لعلمه والتزاما بمقولاته واطروحاته .

ولا حاجة بنا الى التدليل بأن نص الدستور المصرى يهدم تلك الاطروحات جملة وتفصيلا وشكلا وموضوعا .

وهنا تاتى الظاهرة الفريدة التى أشرت اليها ، وهى ان الدكتور لويس عوض فى حملته الجارفة على القومية العربية وما يتصل بها لا يؤمن بما ورد بدستور دولته ، الدستور الذى ارتضاه الشعب المصرى لنفسه لكل فئاته وطبقاته ، الفلاحون والعمال المثقفون على السواء .

وهذه الظاهرة ، على فرادتها ، لا تخلو من شركاء يشاركونه فى مثل هذه العزلة عن الشعب والدولة ، والامثلة غير بعيدة .

هنالك مثل قديم نجده فى أسفار التوراة حيث يقول عن العبرانيين بأنهم قد اقاموا فى مصر اربعمائة وثلاثين عاما ولكنهم اثروا العزلة عن الشعب المصرى مع انهم احتلبوا خيراته وتبوأوا مكان الصدارة فى حياته العامة وظلوا يعتبرون انفسهم « متغربين » كما ورد فى نص التوراة مع انهم لو اندمجوا فى حياة الشعب المصرى كما فعل الاف الالاف من الناس من بعدهم عبر تاريخ مصر الطويل ، لاستراح العالم من قيام اسرائيل وما جرته من ويلات وكوارث ، كان من جملتها ان جنح الدكتور لويس عوض للتنديد بالقومية العربية والتيئيس من الوحدة العربية .

اما المثل الحديث عن الظاهرة الفريدة التى تمثل الفكر السياسى للدكتور لويس عوض فاننا نجده فى طائفة يهودية معروفة فى فلسطين وهى اقلية ضئيلة للغاية لا تعترف بوجود اسرائيل ، لان اسرائيل ، حسب عقيدتها ، لا تقوم الا بارادة الله ، لا بارادة الشعب اليهودى .. وبهذا اصبحت هذه الطائفة مغتربة بين اهلها

وارجو الا اكون قد ظلمت الدكتور لويس عوض فى هذين المثالين ، فان النتيجة المنطقية لاطروحاته ان مصر ليست عربية ، وان الشعب المصرى ليس عربيا ، وبالتالى ، فان الدكتور لويس عوض لا يعتبر نفسه عربيا .. ولا اظننى فى حاجة لان اعتذر للدكتور عوض عن هذا الذى اقوله فيه ، فان الذى اقوله هو ما يقوله عن نفسه ، ويقينا فاننى مستعد للاعتذار اليه والاعراب له عن المحبة والاكبار اذا كتب لنا فى الاهرام بأن مصر عربية وطنا وشعبا ودولة .. وانه مواطن عربى مع الملايين الاربعين من ابناء مصر الذين يعتزون بعروبتهم سواء بسواء .

واذا كنا لا نفرض العروبة على احد فان من حقنا ان نتمنى على الدكتور لويس عوض الا يخلع العروبة عن احد .. فلئن كان قد خلعها عن مصر ، وهذا غير صحيح كما سنفصل ذلك فيما بعد ، فاننا نسأله باسم الأمانة العلمية كيف يحق له أن يخلع العروبة عن السودان والاردن وسورية والعراق وتونس والجزائر والمغرب ، وهذه دساتيرها امامى تنص كلها انها دول عربية ، وان شعوبها جزء من الامة العربية ، وانها تلتزم بالسعى لتحقيق الوحدة العربية . وهذه الشعوب قد ارتضت لنفسها ان تكون عربية ، مؤمنة بالقومية العربية والوحدة العربية . فكيف اجاز الدكتور عوض لنفسه ان يعزل العروبة عن هؤلاء العرب وهنا نتساءل الدكتور عوض : او تكره الناس على ما تريد وما لا يريدون !!

اضف إلى ذلك أن الدكتور عوض يخلع العروبة عن الجامعة العربية ايضا ، لتصبح بالتالى جامعة لدول ليست معروفة الاصل ، وبذلك تتحول الجامعة العربية الى جامعة دول الشرق الأوسط ، ولا حرج أن تدخل فيها إسرائيل وهى التى تنادى على الدوام بأنها جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط وأنه لا شرق أوسط من غير إسرائيل ! !

ولقد تعمدت ألا انكر فى هذا السياق دول الجزيرة العربية فان الدكتور عوض قد اعترف لها بالعروبة ، ونحن نحمد الله أنه قد نجى عروبتها من علومه ، وسلمها من فتوته !

— عروبة مصر —

اما بالنسبة لمصر ، فان الدكتور عوض لا يستطيع أن يخلع عن مصر عروبتها ، حتى يخلع الليل النهار كما تقول الخنساء ، إلا إذا كان يريد أن يطرح التاريخ جانبا ويتعلق بأذيال شذرات أو شظايا علمية مبعثرة هنا وهناك ، ومبثوثة فى حواشى الكتب ولا يستقيم لها حال أمام النقد الصحيح

ولو أن الدكتور عوض قد عزم على قراءة التاريخ قراءة صابرة ، وبروح من الحياد الخالص بين العروبة واللاعروبة ، لعاد إليه الوعى بالعروبة ولأيقن أن عمر العروبة فى مصر هو فى عمر مصر نفسها ، بل أقدم منها عمرا ، لأن المولود أقدم عهدا من المسمى ، ومصر قد سبقت بوجودها وناسها إسم مصر الحبيب ..

ولقد جهد الدكتور لويس نفسه فى البحث عن إسم مصر فى المراجع الأجنبية ، وعن مبناه ومعناه ، منادبا ببقائه والحفاظ عليه ، كأنما القومية العربية تريد أن تخسف به الأرض أو تخسف بأسماء الأقطار العربية الأخرى ، مثل تونس أو الجزائر أو سوريا أو العراق أو السعودية ، ورموزا سماء أقاليم أو شعوب أو مواقع لها مكانة مرموقة فى التاريخ العربى ، وليست الوحدة العربية مفتونة بالغائها وان تعفى عليها ، وهذه القومية الألمانية ومعها الوحدة الألمانية لا تزال تحتفظ بأسماء اقاليمها ، وكذلك الاتحادات الفدرالية فى امريكا ويوغوسلافيا والهند واندونيسيا والاتحاد السوفيتى ..

فلماذا يذهب الدكتور لويس عوض إلى هذا المدى فى إثارة مشاعر الشعب المصرى واستعدائه على القومية العربية .. كأنما القومية العربية ومعها الوحدة العربية ، غول ، يريد أن يبتلع مصر إسما وجسما ولحما ! !

وصفوة القول أن العروبة فى مصر قد سبقت الاسلام لقرون وأجيال ، فإن الخطأ الشائع الذى تغذيه طائفة من الاقلام أن العروبة فى مصر قد بدأت بالاسلام ، يريدون من وراء ذلك أن يثبتوا أن العروبة دخيلة على مصر ، وأنها دخلت عليها كما دخل الاسلام .. وقبل أن نقيم الدلائل التاريخية أن الاسلام دخل على مصر ، وهى بلد عربى أرضا وشعبا ، وأن هذا الذى نسميه بالفتح الاسلامى إنما كان تحريرا لمصر العربية ، تحريرا من حكم الرومان .. ولم يكن غلبة ولا غزوا على بلد غريب ، بلد أجنبى لا صلة له بالعروبة من قريب أو بعيد ..

ولكننا نريد قبل أن نقيم الدليل على كل ذلك نود أن نطرح على الدكتور عوض سؤالا واضحا بسيطا نريد عليه جوابا بسيطا مستندا إلى التاريخ ومراجع التاريخ ..

وسؤالنا هو : ما هو أصل شعبنا المصرى الأصيل ، ومن هم المصريون القدماء ، ومن أين جاءوا .. ومن أجدادهم القدماء .. ومن هم هؤلاء الفراعنة الذين تبرز أسماؤهم كلما ثار الحديث حول الأمة العربية والوحدة العربية ؟ ؟

وحين نطرح هذا السؤال ، فلابد أن نذكر أن السماء لا تمطر أقواما ، وأن الارض لا تنبت أمما وشعوبا ، ويترتب على ذلك أن شعبنا المصرى لم يخلق فى وادى النيل هكذا جماعة : كن فيكون ، إذ لابد أنهم قد وفدوا على هذه الأرض ، ثم تناسلوا وتكاثروا جيلا بعد جيل ، حتى أصبحوا فى عامنا هذا هؤلاء الملايين الأربعين الذين يعتزون بمصريتهم كما يعتزون بعروبتهم .

ويبقى السؤال ، إذن ، من أين جاءت هذه الجماعة البشرية التى تكون منها الشعب المصرى .. ونحن نريد جوابا من الدكتور عوض لأنه لعب كثيرا على قيثارة الأصل ، والعرق ، والجنس ، معتبرا ذلك كله بأنه الأساس العريض الذى تبنى عليه القومية أى قومية ..

يقينا أن الدكتور عوض ليس بقادر أن يأتينا بشجرة نسب على ورق البردى تثبت أصل المصريين القدماء ، ومواطنهم التى سبقت وجودهم على ضفاف وادى النيل ، وأنه من باب الاعجاز أن نطلب ذلك ، وإن كانت أرض مصر قد شهدت كثيرا من المعجزات فى القرون الغابرة ..

وليس هذا الاشكال منطبقا على مصر وحدها دون غيرها ، فان أحدا من الدول المائة والخمسين التى تضمها الأمم المتحدة أعجز من أن يثبت أصل الشعب والأمة التى ينتمى إليها لا عن طريق الجغرافيا ولا التاريخ ولا عن طريق علوم الانساب ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ! !

ــ الفراعنة ــ

وليت الدكتور عوض يدلنا على سجل فى أحد المتاحف العالمية نستطيع أن نستخرج منه شهادة ميلاد أية أمة ، تبين الأم والأب ، وموطن الميلاد .. إن ذلك مستحيل .. لأنه غير موجود .

ولن يجد الدكتور عوض مخرجا له من هذه الاستحالة بأن يقول بأن الفراعنة هم أقدم الاجداد للشعب المصرى ، فان الفراعنة على عظمتهم وجبروتهم لا يستطيعون أن يسعفوا الدكتور عوض والسبب بسيط للغاية ، وإن كان الخطأ الشائع حول موضوع الفراعنة يحجب الحقيقة الصادقة

السبب البسيط والحقيقة الصادقة ، أن الفراعنة ليسوا شعبا ولا أمة ، ولا قبيلة ، وأرجو أن يسمع هذا كل مواطن مصرى ، وكل مواطن عربى ، وأرجو أن يصل هذا الكلام الى كل بيت فى دنيا العرب عن طريق الاهرام ..

ولقد أصبحت كلمة « الفراعنة » أحد المحاور التى يدور حولها النقاش كلما ثار الجدل حول عروبة مصر .. وكم وكم قيل وكتب أن المصريين ليسوا عربا وانهم فراعنة كأنما الفراعنة سلالة بشرية ، وكأنما « الفرعون » هو الثالث بعد سام وحام ! !

والواقع انه لو عرف الذين يتداولون الحديث على هذا النحو ، لو عرفوا اللغة المصرية القديمة لأدركوا خطأهم ، الفاضح الفادح .. ذلك أن لفظة فرعون معناها : الحاكم ، السيد المطاع ، الرجل العظيم .. هذا هو كل معناها .. وليس لها من معنى آخر .. وكل مانرجوه ألا يعود هذا الخطأ البغيض على أقلام الكتاب بعد اليوم .

ــ وماذا يقول التاريخ ؟

إن التاريخ الذى بين أيدينا ، المنشور منه والمحفور ، يعطينا الجواب الأمين ، جوابا أقرب مايكون إلى الرجحان واليقين ، مادام الدكتور عوض لا يستطيع أن يأتينا بشهادة الميلاد ! !

وقبل التاريخ لابد أن نبدأ بالبداهة العقلية فهى مفتاح التاريخ ، وخاصة إذا كانت الحقبة التى نعالجها تسبق ذاكرة التاريخ .. البداهة العقلية لابد أن تقول أن المصريين القدماء ، سواء كانوا جدا واحدا أو مجموعة أجداد ، قد وفدوا على وادى النيل من أوطان مجاورة .. ذلك أنهم قطعا ، لم يأتوا من صحارى سيبيريا ، أو شمال أوروبا ، أو أقاصى آسيا ، فى تلك العصور الموغلة فى القدم .

إذن ، لا بد أن أسلافنا قدماء المصريين قد جاءوا إلى وادى النيل ، وفى فترات متعاقبة ، مما يعرف اليوم ، من طنجة إلى بورسعيد ، ومن الخليج العربى إلى خليج السويس ، ومن اليمن والجزيرة العربية إلى منطقة الدلتا .. فهؤلاء هم جيران مصر الأقربون ..

ومما أغرى هؤلاء الجيران على الاستقرار فى مصر واتخاذها وطنا ، أنهم رأوا فيها بلد خيرات ، ومستنقعات ، ومراعى ومصايد ، طولها شهر وعرضها عشر ، كما قال عنها عمرو بن العاص بعد ذلك بقرون ، وأنها حقا « بستان العالم » كما قال بعده إبن خلدون ..

ــ مراجعنا التاريخية ــ

والدكتور عوض ، يحب الرجوع إلى المصادر العلمية ، وهذه مكرمة تذكر ، لو أن مقتبساته تنطبق على النقطة التى يحاول إثباتها ، ولكن الدكتور عوض سيجد يقينا أن مراجعنا تغطى موضوع الحوار تغطية كاملة .

ولنبدأ بدائرة المعارف البريطانية (المجلد الثانى) وهى مرجع علمى رصين ، فقد وضعت كيف بدأ الانسان القديم يجفف المستنقعات فى حوض وادى النيل ليجعل الأرض صالحة للزراعة .. وأن سكان وادى النيل أولئك كانوا « خليطا من الوافدين على مصر من آسيا الغربية ليؤلفوا المجموعة البشرية المعروفة بقدماء المصريين » .. وإذا نظر الدكتور عوض إلى الخارطة العالمية لاتضح له أن آسيا الغربية هى الجزيرة العربية ومعها العراق وديار الشام ..

وقد أيد هذا الرأى عالم المصريات الكبير ــ برستد ــ فقد أكد بعد دراسة مستفيضة أن أقواما ساميين من غرب آسيا قد استوطنوا وادى النيل ــ وعمموا فيه لغتهم كما هو ظاهر من النقوش المصرية القديمة ، وأن لغتهم حافظت على ساميتها ، وإن تاريخ الهجرات السامية الأولى إلى مصر يرجع إلى ما قبل العصور التاريخية المعروفة ، وأن هذه الهجرات قد تكررت مرارا فى العصور التالية وأن الطريق الذى سلكته تلك الهجرات ، هو برزخ السويس كما فعل العرب فى بداية الاسلام ، ولا جدال فى أن العرب هم سنام الأسرة السامية ، وأن العربية هى الصفوة الأخيرة للغة السامية ..

ويأتى بعد ذلك الدكتور سليم حسن ، وهو من كبار المؤرخين المحققين ، ليؤكد أن السودانيين والمصريين هم من أصل واحد ، وقد جاءوا إلى وادى النيل من بلاد العرب ، عن طريق الصومال ،

كما تدل البحوث والاستقراءات الأثرية ثم نقل عن تيودور الصقلي ، وهو من المؤرخين القدماء قوله « إن المصريين القدماء هم من بلاد العرب الجنوبية نزلوا شواطيء أثيوبيا ثم تقدموا نحو الشمال حتى دخلوا مصر » .

وقد عكف المؤرخ التركي الكبير احمد رفيق على دراسة هذا الموضوع بصورة تفصيلية ، ونقل عن مصادر المانية عديدة وتشير إلى ان المتخصصين بتاريخ مصر يؤكدون ان المصريين القدماء « جاءوا من آسيا الغربية ، فمنهم من جاء عن طريق باب المندب في الجنوب ، ومنهم من جاء عن طريق برزخ السويس فالشمال ، وأن بين لغتهم واللغات السامية في المفردات والصرف والنحو تشابها كبيرا » .

وفي كتاب الاستاذ جورجي زيدان ، المؤرخ اللبناني المصري ، عن تاريخ العرب قبل الاسلام ، مواضع متعددة تؤكد أن « الساميين نزحوا منذ عهد قديم جدا الى مصر ، وأن الاكتشافات الأثرية تدل على أن العصر الحديدي قد بدأ بدخول الساميين الى مصر ، وان احد الدلائل على ذلك إسم « نتاح » السامي ، وهو اقدم الهة العرب » .

وفي كتاب مصر القديمة ، يتحدث العالم الأثري الكبير سليم حسن ، ويعيد ويردد « بأن اهم العناصر التي استوطنت وادي النيل جاءت من شبه جزيرة العرب ، إما عن طريق البحر ، أو عن طريق اعالي النيل ، أو عن طريق فلسطين فسيناء فالدلتا ، وأن كل المصادر التاريخية تدل على أن الملك « مينا » الذي استمرت البلاد تحت صولجانه من أسوان الى البحر الأبيض المتوسط هو من هذه العناصر » .

وفي « تاريخ العرب المطول » للدكتور فيليب حتي المؤرخ العربي اللبناني المسيحي الامريكي تأكيد قاطع « بأن أهل الجزيرة العربية قد هاجروا في عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد الى جزيرة سيناء ووادي النيل واستقروا في مصر واختلطوا بأهلها وكان من نتيجة هذا الاختلاط ان ظهر المصريون القدماء » والدكتور حتى هو استاذ التاريخ العربي في جامعة برنستون يكاد ان يبيت في مكتبتها الكبرى الغنية بالكنوز التاريخية ! !

وفي كتاب « تاريخ العرب » للمؤرخ العراقي جواد علي مقتبسات وافية لطائفة كبيرة من المستشرقين وعلماء الساميات يتجاوزون خمسين عالما وكلهم يؤكدون ان قدماء المصريين هم من عرب الجزيرة العربية وفدوا الى مصر في موجات وهجرات متعاقبة .. ثم خلص المؤلف العراقي الى القول بأن الساميين هم العرب ، والعرب هم الساميون ..

وكل هذا والمراجع التاريخية وغيرها كثير وكثير تثبت على وجه اليقين عروبة مصر ارضا وشعبا منذ ما لا يقل عن سبعة الاف عام في أكثر التقديرات تحفظا وتحوطا وليس للدكتور لويس عوض او غيره أن يظن ان العروبة في مصر « دخيلة » وغازية كبقية الدخلاء والغزاة ..

فهذه المراجع من مصادرها المختلفة وكلها كتبت قبل ان يثور الحوار حول عروبة مصر وكلها تسوق الى نتيجة واحدة .. وهي ان العروبة في مصر لا يسبقها في القدم الا نيلنا العظيم فان الله سبحانه وتعالى قد خلق اليابسة والماء اولا ثم جاء بعد ذلك الانسان .

ولا اريد ان اقف طويلا عند العروبة في الاسلام وبعده فذلك امر معروف ولا يحتاج الى دليل لان كل ما في مصر من اسوان الى الاسكندرية ينبيء عن ذلك بما ينفي عن البرهان .

ولكني اود ان اشير الى المراحل التي تلت الاسلام فقد تدافقت الموجات العربية الوافدة على مصر حتى لا يكاد المؤرخ ان يتابع تاريخ دخولها ومواطن استقرارها ..

وفي مرجع تاريخي جليل له عنوان مسجوع طريف « الاعراب عما بارض مصر من الاعراب » يستطيع الدكتور لويس عوض ان يجد تفاصيل وافية عن اسماء خمسة وثلاثين قبيلة عربية استوطنت ارض مصر مع اسماء بطونها وافخاذها وامرائها ومشايخها مع مواقع كثيرة من النجوع التي يعرفها فلاحو مصر الطيبون .

ومن هذه القبائل على سبيل المثال لا الحصر : قضاعة ـ غطفان ـ كنانة ـ مضر ـ الاوس والخزرج ـ جذام ـ جهينه ـ ربيعه ـ لخم ـ .. والعارف بشئون الجزيرة العربية عليم بهذه الاسماء في نجد واليمن والحجاز .. ومن الخير ان الدكتور لويس عوض قد اعترف لتلك البلاد بالعروبة .. ولم يبق الا ان « يمد » هذا الاعتراف الى ابناء عمومتهم وخؤولتهم في ارض مصر ! !

وليس لنا ان ننسى في هذا المجال الهجرة الكبرى لقبائل بني هلال وسليم الى مصر والشمال الافريقي وهما القبيلتان اللتان اثرتا القصص الشعبي والشعر العامي عن وقائعهم وحروبهم وامجاد ابطالهم مما لا يزال سماء الليل في قرى مصر ونجوعها يرددونها بشوق واعتزاز .

ومن هنا فانه لا حاجة للدكتور لويس عوض ان يحملنا الى الغوص معه في القواميس والمراجع التي تتحدث عن اسم « Egypt » ومعنى « القومية » واصلها « Nation » فان عروبة مصر بالاضافة الى المراجع الكثيرة التي ذكرت بعضها ، مستقرة في اربعين مليونا من البشر يمشون على ارض مصر .. مستقرة في وجدانهم حين يصبحون ويمسون ..

لقد عبر الاديب العربي الكبير توفيق الحكيم عن هذه الحقيقة التاريخية بعبارة انيقة انطلقت من قلمه العريق الرشيق في تقييم الصلة بين مصر والعروبة فقال فيما اذكر انه يصر على اسمه « توفيق » ويصر كذلك على انه من أسرة « الحكيم » ولم يكن هذا الكلام من الاديب العربي الكبير « توفيقا » ولكنه كان توثيقا بين العروبة ومصر وهي الاسم الشخصي والعروبة هي اسم الاسرة وهذا تعبير موفق من « توفيق » لولا ان موضوع الحياد قد خانه التوفيق ! !

واني اختم هذا المقال لا الموضوع فان للحوار بقية بأن انبه الدكتور لويس عوض بان القومية العربية وعروبة مصر والتطلع الى الوحدة العربية هي الان حقائق دولية يعترف بها العالم بما يشبه طريقة الاعتراف الدبلوماسي الدولي .. وليس للمحنة الكبرى التي تحدق بالامة العربية في هذه الظروف الراهنة ان تنتقص من هذه الحقائق الدولية ..

ان العالم الدولي وعلى راسه العملاقان يتعاملان ويخططان ويفكران في العالم العربي كأمة واحدة وفي قلبها مصر .

ان علماء العالم المنصفين والحاقدين يكتبون ويدرسون ويؤلفون عن امتنا العربية باعتبارها امة واحدة وعلى راسها مصر .. حتى منظري السوفيت المؤمنين بالاممية دون غيرها قد بدأو يقولون اخيرا « اننا امة على طريق التكوين » ونحن لهم شاكرون ! !

ومن حقنا ان نتساءل لماذا ينفرد الدكتور لويس عوض بالوقوف امام جبال هملايا يريد ان يحمله على كتفيه ويسوى به الارض وعروبة مصر اشد رسوخا من ذلك كله .

ومع ذلك فاننا سنمضي معه في الحوار حول بقية جوانب الموضوع حتى يهتدي وما اجمل ما دعا اليه السيد المسيح عليه السلام بأن نجرى وراء « النعجة الضالة » حتى تهتدي الى الطريق .

وهذا ما سنحاوله في المقالات التالية .. ونرجو ان يهتدي صاحب السنانك الذهبية يغرف قلمه من البحر الدافق ولكنه ناكر للعروبة ، تنكر لها او متنكر .. لا ادري وسنرى ! ! وللحوار بقية ..

ثانيا : قبل الميلاد .. اربعة الآف عام من الوحدة

اكتب هذا المقال وانا فى جهاد مع النفس واتعلم فانا ابحث فى الثراء الضخم الذى تنفرد به اللغة العربية عن اكثر الكلمات رقة وعفة وادبا فى التصدى لظاهرة ضارية مفترسة لها انياب الجوارح ومخالب الكواسر ..

هذه الظاهرة يستشفها القارىء العربى فى ماكتبه الدكتور لويس عوض عن الامة العربية : القومية والوطن والوحدة فلم يترك عتادا ولا ذخيرة الا واطلقها على الامة العربية طعنة فى ظهرها او رمية فى وجهها بسواء بسواء كل ذلك بروح عدائية سافرة مكشوفة ..

هذا على حين ان الوحدة العربية باعتبارها الهدف الاكثر للقومية العربية مطلب انسانى برىء لا يضمر عدوانا للدكتور لويس عوض ولا لغيره من الناس وكل ما يرمى اليه ان يصعد بالامة العربية الى ارقى درجات المجتمع المتحضر — فلا قبلية ولا طائفية ولا عائلية ولا عصبية ولا عنصرية ولا طبقية مجتمع يكون فيه المواطنون جميعا سواسية فى الحقوق والواجبات وتؤدى فيه الامة العربية رسالتها الحضارية وتنهض بنصيبها فى اقرار مبادىء الحق والعدل والخير للناس اجمعين ..

مثل هذه الاهداف السامية جديرة ان تقابل بالعطف والحب ولست ادرى لماذا يتصدى لها الدكتور عوض بالعداء السافر وهو يعلم ان كثيرا من المستشرقين والعلماء المهتمين بالشئون العربية قد كتبوا فى القومية العربية والوحدة العربية مؤيدين ومباركين وبروح من المودة الخالصة ..

ولكن فليكن هذا العداء من الدكتور عوض وليكن منه هذا الانكار للامة العربية والوطن العربى والوحدة العربية فلن نقابله الا بالحكمة والموعظة الحسنة والحوار العلمى وبالتى هى احسن .. ذلك لان القضايا التى عالجها تتميز بقدسية رفيعة تجل عن المهاترة .. ويحسن بنا وذلك هو الاكرم ان ندعو الدكتور عوض الى رحلة خاطفة مع التاريخ والتاريخ المصرى بالذات منذ اقدم عصوره الى يومنا هذا .

وسيرى الدكتور عوض ومن يقول قوله ، ان نهاية المطاف فى هذه الرحلة ستقودنا الى نتيجة علمية مفاجئة مباغتة بان اقدم دولة عربية وحدوية قد نشأت على ضفاف وادى النيل وامتدت سيادتها على باقى ارجاء الوطن العربى ..

اجل .. دولة عربية وحدوية ، ذات سيادة مركزية من النوع الذى يلح عليه الدكتور عوض .

ولعلى لا ابالغ اذا قلت ان تلك الدولة العربية هى اقدم نظام وحدوى شهده التاريخ الانسانى ، وارجو ان يصححنى المؤرخون .. ولكن هاتوا برهانكم ! !

وموجز التاريخ وخاصة تاريخ مصر القديمة وما كشفت عنه المقابر والحفائر والهياكل والمعابد انه ظهرت فى الالف الرابعة قبل الميلاد اربع دول صغرى فى الاقاليم الشمالية والجنوبية فى مصر وكانت تلك الدول شبيهة بدول المدنية التى عرفت فى اقطار اخرى فى العالم القديم واليونان مثل بارز ..

اما « شعب » هذه الدول المصرية الاربع فقد كان مؤلفا من السكان القدماء الذين ينتمون الى افريقيا الشمالية — لوبيا — والى آسيا الغربية — المشرق العربى — والى اهل الجزيرة العربية الذين وفدوا على مصر عن طريق سيناء والبحر الاحمر .

ويذكر التاريخ ان الدول الاربع قد اصبحت فيما بعد دولتين واحدة فى الشمال والثانية فى الجنوب .. وكانت هذه هى اول خطوة وحدوية فى وادى النيل وكان النسر هو شعار الاولى ، والنخلة شعار الثانية ..

— الدولة المتحدة الاولى —

ثم وفدت على مصر موجة عربية اخرى — كالموجات الكثيرة التى شهدها وادى النيل ، فقامت دولة ثالثة اتخذت الصقر شعارا لها .. ويبدو ان هذه الدولة الجديدة قد تغلبت على الدولتين الاخريين ، ونشأت نتيجة لذلك دولة عربية واحدة ، واتخذت الدولة الجديدة « الصقر » شعارا لها وصورته تبدو حية الى يومنا هذا فى الكشوف المصرية الاثرية .. ولا ينقصه الا ان ينقض على فريسته . ! !

وقد عرفت هذه الدولة فى تاريخ مصر القديم « المملكة المتحدة القديمة الاولى » وكان اول ملوكها « مينا » وهو ينحدر من اصول عربية كما يقول الاستاذ برستد عالم المصريات المعروف ويؤيده فى ذلك المؤرخ المصرى الكبير الاستاذ سليم حسن ..

هكذا نجد انفسنا وجها لوجه امام دولة عربية واحدة ملكها عربى وشعبها عربى تحكمها اسرة مالكة عربية لتاتى بعدها على الحكم ثلاثون اسرة مالكة ، سنرى فيها كلها ملامح الوحدة والعروبة واضحة بارزة .

وقد امتد عمر هذه الدولة قرابة سبعمائة عام (٣٢٠٠ — ٢٤٧٥) يتعاقب عليها الحكم العربى الوحدوى اسرة بعد اسرة .. على حين ان عمر الدولة العربية الاثنتين والعشرين المعاصرة التى تتالف منها جامعتنا العربية تتراوح اعمارها كدول مستقلة ذات سيادة كاملة بين العشرين والاثنين وليرجع من يشاء الى تاريخ قيامها ..

وفى غضون الاعوام السبعمائة التى عمرتها دولتنا العربية الوحدوية القديمة اتسع نطاق الدولة وامتدت سيادتها خارج حدود وادى النيل واصبحت تشمل افريقيا الشرقية وآسيا الغربية ، واصبحت حدود تلك الدولة ما يقارب التعبير المعاصر من المحيط الى الخليج .. يرفرف عليها شعار الصقر ليتجدد ظهوره فى سماء العرب مرة اخرى بعد ستين قرنا من الزمان ! !

وقد نشأ عن هذه الحدود المترامية الاطراف واجبات : الحفاظ على الامن والدفاع عن السيادة ، ولم تقتر الدولة العربية عن القيام بهذه الواجبات كلما دعت الظروف .. وسنرى كيف انطلقت القوات العسكرية لهذه الدولة تؤدى واجب الدولة على اكمل وجه ..

ففى عهد هذه الدولة قام رابع ملوكها بحملة تاديبية على جماعات من البدو فى سيناء ، عبثوا بالامن ، فأعاد السكينة الى نصابها ، وقام بهذا الدور نفسه خامس ملوك الدولة فالزم البدو بالطاعة والهدوء وساد الامن فى جميع ارجاء سيناء حتى النقب والعقبة — وكانت كلها تحت السيادة المصرية يومئذ .. وفى عهد الملك خوفو اول ملوك الاسرة الرابعة ، اختل الأمن فى سيناء وفلسطين ، فجهز حملة تاديبية على العصاة والمتمردين ، ونعمت سيناء وفلسطين بالامن والاستقرار ، وقد عثر فى مناجم الفيروز فى سيناء على نقوش تذكر هذه الحملة وصاحبها ، لتكون تاريخا للذين يريدون ان يعرفوا التاريخ .

وبعد هذه الحملات البرية يقوم ثانى ملوك الاسرة الرابعة بحملة بحرية على سواحل الشام ، كما يوجه اسطوله إلى البحر الاحمر وخليج عدن واليمن وبذلك تتوطد سيادة الدولة علي شواطئها فى البحر الاحمر وفى البحر الابيض ..

وزير البحرية الاول

وجاءت الاسرة السادسة الى الحكم (٢٦٢٥ — ٢٤٧٥) ليبرز فيها اول وزير للبحرية فى التاريخ .. ففى عهد الملك بيبى الاول نشبت القلاقل والاضطرابات فى جهة جبل الكرمل فى فلسطين فانطلق اسطول بحرى بقيادة اونى فانزل قواته خلف جبل الكرمل وقضت على العصاة .. فكان اول انزال فى تاريخ الحروب يقوم به

وزير البحرية العربي دفاعا عن سيادة الدولة المصرية على اراضيها ..

ويقول الاستاذ سليم حسن المؤرخ المصري الكبير ، ان هذه الحملة الى فلسطين تعد الاولى من نوعها في تاريخ مصر ، بل وفي تاريخ العالم كله .. وهي اول حملة اشترك فيها الجيش والاسطول معا وهكذا حافظت الدولة على سيادتها ، ووحدتها ، الاقليمية ، كما نقول في التعبير المعاصر

وقد عرفت هذه المعركة باسم ، انف الغزال ، فهذه هي صورة جبل الكرمل وهو منكفيء على وجهه امام شاطيء البحر الابيض المتوسط ، والذين يعرفون جبل الكرمل يهزهم هذا الوصف الى الاعماق ..

وجبل الكرمل ، والسفاه ، الذي كان ، انف الغزال ، قد اصبح ، انفه ، راغما في التراب تحت الاحتلال وعلى العموم فقد توطدت سيادة الدولة على بلاد الشام في ذلك العهد ، كما تشهد بذلك النقوش المصرية التي تعود الى القرن الثاني عشر قبل الميلاد (١٧٠٠ ـ ١٧٨٨) وقد برزت في تلك النقوش اسماء المدن الشامية باعتبار انها تابعة لمصر ، وجزء من الدولة المصرية ..

وتعاقب حكم الاسر المصرية في هذه الدولة القديمة ، وتوطدت سيادة الدولة على فلسطين وسوريا ولبنان في الشمال ، والى الشلال الثاني في بلاد النوبة جنوبا ، والى الصحراء الليبية غربا ، وتعاقبت القرون على هذا الحال وعلى هذا المنوال .

اللاجيء العربي الاول

وفي عهد الاسرة الثانية عشرة [٢٠٠٠ ـ ١٩٧٠ ق م] برز على مسرح التاريخ اسم اللاجيء العربي الاول : سنوحي وهو احد رجال البلاط الملكي ، واضطر ان يهرب في البلاد بسبب صراعات في الاسرة على الحكم فقصد الى فلسطين ونزل فيها اهلا وسهلا .. ومنها بدأ ينتقل في البلاد حتى بلغ جبل ـ لبنان ـ المدينة التاريخية الشهيرة ومنها اتجه الى جبال لبنان ، وانحدر بعدها الى فلسطين واستقر فيها وتزوج ابنة احد رؤساء القبائل وامتلك اراضي واسعة ومواشي وافرة ، وكبر اولاده ، وامتدت اقامته خمسا وعشرين عاما ، كان امراء البلاد خلالها يتسابقون على اكرامه واستضافته كانه في بلده ..

وفي التاريخ القصة الكاملة لهذه الملحمة الانسانية الرفيعة بقلم صاحبها ، سنوحي ، يتحدث فيها عن ديار الشام حديث العاشق الولهان فيقول ، اما الخمر فكانت اكثر شيوعا من الماء ، واما غذائي فكان الخبز واللحم والطيور المحمرة ، ! !

ولولا ان التاريخ المدون قد حفظ لنا تلك الاحداث الرائعة لضمها الدكتور عوض الى القومية العربية والوحدة العربية ، وهي عنده من الاساطير ..

والقاريء لهذه القصة ، بكل تفاصيلها ، يجد فيها المصري يعيش مواطنا في المشرق العربي ، يتمتع بجميع حقوق المواطنة ، ليس غريبا ولا اجنبيا ، والتاريخ يقول ، ان المصريين انتشروا في تلك الانحاء ، وانتشرت تبعا لذلك اللغة المصرية ، ..

الرعاة المثقفون

وتعاقب حكم الاسرات ، حتى جاء عهد الاسرتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة ، وفي تلك الحقبة تجسدت ملامح الحكم العربي الوحدوي في مزيد من الوضوح وقد سميت تلك الدولة باسم الهكسوس وهي كلمة مصرية قديمة معناها ، دولة الرعاة ، والترجمة الاصح الادق ، دولة الاقطار ، : هيك معناها ملك ـ وسوس معناها اقطار .. هذا باللغة المصرية القديمة ، وقد غلبت الترجمة الاولى . وقد شاع من امرهم انهم رعاة اهل ماشية وبداوة .. وما ابعد ذلك عن الحقيقة ، فقد اجمع الاثريون والمؤرخون ـ وفيهم جورجي زيدان ، وجواد علي ، وسليم حسن ، ان هؤلاء الهكسوس قد دخلوا الى مصر في اوائل القرن السابع عشر قبل الميلاد واخذوا يتكاثرون ، ولما اشتد ساعدهم وثبوا على الحكم ، كما فعل بنو عمومتهم من الاسر الحاكمة السابقة .. اسرة تخلع اسرة ، وهكذا دواليك ، كما حدث في امم اخرى وفي بلاد اخرى .

والثابت ان الهكسوس هم من القبائل العربية التي كانت منتشرة في مختلف اقطار الوطن العربي ـ ذلك ما قاله المؤرخ اليهودي يوسيفوس ، والمؤرخ العالمي جورج سارتون .. وقد انصفهم المؤرخ المصري الاستاذ سليم حسن فقال عنهم انهم كانوا على جانب عظيم من المدنية وان ثقافتهم طبعت الحياة المصرية بطابعها الخاص الى مدة لايستهان بها وانهم هم الذين ادخلوا الخيل الى القطر المصري .. ودربوا المصريين على استعمال العجلات الحربية .. وادخلوا زراعة كثير من الاشجار والازهار الى مصر .. وتقدمت في عهدهم صناعات متعددة ،

ومن الطرائف التي اشار إليها المؤرخون ان شكل ابو الهول المجنح هو من مبتكرات الهكسوس ، الرعاة المثقفين .. وكانت عاصمتهم ، افاريس ، عند بحيرة المنزلة بين مصر وسوريا فقد امتد حكمهم الى ديار الشام

وفي القرن السادس عشر قبل الميلاد ، وثبت على مسرح التاريخ الاسرة الثامنة عشرة فقام مؤسسها احمس (١٥٨٠ ـ ١٣٥٠) فخلع الهكسوس عن الحكم وطردهم خارج البلاد ، وبهذا تبتديء في مصر بما عرف بالدولة الحديثة ، او عهد الامبراطورية .. حديثة في العصر القديم ! !

ولم يقنع الملك احمس باخراجهم من مصر بل تابعهم الى ديار الشام وخاض معهم معارك ضارية في فلسطين وسوريا ،الى ان اباده .. واستتب الامر والسيادة للدولة الحديثة في مصر والشام على السواء ..

نابليون الشرق

وبرز في الاسرة الثامنة عشرة ، شخصية ضخمة : تحتمس الثالث (١٥٠١ ـ ١٤٤٧ ق م) سمي في التاريخ نابليون الشرق ، ففي عهده نشبت القلاقل والثورات في بلاد الشام بقيادة ملك قادش وحلفائه من الامراء وقد بلغوا ٣٣٠ اميرا ، فانطلق تحتمس الثالث بجيوشه ليقمع الثورة ويوطد دعائم السيادة للدولة فوصل الى غزة ومنها الى يافا والتقى الجمعان عند مدينة ، مجدو ، على ارض فلسطين ـ ، وهي التي كانت تساوي الف مدينة ، كما يقول المؤرخون .. وانتصر تحتمس الثالث انتصارا مجيدا وغنم مغانم وفيرة وتمكن ملك قادش من الفرار ولكن البطل المصري طارده حتى وصل إلى كركميس على الفرات وسقطت قادش نهائيا واصبحت فلسطين وسوريا ولبنان وماحولها من البلاد ولايات مصرية كما يقول التاريخ .. او محافظات ومديريات كما يقول التعبير المعاصر : ويعتبر التاريخ ان تحتمس الثالث كان اول رجل في التاريخ اسس امبراطورية حقيقية ضمت سورية واعالي الفرات وجزر البحر الابيض المتوسط وشواطيء ليبيا وهضاب الصومال وشلالات النيل العليا وعلى راس ذلك كله حكومة مركزية ثابتة ،

والحكومة المركزية هو مايطلبه الدكتور لويس عوض في سياق حديثه عن الوحدة العربية

ونحن لانشير الى هذه الحكومة المركزية ، مجازا ، ولكن حقيقة وواقعا .. فان تحتمس الثالث لم يكن غازيا ولا فاتحا ولا معتديا على ارض اجنبية .. فلقد كانت هذه الامبراطورية التي بناها ووطد اركانها تضم اقطارا تؤلف في مجموعها وطنا واحدا .. وهذه الحدود التي ذكرناها تقوم عليها الان سبع دول مستقلة : مصر والسودان وليبيا والصومال وسوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين المحتلة

ويقول جون ولسون ، مؤلف « تاريخ الحضارة المصرية » ان تحتمس الثالث اقام في هذه الدولة حكما سياسيا ، وعين نائبا عاما في المنطقة ، ومديرين مقيمين في المنطقة وجعل من غزة المركز الرئيسي للادارة ، وكان للدولة بريد يسير من مصر حتى بلاد الاناضول ، وفي تل العمارنه الى مدينة « جبيل » في لبنان ويضيف عالم المصريات « برشد » الى ذلك قوله انه كان في مراكز الحكومة في سوريا وفلسطين هياكل وتماثيل على النموذج المصرى لآلهة مصر وفراعنتها ، وكان عمال مصر يرسلون التقارير عن شئون البلاد ، كل فيما يقع تحت اختصاصه وكانت في البلاد قوة عسكرية وسودانية لحفظ الامن »

ومن الطرائف التاريخية ان « تحوتى » فاتح يافا في عهد تحتمس الثالث كان اول حاكم عين لسوريا وكان يلقب « حاكم البلاد الشمالية » وقد تجدد هذا الاسم مرة ثانية عند قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، وسميت سوريا بالاقليم الشمالي » .. بعد ثلاثة الاف واربعمائة عام بالحساب . وانه حساب لو تعلمون حزين ! !

وكانت هذه الدولة دولة الانجازات الانسانية الكبرى ، ففي عهدها قامت حضارة رفيعة بقيت اثارها الى يومنا هذا في الهياكل والتماثيل والمقابر والمعابد وبذلك اصبح الكرنك والاقصر اثمن واغلى رقعة حضارية على وجه الارض ..

ابو الهول

وفي عهد هذه الاسرة ، دخل على التاريخ اسم ضخم احتل مكانا مرموقا في الذاكرة الانسانية وقل ان يعرف الناس اصله وسببه مع انه يتردد على الالسنة وعلى اقلام الكتاب ويهتز لاسمه الغاوون والرائحون والسائحون .. وللاسم قصة رواها التاريخ .

ففي عهد هذه الاسرة وبكلمة ادق ، في عهد هذه الامبراطورية العربية العظمى ، وفدت على مصر جماعات من الكنعانيين العرب وسكنوا في منطقة « ابو الهول » واطلقوا عليه اسم الههم « برحور » واعتبروه رمزا لهم ، وتحرفت كلمة « برحور » مع الزمن واصبحت د ابو الهول » هذا الاسم علما من اعلام مصر ، كما اصبح التمثال نفسه من اعلام التاريخ .

الوالي المصرى يستغيث

واطل على مسرح التاريخ اخناتون وهو أشهر من ان يعرف ، (١٣٧٥ ـ ١٣٥٨ق م) وتعرضت اقاليم الدولة في سوريا الى اعتداءات متكررة ، فان سلفه كان قد رمى نفسه بين احضان النساء ، فمد الحيثيون اعناقهم في أسيا الصغرى وغزوا اجزاء من سوريا ولبنان ، كما تعرض بيت المقدس لغارات البدو وبسطوا نفوذهم على معظم اجزاء فلسطين ، وراح والي القدس المصرى « عبدى خيبا » يستصرخ ويستغيث ، يبعث بالرسائل واحدة بعد الاخرى الى اخناتون شارحا الخطر الداهم على البلاد ، وبلغ من جراة المعتدين انهم اقتحموا مدينة غزة ودمروا المقر الرئيسي الحصين لمصر في المدينة .. وكانت غزة هي الموقع الامامي للقوات المصرية ، وكان وادي غزة يعرف بوادي مصر ..

وقد خلف لنا التاريخ نص احدى هذه الرسائل ، ننقول ترجمته كما وردت في مراجع التاريخ : « ستضيع جميع أرض جلالتك .. لقد كانت سفن جلالتك الساعد القوى في بسط سلطتك على بلاد النهرين وقادش .. اما الآن فقد أحتل البدو بلاد فرعون .. ليحترس الملك على قطائعه وبلاده .. اذا لم تصل الجنود هذه دهبت ممتلكات جلالة فرعون سدى »

ثم اضاف « عبدى طيبا » حاشية موجهة لكاتب اخناتون يقول فيها : « ان جميع اراضي سيدى فرعون سائرة نحو الضياع »

وعبارات الوالي تتحدث عن اراضي فلسطين لا باعتبارها مناطق محتلة ، بل باعتبارها جزء من اراضي الدولة ، وهذا هو المعنى السائد في الكتاب ..

وقد عثر الباحثون في « تل العمارنة » على نحو ثلاثمائة لوحة خزفية ، عرف انها المراسلات الدبلوماسية التي وجهها ولاة البلاد يطلب النجدة والتصدى الحيثيين والبدو ..

ولكن « تل العمارنة » قد كشف الفضيحة الكبرى فقد عثر بين الواحه على خطاب ارسله فرعون مصر ، والد اخناتون ، يطلب فيها « اربعين من العذارى ، جميلات الوجوه » ، كما طلب من « عبدى طيبا » امير القدس ان يرسل له احدى وعشرين فتاة من ابكار بلاده الى قصره » وهكذا كان الفرعون مشغولا بالنساء عن أمن الدولة وسلامة اراضيها

وقد وقع عبء هذه الفضيحة على « اخناتون » التقى الورع » فجهز حملة الى بلاد الشام ليصد المعتدين ويرد المغيرين .. ولكن الحملة لم تفلح ، وانتقل هذا العبء الى رعمسيس الثاني (١٣٠٦ ـ ١٢٢٤ ق م) فجهز جيوشا جرارة ، ودارت رحى الحرب بين المصريين والحيثيين ..

معاهدة الحدود

واندفع رعمسيس الثاني على راس جيوشه ليوطد السيادة على اقاليم الدولة ، فاجتاز فلسطين ثم وصل الى نهر العاصي فمدينة قادش . وكانت الحرب سجالا بين الفريقين ولكن رعمسيس ابدى شجاعة نادرة وقيادة فذة فريدة ، وانتهت المعركة بانتصار القوات المصرية ، رغما عن تفوق الحيثيين بما كان عندهم من « الفرق ذات العجلات الخشبية »

ثم جرى الصلح بين الفريقين وجاء ملك الحيثيين الى مصر (١٢٥٦) ومعه ابنته ليزفها زوجة لرعمسيس ، فكان ذلك اشارة للخضوع ، واقام له الشعب المصرى مهرجانا عظيما ..

وما هو اهم من ذلك كله ، ان معاهدة الصلح التي تمت بين الفريقين سرد التاريخ نصوصها كاملة .. فقد وضعت « الحدود الدولية » للدولة المصرية ، وورد فيها ان قادش وجبل هما الحد بين المصريين والحيثيين ، فجنوبها لمصر وشمالها للحيثيين ..

وكانت هذه اقدم معاهدة في التاريخ عثر عليها بنصها الكامل ، وقيمتها الكبرى انها رسمت حدود الدولة المصرية شمالا ، لتشمل المشرق العربى باكمله .. وهل من دليل اعظم من هذا الدليل التاريخي على عروبة الدولة المصرية ووحدة اراضيها ..

وليكن اسمها المصرية .. فهي تسمية الكل بالجزء ، كما كان الحال بالنسبة الى الدولة البابلية والاشورية وقرطاجة .. فهذه دول نسبت الى اسماء المدن : بابل اشور وقرطاجة .. وجاءت بعد ذلك دول اسلامية سميت باسماء الملوك والقبائل ..

حى الحميدية في مصر

وقد تعززت معاني هذه المعاهدة الدولية ، بحقائق الحياة في هذه الدولة المترامية الاطراف ففى عهد رعمسيس الثاني نشا اتصال قومى واحد بين مصر وديار الشام ، وكانت القوافل التجارية

تروح وتغدو بين مختلف ارجاء البلاد من غير قيود ولا حدود .
ويذكر التاريخ ان تصور الاعيان فى مصر قد امتلأت بالاثاث السورى الجميل .. وكان فى عاصمة الدولة (منف) حى كبير خاص بالتجار السوريين ، لعله يشبه حى الحميدية الذى نعرفه هذه الايام فى دمشق !!

ويضيف المؤرخ المعروف برستد الى ذلك قوله « ان الاختلاط بين السوريين والمصريين قد اخذ بالازدياد واصبح للسوريين شأن عظيم فى البلاد ودواوين فى الدولة .. وزوج الملك ابنه الى ابنة ضابط بحرى من سوريا » .

ولم لا يكون ذلك كله ، والسوريون مواطنون فى هذه الدولة ، ومصر وطنهم .. والدولة كلها دولة وحدوية ملكا وشعبا ووطنا .

القدس بيت آبائى

هكذا كان شعور المواطنين جميعا ، مصريين وسوريين ، وقد اورد برستد فى كتابه « العصور القديمة » عبارة صغيرة ذات مدلول كبير ، فقد نقل عن لسان « عيدى خيبا » والى القدس قوله : « لا ابى ولا امى بل يد الملك القوية اجلستنى فى بيت آبائى » وهو يشير الى أن بيت المقدس هو بيت آبائه ، وهذا التعبير يحمل معنى عريقا » فى الاشارة الى بيت المقدس ، ولا يبلغ هذا المبلغ فى مثل الاحساس الاصيل الا واحد من ابناء المقدس سقط رأسه على ترابها الطهور ، فكانت مسقط رأسه ومهوى فؤاده ..

جغرافية الدولة

وفى الوثائق التاريخية اشارات كثيرة الى جغرافية هذه الدولة العربية الوحدوية ، وقد عثر على وثيقة ادبية هامة يرجع تاريخها الى النصف الاول من حكم الاسرة التاسعة عشرة (١٣٥٠ — ١٢٠٥ ق م) بقلم رحالة مصرى جاب وطنه فى المشرق العربى ودون انطباعاته وارتساماته ..

وذكر الرحالة المصرى المخاطر التى لقيها فى سياحته ، وسرد العديد من المواقع فى جبال لبنان معددا اشجارها باصنافها واوصافها « واشجار الارز الباسقة » وقد لفت انتباهه ان اسودها اكثر من الفهود والضباع .. وان الخيل والعربة طافت تتسلق المرتفعات بصعوبة بالغة .. ثم اشار الى الاماكن التى زارها فى شمال سورية ، وذكر بالتحديد مدن قادش وجبل حريا وبيروت وصيدا ونهر الليطانى وعطا ومجدو ، ونهر الاردن وغزة ورفح

ومن لطائف ورد فى هذه الرحلة أن مدينة صور يؤخذ اليها الماء بالقوارب « وأن السمك فيها اكثر من الرمال » وان يافا ذات المراعى الخضراء الجميلة والثمار الناضجة من كل نوع ..

ولم يفت الرحالة المصرى ، عاشق الجمال أن يقول « اما الفتاة التى تقوم بحراسة الكرم فهى جميلة للغاية وتسحر بنظراتها الالباب » !!

واذا ثبتنا هذه الاشارة الاخيرة فان الرحالة المصرى قد قدم لنا جغرافية كاملة عن المشرق العربى فى ظل الدولة العربية الواحدة !!

مصر تفتح بيت المقدس

ويمضى التاريخ ليذكر الاسر الحاكمة المتعاقبة حتى يصل بنا الى الاسرة الثامنة عشرة ، وكان مؤسسها هو الملك « شيشنق » واختلف المؤرخون فى اصله فقيل أنه عراقى ، وقيل انه ليبى وقيل بل هو شامى .. وايا كان اصله ، فهو فى جميع الحالات عربى ، وقد امتد حكم اسرته قرابة مائتى عام (٩٤٠ — ٧٢٠ ق م)

ومن اخبار هذا الملك العربى انه حين علم بالفوضى التى سادت فلسطين وبيت المقدس بصورة خاصة اثناء قيام المملكة اليهودية ارسل حملة عسكرية الى فلسطين واستولى على مدنها الحصينة ، ودخل القدس واستولى على جميع ماوجده فى خزائن الهيكل والقصر الملكى ، وقد ذكرت اخبار هذه الحملة فى التوارة .

وفى الكرنك اكتشفت آثار الملك شيشنق ووجد على واحد منها ملك يهوذا ، وهو رحجام بن سليمان ، ووجدت كتابات اخرى تسرد اسماء المدن التى افتتحها الملك شيشنق فى المملكة اليهودية ..

وكانت فلسطين فى الواقع ولاية مصرية ، كما كان سليمان اول ملوك الدولة اليهودية هو احد عمال فرعون مصر ، وقد سبق له ان استنجد بالملك شيشنق ، واسمه هكذا وارد فى التوارة ، لاخضاع الثائرين عليه من اهل البلاد .. ومن الوقائع التاريخية الشهيرة أن فرعون مصر قد زوج ابنته الى سليمان ..واقطعه بعض المدن والقرى فى سهول فلسطين مهرا لابنته

واستمرت الوحدة

تلك هى صورة موجزة لتاريخ الوحدة العربية فى اطار التاريخ المصرى عرفنا مسيرتها عبر بضعة الاف سنة .. سقطت بعدها الدولة المصرية واجتاحت الوطن العربى موجات من الغزو الاجنبى بدأ بالفرس فى القرن السادس قبل الميلاد ، ثم باليونانى فى القرن الرابع قبل الميلاد ثم بالحكم الرومانى بعد ذلك .. الى أن انبثق الاسلام ، وقامت الحملة العربية الكبرى فحررت الوطن العربى اجمع من الاحتلال الاجنبى ، وتجاوزت الفتوحات الاسلامية بعد ذلك الى اقطار بعيدة فى آسيا واوروبا ..

ومن المهم أن نشير أن الامة العربية قد ظلت متمنعة بشخصيتها المتميزة أثناء الحكم الاجنبى وبقيت محافظتها على تراثها القومى وعاداتها وتقاليدها ، وما أن جاءت الفتوح الاسلامية ، حتى عادت وحدة الامة العربية من جديد فى اطار حكم جديد أنتقلت عواصمه مع الزمن من المدينة المنورة الى دمشق ، الى بغداد ، الى القاهرة

وكما انتقل الحكم العربى الوحدوى من العواصم انتقلت السلطة الى الاسر العربية .. فبعد دولة الخلفاء الراشدين ، جاءت دولة الامويين ، وبعدها دولة العباسيين ، واستمرت الحياة العربية فى الوطن العربى بأسره تتسم بطابع الوحدة .وان اختلف الحكم فى هذا البلد أو ذات .

حتى فى عهد الدولة العثمانية وعاصمتها القسطنطينية اصبحت الوحدة العربية تسود المجتمع العربى بأسره .. فقد كانت الدولة العثمانية دولة ثنائية للعرب والترك ، وكان للعرب فيها نصيب غير قليل ، فكان منهم الوزراء والنواب وقادة الجيش وكبار موظفى الدولة ..

وحلت التجزئة في الوطن العربي ابتداء من القرن التاسع عشر . واستكملت بعد الحرب العالمية الاولى فقامت بريطانيا وفرنسا وايطاليا باقتسام الوطن العربي . وانشئت الحدود بموجب اتفاقات وضعتها فيما بينها

وبدأت الحركات العربية التحريرية . وتصدى لها المستعمرون باقامة ادارات محلية راحوا يوسعونها كلما اشتدت الحركات التحريرية ضراوة ..

وما ان انتصرت الحركات التحريرية وبلغت الشعوب العربية مرحلة الحرية والاستقلال وجدت نفسها امام « حكومات » تطورت فاصبحت ملكيات وجمهوريات قائمة ضمن الحدود التي وضعها المستعمرون ..

وتلك قصة الوحدة العربية القديمة الاصيلة عبر الاف السنين ، ومعها قصة التجزئة والانفصال وعمرها بضعة عشرات من السنين ..

وهذا يصل بنا الى خاتمة المطاف في هذه الرحلة التاريخية السريعة .. ويتجلى للقارىء العربي .. ان الوحدة هي الاصل في حياة الامة العربية .. وان الوحدة هي تاريخها القديم . وان التجزئة طارئة ضمها الاستعمار في العصر الحديث ..

ومن اجل ذلك كله ، فان دعوة القومية العربية لاقامة الوحدة العربية .. هي عودة الى الأصل الأصيل .. لا من اجل الرجوع الى الوراء .. ولكن من اجل السير قدما الى الامام ..

وهنا يأتي واجب المفكرين العرب ، ومنهم الدكتور لويس عوض ، بأن يكونوا دعاة للوحدة العربية ونحن ندعوهم ان يدرسوا ما بلغته الجماعة الاوربية بدولها الشتى ، وليس لها جامعة تجمعها الى التطلع الى قيام اوروبا المتحدة ..

وفي يونيو القادم ستجرى الانتخابات في الجماعة الاوربية لانشاء البرلمان الاوربي الواحد

وهل من جواب

ومن الأجدى والاكرم للدكتور لويس عوض ومن يقول قوله في الامة العربية ، ان يدرسوا هذه التجربة الانسانية الفريدة التي تشهد اوربا في هذه الايام ، وهي تجربة ان افلحت ، ولابد لها ان تفلح . ستجعل تاريخ هذه الحقبة المعاصرة في القرن العشرين ، تاريخ الوحدة الاوربية . بعد ان كان القرن التاسع عشر هو تاريخ القوميات ..

وفي الختام فاننا نرغب ان نوجه الي الدكتور لويس عوض سؤلا واحدا بعد ان انكر وجود الامة العربية والقومية العربية والوحدة العربية ، واعتبرها اساطير وخرافات ..

سؤالنا الواحد الي الدكتور لويس عوض ومن يقول قوله : وهل اوروبا قومية واحدة ، ووطن واحد ، وامة واحدة ، ..

فهل من جواب رشيد وسديد ؟ !

ـ ثالثا ـ
رايت القوة العربية في الاسكندرية

قضية « القومية » التي كتب فيها الدكتور لويس عوض باسهاب غير ممل ، اجاد فيها وما افاد ! ! فلقد أجاد لانه لم يترك مرجعا اجنبيا الا واعتمده . مترجما وملخصا .. غير انه ما افاد لانه لم يقدم للامة العربية فيما كتب مساهمة بناءة منهجية تعود عليها بالخير في حاضرها ومستقبلها .. والعلم يستهدف اولا واخرا النفع العام للمجتمع . والا كان لهوا وعبثا ..

وقضية القومية . بمفهومها العام ، دون ان تنسبها لاية امة هي من اهم القضايا السياسية العامة . التي استوردنا اصولها وفروعها . من الفكر الاوربي ، من غير محاولة لان يكون لنا فيها فكر مبدع خلاق .. مع ان التراث العربي مليء بالمراجع والاسانيد التي تؤهل علماءنا ان يصوغوا للامة مفهوما واضحا جليا للقومية بصفة عامة ، والقومية العربية على وجه التحديد ..

واستراح بعض المفكرين العرب بين يدى العبارة المعروفة « انا متبع ولست بمبتدع » وراحوا ، كلما اثيرت قضية القومية ، يهرولون الى المراجع الغربية ، وقواميسها بالذات ، يترجمون عنها ويقتبسون ما لذ لهم وطاب ، ثم ينتهي الامر بهم انهم ينكرون وجود الامة العربية ، ويتنكرون للقومية العربية ، ويستنكرون الوحدة العربية ـ كل ذلك اعتمادا على تعريفات اجنبية ، او مقايسات لقوالب فكرية اجنبية ، كانما هذه التعريفات قد نزلت من السماء ، وكانما هذه القوالب هي الالواح الازلية التي لا تمس من قريب او بعيد

ومن المؤسف حقا ان كل الذى كتبه الدكتور لويس عوض منقول عن تعريفات ومصطلحات المراجع الأوربية بنصوصها ، يقدمها الى القارىء العربي كما هي من غير إضافة او ملاحظة او تعليق ، مع أن الدكتور عوض كما يبدو لي من كتاباته « عربي » موهوب يستطيع أن يكون خلاقا مجيدا ، مبدعا لا مبتدعا .

وكنت اتمنى على الدكتور عوض وهو يتمتع بثقافة واسعة ، ان يدرس ما قاله علماء اوروبا وفلاسفتها عن القومية ، وان يفهمه ويهضمه ، ثم يعكف بعد ذلك على دراسة أحوال الامة العربية ليقدم لنا فهما مبدعا لقضية القومية العربية .. يبنيها ولا يهدمها ، يدفعها إلى الأمام لا إلى الوراء ، يعالج مشاكلها ويصف لها الداء والدواء .. ويغزى الاجيال العربية الناشئة بالايمان بها والنضال من أجلها بدلا من أن يدعوها إلى الكفر بها والانصراف عنها .

ذلك هو دور المفكرين العرب كما يجب أن يكون إزاء القضايا القومية التي تتصل بحاضر الأمة العربية ومستقبلها . وهذا هو بالتحديد الدور الذى يجب أن يضطلع به الدكتور عوض ومن هم في مثل ثقافته الرحبة . أقول ذلك وأمامي العديد من المراجع الأوربية عن القومية وأنا لا أتحدث الآن عن القومية العربية ..

فماذا نجد في هذه المراجع الأوربية ؟

هذه المراجع كلها لا تتحدث عن القومية في إطارها العام ولكنها تتناول مقومات ومبادىء قوميات متعددة : القومية الانجليزية . القومية الافرنسية ، القومية الالمانية ، القومية الايطالية .. حتى العلماء الأمريكان ، الذين ليست لهم قومية قديمة قد شاركوا في « علم » القومية مع انهم يعترفون بانهم مجموعة من اقوام وشعوب لا تزال في « رحلة الذوبان » **the selting pot**

قوميات

هذا مع العلم بأن الفكر الاوربي السياسي لم يختلف بأكثر مما اختلف حول قضايا القومية وتعريفاتها ومقوماتها تلك ان علماء الالمان كانت نظرتهم الى القومية متأثرة بالحنين وصفاء العرق والدماء ، وان المانيا فوق الجميع ، وان تحقيق الوحدة الالمانية يجب ان يقوم على اوسع الارض واكثر الشعب ! !

اما العلماء الافرنسيون فقد طعموا القومية بمبادىء الثورة الافرنسية والمنطلقات الفكرية للفيلسوف الافرنسي الكبير جان جاك روسو ..

والافرنسيون والالمان اجمعون كتبوا عن القومية وكل منهم يتطلع الى مقاطعتي الألزاس واللورين : هل هي افرنسيتان او المانيتان ؟ ؟

والى جانب اولئك كان العلماء البريطانيون يفلسفون القومية على « اساس افكار التوراه على اعتبار أن بريطانيا تمثل اسرائيل القديمة » على حد تعبير دائرة المعارف البريطانية (المجلد السادس عشر) ـ والقصد الخفي وراء ذلك

هو تبرير الاستعمار باعتباره مهمة مدنية مقدسة !!

بل ان الافكار الافرنسية والبريطانية بصدد القومية كانت وراءها مطامع الدولتين فى تفتيت الدولة العثمانية وانهاء سيطرتها على دول البلقان

ولا يفوتنا ان ننكر فلسفة السوفيت بشأن القومية والأهمية ، فانها تختلف كل الاختلاف عن فلسفة العلماء الغربيين أجمعين ، وكتابات لينين وستالين فى هذا الصدد أشهر من أن تنكر ، وكلها وضعت لتأييد عقيدة جديدة ثائرة على ما سبقها من افكار وعقائد

ولا ننسى العلماء السويسريين ، فقد خاضوا غمار الحوار حول مفهوم القومية ، وهؤلاء كغيرهم قد أطلقوا العنان لابحاثهم ودراستهم ، ليفلسفوا « القومية » بما يصون حيادهم ، ويجعلهم فى مأمن من الجيران فى الحرب والسلم على السواء .. وهو حياد يختلف كلية عما دعا اليه الاستاذ توفيق الحكيم ..

واخيرا دخل على عالم الفكر ابحاث ودراسات ، لا شرقية ولا غربية ، انطلقت من أسيا وافريقيا ، واستمع العالم الى اراء جديدة حول القومية ، من المفكرين اليابانيين والصينيين والهنود ، وخاصة بعد أن تكاثرت الحركات القومية التحريرية ، واصبح لكل قوم قومية خاصة بهم يعبدونها ويقدسونها ، كما كان لكل شعب آلهته فى عصور الوثنية السحيقة !!

والدراسات هذه القديمة والمعاصرة ، لم تسقط وحيا من السماء ، ولكنها بنيت من الارض والناس ، كانت كلها نابعة من الظروف العامة لكل مجتمع وكل امة .. تماما كالخطط الاقتصادية تضعها كل دولة حسب بيئتها ومواردها وظروف شعبها ..

ومن هنا يمكن القول بأن موضوع « القومية » غير موجود فى العلم .. فالموجود هو « علم » القوميات ، وما أكثرها .. ذلك انه منذ القرن التاسع عشر الى يومنا هذا نشأت مدارس فكرية متباينة حول موضوع « القومية » ، وستنشأ مدارس جديدة مع الزمن .. والعلماء أولا واخيرا ، يتأثرون بالبيئة التى يعيشون فيها ، وبنوازع شعوبهم والصراعات التى تموج من حولهم ولا يستطيعون أن يكونوا فى معزل عنها .. ولا أضرب الا مثلا واحدا .. هذا المثل هو القومية الامريكية فهذه تفجرت منابعها الفكرية من النزوع الى الفدرالية التى دعا اليها توماس جيفرسون ورفاقه ، فى خطبهم وكتاباتهم ، وحين نقرؤها اليوم نشعر أنها لا تزال ساخنة بعد أن انقضى عليها ما يقرب من مائتى عام وهى المعروفة « The Federalist »

ولست اريد أن أذهب بعيدا فى تصنيف « القوميات » وسرد مدارسها الفكرية والبحث عن مناهجها .. ويكفى أن نقول للدكتور عوض انه لا يوجد مفهوم واحد للقومية بل أن هناك عشرات من المفاهيم والتعريف ، بعدد القوميات الممثلة فى الامم المتحدة ، والحبل على الجرار !!

أن « علم القومية » اذا جاز لنا هذا التعبير ، ليس كعلم الحساب والجبر ، يقوم على الارقام ، وهذه لا يستطيع أحد أن يلعب بها كما يشاء .. ذلك أن القومية قد اصبحت تئن من تصارع الاجتهادات ، بل والشطحات ، كشطحات الصوفية واشد هؤلاء ويلا ..

وفى أجمل الصور وأروعها فقد اصبحت القومية أشبه ما تكون بمعزوفات الجاز الصاخبة ، وكل يغنى على ليلاه .. ولست ادرى لماذا لا يكون للدكتور عوض معزوفته وليلاه ، وهو قادر أن يجيد ويبدع ، ولماذا يقصر جهده أن يعزف لنا المعزوفات الغربية دون سواها !!

وكان على الدكتور عوض ، وهو يروح ويغدو بين المراجع الغربية فى تعريف القومية ، أن يدرك أن القومية ليست من علوم الفلك التى لا تخضع الا للمراصد والحساب .. فالقومية هى من شئون الارض والناس ، من شئون البشر على هذه الارض تستوحيها من حاجاتهم وارادتهم واشواقهم الوجدانية ليست

القومية كعلم الطب .. الطب الواحد فى كل دولة وعند كل شعب .. ولكن القومية نظرة حرة طليقة تعكس حاجات كل امة ورغباتها .. ولكل أمة أن تنظر للقومية كما تشاء وباب الاجتهاد مفتوح لكل مجتهد ، والفكر ليس حكرا على الفلاسفة الاوربيين وحدهم ، وقد انتهى عهد الاستعمار فى العالم العربى ، وأصبح من الواجب ان يكون للامة العربية فلسفتها الخاصة ومفهومها الخاص « للقومية » كما فعلت وتفعل الامم كلها ..

وقد قرأت بالامس فصلا « مطولا عن القومية » فى دائرة « معارف العلوم الاجتماعية » بالانجليزية طبعة مكميلان فرأيت فى تعريفها المتعددة المتباينة ما تنوء به الذاكرة :

ناهيك عن تفاوت الاثر فى مقوماتها : اللغة ــ الدين ــ التاريخ ــ الارادة العامة ، التراث الشعبى ــ المصالح المشتركة ــ العرق والجنس ــ والاحاسيس والمشاعر .. وكل مدرسة فكرية تتركز على واحد من المقومات دون الاخر ، ولكل مدرسة قواعدها تفكيرا وتحليلا وتطبيقا ..

ومن « دائرة المعارف « Encyclopedia of social » « Scienses » مددت يدى الى الخزانة المجاورة فى مكتبتى المتواضعة فوجدت ثلاثة مراجع متخصصة فى القومية وهى :

1) E . H . Carr Nationalizm and after
2) H . Kohn , The idea of Nationalizm
3) C . J . H . Hays , The historical Evolution of Nationalzim

والقارىء لهذه المراجع يخلص الى مفارقة لطيفة هى أن مراجع « القومية » اشبه ما تكون بصيدلية كبرى فيها كل شىء من المضادات الحيوية ، الى الفيتامينات ، الى المخدرات المنومات ، الى السموم القاتلات .. وليحذر الطبيب المعالج أن يمد يده خطأ الى جناح السموم ، فيقتل مريضه ، ويرحه من الارق والمغص وسائر الاوجاع !! فذلك علاج مضمون النتائج !!

وأنه لما يثير العجب حقا ، أن الدكتور لويس عوض لا يشير فى دراساته الى هذا التنوع والتعدد فى مفاهيم القومية ومقوماتها ، ولكنه يقتصر على اقتباس مفهوم واحد دون سواه ، هو نوع من المفهوم الكلاسيكى الغربى .. كأنما القومية عنده « وحدانية » ليس علينا الا ان نركع لها ونسجد !!

وأنه ليبدو لى ، وارجو أن لا اكون ظالما أو متعسفا ، أن الدكتور عوض ، حين يدخل الى مكتبته التى يشير اليها كثيرا ، يدخلها وهو يبحث عن « عمد مسبوق بالاصرار » بان يجد فى هذا الكتاب أو ذاك ، شذرات تؤيد افكارا مقررة سلفا فى ذهنه .. ثم يخرج على الناس بهذه المقالات المليئة بالمقتبسات والشواهد .. ويقينا انه لا يعجزه أن يجد ما يريد ، فان كتب « القوميات » فيها الناسخ والمنسوخ ، والراجح والمرجوح ، وفيها الاممية والقومية ، والشعوبية والعرقية ــ كل ذلك جنبا الى جنب .. واختر لنفسك ما يحلو !!

ومن هنا فاننا نأخذ على الدكتور عوض ــ هذا المثقف العربى الذكى ، انه لم يقدم لنا عملا اصيلا ، عملا اعظم من النقل والترجمة ، انه لم يقدم لنا مفهوما شاملا فى القومية العربية نابعا من تراث الامة العربية ، دارسا لحاضرها ، ومتطلعا الى مستقبلها ، كما فعل المفكرون الاخرون فى المشرق والمغرب ..

ولا شك عندى ، انه لو اقدم الدكتور عوض وامثاله من المفكرين على مثل هذه الخطوة البناءة فانه سيجد فى تراث الامة العربية ومواقفها الاستراتيجية ومواردها العظمى ، ما يؤهله أن يضع لنا فلسفة فى القومية ، تضىء الطريق لاجيالنا الصاعدة والوافدة ، تقودهم الى الايمان بذاتهم وقوميتهم ووحدتهم ، بدلا من أن يتركوا حيارى ضياعا ، مطروحين على قارعة الطريق !!

وليت الدكتور عوض ينصرف الى هذا الجهد البناء بدلا من أن يحتج على المناهج الدراسية فى مصر لانها تحتوى فصولا عن

التاريخ العربي وبطولات صلاح الدين وطارق بن زياد ومن اليهما .. كانما أصبحت هذه المفاخر الانسانية وصمة عار في وجه الزمان !!

الاحلام والحالمون

ان الدكتور عوض يبرر مواقفه هذه ، بصراحة وجراءة ، لا يحمد عليها ، بأنه يرى في ذلك كله اساطير سياسية ومراهقات صبيانية .. وان تحدث عنها الرجال والكهول فهي احلام يقظة لا اكثر ولا اقل !!

ولو أن الدكتور عوض قد وقف بعض الشيء عند تاريخ الحركات القومية ، قبل أن يكتب مقالته الطويلة عن القومية .. بل لو انه اعاد ضميره ووجدانه قليلا لما عانته الشعوب المناضلة من الام وتضحيات وما انتهت اليه من نصر مؤزر لرجع الى الصواب .. ولادرك أن تلك الحركات التحريرية كانت في بدايتها احلاما نبيلة اصيلة ، وان ابطالها هم اعظم الحالمين في التاريخ ، وان عزائمهم الصابرة قد نقلت احلامهم الى دنيا الواقع والحقيقة .

وما لنا نذهب بعيدا .. لماذا لا نقف قليلا امام الامم المتحدة امام محراب عالميتها المعاصرة ، فلقد شهدنا هذه المنظمة يوم مولدها مؤلفة من قرابة ٥٠ عضوا .. وها هي الان تقترب من المائة والخمسين عضوا ، فنحن هؤلاء الذين انفتحت لهم ابواب الامم المتحدة على مصراعيها ، بايديهم المضرجة بكفاحهم ، ودخلوها وهم يحملون اعلام الحرية والاستقلال ؟؟

هؤلاء هم الحالمون الكبار الذين يرى الدكتور عوض انهم بداوا حياتهم القومية باحلام اليقظة ، تداعب اجفانهم الرومانسية السابحة في عوالم الخيال .. ولو انه عاصرهم في المراحل الاولى من نضالهم كتب عنهم ما يكتبه عن القومية العربية في هذه الايام .. وقد فات الدكتور عوض أن اعظم الانجازات الانسانية في التاريخ قد بدأت في رؤوس الحالمين

القومية العربية ومقوماتها

والامة العربية التي تملك من مقومات القومية كل عناصرها ، ومن أسباب القدرة كل مصادرها لا ينقصها في الوقت الحاضر بالذات الا الحالمون ، القادة والمفكرون ، من الذين يبعثون في الامة روح الاحساس بذاتها ، وكرامتها ، وقدرتها حتى تعبر هذه المحنة الكبرى التي المت بها .. فقادة العالم ومفكروه ، بل انبياؤه ومرسلوه ، هم الحالمون الافذاذ ، عبر التاريخ في كل عصوره ، أعطوا البشرية أروع العطاء واغناه ، ولم يكونوا يملكون حين بداوا دعوتهم الا احلامهم وايمانهم وصبرهم ..

والقومية العربية ، تدعو في هذه الايام اكثر من أي وقت ، الحالمين ، القادة المفكرين ، أن ينشروا على الناس احلامهم ، وليكن الدكتور عوض واحدا منهم ، اذا اختار ، فالقومية العربية لا تعيش في فراغ .. انها غنية بكل المقومات المعروفة : اللغة ـ التاريخ ـ القيم الروحية ـ الاشواق والاحاسيس الوجدانية ، ولا احسب أن الدكتور عوض يستطيع ان ينكر وجود هذه المقومات في حياة هؤلاء المائة والعشرين مليونا من البشر الذين بسطهم الله على هذه الرقعة العجيبة من الدنيا ـ من المحيط الى الخليج ، بكل ما فيها من ثروات فريدة ، ومواقع هامة ، قل ان يضاهيها موقع أخر في العالم باسره !!

ولناخذ موضوع اللغة مثلا ، وهو واحد من اهم المقومات ، ويكفي هنا أن أشير الى اهمية اللغة فيما قاله محمد بن عبد الله (ص) حين عاش في المدينة المنورة اساس العروبة بقوله : ليست العربية باحدكم من اب ولا أم [وانما هي باللسان فمن تكلم العربية فهو عربي] وهو بذلك قد استبعد الابوة والامومة ، وجعل اللغة مكانة الصدارة في مقياس العروبة ..

ويأتي بعد ذلك الجاحظ ، احد عمالقة الفكر العربي (٧٧٥ ـ ٨٦٨ م) فقد سرد مقومات القومية قبل ان يتكلم فيها الفلاسفة الغربيون بقرون . ولننظر القارئ في هذه الكلمات المنتقاة بوضوحها وسلاستها ، حين يقول : « ان الاستواء في التربة واللغة والشمائل والهمة والانفة والحمية والاخلاق والسجية (كل ذلك) يقوم مقام الولادة والاحلام وليست هذه من مترادف الكلام فكل كلمة لها معناها ومدلولها في اطار القومية .. استبعد فيها الارحام والولادة ، جاعلا المقومات الاخرى فوق كل اعتبار ..

وإن المرء ليحسب وهو يقرا هذه الكلمات ، ان الجاحظ قد بعث من مرقده ليرد على الدكتور لويس عوض وليعلمه شيئا عن القومية العربية .. فقد اوجز الجاحظ في كلمات مابسطه العلماء في مجلدات ! !

وبعد الجاحظ ، نقرا لابي تمام الشاعر العربي الكبير (٨٠٤ ـ ٨٥٠ م) .. نقرا له بيتين من الشعر فيهما خلاصة مجلدين وهو يستبعد العرقية والعنصرية ويضع محلها الارض الواحدة واللغة والتراث : فيقول :

إن يختلف ماء الحياة فماؤنا
عذب تحدر من غمام واحد
او يختلف نسب يؤلف بيننا
أدب أقمناه مقام الوالد

اما المتنبي شاعر العصور والدهور فقد ركز على الذكريات التي تشد المرء الى الوطن فقال :

بلاد بها نيطت على تمائمي
واول ارض مس جلدي ترابها

ويقول شاعر أخر تعشق الوطن لذاته لا لصفاته ، كأنما ، كان فراح يقول : ويستحسنون أرضا لا هوا بها ولا ماؤها عذب ولكنها وطن

وما اكثر هذه الاستشهادات في تراثنا العربي ، وكل ما نرجوه من الدكتور عوض وامثاله ان يقراه كما يقرا المراجع الأجنبية .. ولا بأس أن أحيله الى كتاب « المنازل والديار » الذي وضعه الشاعر الفارسي الأمير أسامة بن منقذ ، فقد جمع فيه ماقاله العرب عن الوطن نثرا وشعرا ، ويقيني ان الدكتور عوض سيجد في هذا الكتاب وفي غيره من كتب التراث العربي زادا ضخما يعينه ويغنيه ـ يعينه في وضع دراسة أصيلة عن القومية العربية ، ويغنيه عن الفكر الاوروبي الذي استهدف في حملة ما استهدف ، أن تكون اقدام اوروبا فوق رؤوس الجميع ! !

لاقومية ولاامة ولاوطن

بقيت نقطة هامة ، بل نقطة خطيرة لا يصح السكوت عليها ، تلك هي انه نهانا « ان نتكلم اليوم عن الأمة العربية وعن الوطن العربي إلا بعد زوال الحدود السياسية داخل العالم العربي وقيام الدولة المركزية الواحدة التي يحكمها دستور واحد وقوانين واحدة تكون صاحبة سيادة لا تتجزا على كل اراضيها وكل مواطنيها .. فاول مظهر من مظاهر القومية العربية ظهور الدولة المركزية الموحدة صاحبة الولاية التي لا رجعة فيها على بلاد العالم العربي .. وقبل هذا لا مجال للكلام ، باي معنى علمي وباي معنى رسمي عن الأمة العربية وعن الوطن العربي » ! !

ويشكو الدكتور عوض بعد ذلك مايرد في المؤلفات ، وما يدرس في المدارس ، وما يصدر في أجهزة الاعلام ، وما يرد في الخطب السياسية والمراسلات الدبلوماسية ، وما يتم من الابحاث الجامعية .. يشكو الدكتور من كل ذلك ليقول « ونحن نتكلم كان هناك قومية عربية فعلا .. وكان هناك أمة عربية فعلا وكان هناك وطنا عربيا فعلا » ! !

وهكذا يفكر الدكتور عوض ، بكل بساطة وبجرة قلم ، ينكر وجود القومية العربية ، والأمة العربية والوطن العربي .. مع أن الدنيا باسرها ، باستثناء الدكتور عوض والدكتور عوض

وحده ، تعترف بوجود القومية والوطن والأمة .. ولا أعرف أحدا يستثنى الدكتور كواحد من هذا الوجود غير الموجود ! !

ولعل محور الخطأ الذى وقع فيه الدكتور عوض الى القاع ، هو أنه ربط « الدولة » بالوطن والأمة والقومية .. وهذا الخطأ الفادح كنا نربأ بالدكتور عوض أن يقع فيه ، فقد خلط الدكتور عوض الدولة بالقومية .. فالدولة شيء والقومية شيء آخر .. فالقومية ببساطة هى الرابطة الوجدانية التى تجمع الأمة الواحدة ، والدولة هى الاداة الكبرى التى تحقق للامة أهدافها وتبرز شخصيتها .. وكثيرا ما تنشأ القومية أولا ثم تنشأ الدولة بعد ذلك ، تعبيرا عنها وتجسيدا لارادتها وانطلاقا لحركتها .. ولا أظن أن الدكتور عوض يجهل حالات كثيرة نجد فيها قوميات ولا دولة لها .. ومن ذلك أن كل الشعوب ذات القوميات المتعددة والتى كانت فى قبضة الاستعمار ، كانت موجودة ، ولم تكن لها دولة ولا حكومة بالمعنى المحدد .. كانت لها قومية ، ولها وطن ، ولكن لم تكن لها دولة .. ولم توجد الدولة إلا بعد أن نهضت القومية والأمة والوطن لتحقيق الاستقلال وقيام الدولة .. ولقد كان تاريخ القرن التاسع عشر وهو عطر القوميات هو تاريخ شعوب لم تكن لها دولة فناضلت وناضلت حتى ظفرت بالدولة ، أخيرا .. واكتملت الصورة بعد ذلك فرأينا الوطن والأمة والقومية ، ثم جاءت الدولة تاجا على رأس ذلك كله ..

وإن وقائع التاريخ لتسأل الدكتور عوض صائحة بأعلى صوتها : وماذا يقول عن الهند واندونيسيا واليونان قبل الدولة وقبل استقلالها .. ألم تكن موجودة .. ألم يكن لها وطن .. ألم تكن فيها أمة ..

ولنأخذ مثلا بارزا .. حتى يراه الدكتور عوض بأم عينيه : العملاق الأمريكى ، ماذا كان قبل الاستقلال عن بريطانيا وقبل قيام الدولة الأمريكية .. لقد كان على تلك القارة الوطن الأمريكى والشعب الأمريكى والقومية الأمريكية .. فلماذا ينكر الدكتور عوض وجود ذلك كله على الأمة العربية

نحن مستعدون أن نسجد على الأرض تحت قدمى الدولة الوحدوية التى أشار إليها الدكتور عوض فى حديثه ، ولكن لماذا ينهانا عن الكلام عن الأمة والوطن والقومية إلا بعد أن تزول الحدود السياسية ؟

إذا كان الدكتور عوض يشكو من هذه الحدود ، فنحن نحيى شكواه ، ولكن هذه الحدود لا تزول بالسكوت عليها ، وان الكلام عنها هو أول مراحل النضال لازالتها — وان الواجب القومى يطالبنا أن نتكلم ونناضل اليوم وكل يوم لتزول جميع الحدود السياسية ويحل محلها « من المحيط إلى الخليج » .. حتى يصبح الوطن العربى مساحة واحدة لكل مواطن عربى .

وقبل الدكتور عوض ، صاح شاعر النيل حافظ ابراهيم ، غاضبا على الانجليز حين قال :

ياقوم لا تتكلموا إن الكلام محرم ..

ولكنه كان يشير بذلك إلى ما يريده الانجليز من الشعب المصرى .. الصمت والسكوت على الانجليز ! !

فكيف يطالبنا الدكتور أن لا نتكلم عن الدولة قبل أن تزول الحدود وتقوم الدولة ! !

ولو أن « أبوالهول » الصامت أبد الدهر قد استمع الى كلام الدكتور عوض وهو يطالبنا بأن نسكت ونعتصم بالصمت الى جوار « أبوالهول » لسقط استكبارا واستنكارا ..

الدولة المركزية

ثم ان الدكتور عوض يسوقنا الى خطأ أكبر ، لا أحسب أنه يجد مرجعا علميا يؤيد فيه ، رغما عن تناقض المؤلفات العامة فى هذا الشأن .. فهو يشترط قيام « الدولة المركزية الواحدة التى يحكمها دستور واحد ، وقوانين واحدة تكون صاحبة سيادة لا تتجزأ على كل أراضيها وكل مواطنيها قبل أن نتكلم عن الأمة العربية والوطن العربى » وهذه عبارته بألفاظها ..

وهذا تصميم بالغ الخطورة ، فانه يفرض على القادة والمفكرين العرب أن يذهبوا إلى كهف أصحاب الكهف ولا يخرجوا منه إلا حين تقوم هذه الدولة المركزية ذات السيادة الواحدة على الوطن اجمع وعلى المواطنين اجمعين .. وغفوة أهل الكهف لن تحقق سيادة ولا دولة . فان قيام الدولة الواحدة مقام الاثنين والعشرين المنبسطين على الارض العربية ، يحتاج إلى توعية وتثقيف وتنظيم .. وبكلمة أدق إلى نضال رشيد ، ومن لهذه المهمة الجليلة غير المفكرين والاحرار البواسل ..

ثم ما معنى هذا التعبير « الدولة المركزية » الذى يطلقه الدكتور عوض مرسلا ؟ .. سؤال نحب أن نسمع له جوابا من صاحب هذه المقولات نفسه .. ومن يردد مقولاته

إذا كان يقصد دولة واحدة موحدة اندماجية ، فان القومية العربية لا تدعو إلى ذلك ، وسنعالج هذا الموضوع فى فصل خاص .. ومثل هذه الدولة لا تصلح للأمة العربية .. وهذا العصر ليس عصر الدولة الاندماجية المركزية .. والاتجاه الدولى فى هذه الأيام يسير نحو نظام السلطات المحلية واللامركزية ..

ولكن الحكومة المركزية التى ندعو إليها هى الحكومة الفدرالية ، التى تمارس سلطات محددة معينة على الوطن اجمع وعلى المواطنين اجمعين .

ثم يمضى الدكتور عوض بعد ذلك ليقول كلمة حق وهو يريد بها الباطل .. ففى تضاعيف حديثه يقفز إلى موضوع الفلسطينيين ليتخذ منه ركيزة لاطلاق النار على القومية العربية .. فهو يقول ولنتدبر كلماته :

إن كل بلد عربى يعامل من فيه من الفلسطينيين معاملة الضيوف الأجانب .. ولو كنا جميعا عربا حقا .

ولو كانت هناك قومية عربية حقا فلم هذا الاصرار على حجب صفة المواطنة عن الفلسطينيين فى كل بلد يعيشون فيه ضيوفا وكأنهم أقلية قومية مستقلة فى كل وطن عربى يعيشون فيه .

وان المنطق السليم ليصبح فى وجه الدكتور عوض معلنا : ان المقدمة صحيحة ولكن النتيجة باطلة وواضح ان الدكتور عوض يريد ان يندد بالقومية العربية عن طريق مأساة الفلسطينيين .. وظروف حياتهم فى الوطن العربى وهذا الكلام اشبه ما يكون بمنطق اسرائيل التى ما فتئت تدعو الدول العربية على الدوام الى توطين اللاجئين فى الوطن العربى .. وتنادى بأعلى صوتها .. « اليسوا اخوانكم فى القومية ؟ ! » والحقيقة المعروفة ان حجب المواطنة العربية عن اللاجئين الفلسطينيين هو جزء من الاستراتيجية الفلسطينية .. من اجل الحفاظ على الشخصية الفلسطينية وتمكينها من الصمود فى ميدان النضال فى وجه اسرائيل والحركة الصهيونية .

ولكن المشكلة الاساسية وكان من الاكرم والاشجع للدكتور عوض ان يثيرها فى هذا الصدد هى المواطنة العربية للمواطنين العرب — ولنترك موضوع اللاجئين الفلسطينيين جانبا فذلك موضوع له ملابساته ومضاعفاته ..

— المواطنة العربية —

ولقد كان الاجدر بالدكتور عوض أن يبادر الى نجدة المواطنين العرب فى وطنهم استنادا الى مقومات القومية العربية وحقائقها ..

ان المشكلة التى تنتظر الحل هى الاعتراف لكل عربى بالمواطنة العربية فى الوطن العربى .. وليست المشكلة منح هذه المواطنة للاجئين الفلسطينيين .

المشكلة الكبرى تتصل بحياة المائة والعشرين مليون عربى المحرومين من المواطنة العربية العامة وليست مشكلة الثلاثة ملايين فلسطينى .

ان الامة العربية تتمتع بالمواطنة الاقليمية .. والعربي مواطن في قطره وكفى .. ولكنه لا شيء في الوطن العربي الكبير .. وهذا ما يجب ان يغضب له الدكتور عوض .. ونحن معه في هذا الغضب . وسيجد أن الامة العربية بأسرها معه في هذا الغضب .. وهنا يأتي دور الدكتور عوض وغيره من المفكرين العرب ليظفروا للعربي بحقوقه العربية كاملة غير منقوصة ..

والباطل المحزن في كلام الدكتور عوض انه يقول ، لو كنا عربا .. ولو كانت هناك قومية عربية حقا لما فعلنا ما نفعل بالفسطينيين ، وهو في الواقع يريد ان يكفر القارىء العربي بالعروبة لانه يريد ان يعكس المعادلة فتصبح ، وبما اننا نفعل ذلك بالفلسطينيين فلسنا عربا ولا توجد قومية عربية ، !!

ولكن العروبة لا يمكن ان نحكم عليها بسلوك الحكم العربي المعاصر ولا بالقوانين والانظمة السائدة في الوطن العربي وليس من الانصاف ان نظلم القومية العربية ونحملها مسئولية مظاهر التجزئة واوضاع الانفصال التي تسود الوطن العربي في هذه الحقبة من التاريخ الحديث ..

ان هذه الحقبة الانفصالية القائمة لها تاريخها واسبابها والموضوع يحتاج الى كتاب شامل لدراستها والقومية العربية ليست مسئولة عن هذه الحقبة فهي لم تصنعها . ولم تضعها الامة العربية .. لقد فرضت عليها وهي قائمة بقوة الاستمرار وفي ظروف نوع الحكم العربي المعاصر .. وكل ذلك الى زوال .. وسيأتي حتما الزمن الذي تستطيع فيه القومية العربية ان تعبر عن طموحات وطموحات ابنائها ..

وعلى كل حال فان مظاهر التجزئة هذه هي مرحلة انتقالية وليست من طبيعة الحياة العربية ولا جزءا من تاريخها الوحدوي الطويل .. واريد ان اقتصر على نماذج وشواهد سريعة تشير الى معالم الوحدة لا الى معالم التجزئة في الوطن العربي .. بل وتؤكد ان المواطن العربي كان على الدوام يعيش في الوطن العربي في اقطار وامصار وليس لمواطنة العربية من حدود .. والتراث العربي غني بالامثلة على ذلك .. وساقتصر منها على مصر فما كان يجري فيها يجري في دمشق وبغداد ومكة وسائر حواضر العرب ..

= نماذج قومية رائعة =

والامام الشافعي هو مثلنا الاول .. انه من ابناء غزة من عمال فلسطين هاجرها صغيرا وطاف في ارجاء العالم العربي طلبا للعلم حتى وجد العلماء والشيوخ فتلقى عنهم علوم الدين والدنيا وعاش في مواطن العربية العظمى في الحجاز ثم استقر به النوى في القاهرة وعاش حياته كلها فيها يفقه الناس في امور دينهم في جامع عمر بن العاص ومات فيها وفيها دفن وضريحه من معالم القاهرة الكبرى وتفاصيل سيرته وحياته تنبىء عن المواطنة العربية في الوطن العربي اجمع واصبحت حياته جزءا من تاريخ مصر بالذات وفي تراثها وثقافتها .. وهو فلسطيني المولد .

المثل الثاني : فلسطيني اخر هو الشيخ مرعي الكرمي من طولكرم من عمال فلسطين تولى مشيخة الازهر في القاهرة وكان شيخا لكثير من العلماء المرموقين في العالم العربي ولم يقل احد في مصر ان الشيخ الكرمي هو غريب عن مصر ..

ومراجع التراث العربي وخاصة طبقات الشعراء والادباء والفقهاء يجد القارىء العربي فيها اسماء فلسطينية تعد بالمئات ممن اقاموا في مصر وتولوا مناصب كبرى في الدولة .

والمثل الثالث : هو ابن خلدون اللاجىء الاندلسي تولى مناصب وزارية كبرى في المغرب العربي ثم رحل الى القاهرة واصبح قاضي قضاة المالكية ودخل في مجادلات ومشادات مع عدد من علمائها ثم وقع عليه الاختيار ليكون في سفارة لدى التتار حين احتلوا دمشق ولعلها اضخم سفارة في التاريخ سرد ابن خلدون تفاصيلها في كتابه التعريف بابن خلدون – وابن خلدون مارس المواطنة العربية في الوطن العربي باسره – ليكون فيما بعد من اعظم علماء الاجتماع في العالم .. ولم يقل أحد انه كان ضيفا في مصر او اجنبيا عنها ولا ان مصر هي وطنه الثاني وهو التعبير الشائع في هذه الايام !!

والمثل الرابع : هو المقريزي .. لبناني من حي المقارزة في بعلبك ومنها اسمه الشهير وهو شيخ مؤرخي مصر اقام فيها كل حياته وترك للامة العربية مؤلفات رائعة في التاريخ ولم نجد في كتبه او في كتب الذين ترجموا له انه كان غريبا في مصر فقد عاش حياته كأي مصري اخر سواء بسواء ..

والمثل الخامس : وهو مجموعة نماذج يجدها المرء في الاسكندرية وشواطئها في اشهر معالمها والكثيرون يمرون بها والقليلون يعرفون اسباب مماتها .. انها اسماء معالم ولكنها في الاصل اسماء اعلام في الفكر العربي .. فهذا شاطىء سيدي بشر وذاك شاطىء سيدي جابر وبعدهما شاطىء الشاطبي ..(سيدي بشر ، وسيدي جابر والشاطبي هؤلاء من اكبر علماء الاندلس نزلوا في الاسكندرية سهلا واهلا وسميت هذه المواقع باسمائهم تبركا قبل سبعمائة عام ويزيد .. ولم يقل احد انهم اغراب او اجانب ولكنهم يعيشون في ضمير مصر ووجدانها الى ان يرث الله الارض ومن عليها ..

ومع هؤلاء الاندلسيين يجب ان نضيف ابا العباس المرسي صاحب المسجد الشهير باسمه فهو كذلك من مواليد الاندلس ومن فقهاء المالكية العظام وله منزلة مرموقة عند الشعب المصري .

ولسنا ننسى ونحن نذكر هؤلاء الاعلام البطل المجاهد المتصوف والمربي السيد احمد البدوي من اهل المغرب لم يترك قطرا عربيا الا واقام فيه ثم انتهى به المطاف في مدينة طنطا حيث قضى بقية عمره يدعو الى الفضيلة وجهاد النفس وضريحه في طنطا تزوره الجماهير من اقاصي الصعيد ومن البلاد العربية .

ولسنا نطيل فان تاريخ مصر وكل حاضرة عربية معها وهو تاريخ الاف العلماء والادباء والقراء والاطباء اتخذ الوطن العربي الكبير دارا لهم يتنقلون في ارجائها ويتولون القضاء والافتاء والتدريس والوزارة لافرق بين حجازي ولا عراقي ولا مغربي كلهم سواء كلهم مواطنون في الوطن العربي الواحد .

ان وراء هذا الايجاز تاريخا ضخما مسهبا اذا دل على شيء فانما يدل على ان القومية العربية قد تجسدت باكمل صورها واكرم معانيها عبر قرون متعاقبة وان التجزئة القائمة الان واحتجاب المواطنة العربية العامة هي اعراض طارئة لا بد ان تزول وهي زائلة لا محالة .

واذا كان الدكتور عوض وهو ابن القاهرة وهي غنية بامثال هذه الشواهد لا يزال ينكر وجود القومية العربية فليذهب يوما الى الاسكندرية ..

لقد رأيت القومية العربية في الاسكندرية حيه نابضة وكل حواضر العرب حالها حال الاسكندرية .



وثيقة كامب ديفيد الأولى

اطار السلام فى الشرق الأوسط

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية فى كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالى للسلام فى الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربى ـ الاسرائيلى الاخرى الى الانضمام اليه . ان البحث عن السلام فى الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالاتى :

ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها وهو قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه .. وسيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

بعد اربع حروب خلال ثلاثين عاما ورغم الجهود الانسانية المكثفة فان الشرق الاوسط مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذى لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للاسماعيلية ردا على زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التى تقدم بها كلا الزعيمين . وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبى البلدين كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهى فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من ماسى الحرب وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولى والشرعية توفر الان مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات فى المستقبل بين اسرائيل واى دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها هى امر ضرورى لتنفيذ جميع البنود والمبادىء فى قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود امنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح فى الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادى وفى الحفاظ على الاستقرار وتاكيد الامن .

☐ وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية .. وبالاضافة الى ذلك فى ظل معاهدات السلام يمكن للاطراف ـ على اساس التبادل . الموافقة على ترتيبات امن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التى يتفقون على انها ذات فائدة .

ان الاطراف اذ تضع هذه العوامل فى الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما .

وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار وهم يدركون ان السلام لكى يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تاثروا بالصراع اعمق تاثير .

لذا فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب فى رايهم ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

(أ) الضفة الغربية وغزة :

١ - ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية منهما ستنسحبان بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على اساس هذا الاطار ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدا حكم الذات لسكان هذه الاراضي واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

(ب) ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وقد يضم وفدا يضم مصر والاردن وممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه .

وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وسيكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستتبقى في مواقع امن معينة وستتضمن الاتفاقية ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين . بالاضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) وستبدا الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي « مجلس اداري » في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية .. وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجرى انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان .. احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها . وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن .. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

١ - أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ - اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها .. وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة .. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعينين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي .

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق ويجوز أيضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

(و) ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

ج - المبادىء المرتبطة :

١ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والاردن وسوريا ولبنان .

٢ - على الموقعين ان يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا

الشأن على :

(ا) اعتراف كامل .

(ب) الغاء المقاطعات الاقتصادية .

(ج) الضمان فى ان يتمتع المواطنون فى ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية فى اللجوء للقضاء

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادى فى اطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية .

٥ ـ يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك فى المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمنى لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ويطلب من الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التى يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة اسرائيل

□ الوثيقة الثانية :

اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل

من اجل تحقيق السلام .. وافقت مصر واسرائيل على التفاوض بنية صادقة بهدف التوصل الى معاهدة سلام بينهما خلال ٣ اشهر من تاريخ هذا الاتفاق .

وتم الاتفاق على مايلى :

ـ ان تجرى المفاوضات تحت علم الامم المتحدة . فى المكان او الاماكن التى يتفق عليها الجانبان .

ـ ان يتم تطبيق كل مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ فى حل النزاع بين مصر واسرائيل .

ـ ان يتم تنفيذ بنود معاهدة السلام فى فترة بين عامين و ٣ اعوام من تاريخ توقيع المعاهدة . فيما لو لم يتفق الطرفان على شىء آخر .

وقد اتفق الجانبان على المسائل التالية :

(أ) ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التى تمتد الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى فترة الانتداب .

(ب) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

(ج) استخدام المطارات الجوية التى يخلفها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ ـ للاغراض المدنية فقط بما فى ذلك الاستخدام التجارى المحتمل من جانب جميع الدول .

(د) حرية مرور السفن الاسرائيلية فى خليج السويس وقناة السويس على اساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتى تنطبق على جميع الدول .

اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة امام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البرى والطيران فوقها .

(هـ) انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلمى فيه لكل من مصر والاردن .

(و) ان تتم مرابطة قوات عسكرية على النحو المبين فيمايلى :

ـ مرابطة القوات :

[ا] لن ترابط ما يزيد على فرقة واحدة [ميكانيكية او مشاه] فى القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد بما يقرب من ٥٠ كيلو مترا شرقى خليج السويس وقناة السويس .

[ب] قوات الامم المتحدة والبوليس المدنى فقط المزودة بأسلحة خفيفة ، لممارسة مهام البوليس العادية سوف ترابط فى منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة ، يتراوح عمقها ما بين ٢٠ و ٤٠ كيلو مترا .

[ج] فى المنطقة الممتدة على مسافة ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية تكون هناك قوات عسكرية اسرائيلية محدودة لا تزيد عن اربع كتائب مشاة ومراقبو الامم المتحدة .

[د] وحدات حرس حدود لا تزيد على ثلاث كتائب تقوم بمعاونة البوليس المدنى فى صيانة النظام فى المنطقة التى لم ترد عاليه .

وتعيين المناطق المذكورة عاليه سوف يكون حسبما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات السلام . ومحطات الانذار المبكر قد توجد لضمان الالتزام ببنود الاتفاقية .

وتتمركز قوات الامم المتحدة فى :

[ا] فى المنطقة فى سيناء التى تبعد عن البحر المتوسط بعشرين كيلو مترا والقريبة من الحدود الدولية .

[ب] فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور فى مضيق تيران ـ ولن يتم سحب هذه القوات الا فى حالة موافقة مجلس الامن على سحبها بالاغلبية المطلقة .

وبعد ان يتم توقيع اتفاقية السلام واثر اتمام الانسحاب المرحلى ، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بما فى ذلك الاعتراف الكامل ـ متضمنا علاقات

دبلوماسية واقتصادية وثقافية . وانهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص . على ان يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم .

– الانسحاب المرحلي :

ان تنسحب جميع القوات الاسرائيلية بعد فترة تتراوح بين ٣ و ٩ اشهر من توقيع الاتفاقية الى شرق الخط الممتد من نقطة العريش حتى رأس محمد . وسيتم تعيين هذا الخط على وجه التحديد من الاتفاق بين الجانبين .

عن جمهورية مصر العربية	عن حكومة اسرائيل	شهد التوقيع
محمد انور السادات	مناحم بيجين	جيمي كارتر
		رئيس الولايات
		المتحدة الامريكية

نص الرسائل المتبادلة بين الرؤساء الثلاثة حول جوانب التسوية الشاملة

أولا : حول القدس

رسالة رقم (١)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

اكتب اليكم لاعيد تاكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١ – تعتبر القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

٢ – ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .

٣ – ان من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .

٤ – ان القرارات الصادرة من مجلس الامن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ، ورقم ٣٦٧ يجب ان تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب ابطال اثارها .

٥ – يجب ان تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون اى تمييز او تفرقة .

٦ – يجرد وضع الاماكن المقدسة لكل دين من الاديان الثلاثة تحت ادارة واشراف ممثلى هذا الدين .

٧ – ينبغى الا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة . ويمكن اقامة مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف .

وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة .

رسالة رقم (٢)

الى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين .

يشرفنى ان ابلغكم يا سيادة الرئيس بان البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » اصدر قانونا في ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضى بان يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره – اخضاع اى جزء من ارض اسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين في المرسوم .

وقد قامت حكومة اسرائيل على اساس هذا القانون باصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على ان القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وانها عاصمة لدولة إسرائيل

رسالة رقم (٣)

الى الرئيس السادات من الرئيس كارتر .

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتى توضح الموقف المصرى بشأن القدس . وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة الى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاحاطته علما بها .

ان موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى أعلنه السفير جولدبيرج امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما اكده من بعده السفير يوست امام مجلس الامن في اول يوليو ١٩٦٩

ثانيا : حول المستوطنات

رسالة رقم (١)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات .

الحاقا باطار التسوية في سيناء الذى ينبغى التوقيع عليه هذا المساء اود ان اؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات .

١ – يجب اجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ – لذلك فان موافقة حكومة اسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسى تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التى تستهدف الوصول الى معاهدة سلام .

٣ – في حالة فشل اسرائيل في الوفاء بهذا الالتزام فان اطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

رسالة رقم (٢)

من بيجين الى كارتر بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧

الى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

اتشرف بان ابلغكم انه خلال الاسبوعين التاليين لعودتى الى اسرائيل سأطرح على البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » مشروع قرار للبت فيه يتضمن الاجابة على السؤال التالى :

اذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون اجلاء المستوطنين الاسرائيليين من المناطق التى يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء ام انكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين في تلك الاماكن ؟

أن التصويت على هذا السؤال ـ سيدى الرئيس ـ سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التى تقضى بأن يتقيد النائب برأى حزبه وذلك برغم أن الائتلاف الحكومى بتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل أعضاء الكنيست . وفى اعتقادى انه سيكون فى استطاعة كل عضو فى الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو فى مقاعد المعارضة الادلاء بصوته بوحى من ضميره الشخصى .

رسالة رقم (٣)
من الرئيس كارتر الى الرئيس السادات
بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢

الى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التى بعث بها الى رئيس الوزراء مناحم بيجين موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها فى وقت لاحق .

وفيما يتعلق بهذه القضية فانا أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على اجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لاى مفاوضات من أجل ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

رسالة رقم (٤)
نص رسالة كارتر الى بيجين بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢

الى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء على الكنيست كى يتخذ قرارا بشأنها .

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات الى حول هذا الموضوع .

ثالثا : حول الضفة الغربية وغزة :

رسالة رقم (١)

الى الرئيس كارتر من الرئيس السادات

الحاقا على اطار السلام فى الشرق الاوسط اكتب لكم هذه الرسالة لاحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة من أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فان مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الاردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

رسالة رقم (٢)

الى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر

احيطكم علما هنا انكم ابلغتمونى بما يلى :

[١] انكم ستفسرون وتفهمون عبارات « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطينى » الواردة فى كل فقرة من وثيقة اطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعنى « عرب فلسطينيون » .

[ب] ان الحكومة الاسرائيلية تفهم وستفهم تعبير « الضفة الغربية » فى أى فقرة يرد فيها من وثيقة اطار التسوية على انه يعنى « يهودا والسامرا » .

